

**الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
في المغرب الأوسط
خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين
(9 - 10 م)**



ديوان المطبوعات الجامعية

© حيوان المطبوعات الجامعية 11 - 92

رقم النشر: 4 · 07 · 3102

الاهداء

أهدي هذا الكتاب الى امي وابي
والي زوجتي العزيزة.



مقدمة

لاحظت أثناء قياسي بالبحث السابق — العلاقات الخارجية للدولة
الرسمية — اهتمام المؤرخين: أوائلهم ومحدثهم بالتاريخ السياسي لبلاد المغرب
الأوسط، واهتمام كل الأعمال التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلاد، وكأنهم
غفلوا أو تغافلوا عن أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية ودورها الفعال في
التاريخ السياسي، الذي يؤثر بدوره سلباً أو إيجاباً على الميادين الاقتصادية
والاجتماعية.

ولكن بدأت تظهر حديثاً الى الوجود بعض الأبحاث والدراسات الجادة في هذا
المجال، هنا وهناك، خاصة في المشرق الاسلامي، الا أن المغرب الأوسط ظل
يعاني من نقص وفقر في مثل هذه الدراسات، حتى أنك لا تجد ولو بحكا واحداً
مخصصاً لها.

وأمام هذا النقص المائل والقراخ الشاسع في المكتبة الاسلامية العربية فقد
أخذت على عاتقي مهمة الشروع في وضع اللبنة الأولى لبناء صرح الدراسات
الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط، وهكذا فإن هذا البحث الذي أنعمه

بين يدي القاريء الكريم بغير الأول من نوعه، ورثنا بين أقرانه، وبأكورة هذا النوع من الدراسات.

ولما كان لهذا البحث شرف الريادة، إلا أنني لا أدعي له الكمال، فليه نقائص بارزة للعيان واضحة، تعود في بعضها الى ندرة المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، وإلى قلة الخبرة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا يظهر التركيز والاهتمام بتأثير أكثر من سوادها، بل أن هناك مدنا ومناطق قد أهملت تمامًا لأن المصادر لم تسعفني في الليلة الظلماء، كما كنت أملأ الفراغ الناجم عن أزمة المصادر أحيانًا بالاستعانة بمعلومات تتعلق بالجيوان نظرًا لأن بلاد المغرب الإسلامي تمثل وحدة واحدة.

وأني القاريء الكريم الى أن هذا البحث بغير دراسة وصفية لأوضاع اقتصادية واجتماعية، وهو في هذا يختلف عن الدراسات الفلسفية التحليلية.

إلا أن هذه النقائص لا تقلل من أهمية هذا البحث، ويكفيه شرفًا أنه فاز بصفة الريادة في باب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المتخصصة، وأنه قد نه الباحثين الى ضرورة مساهمتهم في سد الفراغ الذي تعاني منه المكتبة العربية الإسلامية في هذا المجال.

والله ولي التوفيق

تجھیز

الاطار الجغرافي:

تشمل بلاد المغرب الأوسط منطقة جغرافية، تختلف المؤرخون والرحالة في ضبط حدودها، خاصة الشرقية منها، فقد كان نهر الملوية يمثل الحد الطبيعي الغربي الذي يفصلها عن بلاد المغرب الأقصى، في حين يشير ابن خلدون الى حدودها الشرقية، فيذكر تارة أنها تبدأ من بونة باتجاه الجنوب الى الاريس فالأوراس غبسة، ويذكر تارة أخرى أن المغرب الأوسط مجاوره من جهة المشرق بلاد صنهاجة من الجزائر ومنجعة والمدية وما يليها الى بجاية وهو يعني بهذا أن نهر الشلف هو الحد الشرقي لبلاد المغرب الأوسط مثلما ذهب اليه بعض المؤرخين. ويرى آخرون أن الحد الشرقي عبارة عن خط وهمي يبدأ من بجاية باتجاه الجنوب. وقد كان لهذا الاضطراب أثر واضح في سير هذا البحث. خاصة وأن الحدود في تلك العهود لم تكن أسلاكاً شائكة مثلما هي عليه اليوم، بل هي حدود وهمية يحدد معالمها نفوذ الدولة.

الاطار السياسي:

فحمت بلاد المغرب الاسلامي عامة والمغرب الأوسط خاصة ذراعها لاحتضان الاسلام والمسلمين لعوامل مختلفة. وما المقاومة التي واجهت المسلمين إلا أحداث قام بها الروم أنفسهم، وفي بعض الأحيان كان هؤلاء يستغيثون بالبربر فيغيثوهم وفقاً لنظامهم القبلي القائم على تجلدة للمستغيث، أو قام بها روم أسلموا على أموالهم، أعني أنهم اعتنقوا الاسلام وظلوا يحضرون حقدهم عليه، أو قام بها أمراء بربر حلفاء للروم فقدوا امتيازاتهم بظهور المسلمين في بلادهم، أو بربر تلقوا الاسلام على يد دعاة حوارج. وفي جميع هذه الحالات، كانت الأمور تتدهور، بوقوع البربر تحت سيطرة نظامهم القبلي والخرابهم فيه.

وعلى أية حال، فإن البربر الذين لم يسبق لهم أن كانوا في ظل نظام دولة خاصة بهم، قد اعتنقوا الاسلام وساروا جنباً الى جنب مع المسلمين الفاتحين، فأخلطوا عنهم النظم الحضارية الاسلامية، ثم شرعوا في الاشتراك معهم في تسيير

شؤون البلاد، فقتلوا المناصب العالية. وفي مرحلة متقدمة راحوا يؤسسون دولاً مغربية يرؤوس مشرقية مثل الدولة الرستمية والأدرسية، لأنهم لم يحرروا كلية من سيطرة نظامهم القبلي فظلوا أسرى له، وأخيراً ظهرت إلى الوجود الدولة الزيرية التي تعتبر أول دولة مغربية بقيادة محلية.

وهكذا فإن الزير الذين كانوا بالأسس برزخون تحت نور الاستعمار الروماني، ولم تنفع محاولاتهم المتكررة في جعل شمس الحرية تشرق على ربوعهم، قد بدلوا يستشفون نسيم الحرية في ظل الإسلام، ثم أصبحوا شركاء للمسلمين الفاتحين في نشر الإسلام وراء حدود بلادهم في الأندلس وصقلية وإيطاليا وفرنسا وغيرها، وقد ظل الزير يحفظون للإسلام والمسلمين هذا الفضل أعني نقلهم من مستعمرين — بفتح الميم — إلى أسياد في بلادهم ثم إلى فاتحين لبلاد غيرهم — فامتزجوا بالعرب، وأصبحوا يدين الله اخوتاً، فراحوا يقدمون أرواحهم فداء وتضحية في سبيل دينهم الجديد.

ومهما يكن من أمر، فإن بلاد المغرب الأوسط كانت مزركشة حتى نهاية القرن الثالث الهجري التاسع لليلادي، فقد ذكر التنسي بخصوص ادرس الثاني أن «استندت جنوده إلى شلف وضائق بني الأغلب ملوك إفريقية»⁽¹⁾، وهذا يعني أن هذا النهر المذكور يمثل الحدود الغربية للدولة الأغالبة، ألا أن اليعقوبي الذي عاصر هذه الدولة يذكر في كتاب البلدان بخصوص مدينة أوريبة أنها «آخر مدن الزاب مما على المغرب في آخر عمل بني الأغلب ولم يتجاوزها المسودة»⁽²⁾ وكانت مدن ميلة وسطيف تدخل ضمن إطار دولة الأغالبة، ومن أمثالها على عهد أبي عبد الله الشيعي موسى بن عياش على ميلة وعلي بن عسلوكة على سطيف يتبعون القيروان.

وأما بلاد كتامة، فقد بدت في الواقع وكأنتها خارج نفوذ الدول، ويظهر هذا في حديث وفد حجاج كتامة إلى أبي عبد الله الشيعي، فحين سألهم هذا: كيف طاعتكم للسلطان — الأغلبي — وحكمه عليكم؟ قالوا: ما له علينا من طاعة ولا حكم أكثر من أننا نقول أنه سلطان، وحين سألهم: فإلى من يرجع

(1) يانهر إسماعيل العربي: دولة الأندلس. دوران المطبوعات الجديدة، الجزائر 1983م، ص 119.

(2) اليعقوبي: كتاب البلدان، نشر: م. ج. جربة، ط 2، مطبعة بريل، لندن 1892، ص 12.

أمركم ؟ قالوا: كل رجل منا في نفسه عزيز ولنا أكابر منا في كل قبيلة.

وفي تلمسان كانت إمارة بني يفرن بزعماء أبي قررة حتى سنة 170 هـ فانتقلت الإمارة إلى محمد بن خضر المغراوي إلى سنة 173 هـ حيث قضى عليها اندريس الأول، وفي سنة 199 هـ خرج اندريس الثاني لتثبيت حكم الإدارة عليها، ثم قسمت إلى إمارات على بني محمد بن سليمان بن عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب.

ومن هذه الإمارات (١) إمارة: تلمسان، وإمارة سوق ابراهيم، والحضراء، ونس، ومدينة العلويين، وثلاثه، وقطلاص، ومدكرة — مليانة — ومتيجة، وهاز، وسوق حمزة، وغيرها، وأن وجود بني سليمان هؤلاء على رأس البربر لدليل قاطع على التلاحم العضوي بين العرب والبربر وفؤادهم معا في بوتقة الإسلام.

كما كانت هناك إمارات أخرى في بلاد المغرب الأوسط مثل إمارة بني مسرة بمدينة أوزكي في نواحي سجدة، وإمارة بني مسالة من هولرة، وإمارة إبراهيم بن محمد بن محمد الزهري المعتزلي في مدينة تلي تاهرت تدعى الزرج، وإمارة بني برزال في ناحية قصر البخاري.

وكانت الدولة الرستمية (٢) في تاهرت، وهي أول دولة إسلامية محلية تظهر في بلاد المغرب الأوسط، أسسها الإمام عبد الرحمن بن رستم سنة 160 هـ أو 162 هـ. ثم خلفه ابنه الإمام عبد الوهاب الذي جعل الحكم وراثيا، فمات الرستميون على كرسي الحكم حتى قدم الفاطميون بقيادة أبي عبد الله الشيعي فوضعوا حدا لهذه الدولة سنة 296 هـ/909م.

(١) حول هذه الإمارات انظر: لقيال موسى: زنته والأشراف المسيحيون في مجال تلمسان والمغرب الأوسط. مجلة الأمازيغ. عدد 26، سماويل العربي: المرجع السابق. صفحة 137 — 146.

(٢) حول الدولة الرستمية انظر: ابن خلدون: أسباط الأئمة الرستميين. تحقيق: محمد ناصر وإبراهيم الحار. الجزائر. بدون تاريخ. إبراهيم الحار: الدولة الرستمية منظمة لأغويات الجزائر. رشيد بورويبة وأخرون: الجزائر في التاريخ المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984م. ج 3. ص 76 — 129.

وبسقوط دولة الرستميون، انفتح الباب على مصراعيه أمام الجيوش الفاطمية⁽¹⁾ لسط سيطرتها ونفوذها على كامل تراب المغرب الأوسط، بل وراسعوا يتقدمون بلاد المغرب الأقصى. وبذلك أصبحت بلاد المغرب الأوسط جزءاً من الدولة الفاطمية، تخضع لقوانينها ونظمها، وتأتمر بأوامر الخليفة الفاطمي، وكان أولهم أبو عبد الله الشيعي، خلفه أبو عبيد الله المهدي سنة 298هـ/911م ثم اعتقه أبو القاسم محمد القائم بأمر الله سنة 322هـ/934م وجاء بعده اسماعيل المنصور سنة 334هـ/946م وخلفه المرحل لدين الله سنة 341هـ/953م واستمر في الحكم إلى سنة 361هـ/972م حيث رحل إلى مصر.

وقبل أن يرحل الفاطميون إلى مصر، كان المرحل لدين الله قد عقد على بلاد المغرب لبلكين من زيري الصنهاجي وبذلك تأسست الدولة الزيرية⁽²⁾ سنة 361هـ/972م، وعلى رأسها بلكين. وفي سنة 374هـ/984م خلفه ابنه المنصور، وظل على كرسي الحكم إلى أن وافقه منيته سنة 386هـ/996م؛ فخلفه ابنه إدريس بن المنصور إلى سنة 406هـ/1016م، وبذلك ينتصر القرن الرابع الهجري فتنتي فترة هذا البحث.

(1) عن الدولة الفاطمية انظر: الفاضل المصنف: رسالة افتتاح الدعوة. تحقيق: وهاب القاسبي. دار الفاروق. بيروت. ط 1، 1970م. الثاني إدريس عبد الدين: تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. تحقيق: محمد الجلاوي. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط 1، 1983م. أبو عبد الله محمد بن عبد الصنهاجي: أخبار ملوك بني عبد وسوم. تحقيق: جلول أحمد البدوي، المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984.

(2) عن الدولة الزيرية انظر: ابن خلدون: كتاب العبر، دار الكتاب القبلي. بيروت. 1983م، ج 1، ص 317 - 334. ابن خلدون: بيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الفاروق. بيروت. ط 3، 1983، ج 1، ص 228 وما بعدها.

الفصل الأول الزراعة

نظام الأرض:

ميز العرب في حركة فتح بلاد المغرب بين الروم وبين البربر، فاعتبروا أنفسهم في حرب مع الروم وحلفائهم دون البربر، وتوضح هذه النظرة في أنه: «لما سمعت الروم والأفارقة بخروج عبد الله بن سعد ووصلوه إلى الرقبة خرجوا إليه ومعهم جرجير في جمع كثير من الروم»⁽¹⁾. ولم يذكر خروج البربر معهم، كما يذكر ابن خلدون بخصوص عقبة بن نافع أنه «فر منه الروم والفرنجة فقاتلهم وفتح حصونهم مثل ليس وبالحاية». ويضيف الرقيق القيرواني أنهم حين — في أذنة — بلغهم أمره لجأوا إلى حصنهم وهرب أغلبهم إلى الجبال والوعر... وكان بينهم حرب ما رأوا قط ممن حاربوه مثلها». ويضيف الديباغ أنه «ذهب عز الروم من الزاب ودلوا فكره عقبة للمقام عليهم ولقد تحصنوا فرحل منها يريد المغرب حتى نزل تاهرت» وفي هذه المدينة «لما بلغ الروم خبره استعانوا بالبربر فأعانتهم ونصروهم إلا أن هؤلاء لم يكن لهم «بقتالهم من طائفة فولوا حاربين قتلهم قتلا ذريعا، وفر جميع الروم عن المدينة وقتلوا حيث أذكروا»⁽²⁾.

ويتضح مما تقدم أن حروب المسلمين كانت موجهة ضد الروم ومن معهم من الأفارقة، وأن كان ابن خلدون يفيد أن عقبة «لحقه ملوك البربر بالزاب وتاهرت»⁽³⁾، وبالنظر إلى حروب كسيلة والكاهنة، فإن الذين تصدوا للمغرب

(1) الديباغ: معالم الإيمان في أيام القيروان، تحقيق إدريس شويح، مصر 1968، ج 1، ص 35.
(2) الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق الشيخ الكسبي، تونس 1968، ص 43 — 44 ابن خلدون: كتاب العمر، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1959، ج 4، ص 399، الديباغ: المصدر السابق، ج 1، ص 49 — 50، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي ط 2 سنة 1387هـ/1967م بيروت، ج 4، ص 105.

(3) ابن خلدون: المصدر السابق، ج 6، ص 217.

من البربر هم ملوك وأمراء في ظل سيادة الروم، وتحت رايهم، وبالتالي فهم حلفائهم، إلى جانب محافظتهم على مصالحهم الشخصية وحماية مراكزهم.

ويبدو أن هناك بعض السكان قد جنحوا إلى الصلح، فصالحهم المسلمون، فيذكر ابن خلدون أن حسان بن النعمان «قد صالح من القى يده من البربر على المراج»، حين خرج موسى بن نصير إلى طنجة غازيا، هرب البربر أمامه خوفاً قبحهم وقطعهم قتلًا فاحشًا « فلما رأى البربر ما حل بهم استأمنوا وأدوا الطاعة فقبل عنهم وولي عليهم واليًا»⁽¹⁾

في نفس الوقت فإن ابن الأثير يذكر أنه « دخل كثير من البربر في الاسلام وفي عهد ابن المهاجر وأسلم بقية البربر على يده»⁽²⁾.

وهكذا يمكن أن نميز مواقف البربر وبالتالي أراضيهم على النحو التالي: — حارب بعضهم المسلمين، فانتصر هؤلاء عليهم، فكان مصيرهم القتل والتشريد والخنوع، ويمكن أن نلحق بهم من أهل الحرب، تلك الجماعات التي أصابها الخلع حين رأت معاقب الروم تتهاوى أمام جيوش العرب المسلمين، فحققت دماها مستسلمة، وهؤلاء جميعًا تعتبر أراضيهم فتحت عنوة.

— صالح بعضهم المسلمين: هؤلاء ممن وقف على الحياد، ذلك لأنه لا يمنعهم أن يحكم البلاد عرب أو روم، خاصة وأنهم عاجزون عن اخراج هؤلاء وأولئك، فصالحوا المسلمين، فتعتبر أراضيهم فتحت صلحًا.

)

(1) نفس المصدر: ص 219.

(2) فريق القنولاني: المصدر السابق، ص 69. وذكر محمد بن عسيرة أن بعض القبائل خرجت إليه تطالب الصلح فصالحهم بشرط أن يتركوا منه وهاتين من عيارهما محمد بن عسيرة: دور وثائق في الحركة المغربية في المغرب الاسلامي، رسالة جامعية، المطبعة 1977، 1978، اشراف قبائل موسى، ص 33.

(3) ابن الأثير: المصدر السابق ج 3، ص 466، فريق القنولاني: المصدر السابق ص 97. وكانت الفوضىعة ينتمي بعضها سياسة الروم الخليفة المصطفى، هذا نظر: محمد ضياء الدين الأرمي: المراج والنظم التالية، ط 2، 1961، ص 163، ومنها ينتمي سياسة الولاة، فإن حسان بن النعمان وقع البربر من مستعبدون إلى أصحاب رسالة لا يأمرهم مع العرب يقتلون المربية ويقتلون الروم ومن كفر من البربر فمن ذلك سارت المخطط والمربية للبربر فكان يقسم الأراضي والتي، بينهم، الفداغ. المصدر السابق ج 1، ص 67.

— دخل بعضهم في الاسلام: رغبة فيه أو في الهروب من ظلم الروم أو من دفع الجزية أو حماية أموالهم وممتلكاتهم⁽¹⁾.

وعلى أية حال، وكيفما كان أمر فتح بلاد المغرب، فإن العرب المسلمين قد أتقوا أراضي البربر على حالها في أيديهم، وأجروا عليها حكم الأرض المفتوحة صلحاً، مثلما كان الشأن بالنسبة إلى أراضي القبط في مصر، فقد أتقاهم المسلمون في أيديهم بالرغم من فتحهم مصر عنوة⁽²⁾، وهذا لأن العرب اعتنوا أنفسهم في حرب مع الروم وليس مع المصريين.

ويزداد الأمر وضوحاً فيما ذكره القاضي عياض: «قال أحمد بن نصر: لما منزلة إفريقية كالمدينة بأكل منها المضطر حاجته، يشير إلى أن أرضها لم تخمس»⁽³⁾، كما أشار الرقيق القيرواني إلى أن عمر بن عبيد الله المرادي أراد أن يخمس البربر وزعم أنهم فيء للمسلمين وذلك ما لم يرتكبه عامل قبله⁽⁴⁾، وأن عدم تخمسها يدل على أنها لم تهر عليها أحكام أرض العتوة.

أرض العتوة:

للإمام حق الخيار بين قسمتها أو إتقانها في أيدي أصحابها مقابل دفع المخرج ويذكر البلاذري أن أرض العتوة «أن قسمها الإمام بين من غلب عليها فهي أرض عشر وأهلها رقيق، وإن لم يقسمها الإمام وردّها للمسلمين عامة

(1) أشار صاحب «كتاب الاستيعاب» أن الروم في قبوس وأسلموا على إسماعيل.

(2) سيدة إسماعيل كاشف: عصر في عصر الولاء، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص 35 — 36، البلاذري، فوج البلدان، تحقيق رشوان حميد وشوان ط 1، المطبعة المصرية بالأزهر 1932، ص 214 — 215، ويذكر قول القاضي بن سلام أن المغرب كانت عتوة انظر نفس المصدر، ص 217. ويذكر البلاذري عن أبي القاسم القاضي، استطلاع الناس في فتح المغرب لمنهم قال: عتوة، ومنهم قال: غلطة، البلاذري الاستيعاب لأخبار دول المغرب الأقصى 1203، ج 1، ص 60.

(3) القاضي عياض: راجع، ص 411.

(4) الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقية والمغرب، ص 109. الأبن الكمل: الكامل، ج 3 ص 191. ابن خلدون: العتوة، ج 4، ص 403.

كما فعل عمر بالسواد فعلى رقاب أهلها الجزية وعلى الأرض الخراج «وسئل على من أئى طالب عن الأرض فتفتح عنوة فقال: «توقف ردنا للمسلمين لمن فى ذلك اليوم ولم يأتى من بعدهم أن رأى ذلك الامام وأن رأى قسمتها قسمها» (1)

ويبدو أن ولاية المغرب قد قسموا بعض أراضي العتوة مثلما يظهر فى عبارة الدباغ السالفة الذكر والخاصة بما فعله حسان بن النعمان حيث كان «يقسم الفى والأراضي بينهم» ومنظما يظهر فى عبارة الرقيق القيرواني المتعلقة بعمر بن عبد الله المرادي المذكورة أعلاه لكن الولاية ما كانوا يستطيعون قسمة أراضي العتوة لنفس الأسباب التي حالت دون إقدام عمر بن الخطاب على هذا الفعل، وبناء عليه، كان على أصحاب الأرض الجزية وعليها الخراج، لأن ملكية رقبتها انتقلت للمسلمين، وإلى الأبد، فيذكر الامام مالك أنه ليس لأحد بأن يشتري منهم أصل الأرض لأنهم ولرضهم للمسلمين»، ويضيف القاضي عياض إلى ما ذكره على بن أبي طالب سابقا أن «الأرض وما فيها لله ولرسوله وللامام فى ذلك بعد الرسول» (2)، وحتى إذا أسلم أهلها فإن الخراج يبقى ولا يسقط بالاسلام، ويضيف أن من أسلم منهم «وضعت عنه الجزية ولم يوضع عنه الخراج لأن الخراج عن الأرض، وإن باعوها فصارت للمسلمين بقي الخراج على حاله».

— أراضي الصلح:

يتوقف حكم أراضي الصلح على ما جاء فى كتاب الصلح، فقد يتم الاتفاق على دفع مبلغ مالي، ومواد عينية، أو على دفع خراج أو وظيفة يوظفونها عليهم ويؤدونها فى كل عام على رؤوسهم وأرضهم. وقد يتم التنازل بموجب صلح عن ملكية رقبة الأرض، فيكون لهم حق الانقضاء بها مقابل الخراج، ولا يسقط

(1) القاضي حسان: دعوى الاسلام، دار المعارف — القاهرة، 1983 هـ / 1963 م ج 1، ص 386-
اللائحة: المصدر السابق، ص 247.

(2) القاضي عياض: نفس الكتاب، مبحث: الفتوة، ج 4، ص 273.

عنها بالاسلام، أو يقضي الصلح باحتفاظهم بملكية أراضيهم مقابل دفع الخراج، فيسقط بالاسلام⁽¹⁾.

أي أن الخراج كان يدفع على أراضٍ فُتحت صلحا أو عوة، فذكر ابن خلدون أن حسان بن النعمان وصالح من ألقى يده من البربر على الخراج وكتب الخراج على عجم إفريقية ومن أقام معهم على النصرانية من البربر والبرانس⁽²⁾. وقد ظلت جباية الخراج مستمرة، فإن ابن الصغير يذكر أن الإمام عبد الرحمن بن رستم كان «ينظر إلى ما اجتمع من مال الجزية وخراج الأرضين وما أشبه ذلك»⁽³⁾، وكما أن القاطمين جعلوا له ديوانا خاصا، فإن أبا عبيد الله المهدي عين «على ديوان الخراج أبا القاسم بن القديم» وكذلك في العهد الزيري، فإن أبا الفتح المصور الزيري أمر بولاية «عبد بن القاهر بن خلف الخراج مع سلامة بن عيسى فجلسا معا في ديوان خراج المنصورة»⁽⁴⁾.

أراض أسلم عليها أهلها طوعا:

فهذه الأراضي تبقى على حالها ملكا لأصحابها، وعليها العشر أو نصفه، زكاة لا خراجا، وقد جنى المسلمون هذه الصدقة فكان حش بن عبد الله الصنعاني «أول من ولي عشور إفريقية في الاسلام ومات بإفريقية سنة 100 هـ»⁽⁵⁾ واستمر جمعها، فإن ابن الصغير يذكر بخصوص الإمام عبد الرحمن بن رستم أن «أهل الصدقة على صدقاتهم يخرجون في أوالي الطعام فيقبضون اعتشارهم في هلال كل... من أهل الشاة والتمر ويقبضون ما يجب على أهل

(1) محمد عبد الحواد: ملكية الأراضي في الاسلام، صالح بن أبي السرح بطريق إفريقية على أبي ألف ونصف ألف دينار. وجاء في كتاب الصلح الذي كتبه عبد العزيز بن موسى بن نصير للدمع بن عباد سنة 94 هـ أنه على كل واحد منهم «مئرا كل سنة وأربعة أمداء فتح وأربعة أمداء شعير وأربعة أمداء على واسطي وحسل واسطي زيت وحل أمد نهيف ذلك» أطر «الغني بن يحيى: بغية القنبري في تاريخ رجال أهل الأندلس» - مدريد 1984م ص 227.

(2) ابن خلدون: القبر ج 6، ص 219.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة قرطبيين في: 237 p 91-92 1975. Cahier Tunisie

(4) ابن خلدون: البيان القبر في أخبار المغرب. مطبعة المجلد - بيروت 1947 - 1950، ج 1 ص 245.

(5) الغني: القنبر السابري ص 263 ثم أطر حول هذه الأراضي: عبد الكريم الخطيب: السياسة المالية في الاسلام - دار الفكر قسنطينة - 1977 ص 36.

الصدقات لا يظلمون ولا يظلمون». ويبدو أن ابن الصخر كان يميز بين الصدقات والعشور، فإنه يذكر بخصوص الامام الفتح لم أن الشراة لم تكن «تظعن عليه في شيء من أحكامه ولا في صدقاته ولا في أعشاره».

أنواع الأراضي:

1 - الأراضي السلطانية:

كان الولاة قد استولوا على أراضي الروم وحلفائهم الذين دخلوا في المعارك أو فروا هارين، وكان لهم نصيب من أراضي العنوة التي تم تقسيمها، يضاف إليها أراضي مات أصحابها ولم يتركوا وارثين¹، ومن هذه الأراضي جميعا كانت في بلاد المغرب الأوسط.

وحيث اقتطع المرتجعون بعض البلاد عن نظر ولاية القيروان، ثم اقتطع العلويون مثلهم، فإن ملكية هذه الأراضي انتقلت إليهم. ثم انتقلت ملكية هؤلاء جميعًا إلى الفاطميين فالزيريين، بل يبدو أنها ازدادت اتساعًا في عهد الفاطميين بسبب سقوط عدد من القتل في الحروب التي عايشوها، فألحقت أراضيهم بالأراضي السلطانية.

2 - أراضي الحراج:

وهي الأراضي التي سبقت الاشارة إليها ويبدو أنها كانت تشكل المساحة الكبرى من الأراضي الزراعية، خاصة وأن الولاة عمدوا إلى عدم إسقاط الحراج بإسلام أهلها، ويقيد الأصبهري أن «حراج الأرضين فضل ثلاثة أصناف: على المساحة والمقايمة والقوانين التي هي مقاطعات معروفة لا تزيد ولا تنقص زرع

(1) مات أبو جعفر الفلاس سنة 313هـ ولم يخلف وارثًا فخلقه أبو عبد الله الهندي. انظر: ابن خلدون: العصر السابق ج 1، ص 190.

أو لم يزرع، وأما للساحة والمقاصدة فإن زرع أحد حراجيه وأن لم يزرع لم يؤخذ^(١).

3 — أراضي العشر:

وهي الأراضي التي أسلم أهلها طواعية، وأراضي العنة التي قسمت على المخلين، كما سلف — لم الأراضي التي تم أحيائها فيما بعد.

4 — أراضي الانقطاع:

وهي أراضٍ يقطعها الإمام لأحد المسلمين ليقوم باستغلالها والانتفاع منها، وقد عرف الرستميون هذا النوع من الأراضي، فإن الإمام عبد الوهاب قطع جماعة من نفوسة وهم المخرجون عليه في جبل نفوسة، فذكر الوسياني أنه «قطع لهم أرضاً كثيرة»^(٢) فيكون الرستميون قد فعلوا الفعل نفسه في نواحي تاهرت وفي الأراضي الموات المحيطة بها. ومثلهم فعل القاطميون، فهم قد قطعوا الكتامين والمقابلة أقطاعات عديدة، فيذكر ابن خلدون أن عبيد الله المهدي «قسم الأموال والجواري في رجال كثرة وأنطعهم الأعمال»^(٣). وجاء في «سيرة جوفز» إشارة إلى مشاجرات «بسبب قسمة السوالي التي قطعهم إياها» ويذكر جوفز أنه كان له «ضيعة واحدة من اقطاع المهدي بالله «بل أن القائم بالله القاطمي يذكر الكتامين أن الله «أورثكم أرضهم وديارهم»^(٤).

وعلى أية حال، فكان يشترط في هذا الانقطاع، أن يقوم المقطع بتعميرها واستغلالها، ولا يلحق ضرراً بمسلم من جرائه؛ والا تكون أرض حراج،

(١) الأصطخري: السالك والمالك. تحقيق: محمد جابر عبد المال الحسيني — القاهرة 1331 هـ الموافق لـ 1961 م. ص 157. وعن الخراج في الإسلام انظر: فهدا بن جعفر: كتاب الخراج وصحة الكتابة. بريل 1889 م — المكتبة القبطية — بغداد. يحيى بن آدم القزويني: كتاب الخراج. تحقيق أحمد محمد شاكر — لاهاي. 1393 هـ. مائيل مائيت: الجربة والخراج. ترجمة فوزي فهم جاد الله. بيروت 1960. أبو يوسف يعقوب بن يوسف: كتاب الخراج — القاهرة 1302 هـ.

(2) T.Lewis: Un document inédit inédit sur l'émigration des Kharidjites du Gâbel.F.O. 1-2 1909 p.178.

(3) ابن خلدون: العبر، ج 4 ص 76، ابن أبي الضياف: الخلف، ص 125.

(4) الجوهري: سيرة جوفز. ص 54، 99. دار الفكر العربي — مصر 1374 هـ/1954 م.

ومن ذلك ان القاضي النعمان يطالب الخليفة المعز القاطني «لا تقطعن لأحد من أهلك ولا من حشمك ضيعة ولا تأذن لهم في التخاذل» إذا كان يضر فيها بمن يله من الناس⁽¹⁾.

وكان الانقطاع على أنواع⁽²⁾: فعمه القطاع تمليك وقد تكون ملكية دائمة مدى الحياة أو لفترة محدودة، ومنه انقطاع استغلال، ولم يشر المؤرخون الى انقطاع بدل الرواتب والعطاء.

5 - أراضي الملك:

تظهر الملكية الفردية في بلاد المغرب الأوسط، انتقلت الى صاحبها بالارث أو بالشراء أو بالانقطاع أو بإحياء موات وغير ذلك، وهو حر التصرف فيها حرية شاملة، فكان محمد بن جرير في تاهرت ممن يملكون الأراضي الشاسعة، وأشار ابن الصغير الى «تنافس الناس في البهائم حتى ابتنى الناس القصور والضياع خارج المدينة» وهذا رجل يقول لأبي عبد الله المهدي في سجنه: «هذا البستان كان لأبي وجدي يتوارثونه عن أجدادنا فلما كان هذا الوقت أنفصنا عليه البيع بن مدررة».

كما تظهر الملكية القبلية، فتكون الأرض ملكا للقبيلة جمعاء، لكن المؤرخين لا يشيرون أن كانت الأرض مبرأة على أفراد القبيلة أو أن ملكيتها مشتركة يتعاونون على خدمتها، كل بحسب طاقته.

فذكر محمد بن يوسف الوراق أن موضع تاهرت كان «ملكاً لقوم مستضعفين من مراصة وجنابجة» وكانت قبائل زناتة المنتشرة بين تاهرت وتلمسان «هم أصحاب هذه القصور» ويذكر يعقوبي أن من «مدينة أوزكا

(1) القاضي النعمان: دهر الإسلام ج 1، ص 367. قال عمر بن الخطاب لبلال وقد أعطاه الرسول ﷺ أرض الفقيه: «أن رسول الله ﷺ لم يقطعك شجرة من الناس وأما القطع ليعمل لعمرك ما فطرت على عمارته ورد قبالي». الوراقاني: الدليل ج 3 ص 79.

(2) عن الانقطاع انظر: عبد العزيز الدوري: نشأة الانقطاع في المجتمعات الإسلامية. مجلة المجمع العلمي العراقي 1970.

لمن سار مغرباً إلى أرض لوزانة، وفيه البكري أن من «شلف بني واطبل إلى بني ولوين لمطخرة على نهر شلف» ويصف البعلوني أهل حصن ابن كرام بأنهم «جماعية» ويذكر ابن خلدون أن لواته يتزلون بسيط تكرارات — نواحي بجاية — «يعتصرونها فدنوا لمزارعهم ومسارح لأنعامهم» أما البكري فيشير إلى أنه يقرب من المسيلة هواره وبني برزال «ولهم كانت أرض المسيلة» وكان في قسنطينة «تشوك في الحرث والأدخارة كما كان بنو رمان يملكون معظم الأراضي المجاورة لمدينة بسكرة»⁽¹⁾.

6 — أراضي الوقف:

وهي أرض أوقفها أصحابها المسلمون لأغراض دينية، ولا تكشف المصادر التي بين أيدينا عنها شيئاً يذكر، إلا أن ابن خلدوي يذكر «حوقيت الأحباس» وأن محمداً بن عمران النفطي جمع أموال الأحباس في عهد أبي عبد الله الشيعي، وفعل مثله محمد بن عمر الموري، كما يذكر القاضي عياض متولي الأحباس في سوسة⁽²⁾، وهذا يعني وجود أراضي وقف في بلاد المغرب الأوسط.

7 — الأرض الموات:

هي أرض قابلة للإصلاح الزراعي، معطلة لعدة ما مثل عدم توفر المياه، أو الأيدي العاملة أو لأنها أجمت، ويعتبرها الامام مالك بأنها الأرض التي ليس لها مالك وليس فيها ماء أو عملة.

وبينا يصف محمد بن يوسف الخوارق موضع تاهرت بأنه «غليظة أشياء» فإن ابن الصخر يشير إلى أن المسلمين «شرعوا في أحياء الموات»⁽³⁾ مما يوحي

(1) أنظر التمامي: كتاب السور، القاهرة 1301هـ، ص 205، ابن الصخر: تاريخ الأئمة المرشدين، ص 336، البكري: المغرب في ذكر القرية والمغرب، مطبعة الحكومة، الجزائر 1857م، ص 68، البعلوني: وصف القرية الشمالية، الجزائر 1380هـ، 1960م ص 16 الأديسي: صفات المغرب، مطبعة بريل، لندن 1968، ص 88، 95، دائرة المعارف الإسلامية مادة «بسكرة» ج 1، ص 367.

(2) ابن خلدوي: البيان ج 1 ص 261، الدياج: معالم ج 2، ص 292، القاضي عياض: ترتيب المدفك ج 3، ص 376.

(3) ابن الصخر: تاريخ الأئمة، ص 324، جاءت في الأصل على صورة «الأمرات»، وحول هذا الموضوع انظر: محمود الطغر: إسماء الأرض الموات، المطبعة العامة بالقاهرة 1382هـ/1972م، ج 1، خورجلان: الدليل، ج 3 ص 70.

بأن الأحياء وقع في مختلف نواحي البلاد، وفي كل قرية أو مدينة، استحدثت، كما أن التطور العمراني والتزايد السكاني قضيا بالتوسع في أحياء الموات، كذلك انتقل بعض القبائل الطاعنة إلى حالة الاستفرار يؤدي إلى نفس العملية. فإن موضع أشهر كان أرضاً خالية ليس فيها أحد مع كثرة عبوته وسعة فضائه، فحصى زيري بن مناد تلك الناحية «وزرع الناس فيها»⁽¹⁾.

8 — الأرض المشاعة:

هي الأرض التي ليست ملكاً لأحد وبالتالي يمكن لأي إنسان بسبق اليها أن يتولى استغلالها والاستفادة منها، وهي تشمل جميع القبائل والقبائل، والمسارح والمخبط وغيرها، فقد روى الدرجيني أن رجلاً قدم إلى ابن عبيد الله محمد بن بكر فقال: يا محمد أثبتت لحاكم الخصومة في الأرض المشاعة التي لم يتجن لها رب؟ قال: لا قال: فإن هؤلاء القوم حين دخلت هذه البلاد قالوا لي: ما بين غلالة إلى غلالة مشاعة لني ورتيزلن فجمعوا بممرور هذه الأرض، كما أن حسين بن رشيق رفع شكوى إلى المرز الفاطمي وذكر «أن هذه المسارح مشتركة لكافة أهل المنازل التي تجاورها»⁽²⁾.

وبما أن أرض بلاد المغرب الأوسط شاسعة، وبأن أرض العاصم قلما تزيد عن مسير نصف نهار من القرية أو المدينة، فإن هذا يعني أن أكثر البلاد هي أرض مشاعة، وهذا ما جعلها في معظمها جرداء.

النظام الزراعي:

لكن وقع تطور وتقدم في حياة المدن بالمغرب الأوسط حتى عرفت أبعادها به عراقي المغرب وعرفت أخرى به المدينة العظمى، — هما تاهرت وتلمسان على التوالي — فإن حياة القرية والمناطق الزراعية لم يصبها مثل هذا التطور، فظلت تستعمل نفس الأدوات والأساليب الزراعية المعروفة في ذلك الوقت بل والموروثة.

(1) باقوت الحسني: معجم البلدان، بيروت 1957، ج 1، ص 264.

(2) انظر: الدرجيني: طبقات الدلائع بالمغرب، تحقيق إبراهيم حلاوي، مطبعة البحث، سطيف 1394هـ/1974م، ج 2، ص 381، الجوزي: سيرة الأئمة الجوزي: دار الفكر العربي، مطبعة الاتحاد، مصر 1374هـ/1954م، ص 96.

وقد كان الفلاحون يقيمون في أراضيهم، في حين كان البعض الآخر يقيم في القرية أو المدينة، ومنها يخرج للعمل في ضيعة، وقد يترك كبار الملاك أراضيهم ليقبضوا في المدينة، ومن هؤلاء محمد بن حماد بتاهرت، فذكر ابن الصغير أنه حين أخرج منها توجه إلى بساتيه وقصوره خارج المدينة ومثله بكر بن الواحد ومحمد بن عرفة.

وكان بعضهم يتقل حسب ظروف الزراعة ومواسمها ومن هؤلاء تلك القبائل التي كانت تقوم بأعمال فلاحية إلى جانب طعناتها، ففي هذه الحالة تضطر أن تترك بعض أفرادها لحماية مزارعها إلى حين عودتها من طعناتها، ومنها تلك القبائل المنتشرة بين تاهرت وتلمسان والتي وصفها الأندلسي بأنها: «قوم رحالة طواعن يتجمعون من مكان إلى مكان غيره لكنهم متحضرون»⁽¹⁾. ويذكر ابن خلدون بمصر في قبيلة مرغيمية أنهم «أهل شاة وبقر وخيام يقطعون في نواحيها ويتحللون الفلح في معاشهم»⁽²⁾.

ويبدو أن الفلاحين لم يصل بهم الأمر إلى تشكيل نقابة تدافع عن حقوقهم وتجمع كلمتهم، ولكنهم ارتبطوا برباط معنوي يبرز إلى الوجود بوضوح عندما يتعرض أحدهم لمشكلة ماء معين فيض إلى قصر الأفريقي في عهد المعز الفاطمي على رجل من أصحاب القبائل، خاف على نفسه «فحزب البربر وتناصرهم عليه وأتته خائف على نفسه»⁽³⁾.

ويظهر أن بعض كبار التجار في المدن قد استثمروا أموالهم في المجالات الزراعية لأنها تشمل مورداً مضموناً، أو أنهم غادروا العمل الفلاحي إلى الميدان التجاري، فكان المظلي تاجراً من القيروان، وافق عبد الله المهدي إلى سجلداسة تاجراً، فكذب المهدي إلى أبي عبد الله الشيعي بوعصب بالمظلي «ورفع العشر والحراج وجميع الثمن عن ضياعه»⁽⁴⁾.

(1) الأندلسي: صفة العرب، ص 88.

(2) ابن خلدون: الحراج 4 ص 49.

(3) المظفر: سيرة الأستاذ جعفر ص 93 - 94.

(4) سيرة الحاجب جعفر ورموز المهدي. مجلة كلية الآداب بالجامعة المصرية سنة 1936 م، ج 4، ص 2، ص 123.

وقد كان كبار الملاك يعتمدون على وكلاء لتسيير شؤون ضياعهم ومزارعهم، وقد نصّ ابن الصغير صراحة، فذكر بخصوص الإمام يعقوب أنه «ألقى وكيله بخلاته»، ومن خلال القائمة محمد بن حماد — السالف الذكر — في تاهرت، ينهم أنه كان يعتمد على وكلاء في أعمال الفلاحة⁽¹⁾.

ويختص دور الوكلاء في تنظيم العمل اليومي والإشراف عليه وميعة البلور والأدوات واستخدام عمال زراعيين إضافيين بالأجرة عند الضرورة، وهم يراقبون منشآت الري، ويوزعون الأكرة بالبلور والمساعدات المالية، وكان الوكيل يتعهد بتقديم وجبات الطعام للأكرة والأجراء⁽²⁾، إلا أن المصادر لا توضح طبيعة عمل الأجير. إن كانت يومية أو موسمية، مثل المصادين، أو أنهم يقومون بجميع مراحل الأعمال الفلاحية من حراث وبذر وحصد ودرس وغير ذلك.

ولا نشير المصادر إلى تنظيم الأكرة والأجراء، وإذا كانوا وصلوا مرحلة متقدمة في المشرق الإسلامي، فذكر الجاحظ «مشايخ الأكرة» فلا تذكر المصادر شيئا من هذا القبيل بخصوص بلاد المغرب.

وقد كان كبار الملاك يفضلون الاعتماد على العبيد، فذكر صاحب تحفة الأكباب أن «سائر السودان يتفجع بهم في الخدمة والعمل»، وبالفعل، فإن القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت، اتخذت العبيد، وأضاف ابن الصغير أن الإمام أبا اليقظان خرج «يوما إلى منزله الذي كان يحتضنه بتسلوت يتفقد في سايته وعبيده»، وإن اقتران ذكر العبيد بالسابعة والمنزل — البستان — يعني أنهم كانوا

(1) وفي القنوان: فإن القاضي ابن طالب جاء يوما إلى داره فوجد أملا محمدا بالقمح «على باب داره» جاء بها وكيله من أحد منازل الدباغ: سماه، ج 2، ص 164، وحين طلب منه شيخ زيا «كتب له رقعة لوكيله»، نفس المصدر ص 166.

(2) لكل أحمد بن عبد الله — توفي سنة 594هـ بالأندلس — «يوما ضيعة له فوجد وكيله بها في حصاده وزوجه في الدار قد أعدت لخدمته ما يقوم بهم من غير ظفر وحقنا بشراب القين وعسل كثرة» القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 438، كما أن رباحا بن يزيد في القنوان: كان صنفه أجراء يحصلون ثمنهم من الغداء وكسهم من القير، الدباغ: سماه ج 2، ص 255. ويتكلم سجلسي أن الشيخ بن مفران عسبا بستانا فوجئ بالعمل فيه بأجرة العطر: سورة الحجاب: «عقر من 120».

يعملون في خدمة الأرض، ويعتمد عبد العبيد على مدى اتساع الملكية، فقد يعتمد مالك على عبد واحد⁽¹⁾، وقد يعتمد على أكثر من عبد، فقد ذكر أنطونيش بخصوص عيب بن زلقين أنه مر يوماً على حي رعائه حتى نزل مقابل عيمة أحدهم فنادت إحدى النساء: أدخل الضيف - عيب - صاحب الحي لا يريد أن يبيت الضيف بلا عشاء وهم لا يعرفونه...، ولهم من يعرف الشيخ عيب - فإذا هم عيده، فقال للتي أدخلته وأت حرة وزوجك حرة وهذا يتفق وما ذكره الدباغ بخصوص أبي عبد الله محمد بن مسروق، فقد كان يمر بالقرية من قرى آية فيخرج إليه أهلها ومن فيها فيقولون نحن عبيدك وكل ما لنا في هذه القرية هو لك⁽²⁾. وقد كانت مثل هذه القرى منتشرة حول تاهرت من مدن المغرب الأوسط، وهي التي أطلق عليها ابن الصغير «النداشرة».

ويظهر أن بلاد المغرب الأوسط قد عرفت الدحقان، فإن ابن حوقل يذكر بخصوص وهران أن «في حاضرتها دحقنة وحلقاء ويعرف الحموي الدحقان أنه صاحب الضياع» أي أنه مثلما يحبره لويس لومبار «ملاك كبير» ويكون هؤلاء الدهاقون قد حافظوا على اقتطاعاتهم وأراضيهم الشاسعة عن طريق الصلح مع المسلمين أو الدخول في الإسلام⁽³⁾، وإذا كان الدهاقون في المشرق الإسلامي قد تحولوا إلى مجرد جيلة للضرائب في قراهم، فإن نظرائهم في المغرب الأوسط قد حافظوا على وضعهم حتى لقنوا نظر ابن حوقل في وهران.

(1) الفرناني: تحت الألقاب، نشر فرائد الجلة الأسيرة، 1925، باريس، ص 143، ابن الصغر: تروع الكنية الرستميين ص 338، 336، وحين مرض السيد قام القاضي سبتون والميل نابة عنه، فشهد وحل كتبه لغرفة وبين يده الزوج فقال له: إن الفلام حتم البليحة فراء يعني بن عمر «عزل حوت لوجه» فظهر القاضي عياض: تراجم ص 97 الدباغ: معالم ج 2 ص 234.

(2) أنطونيش: تحقيق الفهر، ص 77. وعن عبيد الشناسي: كتاب السيرة للقاهرة 1301هـ ص 205، ثم انظر بخصوص - ذكره الدباغ: معالم الألقاب، ج 1 ص 329.

(3) ابن حوقل: كتاب صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ص 79، الأفراسي: صفة المغرب، ص 84 الحموي: معجم البلدان، بيروت 1957، ج 4 ص 114 موريس لومبار: الإسلام في عهد الأول، ترجمة وإتلاق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1979، الجزائر ص 183. وعن الدحقان انظر عبد العزيز الدوري: نشأة الألقاب في المجتمعات الإسلامية، م ج 20 ص 1970، ص 11، دائرة المعارف الإسلامية، مادة دحقان ج 9 ص 340 بقلم Longworth.

طرق الزراعة:

كانت المتأولة في الزراعة معروفة في ذلك الوقت، يزرع نصف الأراضي عامًا ويترك نصفها بورًا، حيث يزرع في العام القادم، ويترك النصف الأول بورًا، ولكن ربما كانت هذه الطريقة مقتصرة على أصحاب الملكيات الكبيرة. وكان الفلاحون يستعملون أدوات عديدة من أجل إنجاز أعمالهم الفلاحية ومنها المحراث الخشبي البسيط والذي يجره زوج من البقر في الغالب، واستعملوا الكرك — الرقش — والمسحاة والمهرفة أو الجاروف، وإذا كانت الأرض واسعة استعملت الجواريف الكبيرة تجرها البقر، واستعمل السجل للحصاد والتورج للتدريس والمهرفة للتفريغ⁽¹⁾.

وكانوا يعملون على تسوية الأرض بنقل التربة من المكان المرتفع إلى المكان المنخفض ويتم التأكد منه، بجرها بالماء وباستعمال آلة الأسطراب، وبعد الانتهاء من عملية التسوية، يتم تقسيمها إلى قطع، وكانوا يعطون التسويد أهمية كبيرة، وتشير كتب الفلاحة التي كانت معروفة في تلك الفترة أنهم صنعوا الأحدة وعرفوا خواص كل صنف، والمزروعات التي تلائمها. كما ميزوا التربة وأنواعها وخواص كل نوع وملائمته لمزروعات معينة. وعرفوا طرق الزراعة المختلفة باليدور أو بالفستائل أو الشتائل أو بالترقيد أو غيرها، وكانت زراعة منتظمة، ففي زراعة الرمان مثلاً، يؤخذ وتد ويضرب في الأرض ثم يسحب ويوزع مكانه وتد الرمان، وبين كل وتد وآخر ستة أذرع، وعند الانتهاء من الزراعة يجري الماء إليها، ويمكن الاستفادة من أرضه ومن هذا الماء في زراعة بعض الخضضر⁽²⁾.

وكانوا يعرفون تقليم الأشجار وخاصة الكروم، فيؤى ماغون القرطاجي — وكان كتابه دستورًا للمزارعين في بلاد المغرب — أن تقليم الكروم يقع في الربيع قبل إنبات الفروع حيث لها ما دامت مملوءة بالعصارة يسهل تقليمها ويسنى اتفاق ذلك، ولا تبدي معارضة عند مرور السجل عليها أو المقص.

(1) ابن بطوطة البيان ج 1 ص 101 *Islamic History of Muslim Spain*, Leiden, Brill, 1965, P.74.

(2) من الكتب الفلاحية، انظر ابن بصال: كتاب الفلاحة، أو المير الأندلسي: كتاب في الفلاحة، ابن السوام لم زكريا: كتاب الفلاحة الأندلسية، وترجمة له باللغة الفرنسية

J.J.Clement Millet: le Livre de l'Agriculture d'Ibn el Awam Paris 1964.

ولم تكن عند الفلاحين وسيلة لمكافحة الجراد والأوبئة التي تصيب مزارعهم والتي كانت تؤدي إلى القحط والنجاعة العامة مثلما وقع سنة 260هـ/873م. وقد عرفت بلاد المغرب الأوسط موجات من الجراد، فيشير ابن عذاري إلى أن الجراد كثُر في سنة 232هـ/846م كذلك فقد «عمَّ الجراد بلاد المغرب كلها» في سنة 361هـ/971م و377هـ/987م ومن المرجح أن المغاربة قاموا بقتل الجراد قبل أن يتعلّم الطيران مثلما كان يفعل أهل الأندلس، وإذا كانت كتب الفلاحة تشير إلى بعض الأدوية التي يمكن استعمالها فليس هناك إشارات في كتب المؤرخين إلى استعمالها. وربما لأنها لا تكون ذات جدوى أمام الموجات، ومن المرجح أيضًا أنهم لم يستعملوا علاجاتًا للأمراض التي تصيب حيواناتهم وإن ذكر مالحون القرطاجي علاجاتًا يفيد ضد مرض السعال، الذي يصيب الخيول، وهو يتألف من الصبر والناردين والفلفل الأبيض والعسل والزيت القديم وزيت الورد مطبوخة في ماء العسل⁽¹⁾.

ويبدو أن الفلاحين كانوا يجمعون مزارعهم من عطر الحيوانات بإحاطة الضيعة بأعواد ألتهوها في حفر ووصلوا ما بينها بالخبال، لترد عنها الوحش، في حين كان يلجأ البعض الآخر إلى إحاطتها بخندق، ويظهر هذا في مسألة وجهت إلى يحيى بن عمر حول «الذي يحفر حفرا حول أرضه يحرز زرعه»⁽²⁾ إلا أن هذه الوسائل لم تكن كافية فكثرتا يعمدون إلى الناطور.

فكان الناطور يتولى حراسة المزارع، غالبًا من بداية الربيع إلى نهاية جمع الحبوب مقابل أجرة محددة أو نسبة معينة من الحبوب، ويظهر أن أصحاب الأراضي، كانوا يفضلون دفع نسبة إلى الناطور الأمر الذي يدفع بهذا الأخير إلى بذل المزيد من الجهد والمختر في مهمته، ويغيد هـ. راندريس، أن ناطور الحقل أو الزيتون ليلاً ونهارًا كانوا يتقاضون مئة إلى ثلاثة أمداد عن كل قنير

(1) أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ط 1، 1960، ص 56.

(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد 1963، ص 127، الترجمة: طبقات، ج 1، ص 83.

يم جنبه، ويتقاضى حراس السهول والحبوب والزيتون ليلًا ونهارًا ثمنين من الشعير، من كل زوج أو عن كل مئة شجرة زيتون»⁽¹⁾.

وكان الفلاحون يقومون بالزراعة الشتوية المعروفة. وكذلك بالزراعة الصيفية، فإن الحقوقي يشير إلى أن الفلاحين يزرعون السمسم⁽²⁾، على وادي الشلف وهو محصول صيفي، وكذلك فمن المرجح أنهم عرفوا زراعة الحياض ماداموا يستفيدون من مياه الأودية في أعمال الري، ثم أن اعتمادهم هذا على مياه الأودية يوحي بأنهم كانوا يستفيدون من الأرض مرتين، يزرعون أولاً محصولين على مياه الأمطار، وبعد جني المحصول يقومون بزراعة ثانية خاصة زراعة الحنظل.

وكان الفلاحون الذين لا يملكون أرضًا يملحونها بلجأؤن إلى الملاك وأصحاب الضيعات من أجل القيام بالمزارعة، وهي تعني أن يتولى المزارع الحرث والبلر وجني المحصول وجميع الأعمال المرافقة لعملية الانتاج مقابل حصة من المحصول يتم الاتفاق عليها، وتعتمد على نوع التربة والزراعة وطريقة الري، ومدى توفر الأيدي العاملة، ونسبة مشاركته في لوازم الفلاحة، وقد تكون على الناصفة أو الثلث أو الربع أو الخمس وغير ذلك.

فإن المراجعين يذكر أن الأمازيغية في تقيوس كانوا يدفعون نصف غلتهم للسلطان أو الخراج على نصفهم، والأرجح أنهم أكره في أرض سلطانية، فقد كان السلطان الزيري قد استول على أرض بالنستير وبقى أصحابها يقومون بزراعتها لحسابه مناصفة، ويورد هذا ر. اندريس فتوى للقاضي مزارعة على النصف⁽³⁾، ومن هنا يمكن القول أن الأكره في بلاد المغرب الأوسط قد اشتغلوا بمزارعة مناصفة.

[1] H.R. Idria: la Berbérie Orientale sous les Zirides T.2, P.624 (1)

(2) الحقوقي: وصف، ص 16.

(3) الدرعي: طبقات، ج 2، ص 52. لم انظر: H.R. Idria: La Berbérie Orientale T.2, P.608.

ويرى القاضي عياض أن «لا بأس بالمزارعة بالربيع والنصف على ما اتفق عليه من عمل وإخراج بذر وضوابة» وكان أبو محمد الأصبلي توفي سنة 392 هـ بقرطبة يعمل بالمزارعة على الثلث والربيع⁽¹⁾، وهذا يفيد في أن أهل بلاد المغرب الأوسط قد ساروا على نفس النظام. ويظهر أن الأكار — المزارع — كان يأخذ الخمس إذا كان لا يقدم سوى جهده وعرقه في عملية الانتاج، في حين يتكفل صاحب الأرض بالبنور والآلات والحيوان، وفي هذه الحالة يدعى الأكار «محاسباً»، وفي حالة أخرى فإن المالك يقدم الأرض والبنور فقط، فأشار الدرجيني إلى صاحب أرض «دفع لجنان جنته في إبان الزراعة زريعة على أن يزرعها»⁽²⁾، وإذا كان على الأكار العمل والبنور فله ربع الانتاج وقد أجاز ابن أبي زيد هذا الاتفاق. وقد يقدم صاحب الأرض أرضه فقط وعلى الأكار كل ما يلزم فلاحيتها فيكون المزارعة مناصفة، كما قد يقدم أرضه بوراً مقابل مبلغ مالي يدفعه الأكار، وقد تم المزارعة دون اتفاق محصلين على الثقة المتبادلة والمطمان الأكار إلى أن المالك لم يحلله حقه، ويرفض الربيع بن حبيب هذا النوع من المزارعة في حين يرى بعض الفقهاء مثل جابر بن زيد أن الحالة الأفضل تتمثل في أن يقدم صاحب الأرض أجرة ثابتة للأكار بنقض النظر على المحصول، بحيث تمكنه هذه الأجرة من الاتفاق على عائته، والأ ماذا سيكون مصير الأكار لو أن كثرة طليعة أفستت المحصول ؟

ازدهار الزراعة:

كانت بلاد المغرب الأوسط مزدهرة في المجال الزراعي، فانتشرت البساتين والمزارع، ويظهر هذا من خلال اشارات الرحالة المسلمين، ومن خلال الاشارة إلى رخص الأسعار حتى أن ابن أبي زرع يذكر أنه في سنة 380 هـ «كان لزراع لا يوجد من يشتريه لثمنه وكان الحرثون يتركونه... ولا يحصدونه»⁽³⁾. وقد لعبت عدة عوامل وتضافرت حتى وصلت إلى هذا المستوى.

(1) القاضي عياض: ترتيب المأثور، ج 3، ص 646، القاضي الصان: كتاب الاكثار، ص 89 — 90.

(2) الدرجيني: المصدر السابق، ج 2، ص 404، ثم انظر Muhammad Abduljabbar: Agriculture and Irrigation Labourers. Islamic Culture. N°1 Vol. XLVII. 1973 P.20.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطبي، ص 63.

فإن ابن عسرون يذكر أن الفلاحة هي العمران ومنها العيش كله والصالح كله وفي الخنطة تذهب النفوس والأموال وبها تملك المدن والرجال ويطلقونها تفسد الأحوال ويحل كل نظام، ويضيف أن الحرث للسلطان وانفع وأحارهم أرفع وللناس أمتع وأشيع ولبلاده أطيب وأرعى، وفي نظره «أن الزراعة هي ركن مالية الدولة ومنها تدفع معظم الضرائب»⁽¹⁾، وكذلك فإن اخوان الصفا يضحون الفلاحة في الصدرة فيقولون «أما التي بالقصد الأول فثلاثة: الحرثة والحياكة والبناء»⁽²⁾، ومن هنا كان اهتمام أولي الأمر بالزراعة.

كذلك فإن التطور العمراني وتزايد السكان في المدن وما يتبع هذا من اشتغال بالهالات الاقتصادية الأخرى، قد أوجد مستهلكين جددًا، ولم يعد الفلاحون يتجهون للاستهلاك المحلي مطلقًا هو الشأن في المجتمعات القبلية، بل أصبحوا يتوسعون في الإنتاج لسد حاجيات المدن، وإن تفتاح باب التصدير هذا إلى المدن قد أسهم في الازدهار»⁽³⁾.

ولقد ساعدت طبيعة بلاد المغرب الأوسط نفسها على هذا الازدهار فهي معروفة إلى الآن بخصوبة تربتها وتنوعها بحيث تناسب مختلف أنواع المزروعات، أضف إلى هذا وقوعها في المنطقة المحددة المناخية وإن أمطارها هي أمطار حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن العوامل المساعدة أيضًا التطور الحاصل في المجال الفلاحي فقد كان على الفلاحين أن يحدثوا ابتكارات وتدابير ووسائل جديدة لمواجهة الطلب المتزايد على الإنتاج الفلاحي، فعملوا دراسة للتربة واستعملوا أدوات جديدة لسويتها، وعملوا على زيادة خصوبتها وحسنوا نظام الري، وكانوا على سبيل المثال — يزرعون كل شجرة مع صنفها ثم يراعون أن يكون الشجر الكبير مع الكبير

(1) أبو النصر عاتق: تاريخ الزراعة القديمة، ص 239 — 193.

(2) رسائل أخوان الصفا: دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1376هـ/1957م، ج 1، ص 284.

(3) موريس لوبلور: الإسلام في مجده الأول ص 240، الحبيب الجنتاحي: المغرب الإسلامي القادر التونسية للنشر، تونس 1398هـ/1978م، ص 36.

والصنوبر مع الصنوبر، وكذلك كانت صفوها منتظمة، وكانوا يقيمون الأشجار إلى غير ذلك⁽¹⁾.

وقد أسهمت سياسة الدولة في أحداث تطور وازدهار الزراعة، إلا أنه إلى جانب هذه العوامل، كانت هناك عوامل أخرى منشطة وتعد من العراقيل التي تقف أمام تقدم الزراعة:

— الأزمات الطبيعية: وتتمثل في القحط والبرد والثلج والرياح والجراد والوباء والتبعضات وغيرها، فذكر الحقوقي بخصوص تاعرت أنه «لم يجذب زرع ذلك البلد قط إلا أن يصيبه ريح أو يرد»⁽²⁾.

وهي كما يصلها البكرى أشددة البرد كثرة الغيوم والثلج، وبذلك الدباغ أن «الحراث في الأراضي التي تأتي إليها الوديان فيغير مأمون فإذا جاء زرعها في عام طيبا نفى أحوالاً لا يبيء فيها لزور طيباً في الأعم الأغلب فيفتقر الحراث فيها وقد خسر دنانير كثيرة بسبب الحراث فيها مسرراً»⁽³⁾.

— عدم الاستقرار وتواتر الفتن: فحينما تدور رحى الحرب لا تجد الأرض من يزرعها فتور، وربما يلجأ أحد الخصمين إلى إهلاك زرع خصمه انتقاماً، فحينما اشهد النزاع بين الآمام أبي حاتم وعنه يثيوب «فرغ من أيدي الناس الحراث والتسل»

(1) حول هذه المواضيع يمكن الرجوع إلى كتب الفلاحة السابقة الذكر، لم نطرق:

Imamrudhan: Some aspects... p.73, 81-82.

(2) الحقوقي: وصفه، ص 16.

(3) البكرى: المغرب ص 67، الدباغ: ج 1 ص 232، وقال بعض الشعراء «من البحر السريع»

عسا أشعث البرد وريحانة وأطراف الشمس بـ

تبدو من قديم إذا ما بدت كأنه قديم من تحت

فحين في بحر بلا لجة تجري بـ السريع على البيت

صرح بمشعر إذا ما بدت كتحفة طليبي بـ

انظر البكرى: المكان السابق ابن عفاوى اليان، ج 1 ص 23. مؤلف مجهول: كتاب الأسعصار

نشر وأطلق سعد زغلول عبد الحميد. كلية الآداب. مطبعة جامعة الإسكندرية في 1958، ص

178، وكانت جبال الأورس يقع عليها الثلج. وكانت تسمى «باردة الشمس لكثرة ثلجها» وكان

محيط بحيرة قرب مدينة القنفر «شديدة البرد والثلج» وقد أهدت الرب ملكة وعشرين شجرة من

حيطة القاضي سحرود في ولاية قرطبة. نظر القاضي عياض: تراجم، ص 126، الدباغ:

وقد اشار ابن حوقل الى أن تاهرت تغورت «عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر في وقتنا هذا فقراء بثرائر القطن عليهم ودوام القحط وكثرة القتل والموت»⁽¹⁾. وقد تقبل هذه الفكرة منه بخصوص سنة أو سنوات لكنها لا تقبل كحكم مطلق.

ويمكن للدولة نفسها أن تشكل عقبة أمام الإنتاج الزراعي، إذا اشتطت وبالغت في فرض الضرائب، دون أن تقوم بدورها في مساعدة الفلاحين كإصلاح الطرق والقنوات وحفظ الأمن وتقديم القروض الى غير ذلك، فذكر ابن خلدون في المقدمة: «اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بأموالهم في تحصيلها واكتسابها لما يروونه حيث من أن غلبها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت أموالهم في اكتسابها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك»⁽²⁾ وأضاف ابن في الضياف: «أن غالب أهل الفلاحة لا رزق لهم منها ورأس مالهم فيها آلات علاجها كالقنواب ونحوها، فإذا وقع الجذب وطولوا بمفرمها اضطروا الى بيع القنواب والآلات قبلي للزراع لرعي السواهم وميت الوحوش»⁽³⁾.

وقد تجعل الدولة أرضًا خصراء، جرداء قاحلة تهجير أهلها لاعتبارات سياسية، مثلما وقع لمدينة هاز التي كانت في عهد الحقوقي قاعدة إمارة علوية، تغلب عليها الحسن بن سليمان، تغورت حالتها فوصفها ابن حوقل بأنها «قرية كانت قديمة عظيمة فخرت وهي في وقتنا هذا مغارة... وهو بلد يقلب عليه الرمل»⁽⁴⁾.

.../...

سالم ج 2، ص 99 ذول برد عظيم الواحد من اذن رجلا وأكثر قتل الطور والوحش واليهام وكثيرا من الناس وكسر الأشجار ونقص الثمار سنة 339هـ وفي سنة 342هـ ذول برد كثير لم يعهد مثله كثرة قتل المواشي ونقص الثمار وجمعت السور عظيمة بجميع بلاد المغرب وفيها أُنبتت كثرت ريح شديدة هبتت ليالي، انظر: السلاوي: الاستقصاء ج 1 ص 176.

(1) ابن الصلوة: تلوح الأكتاف، ص 361، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 93.

(2) ابن خلدون: المقدمة، ص 284، ابن أبي الضياف: الضياف، ص 132.

(3) الخطوط، وصف ص 12، ابن حوقل: الفصل السابق، ص 883 - 86.

سياسة الدولة الزراعية:

يرى ابن خلدون أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الزرائع كثيرة الجسلة وآخر الدولة تكون كثيرة الزرائع قليلة الجسلة والسبب في ذلك أن الدولة أن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والمخراج والجزية وهي قليلة الزرائع ويضيف أنه: فإذا قلت الزرائع والوظائف على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فكثر الاعتماد وتزايد الحصول الاضباط بقلة المغموم (1).

وبالفعل، فإن الرستميين لم يفرضوا ضرائب على الناس إلا ما أمر الله به وألوجه، وربما كانت الأهداف السياسية تتحكم إلى حد بعيد بالسياسة المالية، فإذا لم يكن للدولة مطامع سياسة وتوسع، لم تعد بحاجة إلى تكديس الأموال الحاصلة من الضرائب المتنوعة.

ويضيف ابن الصغير أن الرستميين اقتصرت جباياتهم على الصدقة والمخراج والجزية، فكان أهل الصدقة — وهم المشرفون على جبايتها — يخرجون في ألوان الطعام فيقبضون أعشارهم — لا يظلمون ولا يظلمون كما يفيد أنهم كانوا يجوبوا حيا، وهي مسألة على غاية الأهمية بالنسبة للفلاحين، ويدنو أن الامام عبد الرحمن بن رستم قد ساهم في بعض المشاريع التي تقدم الزراعة، فذكر ابن الصغير أنه كان إذا فضل مال بعد دفع الرواتب أصرفه في مصالح المسلمين، فيكون قد ساعد الناس حتى تمكنوا من الشروع في العمارة والبناء وإحياء الموات وغرس البساتين وإجراء الأنهر والتخلف الأرحية والمستغلات (2).

ويكون الأئمة بعده قد سلخوا على هذا، لأن الشراة كانوا يراقبون تصرفات الامام، فذكر ابن الصغير بخصوص الامام الملح أنه «لم يكن الشراة تظن عليه في شيء من أحكامه ولا في صدقاته ولا في أعشاره» (3).

(1) ابن خلدون: نفس المصدر ص 379.

(2) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص 327، 324، وجاء في الأصل «فرحانه». ذكر ابن خلدون أن عبد الله بن فرعم بن الأقطب أحدث بالرقبة وجرعا من الظلم شديدا منها أنه قطع قنصر حيا وجعله لثابة ذاك القنصر أصاب أو لم يصيب من الظلم شديدا منها أنه قطع القنصر حيا وجعله لثابة مثابو للقنصر أصاب أو لم يصيبه وأضاف بخصوص فرعم بن أحمد الأقطبي أنه أراد أن يرضي الناس ويستميل قلوب العامة فلما قطع القنصر طمأنه ابن خلدون: البيان ج 1 ص 131.

(3) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 333.

وقد ساعدت فترة الهدوء التي عاشها السكان طيلة حكم الائمة الرسامين تقريباً على اتساع الميدان الزراعي.

وقد خدمت التجارة والصناعة الزراعة، لأن الفلاحين بدأوا لا يتجولون للاستهلاك المحلي فحسب، بل وللتصدير أيضاً، كما أن فتح أبواب تاهرت أمام الناس على اختلاف مذاهبهم وبلادهم وأجناسهم أثر قدماً في ازدهار الزراعة وهكذا ظهرت تاهرت في عهد الحقوقي دجيلة القنار عظيمة الأثر⁽¹⁾، وهذا نفس ما يمكن أن يقال بخصوص الإمارات العلوية.

ويختلف الأمر بالنسبة للفاطميين، فقد كانوا يرمون إلى أهداف بعيدة وتتنظرهم مسؤوليات جسيمة، فكانوا يتركون والحالة هذه أن الضرائب الشرعية لا يمكن أن تكفي لأعداد قوة جبارة لتحقيق تلك الأهداف، أو تفي بمطالبات الجيش خاصة وإن السكان يتجولون ما بعد حاجة البلاد أو يزيد قليلاً بفرض التجارة، كما أن الشرع قد حدد أوجه اتفاق الزكاة، وكانوا في نفس الوقت يتركون إمكانية بلاد المغرب الاقتصادية لو أحسن استغلالها، بسبب خصوبة تربتها وقوتها البشرية، فالتحقوا سياسة في المجال الاقتصادي تختلف عن سابقيهم.

لهم فـد أوجدوا ضرائب جديدة، وأعطوا الضرائب الشرعية مثل الخيصة تفسيراً خاصاً بهم مستندين إلى قواعد شرعية، واعتمدوا الحزم والضراعة أساساً في سياستهم المالية.

-
- (1) البكري: وصف، ص 13، للقنينة: الحسن الفاسي، ص 228.
 (2) دخل الشاعر سعدون الزرجني على عبد الله للهني فأنتشه أياً ما نزل. ومن البحر الكامل:
 هذا أمر الزمان تضطعت ~~لقدوم~~ه أركان كل أمر
 هذا الأمر الفاطمي ومن به ~~أمنت~~ مديارها من بقدر
 والشرك ليس لنا به وعرفه من هبوب من جيشه الثور
 حتى يبور من الخلافة بالنس ~~ويعاز~~ منه بذلك الشور
 القاضي النعمان: افتتاح الدولة ص 255، وأظر القصيدة كاملة في: عبد الحلاوي: الألب بالقرية
 في العهد الفاطمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1984، ص 34 - 37، ثم أظر قصيدة
 للخطبة أقيم الفاطمي في نفس المرجع، ص 98 - 99 ونها:

لقد أرمعت عيني اليك مرمية
 في أرض مصر والفرات، وندما
 فإن يا حبيباً شمساً ونهلاً
 ومازنا ظلمنا وجرور فلما
 فبوي على اسم الله عني، وشقري
 غروب بلاد الله ذات الزمان
 فنداد عني من هيج للشارل
 ونها ألس كالسوم القومل
 وكـم جرحونا من سرارة لائل
 لا يمل حسى نمل يابل

الأ أن استعمال هذا الأسلوب لا ينم عن ظلم بقدر ما ينم عن رغبة
 المتصور في ضبط الأمور والجد في العمل، وحين تدعو الضرورة فإن الفاطميين
 يعتمدون أسلوباً مخالفاً، فإن المعز الفاطمي ينصح صالي - والي قصر الأفريني -
 «أن يستعمل مع السكان النطف والمداراة، وصحة العزم، واستعمله مع أهل
 كتامة، فبعت المعز عقيفاً الصقلي إلى شيوخ كتامة: «يا إخواننا قد رأينا أن نفقد
 رجلاً إلى بلدان كتامة يقيمون بينهم ويأخذون صدقاتهم ومراعيهم ويحفظونها
 عليهم في بلادهم فإذا احتجنا إليها اتقلنا خلقها فاستعنا بها على ما نحن في
 سبيلها»⁽¹⁾

ومن أجل ضبط الموارد المالية، فقد أقام الفاطميون دواوين متعددة
 متخصصة، فعملوا ديواناً للخراج وديواناً للضياع وآخر للمظالم وآخر
 للمحاسبة وغرق هذا كله، كان الفاطميون يشون عيونهم على ولايتهم وعملهم
 لئلا يظلموا الرعية، فإن القاضي التميمي يذكر للخليفة المعز الفاطمي: «لا تدع
 مع ذلك تفقد أعمالهم وبعث العيون عليهم من أهل الأمانة والصدق فإن ذلك
 يزيدهم جناً في العسكرة ورفقاً في الرعية وكفا عن الظلم وتغفلاً من
 الأعران»⁽²⁾.

وقد توخى الفاطميون العدل، ويبدو أنهم كانوا لا يصاحون في أمر
 فريضه ولا يؤجلون فإن المعز الفاطمي كتب إلى جودز: «أمرنا أصحاب
 الدواوين ألا يقبلوا من الصال إلا اتصال مال كل سنة عند انقضائها فمن عجز
 عن الوفاء في أول سنة كان عنه في البقي تليها أعجز وتلافي النظر في الأول أحق
 من النظر في أواخر الأمور»⁽³⁾. ويبلغ من حزم الفاطميين أنهم لم يتنازلوا عن
 مفرق من المغارم بأية حال من الأحوال، فلم يفتح السلطان قط فيها باباً من
 التخفيف لولد من أولاده ولقائد من قواده وبالفعل حين امتحن أبو جعفر أحمد
 بن زيادة بمغارم السلطان الحادثة على أهل الضياع انكشف واكب عليه الغرم
 والأقلاق وتكاملت عليه مع ذلك المغارم فلجأ بنفسه إلى محمد بن أحمد البغدادي

(1) الجوزي: نفس المصدر، ص 94، ابن أبي الضياف: الغنى، ص 161، كان أبو عبد الله الشيعي
 قد ترك الأموال في أيديهم طلباً لخطوطه، القاضي التميمي: افتتاح الدعوة، ص 127.

(2) القاضي التميمي: دعائم الإسلام، ج 1، ص 361، والي أبو القاسم بن القاسم ديوان الخراج في عهد
 عبد الله المهدي وولي خليل بن أسحق ديوان الخلية، ابن عذري: المصدر السابق، ج 1، ص
 213، التميمي: افتتاح، ص 278.

(3) الجوزي: سيرة حوكر، ص 94. في هذا حث القلائص على العمل والعمل الفاطميون مال مصروف.

منوسلا به ال عبيد الله المهدي، فلم ينفع هذا التوسل في اعتفائه من المهرم، لكنه لقاه في حصوله على صلة من الخليفة أخذها فدفعها لصاحب ديوان المغارم.

ويبدو أن الفاطميين كانوا يتركون بعض أموال الخراج بأيدي الفلاحين شريطة أن يحضروها متى طولبوا بها لصرفها في سنين القحط والأزمات وتسمى هذه المبالغ «بقايا» أو «فضل» فيذكر ابن عذاري أنه في سنة 305 هـ أخذ أهل الضياع بأعمال القرية بمهرم سمي التضييع وزعموا أنه من بقايا التضييع، فمن المرجح أن هذا المهرم كان بقايا مرت عليها فترة طويلة، وإن الفلاحين لم يحتفظوا بها فارتأتوها مغرماً، بل يبدو أن الفاطميين أمام ظروف معينة يضطرون إلى إسقاط الخراج، فذكر الدباغ أن المنصور الفاطمي «لم يزل على الحالة الحسنة من العدل والعفو والحلم واسقط الخراج عن الرعية حتى صلحت أحوالهم»⁽¹⁾.

وإذا كان نظام التقييل قد عرف بأنه نظام عجف بحق الفلاحين، فإنه كان على صورة أخرى في عهد الفاطميين، فإنهم قد طبقوا هذا النظام على بعض مناطق المغرب، فكان جعفر بن علي متقيل المسيلة في عهد المعز الفاطمي، ولم يتم جعفر هذا بظلم الناس وابتزاز أموالهم لجميع مبلغ الضمان، بل أنه حين أحسن معجوده عن جمع المال، أرسل كتاباً إلى الخليفة الفاطمي «يصف دخل البلد، وأنه ينصرف وثاقه يسر بالإضافة إلى ما أعطي فيه من الزيادة». ويضيف أن البلد لا يفي بما ذكر ولكنه يندل مجهوده ويستفرغ وسعه وطاقته⁽²⁾. وهو بهذه الرسالة يطلب تخفيض مبلغ التقييل، فجاابه الرد «والله الذي لا اله إلا هو لقد بذل لنا فيه جماعة من الأولياء والعبيد سبعين ألف دينار في السنة وأقل وأكثر فرضنا أموالهم ولم تغير نعمتنا عندهم ظناً بأنه يفي بدون ذلك فلو علمنا

(1) الدباغ: معالي، ج 1 ص 26، ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 182.
جاء في نسخة النصوص الفاطمية: «وقد ترك الأمير امرء الله ما يجب عليكم في هذه السنة الأتية وهي سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة من الفجر، والصدقات وجميع التوازيق وفعل ذلك بجميع الناس مسلمهم ومسلمهم رهناً بهم وهماً لهم على عباده أرخصهم وبما هم عليه من الشاهد العائب والرجع كل يدوي منكم إلى يده بلا مرزقة عليه ولا كلفة ثم أنه لا يؤخذ منكم في أقال السن إلا الفجر والصدقات... قرأ الخطبة بجنس من حل في يوم الجمعة 14 محرم 335 هـ جامع القروان. انظر: عبد الجباري: الأدب المغربي في العهد الفاطمي ص 154 - 155.

(2) الجباري: سوء جوف، ص 141.

إن مقدار دخل البلد على ما ذكر جعفر — في كتابه — ثم سألتاه عنه وحاسبناه عليه، فلا جعل الله لنا رزقاً غيره⁽¹⁾. فلو كان بإمكان المستقبل ابتزاز أموال الناس ما احتاج جعفر إلى رفع الكتاب إلى الخليفة وعليه فإن بذل المستقبل جهده وطاقته تعني قدرته على حث الفلاحين وتشجيعهم على العمل الفلاحي، وقدرته على استغلال الأرض، وعلى هاتين الركيزتين يعتمد توفير مال الضمان.

وقد كان حزم الفاطميين هذا ونشددهم في جباية الأموال مدعاة لالحاق النقيصة والظمن في نظامهم المالي ووصفهم بالظلم، ووصية المعز إلى بلكين حين حزم على الرحيل إلى مصر توحي بهذا الوصف، وبما جاء فيها ولا ترفع الجباية عن أهل البادية⁽²⁾. وقد دحض ابن أبي الضياف هذا الاتهام وكشف سر سياسة الفاطميين وخاصة موقفهم من أهل البادية فذكر أن تلك الوصية كانت لأن وأهل البوادي لولا الجباية ما عمروا أرضاً ولا سحوا في تكسب لما في طباعهم من الدعة وأرزاقهم في ظل رماحهم وليلجهم بذلك إلى الأبنية من القرى والمدن وهو إنما أوصاه بعدم المساحة في الجباية التي هي الأموال لا بالظلم والأخذ التويل⁽³⁾.

وعليه بات من المرجح أن الفاطميين كانوا حريصين على فرض حياة الاستقرار على القبائل الطاعنة للاستفادة من طاقتها البشرية في إصلاح الأرض واستغلالها، وحريصين على حث الفلاحين على زيادة إنتاجهم، وبالتالي زيادة دخل الدولة وربما في إطار هذا الباب تم إحياء مدن وبناء أخرى جديدة في العهد الفاطمي.

(1) غنى المصنف، ص 130.

(2) ابن أبي ديار: التوسل في أخبار غريبة وتونس. تحقيق وتعليق عبد الحامد تونس 1967 ص 75.
ابن أبي الضياف: الخلفاء ص 166. وعن وصف سياستهم المالية بالظلم انظر: مرمول: السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية. مجلة الأصالة، نوفمبر 1977. ووردت الوصية عند المؤرخين بصورة أخرى يقال إنه الشقي في أولاد الجيوس زبانا ومزاجا، وأعلم في قد تركت لك بغريبة مائة ألف منزل فبني سميت بمخارية عمرو فاجعل على كل منزل غارثاً واحداً...
انظر: المؤرخين: طبقات للتدريج بالقرب، ج 1، ص 138.

(3) ابن أبي الضياف: الخلفاء ص 166.

وقد وضع القاضي النعمان دستوراً جليلاً للفاطميين جاء فيه «تعاهد أهل الخراج وانظر كل ما يصلحهم فإن في صلاحهم صلاح من سواهم... فليكن نظرك في عمارة لوزنهم وصلاح معاشهم أشد من نظرك في رزاء — جباية — خراجهم فإن الرزاء لا يكون إلا بالعمارة» وأضاف «فإن شكوا اليك ثقل خراجهم أو علة دخلت عليهم من انقطاع شرب أو فساد أرض غلب عليها غرق أو عطش أو آفة محققة غفلت عنهم... وأمر بالمعونة على اصلاح ما كان من أمورهم فيما لا يلقون عليه»⁽¹⁾. ومن المرجح أن الفاطميين لم يكونوا في غفلة عما ذكره القاضي النعمان بقوله: «أن عمران البلاد اتبع من عمران الخرائن لأن مادة عمران الخرائن إنما تكون من عمران البلاد»⁽²⁾.

ويبدو أن الزيريين قد ساروا على هذه السياسة الفاطمية، «فإن بلكن الزيري قد قبل الالتزام بوحدة المعر الفاطمي له، وهي التي كان رفضها جعفر بن علي، وقد استلم أبو الحسن ابن البوي سنة 379 هـ أمور افرقية فكان أهل الحاضرة معه في أمن وعافية وأهل البادية في عذاب وفراقة»⁽³⁾. ولا تؤخذ هذه العبارة على ظاهرها لأن ما يتعلق بها بأهل البادية يخضع لوحدة المعر الفاطمي وينتهي عليها.

كما أن التصور الزيري ترك «البقايا للرعايا»⁽⁴⁾. سنة 382 هـ وهو ما فعله من قبل التصور الفاطمي، وقد كان هذه السياسة نتائجها وثمارها فاشتهرت بلاد المغرب الأوسط ببساتينها وحقولها وزراعتها المختلفة ناهيك عن الأموال التي تكسدت في عزائن الدولة والتي ظهر منها محملاً مع الفاطميين إلى مصر، وهذه السياسة هي التي مكنت التصور الزيري أن يرسل هدية إلى مصر سنة 374 هـ ولقيتها ألف ألف دينار.

(1) القاضي النعمان: دعام الإسلام، ج 1 ص 362.

(2) ابن عسكريد البلاد، ج 1، ص 243.

(3) نفس المصدر، ج 1، ص 246، «فما السلاطين الجفوة فهم قلبن عقولنا على الناس لا يراعون شرعا ولا يدينون اليه ولا يسلطون به وعطلوا الزكاة والصدقات والمصروف والمراجعات... فكلوا بلكن من زيري انظر. الورجلان: الدليل والفرجان، الطبعة البعلبكية 1304 هـ القاهرة، ج 3 ص 46 — 47 ويبدو هذا حكم الأمازيغ.

الخصائص الزراعية:

اشتهرت بلاد المغرب الأوسط بمحاصيلها الزراعية المتنوعة والوفرة حتى أن ابن حوقل أشار إلى أن ما حادى أرض إفريقية إلى آخر أعمال طنجة في بلاد مسكونة ومدن متصلة للرسائق والمزارع والضياع والمياه وأشار ابن خردادبة في وصفه للناطق الممتدة بين تاهرت وتلمسان إلى أنها «عمران كلها»⁽¹⁾.

وحقاً فقد كانت بلاد المغرب الأوسط ووفرة الإنتاج الزراعي، فإن ابن الصغير يشير إلى «بساتين قد غرست» في تاهرت وذكر منزل محمد بن حماد الذي «جمع الأشجار والأنهر والمزارع» وأشار ابن حوقل — وهو الذي وصف أهلها بالفقر — إلى أشجار وبساتين تاهرت ثم أكد قائلاً: أنهم يكثر عندهم «ضروب الفلوات» وهنا يتفق وما ذكره الغزوي من أن تاهرت «بها البساتين الكثيرة المؤنفة والقواكة الحسنة والسفرجل الذي ليس له نظير طعماً وشماً وبناء على ما ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» فإن هذه «البساتين كثيرة» فيها جميع الثمار وقد عبر المقدسي عن إعجابه ببساتين تاهرت في عبارة أدبية فذكر أنها «الضفت بها الأشجار وغابت في البساتين»⁽²⁾.

ويظهر أن تلمسان لم تقل شهرة زراعية عن تاهرت فوصفها ابن حوقل بأن «غلاتها عظيمة ومزارعها كثيرة» كما أشار البكري إلى أشجارها وفواكهها وذكر الأديسي بشأنها أنها «وما جاورها من المزارع كلها سقي وغلاتها ومزارعها كثيرة وفواكهها حبة وخيراتها شاملة» ويصفها صاحب كتاب «الاستبصار» من جهة أنها «كثيرة الخصب رخيصة الأسعار كثيرة الخيرات والنعيم وإلى الجنوب منها قلعة ابن الجاهل وهي «كثيرة الثمار».

وكانت وهران كذلك، فوصفها ابن حوقل أنها على «واد عليه بساتين وأجنة كثيرة فيها من جميع القواكة» وأشار البكري إلى أنها «ذات مياه سائجة

(1) ابن حوقل: صورة، ص 83، ابن خردادبة: المسلك، بغداد 1989، ص 88 ابن الفقيه: مصر كتاب البلدان، لندن 1302هـ/1883م ص 80.

(2) الأسطوري: المسلك والملك، القاهرة، 1981هـ/1961، ص 39، المقدسي: صبح الأمل، ج 3، ص 111، البكري: المغرب، ص 67، المقدسي: الحسن الخامس، ص 228، ابن حوقل: صورة الأوطى، ص 86.

وأرجاء ماء وبساتين، ويكاد الرحالة يجمعون على أن وهران «كثيرة البساتين والثمار»⁽¹⁾.

ويشير الرحالة إلى فواكه وبساتين المكان — فكان — فيذكر ابن حوقل أن لها فواكه، ويضيف المقدسي أنها «ذات بساتين» وقد أعجب الأديبي بفواكهها فذكر أن لها «فواكه كثيرة» ويفهم من البكري أن بعض بساتينها كانت منتشرة على نهرها فذكر أن يقبلها نهرًا «عليه الأرجاء والبساتين من كلا ضفتيه».

وذكر ابن حوقل نس، فأشار إلى أن «بها فواكه حسنة» وصفها الأديبي أن «بها من الفواكه كل طريقة» وأضاف أن «بها فواكه وخصب ولها إقليم وأعمال ومزارع» وكانت مدينة الخضراء التي يرى صاحب كتاب الاستبصار «أنها سميت الخضراء، لكثرة بساتينها» «لها ناحية خصبة ولها فواكه» فكانت في عهد البعقولي «تصل بها مدن كثيرة وحصون وقرى ومزارع»⁽²⁾.

وكانت مستغاث ذات بساتين، فقال فيها القلقشندي أنها «زكية للزرع والضرع» وكان حصن هين أكثر الحصون «بساتين وخضوب ثمر» وكانت قلعة هوار — غربي مستغاث — في جبل خصيب فيه بساتين وثمار وأشجار ومزارع» وكانت مدينة جروادة إلى المشرق تحيط بها «بسائط عريضة للزرع والضرع» وكانت مدينة وجدة قد «أخذت بها البساتين وهي كثيرة الأشجار والفواكه، طيبة الغذاء جيدة الهواء، وعمر صاحب «كتاب الاستبصار» عن وفرة بحارها بأنها «كثيرة البساتين والجنات والمزروعات».

وكانت نرانا لها بساتين كثيرة، وذكر ابن حوقل بشأنها أن لها «فواكه واسعة عظيمة» وللمدينة حصن تاونت «له بساتين وشجر كثيرة يحمل من زبيب تينه إلى ما يليه من التواحي» وكانت تاتانلوت ذات أجنة وفواكه وكانت عين

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 88 — 79، مؤلف مجهول، كتاب الاستبصار، ص 134، 176. الأديبي: صفة، ص 80 — 94.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 88 — 78، المقدسي: المصدر السابق، ص 229، البقولي: وصف، ص 13، البكري: القرب، ص 61، 75، 79، الأديبي: المصدر السابق، ص 82 و83، 84.

الصفصاف «بها فواكه كثيرة وزروع ونعم دائرة» فكانت المزارع منتشرة على ضفاف نهر سطفيف خاصة في موضع يسمى الهملاز⁽¹⁾.

وكانت تاجنة «لها فواكه» ويبدو أنها أعلت اسمها لتشبيها بالجنة في وغرة خيراتها وتنوعها، ويصف البعلوني مدينة بلل بأنها «لها مزارع وغرى وعمارات وزرع وأشجار» وكانت مدينة شلف ذات «نهر وشجر ومزارع» ومثلها كانت معسكر كما كانت مدينة البعلونين «ذات أجنة» وعلى نهر لها عليه «فواكه عظيمة» وهو نهر سي بن دمر عليه بساتين كثيرة ويصفها الأدرسي بأن بها «جنان فواكه فاضلة وخيراتنا شاملة» وكذلك كانت الغرة على نهر شلف «كثيرة البساتين ولها مزارع» وكانت دارست — مرحطان شرق تلمعت — فزارعتها كثيرة ومواسيها عامة⁽²⁾. وللمدينة بني واريفن كروم وجنان — وكان لمازونة أنهار ومزارع وبساتين، بل كانت بناء على وصف الأدرسي لها: من «أحسن البلاد صفة وأكثرها فواكه وعصبا» وكان جبل توجان ذا بساتين؛ وكذلك ابن عجمير كثيرة الزروع، وقرية ابن ماما لها واد عذب عليه مزارع وغلات، ويصف ابن حوقل برشك بأن بها «فواكه حسنة غزيرة» ولهم من الزرع والحسنة والشعير ما يزيد عن حاجتهم ومثلها كانت شرشال⁽³⁾.

ويصف البعلوني متيجة بأنه «بلد زرع وعمارة» وقد أشار المقدسي إلى كثرة بساتينه وتقوم فيه مدينة قزرونة وهي على نهر عليه «البساتين ولها مزارع ومسارح» ويصف الأدرسي قرية مرمى الدجاج بأن لها أرضاً «ثمينة وزراعات متصلة وأصابت أهلها في زرعهم واسعة وحفظهم مباركة وسائر الفواكه واللحوم بها كثيرة» وكانت مليانة كريمة المزارع ولها نهر يسقى أكثر مزارعها وحدائقها

(1) ابن حوقل: صوره، ص 88، البكري: المصدر السابق، ص 142-80-69. الأدرسي: المصدر السابق، ص 83،80، ابن خلدون: الديار، ج 1 ص 196، مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص 178،177.

(2) البعلوني: المصدر السابق، ص 14، ابن حوقل: المصدر السابق، ص 89،86، المقدسي: اللسان السابق، البكري: الغرب، ص 148،71، الأدرسي: المصدر السابق، ص 87،83.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 101، 77، 86. الأدرسي: وصف، ص 87 وهو ينقل خبرها عن ابن حوقل.

وجنتها، ولها بساتين فيها جميع الفواكه ومزارع واسعة. وكان سوق كرام في عهد العتوبي «بلد زرع» وكذلك كان في عهد ابن حوقل، ومثله كان حصن مصادف بن جريل، فقد وصفه العتوبي بأنه «بلد زرع وحواش» وأضاف ابن حوقل أنه «قرية كبيرة كثيرة الزرع»⁽¹⁾.

وكانت هازبلد عمارة وزرع وضرع، وإن وصفها ابن حوقل بعد ذلك بأنها خربت — كما سلف — وكانت ربعة «ذات فواكه واجنة ومزارع، ولها أرض متسعة وحروث ممتدة، وفواكه وبساتين» وكذلك كانت المسيلة «عمارة في بسط من الأرض ولها مزارع ممتدة أكثر مما يحتاج اليه» وكان ابن حوقل قد وصفها في عهده أنها ذات «كروم واجنة كثيرة تزيد عن حاجتهم» ويؤكد البكري هذا الوصف، فيذكر «حولها بساتين كثيرة» وكانت أشبه «كثيرة البساتين والزرع... وجميع الحبوب فيها غزيرة كثيرة».

ويصف البكري قلعة إلى طويل بأن فواكهها كثيرة وأضاف أنها كثيرة إلى حد الرخص، كما أن الأدهسي أشار إلى أنها «بلاد زرع وخصب» وأنها من أعم البلاد فواكه وخصباً⁽²⁾.

وكانت مدينة الغدير — غديروروا — في فحص لعجينة «كثيرة الزرع» وهي مدينة حسنة «ولأهلها مزارع وأرضون مباركة والحراث بها قائم الدقة» ويصف العتوبي ميلة بأنها «بلد عامر كثير الأشجار والنهار» وكان حصن ناكلات — قصور حسان — به فواكه ولحوم كثيرة، رخيصة وبساتين وجنت، كما كانت سطيف كثيرة المياه والاشجار الثمر بضروب من الفواكه.

وكذلك كانت بجاية لها بواد ومزارع وسائر الفواكه بها، وكانت نادلس بها من رخص الفواكه والأسعار والمطاعم والمشارب ما ليس يوجد مثله،

(1) البكري: صفة، ص 12، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 89، 86، 77. البكري: المغرب، ص 43، الأدهسي: وصف، ص 84، 89. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 132، 171.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 83، البكري: المصدر السابق، ص 159 الأدهسي: المصدر السابق، ص 91، 86، 83. مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص 172.

وكانت جبال الرحمن «كثيرة الثمار والأنهار وفيها مزارع كثيرة» وكذلك كانت مقرة «فيها مزارع» وتقالوس فيها «أجنة عظيمة وبها جميع الفواكه» وكانت طينة «كثيرة البساتين والزروع» وجميع الحبوب فيها غزيرة كثيرة» وكذلك كانت تبسة على نهر «كثير الفواكه والأشجار» ويشير ابن حوقل إلى ما في بونة من «عصب ورعص وفواكه وبساتين» (1).

وقد وصف أبو الفداء مدينة طينة — ربما نقلا عن العزري — أنها «كثيرة المياه والبساتين والأهل والزروع» كما يصف بسكرة — نقلا عن أبي سعيد — ب«أهلها ذات نخيل وزروع كثيرة» (2).

ومما تجدر ملاحظته أن ما ذكر آنفاً هو عبارة عن إشارات عابرة إلى وفرة الحبوب في بلاد المغرب الأوسط، وهذه المدن التي ذكرناها هي صورة عن غيرها من القرى والمدن في البلاد، وقد كانت هذه البساتين والمزارع تحتوي على المحاصيل التالية ومن أهمها:

— القمح والشعير: تقوم زراعتها بشكل واسع لأنها المادة الغذائية الرئيسية، فبينما كان عبيدهم ومن جهة ثانية فإن هذين البلتين لا يحتاجان إلى أسطار غزيرة ولا يتطلبان أعمال الري وهذا ما يسر أمر زراعتهما في كل مكان، كذلك فهما بالإمكان تخزينهما.

وإذا كان الرحالة قد أعملوا ذكر زراعتهما في بلاد المغرب الأوسط، فذلك ضمن إطارهم الحياة الاقتصادية بصفة عامة، ولأن زراعتهما تعتبر أمراً مفروغاً منه بدافع ضرورة العيش، وعلى أية حال، فقد أشار ابن حوقل إلى بونة فذكر أن «القمح بها والشعير في أكثر أوقافها» كما لا غدر له ثم أشار إلى رعص الأسفار في مرمى الدجاج الذي ذكر الأندلسي بخصوص أهله أن «حفظهم مبارك» وأضاف بخصوص برشك أن لأهلها من «الحنطة والشعير ما يزيد عن حاجتهم» وإن أهل وهران «غلاتهم من القمح والشعير» وكانت طينة «كثيرة البساتين والحنطة والشعير» وجميع الحبوب فيها غزيرة كثيرة، وحين يذكر ابن حوقل

(1) الجغري: المصدر السابق، ص 11، ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77، 83، الأندلسي: المصدر السابق، ص 92، 93، مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص 167، أبو الفداء: تقوم البلدان، ص 141، باريس، دار الطباعة السلطانية، 1840م.

(2) أبو الفداء: المصدر السابق، ص 139.

مسيلة يشير إلى أن من غلات أهلها الحنطة والشعير، واكتفى عند ذكر تاهرت أن أهلها يكثر عندهم «ضروب الغلات»، وكانت لغردان — مرحلة من تجس — «بلد قمح وشعير» كما كانت دككة — من أرض كتامة — غلاتها «من القمح والشعير والفرقة»⁽¹⁾.

وأفاد الأدرسي في الكشف عن حقول القمح والشعير، فذكر أن بجاية «لها بواد ومزارع والحنطة والشعير بها موجودان كثيرا» وكان سكان جزائر بني مزغنة «زراعتهم الحنطة والشعير» وكان أهل قصر الفلوس «غلاتهم من القمح والشعير» وقلعة بني حماد «حنطتها رخيصة» دليل على وفرتها، وكانت تيس «بها الحنطة محكمة جدا وسائر الحبوب موجودة» ولأهل شرشال «من زراعة الحنطة والشعير ما يزيد عن الحاجة»، وكانت قرية لمن ماما «أصابتها في الحنطة كثرة» وكذلك فحص زيفور المتد بين تلمسان وارشكول، فقد كان صالحا «لحرق القمح وهو مبارك مشهور بالبركة»⁽²⁾.

وقد عبر الأدرسي عن وفرة القمح والشعير في مناطق السهول المرتفعة حين ذكر قسنطينة، وإن حنطتها تخزن في المطامير مائة عام، وأنه يوجد مطمورتان وثلاثة وأربع في كل دار، ومثله فعل القلقشندي بخصوص مستغاثم، وأشار الدرجيني من جهة إلى القمح في تاهرت حين ذكر سفر أبي مرداس إلى تاهرت فكان «إذا قدم تاهرت فحصد الناس زرعهم ولقط اللقاطون السنايل التي تبقى بعد اللقاطين ورعى المواشي تعقبهم أبو مرداس فيلقط ما يقوم بفوت عام»⁽³⁾.

ويبدو أن زراعة الحنطة كانت واسعة حقا بسبب استعمالها المتعددة مثل تحضير الخبز، وبعض أنواع الطعام والحلويات، وقد ساعدت قابليتها للتخزين على أداء هذا الغرض، فإذا كان القمح يمتد في مطامير قسنطينة مائة سنة — كما سلف — فإنه يمتد ست سنوات في مطامير مستغاثم، ذكر الأدرسي أن الحنطة تخزن في قلعة بني حماد «فيبقى العام والعامين لا يدعها الفساد ولا يهترى»⁽⁴⁾. وربما لهذه الأهمية أشار ابن عبدون إلى أن الحنطة

(1) نفس المصدر، ص 77، 78، 85، 86، 88.

(2) الأدرسي: سناء، ص 83، 86، 87، 89، 90، ابن حوقل: صرراء، ص 78، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 124.

(3) الدرجيني: طبقات، ج 2، ص 293. الأدرسي: صفة المغرب، ص 95 — 93.

(4) الأدرسي: المصدر السابق، ص 91.

وتذهب النفوس والأموال وبها تملك المدن والرجال ويظالها تفسد الأحوال
ويحل كل نظامه.

ويرى الدمشقي أن الخطة تختلف عن بعضها البعض ، وإن الصالح للخزن
منه إما كان اسمر لونا وأصلب جسما أو ما كان عدنا أو في مواضع جبلية وما
كان منه غير معسوب — مكسر — وقد كمل سمته وإحكام جفاته وأقام في
بيته⁽¹⁾ ويرى ضرورة توفر بعض الشروط في الخزن، فيكون «ناشفاً وحيطانه
وأرضه ناشفة من البلل والندوة فإن كانت أرضه مبلطة فهو أفضل»⁽²⁾ ويدعو
أن بعض الطامر كانت تسمح المطبوعة منها إلى ماكني قفيز. ويرى — الدمشقي
— ضرورة جعل السابور ومصائد القتران ووضع أدوية لقتلها مثل الحريق
الأسود، والزرنيخ والمرتك⁽³⁾.

والأحيان أخرى يلجأ الناس إلى تخزين الدقيق في حوائى تكون في ناحية
من نواحي المنزل⁽⁴⁾.

وقد كانت هذه الوسائل من مطاعم وحوائى وجوانق معروفة في بلاد
المغرب الأوسط فقد عثر جورج مارسى G.Marcadé على عدد لا بأس به من
الطامير في مدينة تاهرت⁽⁵⁾ وذكر ابن الصغير الأخرء حين أشار إلى الامام عبد
الرحمن بن رستم إذ أنه «أمر بإحصاء ما في الأهرء من الطعام».

ويدعو أن سكان بلاد المغرب الأوسط كانوا كفورهم من سكان بلاد
المغرب يعرفون أكل القمح فريكا، ويظهر هذا من عبارة للزركشي، «أكل القمح
فريكا»⁽⁶⁾.

وكانت عملية الحصول على القمح الصافي تمر بعدة مراحل، فيحصل
الزرع ويلقى أعثاماً على الأرض، ثم تجمع هذه الأعثام وتحمّل على الحيوانات

(1) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة إلى حارس التجارة لحفيد البشري الشومخي، طبعة القد —
الأسكندرية، 1397هـ/1977م، ص 49، الشاي: ج 2 ص 344.

(2) تاريخ القرويين، تونس، 1289هـ/1872م، ص 45، القرجي: طبقات ج 2، ص 414، ابن
خلارون: الجان ج 1 ص 123.

(3) الحفني: قصة قرطبة، ص 74.

(4) بروية وشيد: الفن الفرنسي تاهرت وميزانك مجلة الأمانة، ج 41، الجزائر، 1977، ص 184.
Bourouiba Rachid: «Tahert à l'époque ottomane», Algérie-Archiviste, N° 486 de 1975.

G.Marcadé et A.Dumas-Lamar: Tahert, Tagdrent, R.A.1946.

كالجمال إلى البيادر أو الأندلس، حيث تقوم الدواب كالبحر بنرسه، فذكر الزركشي أن القمح إذا حصد جمعت الأغصان وذكر الدرجيني بخصوص رجل يدعى أبا صالح أنه «كان في أيام الحصاد يحمل الزرع إلى الأندلس على ناقه له»، وكان أبو عبد الله الشيعي عند دخوله أرض كتامة قد «مر في الطريق بأندلس والبقر فيه تدرس الزرع».

— يقول: ذكر الإدريسي مسيلة وأشار إلى أن «لاهلها بقولاً» حل أن هذه المزروعات كانت تهم أرجاء المغرب الأوسط، وذكر ابن بصال من يقول التي كانت معروفة: التفت والجوز والفجل والثوم والبصل والكرات والكرنب والقريبط والاسبتاخ والسلق والحس وغيرها، ويذكر ابن فضل الله العمري هذه الخضار نفسها ثم يضيف إليها مثل الباذنجان والبقلة والملوخيا والخيار والتفاح واللوزيا والهيلون والصنوبر وغيرها، وقد أشار القاضي عياض إلى وجود الخرشف في الأندلس مما يرجح وجوده في بلاد المغرب الأوسط أيضاً، وقد ذكر الإدريسي البصل في بني وارين وذكر القاضي عياض القرعة والبسباس وهذا الأخير هو الرزيناخ عند أهل المغرب والأندلس، وذكر ابن خلدون من جهة القول والكرنب والحس والتفت والتفاح والفقوس وغيرها عند اشارته إلى حصار المرينيين لمدينة تلمسان، ويبدو أن الرحالة كانوا يكتفون عند ذكرها بذكر الجنان أو المزرعة أو البستان هروباً من تعديدها⁽¹⁾.

القطاني: لم يرد لها ذكر في كتب الرحالة بخصوص بلاد المغرب الأوسط، لكن هذا لا ينفي وجودها، فقد ذكر الحموي أن حاجة «بها حصص وقول» ويشير ابن حوقل إلى وبرة القطاني في مدينة البصرة — بصرة المغرب — ويذكر ابن بصال من القطاني: الحمص والفول واللوزيا والعدس والجلجان والسهم —

(1) الإدريسي: صفة، ص 34، 35، ابن بصال: كتاب الفلاح، ص 1411 — 1412، وكان يستخرج من بطون التفت والجوز زيتاً للتصليح، انظر: لأمير عيسوي: سفر خالد، ص 103، القاضي عياض: ترتيب ج 3، ص 501، ابن فضل الله العمري: وصف ترفيقية والأندلس، نشر: حسن حسني عبد الرعاب، مطبعة النهضة — تونس، بدون تاريخ، ص 3.

الحلجان — وغيرها. ويمكن ترجيح اهتمام السكان بزراعتها لأنها تجفف لتخزن لتستعمل في باقي فصول السنة⁽¹⁾.

— اللوز: أشار القاضي النعمان إلى وجنان لوز على طريق الأرس شقبارية كما أشار الرحالة إلى وجوده في تونس، وهذا يعني وجوده أيضًا في بلاد المغرب الأوسط، وكان من النوع السهل الكسر وهو ما يعرف باللوز الفريك، وتأتي أهمية اللوز في إنتاج بعض الحلويات خاصة⁽²⁾.

— الجوز: كان جبل تلمسان «شجرة الجوز» وكانت مستطام بها شجر الجوز على كثرة، وكذلك كانت سطيف بها الجوز الكثيرة ومنها ما يحمل إلى سائر البلاد، ويصف الإدريسي جوزها بأنه «بالغ الطيب حسن ويأج بها رعيها» واشتهرت نقاوس بالجوز حتى لفت نظر المقدسي بكثرة وهو الذي أغفل ذكر المزروعات، ويشير البكري إلى أنشجار مدينة تيسة «ولا سيما الجوز فإن الشتل يضرب بجلائه هناك ويكثره وبطيئه» كما أشار بوروية رشيد إلى وجود الجوز في بجاية وجيجل ومن المرجح وجوده في مناطق أخرى من بلاد المغرب الأوسط⁽³⁾.

— البطيخ: وردت اشارات تفيد في الكشف عن وجوده في ولاية افرقية والمغرب الأقصى والأندلس، وعليه فقد كان موجودًا أيضًا في هذه البلاد — المغرب الأوسط — وكانت منه ستة أنواع، ويعرف هنا بالدلاع⁽⁴⁾.

(1) المسوي: معجم، ج 2، ص 25، ابن حوقل: صورة، ص 81، ابن بطالة: القصر السابق ص 109 — 114.

(2) القاضي النعمان: الفلاح، ص 204، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 121، المسوي: القصر السابق ج 2، ص 433. ومن زراعة اللوز. انظر: ابن بطالة: القصر السابق، ص 71.

(3) الفيلسفي: صبح الأعين، ج 3، ص 111، 130، القاضي الحسن القاسم: ص 230 البكري: الغرب، ص 74، 143. الإدريسي: صفا، ص 98.

(4) ذكر ابن الأثير ترميز الأول هناك مسجوما في بطيخته انظر الحلة السواد ج 1 ص 53. ابن بطالة: القصر السابق ص 3. كان أصل الأنواع البنية هو الفلسطيني ثم السنية انظر

Ismaamud-din: Some Aspect...P.85.

— الرمان: كان الرمان يوجد في سجناسية وفي نكور حسباً أشار إلى هذا المقدسي والبكري، وهذا يعني وجوده في المغرب الأوسط، وبالفعل فإن مدينة تلمسان تشتهر برمانها⁽¹⁾.

— الأجناسي: يفيد ابن البيطار أن الأجناسي كان يسمى «عيون البقر» في بلاد المغرب والأندلس، وهذا على الأقل يدل على زراعته في بلاد المغرب الأوسط⁽²⁾.

— الكعكزي: أشار البكري إلى زراعته في نكور، وذكره ابن أبي زرع ضمن فواكه فارس، ويبدو أن الناس كانوا يحفظونه أو يحيدون ثمرته فإنه يشير إلى أنهم يأكلونه صيفاً وشتاءً.

— اليرقوق: ورد ذكره عند ابن أبي زرع وعند ابن بصال وهذا يدل على زراعته في بلاد المغرب عامة ويعرى بعض التورخون أن هذه التسمية تعود إلى أصل يوناني «بركوكا» وفي اللاتينية «بريكوك» Praecox ومنها انتقلت إلى اللغة الأرامية «برقوقيا» وإلى اللغة العربية «برقوق».

— الشمس: ذكر القلقشندي أن مدينة مستغلام «مشمشها» يقارب في الحسن مشمش دمشق كما ذكر ابن البيطار أن اليرقوق «يقال على الشمس ببلاد المغرب، والأندلس»⁽³⁾.

(1) ابن خلدون أبو زكريا: كتاب بقاء الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد. نشر وتحقيق الفريد بل — 1903. المطبعة، ص 10، المقدسي: الحسن القاسمي، ص 211.

H.R. Idria: La Berbérie Orientale T.2.P.630

وعن غرس: ابن بصال: كتاب الفلاحة، ص 61. وعن طريقة نصير: أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ص 37.

(2) عن الخوخ: البكري: المغرب، ص 76، 62. وعن الأجناسي: ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 144 ويذكر ابن فضل الله السبكي الأجناسي وعين البقر كلاهما على حدة كما كانين مختلفين. وعن زراعته انظر: وصف إفريقية والأندلس، ص 67، 69.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 23. ابن بصال: القصر السابق، ص 68. مسعود هونكة: فicus العرب تنمو على الغرب، ص 470. القلقشندي: صبح الأعيان ج 3، ص 130. ابن البيطار: القصر السابق ج 1، ص 89. وغير الشاعر ابن رائق القرواني عن أصحابه بالشمش في نصير: انظر: بورصة رشيدة القول الحاشية، ص 172.

— السفرجل: اشتهرت بلاد المغرب الأوسط بالسفرجل، فأشاد به الرحالة وبجودته، فذكر ابن حوقل أن مدينة تنس بها من «السفرجل الملقى مثلاً أزال أسنكه لحسنه ونعمته وحلاوته وطيب رائحته» ويوافقه الأتريسي في هذا الوصف، فيذكر أن سفرجلها «الطيب الملقى ما يلبث الوصف في صفته وكثيره وحسنه» كما ذكر ابن حوقل أن السيلة «لحم من السفرجل الملقى ما يحمل إلى القيروان وأصله من تنس» وأضاف أن مدينة برشك فيها «سفرجل معلق كالقرع الصفار وهو طريف» ومثلها كانت شرشال، فذكر الأتريسي أنه كان فيها «سفرجل كبير الحجم ذو عناق كأعناق القرع الصفار وهو من الطوائف غريب في ذاته» ويبدو أن تاهرت فاقت سولعا في سفرجلها، فذكر البكري أن «سفرجلها يفوق سفرجل الآفاق حسنا وطعنا ومشما» وكانت مدينة الحضراء بها السفرجل الملقى القراسي، ومثلها كان جبل زلندوي فيه «السفرجل الذي لا يهود مثله في بلده». وإن ذكر هذه المواضع لا يعني الحصر ويبدو أن الاهتمام بالسفرجل ونحوه من الفواكه يعود إلى أكله طازجا وإلى استعماله في صنع المعاجين والخبز (1).

التفاح: عرفت بلاد المغرب الأوسط زراعة التفاح، فاشتهرت بجبل برتاجه منه، وكان جبل زلندوي فيه مع جميع الفواكه من التفاح الجليل، وكان من أنواعه: الأطراشسي وهو جليل حسن الطعم ويقيد ابن أبي زرع أنه تفاح أصفر، كما ذكر أنواعا أخرى منها الطنجي والكلكخي، ووصف الشاعر ابن رشيق التفاح في قصيدة يدل على أنه تفاح مشوب بالحمرة (من بحر الرجز).

تفاحية شامية	من كف طيب أكحل
ما خلقت منذ خلقت	تلك لغير القبل (2)
كأنما حمرتها	حرة عند عجل

(1) ابن حوقل: صورة، ص 78، 83، 89، الأتريسي: صفاء، ص 83، 84، 89، البكري: المغرب، ص 67، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 178، 166، ابن بصال: السفر السابق ص 63، مؤلف مجهول: كتاب الطبخ في المغرب والأندلس، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، ج 10، 1961، ص 288.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 166، ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص 23، بورويعة رشيد: الدولة الحشوية، ص 173 — 174. وعن زراعتة انظر: ابن بصال: كتاب الفلاحة، ص 64.

— حب الملوك: يشير ابن الجطار الى ان المغاربة وأهل الأندلس يطلقون عليه «الفراسيا» يوافقته في هذه التسمية ابن فضل الله العمري، إلا أن أهل بلاد المشرق يطلقون عليه الجز — فإن ابن حوقل حين ذكر قسطنطين أشار الى أن «بها جميع الفواكه كاللوز والجزز والكروم»، وعلى أية حال فإن وجوده في قسطنطين يعني وجوده في جميع أنحاء المغرب الأوسط.

— التين: شجرة مباركة ذكر ابن حوقل وجودها في مرمى الدجاج فقال: أن به «التين خاصة العظيم الجسم ما يجعل منه الى البلاد النائية عنه» وكانت بحاجة كذلك، فذكر الادريسي أن «التين وسائر الفواكه بها ما يكفي لكثير من البلاد» وكذلك كان سوق ابراهيم «به شجر التين كثير جدًا ويعمل بها من التين شرائح على مثال الطوب وبذلك تسمى» وكانت مدينة تاجنة بها «تين عظيم» واشتهر حصن تلونت — على ساحل تونانا — بالتين، فكان «يحمل من زبيب تينه» ويصفه هـ.ر. ادريس نوعًا من التين يدعى «خرمجي» يصفه بأنه ذو قشرة رقيقة مملوءة بالعسل وينوره قليلة. ويظهر أن اتساع زراعة التين تعود الى حلاوته وقابليته للتجفيف كما يظهر أن بعض الناس كانوا يتسرعون في قطعه قبل جأون الى انضاجه قبل لونه بدهنه بالزيت (1).

— الزيتون: شجرة مباركة نزل ذكرها في كتاب الله تعالى «ويحترق من الأشجار الضرورية لتعدد فوائده، فإن الحطب يصير ويستعمل طبخًا، ويدخل زيت في استعمالات عديدة، في تحضير الطعام، أو يؤكل بالحليب، ويستعمل للاضامة وعلاجًا فقال ⁽²⁾ استخدموا بالزيت وادخنوا به فإنه شجرة مباركة».

وقد أشار ابن الصغير الى وجود الزيت في تاهرت فذكر أن الامام عبد الرحمن بن رستم اشترى زيتًا ووزعه على الفقراء، وقد ذكر المقدسي من قرى

(1) ابن الجطار: المجمع، ج 2، ص 5، ابن حوقل: صورة ص 91، وعن زركشة انظر: عن بصال: المصدر السابق، ص 68.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77، 89، الادريسي: صفا، ص 89، 90، 82، ليكري: المغرب، ص 80، يحي بن صر: أحكام السوق، ص 109. ومازالت هذه الطريقة شائعة عندنا حاليًا في سطون.

تاهرت «الزيتونة» التي تكون حملت هذا الاسم من غياها وسط أشجار الزيتون، وكذلك كان في نواحي تلمسان في جبل مديونة «وادي الزيتون» وكانت مقرة «زيتا طيب الزيتون» ويذكر البكري أن بسكرة «كثرة النخيل والزيتون» وكانت جبال كثامة قد اشتهرت بزراعتها، ويبدو أن كل تجمع سكاني كان ينادى إلى غرس الزيتون⁽¹⁾.

كان الزيتون يعامل بطريقة بدائية بعضها مازال متبعًا حتى الآن، فكانت الحبوب تهرس بواسطة عجلة يدورها حيوان، ثم يمر الزيتون المهروس إلى المعصرة، وتقوم الطريقة الثانية على غل الزيتون ثم عصره، ويترك في أحواض فيقطع الزيت، ومرحود هذه الطريقة أقل إلا أن زيتا أجود.

وكان الزيت يحفظ في خلل أو زقاق من جلود الأغنام ويورد مدر. لدرجيني عن الشاسخي ذكره «بصلة زيت» يعتقد أنها مصنوعة من الجلد؛ وأفاد أن يعطي امرأة زيتا فأخذ إناء يملأ لها زيتا ففرض عظام لحاية من حواشيده⁽²⁾.

المر: وقد اهتم سكان بلاد المغرب الأوسط بزراعتها، فهو طعام يقى أيام السنة، وتظهر قيمته حين تعدم الخضر والفواكه، كما أنه زاد المسافر، وتعتبر مدينة بسكرة من أشهر مواطن زراعتها فوصفها المقدسي بأنها «بلدان النخيل» ويضيف صاحب «كتاب الاستبصار» أن «أكثر ثمارها الجنس المعروف بالكسبا، وهو المعروف ببلاد المشرق بمدينة الرسول ﷺ وغيرها بالسماي، وبسكرة

(1) القاسمي: احسن التقاسيم، ص 56، ابن الططار: نظم الجمان ص 231. البكري: المصدر السابق ص 144، 32 ابن الصبغ، تاريخ الأئمة، ص 327، الدياق، معالم ج 2 ص 171.
(2) لدرجيني: طبقات، ج 1 ص 164. ابن أبي دريج: دواجن القرطاس، ص 34. وكان موسى بن مسكون جالسًا على «كان في المعصرة وعظام له برد الزيتون والفاية تظعن والقاضي مياض: تراجم ص 281.

H.R.Idrisi, La Berbérie Orientale... 2 P.628-629

وقال لعل في الزيتون وشجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور. سورة النور. الآية 35.

أيضاً من الحمى يعرف باللياري وهو أبيض أملس، وكان صاحب القنوقان بأمر عماله بالتمنع من بيعه وبعث ما هناك منه إليه لطيبه وحسنه (1).

وقد عرفت قاعدت تقسها زراعة النخيل فذكر ابن الصغور أن منزل محمد بن حماد «قد جمع الأشجار والأشهر والمزارع والنخل» وكانت ورقلة — ورجلان — كذلك مدينة النخيل فقد ملأ أبو صالح جنون بيت الشيخ أبي نوح عند غزاره من الممر القفاطسي «إلى السفن قمرًا» وكانت المسيلة «كثيرة النخيل والبساتين» ويبدو أن الجهات الغربية من البلاد اشتهرت بالحمى أيضاً «فإن زيري بن عطية حمل هدية إلى المنصور بن أبي عامر «الف حمل من الحمى الجيدة» كما اشتهرت مدينة طينة بزراعة النخيل (2).

— العنب: كانت زراعة الكروم في بلاد المغرب الأوسط واسعة الانتشار، فكانت في ترفانة — تزناتنا — «كروم جسيمة» وذكر ابن حوقل أن بني واريغن «لها كروم» ووصلها الأندلسي بأنها «كثيرة ومعظمها على نهر شلف» كما انتشرت زراعتها في الحضرلة وشرشال وبرشك وقلعة هوارقة، وأضاف البغدادي بخصوص تلمسان أن «الدائر بالبلد كله مغروس بالكروم وأنواع الأشجار» وانتشرت في جيجل فكانت «كثيرة العنب» وقد عبر البكري عن دهشته لكثرة العنب في الغدير وفي جيل زليوي بالإشارة إلى رخصه فيها، ويأتي

(1) مؤلف مجهول: «كتاب الاستيعار»، ص 173 القديم: الحسن الخفاس، ص 230. الحسري: معجم ج 2، ص 182، وعن الآية انظر: سورة مريم 25 — 26. وصاحب القنوقان وإن هو عبيد لله الهندي.

(2) ذكر الحسري نوحاً من الحمى يدعى العنب، وربما هو نفسه لكسيا المذكور، ويعرف ابن بطوطه العنب: اسم لبرغ من الحمى يكون بالمرق جليلاً على هيئة الحمى النسي بالمغرب الثقيل لونه احمى إلى القهقش ابن بطوطه: الملصق ج 4. ص 21، الترحيني: طبقات ج 1 ص 144. موريس لومبار: الإسلام في هذه الأول، ص 246. السلاوي: الاستقصاء ج 1. ص 193. مؤلف مجهول: المصدر السابق ص 172. وكان في سبيلنا ستة عشر صنفاً من الحمى ما بين حمرة وعقل. الحسري: معجم ج 3 ص 41.

هذا الاقبال على زراعته الى أكله طازجا والى تحفيفه زيتا والى صنع الخمر وصنع «عقيد العنب» وهذا يستعمل علاجيا لبعض الأمراض» (1).

— نبات الحديقة: ذكر ابن فضل الله العمري بعض الرياحين المنتشرة في الحديقة ومنها «الآس والورد والياسمين والفرجس واليلوفر الأصفر والترنجمان والنبور والسوسن والبسج والزعفران والهام، وكان في حديقة الخليفة الفاطمي في القاهرة شجرة اللسان «ويقال ان آباء هذا الخليفة أتوا بيلوبا من المغرب وزرعوها في الحديقة» وهي مثل شجرة الآس. وكانت شعراء جبل عيلانة «كلها رياحين» وقد وصف ابن رشيق في أبيات له شقائق النعمان، كما وصف ابن حديس الصقل اليلوفر (2). وما زاد في اتساع زراعتها انها كانت تزرع أيضا في أصص متحركة.

— الغابات: كانت الغابات عنصرًا أساسيًا في بناء كل قرية أو مدينة، لذا فقد كانت منتشرة في جميع الجهات، فكانت في سفح جبل لوشيلاس وهو بجوفها ولهذا الجبل شعراء غامضة، وكان بقرب مدينة جراوة جبل بحالو وأسفله «شعاري أشبه لا تسلك» وكانت منطقة تاهرت عند بناتها «غيبضة أشبه» ويذكر موريس لومبار ان بلاد القبائل حاليًا كانت تسمى الخشب «لليل على سعة انتشار غاباتها».

وكانت الغابات تشمل على مختلف أنواع الأشجار البرية مثل السرو والصنوبر والساج والبلوط والسندبان والأرز والعرعار — العرعر — والزان والطرفاء والطحش. إضافة الى بعض النباتات مثل الكلخ.

(1) ابن حوقل: صورة، ص 86، الأعرابي: ص 80، 84، العمري: رحلة العمري، الرباط، 1968، ص 10، الجوزي: سيرة جوفز، ص 108، أنشأ ابن الصخر الى أن الناس في تاهرت «أخذوا السكر لسكر» لا أن الأنام لما حاتم كسر الخوالي بكل مل.

(2) ابن فضل الله العمري: وصف، ص 5، ناصر عسود، سفرنا، ص 99 مؤلف مجهول: كتاب الاستيعار، ص 171، وعن نبات ابن رشيق وابن حديس انظر، بوروية رشيد، الدولة الحشدية ص 174، 180.

ويرجع الاهتمام بالغابات إلى الطلب المتزايد على الأخشاب التي تدخل في صناعات عديدة والخطب وصنع الفحم وقوداً⁽¹⁾.

— النباتات الطبية: كانت تنمو في بلاد المغرب الأوسط باثنتي استعمال للأغراض الطبية ومنها.

— شرمي: يدعى شوكة مخيلة، يبعد في غدار البول وتفتت الحمى ونسكين آلام الأسنان.

— طيان: وهو الياسمين البري ويسمى بالبربرية أليزرو.

— يزار: هو الأقحوان الأصفر ويعرف بالبربرية لملال ويشفى من الأورام الصلبة.

— أمليلس: اسم بربري لشجر معروف ببلاد المغرب الاسلامي كافة يقوي الكبد والطحال.

— تانقيت: اسم بربري بافريقية وماوالاها لنوع من النبات الشوكي وينفع في علاج بعض الأمراض.

— لأكوت: اسم للبريون بالبربرية بالمغرب الأوسط، وهم يطلقون هذا الاسم على حب الأكل وهو ينفع في علاج وجع عرق النساء وعضة الكلب والقولنج وغيرها.

— سطورليون: وهو نبات المعروف عند البربر في المغرب الأقصى والأوسط بالتانقيت واللولون والتانقيشت.

— صفرا: يطلق أهل المغرب الأوسط هذا الاسم على الشجر المسمى بالبربرية أمليلس.

— تحاللون مالن: يعرفه البربر بالوحيد، ويستعمل في قتل الحيوانات المفترسة كالسباع.

(1) البكري: المغرب، ص 68، 79، 142، ويذكر من الفقيه أنه «يقال للشجر الشعراء»
انظر: ابن عسلي: البيان ج 1، ص 196، موريس لومبار: الأسلاخ، ص 101، ذكر الدمشقي
أنه كان مكتوب على باب فرطمة بالخطب، القمح الخطيب، كندل على أعية الخطب، انظر
الدمشقي أبو الفضل: الأثرية إلى بحسن البحارة، ص 52.

— **الذرارح**: وهو بالبربرية أرغللال وينفع في علاج عضة الكلب.
ذافوبندلس: وهو بالبربرية أذرار يبيح القيء ويدبر الطمث ويستعمل سهلاً.

— **سبح الككان**: يسمى في جميع بلاد المغرب الأوسط بالكشوت.
— **جوز عائل**: وهي شجرة المرقند عند عامة المغرب والأندلس، ويستعمل مخفراً ويسكر ويغشى.⁽¹⁾

— **عككة**: هي اللعبة بالبربرية وتثبت في الجبال خاصة.
— **حب الصليب**: ويعرف في بلاد المغرب عامة بحب اللهو ويستعمل في علاج الصناع والتهاب المعدة.

— **عروق الصباغين**: وهي العروق الصفر وهي بقلة الخطاطيف أيضاً.
— **يوقشروم**: اسم بربري ببجاية وما والأما.
— **سندريطس**: يعرف عند أهل المغرب الأوسط والأقصى بعشبة كل بلاد وهو يمدل الجروح.

— **بان**: ينفع في علاج البرش والحمش الكائن في الوجه. وفي الجرب والحكة.

— **حب الزلم**: حب مفروح أكبر من الحمص قليلاً، ويصدر إلى الأندلس. ويسمى قلقل السودان ويطلق عليه أيضاً حب العزيز.

— **الغرييون**: وهو التاكوت بالبربرية يستعمل كحلا للعين.
— **طباق**: وهي بالبربرية الترهلان، وترهلا أيضاً، يفسد به الكسر وينفع في علاج الكبد.

— **جوفز**: شجرة صفيرة مشوكة، ثمره أغبر مدور ويؤكل ببلاد البربر عامة كثيراً.

— **شيطرج**: وهو المصاب بالبربرية بيت كثيراً على القبور والحيطان الحيفة والمواضع التي لم تحترق.

(1) ابن سينا: الجبلج ج 1، ص 6، 134، 139، 176، ج 2 ص 46، 122، 123، 124، ج 3، ص 4، 13، 60، 85، 114، 121.

— **شبح:** نبات ذيقب الثمرة، طعمه مر، يقتل الديدان وخاصة دود البطن.

— **سرغخت:** أو سرغند أو اسرغخت وهو اسم بربري للنبات المعروف ببخور البربر.

— **عافر قرح:** يكثر في منطقة قسنطينة وهو بالبربرية تالغندست، ويسكن وجع الأسنان.

— **حب الأكل:** يوقع أهل المغرب الأوسط اسم تاكوت والفرييون على حب الأكل المعروف بالفارسية كازمازك، وهو ينفع لأمراض الكبد ووجع الأسنان ويستعمل في الدباغة.

— **سفندولون:** وهو الكلخ وبالبربرية تافنرا وينفع لأوجاع الكبد واليرقان والصرع والبواسير.

— **آطرهلال:** اسم بربري ومعناه رجل الطائر. وتقول ما ظهرت منفعة هذا الدواء واشتهرت في المغرب الأوسط في قبيلة من البربر تعرف بني في شيب من بني وجهان من أعمال بجاية، وكان الناس يقصدونهم لدواؤه هذا المرض، وكانوا يفتنون بها ويخفونها عن الناس ولا يعملون بها إلا خلفا عن سلف.

— **جوز الرمح:** يجلب من صحاري بلاد البربر وهو جيد للمعدة.

— **تاسمجت:** وهو الحماض بالبربرية ويغيد في علاج الأورام وفرحة المعدة والخصيان.

— **حورقا:** بنت كثيرا ببلاد البربر وهم يسمونه اسمان.

— **حوشف:** يسمى الكنكر وقران، يدر البول ويغيد في علاج الربو والسعال.

— **أوجفتة:** معروف عند الصباغين بالأرجيفن، يجلب اليهم من المغرب من احراز بجاية واطيه عندهم ما كان من سطيف.

— **تاساروت:** اسم بربري في بجاية للنبات المسمى بالمو ويسميه بعض البربر كمون الجبل.⁽¹⁾

(1) ابن البطريق: الطب، ج 1 ص 114-115، 120-121، 124-125، 139-140، 177-178، ج 2، ص 169-170، 173-174، 184-185، 189-190، 197-198، 204-205، 209-210، 214-215، 219-220، 224-225، 229-230، 234-235، 239-240، 244-245، 249-250، 254-255، 259-260، 264-265، 269-270، 274-275، 279-280، 284-285، 289-290، 294-295، 299-300، 304-305، 309-310، 314-315، 319-320، 324-325، 329-330، 334-335، 339-340، 344-345، 349-350، 354-355، 359-360، 364-365، 369-370، 374-375، 379-380، 384-385، 389-390، 394-395، 399-400، 404-405، 409-410، 414-415، 419-420، 424-425، 429-430، 434-435، 439-440، 444-445، 449-450، 454-455، 459-460، 464-465، 469-470، 474-475، 479-480، 484-485، 489-490، 494-495، 499-500، 504-505، 509-510، 514-515، 519-520، 524-525، 529-530، 534-535، 539-540، 544-545، 549-550، 554-555، 559-560، 564-565، 569-570، 574-575، 579-580، 584-585، 589-590، 594-595، 599-600، 604-605، 609-610، 614-615، 619-620، 624-625، 629-630، 634-635، 639-640، 644-645، 649-650، 654-655، 659-660، 664-665، 669-670، 674-675، 679-680، 684-685، 689-690، 694-695، 699-700، 704-705، 709-710، 714-715، 719-720، 724-725، 729-730، 734-735، 739-740، 744-745، 749-750، 754-755، 759-760، 764-765، 769-770، 774-775، 779-780، 784-785، 789-790، 794-795، 799-800، 804-805، 809-810، 814-815، 819-820، 824-825، 829-830، 834-835، 839-840، 844-845، 849-850، 854-855، 859-860، 864-865، 869-870، 874-875، 879-880، 884-885، 889-890، 894-895، 899-900، 904-905، 909-910، 914-915، 919-920، 924-925، 929-930، 934-935، 939-940، 944-945، 949-950، 954-955، 959-960، 964-965، 969-970، 974-975، 979-980، 984-985، 989-990، 994-995، 999-1000.

القولون: يزعم أهل قلعة بني حماد أنه يفتح شرب درهمين منه لعلم كامل، فلا يصيب شاربها بشيء من ألم تلك العقارب، وهو بلد القلعة كثير⁽¹⁾.

ويضيف الأديسي مجموعة من النباتات الطبية في جبل مسيون شمال بجاية منها شجر «الحضض» والسقونو فندوريون والبرباريس والقنطاريون الكبير، والراوند والقسطون والأفستين وغير ذلك من الحشائش⁽²⁾.

الحاصل الدخيلة على بلاد المغرب الأوسط:

— القطن: نبات أصله من الهند، ثم انتقلت زراعته إلى بلاد المغرب، وقد لفتت مزارع القطن في طينة والمسيلا نظر ابن حوقل، ويذكر البكري بخصوص أهل المسيلا أنهم «يجود عندهم القطن» وأن مستغاث يذر في أرضها القطن فيجود⁽³⁾.

— قصب السكر: نقل العرب زراعته لاستخراج السكر وتكريره من الهند، ثم انتقلت إلى بلاد المغرب والأندلس، وقد أشار الرحالة إلى وجوده في ولاية تلمنيقة وعاصمة قابس وفي الأندلس، فكانت بلاد المغرب الأوسط قد أخذت زراعته أليف⁽⁴⁾.

— الحمضيات: انتقلت زراعتها من الهند إلى العراق بعد سنة 300هـ، ثم إلى أنحاء الدولة الإسلامية، وقد شوهد الورتقال سنة 970م في صقلية وجنوب المغرب، ووصل الأندلس نهاية القرن العاشر الميلادي، ويظهر من تأخر انتقاله، أن زراعته لم تكن واسعة الانتشار في تلك الفترة⁽⁵⁾.

(1) الأديسي: صفة، ص 86.

(2) نفس المصدر، ص 90.

(3) البكري: المغرب، ص 39، 49، ابن حوقل: صورة، ص 35، الأديسي: المصدر السابق، ص 86، 93، موريس لومبار: الإسلام، ص 270، القسطنطي: الأندلس، ص 44، وعن القطن شطر: ابن البطر: الجامع، ج 4، ص 34.

(4) البكري: المصدر السابق، ص 17، موريس لومبار: المرجع السابق، ص 246، ول.جورانت: قصة الحضارة، ج 13، ص 107. *Ismaïl: Some aspects... P.88.*

H.R. Loria. *La Barbérie Orientale... L.2 P.830.*

(5) موريس لومبار: المرجع السابق، ص 247، عبد العزيز التوي: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 69، ول.جورانت، المرجع السابق، ج 13، ص 107.

— الموز: (الأرز): يشير موريس لومبار الى أن زراعته قد انتقلت من الهند الى بلاد العراق، ومن هناك انتقلت الى غيرها، ويؤكد أمام الدين أنه زرع في منتصف القرن العاشر الميلادي على ضفاف أنهار الأندلس، بما يرجح زراعته على ضفاف نهر الشلف⁽¹⁾ بكميات قليلة.

— الموز: يرى بعض المؤرخين أن لفظ بنان أطلق على هذه الفاكهة لوجود شبه بينها وبين أصبع اليد، فهي تسمية عربية، ويرى البعض أنها لفظ غالي، وإذا صح هذا فإن التجار الى بلاد السودان قد أحضروا هذه الفاكهة من غانا، أما لفظ «موز» فهو هندي انتقل عن طريق العرب الذين جلبوها من الهند.

وقد قال الشاعر ابن رشيق قصيدة في الموز وبما أنه من سكان الحمدية وعاش في القرن الرابع الهجري، فربما عرفت مدينته هذه الفاكهة⁽²⁾.

— الرومان: يرى ول ديورانت ان الرومان دخل الأندلس عن طريق المسلمين من أسبانيا، وإذا كانت الأندلس لم تسبق لها معرفة به حتى مجيء المسلمين، فهل كانت بلاد المغرب كذلك ؟ ربما، إلا أن أبا النصر عادل يرى أن الرومان انتقل الى ولاية إفريقية عن طريق الفينيقيين⁽³⁾.

— الزعفران: يذكر أرشيالد أن زراعة الزعفران انتقلت من المشرق الاسلامي الى بلاد المغرب، ويبدو أن هذا قبل القرن الرابع الهجري أو أوائله، فإن ابن حوقل يذكر عبانة ويشير الى أنها «كثيرة الزعفران» وكانت أمة موصوفة بكثرة الفواكه والزعفران، وكانت مسية «يوجد في أرضها الزعفران» وتأتي أهميته لاستعماله في الصباغة وعلاج بعض الأمراض وتحضير بعض الأطعمة⁽⁴⁾.

(1) موريس لومبار: المرجع السابق، ص 242، ابن فضل الله العمري: وصف، ص 4.
Imamuddin: Some aspects...P.45.

(2) سيجريد هونكه: خمس العرب تسطع على الغرب، ص 470.
(3) ول ديورانت قصة الحضارة، ج 13، ص 394. أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة، ص 57.
وقد أشار القديس البكرى الى كثرة الرومان في سجلماسة، انظر أحسن تقاسيم، ص 231.
(4) أرشيالد: القوي البحرية والجزيرة في البحر الأبيض المتوسط، طاعفوت، بدون تاريخ، ص 234، ابن حوقل: صورة، ص 84، ابن البطريق، الملصق ج 2، ص 161 — 162. مؤلف مجهول: كتاب الطبخ، ص 80، ابن الأعرابي: معاني القرية في أخبار الحميرة، ص 124، الدمشقي: الاشارة، ص 39، الخبزي: منجم، ج 1 ص 99، البكرى: الغرب، ص 146.

النباتات الصناعية:

ذكرنا اعلاه بعض هذه النباتات مثل القطن وقصب السكر وغيرها، ويمكن إضافة النباتات التالية لها:

— **الكثان:** كانت زراعة الكثان واسعة في بلاد المغرب الأوسط، فذكر ابن حوقل ان مدينة بونة «يزرع بها الكثان» وان أهل طينة «يزرعون الكثان» وكانت غزرونة في متيجة «أكثر تلك الواحي كثانا ومنها يحمل» كما ذكر الأديسي زراعة الكثان في مفرق، فكان أهلها يزرعون الكثان وهو عندهم كثير. وقد كان الكثان يستعمل في صناعة الملابس وفي العلاج وخاصة الفروج⁽¹⁾.

— **البيلة:** يذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن سكان مدينة الغدير عندهم البيلة المشهورة⁽²⁾، وهي تستعمل في تحضير الأصبغة.

— **الحلفاء:** كان أبو غنيد يزيد بن كيداد قد أمر لنفك حصاره في الأوراس بمحاصرة ثور، وأن يشد بكل قرني ثور منها حزمة حلفاء «كما أورد الدرجمي إشارة الى وجود الحلفاء، ويظهر انهم كانوا يصنعون منها حبالا وحصرا، وان البعض كان متخصصا في تصنيع الحلفاء، فكان عروس للزّاد — في القيروان — من المترهلين يطحن يده ويعمل الحلفاء ويحش من ذلك»⁽³⁾. ويستعمل علاجا لبعض الأمراض.

الصمغ: ذكر اليعقوبي زراعته على وادي الشلف، وهذا دليل على زراعته في نواح أخرى من البلاد.

(1) ابن حوقل: صورا، ص 85، القلشندي: صبح الأمل، ج 5، ص 106، قلا عن العروزي البكري، المصدر السابق، ص 65، الأديسي، صفة، ص 93، القلشندي، المصدر السابق ص 44 ابن البطريق، الخليل، ج 1 ص 90 — 91، ج 4 — ص 31.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 167.

(3) القرجمي: طبقاته، ج 1 ص 99، 143، ابن خلدوي، بيان، ج 1، ص 183.

وكان يستخرج منه زيتاً، وقد ذكر ابن البيطار استعماله في علاج الأمراض⁽¹⁾

— الحناء: ذكر الأديبسي أن لبني واريغن سوان يورعون عليها للحناء وكان الناس يستعملونه في تخبيب اللحية والأطراف وشعر الرأس.

— الشهدانج: أشار الأديبسي إلى زراعته على سواني بني واريغن ويرى بعض المؤرخين أنه من أصل صيني أو من أصل فارسي، وهو نبات مماثل للقمب، وكانت تستعمل عيوطة في تخضير عيط قوي ومتين، ويستعمل في صناعة ألوان رقيقة وورق جيد.⁽²⁾

السري:

يرى جولفن Golvin أن ألف سنة تقريباً لا تكفي لتغيير مناخ منطقة ما، وعليه يمكن القول أن أمطار ذلك العصر هي إلى حد بعيد أمطار هذا الوقت والجدير بالملاحظة أن أمطار السماء متذبذبة فقد تهطل غزيرة في أعوام، وتخل السماء بمطرها في أخرى، فيكون القحط والجفاف، وقد كانت الحياة الاقتصادية تتأرجح وفق تآرجح الأمطار، فذكر ابن أبي زرع في سنة 381 هـ ومطر الناس مطراً عظيماً عاماً وأكلت الأرض وحطت الأسعار وحي الناس وانتعشت البهائم والنبات⁽³⁾.

ومن السنوات التي هطلت الأمطار فيها غزيرة سنة 315 هـ، فحين خرج أبو القاسم القاطمي إلى سوي إبراهيم وأقام في مناخ واحد شهراً كاملاً عليه المطر كل يوم بالغلو والآصال، وذكر ابن أبي زرع في سنة 342 هـ وجاءت السيول عظيمة بجميع المغرب⁽⁴⁾.

وإذا كان التذبذب يحدث من سنة إلى أخرى، فقد يحدث في نفس السنة، فتهطل الأمطار غزيرة في أيام ثم تتوقف في أيام أخرى، قد تطول أو تقصر، وتؤثر

(1) البحري، ص 16. ابن البيطار، الجامع ج 3، ص 30.

(2) عن الحناء والشهدانج: انظر الأديبسي، ص 84.

Imaruddin: Some aspects...P.88.

(3) ابن أبي زرع: روض القرطبي، ص 73.

(4) نفس المصدر ص 62.

على نحو النبات، فكان الفلاحون والحالة هذه لا يعتمدون كل الاعتماد على أمطار السماء بل اعتمدوا أيضاً على مياه الأنهار والوديان والأعين والآبار.

الأنهار:

عن نهر شلف: وصفه اليعقوبي بأنه «عليه قرى وعبارة يفيض كما يفيض نيل مصر» وذكر ابن خلدون بشأنه أنه «يمر في وادي شلف بني واطيل النهر الأعظم منبعه من بلد راشد في بلاد الصحراء ويدخل إلى النيل... ثم يمر مغرباً ويجمع فيه سائر أودية المغرب الأوسط مثل مينا وغزو. إلى أن يصب في البحر الرومي ما بين كلبيخا ومستغانم» وتقوم عليه عدة مدن أهمها، شلف، ومدينة بني وارين حيث لهم «كروم كثيرة ومعظمها على نهر شلف» ومدينة سوق إبراهيم⁽¹⁾.

— نهر تافنة: وصفه صاحب «كتاب الاستبصار» بأنه «نهر كبير تدخل فيه السفن» ويعرفه البكري أنه النهر الذي يصل إلى مدينة أرشبول — وارشكول — وهناك ينصب في البحر⁽²⁾ «وقد رأيت شخصياً هذا النهر في فصل الربيع فكانت مياهه ضحلة».

— واد الصومال: فقد ذكر الأندلسي بخصوص بحالة أنها «على بعد ميل منها نهر يأتيها من جهة المغرب من نحو جبال جرجرة وهو نهر عظيم يجاز، عند فم البحر بالمرآكب». ويضيف صاحب «كتاب الاستبصار» أنه «عليه كثير من جنانهم»⁽³⁾.

ويصف المقدسي تاهرت أنها «أحدق بها الأنهار» وبناء على ما ذكره ابن عساري فإنها تقع بين ثلاثة أنهار، وأضاف البكري أنها «على نهر يأتيها من جهة القبلة يسمى مينة في قبايلها ونهر آخر يجري من عيون تجتمع تسمى تانش وهو في شرقها» وأفاد ابن الصغير أنه «من نسلوت يخرج عيون نهر مينة الجاري من قبلة تاهرت» لم ذكر نهرًا يقال له «نهر أبي سعيد» وآخر يعرف «بالنهر الصغير»

(1) اليعقوبي، وصفه، ص 16، ابن خلدون، المعر، ج 6، ص 203، ابن حوقل: صورة ص 89، البكري: المغرب، ص 89، الأندلسي: صلتا، ص 84.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 134، البكري، الصغير السابق ص 77.

(3) الأندلسي: الصغير السابق، ص 91، مؤلف مجهول: الصغير السابق، ص 130.

ونكثا يقال له «نهر اسلان» ثم أشار إلى أن الناس في تلغرت أجروا الأنهار وربما كانت هذه الأنهار جميعاً شأن نهر تاش الذي ذكر البكري بخصوصه أن منه «شرب أهلها وساليتها»⁽¹⁾.

ويذكر ابن حوقل أن مليانة لها أروحية على نهرها، وذكر الأديسي: «هذا نهر يسقي أكثر مزارعها» ويضيف «لأقليمها حظ من سقي نهر شلف» الذي ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» بشأنه «يشق تلك القحوص نهر شلف وهو نهر كبير مشهور»⁽²⁾.

ويشير ابن حوقل إلى «أنهار تطرد» في ربيعة وكانت مدينة أدة «بلد كثير الأنهار والعيون» وكان مرعى الزيتون «كثير الثمار والأنهار» ويشير البكري إلى أن هاز على نهر شوى. وكانت المسيلة على نهر فيه ماء كثير مستنق على وجه الأرض وليس بالعميق «وهو نهر سهر» منبعه من عيون داخل مدينة أقدير وروا وهناك نهر جورة البكري بين المسيلة وأشور، وكان أهل مدينة سوي حزة «شريح من نهر واعين» كما كان لحصص منبجة «تسلف الأنهار» ومدينة قرونة نفسها «على نهر كبير»⁽³⁾.

وكانت تلمسان «هذا أنهار جارية» وذكر ابن حوقل أن «زرعها سقي» ويأتيها نهر من جبلها المسعى بالصخرتين، ونهر سطيف الذي يصب في نهر تافنة. وكان بقربها قلعة «غزيرة المياه والأنهار» وربما هو وادي صفصاف الذي يمر على بعد 4 كلم غربي تلمسان وهو «يسقي هناك مزارع»⁽⁴⁾.

(1) القسبي: أسنن القنابس، ص 228، البكري: الغرب، ص 66، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 178، ابن الصلبي: تاريخ الأئمة، ص 348، 332، 336، ابن خلدون: البيان، ج 1، ص 194.
(2) ابن حوقل: صورة، ص 89، الأديسي: صفح، ص 85، البكري: الغرب، ص 61، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 171.

(3) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 89، القسبي: أسنن القنابس، ص 228، البكري: الغرب، ص 144، 143، 86، 83، 65، 59.

(4) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 88، 88، مؤلف مجهول: المصدر السابق، ص 176، 177، البكري: الغرب، ص 77، 76.

وكانت أسكن لها نهر يصب في البحر من شرقها يسقى منه بساتينهم
وثمارهم وكانت وهران لها ماء سائح وأنهار كثيرة وأرجاء وحبون وأهل
تس شريح من نهر أورما هو نهر تاتين الذي ذكره البكري. وكانت الخضراء
مدينة على نهر يصفه البكري أنه نهر غرار عليه الأرجاء وإذا حمل دخل المدينة
ويصفه الأديسي أنه صغير عليه عمارات متصلة وكان غربي فكان يجمع
الأودية، وادي سيرة وادي سي وادي عنت، ونحت قلعة هواراة نهر سيرات
وهو النهر الذي يسقى به فحس سيرات.. ليس منه شيء إلا ينال ماء هذا
النهر (1).

وكانت المعسكر لها أنهار وبلل ذات أنهار وكانت مدينة «العلويون»
على نهر يأتيها من القبلة ولها عليه فواكه عظيمة وكانت بالبلوت على نهر «تسقى»
من مزارع وكان قصر ابن سنان الأزناجي حوله بساتين كثيرة على نهر كندال
وكانت ترانة لها أنهار مطردة وندرومة لها نهر ماء يسيل وهو نهر كثير
النهار (2) إلى غير ذلك من الأنهار.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الأنهار هي أقرب إلى الأودية والسيول، فهي
معظمها تكاد تكون جافة صيفاً، فاعتبر ابن حوقل أن أرشكول «على واد يعرف
بناقة» وكانت تلحرت السفلى «على واد عظيم ذات أعين» واعتبر ابن خلدون
مينا واديا، بل كان شلف نفسه واديا (3). وكانت وهران مأواها خارجها جوار
عليها في واد، «عليه بساتين وجنات وبها فواكه» وكان لتلمسان واد يمر شرقها
وما جلورها من المزارع كلها سقي. وكانت الفكان «على واديا أعمال عريضة
أو جنة ومزارع» وكانت ابن ماما لها «ماء في واد عذب كثير الماء يزرع عليه

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 89، القديسي: المصدر السابق، ص 229، البكري: المصدر السابق،
ص 79، 61، 73، 70، البكري: معجم ج 3، ص 447، الأديسي: صفة ص 84، مؤلف
بهبول: المصدر السابق، ص 134، 171.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86، 88، 89، القديسي: المكان السابق، البكري: المصدر السابق،
ص 71، 80، الأديسي: المصدر السابق، ص 80، 82، 83.

(3) ابن خلدون: العبر، ج 6، ص 247. ابن حوقل: صورة الأرض، ص 79، للقديسي: أسكن التقسيم
ص 229.

وعلى المنظر⁽¹⁾، وعبارة ابن حوقل هذه توضح أن الزراعة في بلاد المغرب الأوسط نوعان: زراعة بعلية، وزراعة مروية.

وكانت الميول منتشرة في أنحاء البلاد، وهي يمكن أن تستعمل في الزراعة، كما أنها تزود الوديان بالمياه خاصة صيفاً، ومنها تلك التي ذكرها المقدسي، حيث أشار إلى أن تاعرت «تبعث حولها الأعين» وأنصاف الأندلسي: لها «مياه متدفقة ومياه جارية تدخل أكثر ديارهم ويصبرون بها» وكانت تلسان «لها ماء يجلب من عمل الأوتل من عيون تسمى يوريط بينها وبين المدينة ستة أميال» وبخصوص أشتر كان «داخل المدينة عينان لا يبلغ لهما غور ولا يدرك لهما قعر من بناء الأول» وهما عين سليمان وعين نالا لتخرج، وكانت عين مسعود شرقي المدينة، وقد لفتت عيونها نظر ابن حوقل حيث ذكر: لها «عيون تطرد» وكانت جزائر بني مزغناي «لها عيون على البحر طيبة وشربهم منه» وفي قروونة «عيون سليمة» وكانت تيس «شرب أهلها من عين» كما كانت مستفام «ذات عيون» وكانت في ربة «عيون مطردة» وكانت هاز «بها مياه عيون» وكانت مدينة قارية — غرب تيس — «ذات أعين كثيرة» وكانت قلعة سفيلة دلول «بها عين ماء تسمى كرودى» وكانت مدينة الرمان «تفجر نحتها عيون ثرة طيبة تسيل إلى مدينة المسيلة» كما كانت ميلة «في جبال عيون وكثلك بلل بها عيون ومياه كثيرة»⁽²⁾ وغيرها.

وكانت الآبار من المصادر الهامة للري، وهي أما آبار ارتوازية أو آبار تعتمد على مياه الأمطار تسبح إليها من الطرق ومن على سطوح المنازل، وقد جاء في «المدينة» «بئر الدار» «بئر الأرض»⁽³⁾. ويبدو أن الأول للشرب والثاني للري، كما جاء ذكر بئر الماشية وكان بعض هذه الآبار قرب المنازل وبعضها الآخر في البراري.

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 86، ثم انظر، ص 88، 89، المقدسي: المصدر السابق، ص 2229. الأندلسي: ص 84، 82. المقدسي: مجمع ج 1، ص 363.

(2) الأندلسي: المصدر السابق، ص 83، 87، 93، محمد الأندلسي: كثيرا عن ابن حوقل دون أن يصرح بذلك. ابن حوقل: المصدر السابق، ص 78، 88، 89. المقدسي: المصدر السابق، ص 228، البكري: وصف، ص 13، 16، البكري: المغرب، ص 61، 63، 64، 65، 66، 143.

(3) القاضي سحون: الفتوة ج 4، ص 290، ومن أسماء الآبار في الري: *Imamodān*: Some aspects... P.76-76

ويشير محمد البشير شني إلى أن بعض الآبار بلغ صفها في العهد الروماني 59، وانظر ج 3، انظر: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، ص 109.

ونكاد لا نخلو دار من بهر، ومن هذه الآبار: ان سوق حمزة كانت بها آبار عذبة، وكانت أرشكول بها آبار عذبة لا تنور تقوم بأهلها وبمواشيهم، وكانت شرشال بها مياه جارية وآبار معينة عذبة، وكانت برشك لها (آبار معين) وكثلك جزائر بني مزغنة وغيرها.

وكانت تواجه السكان في مسألة الآبار تسرب مياهها الى باطن الأرض فكانوا يلجأون الى حفرها في الصخور أو يطنونها بخشب العرعار وغيره.⁽¹⁾

وكان استغلال مياه هذه الموارد يتطلب تدخل الإنسان، فإن مستوى انسياب الماء في النهر أو الوادي أقل من مستوى سطح الأرض، فلجأ الفلاحون الى وسائل غطلة للتغلب على هذه المشكلة.

ذكر البكري وجود آثار قناطر قائمة في أنف القناطر بين شرشال وجزائر بني مزغنة، ونشر بوروية رشيد صورة لآثار قنطرة على واد في قلعة بني حماد، وهنا دليل على أن الناس كانوا يعرفون بناء القناطر في ذلك الوقت، وبالفعل فإن صاحب «كتاب الاستبصار» أشار الى استعمالها في أعمال الري، فذكر أن مدينة قصر القلوس كان فيها ماء مجلوب على قناطر بأغرب ما يكون من البناء القديم. وقد أشار ابن الصخر الى قنطرتين في تاهرت هما قنطرة الدمص، وقنطرة سلس. فكانت هذه القناطر تمكن من رفع مستوى جريان الماء.

ويظهر أن بعض القناطر كانت ملكيتها عامة، فكان أمر صيانتها ورعايتها من مسؤولية الدولة، فحين هدم سيل عظيم القنطرة في القيروان وأمر صاحب إفريقيا بإصلاحها، ويظهر أن الخنصب كان المسؤول المباشر على عملية الإصلاح، وكانت بعض القناطر ملكيتها خاصة، فأشار الدرجيني الى «امرأة كانت تنقل الخراب على رأسها لإصلاح الجسور»⁽²⁾.

(1) البكري: المصدر السابق، ص 72، 73، 77، 81. ابن حوقل: المصدر السابق، ص 78، 84، الأندلسي، ص 87، 89.

(2) البكري: المغرب، ص 82، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 133، ابن الصخر: تاريخ الأندلس، ص 346، ابن خلدون: الديار، ج 1، ص 113، الترجمي: طبقات، ج 1، ص 45، بوروية رشيد: الدولة الحفصية، ص 275.

— بناء السدود⁽¹⁾: نظرا لضخامة الماء في أنهار المغرب الأوسط خاصة بعد انقضاء فصل الشتاء كان بناء السدود ضروريا، وقد أشار الدباغ إلى سد في تونس، فذكر بخصوص ما جل هذه المدينة أن الماء الذي يجلب إليه من الوديان بالسد الذي يعمل حتى يصل الماء إليه وهذا يرجح بناؤه في بلاد المغرب الأوسط أيضا.

— المواجهل (المواجهن) والبرك⁽²⁾: كان لمدينة لوشكول «مواجهن كثيرة للمراكب ولعلها والمحتاجين إليها في سقي سواقيهم» وكان نهر سطسيف «يصب في بركة عظيمة متفورة في حجر صلد من عمل الأولين، كما أشار بورويبة رشيد إلى اكتشاف عدد من الباني المائية وأهمها بناء يحتوي على ثلاثة أحواض ونسبة مستطيلة الشكل مبنية بالحجر والللاط وملبسة بطلاء سميك بتاهرت.

— حفر السواقي⁽³⁾: كان للزارعون يحفرون السواقي والقنوات لنقل المياه إلى مسافات أبعد، ويبدو أن الأمر التي أشار إليها ابن الصخر في منزل — بستان — محمد بن حماد هي عبارة عن سواقي. وقد ذكر أحد شعراء تاهرت السابقة في قصيدة جاء فيها.

سقا الله نهرت الماء وسويقة بساحتها حيثما يطيب به الخلل

ويبدو أن ملكية هذه السواقي كانت عامة، فإن الجوفزي يشير إلى مشاجرات وقعت بين رجال أولياء الخليفة عبيد الله المهدي الكنايين «بسبب قسمة السواقي» وقد أشرنا إلى أن تلمسان قد جلب إليها الأوائل ماء من محيون تسمى لوريط، ولا شك أن هذا كان بالسواقي.

(1) الدباغ: مقال، ج 2، ص 149، عرفت بلاد المغرب الأوسط العديد من السدود إبان العهد الروماني عينا فطر: محمد البشير شبيبي: التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، ص 108، ويشير إلى أن لطلال بعضها ما زالت ماثلة للعيان وإن بعضها الآخر مازال مستعملا بصفة جزئية إلى الآن.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 79، مؤلف مجهول: القصص السابق، ص 117. بورويبة رشيد: الفن القرطبي، ص 184. البكري: القصص السابق، ص 77. جامت الكتلة الأندلسية وابن حناري: «مواجهل» انظر الأندلسية: صفت، ص 132. ابن حناري: البيان، ج 1 ص 132. وعبد القاسم: «مواجهن» وعبد القاسم: مرسى ومأجل، نور كلمة، ص 327.

(3) ابن حناري: البيان، ج 1، ص 198. الجوفزي: سيرة جوفز، ص 37. البكري: القصص السابق، ص 76.

وہ

— الثالثة: يعرفها القاضي النعمان بأنها «السانية ذات الرحي، التي تدور عليها الدلاء الصغار والكبريان» وقد كان سوق كرام وله مزارع وسوان، وكانت بينه وأريقن لها كروم وسوان كثيرة، وكذلك مدينة الخضراء «لها خواكة وسوان» يبدو أن ملكيتها كانت خاصة.

— الناعورة: ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن نهر نجاة «صنعت عليه نواعير نسقي من أنهر» مما يرجع وجودها أيضاً على نهر شلف وتافانا.

والناعورة عجلة أو دولاب مثبت على قضيب يرتكز على قائمتين وهدار بواسطة الحيوانات أو نهار النهر أحياناً، وتعمل الناعورة كإزنا لرفع الماء، عدها للناعورة الكاملة ثمانون كوزاً، يسع كل منها خمسة عشر رطلاً، — الرطل يساوي 7,63 لترا — ويمكن أن تروى الناعورة 350 — 400 جريباً من غلات الشتاء أو 80 جريباً من غلات الصيف (٢).

== الدواليب: عجلة اصغر من الشاعورة، تعمل بحيوان واحد. ويمكن ان تروي سبعين جرياً من الغلات الشتوية أو ثلاثين جرياً من غلات الصيف. وقد ذكر البكري أن الماء في المهدية يرفع من الصهرج الى القصر بالدواليب وكذلك يستقي من الآبار ويصب في عصب يجري منه الماء في تلك القناة (١٥).

== الشاعورف: ذو لطيف مثل ذو الدالية يحتاج الى أربعة عمال لتشغيله، ويمكن به سقى أربعة أجرة في اليوم (١٦).

— **الدلو:** كان الماء يرفع من البئر بواسطة دلو من الخشب يربط بحبل، ثم يثقل
بالبر فلذا استلزم رفع، وقد يقوم بهذه العملية الانسان أو الحيوان وفي

(1) القاضي عياض: ترتيب للشرك، ج 3، ص 372، القاضي العياض: معالم الإسلام، ج 1، ص 263 ابن حوقل: صورة، ص 89، وأتت الفدية بسبب طول زورتها وحجم دولابها فيها طول زورتها 24 ذراعا، ومنها ذراعا وأخرى 7 — 9 أذرع، ويمكن أن تروى 80 — 130 جريا من الفلوس أو 53 — 60 جراب، انظر: عبد العزيز النوري: تاريخ، ص 62 — 63.

(2) البكري: الغرب، ص 44، مؤلف مجهول: كتاب الاستعمار، ص 130، عبد العزيز النوري: المرجع السابق، ص 62.

والقائمين في وصف الباعثة لأبو نوح بن النضر الذين الله القاضي في : موته. الحقيق: محمد حسن
الأحمدي دار الثقافة بيروت (1971)، 343، 344، 424.

(3) البكري: المغرب، ص 30، عبد الحزب: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 62.

(4) عبد الحزب البكري: المرجع السابق، ص 63. أبو النصر عادل: تاريخ الزراعة القديمة ص 98.

هذه الخيالة يستعان بالبكرة، وقد أطلق القاضي النعمان على هذه الطريقة «التراضح» وعرفها بأنها «الآل التي تسقى بالدلاء من الأنهار» وقد ذكر البكري أن لأهل مكان «زرع سمس يسقونه بالنضح» وذكر الترجيني رجلاً «أورد إبله إلى هر فجعل الحاضرون يسفون» حتى انقطع الرشاء وسقط الدلو في البئر فهم أحد عبيده بالنزول إلى البئر» (1).

— الجروا: كان الرجل يضع «على كتفيه عصا يتخلل من طرفها حبلان في كل منهما جرة لرى الحداثق والبساتين» وقد نشر بوروية رشيد صورة جرة حار عليها في آثار قلعة بني حماد» (2).

— المخطارة: ذكر الحشني وجودها في الأندلس، فأشار إلى رجل كان في جنان له يسقي الماء بمخطارة ويسقى بفل الجنان» (3) وكانت تدار بواسطة الإنسان أو الحيوان أو بآبار الماء.

وحتى لا تقوم مشاجرات بين المزارعين في عملية الري، تكون الحكومة قد قنت عملية الري، فذكر ابن الخطيب طريقة كانت متبعة في سجناسة وتلخص في توزيع مياه النهر في «حلجان بقلر موزون وصرف إلى كل ناحية قدرها من مائه». ويصف الحموي طريقة كانت متبعة في توزر، فكان النهر ينقسم على ستة جدولول تشعب منها سواق لا تخصي تخري في قنوات مبنية بالصخر على تسعة عدل لا تزيد ساقية عن أخرى، فكل منها ستة شجرين في ارتفاع قدر، وكان يمد صاحب الدور إلى قانوس في أسفله ثنية بقلر وتر قوس النداب، فيملأه ماء ويطلقه ويسقى الحياط أو البستان من تلك الجدول. حتى يغنى ماء القانوس ثم يملأ ثانية وهكذا، وقد كان سقى اليوم كاملاً، مائة وثلاثين

(1) الترجيني: طبقات ج 2، ص 309، القاضي النعمان: المصدر السابق، ج 1، ص 246.
البكري: المصدر السابق، ص 11، وقد كانت معروفة في بلاد اقرب الأوسط. نظر ابن حبان: أخبار ملوك بني حماد، ص 33.

(2) أبو النصر حيدر: التكنان السابق، بوروية رشيد: الدولة الحشادية، ص 281.

(3) الحشني: قصة قرطبة، ص 76.

وتسعين قاموساً (1). ويبدو أنه كان يشرف على هذه العملية عمال يهود
بالمقياسين (2).

تربية الحيوان:

جاء في كتاب الله جلّ شأنه والاعتناء بخلقها لكم فيها دماء ومنافع
ومنها لأكلون (3). وبالفعل فقد كانت لها منافع عديدة، فكانت جلودها
تستعمل في صناعة القرب، وتوضع تحت المطحنة وغير ذلك، ويستفاد من حليبها
ولبنها ويصنعون منه الجبن ويستخرجون الزبد، وكان يستفاد من صوفها
وشعرها وأوبارها في صناعة الملابس والحياض والأغطية. واستعملت الحيوانات
للحمل والنقل والركوب وفي الأعمال الزراعية. والحروب وكانت تعتبر مالا
فمنها المهر ومنها الدية.

وبلخص أبو الفضل الدمشقي أسس نجاح تربية الحيوان في توفر الأمن
الشامل وثقة الاعناء وكثرة الناصر وتفقد المالك لها ومراعاة مصالحها في كل
وقت ووجود الأعوان المهيمنين بسياستها ولداؤها ما ترفق به من علقاتها في صميم
الشفاء وما يصلح رعايتها به من اللؤن والكسوة (4). وقد كانت هذه العوامل
متوفرة في بلاد المغرب الأوسط. فأشارها وزراعتها ومناعها تساعد على تربيتها،
كما أن السهم الذي عاشته البلاد خاصة في القرن الثالث ساعد على ذلك.

وعلى أية حال، فقد ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن بلاد المغرب
الأوسط «كثيرة الغنم والماشية طية المراعي»، وذكر ابن حوقل أن لأهلها «الحمل
الغنية من البراذن والبغال الغرة والأبل والغنم وما لديهم من ماشية البقر وجميع
الحيوان الرخيص». ووصف تاهرت على وجه الخصوص أنها «أحد معادن الدواب
والماشية والغنم والبغال والبراذن الغرامية» وقد كان فيها ابن زلفين يملك ثلاثين
ألفا من الأبل وثلاثمائة ألف من الغنم وأثنى عشر ألفا من الحمير، وكان أهل

(1) ابن القطيب: تاريخ المغرب العربي، ص 39. الحسوي: معجم، ج 2 ص 428.

(2) Muhammad Abdaljabbar: Agriculture... P.29.

(3) سورة النحل: الآية 5. ثم انظر الآية 66 - 80. سورة طه: 34-53، سورة يونس: 71-72-73.

سورة طه: 80-79. سورة البقرة: 32-30. وقال ﷺ: «ما بعث الله نبيا الا ورعى نفسه»

تقريباً. وأما بارسول الله ﷺ قال: «نعم كنت ارحمها على الخليل لأهل مكة فربوا البخاري».

(4) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة، ص 38.

المسيلة «تكثر عجم المواشي من الدواب والأنعام والبقرة» وطبقة «وافرة للماشية من البقر والغنم وسائر الكراخ والنعمة» وكان الأوراس فيه «للمراعي الكثيرة» (1). وكانت يونة من «تجارها الغنم والصوف والماشية من الدواب وسائر الكراخ...» وأكثر سوائمهم البقر ولحم الغنم واسع وبادية وحوزة بها نتاج كثير وفل من تقوته الحبل المسامة للنتاج، وكانت بجاية «وجميع ما يضاف إليها تصلح فيها السوائم والدواب» وكانت جزائر بني مزغنة «أكثر أسواق المواشي من البقر والغنم» وكانت قرونة «لها مزارع ومسارح» وخص عجيبة — قرب الغنير — «كثيرة الزرع والضرع» وكان أهل قصر القلوس «المواشي عندهم كثيرة» وكان أهل هاز «أصحاب عمارة وزرع وضرع» وكان في جبال عبد الرحمن — قرب مرسى الزبتونة — «مراع مربعة» وكانت دلمست — شرق ناعوت — «أراضيها كثيرة ومواشها عامة» ولأهل شرشال «مواش وأغنام كثيرة...» وأكثر أسواق المواشي «مختلفة» ومنها مدينة برشك . وكانت مدينة بني وارين «واسعة المسارح كثيرة الكلاء» وكانت لرشكول «واسعة في الماشية والأموال المسامة» (2).

وكانت مستغام «زكية الزرع والضرع» بل أنها مشتقة من «مشتى غنم» وكانت تلمسان «لحومها شحيحة حسنة» وكذلك جراوة أبي العيش «حواليها بسائط عريضة للزرع والضرع» وأهل واسلن «أكثر أسواق المواشي ولحم منها الكثير والغزير» (3) إلى غير ذلك، ويمكن القول بما تقدم أن أهم الحيوانات في المغرب الأوسط هي:

الحمل: يرى موريس لومبار أن القرمس البربري كان أصله من نوميديا أو بصفة أدق ينتمي إلى التلال المرتفعة الشمالية، وهو حيوان صغير نوعاً ما لكنه قوي البنية شديد المراس. ويصف القاضي التعمان خيول أبي عبد الله الشيعي

(1) ابن حوقل: صورة، ص 84، 85، 86، 89. البكري: المغرب، ص 59. الإدريسي: صفة، ص 87. مؤلف مجهول: كتاب الأسماء، ص 179. الشيباني: كتاب السير، ص 205. الحقيش: حمد بن يوسف: غلبه الفخر، ص 77.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 77، 78، 79، 87. البكري: المغرب، ص 61، 65، 83. البطولي: وصف، ص 12. الإدريسي: وصف، ص 89، 91، 92، 87. الفيلسفي: صبح الأعشى، ج 5، ص 150.

(3) ابن حوقل: صورة، ص 79. الإدريسي: صفة، ص 80. البكري: المغرب، ص 87، 88 — 142.

— وهي تنتمي إلى المغرب الأوسط — أنها «لم ير الناس مثلها فيما رأوه جودة وعظما وفراعة وصلحا ليس فيها ساقط ولا منها ضعيف» وكان للمسلمون بقيادة عقبة بن نافع حصونا من أهل باغاية «غيلة» لم يروا في مغازيهم أصلب ولا أسرع منها من شجاج عيل أوراس»⁽¹⁾.

وكان منها أنواع أهمها: البربري والزناقي، وفي تلمسان كانت الحيل الراشدية لما فضل على سائر الحيل ويبدو اسم (المغاربية) كانوا يطلقون على حيولهم أسماء يختارونها، فكان القيم بن معد بن المعز الفاطمي فرس يدعى «السرور»⁽²⁾، كما يبدو أن حيول البربر قد أصابها التجهين فقد اختلطت بحيول عربية، فيكون قد ظهر نوع ثالث يحمل مزايا الجنس.

— البغال: أشار ابن حوقل إلى وجود البغال في بلاد المغرب الأوسط ويبدو أنها كانت تمتاز عن غيرها، مما حدا بهم الفقيه أن يشير إلى «البغال البربرية» وأشار ابن الصغير أن أبا العباس — صهر الامام اقلع — آثر إلى القاضي على «بغلة له شبيهة بملاجة» وانتقل أبو عبد الله الشيعي من ميلة إلى ألكيجان على «بغلة بقاء» وكانت البغال تفضل أحيانا الخيول في شدة قوتها وتحميلها فكانت لهذا الغرض تشارك في الأعمال الحربية»⁽³⁾.

— الأغنام: تقدمت الإشارة إلى الأغنام في تاهرت، وكان لشرشال والغمام كثيرة» وكذلك المسيلة وكانت تدلس «بها الغنم والقر موجودة كثيرا وتباع جهلتها بالأثمان اليسيرة ويخرج من أرضها إلى كثير من الآفاق» وكانت الأغنام منها ذئب قصير وهو من أصل قسطنطيني، ومنها لما ألبه مثل أغنام وجدة»⁽⁴⁾.

(1) البكري: المصدر السابق، ص 45. القاضي العمان: فتح الدعوة، ص 218. موريس لومبار: الإسلام، ص 250. ويذكر ول. دورانت: أن الحصان كان أهم من أن يحصل في حل الأكل. ويذكر قول البري في الحصان «لا تسمه حصان بل سمه ولدي فهو في عدوه أسرع من الرمح ومن طرقه العين» ول. دورانت: قصة الحضارة ج 13، ص 169.

(2) ابن الأبار: الجلاء ج 1، ص 293. الحصري: مجمع ج 2، ص (3) القاضي العمان: المصدر السابق، ص 75. ابن الصغير: تاريخ الأما ص 325. ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان، ص 252.

(4) الأعرابي: صفاء، ص 90. البكري: المغرب ص 87 — 88.

H.R.Idris: la Berbérie...T.2. P.631.

— البقر: أشار ابن الصغير إلى أن الامام يعقوب بن أفلح كانت له بقرات، وأشار الأندلسي إلى «رعصي السمن والزبد والبقر والضمة» في وهران وأن كثرة الأبقار في المسيلة وإلى وجودها في جزائر بني مزغنة⁷⁸، وغيرها.

— الأبل: يرى ابن خلدون أن «الأبل من مكاسب أهل النجدة» لذا فهي تتوفر في الصحراء وفي المناطق القريبة منها بصفة خاصة، وقد عثر ابن حوقل عن وفرة الأبل في بلاد المغرب حين أشار إلى أنهم — المغاربة — عندهم من الجمال الكثير في براريهم وسكان صحاريهم التي لا تفتأ في الكثرة إلى المغرب. وأشار ابن الصغير إلى وجود الأبل في تاهرت.

ويبدو أن الأبل قد انتقلت من المشرق إلى بلاد المغرب في القرن الثاني الميلادي ثم تقدمت طرق التلقيح وتحسين النوع، فظهر نوعان: يمتاز الأول بقدرته على حمل الأثقال وقوته، فهو لذلك يطعم السمور، ويمتاز الثاني بالرشاقة والخفة فهو سريع العدو وتعرف هذه الأبل «بالمهاري» فحين هزم أبا عزر لأمام أبو القاسم الفاطمي توغل في الصحاري على المهاري وكانت حدة زيري بن عطية إلى التصور بن أبي عامر تشتمل على خمسين جملًا مهريًا⁷⁹.

التحل: اهتم سكان المغرب الأوسط بتربية التحل، فلذكر ابن حوقل أن بربر جزائر بني مزغناي «علم من العسل ما يجهز عنهم» وأضاف أن أهل تاهرت «يكثر عندهم العسل» وكانت برشك «لها بادية يشتارون العسل من الشجر والأجباح لكثرة التحل بالبلد» وكانت شرشال التحل عندهم كثير والعسل بها يمكن وكذلك كانت وهران وغيرها.

وقد كان العسل يدخل في صناعة الحلويات، وفي علاج بعض الأمراض، وكذلك كانوا يصنعون منه النبيذ، فلذكر ابن حوقل أن التجار في مرسى الحوز

(1) ابن الصغير: تاريخ الأما، ص 361. ابن حوقل: صورة، ص 78. الأندلسي: المصدر السابق، ص 89.

(2) السلاوي: الانقيصان، ج 1. ص 193. ابن خلدون: السبل مذكور بني عبد. ص 12. ابن حوقل: المصدر السابق، ص 327. ابن خلدون: السير، ج 6. ص 175. وعن دخول الجبل انظر: حمد بن عيون: حوز زنتة، ص 13 — 14.

B. Demougé: Le Chameau et l'Afrique du Nord Numidienne. A.E.S.C. Mars-Avril. 1960 P.210.

يتبنون نبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم الأسكار العظيم (1).

— الطيور: ربما حمل مرسى الدجاج هذا الاسم لشهرته بثرية هذا الطير، وإذا كان أبو القاسم القاطني حينما أقام شهراً في سوق إبراهيم سنة 315 هـ كان «بثبات كل يوم بيضة أو نحوها» فإن هنا يعني وجود هذا الطير هناك، ويبدو أن تربته كانت في كل منزل، خاصة الأمر الفقير، فكان أبو عثمان سعيد الغساني — عاصر أبا عبد الله الشيعي — «إذا باضت دجاجة في داره فرحوا بذلك لأنهم يشربون بها بقللاً وكان البيض مثلاً هو الآن يؤكل مسلوفاً، فإن الدرجيني يذكر أن ثقلًا «قشر البيضة» ويدخل في أعداد بعض الأطعمة مثل «مجة بالبيض» (2).

وكانوا يربون الحمام، فذكر أبو سعيد الغلال «كان عندي زوج حمام فأخرجوا فراخها» وورد ذكر الحمام في قصيدة للشاعر عبد الكريم النهشلي النوف سنة 405 هـ في السيلة يصف نهرًا في روضته من البحر المضارب (3).

عناب الحمام بتفريدها كما سجع النوح في مائمه
وكان الحمام يستعمل طعامًا ويترب على حمل الرسائل مسافات بعيدة، ويستعمل روثه سمادًا، وكان القاضي النعمان يرى أن صيد الحمام مكروه (4).

وكانت هناك طيور أخرى مثل الأوز وطيور الكراكي والبزلة ويشتهر مرسى الدجاج بطيور السمائي وكان بالقرب من جبل «فج الزوزور» وقد مارس الناس

(1) ابن حوقل: المصدر السابق ص 77-78. الأزهري: المصدر السابق ص 84-87-89. ابن البطريق: كتاب الجاني، ج 3، ص 121 — 122. وقال تعالى «يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس» أن في ذلك آية لقوم يفكرون سورة النحل، 67-68.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الطيخ في القرب ص 200. الدجاجة: معالم ج 2، ص 310. الدرجيني: طبقات، ج 1، ص 79. ابن خلدون: البيان، ج 1، ص 192. وعن القنالية انظر: مصر على نحيب الأياض بين الفرق الإسلامية، القاهرة 1947، ص 266.

(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 380. تكملة تراجم ص 161. بوروية وشيد: الدولة الحمادية، ص 169. وعن استعمال روث الحمام سمادًا انظر: ابن بصال: كتاب الفلاحة ص 49، 31.

صيد هذه الطيور مستعملين كلاب الصيد والحرايب والسهام، إضافة إلى صيد
البط البري.⁽¹⁾

— صيد البحر: كان صيد السمك يحدث على طول الساحل، وكان التجار
يذهبون إلى الصيادين فيشترون صيدهم ثم يبيعونه في المدن، وبلغ من مهارة
الصيادين أنهم كانوا يلبون رغبة التاجر في النوع الذي يريد.

وقد أشار ه. ر. اندرس — نقلاً عن القاسي — إلى وجود وكبر حجم
السمك في جبل، وذكر ابن حوقل أن مرمى الحرز فيه من صيود السمك
ما لم أر ببلد مظه مناه⁽²⁾.

ومن أنواع الأسماك، الباقلي والاكوري والأشبارس والمنكوس والبونس
ومنها أيضا الشلاح. وسمك البري، وسمك التوفي يجازر من المحيط الأطلسي
إلى البحر الأبيض المتوسط فيصاد في الربيع.

وكان نهر المسيلة فيه سمك صغير فيه طرق حمر حسنة، ولم ير في بلاد
الأرض المصورة سمك على صفته وأهل المسيلة يلتفخرون به، ويكون مقدار هذا
السمك من شهر إلى ما دونه وربما أصعب منه الشيء الكثير فاحتمل إلى قلعة
بني حماد⁽³⁾.

وكانوا يصطادون المرجان في مرمى الحرز وتنس، فذكر ابن حوقل أن
مرمى الحرز قرية لكنها نبيلة لكان المرجان وحضور من يحضرها من التجار
ولا أعرف في شيء من البحار له نظيراً في الجودة، وكانوا يصطادون جراد

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ج 4، ص 113، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 121 الأندلسي:
سلك، ص 68، القاسي: السمك، كتاب الاستبصار، ص 162.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 77.

H.R. Lévêq: La Berbérie Orientale, T.2, P.632-633.

(3) الأندلسي: المصدر السابق، ص 84، 85، Imamsiddin: Same aspect.

وقد ذكر ابن البيطار نقلاً عن أطباء المغرب الأوسط — أنه ينفع في علاج الجذام وتفتت الخصي في الكل والثلثة⁽¹⁾.

— الكلاب: كانت الكلاب ضرورية للحراسة، فحرم القطعان والمنازل والمساكن، وقد ذكر صاحب «كتاب الاستيعار» شيئاً وزوجته متجهين إلى حماد — صاحب القلعة — ورافقهما كليهما وذكر القاضي النعمان «كتاباً معلناً»⁽²⁾.

نظام الرعي:

كان يتولى صاحب الحيوانات مهمة الخروج بها إلى المراعي، وقد يمكث هناك بعض النهار أو النهار كله، مصطحباً، عصاه وزاده، ثم يعود إلى المنزل عند الغروب⁽³⁾.

وفي أحيان أخرى كان صاحب الحيوانات يكلف أجيراً راعياً، وقد يمكث بها طول النهار ثم يعود في آخره أو يمكث فترة طويلة، وكان بإمكانه أن يصطحب معه حيواناته الخاصة، فقد أرسل رجل من لطة أبا عبد الله محمد بن بكر — من الطبقة التاسعة — «في غنم له بمجال بني مصعب سائمة فخرج، فكان الغنم تحت يده وله فيها غنم قد جمعها فيها».

في حين يذكر الدرجيني — نقلاً عن الوسياني — أن صاحب غنم قدم على راعياً فسأله عن حال الغنم فقال: هي سالحة الحال، وإن وهب الله لها العافية إلى قابل فستكمل مائة⁽⁴⁾. وكان مالكها لم يرها منذ فترة طويلة.

ويبدو أن صاحب المواشي كان يمارس تقوذاً أوسع على الراعي، فيمكنه أن يكلفه بأعمال خارجة عن إطار الرعي، وعلى الراعي السمع والطاعة لكلاً

(1) ابن حوقل: المصدر السابق، ص 79. وعن طريقة صيدته انظر: الأبرسي: المصدر السابق، ص 85. ابن البيطار: كتاب الجائع، ج 1، ص 161.

(2) إقبال: سورة الماعين جعفر، ص 116 — القاضي النعمان: كتاب الاستيعار، ص 102. مؤلف مجهول: كتاب الاستيعار، ص 169.

(3) القاضي عياض، تراجم، ص 337.

(4) الدرجيني: طبقت، ج 2، ص 390. 401.

يعرض نفسه الى الطرد، فقد طلب رجل من راعي مواشيه أن يقطع عشبته من شجرة، وحين هم الراعي بالرفض. قال له: «عليك أن تسمع ما امرتك به ففعله، فقال له: نعم»⁽¹⁾.

ويمكن أن تكون الراعي عاصية، فيوسل مالك الأرض حيواناته لراعي في أرضه، وقد تكون عامة مشاعة، فجاء في سورة جود: «إن هذه المسارح مشتركة لكافة أهل الشاؤل، التي تجلورها» وقد يخرج كل راع بمواشيه إليها على حدة، وهناك تجمع الرعاة أو يخرجون معاً، إلا أن الغالب على طريقة التبر هي التربية الجماعية، فتعهد القبيلة أو مجموعة من السكان إلى راع مسؤول بمساعدته عند من الرعاة وهم على معرفة ودراية عامة بالراعي وهذا النظام يسمى «المنشي» وكان على أصحاب الأغنام أن يسمحوا للتمييز بينها ومعرضها. ويمكن أن تتخيل الراعي وقد اجتمع حوله الرعاة فيضي لهم.⁽²⁾

وكان الراعي عادة رجلاً شاماً، وإلى بعض الأحيان كان الصبيان يستفون في رعي الأغنام. فأشار القاضي إلى صبي يرعى غنماً، وأشار في موضع آخر إلى أجرة غلام راع فذكر أن صاحب الغنم «أجرى له دينارين في كل سنة»⁽³⁾.
نظام القياس:

استعمل المغاربة مقاييس مختلفة لقياس المسافات القصيرة والطويلة وقياس المساحات، ويبدو أنها كانت تتفق ونظائرها في المشرق الإسلامي، وكان منها:
— القامة: أورد اليكزي إشارة تدل على أن المغاربة استعملوا القامة كوحدة قياس، فذكر بخصوص بئر أن «عمقها ثلاثون قامة»⁽⁴⁾. وأضاف بخصوص عمود أن ارتفاعه في الهواء أربع وعشرون قامة ويظهر أنهم كانوا يستعملونها لقياس المسافات العمودية ارتفاعاً أو عمقاً بما يشبه القامة، وهذه القامة المستعملة في القياس هي قامة رجل معتدل الطول، يرى هـ. ر. اندرس أنها تساوي 1,65 م — 1,70 م.

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك، ج 3، ص 303. وفي الأصل، قال له: على.

(2) الجولدي: سورة جود، ص 96. موريس لومبار: الإسلام، ص 122. 252.

(3) القاضي عياض: تراجم، ص 214.

(4) اليكزي: المغرب، ص 31، 146. تبة ولدت السوسي: البعارة، ص 88.

الخطوة: واستعمل المغاربة الخطوة لقياس المسافات القصيرة نسبياً، وهي عادة خطوة رجل معتدل القامة، ويرى هـ. ر. اندرس أنها تساوي 1,45 م.⁽¹⁾

الباع: هو قدر من اليدين على استقامتهما على الجانبين.

الذراع: وهذه الوحدة هي ذراع رجل معتدل، ويرى هـ. ر. اندرس أن الذراع يساوي 48 سم أو 24 أصبعاً حسبها ذكره المقدسي، وهو يختلف عن الذراع الرشاشي، الذي ورد ذكره عند الأندلسي والمقري، ويرى هـ. ر. اندرس أنه يساوي 72 سم.⁽²⁾

الشبر: أفاذ البكري بخصوص استعمال المغاربة الشبر في عمليات القياس، فذكر أن «باب الزويلة — المهدية — طوله ثلاثون شبراً وأن ارشقول وسعة سورها ثمانية أشبار» أما الأندلسي فذكره في إشارته إلى سمك المسيلة فذكر أن «مقاسر هذا السمك من شبر إلى ما دونه» وقد حدد هـ. ر. اندرس به 24 سم أي نصف ذراع.⁽³⁾

الفتر: لم تكن هذه الوحدة مبهولة عند المغاربة، فقد أشار الحموي إلى وجودها في ذكره سواني توزر، فذكر أن «كل ساقية سعة شبرين في خرة»⁽⁴⁾ — كما سلف — وهو يمثل المسافة بين رأس الأبهام والسبابة في أقصى اتفراج لها.

القبضة: حدد هـ. ر. اندرس طول القبضة به 8 سم.⁽⁵⁾

الأصبع: وهو يمثل «ست حبات شعر مصفوفة بطول بعضها البعض»⁽⁶⁾، وقد حدد هـ. ر. اندرس هذه المسافة به 2 سم.

(1) ولدت السوس: أباء، المكان السابق.

(2) البكري: المغرب، ص 147. ابن الفقيه: المسالك والممالك، ص 79. المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 63. ويذكر اندرس ضياء الدين الأرنؤا أنه يرى لا يوجد ما يدل على استعماله في بلاد المغرب مثل ذراع الملك. الذراع السوراني. الذراع السلطاني. الذراع الزوانية. انظر: الرئيس: المراجع، ص 287، 289، 293.

(3) البكري: المصدر السابق، ص 86.

(4) الحموي: معجم البلدان، ج 2، ص 429. الأندلسي: صفة، ص 16.

H. R. Leick: Loc. cit.

(5) ولدت السوس: المكان السابق.

Beck: Loc. cit.

(6) المقدسي: المصدر السابق، ص 66.

وهذه وحدات قياس مرتبطة باطراف الجسم تستعمل لقياس المسافات القصيرة وهناك وحدات قياس أخرى تستعمل لقياس المسافات الطويلة منها:

البريد: ذكر القاضي النعمان هذه الوحدة مع تحديدها في عبارته أن «البريد إثنا عشر ميلا» ويرى الحموي أن هذا البريد هو المستعمل في البادية، إذ أن هناك بريد آخر يساوي عشرين ميلا⁽¹⁾.

الفرسخ: تستعمل هذه الوحدة لقياس مسافات الطرق على وجه الخصوص، ويرى المقدسي أن «الفرسخ اثنا عشر ألف ذراع»⁽²⁾. وبما أن الذراع 48 سم فإن الفرسخ = $12.000 \times 48 = 576.000$ سم = 5.760 كلم إلا أن الحموي لا يرى «خلافا في أن الفرسخ ثلاثة أمياله».

الميل: استعمل الميل أيضا كوحدة قياس، وقد ذكر ابن الصغور حين أشار إلى وادي هواره فلذكر أن «بين وبين المدينة نحو عشرة أميال أو أكثر»⁽³⁾. وذكره الرحالة في مواضع أخرى مختلفة فلذكر الأديسي — على سبيل المثال — أن مدينة تنس تبعد عن البحر مسافة ميلين، وأن بركة عنابة ثلاثة أميال في مثلهما.

ويذكر المقدسي أن «الميل ثلث فرسخ»⁽⁴⁾. كما يذكر القاضي النعمان «الميل ثلاثة آلاف ذراع»⁽⁵⁾. أما الحموي فيذكر أن الميل «ثلاثة آلاف ذراع بفراسخ المثلث»⁽⁶⁾. وبما أن ذراع المثلث 57,77 سم حسبما ذكره الرئيس ضياء الدين فإن الميل = 1.733 كلم، في حين جعله هـ. ر. اندرسن 1453 مترا، ويبدو أن الميل في بلاد المغرب هو ما ذكره القاضي النعمان، وعليه يساوي 3000×48 سم = 144 000 سم = 1.440 كلم.

(1) القاضي النعمان: كتاب الدعائم ج 1، ص 277. الحموي: المصدر السابق ج 1، ص 34 = 35.

(2) المقدسي: أسكن القاضي، ص 63. ابن خلدون: المقدمة، ص 45. الحموي: مصنف ج 1، ص 33.

(3) يذكر الأديسي أن المسافة بين مصر وبغداد 370 فرسخا وهي 1710 أميال. انظر: صفح 163.

(4) وكان الفرسخ عند الرحلة اليهود يتألف 21 ألف قدم. انظر: رحلة بنيامين التتلي. ترجمة عزرا حيدان. بغداد، 1943، ص 32 الحاشية.

(5) ابن الصغور: سورة الأكمة، ص 331.

(6) المقدسي: أسكن القاضي، ص 66.

(7) القاضي النعمان: دعائم ج 1، ص 277.

(8) الحموي: مصنف ج 1، ص 36.

المرحلة: يبدو أن استعمال هذه الوحدة كان أكثر شيوعاً، فإن نظرة الـ
كتب الرحالة توضح أنهم كانوا إذا ذكروا المسافة بين مدينة وأخرى استعمالوا
المرحلة إلا ما ندر.

وقد كانت المرحلة معروفة في تاهرت، فإن ابن الصغور في اشارته الى
حصن تافيلت يذكر أنه «على مرحلتين من تاهرت»، وقد حددتها — المرحلة
— المقدسي، — فقال «لقد جعلنا المراحل ستة فراسخ وسبعة منها الى أنها قد
تزيد، وقد تنقص، وبما أن الفرسخ غير محدد بدقة بدوره، فإنه من الصعب تحديد
المرحلة وإذا اعتبرنا الفرسخ = 5544 متراً، فإن المرحلة في هذه الحالة تكون
33 كلم أو 38 كلم ويحددها جولفن Golvin فيجعلها 30 كلم، وربما كان
سبب هذا الاختلاف أنها تعتبر مسيرة يوم مشياً على الأقدام⁽¹⁾. وبطبيعة الحال
فإن المسافة التي يقطعها الراجل تعتمد على طبيعة الطريق من سهولة ووعورة.

الجزى: يستعمل الأديسي⁽²⁾ في كتابه وحدة تدعى «الجزى» وذلك في
قياس المسافات البحرية، فيذكر بخصوص وهران والمرة أن «سعة البحر بينهما
بحريان» وهو يحدد طول الجزى فيذكر أن من مدينة وهران إلى مدينة تنس
بحريان وهي من الأميال 204 أميال، أي أن الجزى يساوي 102 ميلاً، وإذا
أعتبرنا الميل حسبها ذكره هـ. ر. ادريس 1453 م فإن الجزى يساوي 148,206
كلم.

كما استعمال المغاربة وحدات لقياس للمساحة وكان منها:

الزوج: أورد المالكي ذكر هذه الوحدة، فذكر بخصوص الأمير عبد الله
ابن ابراهيم بن الأغلب أنه «جعل علي كل زوج نخوت ثمانية دنانير» ويعرف
هـ. ر. ادريس الزوج بأنه مساحة الأرض التي يحرثها حيوانان في فصل في
الأراضي السهلية لكنه لم يحدد هذه المساحة⁽³⁾.

(1) ابن الصغور: سورة الأندلس، ص. 347، المقدسي: المصدر السابق، ص. 366.
وذكر الرئيس القنصره ونساي 16 فرسخاً، وذكر القنقوت ونساي 400 فرام، ولكن لا تدري
إذا اتصلت في بلاد المغرب، ثم من المرحلة انظر: Golvin: Le Maghreb central.. p. 86.
(2) الأديسي: ترجمة للشمال، ص. 84، 88.
(3) المالكي: بعض النفوس، ج 1، ص. 238. ويعرف ابن فضل الله المصري الزوج أنه نخوت أربع
بهارات لأن الزوج يشعين والشمعة رأسين من الفرس. انظر: ابن فضل الله المصري: وصف القرعة
والأندلس، ص. 19.

القفيز: وهو يختلف عن القفيز = المكيال — إذ هو وحدة قياس مساحة، وكان مستعملاً في بلاد المغرب، فذكره ابن عذاري حين تعرض للأمير عبد الله السالف الذكر — فذكر أنه وقطع العشر حياً، وجعله ثمانية دنانير للقفيز أصاب أم لم يصب⁽¹⁾. وواضح أنه يقصد بمبارته هذه قفيز مساحة، ويظهر أن هذا يساوي عشر الجريب، وتوجد اختلافات بشأن تحديد الجريب، فذكر ضياء الدين الريس أنه يساوي 314,86م² أو 875,686م² أو 1200م²⁽²⁾، ومنه فإن القفيز يساوي 31,5م² أو 87,56م² أو 120م². ويبدو أن المقاربة لم يستعملوا لفظة «الفدان» فإن أبا الفضل العمري يذكر أن الشعبة رأسان من البقر وهي المسماة في بلد دمشق بالفدان⁽³⁾.

(1) ابن عذاري: البيان، حوادث سنة 197هـ.

(2) H. Idriss La Berbérie...T.2, P 281,284.

(3) ابن فضل الله العمري: وصف القرية والأندلس، ص 19.

الفصل الثاني الصناعة

تصنيف المهن والصناعات:

تباين الصناعات وتختلف، فمنها ما يعطي صاحبها الشرف والرياسة ومنها ما تبقى في طبقة العامة، أما النوع الأول، فيرى أبو الفضل الدمشقي أنها تتمثل في السيف والقلم فالأول يكسب الرقابة للسلوك والأمراء، والحجاب والقواد ووجوه العشار ورؤساء القبائل، والثاني يكسبها للوزراء والكتاب والقضاة والمحطباء ومن يجرى مجراهم^(١) وكل صناعة غير هاتين الصناعتين فليس يذكر صاحبها بمز.

الا أن الصناعات يمكن أن تصنف ويقاضل بينها لاعتبارات أخرى متعددة، وقد يفضل بعضها البعض الآخر بسبب نوع المادة المستعملة مثل الصياغة وصناعة العطور، ومنها بسبب الأدوات التي تم صنعها مثل آلات الرصد، والأسطرلاب، فبسبب الحاجة الضرورية الداعية إلى اغناؤها كالحياكة والخراطة والبناء أو بسبب ارتفاع عدد أكبر منها مثل الحسامين والكتامين، وأخرى بسبب طيبة الصناعة نفسها^(٢).

ومهما كان الأمر فإن الصناعات تختلف من مجتمع إلى آخر، باختلاف درجة التطور، فإن صناعات المجتمع البدوي تختلف عنها في المجتمع الحضري، فهي تتركز في المجتمع الأول حول توفير الطعام، والملبس والحمام وبعض الأدوات التي تستعمل في توفير الأمن للناس، وبالمجتمعات فهي تتركز حول ما هو ضروري وهي في العادة قليلة، أي أن المجال الصناعي في المجتمع البدوي ضيق، وهذا ما دعا

(١) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة إلى هاتين الصناعتين، ويعرف بأنهما الصناعة الصانع بأنهم الذين يعملون بأيديهم وأقواتهم في صناعاتهم الصور والأصباغ والنفوش والأشكال ومرصهم طلب الشرف عن مصنوعاتهم. رسائل أخوان الصفاء - دار بيروت للطباعة والنشر. دار صادر للطباعة والنشر. بيروت 1376هـ/1957. ج 1 ص 283.

(2) رسائل أخوان الصفاء، ج 1. ص 287.

ابن خلدون أن يذكر أن العمران البدوي «لا يحتاج من الصنائع إلا البسيط خاصة
المتعمل في الضروريات: من نجار أو حداد أو خياط أو حائك»⁽¹⁾. ونحو ذلك
ويضيف أن «الصنائع في الأمصار الصغيرة نادرة ولا يوجد منها إلا البسيط،
فإذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت
من القوة إلى الضعف»⁽²⁾.

ويختلف الأمر بالنسبة للمجتمع الحضري، حيث يستبحر العمران، ويكثر
السكان، ويزداد تطلّعهم إلى ما وراء الضروري، أعني إلى الكماليات، وكلما
تقدم في حياة الرفاهية والترف اتسعت نظراته وتطلّعاته فيها، بل أن الأمر يتعداها
إلى التفنن فيها، وكلما تقدم أيضا اتسعت دائرة نشاطه الصناعي، ولي هذا الشأن
يذكر ابن خلدون: «إذا زعم بحر العمران وطلبت فيه الكمالات كان من جهلها
التأقن في الصنائع واستجادتها فكمثلت بجميع صناعاتها وتزايدت صنائع أخرى
معها مما تدعو إليه عوائد الترف وأحواله من جزر ودهاغ وخرار وصنائع وأمثال
ذلك»⁽³⁾. وإذا زاد العمران اتساعا ظهرت صناعات أخرى مثل: «الدخان
والصغار والحمامي والطباخ والشماع والمراص ومعلم الغناء والرقص وفرج
الطبول على التوليع»⁽⁴⁾. وهو يربط بين اتساع العمران واتساع ميدان الصناعة
فيذكر أنه: «إذا عظم عمران المدينة وكثر ساكنها، كثرت الآلات بكثرة الأعمال
حيثه، وكثر الصناع إلى أن تبلغ غايتها من ذلك... فإذا تراجع عمرانها وخط
ساكنها قلت الصنائع لأجل ذلك»⁽⁵⁾.

وهكذا يمكن القول أن الصناعة في بلاد المغرب الأوسط، لم تكن على
وتيرة واحدة ومستوى واحد، نظرًا لتعدد مستويات نواحيه، فهناك نواح يسودها
الجمع البدوي، وهنا تظهر الصناعات التي تتلاءم وطبيعة المجتمع، بل أن هؤلاء
لا يقومون على تصنيع المواد الخام التي يحوزهم ككلية كالمنتجات الحيوانية،
فيضطرون إلى تصديرها خامًا أو نصف مصنعة إلى أسواق المدن،

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 401.

(2) غنى الصلوات ص 400.

(3) غنى الصلوات ص 401.

(4) غنى المكان.

(5) غنى الصلوات ص 359.

ومن المرجح أن قبائل مزانة وسدراتة التي أشار ابن الصغير إلى أنها كانت ترد تاهرت، كانت تحصل على ما تحتاج إليه من أسواق المدينة مقابل ما تقدمه لتلك الأسواق.

وكانت هناك مراكز صناعية في القرى المنتشرة عبر أنحاء بلاد المغرب الأوسط، وهي أكثر تقدمًا من صناعة المجتمع البدوي لأنها تدخل فيها الفلاحة ومتوجاتها إضافة إلى الصناعة الحيوانية، إلا أن المراكز الصناعية الكبيرة هي في مدنها المعينة مثل مدينة تاهرت «قصة الأكلح» ومدينة تلمسان «المدينة العظمى»، حسيا وصفها البعوني، وغيرها، ثم مدينة مسيلة، وأشير وجزاير بني مزغنة وغيرها من مدن القرن الرابع الهجري.

ففي مثل هذه المدن قامت صناعات ذلك العصر من أسماها إلى أوضاعها شأنها في ذلك شأن غيرها من المدن الإسلامية.

والجدير بالذكر في هذا الميدان، أن مجتمع المغرب الأوسط تطور في هذه الفترة، دل على ذلك ظهور مدن جديدة، وإحياء مدن أخرى وهذا يعني أن الصناعة في تلك النواحي قد شهدت بدورها تطورًا واتساعًا، وانتقلت من صناعة بدوية أو قروية إلى صناعة المدينة.

تقسيم العمل:

أن حاجات الإنسان عديدة، ويرى أبو الفضل الدمشقي أن هذه الحاجات تحتاج إلى أنواع متعددة من الصناعات حتى يتم الحصول عليها، وأن قصر عمر الإنسان لا يمكنه من تعلم جميع الصناعات، ذلك لأنها مبنية على بعضها البعض، فالبناؤون يحتاجون إلى النجار وهذا يحتاج إلى الحداد، وهذا يحتاج إلى أصحاب المعادن، وهكذا إحتياج الناس إلى الاجتماع معًا واتخاذ المدن، وتخصص كل منهم في حرفة ما⁽¹⁾، وبدأ التخصص هذا يؤدي إلى اتقان الصنعة والتفنن فيها بل وزيادة الإنتاج، وأن كان من زلوية أخرى يؤدي إلى جهل الصانع بصناعات أخرى، والدور الإيجابي للتخصص دعا الصناع إلى تضيق حدوده، حتى أن الصانع منهم لم يختص بتصنيع المادة فحسب بل كان يختص في صناعة أداة أو سلعة واحدة من مصنوعات تلك المادة، فنجد في كتب التراجم على سبيل المثال

(1) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة إلى بحار الصجر، ص 20 - 21.

«الفلانسي»⁽¹⁾ وهو مختص بصناعة الفلانس من بين اللباس العديدة التي يتخذها الإنسان.

تنظيم العمل:

جرت العادة في مجال الصناعة أن يتخذ الصانع حائوتا يديره بنفسه أو تساعد عائلته أو شركاء له، وقد يعمل الصانع أحيانا في بيته، وكذلك قد يعمل بمفرده أو يعمل معه جماعة من المتدربين والصبيان. إذ أن هناك بعض الصنائع التي تحتاج الى عدد من المشغلين وفي أغلب الأحيان فإن الصانع في حانوت واحد يفضلون مبدأ الاشتراك على أن يكون أحدهم أجيرا عند صانع آخر كذلك قد يعمل بعض الصانع لحسابهم الخاص فيبيعون انتاجهم، وهناك بعضهم لحساب الآخرين مقابل أجره يومية محددة أو حسب وحدة الانتاج كأن ينجز عددا معينا من الوحدات بغض النظر عن الزمن مقابل أجر معلوم، وقد يشتغل الصانع بأدواته ومواده الخاصة، ولكن بعضهم الآخر يشتغل بأدوات ومواد مستأجرة⁽²⁾.

فيذكر القاضي عياض قول أبي ميسرة 377هـ/984م في القروان: فرستي والذي عند رجل من الرهانة ومنه صبيان فكان يدفع اليهم سلع الناس يبيعونها ولا يعطيه هو شيئا ففشل بعض جوانه عن سبب ذلك فقال: لأنك تستقصي، وهؤلاء يبيعون ذلك منه من تحت يده⁽³⁾ وكان أبو عثمان السري — في القروان : يقدم المرمة بالأجرة كل يوم سبت ويقتات بما يأخذه في تلك الأيام، فجاءته يوما امرأة وطلبت في شهادة على حرهم لها، والظنون الى انصاف سابقه، فقال لها:

(1) القاضي: عياض، تراجم أغلبية من 195. وانظر: Goldstein: The main industries P.169.
(2) عبد العزيز النوري: تاريخ العراق الاقتصادي من 99 — 100 ينص أن أجرة حر دخل من الكنان كانت قروما. انظر الدباغ ص 2 ج 2 من 342. وانظر:

Issamuddin: Some aspects of the...P.100.

ويذكر د. إدريس عن عمال المناجم أنهم كانوا يقاضون أجرة مقابل عمل محدد أو كمية من المعدن عن استخراج كمية معينة أو أن يصبحوا شركاء في المنجم انظر:

H.B. Idria: La Berbérie orientale...T.2.P.628.

(3) القاضي عياض: ترتيب المقارن ج 3 من 361.

«أنا أجير»⁽¹⁾ ومثله فعل سعيد بن عباد — ت 251 هـ/865 م بالقروان، فقد جاءته امرأة تطلب شهادته فوجدته منهكاً في عجن الطين فاقبل لها «أنا مستأجر كما ترين وأنت مضطرة، فقال له صاحب البناء اذهب معها وأنت في حل»⁽²⁾، ويكشف القاضي عياض عن نظام العمل الذي كان متبعاً في ذلك الوقت، فقد يتفقد العامل بالزمن أو بالوحدات — كما سلف — فيذكر قول الجلول بن راشد «كنت عند معلبي أعيط فيمر على سافر بن سليمان الواعظ بالجامع والقراء يقرأون عليه، فأقف إليه واستحل ذلك ثم حاسبت نفسي، وقلت أنا مستأجر، فصرت آخذ من معلبي طريحة معلومة فإذا فرغت منها مضيت إلى مجلسه»⁽³⁾.

وكان صاحب المحل يسمى «المعلم» وهو يتمتع بكامل الحقوق وأليه تعود كافة الأرباح، ويكون إلى جانبه «التابع أو الأجير» وثالث في المحل هو «القصي» وهو يأخذ أجرة نظير تعلمه الحرفة، وفي العادة فإن بعض الصياني هم أبناء المعلم نفسه، وبهذا فإن الحرفة تنقل إليهم وتكون وراثية.

وعلى كل، فقد يدفع القصي أجرة، ويبدو أن نزاعاً كان يقع بين القصي والمعلم حول هذا الموضوع، بما دعا القاضي النعمان أن يقول لا بأس بأخذ الأجير على تعليم الصنائع التي تحمل»⁽⁴⁾.

ويظهر أنه كان إلى جانب الحوانيت الصغيرة التي يملكها صانع واحد، مصانع كثيرة تشمل على عدد كبير من الصنائع، وهي التي أشار إليها ابن حوقل في عبارته: «والخير المياسر فنادق وغنائات يسكنها أهل المهن ولرباب الصنائع بالذكاكين المعمورة والحجر المسكونة والحوانيت المشحونة بالصنائع كالتقلاسيون في سوقهم»⁽⁵⁾.

(1) الديلم: معجم الأيمان ج 2 ص 119. هل كان العامل هذا يكفي بعمل يوم السبت فقط فيعيش أسبوعاً بأجرة هذا اليوم وهكذا في كل أسبوع؟

(2) القاضي عياض: المصدر السابق ج 3 ص 125. نفسه: تراجم أغلبية ص 198.

(3) نفسه: ترتيب المفرد ج 1 ص 334، تراجم أغلبية ص 35.

(4) القاضي النعمان: كتاب الاختصار ص 90. ينظر إلى الحرف بالأصناف وأصحاب المهن وأهل الصنائع والمعرفة عرف حصصها بقول الذي للقاضي: انظر عبد العزيز النوري: تاريخ ص 92.

(5) ابن حوقل، صورة الأرض ص 362.

كما يبدو أن الصانع بصفة عامة، كانوا ينضوون تحت نفوذ رجل منهم يدينون له بالأحرام، فيذكر ابن عياد أنه كان على القاضي أن يجعل في كل صناعة رجلا من أهلها قريبا عينا يصرح بين الناس إذا وقع بينهم الخلاف في شيء من أمورهم⁽¹⁾ وهو ما يمكن أن يطلق عليه لقب «العرف» وهو في العادة ممن له خبرة واسعة في مجال هذه الصناعة.

كما يظهر أن الفارق بين الصانع والتاجر لم يكن واضح العالم لأن الصانع الذي كان يقوم بصناعة السلع استجابة للطلب، كان في وسعه كذلك أن يبيع الفائض منها لديه ويتضح هذا فيما رواه الدرجيني بخصوص تاجر أهدى قميصا لشيخ اباضي في العهد الزيري، وحين رفض الشيخ استلام القميص، قال له التاجر: أدفع لي رأس مالي وأترك لك قيمة الحياطة فاني عيطته بيدي⁽²⁾ وكان الصانع يحمل نفس اللقب الذي يحمله تاجر تلك السلعة، فإن الأمير عبد الرحمن بن الحكم قال ذات مرة: «علي بالخصارين كلهم، تجارهم وعمال الأيدي»⁽³⁾.

ويظهر أن للصانع قدرة حس فائقة، يميزون بها بين صناعات بعضهم البعض، التي يصعب على عامة الناس التمييز بينها، وربما بعلامة لها أو بدرجة اتقانها أو نوع المادة الخام المستعملة، فحين قدم الخصارون على الأمير السائب الذكر وقدم الى نفسه وجوههم فقال لهم: عمل الثوبات والقفاف متشابه أو يعرف بعضهم عمل بعض ؟ فقالوا: «بل يعرف بعضنا أعمال بعض ونعرف أعمال أهل الكور من أصنافنا»⁽⁴⁾.

وقد كان أصحاب المهن يرتدون أزياء خاصة بصناعتهم، ولكل مهنة زي خاص بها وكانتهم بها يعرفون، فيذكر القاضي عياض «زي جمال»⁽⁵⁾ وقال القاضي سحنون لعلام أحب تلقى العلم: «أحب أن أرى عليك زي أهل العلم»

(1) ابن عياد: رسالة في القضاء والحسبة ص 214 يذكر عبد العزيز النوري: أنه كان لكل حرفة رئيسها من أهلها يعمه الحكومة وهو شيخ الصنف، إليه الأساتذة وهم القلمون في الحرفة ثم الصناع ثم المبتدون، أنظر النوري: المكان السابق.

(2) الدرجيني، طبقات، ج 1 ص 161.

(3) ابن القوطية: تاريخ افتتاح الأندلس ص 91.

(4) القاضي عياض: تراجم أئمة ص 236.

فقال الغلام: «فما أثبت الموعد الآخر إلا وقد خلق رأسي وكسبت ثياب العلماء» وكان محمد بن رزين — ت 255 هـ / 869 م في سورة قد أخرج في عهد شباب مهتته».

ازدهار الصناعة:

خضعت الصناعة في بلاد المغرب الأوسط الى عدة عوامل أثرت فيها وادت الى ازدهارها ومنها:

— **النظرة الإسلامية:** فقد حرض الله الناس على ممارسة الصناعة ومختلف ملهن من خلال الحرض على العمل، فقال تعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» وقال: «فاقرئوا ما تنسرو من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يفاتلون في سبيل الله» وفي هذه الآية دليل على تعدد الملهن.

وكان الرسول محمد ﷺ — يحض بدوره على العمل فقال: «من أسى كلاً من عمل يده أسى مغفوراً له يوم القيامة» وقال: «إن الله يحب العبد المؤمن المحترف» وقد حرض الله تعالى ورسوله على اتقان العمل، فقال تعالى: «وليس أن عبا كنتم تعملون» وقال: «وأنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً» وقال ﷺ — ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه».

-
- (1) نفس المصدر، ص 209.
 - (2) نفسه: ترتيب المأثور ج 3، ص 93.
 - (3) سورة شوبة: الآية 104.
 - (4) سورة طه: الآية 20.
 - (5) سورة النحل: الآية 93.
 - (6) سورة الكهف: الآية 30.

وكان في الرسل قدوة كان سيدنا داود وسيدنا ابراهيم وسيدنا زكريا ايلوا والهي موسى أجزاء آخر زيدان عبد الباقى العمل والتمسك والهلن في الاسلام، منظمة السجدة القاهرة 1398 هـ / 1978 م وكان الصحابة يفتنون على العمل فإن عمر بن الخطاب يقول «إني لأرى الرجل فومجني فأقول: الله عز وجل ؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني، وكانت عائشة — رضي الله عنها — تقول: للفرل في يد لفرله أسمن من قرح يد الجاعد في سبيل الله، وكان على بن زكريا طالب فيلسي بالبلاد على لرامته، وكان سعد بن أبي وقاص صانع نبال، وسليمان القارمي حلاقا وبلال بن رباح خادماً.

— اتساع العمران:

وقد اشرنا سابقاً الى اتساع العمران في بلاد المغرب الأوسط بدليل ظهور مدن جديدة، فإذا كانت تلمسان «المدينة العظمى» — كما سلف — فإن تاهرت كانت تقارب دمشق وقرطبة حسيا وصفها للقدسي، وذكر ابن خلدون بشأنها أنها «تقدمت واتسعت خطتها»⁽¹⁾ هذا الى جانب المدن التي نشأت في القرن الرابع الهجري، وإن اتساع العمران هذا يعني ازدياد الطلب على السلع على اختلافها، وهذا ينعكس إيجابياً على ازدهار الصناعة خاصة إذا توفرت القوة الشرائية.

— توفر المواد الخام:

نظراً لأن بلاد المغرب الأوسط اشتهرت بالانتاج النباتي والحيواني، فقد قامت صناعة واسعة في هذين المجالين اعتمدت عليهما، كما توفرت فيها بعض المعادن، التي سمحت بقيام صناعة معدنية فقد كان الحديد في مجانة وبونة وبجاية وكان في مجانة أيضاً الفضة والرماس والأثمد، وكان النحاس واللازورد يجلب كنانة، وكان الجص في متوسة — 12 ميلاً عن بجاية — وكان الزيت في جبل أرزيو، كما توفر الأثمد في حصن ثلوث على ساحل ترناتا، وكان «يجلب الى بجاية من أقاليمها الزيت البالغ الجودة والقطران»⁽²⁾ هذا بالإضافة الى الملح، فلذكر البكري أن بقرب بسكرة، جبل ملح يقطع فيه الملح كالصخر الجليل، ومنه كان عبيد الله المهدي ونوّه يستعملون في أطعمتهم. الى جانب ملاحات البحر، وكانت الفواقل الى بلاد السودان كقيلة يتأمين مادة الذهب.

ومع وجود هذه المعادن الا أن الرحالة لا يشيرون الى كمية الانتاج، وهل كانت كافية لسد الحاجة المحلية ؟ ان ذكرهم لها يدل على أنها كانت ذات اعتبار⁽³⁾، وهي أن لم تكن تسمح بقيام صناعة تغزو الأسواق الخارجية الا أنها كانت كافية لتقيام صناعة تسد الطلب المحلي.

(1) ابن خلدون: العبر، ج 6، ص 247.

(2) الأزهري: صفة 90. بوروية الدولة الحفصية، ص 136.

(3) يصف لوبس لومبارد البلاد بقرعها في المعادن بسبب فقر الأرض بها وضياع كمية كبيرة منها بسبب تأخر الوسائل المتصلة والطرق الشبة في انتهبها، لوبس لومبارد: الاسلام في مجده الأول ص 260.

— نشاط الحركة التجارية:

لقد سارت القوافل محملة بالسلع والبضائع في جميع الاتجاهات، كما سيأتي ذكره — وهذا ينعكس بدوره على الصناعة، إذ أن تصريف السلع يعني صناعة سلع جديدة، في حين أن كسلها يعني توقف الحركة الصناعية وإصابتها بالشلل.

— دور الدولة:

لا يشير المؤرخون إلى أن الرستميين فرضوا ضرائب فادحة أو غير شرعية على الصناع، كما أنهم نظموا الأسواق، وأفردوا لكل صنعة سوقاً، وأخرجوا بعض الصناعات ذات الأوساخ والروائح الكريهة من المدن وهذا التنظيم يسهل مهمة المحاسب في مراقبة الصناع، وهذا كله يؤدي إلى تشجيع الصناعة.

وأما الضرائب المتنوعة التي فرضها الفاطميون ثم الزييريون، والتي تبدو فادحة ظم تكن في الحقيقة أكثر من اجراء يراود به تنظيم الحركة الاقتصادية عامة ودفع الناس إلى الجهد والاجتهاد في العمل، فإن المعز الفاطمي قد ركز في وصيته لخليفته على المغرب — بلكن — على عدم رفع الحماية عن البادية ولوصاء غيراً بأهل الحاضرة⁽¹⁾.

ويدعو أنها نفس السياسة الاقتصادية التي اعتمدها الزييريون فيما بعد، يدل على هذا ازدهار الأوضاع في عهدهم من صناعة وتجارة وكتلة الأموال حتى كانوا يصنعون ثوابت كبارهم من العود الحندي بمسار الذهب⁽²⁾.

وقد تضاعفت هذه العوامل، فساعدت على قيام صناعة مزدهرة في بلاد المغرب الأوسط، لكنه ازدهار نسبي إذا ما قورنت بغورها من المراكز الصناعية الشهيرة في المشرق الإسلامي، وإن كانت تنقصها الأرقام للدلالة على هذا الازدهار، وكانت هناك عوامل أخرى تقف حجر عثرة في عجلة الصناعة.

(1) ابن أبي ديار: القرن، ص 73.

(2) مروج الذهب: المرجع السابق، ص 174 — 175.

أ - المكانة الاجتماعية للصانع:

كان الصانع يحتر من طبقة العامة، بل وينظر إليه بازدراء، حتى أن القاضي النعمان يقول: «لقد رأيت كثيرًا من أوباش الناس وعوامهم ومن هو أقرب شيا بالبهائم منه بالناس كالصانع» وهذا يدل على أن الصناعة لا يمارسها إلا من أوبعدت أبواب الزرق الأخرى في وجهه وإذا شارك الأغنياء فيها فلا يرم هذا بأبنائهم بل باستنار أموالهم، وفي هذا يذكر أخوان الصفا في رسائلهم: «أن الغرض في كون الناس أكثرهم فقراء، وعرف الأغنياء من الفقر، هو الخت لهم على الاجتهاد في اتخاذ الصنائع والثبوت فيها والتجارات»⁽¹⁾. وبالفعل، فإن القاضي النعمان يصف الصانع بأنهم في «فقر مدقع وحاجة شديدة»⁽²⁾ وذكر أبو الفضل الدمشقي: انه قيل قديمًا «الصناعة في الكف أمان من الفقر وأمان من الغنى»، وذلك أن الصانع يده لا يكاد كسبه يقصر عن إقامة مالا يده له منه ولا يكاد كسبه يتسع لاختاء ضيعة أو عقد نعمة وأيضًا فإنه مع ذلك إذا مير الناس دخل في أدون طبقاتهم»⁽³⁾.

وبالفعل فإن طبقة العامة وفيها شريحة الصانع — كانت تلهث وراء في حاتم الرسمي لتلتقط ما يلقي لها من الطعام واللباس. فقد حملته على الأكف ونددت به أمانًا لأنه كان يطعم ويكسو، ويذكر الحشني أن عليا بن منصور الصغار وهو مختص بالصناعات النحاسية، قد اضطره الفقر والافتلال وعمة المؤدد إلى أن تشرق»⁽⁴⁾.

ب — التشابه الصناعي بين أنحاء بلاد المغرب الأوسط:

إن صناعة البلاد، بل صناعة المغرب الاسلامي عامة، كانت قائمة بشكل أساسي على الانتاج الفلاحي والحيواني — كما سلف — فهي تشمل معالجة

(1) رسائل اخوان الصفا: ج 1، ص 283.

(2) القاضي النعمان: كتاب الطب، ص 44.

(3) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة، ص 63.

(4) الحشني: قصص فرعية ص 283 ويذكر سلطان أن المرفعين كانوا عمالين ومجنون في أسفل السلم الاجتماعي حتى في العهد البيهقي وتدل عليه كلمة Terat أي الأسفل والمفقر أنظر: سلطان: دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي ص 58.

الحبوب بالطحن والعجن وما ينشئ عليها من صناعات، وتشمل الصناعات النسيجية الصوفية في الأعم، والصناعات الجلدية، إضافة إلى مشتقات الألبان، وهي أمور متوفرة بل تفيض عن الحاجة في كل شبر من البلاد، وهنا يقل الطلب والحالة هذه، مما ينعكس على الصناعة بالركود.

ج - الثالثة الخارجية:

فإن صناعة بلاد المغرب الأوسط تجد منافسة خارجية، فإذا أخذنا الصناعات النسيجية مثلاً، فأين نسيج البلاد هذه من نسيج مدن العراق كالوصل التي اشتهرت بصناعة الموصليتي، وأين هي من وشي ساهور والكوفة، الذي كان يحمله التجار المشارقة حتى إلى القيروان وقرطبة، وما دام وصل هاتين الحاضرتين فمن المرجح أنه وصل مدن المغرب الأوسط نفسها، ويذكر ابن الفقيه مشاهير المراكز النسيجية: «الأكسية القزوينية والحلل الأندلسية والحريم الصيني والحز السوسي والكتان المصري والوخى الكوفي»⁽¹⁾ ويقول المصريون اعتياداً بصناعتهم: «أن الصوف والكتان لنا ليس لأحد من أعلي البلدان مثله»⁽²⁾ ويوضح من هذا أن المراكز الصناعية في بلاد المغرب الأوسط قد وجدت مراكز صناعية أخرى تفوقها، وهذا ينعكس على الصناعة المحلية، ويجعل منها صناعة في خدمة الطلب المحلي في أغلب الأحيان.

ولم نحل هذا العراقيل دون قيام صناعة هامة في البلاد، لغت نظر الرحالة، فكانت تأخرت «بغداد المغرب» وكانت بمثابة «بها» من الصناعات كل غربية وعليفة، ووهران بها «صناعات كثيرة» وجزائر بني مزغنة «صناعات نافقة» وطبنة «بها صناعات»⁽³⁾ وغيرها.

التظيم المهني:

كان الصناع أو الحرفي يتعامل مع الزملاء والتجار والناس والمحتسب بل والدولة، وكان في تعامله هذا عرضة لوقوع بعض المشاكل التي تعارض ومصالحه

(1) ابن الفقيه: مختصر كتاب البلدان ص 50.

(2) نفس المصدر ص 69.

(3) الأفراسي صفة ص 84، 89، 90، 91.

الخاصة، وإذا كان الإنسان يرتبط بقيمته لتوفير الأمن والحماية له، فقد كان الصانع يشعرون بوجود رابط من نوع خاص يؤلف بين قلوبهم، ويدفعهم نحو بعضهم البعض، وربما كان شعور بالأخوة المهنية، أو بوحدة المصالح، وربما شعور الصانع بحاجة إلى جماعة ينتمي إليها تساعد حين لا تنفع قرابة النسب أو القدم في توفير الأمن، الأمر الذي تولد عنه الانسحاب إلى الصنعة، فإن الملاحظ يقول: «الصناعة نسب»⁽¹⁾ وفي نفس الوقت يخترى الانسحاب إلى العائلة المضعف أو الزوال.

وبما سهل الاحساس بهذا الشعور وجودهم جنباً إلى جنب في سوق واحدة، وهذا لا يعني عدم وقوع نزاع وغلطات فيما بينهم بسبب التنافس مثلاً، لكن هذا لا يتعارض وشعور الصانع بالانتماء إلى نفس الجماعة والطائفة.

ولا تشير المصادر إلى وجود تنظيم حرفي نقابي في بلاد المغرب الأوسط في القرن الثالث أو الرابع الهجريين، إلا أن ابن الصغير يذكر جماعة الصانع والحرفين كجماعة بارزة عند وفاة الإمام أبي اليقظان فيقول: «لما مات أبو اليقظان قامت العوام وأهل الحرف ومن لف لفهم فقدموا أبا حاتم» وفي هذه العبارة يتضح أن ابن الصغير قد فصل «أهل الحرف» حتى عن العامة، فهل هذا زيادة في إبراز استقلالهم وانتظامهم في إطار معين وعناصر؟⁽²⁾

يبدو أن شعور الصانع بالانتماء إلى جماعة زملاء الحرفة كان شعوراً عفونياً تلقائياً دون أن يكون هناك تنظيم رسمي وإن كان الصانع يدينون بالطباعة والاحترام لأحد الزملاء لسبب من الأسباب مثل قدمه في المهنة، أو ضخامة مصنعة أو كبير سنه فكان هذا الشخص يمثل وجهها فيهم.

ويظهر هذا الشعور الأخوي في أفرقية الأغلبية، فقد كان أصحاب الحرف كالجوارين أو البقالين يخلطون السوق لواحد منهم يبيع فيه وحده، يوماً أو يومين ولا ينقص من السعر شيئاً وإنما صنعوا ذلك للفرق به إذا غلب ما بيده

(1) النوردي: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 90.

(2) عن نظام الحرف والطوائف انظر: سلطان حسن شحاتة: دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي، ص 56.

عبد العزيز النوردي: نشوء الأحياء والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب — بغداد 1959.

وأراد أن يتزوج⁽¹⁾ وربما كان هذا الشعور الذي يتضح في هذه العبارة هو الشعور الذي جمع أهل الحرف في عبارة ابن الصغور السالفة الذكر.

وحتى في قرطبة وفي عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم لم يكن نظام الطوائف قد احسب واتخذ صيغة نهائية، فإن ابن الفوطية يذكر أن هذا الأمير حين دعا الحصارين وعمال الأندلس قدم إلى نفسه وجوههم وكان الأحرى أن يدعو رؤساء طوائفهم أو نقاباتهم.

ويذكر سبطان أن التنظيم الطائفي قد بدأ يظهر عند العرب في المشرق الإسلامي ابتداء من القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي⁽²⁾ في حين أن طائفي محمد يرى أن التنظيمات التي ظهرت في المشرق ولم تكن معروفة في لقرية في القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي قد ظهرت في أواخر العهد القاطمي لمؤ الزيري⁽³⁾ قد يدل هذا على أن التنظيم الحرفي لم يظهر في بلاد المغرب الأوسط إلا في فترة متأخرة من القرن الرابع الهجري.

وبغض النظر عن الصفة التي كانت تحملها رئاسة الطائفة، فكان لكل طائفة شيخاً يدعى «شيخ المهنة» أو الحرفة وهو يشرف على تنظيم حرفته وعلى شؤون المنتسبين إليها من جميع النواحي الفنية والأخلاقية والدينية والاقتصادية، أي أنه يشرف على كل من يعملون في الحرفة أو يربطون الانتماء إليها⁽⁴⁾.

والنظام الطائفي يقوم على الالتزام والاجبار. إذ لا يستطيع أحد أن يمنح مهنة إلا بإذن من الطائفة ورؤسها، وكانت الطائفة تعاقب العمال أو الصناع المخالفين، كما كانت تتولى تنظيم الإنتاج ووضع مقاييس لجودة مصنوعاتهم⁽⁵⁾.

الصناعات والمهن الرئيسية:

— صناعة النسيج: تعتبر صناعة النسيج الصناعة الرئيسية في العصور الوسطى، بسبب حاجة الناس إليها على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم، وربما كان لكل

(1) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 117.

(2) عن الأصمدة: انظر: عبد العزيز القزويني: المكان السوي، الترخيل ص 14: الأصمدة في مصر القبايلي.

[3] Talbi Muhammad: des courtiers en vêtements en Ifrqiya au 1 Xe - Xe siècle, J.E.S.O. 2/1962 PP.160-164.

(4) سبطان: دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي ص 36.

(5) لويس مغورو: المهنة على مر العصور. ج 2 ص 492.

جها لتاجها الخامس إلا أن الاحتكاك الواسع بين الشعوب في ظل الإسلام، قد مزج بين الأنماط والأزياء فأنتج زياً يمكن اعتباره الثري الإسلامي وتأثر النسيج المغربي بالقارمي وبالأندلسي إلى غير ذلك، حتى أصبح نسيج مختلف مناطق البحر الأبيض المتوسط متشابهاً⁽¹⁾ فكان من نفس المادة الأولية، ومزجاً بصور أو بكلمات عربية، وذا ألوان متشابهة، ويحمل نفس الزركشة.

اشتهرت بلاد المغرب الأوسط في صناعة النسيج بسبب وفرة المادة الخام، خاصة الصوفية منها، وفي هذه الحالة تلعب المنافسة دوراً هاماً في الانتاج والتفنن، ولم يشر المؤرخون إلى صناعة النسيج في العهد الرسمي والأمازيغي العلوي، ولكن من المحتمل أنهم اعتمدوا بها لعلاقة الصناعة بالتجارة، كما يبدو أن الفاطميين اعتمدوا بها ويمكن أن تكون سياسة المعز الفاطمي في هذا الميدان إيماناً بحكمة في مصر هي امتداد لسياسته في المغرب، إذ ذكر البراوي أن المعز الفاطمي قد أنشأ دار الكسوة لتفصيل الثياب والبر وتوزيعها على الناس في المناسبات، وكان يكتب على هذه الملابس شعارات دينية بحية للناس، ويمكن أن يندرج هذا في إطار الدعاية والاشهار لهذه الصناعة.

وقد نجم عن الهدوء والأمن الذي ساد البلاد رخاء اقتصادي، وهذا يتطلب لباساً ونسيجاً مناسباً لحياة القصور، فذكر ابن الصغير قائلاً: ما رأيت شرقاً من القصرين إلا عليها، ثوب أحمر وأصفر⁽²⁾، ونما زاد في أهمية هذا الأمر، أن للثوبين هؤلاء لا يقتنون من هذه الملابس حاجتهم فحسب، بل يقتنونها من أجل اقتناء الأموال والجواهر، بل ويمكن أن تكون نوعاً من استثمار الأموال، فكانهم بذلك قد حولوا أموالهم إلى ملابس⁽³⁾، إذ أن هذه الملابس تستعمل في مناسبات عديدة مكان النقود، فمنح هدايا وتخلع على الأشخاص على سبيل المكافآت.

وليس من السهل حصر استعمالات النسيج، فمنها الملابس على شتى أنواعها، والحياض على اختلافها، والأثاث المنزلي كالفرش والوسائد والستائر

[1] Immanueli. Some aspects... P.104

(2) ابن الصغير: سورة ص 336.

(3) سجلات الإسلام ص 268، البراوي: حياة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين.

والعصائب والقوقوط ومنها البنود وغيرها، وقد أشار الحموي إلى صناعة البسط في نسبة فذكر أن بها يعمل «بسط جليلة بحكمة النسيج يقيم البساط منها مدة طويلة»⁽¹⁾ كما ذكر القلقشندي بخصوص جبل القنطرة أن فيه تعمل البسط الفاتحة⁽²⁾.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الامام عبد الرحمن بن رستم اشترى «أكسية صوفاً وجيلاً وفراء»⁽³⁾ ويذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أنه «صنع بمدينة قلعة بني حماد أكسية ليس لها مثل في الجودة والرقّة إلا الوجبة يساوي كساء عيد من عمل القلعة ثلاثين ديناراً»⁽⁴⁾ ويصف القنطري أهل الرستاق من البربر بأنهم بأكسية، ويصفهم في مكان آخر من كتابه بأنهم يروّس، سود يصفها البكري: بأنها «حصنة لا ينفذها الماء، وصنعوا الأردية ومنها المعصرة والقلائس المصبغة والقمصان والغلات والسراويل والمناديل وغيرها، وكان ملوك صنهاجة عمام شرب مذهبة يغالون في أكلها ويضيف صاحب «كتاب الاستبصار» أن فاهرت في مفتح جبل يسمى قرقلي إلا أن ابن سيده يذكر أن القرقلي ضرب من الثياب⁽⁵⁾ فهل أطلق هذا الاسم على الجبل لشهرته بهذه الثياب ؟ وكانت تصنع ملابس رائعة في قلعة بني حماد وبهاية مخصصة للطبقة العليا من المجتمع، وعمام من الكتان الموشى بالذهب، كما كان يعمل من الصوف «كل عجب حسن يدع من الأزرق التي تفوق القصب ويبلغ ثمن الأزرق ثلاثين ديناراً وأربعين»⁽⁶⁾.

ويبدو أن للدولة مصانعها الخاصة للنسيج على الأقل لكي يضمن لها إنتاج الطراز الخاص بها، فقد اتخذ الفاطميون الربات بعضاً وسحرو الميضة وكتب الشيعي في بنوده: «سيروم الجمع ويولون الدبر»⁽⁷⁾ وقيل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً إلى غير ذلك. كما أن لتصور الفاطمي أمر بأن يلبس

(1) الحموي: معجم البلدان ج 3 ص 363. عن أنواع الملابس، موريس لومبارد: الكتان السابق.

(2) القلقشندي: صبح الأعلي ج 3 ص 174.

(3) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 170.

(4) ابن سيده: القمص ج 1 ص 72.

(5) القزويني: آثار البلاد ص 42 وعن السام الموشى بالذهب أنظر

H.R.Lévy: La Berbérie orientale...T.2.P.636.

اسم جودري في الطراز من أعمال العيد الرقامين بالذهب فيما يليه الأئمة⁽¹⁾،
تسريفا له، وربما اتخذ الفاطميون كذلك زياً خاصاً بالجند، فإن العباسيين وبني
أمية في الأندلس كانوا يلبسون جنودهم زياً خاصاً فقد ذكروا في ترجمة الأمام
الزهرري أنه لبس لباس الجند أيام هشام بن عبد الملك⁽²⁾.

الصوف:

نجم عن شهرة بلاد المغرب الأوسط بالانتاج الحيواني شهرة في الصناعة
الصوفية ويشيد عبد الرحمن بن خلدون بشهرة تلمسان — على سبيل المثال —
في هذا المجال، فيذكر بخصوص أهلها، أن غالب نكسهم بالفلاحة وحرك
الصوف يتعاونون في عمل أثوابه الرقاق فتلقى الكساء والبرنوس عندهم من ثمان
لواق والأحرام من خمس⁽³⁾، وهذه الشهرة أشار إليها الحموي في معجمه فذكر
بخصوص تلمسان أنها «تخذ النساء بها من الصوف أثواباً من الكتانيش لا توجد
في غيرها»⁽⁴⁾، ويبدو أن سكان المغرب الأوسط كانوا فعلاً يتباهون بصناعتهم
الصوفية، فإن زيري بن عطية قد وجه إلى المنصور بن أبي عامر هدية أحوالاً
كثيرة «من ثياب قصوف الرقيقة»⁽⁵⁾، ويذكر صاحب كتاب الاستبصار أن أهل
وجدة «يصنعون من الصوف أكسية ليس لها نظير في الجودة مثل العيدي يساوي
الكساء الجيد منها بحسن ديناراً وأزيد»⁽⁶⁾، كما أشار ابن الصغير بنوره إلى
وجود أكسية الصوف في تلغرت وهي لا شك من انتاج محل.

أما البسط فقد كانت ضرورية تفرش بها المجالس، فيشير ابن بشكوال
إلى مجلس «قد فرش ببسط الصوف مبطنات... ووسائل الصوف»⁽⁷⁾.

-
- (1) الجوهري: سورة جودري من 52 ومن الشعائر المذكورة ابن خلدون: البيان ج 1 ص 151.
ويذكر ابن خلدون أن من لبية الملك والسلطان وملعب القبول أن ترسم أحوالهم أو علامات
الخص بهم في طراز أثوابهم كقوله ابن خلدون: القصة ص 266.
(2) أحمد الحموي: الحقام في الإسلام ص 46.
(3) عبد الرحمن بن خلدون: بقية الرواد ص 22.
(4) الحموي: معجم ج 2 ص 409.
(5) السلاوي: الاستبصار ص 193.
(6) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 177.
(7) ابن بشكوال: القصة 37، كان ثوب الصوف في سجلات بلخ أريد من عشرين مثقالاً، البكري:
المغرب ص 147 ويرى المشتقي أن ليرة الصوف دليل على جودة نظر المشتقي: الأثر ص
47.

ويظهر أن العمل في الصوف كان مستقلاً عن غيره من الأعمال، في إطار التخصص في الصناعة، ولهذا تذكر كتب التراجم من نخل عن الانتساب لقبيلة، واتسب للصنعة، سواء أكان ناسجاً أو بائعاً، فحمل لقب «الصوّاف»⁽¹⁾.

وقد عرفت تاهرت صناعة الخز، وهو نسيج من صوف وحرير، ويبدو أن هذا النسيج كان ثيماً، فإن الجاحظ يذكر «خير الصناعة الخز» وكان ممن اشتهر في تاهرت بهذه الصناعة والد «أحمد بن فتح المعروف بابن الخراز التهمري» فينتضح من لقيه أن والده كان مختصاً بصناعة الخز أو للتجارة به، وكانت تصنع من الخز ملابس متنوعة مثل «قلنسوة خز» أو «حجة خز» وغير ذلك.

وهنا بالإضافة إلى شهرة البلد في صناعة خيامهم وهي صناعة متوارثة، وكانت الخيمة من الصوف تدعى «الخباء» والمصنوعة من الشعر تدعى «القسطاط» والمصنوعة من الوبر تدعى «البيجاد» والمصنوعة من القطن تدعى «السراوق»، وهناك خيام تدعى الطراف مصنوعة من جلد خيامي⁽²⁾.

الكثان: كان يستعمل نسيج الكثان في صنع الثياب والأحذية وغيرها، فإن جعفر بن علي، كان مما استقبل به عند فراره إلى الأندلس، «ثلاث خباء من كثان وأربعة وأربعون خباء من كثان»⁽³⁾ وكان أبو بكر بن هذيل — فقه أبو عبد الله الشيعي — يشتري الكثان ليعزله أمرأته وينسج منه ألباءً، ويبدو أن صناعة النسيج الكثاني قد ارتقت فكان منه لباس العامة والخاصة. إذا انطبق ما ذكره ابن حوقل بخصوص أهل الأندلس على غيرهم، فقال: ويستعمل عندهم للعامة وللسلطان من الكثان ثياب لا يقصر عن الديني ما كان منها صليفاً، وربما كان هذا يستعمل الكثان الناعم الورق.

(1) من عزلاء في الخريفية أبو جعفر أحمد بن وزان الصوّاف نظراً: الدياج: معالم الإيمان ج 2 ص 198 الخشبي: قطعة قرطبة ص 206.

(2) القنوري: تاريخ ص 106، ومن ابن الخراز، المذكور أسماء نظراً: الباروني سليمان: الأرحل، ج 2 ص 77. المسوي: ج 2 ص 208.

(3) ابن حيان: القيس: طبعة بيروت. ص 40.

الحريز:

عرفت بلاد المغرب الأوسط، الأكنشة الحريزية وقد أشتهر أبو فضل الله العمري إلى أن تلمسان قديمًا يعرف بالفلساني بعضه من الصوف الخالص والبعض الآخر من الصوف والحريز، ومما يرجح انتشار استعمال الملابس الحريزية الفتوى التي ذكرها القاضي النعمان فقال: «ولا يصلح لرجل أن يلبس ثوبًا من حرير محض... ولا بأس بلباس الحريز للنساء ولا يحمل لباس الحريز ولا حلي الذهب للرجل»⁽¹⁾، كذلك فإن الأكرباء وأصحاب القصور كانوا يتباهون بأقتنائهم الملابس الحريزية باعتبارها سلعة رقيقة وثمينة، كما أن الحريز يمتاز بالقوة والخفة والجمال والرواق، واللمعان، فقامت صناعة حريزية في بلاد المغرب الأوسط لتلبية طلبات المترفين.

وكانت تصنع الملابس المختلفة من الحرير الخالص — وأحيانًا أخرى يخلط بالصوف، أو يوشى بالقصب أو يخيوط الذهب، ومما زاد في إقبال الناس عليها — المتوجات الحريزية — التفتن في صناعتهما، بحيث كانت تلمع بالصمغ المجلوب من السودان، كما كانت تصبغ باللون مختلفة كغيرها من الملابس، ويظهر أن بعض العاملين بالنسيج الحريزي كانوا يمشون أحيانًا فيصبغونه قبل تبييضه، أو يمشونه بالنشا أو السمن أو الزيت⁽²⁾.

القطن:

قام بعض صناع المغرب الأوسط بصناعة النسيج القطني بعد تجاوز المراحل المختلفة من قطعه وتفتيته من بدوره ثم غزله وأخيرًا نسجه.

ويبدو أن هناك من تخصصوا في الصناعة القطنية حتى غلبت نسبتهم إلى مهنتهم هذه على انتمائهم إلى قبائلهم أو مدنهم، فمن المرجح أن مسيلة قد عرفت من حمل لقب «القطنان» نظرًا لشهرتها برعاية القطن.

ويذكر عبد النعم ما جد أن البرهو نسيج قطني، وبناء على هذا فإن تاهرت تكون قد عرفت المتخصصين في مثل هذا النسيج، وكان منهم أبو الفضل

(1) القاضي النعمان: كتاب الاختصار ص 100. وعن الصناعة الحريزية عامة انظر: موريس لوسارد:

الرجوع السابق 271 — 276. P.173-177. Coteaux: The main industries.

(2) ابن الأثير: معالم القرية ص 141.

أحمد بن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله الحمصي البزاز القاهري^(١) وأن وجود هذه الشخصية في القاهرة والتخاضعها تجارة البز مهنة لها، ليكشف بوضوح عن وجود صناعة قطنية في القاهرة، ومنه فإن المشتغلين في هذا المجال قد أنتجوا مختلف أنواع الملابس القطنية من جباب وقلايس وأردية وقمصان وسراويل وغيرها.

ويبدو أن بعض هؤلاء كانوا يقومون ببعض الأعمال مثل خلط القطن لتقديم بالقطن الجديد، وعدم تلفه جيلاً من القشرة والحب المكسر، وكانوا يحفظون القطن في مواضع ندية فيزيد وزنه^(٢).

ويبدو أنه مادام سكان المغرب الأوسط قد عرفوا صناعة النسيج القطني، فإن الاهتمام بقي غائماً في أنهم عرفوا صناعة مختلف الأقمشة التي كانت معروفة في ذلك الوقت مثل الوشي، والخز والدياج والسقلاطون والسمور وبوقلمون وغيرها^(٣).

ولقد نجم عن وفرة المادة الخام للنسيج، ومواد الصباغة تقدم كبير في صناعة المنسوجات، فطغى في صناعتها وفي تزويقها بالرسوم والمخطوط والألوان المختلفة كغيرهم من صناعات البلاد الإسلامية، وبما ساعد في تقدمها استعمال

الدياج: معالم الأيمان ج 2 ص 302. القاضي عياض: تراجم ص 260 عاش في القرن الثالث الهجري وعاصر القاضي سحنون في القيروان.

(2) الحموي: معجم ج 2 ص 257 وعن أبو نعيم علي بن عمر عبد النعم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية ص 112.

(3) ابن الأثير: المصدر السابق ص 142.

(4) يعرف عبد النعم ماجد الوشي: قماش من الحرير الملون الثقيل بالقصب والخز: نسيج ناعم من الحرير ومن غير ذلك الأقمشة. والدياج: قماش لامع أو ملون يحترق ليحترق الحرير الصيني، والسقلاطون حرير موشى بالقصب والشرب: قماش شفاف تتخلله خطوط حريرية أو ذهبية والسمور: قماش رفيع الورق انظر: عبد النعم ماجد: المرجع السابق ص 112، 113. كانت مدن الأندلس الرية ومالقة ومرسية تخصص بصناعة الوشي، قبل انقلبت هذه الصناعة مع الأندلسيين إلى المغرب الأوسط انظر المقرئ: فتح القليب، ج 1 ص 201.

التقنيات المعروفة آنذاك. مثل النول المنخفض والنول المرتفع والدواصة خاصة في صناعة السجاد⁽¹⁾.

الصباغة:

تقوم على صناعة النسيج صناعات أخرى مثل صناعة الأصيلة، فإن استعمال مواد الصباغة سمح بانتاج أقمشة مختلفة الألوان، واعطتها جاذبية فني ذكر ثنائي سجاجيد من جهاز عروس في ذلك العهد دلالة واضحة على اقتتان الناس بالأقمشة للون، فكان منها اثنان بلون أبيض واثنان بلون أزرق نيل واثنان بلون أخضر واثنان بلون أحمر، ويظهر تعدد الألوان في جهاز عروس أخرى تزوجت في القاهرة سنة 1541هـ/1146م فكانت ألوان جهازها ست قطع بيضاء وثلاثا بلون أزرق غامق، وواحدة بلون أزرق نيل بحیوط ذهبية وأربعاً بلون أحمر رمالي وثلاثا بلون أزرق واثنان بلون لؤلؤي واثنان بلون بني رمادي واثنان بلون أخضر وواحدة بلون زعفراني وأربع لم يحدد لونها⁽²⁾.

وأضاف غوبن Golben فذكر قطعاً بألوان مختلفة أخرى مثل اللون البنفسجي، والريحاني، والأزرق السماوي، والزمردى والرمل، والبني الغمر، والنقي والأبيض المائل للصفرة وغيرها⁽³⁾، وعلى الأرجح فإن بلاد المغرب الأوسط قد عرفت هذه الألوان بسبب وحدة العالم الإسلامي، والاتصال المباشر بين المغرب الإسلامي والمشرق، وإقامة المشاركة أنفسهم في هذه البلاد وقد أورد ابن الصغير في إشارة عبارة اللون الأحمر واللون الأصفر في قصور تاهرت.

وقد كانت الأصباغ نباتية في الغالب، مثل البيلة التي كانت تستعمل لكل أنواع الزرق، وهذا النبات انتقل من الهند وما بين النهرين إلى المناطق الحارة ذات الرطوبة ثم إلى المغرب الإسلامي⁽⁴⁾، وكان الصيغ بالزعفران — اللون

(1) لويس لوبارد: الإسلام، ص 273. وعن الصناعات النسيجية بصفة عامة انظر: وإبراهيم الصمد: الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي، المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع — بيروت — ط 14021هـ/1981م. ص 40 وما يليها.

(2) Golben: The main industries...P.181-182.

(3) Loccit.

(4) لويس لوبارد: للكتاب السابق.

الأصفر — كثير الاستعمال وخاصة لصبغ الثياب وتحسين مذاق الطعام، كما استعملوا القوة وهو نبات أحمر يستعمله الصباغون للحصول على اللون الوردي الفاتح إلى اللون الرمالي^(١)، ويبدو أن أهمية هذا النبات قد ضعفت بسبب انتشار البقم والقرمز — وهذا الأخير يستخرج من حشرة تعيش متطفلة على شجرة السندبان وتستعمل في الصباغ باللون الأحمر، وكان القرمز منافساً للبقم، واستعملوا قشر الرمان لتكوين صبغة صفراء جميلة ثابتة اللون^(٢)، واستعملوا الخناء في الصبغة عوض القوة فيخرج الحرير مشرقاً إذا صبغ بها، فإذا أصابته الشمس تغير لونه بسرعة، وذكر القاضي سحنون في مدونه أنواعاً من الأصبغة في عبارته «أرأيت أن اشتريت ثوباً فصبغته بعصفر أو بسود أو بزعفران أو بورس أو بمشق أو بخضرة أو بغير ذلك من الصبغ^(٣)» ويبدو أن استعمال صباغ الزعفران والبورس كان خاصاً بالنساء، فإن القاضي النعمان يجعل بل يرى أن صبغ الثياب بها للرجال حرام^(٤).

ويرى بعض المؤرخين احتكار اليهود لصناعة الصباغة^(٥) وربما ترفع عنها المسلمون بوصفها «حرفة ممهنة» ولكن يبدو أيضاً أن بعض المسلمين كانوا يصنعون صباغ اليهود نجساً، فالمرجيني يذكر أنه إذا مست امرأة صباغ اليهود فعلها غسل يديها وهذا ما يرجح أن بعض المسلمين احترقوا الصباغة.

وعلى كل فقد كان للصباغين سوق خاص بهم، حتى أن المقدسي يذكر أن أحد أبواب القيروان كان «باب الصباغين» كما يبدو أن العملية كانت تكلف غالياً،

(١) ابن الجوزي: المجموع لغزوات الأنوبة والأغنية ج 3 ص 169.

الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص 107.

(٢) الدوري: نفس الكتاب ومن استعمال الخناء لظفر: ابن الأثير: معالم القرية ص 141.

والقلم نبات وري شجره كوزق اللوز وسلكه أحمر. والقوة عروق طوال فقال حر صبغ ويدعى بها.

(٣) القاضي سحنون: المدونة الكبرى ج 4 ص 337 ويعرف ابن حوقل الورس: نبات أحمر في مصر.

الزعفران لظفر ابن حوقل: صوريا ص 43 والذلق هو طين الأحمر ويستعمل في الصباغة.

(٤) القاضي النعمان: كتاب القصاص ج 1 ص 305. الأثيري: كتاب الحسبة ص 31.

(٥) ذكر القاضي حياض القب صباغ لظفر، تراجم أغلبية ص 106 وذكر صباغاً يحمل لقباً مسبوقة.

الزعفران حر وهو الحسن الزعفراني لظفر نفس المرجع 383. ومن الاصصاصي بالأصبغة لظفر

الدوري: تاريخ ص 107. وكذلك: P.182...Goitein: The main.

ففي عملية صبح 66 رطلاً من حرير غير مبيض، كان الثمن ثلاثمائة دينار وثلعة
 النصف منها عشرون ديناراً، وثمن القرمز اللازم لصبغها خمسة وثمانون ديناراً
 وأجور الصباغين عشرون، ومن هذه الأرقام يتبين أن العملية تكلف 129 ديناراً
 من مجموع 474 ديناراً كما يلاحظ أن ثمن مادة الصباغ تشكل أربعة أضعاف
 أجرة الصباغين تقريباً⁽¹⁾.

الحياكة والحياطة:

يذكر ابن خلدون أن الأولى لغزل الصوف والكتان والقطن بالانتحام
 الشديد، ثم منها قطع مقشرة فمنها الأكسية للاشتغال والدياب من القطن والكتان
 للباس، والثانية فلتقشر المتوجات على اختلاف الأشكال والعوائد، تفصل
 بالمقراض قطعاً مناسبة للأعضاء البدنية ثم تلحم تلك القطع بالحياطة المحكمة⁽²⁾
 وهذه الصناعة مختصة بالعمران الحضري لحاجتهم إلى الملابس التي كانوا يمتنون
 بها حتى كان لكل مناسبة ملابس خاصة⁽³⁾.

وقد أشار ابن القوطية إلى عبارة سلف ذكرها إلى أحد الحياطين في
 تاهرت، ومن البديهي أن الحياكة والحياطين كانوا في كل قرية ومدينة، واعتناءً
 على تنظيم الأسواق، يمكن القول أن هؤلاء كانت لهم أسواق خاصة بهم.

ويظهر أن نظرة الاحتقار إلى هاتين الصنعتين كان مردها إلى ضعف
 دخلهما. وحقير العاملين بهما، فإن شيخاً مخاطب عمرو بن حفصون في تاهرت
 قال: «يا منحوس نحارب الفقر بالأبرة»⁽⁴⁾.

(1) Goitein The main. P.171.

(2) Ibid: op.cit. P.183.

(2) ابن خلدون: المقدمة ص 314 (الفصل السابع والعشرون).

(3) كان للقاضي سحران في القيروان: ساج كحلي وأمر أزرق ورماء وقلنسوة ووشى، فإذا تعد للساج
 ليس الرماء وقلنسوة الأنثى وإذا شهد الجمعة ليس الساج وقلنسوة الحرة وإذا حضر جنازة ليس
 الساج الأزرق وقلنسوة الزرقاء: نظر القاضي مباح: تراجم ص 96.

ويمكن أن نميز نوعين من الحياكة الخياطة، الأول: على تقوم به الزوجة أو الزوج في المنزل، ثم يطلق بالتجارة إلى السوق، فكان أبو بكر بن هذيل وعيشه من طول امرأته، كان يشتري للكان فخره وينسج منه ابداناً، فما كان فيها من فضل تقوما به واشترى برأس المال ككثا⁽¹⁾، والنوع الثاني كان يتم في محلات خاصة، فقد أشار النباغ إلى وجود سوق الغزل في تلك الأيام، وكانت هناك دور الطرز التي كانت تنتج البسط والثياب والأعلام والفرش ويستخدم فيها الصاغة والحياكة، وهي مظهر من مظاهر السلطان.

ونظراً لتعدد أنواع الملابس واختلاف أزيائها ومستواها، فمن المحتمل أن الشخص كان في الحياكة وفي الخياطة أيضاً، فكان منهم من يخطط للصناعة من حكام وأمراء وغيرهم، بينما كان آخرون يخططون للعامة، وربما كان هؤلاء هم الذين يمارسون بعض الألاعب والحيل على الناس، فإذا كان صناع القلائس يعملونها من قماش جديد حريري أو كتاني، فقد كان بعضهم يصنعها من قماش بال مع شيء من النشا والصبغ، ومنهم من ينسج وجه الشقة من الغزل الجيد ثم ينسج بالها من غيره، أو كان بعضهم يتلون في أمر القياسات المطلوبة منه، وهذه الألاعب دعت ابن الأخوة وغيره أن يوصوا بأن يؤمر الحياطة بمجودة التفصيل، وأن تكون الخياطة حوزاً لا شلاً، والأبرة رقيقة والمخطط على المحرم قصيراً، وعليه قياس الثوب قبل تقطيعه، ولا يماطل الناس بخياطة امتعهم، وقد تقع منازعات بين الحائك أو الخياط وصاحب السلعة، كأن تلف سلعة أو تضيع ونحو ذلك فخطب الأمر وجود أحكام تضع حداً لهذا النزاع⁽²⁾.

ويرتبط بالصناعة النسيجية مهنة القصار، وكان المحترف بهذه الصناعة يدعى «القصار»، ويبدو أن بعض القصارين كانوا يلقون الملابس بكرة دفقا، أو بزيادة كمية الكبريت عليها، أو باستعمال أدوية بمقدار يفوق الحد المطلوب، لهذا كانت تقع أيضاً بعض المصومات، الأمر الذي كان يستدعي تدخل الخسيس.

(1) النباغ: معالم الإيمان ج 2 ص 266 القاضي حسان: المصدر السابق ص 394.

(2) ابن الأخوة: معالم الفرية ص 130 - 140.

سبحون: الفتوة الكبرى ج 4 ص 387.

الصناعات المعدنية:

أ - الصناعات الحديدية:

تحتاج الصناعة المعدنية إلى مواد خام ومادة الخشب وقد سهل على بلاد المغرب الأوسط الحصول على هاتين المادتين، مما يجعل قيام صناعة معدنية أمراً واقعاً، فقد ذكر اليعقوبي أن بمدينة بجاية «معادن الفضة والكحل والحديد والمرثك والرصاص» وذكر ابن حوقل أن مدينة بونة «بها معادن حديد كثيرة ويحمل منه إلى الأقطار الغزير الكثير» وهو ما أكدته القديسي حيث أشار إلى أن «بها معدن حديد» وفعل مثله العزيزي فأشار إلى أن «بظاهرها معادن الحديد» وكان يوجد الحديد أيضاً في بجاية فذكر الأديسي أن «بها معادن الحديد الطيب»، وذكر البكري من جهته أن بقرب مدينة أرزيو جبلاً كبيراً هو هذا الجبل معدن للحديد والزنك⁽¹⁾.

والحديد ضروري لكل دار بل لكل شخص وهذا نظراً لسعة استعماله فكانوا يصنعون منه الأسلحة، فذكر ابن عذاري أن أول ما بدأ أبو القاسم الشيعي «أن أمر عماله في سائر البلدان بحمل السلاح وجميع الآلات الحربية»⁽²⁾، وهي عديدة ومتنوعة، ومنها السيوف، ويبدو أنه لا يخلو بيت منها حتى أن بيت الأمام عبد الرحمن بن رستم على بساطته وتواضعه لم يخل من السيف، وكانوا يفتنون في صناعتها فذكر ابن عذاري أن أهل كتامة «تقلدوا السيوف المحلاة» عند أول نصر لأي عبد الله الشيعي سنة 292هـ/904م، ومن الأسلحة، الرماح، فقال الشاعر بكر بن حماد في أبي العيش (من البحر الكامل) سائل زواجة عن طعان سيوفه ورماحه في العارض المتأمل⁽³⁾.

(1) أنظر الجغرافيا: صفة من 10 ابن حوقل صورة من 17 لقديسي، أحسن القاسم من 226 القليلندي، صبح الأضي ج 3 من 104، الحموي معجم ج 2 من 310. الأديسي: رقة من 90 البكري: المغرب من 170. وأن وجود هذه المعادن في ولاية تونسية في بجاية يجعل الحصول عليها ممكناً.

(2) ابن عذاري: البيان ج 1 من 209.

(3) نفس المصدر ج 1 من 200، وعن الأسلحة بصفة عامة أنظر الطرسوسي مرضي بن علي: نبصرة الأكياب في كيلة النجاة في في الحروب: B.E.O.T.XII.1947-48 P.106-126. ويبدو أن إنتاج السيوف كان غير كافٍ فلم استورد السيوف الأفرجية والحبشية وغيرها أنظر: الجغرافيا: سورة جوف من 47، وكان السيف العربي طويلاً ومستطيلاً وذا حدين مقبضه حاد مع طول المدد الفاصل بين القبض والسيف، كما صنعوا السيف ذا المد الراسخ، أنظر أبو زكريا: سور. من 74 - 75 الخاتمة.

وحين أقدم أبو عبد الله الشيعي على فتح سجلماسة «جالت الخيل جولة، وعادوت ككرة بعد ككرة عليهم طعناً بالرماح وضرباً بالسيف ورشقا بالسهم»، يذكر المقرئ من آلات الحرب، الراس والرماح والسروج والقجم والدروع والفاخر ويمكن أن نضيف إليها الخراب والطيرزين^(١) ويبدو أن مدينة الغدير أشهر بصناعة الدروع حتى غدا اسمها «الغدير الدروع».

ويبدو أن الدولة كانت تشرف على صناعة الأسلحة، فحين مال الخير بن محمد بن حور الزناتي إلى التصور الفاطمي، طلب هذا الأخير من مدام الفتي أن يحفظ من وصل إليه من زناة ولا يمنعهم من شراء السلاح «أي أن الزناتين كان محظوراً عليهم شراء السلاح قبل أن يعلن الخير الطاعة للفاطمين».

كما صنعوا من الحديد بعض الأدوات المنزلية، فكانت بعض الأبواب تصنع من الحديد، فإن الامام ألقح «الحمد باباً من الحديد» ومن الأدوات تلك، السكين والخنجر والمقص والأبرة، وكذلك الملاعق والكلايب وأمواس الخلاقة^(٢)، والمواقد، والحطوط للخيول، والسامير وبعض الأدوات اللازمة للفلاحة كالفاويز والساحي والفؤوس وغيرها وصنعوا السلاسل الحديدية، والأقفال.

ويبدو أن هذه المهنة كان لها رجالها، فعرفت التخصص كغيرها فعندما حاصر أبو عبد الله الشيعي مدينة بلزمة كان فيهم رجل من أهل مجانة يصنع لهم المجانيق والمراكبات وآلات الخروب^(٣) وكان المتخصص في هذه الصناعات يحمل لقب «الحداد» مثل إبراهيم بن أحمد بن فضح الحداد — د 379 هـ — وحمل: أبو عثمان سعيد بن الحداد.

الصناعة الذهبية:

كان الحصول على الذهب الخام أمراً متيسراً، فكانت القوافل المتجهة إلى بلاد السودان الغربي كقيلة بتوفيرة، ويرى الجاحظ أن للذهب دامت دولته لأنه

(١) المقرئ: فتح: ج ١ ص 502 ابن الخطيب: أعمال الأعلام ج 3 ص 33 عطية: نظم الحكيم ص 146.

(٢) Goldin: The main industries... P. 186.

(٣) القاضي المسند: فتاوح الدعوى ص 164 حين ألقى القبض على أبي يزيد محمد بن كيدان «جعل في قفس من حديد» ابن عسار: البيان ج 1 ص 220.

لا يذخضه حيث لكون ولا يفسده من الدهور، وقبل انما صار الذهب ثياباً لقلعة
تلموه ولزدياد نظائره وحسنه إذا اعتق.

وقد كان للذهب استعمالات متعددة، فبالاضافة الى صناعته تقوياً دنانير،
فقد كان تصنع منه الحل للنساء من أقراط وأساور وحقود ودياس تزين الصدر
وعظام وعلائل. وصنعوا منه بعض الأولي مثل الأباريق والأقناع
والأكوار⁽¹⁾.

وكان يستعمل الذهب في تحلية بعض المصنوعات الأخرى، فحلوا
السروج واللحم بالذهب، فإن أما القاسم ابن أبي يزيد بن كيداد وكان راعياً
على دابة مسرجة بسرج محل بالذهب وزينة عجيبة، وحمل النصور الفاطمي
بلكنين بن زيري «على الخيل المتاق بالسروج واللحم المخلقة بالذهب والفضة»
«كان يدخل الذهب في تحلية بعض المصنوعات الأخرى مثل الوشي والحصر»
وكان النصور هذا يوصي جودر بأن يصنع له سيفاً حلية كل منها بمسكين
ديناراً بل أن بعض هذه الأدوات كان يصنع من الذهب الخالص، فإن النصور
نفسه يعطي جودر ألف دينار ويطلب منه أن يأخذ ثلثاً من هذه الألف دينار
سرجاً مذهباً بحليقة سفريّة» وحين نزل القائد ابن حماد على العزيز بن باديس
فإن مما أجرى عليه، ثلاثين قرناً بسروج الذهب⁽²⁾.

وعلى أية حال، فإن استعمال الذهب في الصناعة كان محدوداً لأنه مقتصر
على الأثرياء من المجتمع، في حين أن عامة الناس لا ينفون على اقتناء المذهبات.

— الصناعة الفضية:

لا يشتر الرحالة الى وجود الفضة في بلاد المغرب الأوسط، لكن هذه
المادة الخام كانت موجودة في مجانة وشمير ابن القتيبة الى وجود الفضة في درعه،

(1) كانت هذه الأولي ضمن جهاز لم الطور عند زواجها بعد الله بن حماد، وعن بعض الأدوات المذكورة
أنظر: القاضي عياض: تراجم ص 85 وأنظر: Immanuel: Some...P.112 ومن الذهب أنظر:
المناظر: النصور ص 14 أبو الفضل الدمشقي: الإشارة ص 24.

(2) ابن أبي دينار: الرئيس ص 33، وأنظر ابن حماد: أخبار ص 29 الفرنسي: طبقات ج 1 ص 122.

وفي تدمير من بلاد الأندلس⁽¹⁾ وهذا كانت بلاد المغرب الأوسط تحصل على هذه المادة لاستعمالها في الصناعة الفضية، وكانت الفضة تستعمل مثلما يستعمل الذهب، فاستعملت في سك النقود دراهم، وفي الحل وفي تحلية بعض الأدوات، مثل السروج والنجم، فإن أهل كتامة أركبوا بسروج الفضة عند أول اتصال بلشعبي، كما سلف سنة 292هـ/904م، ويذكر صاحب «الذخيرة المشتمكة»، من أوائل الفضة «السكاكين والسروج والنجم والمهايز والمراهر والأمشاط»⁽²⁾ وقد بحث الممر إلى جوفاء حواء في «بونية لفضة».

ويرتبط بالصناعتين الفضية والفضية عمل الصانع، ومن المرجح أن الصياغة قد ازدهرت في بلاد المغرب الأوسط بسبب الثروة والزخرفة التي شهدتها، فكانت القصور ودور الأثرياء ونساؤهم بحاجة إلى الصياغة لتأمين الأواني والحل على وجه الخصوص³.

وقد ظهر التخصص في هذه الصناعة، وكان كل من اتخذها حرفة له حمل لقب «صانع» وقد كشف حسن بن رشيق القيرواني عن وجود هذه الصناعة في بلاد المغرب الأوسط، فذكر أنه كان قد «علمه أبوه صنعه وهي الصياغة»⁽⁴⁾ في مدينة الحمدية قبل رحيله إلى القيروان.

— الصناعة النحاسية:

يوجد النحاس في بلاد المغرب الأوسط، فذكر البكري أن على «هذه المواضع كلها من جبال كتامة معادن النحاس» وقد استعملت هذه المادة في صناعة كثير من الأدوات، مثل الأدوات المنزلية فقد صنعوا للهارس وحسب قول ابن البيطار، فكانت تصنع من النحاس وذكر الدباغ أن هاشما أبا عمر

(1) ابن القتيبة: السالك والبالغ ص 80، 87.

(2) أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم: الذخيرة المشتمكة في خواص دار الحكمة ص 110 عن أسوان في الأغلب للذكورة انظر: ابن الخطيب: أحسن الأعلام ج 3 ص 44.

(3) حسن بن رشيق القيرواني: نموذج الزمان في شعراء القرويين. جميع وأنطق: عهد العروسي للطوي و«عشر البكر» الدار التونسية للنشر — تونس. المؤسسة الوطنية للكتاب — الجزائر. 1406هـ/1986. ص 439.

وكان عندده مهن من نحاس من تركة أبيه⁽¹⁾ وصنعوا الطاسير النحاسية. ويبدو أن النحاسين كانوا يخلطون النحاس بالرصاص، ولقد نيه ابن الأثير إلى أن الخلط ينفد الأناء مثاقه، فإذا صنع هاون أو طاسة أو غير ذلك لم وقع انكسر سريعاً وصنعوا ألواني خاصة بالخمر.

وكان الحصريون لا يشجعون مثل هذه الصناعة، فإن يحيى بن عمر بوصي بأنه إذا لم يكن في هذه الألواني منفعة إلا الخمر، ولا تكسب لغزو، فغير أمرها وأكسرها وصورها غامساً عليهم⁽²⁾، وكان النحاسون يصنعون الجرار النحاسية التي يحمل السفالزون فيها الماء، وصنعوا الأجراس التي تعلق في رقاب النواب، وهي ضرورية خاصة في المدن حيث تسير النواب في شوارع وأزقة مكتظة بالسكان.

ويظهر أن الاختصاص شمل الجرثبات، فلم يكن عجيباً أن يقال فلان نحاس، ولكن كان هناك من يلقب بالجلجل، وهو المختص في صناعة الجلجل⁽³⁾، كما كان النحاس يستعمل في صنع بعض الشارات التي يحملها الموظفون، وفي أحيان أخرى كان النحاس يخلط بالقصدير لصنع الألواني البرونزية وكانت بعض المصنوعات النحاسية تغطي بماء الذهب، فقد حدث سكن الصانع قال: «كنت أعمل السلاسل من نحاس وأطليها بماء الذهب الذي يجعل في اللجم»⁽⁴⁾.

ومن الأرجح أن النحاس كان هاماً، فقد استعمل في صناعة النقود فلوساً، كما كان يقدم هدايا، فذكر القاضي عياض أن العكي كان يهدي ملك الروم، فوجه إليه الطاغية في سلاح وحديد ونحاس⁽⁵⁾.

(1) الديباغ: معالم الإيمان ج 2 ص 344. وعن وجود النحاس في جبال كتابة نظر: السكري: المغرب ص 83.

(2) يحيى بن عمر أحكام السوق ص 123. وعن خلط النحاس بالرصاص نظر ابن الأثير: معالم القرية ص 147.

(3) Goldin: The main industries... P. 185.

(4) للسكري: رياض النفوس ص 117. وعن الصناعات المعدنية بصفة عامة أنظر: واضح الصمد: الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي، ص 103 وما يليها.

(5) القاضي عياض: تراجم ص 38.

وَيَدْخُلُ فِي أَطَارِ الصَّنَاعَاتِ الْمَعْدِنِيَّةِ الْعَمَلُ الَّذِي تُؤَدِّيهِ دَارُ الضَرْبِ حَيْثُ تُضَمُّ عِدَّةٌ مِنَ الْعَمَالِ، يَخْتَصُّ كُلُّ مِنْهُم بِمَهْمَةٍ مَا فِي عَمَلِيَّةِ اخْرَاجِ النُّقُودِ إِلَى حَيْزِ الْوُجُودِ (1) وَمِمَّا سَاعَدَ عَلَى نَشَاطِ وَأَزْدَهَارِ عَمَلِيَّةِ السِّكِّ وَتَقْيَةِ الذَّهَبِ مِنَ الشَّوَابِكِ تَوْفَرُ عَادَةِ الزَّيْتِ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ الْأَوْسَطِ.

وَقَدْ تَعَدَّدَتْ دُورُ الضَرْبِ فِي بِلَادِ الْمَغْرِبِ الْأَوْسَطِ، فَكَانَ لِلرُّمَاتِينِ دَارَهُمْ أَوْ دُورَهُمْ، وَكَانَ لِكُلِّ أَمْلَاقَةٍ عُلُوبِيَّةٍ دَارُ ضَرْبٍ، بِهَدْلِيلِ وَجُودِ دِهَانِ مَضْرُوبٍ فِي سُوقِ إِبْرَاهِيمَ فِي عَهْدِ أَمِيرِهَا أَحْمَدَ بْنِ عَمِيٍّ (2) هَذَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى دُورِ الضَرْبِ الثَّابِتَةِ لِلْقَاطِلِينَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَالدُّورِ الَّتِي أَلَاقَهَا الثَّائِرُونَ عَلَى الْقَاطِلِينَ مِثْلَ أَبِي يَزِيدَ مَخْلَدَ بْنِ كَيْدَادَ وَأَبِي الْقَهْمِ، ثُمَّ دُورُ الضَرْبِ الْقُرْبِيَّةِ.

— الصَّنَاعَةُ الرَّصَاصِيَّةُ:

كَانَ مِنَ الْبَسْرِ الْحَصُولِ عَلَى الرَّصَاصِ مِنْ مَدِينَةِ مَجَانَّةٍ، وَكَانَ الْمَشْتَغِلُ بِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ يَدْعَى «الرَّصَاصِي» وَكَانَ يَسْتَخْرِجُ مِنَ الرَّصَاصِ مَادَّةَ أَكْسِيدِ الرَّصَاصِ اللَّازِمِ لَصَّنَاعَةِ الرِّجَاجِ، وَفِي الطَّبِ لِنَحْضِرِ مَسْحُوقٍ شَحِيٍّ يَسْتَعْمَلُ لِلْعَيْنِ، وَكَانَ يَسْتَعْمَلُ الرَّصَاصُ فِي صَّنَاعَةِ الْعِمَارَاتِ، فَإِنَّ أَرْطَالَ الْقَاطِلِينَ كَانَتْ رَصَاصِيَّةً حَسَبًا ذَكَرَهُ الْقُدَّاسِيُّ، وَهُوَ يَضِيفُ أَنَّ جَامِعَ الْقَبْرَوَانِ كَانَتْ «مَزَارِيهَ رَصَاصِيَّةً» (3) مِمَّا يَتَلَبَّسُ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ فِي صَّنَاعَةِ بَعْضِ الْأَدَوَاتِ.

الْعِمَارَاتُ:

يَرْتَبِطُ عَمَلُ هَذِهِ الْفَنِّ بِالصَّنَاعَةِ الْمَعْدِنِيَّةِ، لِأَنَّ الذَّهَبَ وَالْقُضَةَ هُمَا مَادَّةُ عَمَلِهِمْ، وَقَدْ أَدَّى تَشَابُكُ الْحَرَكَةِ التِّجَارِيَّةِ وَتَطَوُّرِهَا وَاتِّسَاعَ دَائِرَتِهَا إِلَى تَطَوُّرِ وَأَزْدَهَارِ الْعَمَلِ الْمَصْرُفِيِّ، حَتَّى أَصْبَحَ الصَّرَافُ يُمَارِسُ صِلَاحِيَّاتٍ، هِيَ أَشْبَهُ بِالصِّلَاحِيَّاتِ الَّتِي تُمَارَسُهَا الْهِنُوكُ الْيَوْمَ.

(1) عَنْ كُلِّ مَا يَخْلُقُ بَدَارُ الضَرْبِ أَنْظِرْ أَبُو الْخَسَنِ عَلِيَّ بْنَ يُونُسَ: التَّوْحِيدُ الشَّيْبَانِيُّ، مَوَاضِعُ مَضْرُوقَةٍ.

(2) عُمُودُ إِسْمَاعِيلِ: الْخَوَارِجُ فِي الْمَغْرِبِ الْأَنْدَلُسِيِّ ص 294، الْحَاشِيَّةُ.

وَأَنْظِرْ: Laveit: Catalogue de monnaies musulmanes... P. 287.

(3) مَزَارِيهَ مِثْلَ مِثْلِهِ الْقُرْدُ مِثْلِهِ: مِثْلِهِ — مِثْلِهِ لِمَاءٍ مِنْ عَلَى سَطْحِ الْقَارِ.

ونظراً لأن العمل بالصرف كان بائناً واسعاً لأكملي المال الحرام، فقد اهتم فقهاء الإسلام والعلماء بهذا الموضوع، فوضعوا أصوله وأحكامه وتشريعاته وألفوا الكتب فيه، ظهر منها «كتاب الصرف» في القيروان وكان القاضي حريصاً على تفقه الصيارفة، فإن أباً العباس أسحق الصايغ — ت 305هـ في القيروان — يذكر أن القاضي أباً طالب ألقى على مسامعه «كتاب القراض ثم أكثر كتاب الصرف» كما سلف وأن هذا القاضي وجه جماعة الصيارفة إلى أبي جعفر أحمد بن أبي سليمان الصراف ليعلموا «كتاب الصرف» وأمرهم أن لا يصرفوا حتى يعلموا هذا الكتاب⁽¹⁾.

ونظراً لتلك الحساسية وجمال الانزلاق في الربا، فقد حرص المسلمون ألا يشتغل منهم بالصرف إلا من كان محل ثقة، فقليل للإمام مالك «أكره أن يعمل الرجل بالصرف» قال: نعم إلا أن يكون يتقي الله في ذلك⁽²⁾، ومن هذا ظهر صيارفة مسلمون في تلمرت، كآبي محمد الصوري في عهد الإمام أبي بكر وهو مثال حي على وجود الصيارفة المسلمين في كافة أنحاء المغرب الأوسط.

ويبدو أن بعض الموالى كانوا صيارفة، إذ ظهروا في المهنة في القيروان مثل أبي الفضل يوسف بن مسرور مولي لحم — ت 325هـ بالقيروان — كما عمل أهل الدمة صيارفة، وقد كشف الجاسط هذا الأمر في إحدى رسائله فقال بخصوص النصارى، إن بما أعظمهم «في قلوب العرب وحبيهم إلى الطعام أن منهم كتاب السلاطين وغرائبي الملوك وأطباء الأشراف والمطارين والصيارفة»⁽³⁾ وذكر المقدسي بخصوص اليهود في بلاد الشام أن «أكثر الجهادة والعباغين والصيارفة والديباغين بهذا الأقليم يهود»⁽⁴⁾ ويبدو أن الحرية التي تمتعوا بها

(1) عن الصرف في الإسلام أنظر: سحرور: الفتوة القاضي النعمان: دمام ج 2 ص 37.

وما يليها القسبي: كتاب التل ج 8 ص 604 وما يليها.

(2) القبايع: معالم الأيمان ج 2 ص 209 القاضي عياض المصنف السابق ص 375.

(3) أبو الحسن علي بن يوسف: الفتوة الشتيكة ص 91.

(4) حبيب الزيات: الصيارفة في الإسلام ص 492 غلا عن الجاسط ثلاث رسائل.

(5) نفس المكان غلا عن المقدسي، وكتب علي بن أبي طالب إلى رفاة يأمره بطرد أهل الدمة من

الصرف القاضي النعمان دمام ج 1 ص 36 وقيل للإمام مالك «أن في أسلوبا صيارفة منهم أنصرف

منهم قال مالك: أكره ذلك» أنظر سحرور: الفتوة الكبرى ج 4 ص 271.

في ديار الاسلام وازدهار التجارة وعدم ترددهم في أكل الربا قد ساعد على
فسح المجال أمامهم لممارسة الصيرفة.

على أية حال، تطور عمل الصيرافة ولم يتوقف على تبديل العملة، بل
أصبحوا على اندفاع للأموال، فيذكر ناصر خسرو أن «كل من معه مال يعطيه
للمصرف ويأخذ منه حكا ثم يشتري كل ما يلزمه ويحول الثمن على المصرف،
فلا يستخدم المشتري شيئا غير حكا المصرف طالما يقيم بالمدينة»⁽¹⁾. وقد كتب
أحمد بن سحنون لرجل رقعة إلى صيرفي بعشرين ديناراً ويبدو أن الصيرفي كان
يحقق أرباحاً من وراء هذا الاندفاع، في حين أن سحب الناس أموالهم كان يرضى
الصيرفي إلى الفشل في مهنته وإلى الفقر، فقد روى المبرد أنه الفقير رجل من
الصيرفة بالحاج الناس في أخذ أموالهم التي كانت لديه وتعد أمواله التي كانت
له عند الناس⁽²⁾.

ويطلب على الظن أن صيرافة المغرب الأوسط قد لاقت نجاحاً في مهنتهم،
بسبب موقع بلاد المغرب الأوسط، وكونها ملتقى الطرق التجارية في الاتجاهات
الأربعة.

الصناعة والمهن اليدوية:

تقوم هذه الصناعات على الإنتاج البشري والإنتاج الحيواني، فكان الفصح
والشعر مادتين أساسيتين في غذاء السكان، ويقوم عليهما بعض الصناعات مثل
الطحين والحيز، ومن هذا يمكن القول أن الأرحية والأفران كانت منتشرة في
كل مكان.

الأرحية:

يذكر ابن الصغير أن أهل تافرت قد شرعوا منذ عهد الامام عبد الرحمن
بن رستم في «اتخاذ الرحي» ويبدو أن الأرحية فيها كانت مجتمعة في موقع واحد،

(1) ناصر خسرو: سفرنامه ص 146، وانظر الجسّال: الغرب الاسلامي ص 78.

(2) الطوق الكائن: ج 1 ص 169. وعن بعض الأديب الصيرفة أنظر: الأطروشي: المسبة ص 24
ويظهر أنهم كانوا مجتمعين في مكان واحد، فكان في القروان «باب الصيرفين»: للندسي: أسس
الطابع ص 225.

يؤدي إليها أحد أبواب المدينة حتى اطلق عليه «باب المطاحن»⁽¹⁾ ويذكر ابن حوقل أن مدينة تلمسان، ولها أنهار جارية وأرحية عليها.

وكانت وهران «ذات مياه سائجة وأرحاء ماء» وكانت الأرحاء على نهر نكور وفي مستقاهم، فذكر البكري أنها ذات، «طواحين ماء» وهكذا كانت تاتلوت ذات «أرحية على وادها» وكانت الحضراء على نهر خرار على الأرحاء «وكانت أنكان، مدينة لها أرحية» وكانت مليانة «لها أرحية على نهرها» وفي نتيجة ذكر المقدسي أن لسكانها «ماء جاريا عليه أرحية»، وكانت قرونة على نهر كبير عليه الأرحية⁽²⁾.

وإذا كان الرحالة قد أشلروا إلى الأرحية إلا أنهم لم يذكروا شيئاً عنها، مثل عددها على الأقل، فإن اليعقوبي يذكر بخصوص مدينة طاس أن لها ثلاثة آلاف رحي على نهرها، فمن المرجح والحالة هذه أن تكون مئات الأرحية قد نصبت على كل نهر من الأنهار السالفة الذكر.

ويفيد المقدسي أن الأرحية توضع على أفواه الأنهار، فإذا خرج الماء لأدناها، وهذا يمكن إذا كان جريان الماء يساعد على ذلك، وألا فإن الناس يرفعون منسوب المياه ثم يدعونها تتساقط كالمشلالات، فتعمل قوة التساقط على إدارة العجلة، بل أن هناك بعض الأرحية التي كانت تدار بواسطة الحيوانات⁽³⁾.

والى جانب هذه الأرحية كانت أرحية أخرى متنقلة تدار باليد في المنازل، فإن إحدى التشيعات في بداية أمر أبي عبد الله الشيعي، كانت تساهم في إعداد الطعام للمتشييعين «حتى أن يديها كانتا تدعيان من الطحن وعلاج الطعام لهم»⁽⁴⁾ ومثل هذه الأرحية كانت ضرورية لأغلب المنازل، حيث لا تتوفر

(1) الفقهدي: صبح الأعشى ج 5 ص 111 نقلاً عن العزوي، البكري: المغرب ص 66.
(2) عن الأرحية هذه أنظر: البكري: المغرب ص 70، 90، 69، 75، 79، 66، 65، 60، ابن حوقل: صورة ص 88، 89، المقدسي: أحسن التقاسيم: ص 228 الأخرسي: صفا ص 82، 84.
(3) يوصي ابن الأختة أن على أصحابها أن يرحموا ولا يستعملوها في طحن أكثر من ربع دية يومياً، ابن الأختة: معالم القرية ص 89، للمقدسي: أحسن التقاسيم ص 123.
(4) القاضي العسكان: اقتراح الدعوة ص 133، وفي القرون كان عربوس المزدن — ت 307 هـ «طحن» يده ابن عساري: البيان ص 183 ج 1.

الطاحن العامة، وقد حاول الشاعر ابن حمديس أن يقدم وصفًا للرحى ومما قاله:
(من البحر الطويل):

وَأَعْلَفَ في دَوْرَةِ فَلَكِيَّةٍ تَرى القُطْبَ منها ثَابِتًا وهي تَضْطَرِبُ
إِذَا أَطْلَعَتْ حَيًّا من الرِّيحِ طَعْمَتْ وَقَامَتْ بِأَمْرِ الرِّيحِ فَهِيَ كَمَا يَجِبُ
وَنَحْسِهَا تَلْقَى لَنَا رَمْلَ لُفْةٍ إِذَا أَدْمَنَ الْإِقْلَاءُ فِيهَا حَصَى⁽¹⁾ ذَهَبُ
ويبدو أن بعض المنازعات كانت تقع بين صاحب القمح وصاحب
الرحى، حول الأجرة مثلاً والطحن عقب تقش حجر الرحى، أو مباشرة الطحن
لأحد الناس قبل أن يتم طحن الأول نهائيًا، ويظهر أن صاحب الطاحون كان
يتكفل أحيانًا بنقل القمح من منزل صاحبه إلى الطاحون، وهذا ما دعا ابن
الأخوة أن يوصي بأن من يسلم قمح الناس يجب أن يكون «ثقة عفيفًا أمينًا»
فإنه يدخل في بيوت الناس ويخاطب أولادهم وجوارهم ويحملها بأمانة إلى
طاحون معلومة⁽²⁾.

الحياز:

كان الحصول على الحيز يتم بطريقتين: أحدها في المنزل، والأخرى في
الفرن، وكانت الأفران بنوعها متشرة في كل مكان، وفي كثير من البيوت كان
يفضل الحيز طازجًا لكل وجبة، وهذا يعني أن كل صاحب بيت أن يحزن
الدقيق أو القمح في منزله، وكانت المرأة هي التي تتولى مهمة العجن ثم تحضير
الحيز، فإن أبا صالح جنون جلس ذات يوم مرة مع امرأته وهي تعجن عجينة،
وأن الثقة التي يمكن إدراجها مع الصانع، هي التي تضم أولئك الرجال الذين
اقتلوا من تحضير الحيز في أفرانهم للناس، سواء لأصحاب المنازل أو لباع في
الأسواق مهمة لهم.

وكان تحضير الحيز في الفرن أو شراؤه من السوق يطلب على أهل المدينة
لهذا فإن الحيلزين يوجدون فيها — ولما يوجدون في البادية، فإن عمرو بن

(1) ابن حمديس، ديوان ابن حمديس ص 25.

(2) ابن الأخوة، المصدر السابق ص 90 وعن الحصة على الطحانين أنظر قبيل موسى: الحصة المأخوذة -
119. وانظر يحيى بن عمر: أسكنكم السوق ص 112.

حفصون حين خرج من عند الخياط في تاهرت «أخذ خبزتين من الخبز وألقاها في كسبه» (المؤيد يظهر أنه كان هناك من يتولى بيع الخبز ويمنهم هذا من ثوى لبحي بن عمر، تلور حول رجل اشترى خبزة — فأكل منها لقمة فوجد فيها حجارة، فله الحق أن يرجع إلى البائع فردها له ويحصل على الثمن الذي اشترىها به ثم يرجع البائع إلى صاحب القرن (2)).

وكان اعداد الخبز في المنزل بطريقة بدائية، فإن جيلة الصدفى 299هـ/912م في القيروان — أخذ عجينة وذهب بها إلى للسوق وكان يقي فيه الرماد، فحفر فيه يعود وجعل القرصة فيه وغطاها بالرماد (3)، وأحياناً أخرى يخبزون على الرضف — وهي حصوات كبيرة ساخنة — وهي طريقة تحفظ الخبز نظيفاً.

الغرايبيل: هناك فئة من الصناع اختصوا بصناعة أداة من الأدوات اللازمة لاعداد الخبز وهي الغرايبال، وكان الصانع هذا يحمل لقب «الغرايبيل» (4)، ونظراً لعلاقة الغرايبيل بالمحبوب، فالأرجح وجودهم في كل قرية من بلاد المغرب الأوسط، بل وفي المدن، وليس هناك وصف لهذه الغرايبيل، ومن المرجح أنهم صنعوها بخيوط جلدية.

الطباخ: أدى تطور المدينة العسراي والتجاري في بلاد المغرب الأوسط إلى ظهور فئة الطباخين، وهي تؤدي خدمة جليلة للغرباء، وغيرهم، إذ هكذا

(1) ابن قزوين: تاريخ الصفاح الأندلس ص 110.

(2) يمين بن عمر: القصور السابق ص 111.

(3) القاضي عياض: ترتيب القوافي ج 3، ص 249. وعن أسباب بعض الممارعات التي تقع بين الخبز والخبز انظر ابن الأثير: معاليه ص 91، وعن أسباب قش عينهم انظر السقفي: أناب الحسيد ومن المرحح أن زماناً بين الفرق وجوانه كان يقع، وقد عالج القاضي قرطبة هذه المشكلة بأن جعل صاحب القرن أثيراً في أهل القرن ليعرض الشك من أكله وهذا في القرن الرابع الهجري انظر الحشبي: نقض قرطبة. ص 116 — 117. وقد جازته هذه الفكرة بتأثير من الشرق الإسلامي عليه قبل عرفت في تاهرت ؟

(4) كان منهم في القرية الأندلسية أبو الحسن الغرايبيل وليس الغرايبيل السوسى.

يكون في الفندق مأولهم وفي السوق طعامهم، وحتى الموظفين كانوا يأكلون طعامهم من عند الطباخ⁽¹⁾.

تجفيف الفواكه: يظهر أن بعض العمال كانوا يقومون بجفيف الفواكه فذكر البكري أن حصن تلونت — على ساحل ترنانا — «يحمل من زبيب ثينة» وكان يعمل في ثاجنة «التي مثل شرائح على مثال الطوب» وهذا نفسه كان يعمل في المدن التي يتوفر فيها التين مثل مرسى الدجاج، ومادام الناس قد جففوا التين، فالأرجح أنهم جففوا بعض الفواكه الأخرى مثل المشمش، ومن قام بهذه العملية «اللبانون»، وذلك لكي يواصلوا صنع النبيذ في غير موسم الفواكه.

وال جانب التجفيف، كانت الفواكه تستعمل في صنع المعاجين والربوب مثل معجون ورب السفرجل وغيره، فذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن جبجل «منها قصل الفواكه والحب والرب إلى مدينة بجاية».

المطبوخ:

عرفت بلاد المغرب الأوسط كثيرها من بلاد المغرب الاسلامي صناعة المطبوخ، ويبدو أن هذه الصناعة قد عرفت التخصص، فحمل صاحبها لقب «المطبخ» بل يبدو أنه كان تخصص أضيق يعتمد على نوع واحد من الأزهار المستعملة مثل الريحان لما كان هناك من حمل لقب ريحاني مثل أحمد بن «ريحاني»⁽²⁾.

عصر الزيتون:

عرف الناس في ذلك الوقت استعمال المعاصر، وربما كانت بعضها حكرًا على أصحابها، إلا أن معاصر أخرى كانت عامة، فقبل لصاحب زيت:

(1) وعن أساليب الفطش عند الطباخين والحسة عليهم أنظر ابن الأثير: معالي، ص 108 — 109. ابن عبد البر: روضة: ثلاث رسائل أندلسية، ص 97 — 98.

(2) القاضي عياض: ترتيب المشرك ج 3 ص 380 وعن ابن الجلف البكري: المغرب 80 وذكر القاضي الفواكه للقدماء، أحسن التقاسيم ص 145.

(3) الفوطري: سيرة جوفري ص 117 وعن الأغلب المطرزين أنظر، ابن الأثير: معالي القرية ص 121 — 125.

والمعصرة التي عصرت فيها أبصر فيها أهل القرية ؟ قال: نعم»^(١) ويدخل في عصر الزيتون التواب والقفاف، فقد كان عيسى بن مسكين في القيروان جالساً على «دكان في المعصرة» ويحاطم له برد الزيتون والدابة تطحنه ربما أنها كانت تدبر حجراً يكسر الحب، ثم يوضع الزيتون في قفاف، ذكر القاضي عياض استعمالها وهي قفاف المعصرة.

وكانت المعاصر كالمطاحن تدور بالماء أو بدواب الحمل، وأن نوع الزيت يدل على كيفية استخراجه منها: زيت الماء وهو أفضل الزيتون وزيت اليد وهو متوسط والزيت المنخل وهو الأدنى. ومن المرجح أنها كانت تخزن في جرار وأزهار وعوالي.

وكانت هناك زيوت أخرى تستخرج من بلور بعض النباتات مثل زيت بنور الفجل وزيت السسم وزيت الخروع وزيت بلور الكتان، وكانت لها فوائد في صنع الصابون وفي الطب، وقد ذكر القاضي عياض أحد المختصين بصناعة الصابون وهو أبو حفص عمر بن أبي الحسين الصابوني.

صناعة الخمر:

ذكر ابن حوقل بخصوص العاملين في مرسى الخمر في صيد المرجان أنهم «يكترون الأكل والشرب والحلاعة ولحم بها مكاسب وافرة ويبتلون نبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم الأسكار العظيم ويعمل من الصناعات ما لا يحصى نبيذ الذرة وغيره من الأشربة» وقد عرفت تاهرت نفسها الخمر وشاربه فلي عظم النزاع الذي وقع بين الأمام أبي حاتم وعنه ظهر السكر، فذكر ابن الصغير أن تاهرت «تفسدت وفسد أهلها في تلك الحروب والتغلبوا للمسكر أسواقاً» وكان النكارية يرون أنه «يجوز شرب الخمر على التقية» وحين قام بلكين بن زيري بالقتال أثر محمد بن الحوير «فاجأه في سرية ثامة وهو يشرب مع رجاله»^(٢).

(١) القاضي عياض: ترتيب المدارك ج ٣ ص 386.

(٢) لبلال مرسى: مور كشافه، ص 361. ابن حوقل: صورة الأرض، ص 77. وبخصوص ما ذكر ابن الصغير انظر: سورة الأناج، ص 363. ومن موقف النكارية انظر: يحي مصر: الأماضية بين القرى الأماضية، ص 263. ومن النبيذ عند الأحياء انظر: عبد القوي الملقب (الصراع المذهبي ص 71 - 72).

وكان الخمر يصنع حسبما ذكر ابن الأثير من المنب والتمر والشعير
والزبيب، ويضيف ابن حوقل إليها الترة، ويضيف إليها ابن الأثير التين، وقال
عريب بن سعيد أن الشراب كان يصنع في أفرط من الزرود والبنفسج وفي ملي
من التفاح والخشخاش وفي جرملة من التفاح والاجاص وفي أوت من الرمان
والخشخاش⁽¹⁾.

صناعة الخمر:

ذكر ابن الصغر الحضر ضمن أثاث الامام عبد الرحمن بن رسم وكانت
تصنع من الخلفاء أو القصب وأحياناً تصنع من سعف النخيل، والحضر تكفي
المصلي أن يقف عليها ويسجد على الأقل، فإذا كانت دون ذلك عرفت عندها
بـ «الحرة».

وقد تفنن الصناع في صنع الحضر وتألقوا، فعبير المنصور عن إعجابه
بأعمال العبيد الحصريين بقوله «أن أعمالهم رياض موقفة»⁽²⁾ وكانوا يدخلون
الحبوب الذهبية في صناعتها، وبرسمون ويكتبون، فكتبوا في عهد الخضر القاضي
«ما عمل على يد جوفز مولى أمير المؤمنين» وقد عرفت بلاد المغرب الأوسط
هذه الصناعة وما شجع وساعد على ازدهارها وجود الخلفاء والنخيل في البلاد،
كما أنها ضرورية لكل منزل.

الصناعة الطبية:

كانت بلاد المغرب الأوسط تشتهر ببعض النباتات التي تستعمل في علاج
بعض الأمراض فذكر الإدريسي أنه في أكناف جبل مسيون بشمال بجاية جملا
من النباتات المنضعة به في صناعة الطب مثل شجر الحوض والسقولة فنفوريون
والبرباريس والقنطاريون الكبير والراوند والقسطون والأفستين وغير ذلك،

(1) انظر: *Isammuddin: Some aspects...* P.105-106. كان أبو عبد الله الذهبي بأمر هبيل من خرج
للا أو حرب مسكراً أو حله أو وجد عنده. ابن حوقل: البيان ج 1 ص 151. إلا أن ابن بكر
الجلابي يقول: أن هؤلاء القوافل لم يرضي أحد منهم بلغة من أبناء القبائل عربى: دور كلمة ص 376.
(2) الجوزي سنة جوفز ص 52 وانظر نفس المصدر ص 88 عن الحضر والحرة أنظر القاضي العبدان:
كتاب الدعائم ج 1 ص 178.

وكان أهل قلعة بني حماد يتحرزون ويحصنون من عقارب كثرة قائمة بأن يشرىوا «نبات الفوليون الحرائي» ويؤمنون أنه يرفع شرب درهمين منه لعام كامل فلا يصيب شاربها شيء من ألم تلك العقارب⁽¹⁾، وهناك بعض الأدوية التي تصنع من العقارب التي يشتريها الناس من العطارين.

وقد أورد ابن البيطار عبارة على غاية الأهمية، فهو يغل ما يتعلق بلحم جراد البحر بما «حكاه أطباء المغرب الأوسط خاصة»⁽²⁾، وذكر ابن بشكوال من هؤلاء عبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرو النهراني.

وهناك بعض المهن المرتبطة بالنبات، فكان بعض الناس من اتخذ جمع الحطب ويعد خرف به «الحطاب» ومنهم من أختص بعمل الفحم خرف به «الفحام» ومنهم من اشتغل بالثين خرف به «الثبان» وغير ذلك.

تصنيع المنتجات الحيوانية:

تعتبر تربية الحيوان ثروة هامة للبلاد، وقد قامت عليها بعض المهن، فكان من الناس من عمل حملا مقابل أجرة، وهي مهنة وضيعة، فإن القاضي النعمان يجعل الحمائل شبه بهائم، كما يشير إلى فقرهم المدقع، ومن الناس من كان عمله الإشراف على الأسطبل أو ما يسميه أبو زكريا «دار الدواب» وكان منهم من يتولى عملية الترويض، فكان عند القاطمين «علوش الرافض» فمن الحاصل وجود مثله في أسطبلات الأئمة الرسميين وغيرهم.

الجزائر:

يرى ابن الأثير أنه يستجيب أن يكون مسلما بالغا عاقلا وأن يستعمل سكونة حادة،⁽³⁾ ومع أنه كان يصعب الفصل بين الجزائر والقصاب إلا أنه

(1) الأديسي: صفة، ص 16، وهي صناعة الطب أنظر: ابن خلدون: المقدمة، الفصل 29.

(2) ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 161، ثم أنظر ابن بشكوال: كتاب الفصحة ص 298 قدم الطبيب المذكور الأندلسي لأجرة سنة 429هـ. ويذكر القاضي النعمان بعض المواد التي تستعمل علاجاً أنظر كتاب الاقتصاد ص 98 — 99. ويظهر أن أهل الدقة كانت لهم اليد الطولى قال ابن إسحاق بن سليمان الأسمرجلي طبيب عهد الله المهدوي: كتاب الحميمات وكتاب الأعضية والأدوية، وكتاب البول ومنهم من يرى من الجزائر طبيب البحر القاطمي ومن مؤلفاته، كتاب المعري في الطب، مقالة في السعال كتاب الأثر بآل أبي الفيدلة أنظر: ابن أبي السيف: حيون الأبياء ص 345.

وجد من حمل لقب «الجزائر» كدليل على تخصصه مثل: أبو جعفر أحمد ابن ابراهيم بن الجزائر، كما أن ابن الصغور أشار إلى وجود القضاة في تاهرت فكان قوم من نفوس يشون في الأسواق، فإن رأوا قضايا يفتح في شاة حاقية. وقد كان هؤلاء يلبسون ملابس خاصة بمهنتهم، فإن أبا عبد الله الشامي سير رجلا إلى المهدي في سجنه في سجناسه، في فري قصاب يبيع اللحم⁽¹⁾ وعمل كل، فمن المرجح أن الجزائريين والقضاة في بلاد المغرب الأوسط قد كثر عددهم بسبب شهرتها في تربية المواشي.

وهناك عدد من المهن المتعلقة باللحم فكان بعض الناس من عمل في شواء اللحم وبيعه، وعرف هؤلاء في كتب الحسية «بالشواتين» وهم يستعملون للشواء الطاجين والسفود والنتور، كما أنهم يشوون اللحم والدجاج والحراف، ويبدو أن بعضهم قد اختص بشواء الرؤوس فعرفوا «بالرؤاسين» وهناك من اختص بحمل التناق، فعرفوا «بالنقائين»⁽²⁾.

وهناك من اتخذ الألبان ومشتقاتها مادة لهنته، فكان هناك على سبيل المثال لقب «البان» وكان بعض البانين يشون حلبيهم.

الدباغ:

يبدو أن هذه الصناعة كانت مزدهرة في بلاد المغرب الأوسط لوفرة الماشية، وكان يستعمل في الدباغة قشور الرمان والقرط والشب والسماق⁽³⁾.

(1) ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 41. كانوا إذا شعروا بالناس أشبوا بغيره لهم، جلد الذهبه وبعض اللحم وجلالها وهو ذلك، ويبدو أن بعض الناس كان يأكل من دباغ أهل القلعة، فأصبر القاضي العسك فربما أن لا تؤكل دباغ للشركين ولا دباغ أهل الخلاف إلا أن يسوا الله عليها ويحضر ذلك من باكلها، انظر: كتاب الاقتصاد، ص 103.

(2) من الشواء والنقائ: انظر: مؤلف مجهول: كتاب الطبخ، ص 28 وما يليه.

(3) انظر: عبد العزيز الدوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 113. وذكر ابن حوقل عن قاضيها جلود تنبع بالقرط، انظر صورة الأرض، ص 72. ويعرف القرط بوزق القسم انظر: الجاهلي: البصر، ص 34. وعن استعمال الشب: تاريخ الجزائر، ص 43. وقد وجدت هذه المادة في قلعة بني حماد، انظر الترسيمي: طبقات ج 2، ص 471. وعن استعمال السماق: ابن البيطار: الجاهلي ج 3، ص 29.

وقد كانت هذه الصناعة حقوة لما ينطلق بسببها من روائح كريهة وأوساخ وربما كانت خارج المدن.

وليس من السهل حصر المصنوعات الجلدية، فكان منها السروج وقد أجاد سكان بلاد المغرب الأوسط صناعتها فولعت عين الناصر الأموي على فرس يسرج عندي الصنعة لطيف دفني المجلس، دليل على جودتها وتصنيعها إلى الأندلس، وعرف المختص بصناعتها بـ«السراج» (1).

وصنعوا الأحذية، ويبدو أن الحذائين كانوا مجتمعين في مكان واحد، فذكر المقدسي «درب الحذائين» في القيروان.

ويرتبط بهذه الصناعة، صناعة أخرى هي الخرازة، وكان محترفها يحمل لقب «الخراز» ويبدو أنها كانت حرفة محترقة، وكانوا يخضعون لمراقبة المختص.

وصنعوا من الجلد الطويل والدخوف، كما صنعوا الجعبة والخرج، والرق والقربة، وكان الجلد المدبوغ كبير الأهمية لصناعة الرق الصالح للكتابة، وقد أشار المقدسي إلى أن المغاربة يستعملون الرق في كتاباتهم، ويرى Gottlieb أن الكتابة على الرق في بلاد المغرب الإسلامي استمرت إلى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي (2)، وصنعوا كذلك البسط للاستعمال المنزلي.

الصناعة الخشبية:

كان من مصنوعاتهم الخشبية الموائد ظهرت في بيت الإمام عبد الرحمن بن رستم، والأسرة والكراسي، وقد وضع الخياط في تاعمرت للشيخ «كرسي» فقعده عليه وصنعوا الأبواب وأعمالها والمقابض، ويبدو أنها كانت تصنع للأثرياء من أخشاب مستوردة، فكانت في قصور بني زيري مصنوعة من أخشاب هندية

(1) انظر المغرب : طبقات، 103. ابن حبان: القليس، ط بيروت، ص 170. الجاحظ، المصدر السابق، ص 30، 637.

(2) ويمكن أن نضيف إلى الصناعة الجلدية الخراف للبطية عبد: الأندلسي: صفح، ص 59. ابن القلي: لتسلك، ص 81. وعن الديهاقي والخرف الجلدية، انظر: واضح الصند: الصناعات والحرف عند العرب، ص 231، 231.

ضمت أجزائها إلى بعضها البعض بمسامير ذهبية (ابوصنعوا المغارف والملاحق، والعمود الذي يقطع عليه اللحم واللوح الذي يمد عليه الكعك وكانت تصنع من الخشب الصلب كالبلوط والبطم والزيتون والبقس والعناب. فصنعوا للمهايرس التي تصلح حيث لا تصلح للمهايرس الحاسية، كما صنعوا الصحن والكؤوس الخشبية والأقداس، فحين كان المنصور الفاطمي يحارب يزيد بن محمد بن كيداد عمل قطعاً من الخشب واستعملوا الخشب في صناعة الموائد، فحين استقبل ابن أبي عامر جعفر بن علي استقباله بغطاء ومجلسة عليها من العساريت والموائد الخشبية (2)، واستعملوه في سقف منازلهم وفي صناعة مختلف الأسلحة، ويبدو أن المغرب الأوسط اشتهر بها فإن زكري بن عطية المغربي أرسل هدية للأمويين عددًا كبيرًا من السهام والأقواس المصنوعة من شجر الزان (3)، واستعملوا الخشب في صناعة المراكب والسفن ومنها مراكب تاهرت التي ذكرها الجعفي.

وعلى أية حال، فقد عرفت الصناعة الخشبية عددًا من الصناعات فكان منهم النجارة وآخر الخشابة، وثالث النجارة وربما هم الذين عناهم الدرجيني بقوله ثلاثة تجارين: أحدهم يحن قطع الخشب من الشعراء والثاني ينشئها وينشرها والثالث يركب الأكرواح ويسمرها فيما يصلح من الأدوات (4)، والجدير بالذكر أنهم كانوا يستفيدون من النجارة في استعمالها لتحطيف صفحات الكتابة، فقد وجدت بين صفحات مخطوطات عربية أندلسية، وكانت القطع الخشبية تسمر بالمسامير أو تدخل نهايتها في بعضها البعض، وقد ازدهرت الصناعات الخشبية في بلاد المغرب الأوسط على الأقل لوفرة الخشب فيها، فإن الإدريسي يذكر بخصوص نجاية أن الخشب في أوديتها وجبالها كثير موجود.

(1) الرشيد: القوي البحرية، ص 331.

(2) ابن حبان: القسيس، ط بيروت ص 42. وعن الخشب الصلب: أنظر: مؤلف مجهول: كتاب الطبخ ص 84.

(3) Goitein: Le Maghreb Central...P.177.

وعن الأسلحة المختلفة أنظر: عطية: نظم الحكم ص 146 - 147 وعن المراكب التي يملكها الأسطول الفاطمي أنظر: سار محمد دباب: سياسة الدولة الإسلامية ص 107 - 110. وعنه المراكب المهيطة يركب لها من نجاية إلى بلاد الصين.

(4) الدرجيني: طبقات ج 2 ص 398 وحوالي التجارة أنظر: ابن هشون: القسمة الفصل السادس والمقدرون.

الصناعة الفخارية:

صنع سكان بلاد المغرب الأوسط كثيراً من الأدوات الفخارية التي يحتاجونها للاستعمال المنزلي. فصنعوا الفلال، وعرف محترف صناعتها «بالقلال» وصنعوا الجرة والزر والأباريق والكيزان، والكؤوس والأقداح والأطباق وصنعوا الكوانين لمواجهة برد الشتاء، وذكر ابن الصغير «السراج» وصنعوا القنديل وربما هو المصباح الذي ذكره الشماخي، وصنعوا القندور، وكانت الحاجة تدعو الناس إلى صنع الخواني لحفظ طعامهم، وقد أشار الخشنى إلى وجودها.

وقد عثر جورج مارسي على عدد من الطاسير وكسر من الفخار ومن المرجح أنه كان تاهرت وغيرها أفران لشي الفخار بدليل وجود قطع فخارية متلاصقة ووجود مصبوعة من طين أبيض وعوحي وسطلية بطلاء أبيض مزينة بزخرفة على شكل خطوط متوازية مستقيمة أو منحنية في تاهرت وكان بين هذه القطع قطعة من قم جرة، وقطعة من قلال وصحون وغطاء برادة وقطع من مصابيح⁽¹⁾.

ويمكن اعتبار الخزف المصنوع في القرميد والأجر — الذي عثر عليه في قلعة بني حنّاد نموذجاً لصناعة الخزف في بلاد المغرب الأوسط، فكانت مقاييس القرميد الكبير: 380 مم طولاً والقاعدة 178 مم و 110 مم والسك 14 مم أما مقاييس القرميد الصغير فكانت 350 مم والقاعدة 165 مم و108 مم والسك 15 مم.

(1) القرمي، طبقات ج 2 ص 398 وحول البصرة أنظر: ابن علقون: المقدمة الفصل السادس والمفروق.

(2) بوروية رشيد: الفن الرسمي، ص 184 — 187 وأنظر:

G. Marçais: *Tibet*, R.A. 1946, P. 24-57.

(3) نفسه: الدولة الحفصية ص 67 وعن أشكال الأجر أنظر نفس المرجع ص 277 — 279. ولزيد من الاطلاع على الفخار الحفصي أنظر: بوروية نفس المرجع ص 276 — 308. وكذلك:

G. Marçais: *Les poteries et faïences de bougie-constantine*, 1918.

Ibid: *Les poteries et faïences de la vallée des Beni-Hammud* 1918.

البناء:

تعتبر مهنة البناء من أهم المهن إلى جانب الحرفة والحياكة وكانت تتم بتضافر وجهود عدة مهنيين: الحجار والبناء وصانع القرميد والطوب، والمهنتس⁽¹⁾ وقد تزايدت هذه المهنة بسبب اتساع الحركة العمرانية وتطورها.

الصيد:

يمكن التمييز بين نوعين من الصيد وهما: صيد البر وصيد البحر. — صيد البر: مارس بعض سكان المغرب الأوسط الصيد، وربما مارسها البعض من باب التسلية في حين مارسها البعض الآخر كوسيلة للعيش، ومن المرجح أن الأثرياء استعملوا البزاق، وربما استعملوا كلاب الصيد، ويبدو أنهم استعملوا المراضى — وهو سهم مذهب الطرفين — وأدوات أخرى.

صيد البحر: يذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن الصياد يخرج القنطرة ويرسلها وقد ربط خيطاً في خرص وثيق في شفتها، قصير في البحر ويصحبها بزورقه وشبكته فتدور عليها الذكور، فيطرح عليهم شبكه ويخرج ما قدر⁽²⁾ له، ويضيف موريس لومبارد أن الطريقة المستعملة في صيد السمك هي: الحطاف أو المنزلة. ويشير الأديسي إلى أن في جبل «الحوت الكثير العدد انتهى الطيب والقدر»⁽³⁾.

وقد عرفوا تصييد السمك، ويفيد الحموي أن السمك كان يملح فيبقى سنين صحيح الجرم طيب الطعم، واستعملوا العسل في تصبوه فكان يحمل حوت ذرته إلى عيد الله الملهدي «في العسل فيحفظه ويصل طرياً»⁽⁴⁾. وربما ينقلونه

(1) انظر أموان الصفاد: رسائل أموان الصفاد، ج 1 ص 284 ذكر للتدبير للمهنيين بلوك: فأقل المرفة بالخدمة وكان رجال طيلة كومية بأصحاب أسواق يبعون فيها اللبن والطين، موسم البناء انظر لومبارد: الإسلام ص 177.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 125.

(3) الأديسي: صفة — ص 98.

ومن حوت بونة أنظر البكري: المغرب ص 55 ومن حوت نيس ابن حوقل: صورة 77.

(4) البكري: المصادر السابق ص 57. الحموي: معجم ج 2 ص 26، وانظر مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 125، الحموي: معجم ج 2 ص 434. ويضيف الحموي جسا آخر من السمك كان معروفاً في تونس هو القشون أنظر الحموي: اللسان السابق. وعن الأزهري صيد السمك وعشهم أنظر: ابن الأثير: معجم ص 11. وعن نقله مع ماء البحر في حوائج أنظر حسن حسني: وقلت ج 3 ص 368.

الى المدن الداخلية في غواني فخارية مملوئة بماء البحر، فقد نقل جوهر الصقل
السك من المحيط الأطلسي بهذه الطريقة الى المزر الفاطمي.

وأصطنادوا العنبر، وهو يستعمل في صناعة الروائح العطرية، حيث يخلط
بمواد أخرى، ويذكر ابن البيطار من استعماله أنه مقو للقلب والدماغ نافع
من الفالج والقوة وأمراض البلغم الغليظ وهو سيد الطيب، وأجوده الأشهب
ثم الأزرق ثم الأصفر وهو يفيد في معالجة أوجاع المعدة ورياح المعى
والصداع.⁽¹⁾

وأصطنادوا المرجان أو اليسن، ويذكر ابن حوقل وجوده في مرسى الخرز
يعمل فيه في أكثر الأوقات في الثارة المرجان الخمسون قاربا وما زاد على ذلك
بما في القارب المشرون رجلا الى ساراد ونقص⁽²⁾، ويذكر المقدسي أن
الصيادين يخرجون الى جمعه في قوارب ومعهم صلبان من خشب قد لغوا عليها
شيفا من الكتان المفلول وربطوا في كل صليب حبلين بأحدهما رجلان فيرميان
بالصليب ويدبر التواني القارب ليعلق بالقرن ثم يجذبونه فمنهم من يخرج عشرة
آلاف الى عشرة ذراهم ثم يبل ويباع جزافا رخيصا ولا إشراق له قبل جلوه
ولا لون⁽³⁾، ويفيد ابن البيطار أن المرجان يستعمل في صناعة الكحل، ويزيد
الأدوية التي توقف الدم قوة على وقفه، هذا بالإضافة الى استعماله في صناعة
الحلى والخرام.

(1) ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 134، وهو يعرف الصنوبر أنه روث دابة بحرية وتقول هو شبه بيت
في قعر البحر فأنكته بعض دواب البحر فإذا انتقلت منه قلذته رخيصا وهو في حقيقته كالنظام من
الخشب يطفو على الماء ومنه ما لونه مائل الى السواد أنظر نفس المكان. وأنظر عن المدور: القرنطلي:
نقطة الألباب ص 95، موريس لومبارد: الإسلام ص 282.

(2) ابن حوقل: صورة 76 - 77. المقدسي: أحسن التقاسيم ص 239. البكري: المغرب ص 51 ومن
المرجان: المدخل: الأخبار ص 35. ابن البيطار: الجامع ج 1 ص 93 - 94 لومبارد: الإسلام
ص 281.

(3) المقدسي: المكان السابق.

التخاسة:

احترف بعض رجال المغرب الأوسط العمل في التخاسة، ويبدو أن بعضهم كان يقوم بمهمة الجلاب، فقد وجد سوق التخاسين تاج فيه الأبقار والأغنام ونحوها، هذا بالإضافة إلى التخاسين المختصين ببيع العبيد والجواري.

وكان هؤلاء التخاسون يعملون العبيد والجواري مختلف الفنون والصنائع فيرتفع الثمن، فجاء في المدونة أن العبد يتاحه الرجل وهو أعجمي أو الجارية فيطع العبد إلى الصناعة فيعمل البنيان أو يكون صائغاً أو صباغاً أو نجاراً فيرتفع ثمنه¹⁰¹.

ويورد آدم من رسالة لابن عيلون في الرقيق، ومما جاء فيها: «فكم من صحراء كملة يبعث بصغراء ملهبة وممسوح المعجز بتقيل الروادف ويطون بمجدول الحشا وأنجر الفم بطيب الشكوة وكَم من مرة جعلوا العين الزرقاء كحلاء، وجمروا الخلود المصفرة وسمنوا الوجوه المقعقة وكبروا الفقاخ الهزيلة وأعدموا الخلود شعر اللحى وأكسبوا الشعور الشقر حالك السواد وجعلوا الشعور البسطة ويضوا الوجه السمرة ودملجوا السفان المعركة ورطلوا الشعور المرطبة وأذهبا آثار الوشم والجفري والشمس والحكمة» ويضيف آدم من أن ربع درهم حناء يزيد ثمن الجارية مئة درهم فضي¹⁰².

وقد أقبل الناس على شراء الرقيق لاستعماله في مبادي شتى، خدم في البيوت، وهم يعملون في المجالات الأدبية، وفي الفلاحة والتجارة والصناعة وهم حرس وجنود وغير ذلك. وساعد الازدهار والرخاء الذي شهدته البلاد على اتساع حركة التخاسة، فيذكر ابن الصغير أن وفد البصرة حين زار تاهرت للمرة الثانية وجد «العبيد والخدم قد كثرت» واشترى الشرافة للفاضي بحكم الجوالي «مئاتاً صفراء»، فكان تدفق العبيد من بلاد السودان وأوروبا عبر الأندلس عاملاً مساعداً لازدهار التخاسة، وازداد الاعتماد على العبيد في العهد الفاطمي، ويورد هذا إلى ثقة الفاطميين بهم أكثر من غيرهم، وذلك

101- سحرنا: المدونة ج 4 ص 311 وأنظر الحاشي: تاريخ دولة قرطبة ص 51. لومارد: المرجع السابق ص 289 الحاشية.

لعدة اعتبارات فهم غرباء عن المغرب وليست لهم عضوية قوية حتى يخشوا عضيتهم ففلسانيهم كعبيد فجعلهم دائماً يطيعون أوامرهم ولو تسلموا أرق الناصب، ومن جهة أخرى فهم خصيان في الغالب ليس لهم أبناء حتى يحرصوا على جمع الثروة⁽¹⁾ ولا يخشى اعتداؤهم على نساء أسادهم.

الحماسي:

كانت الحمامات منتشرة في مدن المغرب الأوسط، ففي مدينة تلمعت الحمامات كثيرة يسمى منها اثنا عشرة حمامة⁽²⁾، ولي ألكان حمام ولي ميلة حمامات. وكذلك في تنس حمامات وفي النسيلة وغيرها.

وكان يعمل في الحمام رجل يدعى الثقيل أو الحماسي، وآخر هو الدلاك، وثالث هو الزبال مهتة الاشراف على نظافة الحمام ويعمل فيه «الوقاد»، وهو المشرف على توفير الحطب وحفظ النار مشتعلة، وآخر يدعى «السقاء» وكان التزين والتعطيل يستدعي وجود حلاق أو مزين، ويقايله في حمام النساء لماشطة التي كانت تقوم بتصفيف الشعر وصبغه بالحناء الى جانب العناية بالحواجب وترقيقها، ووضع الكحل في العين وتصفيل الوجه⁽³⁾. وكان في الحمام الحارس أو الناظر يتولى حفظ وحراسة ملابس وأمتعة المستحمين ويشتر أن عدد هؤلاء كان كبيراً في الحمام الواحد، فقد بلغوا في حمام واحد في القاهرة سبعين عاملاً⁽⁴⁾.

هذا الى جانب عدد من الأعمال والمهن الأخرى التي يصعب حصرها، فكان منهم القصاصون الذين يجتمع الناس حولهم للاستماع الى حكاياتهم وقصصهم، والتكاذبون وهم يحرفون التكاثر وهي ادعاء معرفة الغيب بالنظر

(1) برمول محمد الصالح، السياسة الداخلية 112.

(2) انظر ابن خولن: صورة من 86، البكري من 68 فلا من ابن الوراء، ابن عذاري: البيان ج 1 من 23.

(3) عبد المصم ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية من 108 عن الحسية على الحمام، انظر لأفروشي: الحسية من 27. اقبال موسى: التيسر من 111 عن وجود الحارس انظر: توري بردي السوم الزاهر ج 1 من 44.

(4) القزويني: الخطط القروية ج 2 من 131.

في العظام أو الدقيق أو الرمل أو الكف، والقوالون، ويمدو أنهم يتصدرون جماعة دارت بينهم كزوس الحمر، والزفالون والراقصون والطيالون⁽¹⁾.

وكان بعض الناس يعملون في الزفت والقطران⁽²⁾، إذ كانت بحاجة يجلب إليها من أقليمها الزفت البالغ الجودة والقطران، وصنعوا الحبال، ذكرها ابن الصغور، ويمدو أنها كانت تصنع من اللب، واعتصم بعض الناس بالورقة والكتابة.

وعمل بعض الناس في التنجيم فكان الأمام أفلح نفسه منجمًا، فذكر أبو زكريا أنه «بلغ في حساب الفجار والنجامة مبلغًا عظيمًا». وكان المعز الفاطمي مغرمًا بالنجوم والنظر فيما يقتضيه الطالع⁽³⁾.

هذه بعض الصنائع والمهن التي مارسها سكان بلاد المغرب الأوسط، وقد كانت صناعة مزدهرة كما أشرنا سابقًا، لكنها صناعة تعتمد على الأدوات اليدوية بصفة عامة، وهذه الصفة وأن كانت طابع ذلك العصر، إلا أنها لا تعطي الإنتاج بغير الأسواول. وعلى أية حال، فقد كانت صناعة هذه البلاد تباثني ومستوى صناعة تلك الفترة في غيرها، من البلاد الإسلامية.

(1) عن مؤلفات الأطروشي: للعصر السابق ص 18. قتيل موسى: تيسير ص 92.
(2) عن الزفت والقطران أنظر الأندلسي: صفا ص 90. وكان متصل في حل التركب حتى سماها ابن هاني الأندلسي القاريات السود وعن فضل الزرق: لومبارد: الإسلام 284. وعن صناعة الزرق: *Insanmaddin: Some aspect...P.107-108.*

وكان الكتاب يهيمون عادة في الجامع أنظر ناصر خسرو سفرنامه ص 102.

(3) تقي بردي: نجوم الزمر ج 4 ص 71.

وقال الشاعر أبو تمام مكنة التجميع وداعًا إلى عدم الاتحاد حلب:
السيف أصدق ألباء من الكتب في حده الحد بين الجد والخب

الفصل الثالث

التجارة الداخلية

التجارة:

يرى ابن خلدون أن الإنسان مدني بطبعه، فهو دائماً بحاجة إلى الآخرين من أجل اقتناء ضرورياته على الأقل، فإذا كان فلائحاً، فهو بحاجة إلى التجار والحداة وغيرها⁽¹⁾، وهكذا فرضت الحاجة في كل فرد أن يتقاضى الفائض مما يملك بسلعة أخرى، وهو بحاجة إليها، فكان البيع والشراء.

ولم يتوقف أمر تبادل السلع على تلبية الحاجة، بل أن العملية أصبحت حرفة يمتنها البعض بهدف الحصول على الربح، وهكذا فإن ابن خلدون يعرف التجارة بأنها «محاولة الكسب بتمية المال بشراء السلع بالرخيص وبيعها بالغلاء وذلك القدر الذي يسمى ربحاً».

على أنه لا يفهم مما تقدم أن غاية التجارة هو الربح في حد ذاته واكتنازه، سواء كان هذا الربح سلعة أم نقوداً، بل أنها تمكن التاجر من اقتناء ما يعوزه من الحيات، وهكذا فإن مسك انسان نقوده عن الدورة النقدية واحتزها فقد أساء إلى المجتمع.

نمو التجارة:

تطور التجارة الداخلية بناء على عدة عوامل لا بد من توفرها ومنها:

1 - عامل جغرافي: فإن اختلاف التضاريس الطبيعية والأحوال المناخية في البلاد تفضي وجود اختلاف في الإنتاج الزراعي والصناعي بين منطقة وأخرى ويعزز

(1) ابن خلدون: المقدمة: الكتاب الأول، الباب الأول، فصل في العمران البشري من 41.

هذا الاختلاف بوضوح بين الشمال والجنوب، بل ومن ناحية إلى أخرى، إذ اشتهرت كل ناحية بسلعة أكثر من غيرها، فهذه بالمر وتلك بالقواكة، وأخرى بالخبوب، وغيرها بالمرجان والسمك، فأن هذا التباين عاملًا في سيلان البضائع من الأماكن ذات الوفرة والإنتاج الفاضل، إلى الأماكن التي تعاني نقصًا وحاجة إليها.

كما أن الظروف الطبيعية تتدخل في الحد من النشاط التجاري أو دفعه إلى الأمام، كأن تشمل البلاد على حواجز طبيعية، لا تمكن التجار من اجتيازها كالجبال الوعرة والأنهار العريضة. بالنسبة لبلاد المغرب الأوسط فإن جبال كتامة وجبال الزنتريس لم تكن سبًا منيعًا أمام التجار في البلاد، كما أن نهر شلف — أكبر نهر — لم يشكل عائقًا، لكن أحوال المناخ في فصل الشتاء كانت تحد من حرية الحركة، مما انعكس على التجارة فقد أقام المنصور الفاطمي شهرًا في منطقة سوق ابراهيم، ولم يستطع أن يبرحها، بسبب الأمطار والأحوال.

2 — دور السلطة الحاكمة: مارس بعض الأنبياء الرسميين التجارة، فكان الإمام عبد الوهاب تاجرًا، ويبدو أن ابنه الفلاح كان قائمًا له بهذا الأمر، كما أن أباه القبطان كان قد أخرج ابنه — أباه حاتم — مع وجوه زفانة ليجوروا لواصل آتية من المشرق⁽¹⁾، مما يدل على أن الرسميين ظلوا يمارسونها ربما إلى انقضاء دولتهم.

كما مارس بعض الأمراء العلويين في بلاد المغرب الأوسط التجارة بدل على هذا ظهور أسواق خاصة بهم، فعمل أصحابهم مثل سوق حمزة وسوق ابراهيم، سواء كان ذلك بممارسة شخصية أو بالاستعانة بوكلاء.

كما أن الفاطميين أنفسهم قد مارسوا بتورهم، فإن المنصور الفاطمي يصرح بممارسته «التجارة في الخلال الطيب»⁽²⁾، بنفسه، وربما واصل بعضهم

(1) ابن القتيبي: مو الأئمة ص 357. وردت في الأصل «ليجوروا» والأصح «ليجوروا».

(2) الجوزي: سيرة الأئمة ج 1، ص 62.

(3) أبو الفضل جعفر بن علي التميمي: الإشارة إلى عيائن التجار. تحقيق: البشري الشوربجي. الإسكندرية 1397هـ/1977م. ص 61.

العمل التجاري باللجوء الى الوكلاء، وقد قيل: «إذا شارك السلطان الرعية في متاجرهم هلكتوا» (1).

ولم يكن عمل الحكام التجاري يمر دون أن يوحى للرعية بأهمية التجارة، فكانوا قدوة للناس، ومن هنا يمكن القول، أنه كان هناك اقبال عليها مما يؤدي الى ازدهارها. كما أن للحكام دوراً في نمو التجارة يتجلى في محافظتهم على أدب التجارة ورعايتها، وكان الأمر هذا يتم بإسناده الى محاسبين، فقد أشار ابن الصغر الى وجود صاحب الشرطة في عهد الأمام عبد الوهاب، وإليه كانت تستند مهمة رعاية الأسواق وحفظها. — كما سيأتي — قبل ظهور لقب (المحاسب) وكانت نفوسه تلي «التكر التكر في الأسواق» (2). وكانت وظيفة المحاسب محل حماية الدولة الإسلامية في كل مكان، رسمية كانت أم فاطمية أم زيرية.

ويبدو أن اهتمام الرستميين بالتجارة قد فاق اهتمام سواهم وذلك باقتصارهم على الضرائب الشرعية التي حددها الإسلام، ولم يروح ابن الصغر الى أنهم فرضوا المكوس على التجارة، كما لم تشر المصادر الى أنهم جبروا ضريبة غير شرعية تثقل كاهل الناس، فهذه تؤدي الى ارتفاع الأسعار وضعف القوة الشرائية وكساد الأسواق، في حين أن التخفيف منها يضاعف الإنتاج ويرفع مستوى الرخاء فتشط الحركة التجارية. ومثل الرستميين في ذلك مثل الأمراء العلويين، إلا أن الفاطميين كانوا على عكسهم، فقد فرضوا المكوس وضرائب إضافية — كما سيأتي.

وهنا يذكر ابن خلدون بهذا الخصوص، فإن الاعتداء على أموال الناس يلهب بأهاليهم في تحصيلها واكتسابها، وفي هذه الحالة تنقبض أيديهم عن السعي (3)، وإن إلغاء المكوس عامل بعيد الأثر في تشجيع التجارة الداخلية على الخصوص لأنها — المكوس — تؤدي الى كساد السوق.

(1) أبو الفضل جعفر بن علي القسنطيني: الإشارة الى عظم التجارة، تحقيق: الفريسي الشورجعي. الأستانقورة 1397هـ/1977م. ص 61.

(2) ابن الصغر: سيرة الأئمّة. ص 337.

(3) ابن خلدون: المقدمة. ص 286.

3 — عوامل اجتماعية: هناك عوامل تتعلق بالمجتمع نفسه كان لها أثر على الحياة التجارية، فكان هناك تباين اجتماعي يحدده طريقة المعيشة، فهناك سكان المدن وسكان الريف، تختلف متوجاتهم وحاجاتهم، فيخلق حركة سلبية من هؤلاء إلى أولئك، فكان أهل الريف بحاجة إلى السلع التي لا يقومون على إنتاجها والتي يجدونها في المدينة، ونفس الأمر صحيح بالنسبة إلى سكان المدينة فهم بحاجة إلى سلع أهل الريف خاصة من المواد الغذائية. وبناء على هذه العلاقة فقد شكلت المدينة مركزاً، فكانت قطباً يجتمع عليه أهل القبائل المحيطة بها لقضاء حاجاتهم، فكانت القبائل تحيط بناحرت من جميع جهاتها، وكانت تلسان «متوسطة قبائل المغرب». وربما كان لهذا السبب أن القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت اكتسبت الأموال، واتخذت العبيد والخيول⁽¹⁾.

ولي مجتمع يتميز بالتباين تزداد التجارة حيوية لا تظهر في مجتمع متجانس الفئات، تشكل طبقة واحدة كالمجتمع الريفي، ذلك لأن لأفراد مثل هذا المجتمع إنتاجاً وحاجات متشابهة في أغلب الأحيان، ويبدو وكأن المجتمع الريفي قد انحصر بالإنتاج الغذائي في حين انحصر مجتمع المدينة بالإنتاج الحرفي.

وإذا كان عامل التخصص هذا يشكل عفة أمام التجارة بين أبناء الريف أنفسهم، إلا أنه كان عاملاً مشجعاً للتجارة بين الريف والمدينة — كما سلف — وللتجارة بين أفراد مجتمع المدينة أنفسهم، ذلك أن مجتمع المدينة ينقسم إلى فئات حرفية متباينة اقتصت كل فئة بحرفة معينة، فكان أبناء كل حرفة بحاجة إلى ما يبدون غيرهم، وهي حاجة متعددة الجوانب.

4 — تنظيم الأسواق: إن تنظيم هذه الأسواق بحيث اقتصت بمكان معين وبساعة معينة — كما سيأتي — يعتبر في ذاته عامل ازدهار للتجارة الداخلية، فهو أمر يسر للمرء إلى عدم الوقوع ضحية التلاعب بالأسعار ذلك أن اجتماع التجار في نفس المكان يسهل على المحاسب أمر مراقبتهم، ويسهل للمرء الانتفال من تاجر إلى آخر.

(1) ابن خلدون: للكان السابق.

5 — الحيرة التجارية: بالإضافة الى التجارة التي يمارسها سكان البلاد الأصليين، فإن تجارة المغرب الأوسط ازدادت نشاطاً وحيوية بمساعدة جماعات أجنبية، عرف عنها الاشتهار بالعمل التجاري والحيرة فيه.

فكانت تقطن ناهرت جماعات أندلسية وهم الذين وصفهم المقدسي بأنهم «يكتلون التجارة والضرب»⁽¹⁾، وكانت تقطن جماعات عراقية بصريون وكوفيون وبغداديون، وقد ذكر ابن القفيع قول الناس في هؤلاء كلمة عن اشتهارهم بالتجارة ان ابعدهم نعمة في الكسب، بصري وحيري ومن دخل فرغانة القصوى والسوس الأقصى فلا بد أن يرى فيها بصرياً أو حيرياً⁽²⁾.

6 — عنصر الأمن: وهو عنصر هام في نمو التجارة، إذ يضمن للتاجر أمنه على ماله وحرية الحركة، وقد كان القرن الثالث الهجري قرن أمن بفضل سياسة امرائه من رستميين وعلويين، إذا استثنينا بعض الفتن التي عاشتها ناهرت⁽³⁾ وحروب كثيفة الى جانب الفاطميين ضد الأخواب وغيرهم.

7 — وهناك عوامل مساعدة في نمو التجارة كوجود النقود دنانير ودرهم واجزائها، ومكاييل متنوعة ومقاييس مختلفة ووحدات واجزائها، وهذه تسهل عملية التبادل التجاري — كما سيأتي.

عوامل أمام التجارة الداخلية:

هناك عوامل عامة وأخرى خاصة تقف حبر عثرة أمام سير التجارة الداخلية ومنها:

1 — ازدياد التوفير واعتبار الاقتصاد بطلاً، فكان الناس يستخرون بالتجار لانهم يجمعون ثروتهم من الحيات والقراريط والدوابق وأرباع الدراهم وأنصافها⁽⁴⁾.

(1) المقدسي: احسن التاميم، ص 1.

(2) ابن القفيع: عنصر كتاب البلدان، ص 51.

(3) ولي حروب أبي حام مع عبد بنقوب سابت أسواق البلاد ولقد انطقت قبل وفتح من أيدي الناس الحرب والسيل فوسن خلقوا متلعنة الصلح كان من يردوها ان وتأتى الساجات، ابن القفيع: سورة ص 241.

(4) البوري عبد العزيز: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 120. فلا عن الجاهل.

وربما لهذا السبب كان التجار في درجة أوطأ من الأشراف في السلم الاجتماعي.

2 — تجارة السلطة الحاكمة: إذ أنها يمكن أن تكون عاملاً معرفياً للتجارة أكثر منه منشطاً، وذلك أن الحاكم بحكم تفوذه وقدرته يمكنه مراعاة غيره من التجار، ويمكنه فرض تقديم بيع سلحته على سلع غيره، بل أنه يمكنه السوق إلى أن تلتفت سلحته. وإن لم يوجد ما يؤيد أن أحكام المغرب الأوسط قد مارسوا مثل هذه الأمور إلا أن وجود أسواق تعمل أسماء أصحابها مثل سوق ابن وردة في تاهرت يجعل ذلك أمراً محتملاً.

وكذلك يمكن لحاكم بما لولي من عظيم رؤوس الأموال⁽¹⁾، أن يزاحم غيره من التجار إلى درجة قد تؤدي بعضهم إلى الإفلاس وكساد تجارة البعض الآخر، وقد نبه ابن خلدون في مقدمته إلى خطورة تدخل السلطان في موضع التجارة على نحوها، فأفرد بذلك فصلاً عنوانه «في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة بالجباية»⁽²⁾ كما يذكر أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي — عاش في القرن 6هـ — نقلاً عن بعض الحكماء قولهم: «إذا شارك السلطان الرعية في متاجرهم هلكوا» وأضاف أن معاملات ذوي الجاه العريض في تضمينهم أملاك الرعية وسلبهم على الغلات منع العامة من البيع والشراء لما يحتاجون إلى بيعه وشراؤه»⁽³⁾.

3 — المكوس والضرائب: وقد يعمل الحاكم على إعاقة نمو التجارة بطريق آخر يتمثل في فرض الضرائب المتنوعة والباهظة، ولئن لم تتوفر صورة تامة عن ضرائب الرستميين، والتي من المرجح أنها لم تخرج عن حد الضرائب الشرعية، إلا إذا كانت هناك علاقة بين قيام عمل الحرف — وهم تجار كذلك — على

(1) كان الإمام عبد الوهاب من كبار أصحاب رؤوس المال ويظهر في لونه: «قولا أنا ومحمد بن جري» وابن الدين حرب بيت المسلمين. أنا بالذهب ومحمد بن جري بالحرث. وإنى ولتين بالأندلس (الشماسي: السور. ص 203).

(2) ابن خلدون: مقدمة، الفصل الأربعون.

(3) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة. ص 61.

المرسومين وبين الضرائب المفروضة، وبه ابن خلفون إلى «الدونان على الناس في أموالهم ذاهب بأملهم في تحصيلها واكتسابها لما يروونه حينئذ من أن غايتها ومقصودها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها، انقضت أيديهم عن السعي»⁽¹⁾. ومن جهة ثانية فيها أن المكوس والضرائب تضاف إلى الأسعار مما يؤدي إلى ارتفاعها، فيقل الطلب على السلع.

4 — الرئيس: يحظر تحريم الربا من العراقيل القليلة الأهمية التي تواجه التجارة.⁽²⁾ إذ أن عنصرى الإنتاج في الإسلام هما: العمل ورأس المال ولا يحظر هذا العنصر الأخير وحده من عناصر الإنتاج، والربا ما هو إلا دخل لا يقابل عملاً، وهو انجرار بعنصر الزمن واستغلال حاجة الفقير، ومن هنا كان تحريمه، ومع هذا التحريم، تكفل حركة رؤوس الأموال، وبالتالي يترك بعصيات عن العمل التجاري، وإن كان تأثيرها بسيطاً ذلك أن الناس في المجتمعات الفقيرة غالباً ما يلجأون إلى الربا لسد حاجاتهم للعاشية الضرورية، وبذلك فحين يحل موعد تسديد الربا يجد المدين نفسه عاجزاً، فيعرض لمضاعفة الربا فتزداد حالته المالية سوءاً على سوء.

ومع أن هذا هو أمر الربا إلا أن الناس كان في نفوسهم ميل لتعاطيه، بدليل بحثهم في الخريفة عن مخرج من تحريمه، وقد حاول ابن الأشج ذلك، كذلك حاول محمد بن ورستد استغلال هذا الموضوع في النجاح دعوته بين قبائل بني مافوس وبني لماس الروافض — في المغرب الأقصى — فراح يضرب لهم على الأوتار التي تلاقي هوى في نفوسهم، فحلل لهم الربا فزعم أن الربا يبيع من المبيع⁽³⁾ — وأن تطرقه إلى موضوع الربا يدل على أنه كان ذا أهمية للناس.

(1) ابن خلدون: المصدر السابق، فصل 43، ص 286.

(2) محمد شوقي القسيري: الإسلام ومشكلة الفقر. مجلة العربي، الكويت. ج 69، ص 34 — 41 ومن الربا، انظر: المصدر السابق، كتاب القيل، ج 8، ص 37. مسجون: المونة، ج 4، ص 284.

(3) البكري: المغرب، ص 61. كان أهل تلمسة يضلون بالربا لأنه حرام عليهم من أنفسهم لكنه ليس حراماً إذا كان مع ضررهم.

5 - اختلاف النقود والمكاييل والأوزان: فهناك اختلاف في بعض مكاييل وأوزان تاعمرت عن تنس وبما أنه اختلاف محدود فإن تأثيره على التجارة يكون محدوداً أيضاً، وربما كان الاختلاف موجوداً في النقود بين دائرة الدولة الرسمية وبين الامارات العلوية وبين المناطق الخاضعة للنقود الأجنبي، أو أنها خارج نقودهم، بل أن النقود في البلد الواحد تكفي لأن تتر مشاكل في وجه التجارة بما يصبها من تأكل وتلف، وبطريقة التعامل بها علماً أو وزناً.

6 - مشاكل الطرق التجارية: وهي مشاكل مثبطة للعمل للتجاري كتهرض التجار للكوارت في فصل الشتاء من أحوال وسهول، وكذلك اعطار الطريق، إذ مهما قبل عن انتشار الأمن فإن القضاء على قطاع الطرق مسألة صعبة، سواء أكانوا مجموعة أفراد، أو قبيلة، وربما لهذا السبب كان أبو حام قد وأعرجه أبوه في جيش مع وجوه زناتة ليحوروا قواقل قد أتلت من الشرق وفيها أموال لا تحصى قد خافوا من قبائل زناتة⁽¹⁾.

كما انتشر قطاع الطرق في فترة الحروب التي شهدتها تاعمرت بين الامام يعقوب بن أفلح وابن ائيه أبي حام، فأضاف ابن الصغير أنه «قد قطعت السبل...» إلى أن دخل أبو حام تاعمرت ثانية حيث «شرد السراق وقطاع الطرق، وأمنت السبل»⁽²⁾.

كما أن الجماعة التي أرسلها أبو عبد الله الشيعي إلى المهدي في سجلماسة قد اعترض طريقها قطاع طرق، فذكر القاضي النعمان أن أفراد الجماعة خرجوا حتى إذا كانوا بالقرب من تاعمرت اشتهر أمرهم وعرفوا ولم يمكنهم النفوذ فأصرفوا، ولم تكن مواجهتهم هذا الموقف لأسباب سياسية أو مذهبية لأن الذين «نطح عليهم الطريق جماعة من زناتة» وهم الذين خرج أبو حام بجيشه لحماية القواقل منهم - كما سلف - وكان الأمن غاية الناس عامة، فإن أبا عبد الله

(1) ابن الصغر: سورة الأكلد ص 357.

(2) نفس المصدر: ص 361، 363.

الشمسي راح يستغل هذه الرغبة فيجعلهم بأن يعمل على أن يملك السفرة والسيارة بلا مخفية ولا سفير من لندن أرض مصر الى أقصى حشر بالمغرب⁽¹⁾.

الربح:

أشرنا سابقا الى أن الربح هو الفرق بين سعر الشراء برخص وسعر البيع بالثلا، وأضاف ابن خلدون بأن المكاسب انما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم، وحدد طرقا يلجأ اليها للتاجر لزيادة ربحه، فذكر أنه كلما أن يختزن السلعة ويخون بها في حوالة الأسواق من الرخص الى الثلا فيعظم ربحه وأما بأن ينقلها الى بلد آخر تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلد التي اشتراها فيها فيعظم ربحه⁽²⁾. كما أن الربح القليل إذا تواصل أصبح كثيرا بالإضافة الى عدم كثر المال بل جعله في حركة مستمرة فيأتي بحركته هذه بالربح. وقد كشف الجاحظ سر ثراء بعض الناس فذكر أن قليل لبعض الناس: بم كثر مالك؟ قال: ما يعت بسيفة قط ولا رددت ربها وإن قل، وما وصل إلي درهم إلا صرفته في غيرها⁽³⁾.

فيظهر أن الخلاف كان قائما حول نسبة الربح الى رأس المال، فيذكر القاضي القمي أن تجار الشرق كانوا يأخذون ربعا بنسبة 1/10 أو 1/5 من رأس المال، إلا أن لها جعفر بن محمد كره وأن يكون الربح محمولا على رأس المال، فرأى أن يكون محمولا على النافع⁽⁴⁾، فيبيع التاجر الثوب مثلا بربح درهم أو درهين، كما أن نجاة ولدت السويسي باشا تذكر أن القاضي سحنون كان يقدر للسعر مجموع ثمن التكاليف والربح بما يشبه⁽⁵⁾، لكن ابن خلدون يذكر أن الربح بالنسبة الى أصل المال يسره ومنه فإذا كثر رأس المال عظم الربح لأن القليل في الكثير كثير، ويبدو أن ما ذكره القمياني كان أقرب الى الواقع، فذكر أن على صاحب السوق أن يجمع وجوه أهل السوق، وأن يحضر

(1) القاضي القمي: افتتاح الدعوى، ص 225.

(2) ابن خلدون: مقدمة، ص 394.

(3) الجاحظ: البصيرة بالتجارة، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، بيروت 1966، ص 12.

(4) القاضي القمي: كتاب الدعوى ج 2 ص 47.

(5) باشا ولدت السويسي نجاة: التجارة في المغرب الاسلامي - تونس - 1976، ص 25.

غيرهم استظهارًا على صدقهم فساءلهم عن تكاليف الشراء وثمان البيع، فإن رأى شططا نالهم إلى ما فيه غيرهم، وخير العامة حتى يرضوا به ثم يتعاهدتهم.

وهناك عوامل لها تأثير على الربح وهي التغيرات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار كاللكومس والغرام وتكاليف النقل، لأنه إذا كان الغلاء قل الطلب وقل معه الربح، كما أن هناك علاقة بين العمران والربح، فيذكر ابن خلدون أنه «منى زاد العمران زادت الأعمال ثابة ثم زاد الثرف ثابعا للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستبطلت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة، إلا أن هذه المضاعفة يجب أن تنف عند حد محتل والا رخصت اليد العاملة، فيقلل الصانع من الانفاق على السلع، فتكسده ويحدث التضخم فترخص الأسعار وتقل الأرباح، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤثر في الربح. وتصلق بالتاجر نفسه كأمانيه وعيوبه.

الأسواق:

تقوم الأسواق حيث توجد تجمعات سكانية، فيخصص السكان مكانا يجتمعون فيه للتبادل التجاري وللزود بما يحتاجون، ولهذا كان لكل قبيلة أو قبائل متجاورة سوق عملية تجمع فيه وقد توجد حول كل ماء يتجم حول الضاربون وفي المحطات التي تقع على الطرق الرئيسية الرابطة بين المدن بالإضافة إلى الأسواق التي تقوم حولها المدن أو تقوم هي في المدن فيما بعد.

وان اشتهار بعض النواحي بسلعة معينة أو بعبارة أخرى، وجود فائض في الإنتاج، يستدعي إقامة سوق لتصرف تلك السلعة، فيقصدها الناس من قريب أو من بعيد ممن له اهتمام وحاجة إلى تلك السلعة.

وكان قيام هذه الأسواق وتطورها يستوجب توفر الأمن، فإن تجار الأندلس لم يتمكنوا من النزول إلى تنس إلا بعد ما عاهدتهم القبائل الضاربة هناك على حسن الجوار والرعاية والحماية، ومن أجل الغاية نفسها كانت القبيلة تقبع سوقها بين أبراض، حتى تكون في خفية عن عيون الغزاة، وقد تقوم السوق في حصن، فذكر الحموي أن بربر منطقة تنس كانوا يجتمعون إلى البحرين

السائد ذكرهم هو يرغبونهم في الانتقال إلى قلعة تنس ويسألونهم أن يدخلوها سوقاً ويحملوها سكنى ووعدهم بالعون وحسن المجاورة فأجابوهم إلى ذلك⁽¹⁾، بسبب حصانه وسنائه ومن هذا حصن إزمارة — قرب هاز — ذكر البكري بمحوصه أنه «حصن له سوق» وحصن تامغيت — على مرحلتين شرق فاهرت — وهو حصن له رضى وسوق⁽²⁾.

وكانت الأسواق تقوم أحياناً في نطاق دائرة أمر يكون قادر على توفير الأمن والحماية، هي غالباً مقابل امتيازات له، وغالباً ما يحمل السوق اسم ذلك الأمر، ومن هنا: سوق حمزة وسوق إبراهيم وسوق يوسف، وسوق ماكنس — على وادي شلف — وغيرها، وقد جرت العادة في مثل هذه الأسواق أن يكون لتجارة الأمر حتى الأولوية، كما تقرر له أرباح على شكل أتاوات وعشر مقابل ما يوفره من الحماية والأمن.

وبسبب هذه الامتيازات، كانت القبيلة التي تقع السوق في حوزتها، تبذل كل ما في وسعها لتحقيق الأمن وحفظه، وتأمين سلامة التجار، وفي نفس الوقت، كان على القبائل الأخرى القريبة والتي تتعطل مع سوق هذه القبيلة أو تلك أن تحافظ على علاقة السلم وحسن الجوار لتأمين استمرار تجارتها، لأن غير هذا أي تمكيد الجور يعني حرمانها من مزاولتها لنشاطها التجاري في تلك السوق، وربما تحت هذا الغطاء انقادت قبائل صنهاجية وزناتية معاً لأمرها أجنب عنها علويين ورستميين.

وبما أن هذه الأسواق تمثل المركز الاقتصادي للمدينة أو للمنطقة، فقد كان يتردد عليها مختلف الناس من له غاية تجارية أو ليس له، للكسب والشراء حتى كان غشيان السوق والأتجار فيه مترادفان، ومن هؤلاء الصنّاع والعمال والأحرار والعبيد والدلاكون والحمالون وغيرهم.

(1) الحسوي: معجم البلدان، ج 3، ص 48. كان البرج أو الحصن المبيع الذي ينسب من هجمات جنود وبسبب فيه الأمن ويصلح لمزايا التجارة للمبيع والشراء في حدوده، وتحمل الفارحات، كان قلعة عسكرية وسوقاً تجارية ومكانة قضائية وألفت المدينة حول السوق دوحلة في أوروبا.

(2) البكري: المغرب ص 143.

على أن وظيفة السوق لا تقتصر على العمل التجاري فحسب، بل لها وظائف أخرى اجتماعية وثقافية وتربوية وغيرها، فيذكر الأندلسي أن سوق ريفعة «يبيع بها ويشترى ويقضى منها حوائج أخرى»، وهذه العبارة الأخيرة «يقضى منها حوائج أخرى» يمكن أن نحدد لها تفسيراً من خلال أمثلة وردت بخصوص أسواق أخرى في المرقية وغيرها تنطبق على علة أسواق بلاد المغرب، بسبب التشابه الكامل بين مجتمع هذه البلاد وغيرها من بلاد المغرب الأوسط.

ومن هذا، فإن الحشني يذكر أن سليمان بن عمران طلب من الخلامه أن يذهب إلى صاحب سوق الجمال وأن يطلب منه أن يبعث له بأربعة جمال «حتى يطوف عليها رجالاً شهدوا عندي زوراً»⁽¹⁾، ويقع الطواف هذا في الأسواق فإن الزركشي يذكر بخصوص جماعة أن «سبقت رؤوسهم إلى تونس فطيف بها على أطراف الرماح في الأسواق في يوم الخميس» ثم أضاف... «ثم رفع رأسه إلى تونس وطيف به على عصا في الأسواق والسفهاء يضحكون والنساء يولولن»⁽²⁾، ومن هذا نلاحظ أن السوق كانت ميداناً للتشهير.

كما أن المراكشي يقل قول ابن عسار — ت 479 هـ — 1086 م — : «أصبحت في السوق ينادي على رأسي بأنواع من المال»⁽³⁾ ومن هذا البيت يستدل أن السوق كانت ملجأً للقارين، وبينما نبحث عنهم، ينفض النظر عن سبب القرار، وهناك وظيفة أخرى نلاحظها فيما ذكره ابن حيّان فقد أشار إلى مناداة وقعت بعد صلاة الجمعة على رأس ابن عمر المختار الحاجب سنة 360 هـ/970 م والشاذي يهتف عليه. «أيتها الناس رحبكم الله هذا أحمد بن عمر... قلص القاسق السبيلك لأموال المسلمين... فأعرفوه واجتنبوه وتحفظوا منه» وأضاف أن المنادي جال عليه يرمين تباها في السوق... الكبري على أصحاب المصانع وطبقات التجار»⁽⁴⁾ محذراً ومنها، وهذه لا شك كانت سنة متبعة في جميع أسواق الديار الإسلامية.

(1) الحشني، قصة قرطبة وعلماها المرقية، مدريد، 1914 م/238.

(2) الزركشي: تاريخ التوليين الموحدة والخمسة، تونس، 1986. ص 48، 49.

(3) نفس المصدر، ص 123.

(4) ابن حيّان: القيس من أبناء أهل الأندلس، ط بيروت. ص 19، 20.

ويظهر أن للسوق كذلك وظيفة ثقافية، فقد جرت مناظرة بين أبي عمران الفاسي وفتهاء القيروان حول مسألة الكفالة: هل يعترفون الله تعالى أولاً «وعظمت حتى كثر الجدل بها في الأسواق»⁽¹⁾، فهذا يعني أن الناس كانوا يتجادلون ويتناظرون كذلك في الأسواق، وفي هذا غاية ثقافة.

أما النرجسي فيشير إلى وظيفة أخرى للسوق فذكر صيّا يمتا جاءها معروف بديران بن جواد كالستيف فقال له: يا صبي رأيت سيف أبي في يدي دلال في السوق ليبيعه وإنما تناولك إياه بعل اخني وحقي في السيف بل، فاستحضر أبو معروف الدلال فقال له: اشهر نصيب الآينة دون نصيب أعيا⁽²⁾، ومن هنا يتبين أن للسوق وظيفة تتمثل في أنه ميدان لبيع كل سلعة كيفما كانت وسيلة الحصول عليها، فهناك تباع أيضاً اللقط والمسرقات وغيرها، كما وفي السوق أيضاً يمكن البحث عن مثل تلك اللقط والمسرقات والعتور عليها.

وبالجملة فإن السوق تؤدي وظائف متعددة خاصة الكبيرة منها فنيا تقع المائرة والغدر، وظفر بالآر، وقاديب سفه وإغالة ضعيف، ووعظ وأرشاد، وتنافس الشراء وربما ترويح بنات، ودعوة إلى ملذبة والعتور على مفقود إلى غير ذلك.⁽³⁾

ويمكن أن نتصور الباعة في الأسواق وهم يتدفقون بأصواتهم العالية يصفون جودة سلعهم ويغرون المارة ويظهر هنا فيما ذكره القاضي عياض بخصوص أحمد بن مصرف الأزدي فكان هذا الأخير إذا سمع الباعة يصيحون على سلعهم، ويصفونها بغاية الجودة يقول لمن معه: لا تقبلوا منهم فإن أكثر ما يقولون كذب⁽⁴⁾.

(1) ترون عبد الله: الفروع القرطبية. تطوان. المطبعة الهندية. بدون تاريخ. ص 392.

(2) النرجسي: طبقات. ج 3. ص 326.

(3) سيد الأندلس: أسواق العرب في الجاهلية والإسلام. طر الشكر - بيروت. 1374هـ الموافق ل 1974م. ص 293.

(4) القاضي عياض: ترتيب المدارك. ج 3. ص 432.

وبستطيع المتجول في السوق أن يلاحظ فنون التجارة وما يرتبط بها كالسلومة، فقد كانت هذه من عادات الأسواق، فكان وأصل النخسي — ت 232 هـ في القرون — يتجر في حانوت بما يوزن ويكال، لجلده امرأة «سلومته في شيء» (1) ويلاحظ المتجول الدلائل والسمامة والأعيهم وتجمع الناس حولهم.

ويبدو أن بعض الحوانيت كانت تظل مفتوحة الأبواب طول النهار، فذكر النخسي أن السوقي «قد أخرج في كفه من بيته خبزًا يتفاه في حانوته في داخل النهار» (2) وربما أقام مثله بعض التجار الذين يعرضون سلعهم في ساحات الأسواق.

وقد كانت للأسواق آداب عامة يلتزم بها أهل السوق والا تدخل المحصب في الأمر، من ذلك: «أن من بدر إلى موضع من السوق فهو يومه إلى العشي» أو كما نقل القاضي النعمان عن علي بن أبي طالب: «سوق المسلمين كمنسجدهم الرجل احق بمكانه حتى يقوم منه أو تنهب الشمس» (3).

ومن الآداب كذلك النهي عن سوم الرجل على سوم أخيه إذا ركن البائع إلى البيع وإن لم يقده، والأفلا بأس بالسلومة والمزايدة على السلع، كما لا يجوز «تلفي الركبان» ويقصد بهذه العبارة هو قدوم قافلة والتقاء بعض التجار بها عارج المدينة فيخرون بكساد متاعهم ليشتروه منهم رخيصًا.

وعلى أهل السوق أن يحافظوا على نظافة أسواقهم، فلا يسمح لهم «ب طرح الكناسة على جوار الطرق وتبديد قشور الطيخ أو رش الماء بحيث يغلشي من الترق والسقوط وكذا إرسال الماء من الميازيب المخرجة من الحائط إلى الطرق الضيقة... وكذا ترك مياه المطر والأوحال في الطرق من غير كسحه» (4).

(1) نفسه: تراجم، ص 166.

(2) النخسي: قطاة قرطبة وجلياء القرطبة، ص 152.

(3) القاضي النعمان: كتاب دعائم الإسلام، ج 2 ص 16.

الطرقات الضيقة «فلا يجوز لأحد من السوق الجلوس فيها ولا اخراج مصطبة
«كأنه»⁽¹⁾، وغير ذلك من الآداب المشوثة في كتب الحسبة.

وكانت الأسواق موجودة في كل مدينة وقرية عظم قدرها أو صغر، وقد
أشار المقدسي إل أسواق تاعرت فقال: بأن تاعرت بلد «رقيق الأسواق» وقال
العريزي فيها: «وهي ذات أسواق عامرة» وهو نفس الوصف الذي ذكره البكري
تقلا عن محمد بن يوسف الوراق، فذكر: «تاعرت أسواق عامرة» ويبدو أن
ابن عسكري تأثر به أو بغیره من سابقه فذكر أنه كان لتعرت الحديثة وأسواق
كثيرة عامرة، أما ابن حوقل فقد حذر عن أسواق تاعرت بقوله أن «التجار
والتجارة بالهذنة أكثر» كما وصفها الأدهسي — وربما متأثرا بمن سبقه — بأنه
كان لها «تجارات وبضائع وأسواق عامرة»⁽²⁾.

وهكذا كانت المدينة في بلاد المغرب الأوسط تشتمل على عدة أسواق،
فمدينة تلمسان، لفتت أسواقها نظر محمد بن يوسف الوراق فقل عنه البكري
إنها «قاعدة المغرب الأوسط ولها أسواق» ويصف الأدهسي مدينة وهران فيذكر
أن «بها سوقا مقدرة وتجارا نافقة» ومثلها كانت مدينة تيس فذكر البكري
إنها كان بها «أسواق كثيرة» ونفس الأمر بالنسبة لجزائر بني مزغنة إذ كان فيها
أسواق كثيرة⁽³⁾.

الا أن هناك بعض المدن كان يوجد بها سوق واحد، فمدينة تاجنة «فيها
سوق» ويتو واريغن «بها حوانيت» ومدينة الحضر «فيها سوق» وسوفها يجتمع

(1) ابن الأثير: معالم القرية في أسكاف الحسبة، كسج، 1938م. ص 67، 79، 78.

(2) ابن الصغر: سورة الأئمة، ص 350، المقدسي، احسن التقاسيم، ص 228، القلشندي، صبح
الأعيان، ج 3، ص 111، البكري، المغرب، ص 68، ابن عسكري، البيان ج 1، ص 25، ابن
حوقل، صورة، ص 86، الأدهسي، زهد، ص 87، وصف البهقري تاعرت «عراق المغرب» ووصف
المجكري الأندلس «عراق المغرب» كما وصفها أبو علي الحسن بن الربيع أنها «مقصدة كل طرفا وسورة
كل ألفة...» إن بلاد التجارة غالبا تجلب وإن كسدت بضاعة غالبا تلقى «القرى». تقع العيب
ج 3، ص 153-154. فهل يطبق هذا الوصف على تاعرت ؟.

(3) ابن حوقل، المعتمد السابق، ص 78، البكري، المغرب، ص 61، 76. مؤلف مجهول: كتاب
الاستيعار، ص 113.

إليها أهل تلك الناحية ومدينة «سوق إبراهيم» التي وصلها البعثوني بأنها «المدينة المشهورة، ومدينة أفكان — فكان — كانت سوقاً قديمة من أسواق زناة فمذبها علي بن محمد بن صالح البغري، ومدينة الغرة «فيها سوق» ونفس الأمر بالنسبة لمدينة بني والحليل إذ «فيها سوق عامرة ومدينة أسلم» «فيها جامع وسوق» ومدينة نرنا «فيها سوق عامرة»⁽¹⁾.

كذلك مدينة المسيلة، فذكر البكري «لمدينة أسواق وحمامات»، أما سوق حمزة فإن اسمها يعني عن كل بيان. ومدينة اشير ذكر ابن حوقل أن «فيها... أسواق» وكذلك مدينة مليانة فكان لها «سوق جامعة» وذكر البكري في «أطراف تاهرت» «سوق ابن حيلة» وعلى الطريق بين اشير وسوق كرام تقع «قرية تسمى «سوق حوارة» وسوق كرام هذه تقع على نهر شلف، وكذلك دار ملول وهي «دار عامرة وأسواقها قائمة»⁽²⁾. وكذلك حصن تامغلت وسوق ماكسن السالف ذكرهما. وأما مدينة الغدير ففيها «جامع وأسواق عامرة وكزنابة — مرحلة عن مليانة على نهر شلف — «له سوق يوم الجمعة يقصدها بشر كثير» ومدينة جرولة لعزرواء وهي سوق عبيدون بن سنان الأزداجي ومدينة رينة «فيها سوق صالح»⁽³⁾.

ومن الملاحظ أن الرحالة كانوا يشيرون إلى وجود سوق واحد لو عدة أسواق، وهم بهذا يعبرون عن اتساع البلد وأهميته، لكن المدن لا تتال أهميتها بعدد سكانها، فقد تتال قرية أصغر من غيرها أهمية أكبر بسبب موقعها، كما أن ما ذكره الرحالة لا يعني المحصر، فلا بد من وجود أسواق لم يرد لها ذكر في مؤلفاتهم.

(1) ابن حوقل: صورة الأرض. ص 89. البكري: المصدر السابق. ص 69، 79، 80 الأندلسي: زعماء، ص 80، 83.

(2) البكري: المصدر السابق. ص 59، 69، 60. ابن حوقل: المصدر السابق. ص 89. وربما كانت دار ملول هي سوق عند الأندلسي.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق. ص 89، ذكر الأندلسي «فيها سوق صالح» وربما تدل عبارته هذه على «القرية بالن حوقل».

وبلاحظ من جهة ثانية أن بعض هذه الأسواق كان يعرف باسم اليوم الذي تدب فيه الحركة والنشاط ويؤمه الناس، ومن هنا ذكر الإدريسي على الطريق الرابط بين بجاية وقلعة بني حماد «سوق الأحد»⁽¹⁾ ويشير المقدسي والقاضي عياض وجود «سوق الأحد» في القيروان، فمن المرجح أن له نظيراً في تاهرت وغيرها من كبريات المدن، كما يشير الإدريسي إلى وجود «سوق الاثنين»⁽²⁾ على طريق بجاية القلعة — السالفة الذكر — ويضيف أن هذا السوق كان محروماً فيه رجال يحرسونه مع سائر أهلها وكان أيضاً «سوق السبت».

ويشير أن مثل هذه الأسواق كانت تعقد في يوم معلوم من الأسبوع، ويهجرها تجارها وزوارها في أيام الأسبوع الأخرى، فليعد الحموي بخصوص أكثر سيف — أجر سيف — أنها كان هذا سوق في كل يوم خميس يجتمع له من حولها من القري⁽³⁾ ونفس الأمر يذكره الإدريسي بخصوص قصر أبي موسى — في المغرب الأقصى — ففي شماله «سوق يقصد إليها في يوم كل خميس يجتمع إليه جميع قبائل بني مكناسة» وربما كان هذا نفس الحال بالنسبة إلى سوق الخميس اللذين ذكرهما الإدريسي، على طريق بجاية — القلعة في بلاد المغرب الأوسط، ونظراً لوجود سوق الخميس في القيروان — حسب المقدسي — والمقارنة بها فمن المرجح كذلك أن يكون موجوداً — سوق الخميس في تاهرت وغيرها.

وإن العبارة التي وردت عند الإدريسي بخصوص كثرانية — السالفة الذكر — تفيد أنه كان «له سوق يوم الجمعة يفصلها بشر كثير» وربما لم يقتصر الأمر عليها وإن أغفل المؤرخون والرحالة ذكرها، وليس من المحتمل أن يكون عدد أسواق يوم الجمعة قد تناقص في العهد الفاطمي، بناء على إشارة وردت عند المقدسي بخصوص مصر الفاطمية تفيد أنه كانت «تخلو أسواقهم أيام الجمعة»⁽⁴⁾ فكان هذه العبارة تعبر عن نظام فاطمي، من المستبعد أن يؤثر في عادة لبياعية عند سكان بلاد المغرب وهي إقامة سوق يوم الجمعة.

(1) الإدريسي: نزهة، ص 92.

(2) نفس المصدر: ص 93.

(3) الحموي: معجم، ج 1 ص 316.

(4) المقدسي: الحسن الفاسي، ص 205.

ويبدو أن هذه الأسواق تتعلق بتجار معينين، يخصصون يوماً معلوماً لكل منطقة معلومة، فإذا أقاموا سوقهم في هذه المنطقة اليوم، أقاموه غداً في منطقة أخرى وهكذا على مدار الأسبوع. وإن لم يشر الرحالة إلى هذه الفكرة، فذكر الأديسي سوق بني زندوي — زلفوي — على طريق قسنطينة — بجاية — وهو سوق لما يوم في الجمعة وأهل تلك الناحية يقتصدونها في ذلك اليوم وحين تعرض الأديسي نفسه إلى مدينة غزة ذكر فيها سوق مشهورة لما يوم معلوم، وتخص الأمر بالنسبة إلى مازونة إلا لسوقها يوم معلوم، يجتمع إليها اصناف من البربر، وكذلك أشهر لما سوق يوم معروف يجلب إليها كل لطيفة وبيع به كل طريقة⁽¹⁾. وربما كانت هذه الأسواق تتوزع على جميع أيام الأسبوع، فكان هناك سوق السبت وسوق الثلاثاء وسوق الأربعاء إلى جانب أسواق الأيام التي سبق ذكرها، وهذه الميزة تسمح للتجار بأن يواصلوا عملهم التجاري وتسمح للناس بحرية الحصول على ما يحتاجون في أي يوم، فعلى وادي درعه — في المغرب الأقصى — «سوق في كل يوم من أيام الجمعة في مواضع مختلفة منه معلومة وربما كان في اليوم الواحد سوقان»⁽²⁾. وكذلك كان في خافق — في إفريقية — «أسواق على أيام الجمعة فإذا كان هذا في إفريقية والمغرب الأقصى، فما يمنع وجوده في المغرب الأوسط ؟ وإذا كانت هذه أسواق اسبوعية لتعقد يوماً في الأسبوع — فكانت هناك أسواق أخرى دائمة، تقوم في كل يوم، فذكر الأديسي أن حصن تاكلالات — على طريق بجاية — القلعة به سوق دائمة»⁽³⁾.

ويشير البكري إلى وجود سوق «يجتمع فيه البربر وقتاً ما في السنة يتسوقون» — وهو موضع مدينة سجلماسة — ، ومن المستبعد أن تحدد كلمة «وقتاً» يوم أو بأسبوع، والأرجح أنها تدل على مدة أطول. وبما جعلنا نميل إلى هذا الترجيح ربطه الكلمة «وقتاً» بالسنة، ثم ذكره كلمة يتسوقون، فإن ذكرها

(1) الأديسي: ترجمة، ص 83.

(2) البكري: المغرب، ص 132.

(3) الأديسي: المصدر السابق، ص 92. حين فشل سعادون الصواف — في القنودان — في شراء دابة من موطن القنودان فلما إلى المغرب اليوم الثاني فآثر العرب: طبقات علماء إفريقية وتونس، تونس 1966م ص 73.

يعني أنهم كانوا يردون السوق لشراء ما يلزمهم لعائهم في مواعيدهم ذلك، كأن يشتروا حبوبهم ولحومهم، كما أن الإنتاج الموسمي يتطلب سوقاً مرتبطة به، كذلك ما ذكره ابن عساري بخصوص موضع أسبلا، حيث أشار إلى أنه كانت تقوم فيه سوق جماعة ثلاث مرات في السنة في رمضان وفي العواشر وفي عاشوراء⁽¹⁾، وقد فسرت فولدت السويدي نجات كلمة «العواشر» بأنها يوم عيد الأضحى، والأرجح أنها المشرقة أيام التي تلي يوم العيد، وخلاصة القول أنه يصح أن نطلق على مثل هذه الأسواق «أسواق المناسبات والمواسم» أو هي «المعارض» في وقتنا الحاضر.

وكانت هذه الأسواق بصفة عامة تحمل أسماء بحسب ما تنسب إليه، لتحمل اسم صاحبها أو مؤسسها والقام بأمرها مثل سوق حمزة وسوق إبراهيم وسوق عبيدون بن سنان الأزدي وسوق ابن حيلة وسوق ابن مبلول وسوق كرام، وسوق يوسف وسوق ابن خلف — على طريق بالغة — المسيلة — وسوق ابن وردة.

وربما تنسب الأسواق إلى القبيلة أو القوم مثل سوق هولة — على طريق أشهر سوق كرام — وسوق بني زندي وفي عبارة ابن الصغور: «مسجد القرويين ورحبتهم تدل على نسبة الرحبة — السوق إلى أهلها من القرويين، ونفس الشأن بالنسبة للجماعات الأخرى كالكويتيين والبصريين، وربما كانت هناك أسواق أخرى تنسب إلى قبائلها لم ترد عند الرحلة.

وقد أشرنا سابقاً إلى أنها قد تنسب إلى اليوم الذي تقوم فيه — أو قد تنسب إلى الجماعة الدينية التي تتعامل معها فتخصص بها فظهرت أسواق تحمل اسم «سوق المسلمين»⁽²⁾، وسوق اليهود⁽³⁾.

وقد تنسب — الأسواق — إلى فئة اجتماعية معينة، فكان هناك «أسواق المسكر» كما قد تنسب إلى المكان الذي تقوم فيه، فيقال «سوق دار الإمارة»

(1) ابن عساري: البقاء ج 1، ص 232.

(2) القاضي العبدان: دعاء الإسلام ج 2، ص 16.

(3) القاضي عياض: تراجم القديس ص 339.

وقد نسب إلى السلعة التي تباع فيها وتعرف بها يقال «سوق الجمال» و«سوق الصوافين» و«سوق الغزل» إلى آخره.

وليس هناك دلائل ثابتة تتعلق باهتمام تنظيم الأسواق في بلاد المغرب الأوسط، فإذا كان ابن الرقيق القيرواني قد ذكر أن يزيد بن حاتم قدم إفريقية حيث تربى القيرواني في أسواقها، وأقام كل صناعة في مكانها⁽¹⁾، فهذا يعني أن بلاد المغرب الإسلامي لم تكن عرفت تنظيم الأسواق حتى ذلك الوقت، وبالتالي، فإن المسألة بالنسبة للمغرب الأوسط أحد أمرين: إما أن تكون انضمت على يد هذا التنظيم إلى باقي نواحي البلاد وهذا يحتاج إلى سنوات لكي يظهر تأثيره في أسواق ناهرت، ومنه فربما كان ابتداء التنظيم مع حلول القرن الثالث الهجري، وأما أن يكون الرستميون والأمراء العلويون قد أحدثوا في مناطق نفوذهم ما أحدثه يزيد، باعتبار أن جميعهم مشاركة تأثروا بنفس الحضارة ومنه فعين حل القرن الثالث الهجري، كانت الأسواق منظمة.

ويدخل في سياق هذا التنظيم موضوع التخصص. فكان كل سوق يختص بسلعة معينة — كما سلف — وهي مسألة على غاية الأهمية بالنسبة للناس والتجار وللحاسب كما سبق. كما يدخل في إطار التنظيم موضوع إخراج بعض الأسواق من داخل المدينة إلى خارجها، كذلك الأسواق التي تنطلق منها أصوات مزعجة كآسواق الحدادين، أو تنطلق منها روائح كريهة كآسواق الدباغين. أو أوساخ وقاذورات مثل أسواق الحيوانات والطين والحلقاء وما شابه ذلك.

وكان من بين الأسواق المتعددة في المدينة «سوق الرقيق» ولا يوجد وصف لحال هذه السوق في بلاد المغرب إلا أن آدم متر يشير إلى وصف لها في مكان آخر فيذكر أنها «سوق مربعة فيها طرق منشعبة وفيها الحجر والغرف والمحلات للرقيق، وكان يبيع الرقيق الجديد في السوق العام بمثابة عقوبة تحط من قدره والأول أن يباع في منزل خاص أو بواسطة تاجر كبير، وكان تجار الرقيق موضع تشهير»⁽²⁾.

(1) الرقيق القيرواني: تاريخ إفريقية والمغرب. تونس 1968، ص 149. السلاوي: الاستقصاء.

(2) آدم متر: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. القاهرة 1940، ج 1، ص 284.

سوق أخرى هي سوق النخاسين، فذكر القاضي عياض أن ابن أبي طالب — قاضي القيروان — رأى رجل يبيع في سوق النخاسين فاشترى له زوج بقر وقطعة غنم⁽¹⁾، كما ذكر نفسه القاضي البخاري مما يفيد أن النخاس متخصص بتجارة الحيوانات، ربما كان يعرف هذا السوق أيضاً باسم «سوق الدواب» الذي أورد ابن الصبغ ذكره في نزهته.

وذكر ابن الصبغ كلمة «الرهانة» فقال: «أن في في الرهانة ذكرًا أبيع فيه واشترى⁽²⁾» إلا أن هناك عبارات وردت عند غيره تساعد على كشف اختصاص هذه السوق بذكر القدس: «ولما الأشياء التي يختلف فيها أهل الأقاليم مثل... البزازين الكرايين الرهانة»⁽³⁾ وهو يقصد أن هذه الأسماء مترادفة أي أن الرهانة هم البزازون، وقد أزال الزركشي كل شك حول أن الرهانة سوق مذكرة... هي سوق الرهانة كان قدره... إذ كان كل من اشترى شيئاً من أنواع الأطعمة واللباس⁽⁴⁾، ومما يزيد هذا القول ما ذكره القاضي عياض «حكى أن رجلاً من الرهانة بينما هو جالس في مكانه هرعته إليه امرأة قتلت له: بيع هذا الشاع وهو جبة وشي وطيلسان وتعل طاطمي وقلنسوة»⁽⁵⁾.

وعلى الجملة، فقد كانت الأسواق متعددة ومتنوعة مثل: أسواق الزبائن والديقالين والعيارفة والصيدلة والحفادين والصياغة والطرابين والسماكين والأيزارين والقصابين والبقالين والفاكهاتيين، والربحانيين والجزارين والخبازين والمطارين والأساكفة والديالين والتجارين والخشابين والقطانين

(1) القاضي عياض: تراجم، ص 216. ونظر، ص 13.

(2) ابن الصبغ: سيرة الأئمة، ص 354.

(3) للقدس: الحسن القاضي، ص 30.

(4) الزركشي: تلويح القائلين، ص 116.

(5) القاضي عياض: ترتيب للمذكور، ج 3، ص 202. ذكرها طائي عند في تراجم أغلبية «أن القرية قالت له: تم هذا الملاح». تراجم، ص 218. وحول GH أن يرحى أن الرهانة تجار بيرو. النظر:

Masbe GH: The Radikante-merchants...J.E.S.H.O. Vol.XVII, PP.299-723.

والخلاصين والخطالين وسوق الغزل وسوق الدجاج وسوق القنابل^(١)، وسوق
القشاشين^(٢)، وسوق العزالين وغيرها.

التجار:

يعرف اصحاب الصفاة هؤلاء التجار في أنهم الذين يتباهون بالأخذ
والمطاء وحرصهم طلب الزيادة فيما يأخذونه على ما يعطونه^(٣)، وكانت
مناجرهم تتم في بداية الأمر بالمقايضة أي مبادلة سلعة بسلعة، ثم استخدمت سلعة
ثالثة تستعمل كوحدة للتعامل التجاري كالجمال عند العرب والبربر إلا أنها طريقة
لا تسمح بأجراء تبادل تجاري بسيط فاستعملت النقود كوحدة تقييم، وقد
حلت هذه الطريقة صعوبات عديدة أمام التبادل التجاري خاصة بفضل الأجزاء
الصغيرة التي استعملت، وهذه الأساليب كانت متبعة في أرياف بلاد المغرب
الأوسط ومكنه.

ويمكن أن نصف التجار إلى صنفين: تجار مستقرون وهم الذين يملكون
حواليات ثابتة يبيعون فيها سلعتهم، أو يأخذون أماكنهم في السوق فيلزمونها إلى
المساء ليعودوا في غددهم، في نفس الوقت هناك تجار متجولون ويحتملون الإباء
الحقيقيين للتجار، فهم يتحدثون مخاطر الطرق ويحسون عبر القرى والمدائن
حاملين بضائعهم فوق رحلهم أو على ظهورهم، ثم ينشرونها في نهاية المطاف
على حصائر ونحوها، ثم يلجأون إلى المداغة ونشر الدعاية لها، وغالباً ما ينتهي
الأمر بالمقايضة^(٤). وإذا اختفى هؤلاء التجار استعملوا الحمول وتطورت تجاراتهم،
فكان يطلق عليهم في الغالب «ذوو الأرجل المغمرة».

(١) كان يباع في هذا السوق «الأبنات المصنوعة من القليل كالأروحية والأمشاط ومقايض السكاكين.

انظر: ناصر عيسوي: رحلة ناصر عيسوي. ترجمة يحيى الخشاب - بيروت سنة 1970م. ص 103.

(٢) يباع فيه الأشياء القديمة أو ما يدعى اليوم الخردة الطر. التركشي: تاريخ البوادي ص 177.

(٣) «اصحاب الصفاة» رسائل اصحاب الصفاة. بيروت 1376هـ/1957م. ج 1. ص 243.

(٤) يبدو أن بعض الصغار المتجولون بين القرية والريف كانوا يبيعون، فإن أما الحسن علي بن يوسف يذكر

أن اليهود كانوا يبيعون في ليلته وهي ليل البضائع والبيع بين الريف والمدينة. انظر: أبو الحسن

علي بن يوسف: القوسية المشيكة في ضوابط حار السكة. تحقيق حسين مؤنس - مدريد سنة 1960م.

وكان هؤلاء التجار — التجارون — معرضون الى مضاربات من كبار التجار، وهذا يترجعون ليجأون الى بيع البضائع فوات القيم الضئيلة التي لا تلت نظر كبار التجار، فهم غالباً من الأشخاص الذين لا يملكون أرضاً يقتاتون بتجارة بل هم من ذوي النجوة البائسة الذين اشغلوا التجارة مورداً للحصول على لقمة عيشهم وحماية أنفسهم من الفقر.

أما كبار التجار فهؤلاء سوفهم الثقة وكبار الموظفين والأغنياء، وسلعهم كل ما ندر وغلاء، ولهذا فهم يحفظون أرباحاً طائلة، وتجارتهم غالباً عارجية، لا أنها — تجارتهم — تعتمد على الأجواء السياسية وعلى الجاه الذي يتمتع به التاجر مما يفسح أمامه مجالاً واسعاً، لكنها إذا اكتفهرت وانظمت نزلت به الى الخضم، كأن يتعرض الى مصادرة أمواله من طرف السلطة الحاكمة أو نكبة بسبب حرب ونحو ذلك، وقد مارس القاطنيون المصادرة.

ويختلف التجار عن بعضهم البعض في أفعالهم، فإذا كان من صفات بعضهم والمماحكة والفش والخلافة وتعاهد الأيمان الكاذبة على الأيمان رداً وقبولاً فأجدر بذلك الخلق أن يكون في غاية المثلة ولذلك نجد أهل الرئاسة يتحامون الاحتراف بهذه الحرفة⁽¹⁾، الا أن هناك من يتعالى على هذه الأخلاق لشرف نفسه وعظمة جاهه، فهؤلاء عادة يتألون احترام الناس كرجال الدين الذين مارسوا التجارة، فهؤلاء نظراً لروحهم الدينية وتقواهم تجعلهم محل ثقة الناس والبالغ عليهم لأطمئنانهم اليهم، فذكر المرجني أن أباً معروف بن جواد — من رجال الطبقة السادسة — كان تاجراً جالساً في دكان وكان إذا وزن لأحد من الناس زاده من نفسه غروبة وإذا أراد أن يأخذ لنفسه من أحد نقص غروبه فلما حضرته الوفاة أوصى بمشرين ديناراً احتياطاً من ثبابة الميزان⁽²⁾.

...

بحث عمر بن زكري مع رجل من بني يحرين حمل ثمر الى أهل الرادي ليبيعه فبم فيها ثمرات حبوبيات. فلما قدم ثما أعياها تلك الثمار من الصوف والخوا... وهذا تأكيد على استعمال المقايضة. نظر: أبو الربيع الريساني: سوا مشايخ المغرب. طبع وطبع: سماعيل التري. ديوان المطبوعات الجامعية — الجزائر. 1983م. ص 32.

(1) ابن خلدون: المقدمة. ص 396.

(2) المرجني: طبقات ج 2، ص 323. وجاء في النص: دكان دابة ثما وزنه.

ذلك أن من شروط التجارة الإسلامية أن يكون التاجر نقيًا وصدقًا، فقد قال **عليه السلام** «ان التاجر يبعثون يوم القيامة فجارا إلا من اتقى الله وبر وصدق» (1) وقال: «يا معشر التجار اياكم والكذب» (2).

يرى ابن علقون أن صفات التاجر الناجح أن يكون «جريًا على الخصومة بصيرًا بالحسبان شديد للمباحكة مقدامًا على الحكم... لا يلد له من جاء يضرع به يوقع له الخيبة عند الباعة ويحمل الحكام على انصافه من معاملته» (3)، ويضيف ابن الأثورة أن على التاجر تعلم النقد فلا يعطي للناس زائفًا وهو لا يدري فيكون آثمًا.

أصناف التجار:

— التاجر الخزان: يشتري السلعة في موسمها، إذ هي في هذا الوقت تكون وفيرة، ويكثر العرض، ثم يحتفظ بها منتظرًا تغير الأسعار بندرة السلعة ووفرة الطالبين، فيستفيد من هذا التغير، ولكي يكون ناجحًا في عمله هذا عليه أن يكون عالمًا بأحوال البضائع وأماكن توفرها وأسعارها وكل ما يتعلق بها، فيقدر إلى بيعها إذا تنبأ بانخفاض سعرها.

— التاجر الركاض: وهو التاجر الذي يتنقل من بلد إلى بلد ومن مدينة إلى مدينة بحثًا عن سلع للمتاجرة بها، كأن يسافر تاجر من جزائر بني مزغنة إلى بسكرة لشراء القمح، على التاجر هذا أن يكون بصيرًا بقطعا، فقد تستمر عليه العودة إلى مكانه لأسباب طبيعية خارجة عن إرادته، فعليه أن يحتاط لنفسه فلا يشتري سلعًا بكامل ماله مثلاً، وعليه أن يكون عالمًا بأسعار السلع في مدينته والمدينة التي سافر إليها.

— التاجر المجهز: يتخذ هذا التاجر وكيلًا له في مدينة أخرى — أو بلد آخر — يجهز إليه السلع، ثم يتولى الوكيل، — أو القابض — بيعها وشراء

(1) زبدان عبد الباقى: العدل والعدل والحق في الإسلام. مطبعة السعادة. القاهرة سنة 1398 هـ. 1978 م.

ص 67. رواه الترمذي.

(2) نفس المرجع: رواه الطبراني.

(3) ابن علقون: المقدمة. ص 395.

سلع أخرى يقوم بتصديرها إلى الخارج المجهز، ومن خلال عملها يلاحظ أنه لا بد أن يكون الوكيل أمينًا وعمل ثقة المجهز وذا خبرة بالنقن التجاري⁽¹⁾.

والتاجر الكبير يعتمد إلى توفير المواد الأولية وإقامة صناعة ثم توزيع الإنتاج، بالسلع البسيطة كالخبوب وغيرها، فإنه بحاجة إلى عدد من العمال يساعدونه بالبيع والتفيل وما إلى ذلك. إذ من الصعب أن تتقبل شخصًا مثل ابن وردة — أسلاف الذكر — يعمل على عاتقه مسؤولية سوق بأكملها، والأقرب إلى الواقع أنه استعان بعمال لتسيير عمله التجاري على ما يرام.

وروي لذلكي أن أسد بن القنرات أتكر على أحد تلاميذه وجوده في حلقة الدرس فقال له: «انكرت تعطيلك لحانوتك الذي منه معاشك وتقوي به على طلب العلم، فصاحب الحانوت إنما هو بالحرفاء فإذا جاءك حريفك اليوم ولم يجدهك وغدا فلم يجدهك وبعد غد مثل ذلك استبدل بك غورك فضررت بنفسك ومن تعوله...»⁽²⁾، ومن هذا يتبين أن التجار كانوا يستعينون بمن يقوم مقامهم في حوانيتهم وكان هؤلاء عرضة للحرل والطرود إذا أظهروا تقاعسًا في عملهم، ويبدو أن أجورهم كانت تكفي معيشة أسرهم.

ولا تقدم المصادر معلومات وإلية تساعد على رسم صورة واضحة لما كان كبار التجار، إلا أنه بالإمكان أن تصور وجود صراع بين كبار التجار وبين الأقطاعيين وهو صراع على الامتيازات، لكنهم يقفون جنبًا إلى جنب في مواجهة من هم دونهم، وكان هؤلاء التجار يمتنعون بنية حتى أن صاحب الشرطة كان يخشى دخول سوق ابن وردة هبة الأرجح أنها — الهبة — ناهية

(1) عن هذه الأساليب الثلاثة أنظر: أبو الفضل الدمشقي: الإشارة إلى علسن البحار، ص 70 73، 73. عبد العزيز القوري: تاريخ العراق الاقتصادي، ص 124.

(2) لذلكي: رياض النفوس، ج 1 ص 185. عبد العزيز الجندوب: الصراع الفصلي بالقرية صلحة 232 — 233. قال أبو حنيفة، ت. 337 هـ في القنرات — مرتضى وأقبل عدد رجل من الرماة ومنه عيان فكان يبيع العلم بسلع الخس بجورنا ولا يخطه هو شبة فسأل بعض جوانه عن سبب ذلك فقال: لأنك تسقيهم وهؤلاء يصون ذلك منه ومن تحت يده. أنظر: القاضي عياض: ترتيب الدرر، ج 3. ص 361.

من العلاقات الخاصة التي تربط كبار التجار برجال الدولة وأولي الأمر، وربما أنها نابعة كذلك من الأموال الطائلة التي يمتلكونها والتي يستطيعون بها تنفيذ ما يريدونه، وربما كذلك نابعة من الجساعات للربطة بهم مصلحيًا، كأولئك الذين يعتمدون في معيشتهم عليهم، فهؤلاء يتقادون لهم بمحافضة على مصدر رزقهم، ويظهرون بوضوح بين يدي محمد بن عرفة ومن خلقه ومن يمينه ومن يساره وهم دائم من الأمم، كتابة عن وفرة عدهم، إذا اعتبرنا محمدًا بن عرفة من كبار التجار بناء على الرحلة التي قام بها إلى ملك السودان⁽¹⁾.

وإذا كان كبار التجار هؤلاء يرتبطون بالسلطة على اعتبار أن السلطان سوق، فإنها في نفس الوقت علاقة مشوبة بالخدر، فإن السلطة ترى فيهم خطرًا عليها بجاههم وأموالهم وترى فيهم منافسين إذا كان السلطان يشارك في العمل التجاري، وربما كانت هذه الظاهرة وراء مقتل محمد بن عرفة على يد الإمام أبي بكر، إذ بعدما أشار ابن الصغير إلى جناحه وظلوه أضاف أنه «شرقت بذلك الرسمية وخرت به وشرق بذلك من طاف بأبي بكر»⁽²⁾، كما أن التجار يرون في السلطة خطرًا عليهم، بما ألوتيت من قوة وإسكانيات مالية، فقد تصادر مال أحدهم وقد تضارب آخر حتى تؤدي إلى إفلاسه؛ وقد تخضع السوق لتجارها قبل تجارة الآخرين.

وربما لهذه العلاقة بالاضافة إلى المصلحة التجارية كان كبار التجار يهرون وراء الامتيازات التي قد تحفظ لهم تجارهم وأموالهم وهيبتهم، ويبدو أنهم كانوا يستغلون الظروف والمناسبات لتحقيقها كالحروب الداخلية إذ ربما كانت هذه المسألة وراء أقدام أبي محمد الصوفي وابن الواسطي وغيرهما من وجوه تجار تاهرت إلى العرب والجنود في حربهم مع العجم ونفوسه والرسميين فيعرضون عليهم مساعدتهم المالية، فقالوا لهم: «لو تيمم حصنًا تأمنون فيه ليلكم وتمحصنون فيه أن دهمكم شيء من عدوكم وهذه أموالنا في أيديكم»⁽³⁾.

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة الرسميين. ص 340 — 341.

(2) نفس المصدر: ص 347.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة الرسميين. ص 347.

على أنه لا ينبغي بما تقدم أن كبار التجار هم في صراع دائم وعمري مع السلطة، بل أنهم على علاقة بها كملاقيهم بالانقطاعيين، فهؤلاء جميعاً، السلطة وكبار التجار والانقطاعيون يشكلون حلقة أمام صغار التجار وصغار الملاك وعامة الناس أصحاب العمود المهرومة والمخسدة.

ولم يظهر التجار منظمين في جمعيات في القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجري، القرن التاسع والعاشر للميلاد⁽¹⁾، ولم يكن لهم أمير أو سيد عليهم يكون له صلاحيات لتحديد سعر تختلف عليه مثلاً، لكن كان هناك وجود تجار السوق، وهذا الأمر لا يعني وجود منظمة أو نقابة خاصة بالتجار.

وكان تجار كل سوق يحكم تعرضهم نفس الظروف والمشاكل ويحكم تواجدهم اليومي متداً، واستعانة بعضهم البعض بشأ بينهم شعور خاص يربط بينهم، فاصبح التاجر منهم يحس أنه جزء من مجموعة يرتبط مصيره بمصيرها، كما أن الألفة نشأت هذا الشعور، فتولد بينهم تضامن تلقائي، وفي فتوى ليحيى بن عمر صاحب كتاب أحكام السوق، كان التجار إذا احسوا بمعجز أحدهم وانحداره نحو الإفلاس أو عجزه عن مشروع شخصي كالزواج، لجأوا إلى خلق حوائثهم والخروج من السوق، وتركه له وحده يوماً لكي تكون فائدته اعظم، وهذا على سبيل المساعدة⁽²⁾، ومن باب هذه العلاقة الخاصة والتضامن كانوا يتخللون نفس الموقف لمواجهة كل طارئ.

السلع:

وهي اما من انتاج محلي واما مستوردة، وهذه الأخيرة غالباً ما تكون سلعاً كالمية تناسب الطبقة الثرية وتباهي وحياة ترفهم ومنها البسط والجواهر والعيد وغيرها من الأدوات التي توصلت اليها حضارة ذلك العصر.

(1) TALBI, Mohammed: les courtiers...P.127

ذكرت لجنة ولدت السويدي نقلاً عن لويس ماسينيون قوله: ان جميع الصناعات في المدن الاسلامية ضمن مجموعات مهنية قديمة يرجع تاريخها الى القرن التاسع الميلادي.

(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق. ص 117.

أما التحوجات المحلية فكانت تشكل عصب التجارة الداخلية، وهي تشمل سلعا حيوانية وأخرى نباتية وثالثة صناعية، فيذكر ابن الصغير أن في عهد الامام عبد الرحمن بن رستم «بيعت الشاة والبقر»^(١) وكانت تلغرت نفسها إحدى معادن الثوب والكاشية حسبا وصفها ابن حوقل، ويضيف الإدريسي بخصوص تدليس أن «القم والبقر موجودة كثيرا وتباع جملتها بالأثمان البسيطة ويخرج من أرضها إلى كثير من الآفاق»^(٢)، وتأتي أهمية التجارة بالحيوانات إلى الحاجة إليها يوميا للاستفادة من قوتها وصبرها في أعمال الحرث والحمل والركوب، والاستفادة من لحمها وأصوافها وجلودها وحليبها بل حتى الاستفادة من روثها سمادا. فإن الإدريسي يذكر أن الناس يجمعون في سوق ملاونة «بضروب الفواكه والأكبان والسمن»^(٣).

وفي هذه العبارة يتضح أيضا أن الفواكه من السلع التي يتاجرون بها، فيذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أنه يحمل من جيجل «الفواكه والعنب والرطب إلى مدينة بجاية»^(٤)، وأضاف البكري بشأن حصن تاونت — على ساحل ترنانا — «يحمل من زبيب تنه إلى ما يليه من التواحي»^(٥)، وهو نفس الأمر بالنسبة لمرسى الدجاج، فيذكر ابن حوقل أن «بها من الأشجار والتمر والين ما يحمل منه إلى البلاد الثلاثة» ويضيف — ابن حوقل — بشأن تاجنة فيها «ين عظيم يجهز عنها»^(٦).

وإذا لاقت سلعة التين الجفيف انبلا ونشاطا في الحركة التجارية؛ فذلك لكونها تتناثر بقايلتها لتخزين لفترات طويلة، ويمكن أن يشاطرها هذه الأهمية الزبيب — العنب الجفيف — وغیره من الفواكه القابلة للتجفيف، بل والفواكه والخضر الطازجة، التي يجب على مالكيها أن يبيعها، والا تعرضت للتلف،

(١) نفس المصدر ص 327.

(٢) الإدريسي: نزهة ص 90.

(٣) الإدريسي: نزهة ص 100 — 101.

(٤) مؤلف مجهول: «كتاب الاستبصار» ص 128.

(٥) البكري: المغرب ص 80.

(٦) ابن حوقل: صورة ص 77، 89، وهذه المبرات السابقة تقوم دليلا على وجود تجارة داخلية من منطقة إلى أخرى، أو من منطقة الإنتاج الواحد إلى المناطق المحيطة من تلك المنطقة.

كذلك كانوا يتاجرون بالحبوب الجافة من قمح وشعير ونحوهما، ولا تنقل الزيت والزيتون وأهمية الزيت كبيرة من حيث استعماله للأكل ووقودًا لمصابيحهم يستضيئون بها.

وكانوا يتاجرون بالسلع المصنوعة المتنوعة، مثل لوازم البناء والأدوات المنزلية والأثاث المنزلي، واللوازم الشخصية كالملابس والأحذية ونحوهما، والأدوات اللازمة للصناعات والمنهن، وأدوات الفلاحة والأسلحة بأنواعها وغير ذلك. فكانت قبلة كومية لأصحاب أسواقهم فيها «البن والطوب»⁽¹⁾، وكان الناس يقبلون على شراء الأسلحة، فإن التصور القاطعي يسمح للخير بن محمد بن عذر حين دخل في طاعته «من شراء السلاح» هذا بالإضافة إلى الصناعات النسيجية كالصوفية التي اشتهرت بها مدينة تلمسان والحز الذي كان من تجارهم أحمد بن فتح المعروف بأن الحزاز التيمري، واليز وكان أبو الفضل أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن الشزاز التلمري من مشاهير التجار من به.

الاحتكار:

يعرف التيميني - أباضي - المحتكر أنه «مشتري الطعام البلد لا يجد أهله أحدًا غيره ويبيع لهم ويقول لا أبيعكم إلا ما أريد» وأما ما اشتراه وحبسه وقد وجدوا غيره فليس بمحتكر ويضيف نقلاً عما جاء في الأثر: «إن المحتكر هو الذي يلتقي الجلبوبة من الطعام فيأخذ ذلك كله ثم يحتكر فيه ويحبسه ولا يبيعه ويترخص فيه الغلاء»⁽²⁾، ويخلص الشورنجي تعريف الاحتكار بأنه «حبس الشيء انتظاراً للغلاء».

وقد وردت أحاديث كثيرة للرسول ﷺ تنهى عن الاحتكار ومنها: إن رسول الله ﷺ قال: «لا يحتكر إلا خاطيء» وقوله: «من احتكر حكرة يريد أن يغفل بها على المسلمين فهو خاطيء» وقد برئت منه ذمة الله»

(1) ابن حزم: صورة، ص 77، 89، وهذه العبارات المسألة تقوم دليلاً على وجود تجارة داخلية من منطقة إلى أخرى، أو من منطقة الإنتاج الواحد إلى المناطق المحروقة من تلك المنطقة.

(2) عبد الله علي علام: الفتوة الوحيدة - دار المعارف - مصر، ص 223.

(3) التيميني: كتاب النيل، ج 8، ص 181.

وقوله: «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برىء من الله تعالى وبرىء الله منه» وقال: «الجلاب مرزوق والاحتكر ملعون» وقال: «بئس العبد المحتكر أن يمنع برخص سائده وأن يمنع بفلاء فرجه» وقال «من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجزام والأفلاس» وقوله: «الاحتكر في سوقنا كاللحم في كتاب الله» (1).

وروي عن عمر بن الخطاب قوله: «لا حكرة في سوقنا» وكان يبيع السلع الحكرة جبراً عن محتكرها، بمن مثل، وروي عنه أنه منع بيع اللحوم أو أكلها يومين متتاليين من كل أسبوع وذلك حين ظلت اللحوم، ولم تعد تكفي جميع الناس في المدينة، وأن رأى من خرج عن هذا المنع أمران يضرب بالدرّة (2).

ويرى يحيى بن عمر أن يؤمر المحتكرون بإخراج طعامهم وإظهاره للناس ثم يبيعوا ما عندهم بما فضل عن قوت عيالهم ولا يسعر عليهم، حتى وأن بالغوا في أسعارهم، ولكنه يضيف أنه إذا «احتكر الطعام وكان ذلك مضراً بالناس في السوق، أرى أن يباع عليهم ويكون لهم رأس ما هم والربح يتصدق به أدبا لهم وينهى عن ذلك» (3).

ويبدو أن هناك جدلاً حول المواد التي يمنع احتكارها، فبينما يذكر القاضي عياض أن أبا عياض — م 295 هـ في القيروان — سئل عن التجارة في الفصح وحكرته فأباح ذلك «في وقت كثرته ورخصه، ومنعه في وقت غلاته إلا ما لا بد منه» وقال هذا بخلاف الزيت يريد إباحته في كل وقته في حين أن القاضي سحنون روي عن الإمام مالك قوله: «الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والزيت والكتان وجميع الأشياء والصوف وكل ما أضر به — بالسوق — وقال: والعصفر والسمن والعسل وكل شيء يمنع من محتكره كما يمنع من الحب، فإن كان ذلك لا يضر بالسوق فلا بأس بذلك» (4)، وقد سبق قول رسول الله ﷺ «من احتكر على المسلمين طعامه...» ويضهم منه أن الاحتكار يشمل كل ما يطعم، ومنهم من يرى أنه خاص بالزيت والشعير، والأرجح أنه يشمل الضروري من الطعام.

(1) نفس المكان، الشوريحي: السمعوني في الإسلام، ص 62. القنبري: الإسلام ومشكلة الفقر، ص 38.

(2) الشوريحي: المرجع السابق، ص 43 — 46، 64 — 65.

(3) يحيى بن عمر: احتكار السوق، ص 135.

(4) سحنون: الفتاوى، ج 4، ص 291. القاضي عياض: ترتيب الفتاوى، ج 3، ص 261.

وبمفهوم مبدأ منع الاحتكار على الضرر وفق القاعدة الشرعية ولا ضرر ولا ضراره ولما انفصلت المذاهب الإسلامية في منع الاحتكار، وقد أوضح التميمي موقف الأمازيغية من الاحتكار القائم على منعه، وهذا فإن الرستميين وقد كانت دولتهم دينية، تكون قد التزمت بهذا الموقف فستعوا الاحتكار، ولا يحيد للأمراء العلويين عن منع الاحتكار وهم الذين يسيرون أنفسهم إلى الرسول ﷺ ولكن كانت المصادر لا تشير إلى موقفهم إلا أن الأرجح أنهم التزموا بمنعه سواء أكان مدعهم عربياً أو مالكيًا، كذلك فإن الفاطميين والشيعة قد وقفوا منه نفس الموقف، فذكر القاضي النعمان أنهم «نهوا عن الحكرة إذا عر الطعام»⁽¹⁾ ونقل ما كتبه علي بن أبي طالب إلى رفاعة: «إنه عن الحكرة لمن ركب النهي فأوجبه ثم عاقبه باظهار ما احتكره»⁽²⁾، وأشار — النعمان — إلى أن حب الاحتكار موجود لدى كثير من التجار والصناع وأن في كثير منهم شحاً قبيحاً وحرصاً شديداً واحتكاراً للبرص وللغلاء والتضييق على الناس والتحكم عليهم وفي ذلك مضرة عظيمة على الناس وعيب عن الولاية فامنعهم من ذلك»⁽³⁾. وتأتي أهمية قوله هذا في أنه كان معاشياً ومعاصراً لهم وفي أنه يمثل الموقف من الاحتكار، وكانت قوانين الفاطميين تسري على بلاد المغرب الأوسط.

وكان الفاطميون بمنع الاحتكار يتدخلون المباشر أو بواسطة الختساب وكثيراً ما لجأت الحكومة الفاطمية إلى طريقة عدم غازن الغلال، فإذا حضر أربابها خبرتهم في أن تبقى غلاتهم تحت الخقم إلى أن تظهر الغلة الجديدة فتفسد، أو أن تفرج عنها بشرط أن تباع بالسعر المحدد وإلى اخراج ما في الأهرام لتفريقها عن الطحاثيين وارعاص سعرها ومنع احتكارها»⁽⁴⁾، وإن احتكار الفاطميين في المغرب ثمر بسكرة اللياري لا يقوم دليلاً على تأييدهم الاحتكار لأن هناك استثناءاً أخرى من القم في بسكرة وفي غيرها، وأن عدم وجود احتكار في أسواق البلاد يفيد في رخص الأسعار وبالتالي في عيشة أطيب للسكان.

(1) القاضي النعمان: كتاب الاختصار، ص 84. التميمي: المصدر السابق، ج 8، ص 173.

(2) نفس: كتاب الدعاء، ج 2، ص 34.

(3) نفس المصدر: ج 1، ص 316.

(4) عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر عصر الفاطميين، ط 2، دار الفكر العربي، بدون تاريخ.

التسمير:

التسمير هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولي أمراً من أمور المسلمين أهل السوق ألا يبيعوا منتعمهم إلا بسعر كذا، فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان إلا لمصلحة^(١)، وقد ذكر القاضي العبدان موقف الشيعة من التسمير فنقل قول جعفر بن محمد فيه قوله: «ما سمر أمير المؤمنين علي — بن أبي طالب — على أحد ولكن من نقص على بيع الناس قيل له: «بيع ما يبيع الناس والا فارغ من السوق الا أن يكون طعامه أطيب^(٢)»، وذكر الأطروشي هذا الموقف فقال: «واجه علماء أهل البيت إن ليس للأئمة أن يسمروا^(٣)»، كما أورد يحيى بن عمر قول الإمام مالك في التسمير، «سئل عن صاحب السوق يسر فيقول: اما نعم بكنا واما خرجتم من السوق فقال مالك لا غير في هذا

ويرجع موقف العلماء هذا في التسمير، مما وقع في عهد رسول الله ﷺ فقد غلا السعر، فجاء الناس إليه «فقالوا يا رسول الله لو سمرت فقال: ان الله هو القابض الباسط الرازق المسر وأني لأرجو أن ألقى الله عز وجل ولا يظلمني احد بمظلمة ظلمتها اياه — ظلمته اياها — في دم ولا ماله وروى أبو هريرة عن أحمد وأبي داود فقال: «جاء رجل فقال يا رسول الله: سمر، فقال: بل ادعوا الله ثم جاء آخر: يا رسول الله سمر، فقال: بل الله يخفض ويرفع^(٤)».

ولا يعني رفض رسول الله التسمير أن الحبل متروك للتجار على الطارب يبيعون بالسعر الذي أرادوه، بل أن الاسلام — حسبما يفهم من حديث رسول الله — يطلق الحرية للسوق في ظل القوانين الطبيعية، فإذا كثر الانتاج أو قل نتيجة ظروف طبيعية هي من مشيئة الله ولا تدخل للبشر فيها، فلا يجوز التسمير، لأن مشيئة الله قدرت وفرة الانتاج، أي كثرة العرض فترخص الأسعار أو قلت فقلة الانتاج أي قلة العرض فترفع الأسعار، ويمثل هذه الحالة لا يحق للإنسان أن يتدخل في مشيئة الله، لكن الامر يختلف إذا تحكمت في العرض عوامل

(١) الشوريحي: التسمير في الاسلام، ص 23.

(٢) القاضي العبدان: كتاب الدعاء، ج 2، ص 34، نفسه: كتاب الاكفيل، ص 84.

(٣) الأطروشي: كتاب الحسبة، ص 14.

(٤) الشوريحي: المرجع السابق، ص 18.

من صنع الناس، كقيام بعض التجار بالاحتكار أو بالتلاعب بالأسعار، وفي مثل هذا الحال يكون التسعير مباحاً⁽¹⁾.

وعلى أية حال، فإن المؤرخين لا يشيرون إلى قيام الرستميين وغيرهم ممن حكم بلاد المغرب الأوسط بالتسعير، والأرجح أنهم وقفوا من هذه القضية موقف الشرع منها — كما سبق — ولم يكن الخصب في الأسواق ليتغاضى عن هذا الأمر، مادام علماء المذاهب الإسلامية قد تناولوا هذا الموضوع، وقد طرقة يحيى بن عمر في كتابه «أحكام السوق». ولم يسر الفاطميون حين ارتفعت الأسعار في حروب الخليفة التصور ضد أي يزيد محمد بن كيداد، فارتفع سعر علق الدابة وجرة الماء — كما سبأني. وبما أن هؤلاء جميعاً كانوا يحملون الاحتكار، فكانت الأسعار الشائعة مبنية على نسبة عرض السلع.

ويبدو أن بعض المواد كانت متوفرة دائماً — إلا في سنوات القحط — فكان سعرها معلوماً ولا مجال للتلاعب فيه، فقد ذكر يحيى بن عمر أن القاضي سحنون سئل عن الرجل الغريب يدخل السوق وهو جاعل بالسعر... فقال: — «سحنون» —: «بيع الزيت والقمح معروف ليس فيه خطر»⁽²⁾.

الأسعار:

يعتبر السعر المظهر العملي للقيمة في النظام الاقتصادي القائم على السوق أو التبادل التقدي، وهناك عدة اعتبارات تدخل في قياس هذه القيمة، فقد تقاس وفقاً لفائدة الشيء وأهميته، أو وفقاً للعمل المبذول من أجل إنتاجه، أو وفقاً لحالة السوق واعتني قانون العرض والطلب، كما أن الزمن اللازم لإنتاج تلك السلعة يلعب دوراً في قياس القيمة، ولا تقلل من أهمية الرأي والانطباع الذي يحمله الناس عن تلك السلعة والنظرة إليها كخطورتهم إلى الخسر ونحوه.

(1) زيدان عبد القابل: العمل والعدل، ص 32. ولزيد من التفاصيل حول موضوع التسعير انظر: أحمد سيد المجلدي: كتاب القيمة في أحكام التسعير. تقديم ولطيف موسى قبائل. شركة الوطنية للشرع والتوزيع — الجزائر 1971م وانظر: هشو الشورعي: تسعير في الإسلام.

(2) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 137.

ويفيد الدمشقي أبو الفضل في معرفة القيمة المتوسطة، فيبدو أن السيل إلى ذلك هو أن تسأل الثقات المحليين عن سعر ذلك في بلدكم على ما جرت به العادة في أكثر الأوقات المستمرة والزيادة المتعارفة فيه والنقص المتعارف والزيادة النادرة والنقص النادر وتقيس بعض ذلك ببعض⁽¹⁾، ثم ينه إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأحوال التي هم عليها من خوف وأمن، ومن وفرة وكثرة، أو احتلال ونقص، وتستخرج بقرينتك لذلك الشيء قيمة متوسطة.

والأسعار بعلة عامة تخضع لعدة عوامل تؤثر عليها، ومنها سياسة الدولة الاقتصادية كاحتكار السلعة وتخزينها، ونظام الضمان والتقييل، لأن هذا يمنع بيع الغلال في البلاد وعزها ويحد من وفرتها، وإذا كان المؤرخون لا يذكرون شيئاً من هذا في العهد الرسمي أو عهد الأسراء العلويين إلا أن ابن الأثير ذكر أن المهدي — الفاطمي أمر عامل الحمدية — المسيلة — بأن يكثر من الطعام ويخرجه ويحفظ به ففعل ذلك⁽²⁾.

ويبدو أن بعض الناس كانوا يلجأون إلى قطف ثمارهم قبل لوأها ليكتسبوا غلاء السعر، ويظهر هذا في افرقية في قوى وجهت إلى يحيى بن عمر بخصوص بيع الفواكه قبل أن تطيب فقال: «إن كان كثيراً من بلدكم فلا بأس به وإن كان قليلاً فلينبوا عن قطعها، حرصاً لأنه يضر بالعامة، وذلك أنه يطلب في حينه فلا يكاد يوجد فيخلو⁽³⁾».

ويضيف ابن خلدون عاملاً آخر في قوله «إن للمصر الكثير العمران يختص بالغلاء في أسواقه وأسعار حاجاته» وهكذا يحتمل أن تكون الأسعار في تاهرت وتلمسان ونس والجزائر وسطيف وقسنطينة وغيرها من كبريات المدن أغلى من نواحي البلاد الأخرى لاحتفاظها بالسكان. ولا يغفل ابن خلدون دور الكوس في موضوع الغلاء فيذكر «ثم تربها — الأسعار — الكوس غلامه وقد أشرنا

(1) أبو الفضل الدمشقي: الأثر، ص 39.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 179. قال علي بن عيسى للعليلة القنطرة: إن سبب غلاء الأسطر لها هو ضمان حامد لأنه منع من بيع الغلال في البلاد وعزها فأمر القنطرة بفتح مخازن الحنطة والقمح في حماد ولام القنطرة وجميعها وبيع فيها فارتفعت الأسعار. انظر نفس المصدر ج 8، ص 117.

(3) يحيى بن عمر: أحكام السوق، ص 110. وجاء في النص: «فلا يوجد فيخلو».

سابقاً إلى أن الرستميين لم يفرضوا المكوس عكس الفاطميين والزيريين، كما أنه — ابن خلدون — يذهب إلى أن «التجار كلهم يحسبون دافعاً على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى في مؤونة أنفسهم، فيكون المكس لذلك دافعاً في قيم المبيعات وإثمانها»⁽¹⁾. وهذا العامل له تأثير مباشر على السلع التي تنقل من منطقة إلى أخرى.

كانت الحروب والأزمات والنكبات التي تحمل بالبلاد تؤدي إلى غلاء الأسعار مثلما حدث بسبب حروب المنصور الفاطمي مع أبي يزيد غلظ بن كيداد، كما أن الأسعار تكون قد ارتفعت نتيجة حروب الأمام أبي حاتم وعنه يعقوب بن أفلح حيث «قطعت السل وفرغ من أيدي الناس الحرث والسل»⁽²⁾.

وفي سنة 317هـ كان بالقيروان وأصاغا وباء عظيم وغلاء سعر، وفي سنة 395هـ كانت بالمرقية شدة عظيمة انكشف فيها السور وهلك فيها الفقير وذهب مال الغني وغلّت الأسعار وعمدت الأقوات.

لكن هذه الأسعار يمكن أن تكون رخيصة إذا تدخلت عوامل أخرى في الموضوع، طبيعية وبشرية، أما الطبيعة فتتمثل في عطلات الأمطار الكافية، ففي سنة 318هـ «نزلت الأمطار بالقيروان وصلحت الأحوال ورخصت الأسعار»⁽³⁾، وبما البشرية فكأن تضع الدولة حداً للاحتكار والتخزين، فحين عمل جوهر الصقلي على ترخيص الأسعار في مصر عمد إلى العمل على وجود الأقوات ومنع احتكار الحبوب، ومنه يستنبط أن قانون العرض والطلب يتحكم في الأسعار، فإذا زاد العرض على الطلب كان الرخص وإذا عجزت السلعة ونادر وجودها أو غشي الناس احتياجها وكان الطلب عليها كبيراً كان الغلاء»⁽⁴⁾.

وبصفة إجمالية، فهناك مؤثرات في الأسعار هيوطاً أو ارتفاعاً مثل وقوع أزمات اقتصادية أو عدمه، وقلة الانتاج أو وفرة، وأقبال الناس أو ضعفه،

(1) ابن خلدون: مقدمة، ص 372.

(2) ابن الصبور: سيرة الأئمة، ص 361.

(3) ابن عذاري: البيان، ج 1، ص 95. حوادث سنة 318هـ.

(4) سخان محمد شحات: دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي، ص 144.

كما أن كمية النقود المتداولة بين أيدي الناس ونسبتها إلى الإنتاج لها تأثير على الأسعار، فالتمسك المالى أي زيادة النقود المتداولة في حجمها عن حجم السلع الموجودة فعلا يجعل المستهلكين يهرعون وراء السلع غير الكافية لهم، مع استعدادهم لدفع أسعار تزيد فيكون الغلاء، وهذه النقود تتوفر في المدينة لكنها عزيزة ونادرة في الأرياف. فهم على استعداد لتقديم كمية أكبر من السلع مقابل مبلغ زهيد من المال لوغرة السلع عندهم وقلة النقود التي هم في حاجة إليها للحصول على سلع المدينة الضرورية لهم وهكذا لنا أن نتصور رخص الأسعار في الريف بالقياس لما كان في المدينة وعلى كلا الجانبين، فمن الصعب الحكم على السعر بالرخص أو بالغلاء قبل معرفة دخل الأفراد من الأجراء وأصحاب الحرف ورجال التجارة والعاملين في دواوين الدولة. (١)

والمصادر التي بين أيدينا لا تشفي غليل الدارس لموضوع الأسعار. فهي تذكر بعض الأسعار في سنوات الأزمات وهذه لا يعتمد عليها لمعرفة الأسعار في الظروف العادية، التي غفل المؤرخون والرحالة عن ذكرها. فكانوا إذا شددت نظرهم إلى رخص الأسعار في بلد ما، قدموا عبارة موجزة عن الموضوع دون أن يكتفوا أنفسهم عنها وضع قائمة بأسعار أهم المواد على الأقل.

فلذكر ابن حوقل أن بونة «لها خصب ورخص موصوف» وهو في عبارته هذه يربط بين الخصب والرخص في الأسعار وهو كثيراً ما يكتب بالاشارة إلى خصب البلد كتابة عن وفرة الإنتاج، وما يتولد عنه من رخص الأسعار، كما ذكر ابن حوقل — أن مرسى الدجاج — بها من رخص الأسعار أيضاً في الفواكه والمأكول والطعام والقمح والشعر والألبان والمواشي ما يفرق بينهم عن مجاورهم، أما البكري فذكر من جهته أن سطيف «كثرة الأسواق ورخيسة الأسعار» وأضاف بخصوص مدينة الغدير أنها «رخيصة الطعام واللحم وجميع الثمار» كما أن الإدريسي وصف تلمسان «لها حسنة لرخص أسعارها وتفاق

(١) الحبيب المجلد: الغرب الإسلامي. دار التونسية للدراسات. ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م. ص ٧١.

أشغالها ومرايح تجارها، كما وصف تدليس أن «بها من رخص الفواكه والأسعار والمطاعم والمشارب ما ليس يوجد بغيرها مثله»⁽¹⁾.

ويتضح تذبذب الأسعار بين الرخص والغلاء حسب الظروف والأحوال في أن الجمل كان يباع بحوالي تسعة دنانير، وعندما انتصر الشيعة أبو عبد الله على حاكم مطيف ومزاة «بعت الجمال يومئذ عشرين دينارًا وبيع الجمل بخمس مصلاته»، وهذا لوفرهما بسبب الغنام التي حصلوا عليها، في حين يذكر الترجيني أن الجمال بيعت في عهد العز القاطمي «فحسب عشرين دينارًا لكل جمل»⁽²⁾. وذكر الجنحاني سعرًا آخر للجمل فجعله عشرة دنانير.

ويفيد البكري عن سعر العنب في مدينة القدير فيذكر أن «قطار عنب فيها بدرهم»⁽³⁾ ونظرًا لأن زكاة القطر صاع من الخنطة أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو صاع من زبيب، فهذا يدل على أن قيم هذه الأصواع متساوية ومنه فإن ثمن قطار الخنطة أو قطار الشعير أو قطار التمر يبلغ درهمًا واحدًا.

أما ابن حماد فيفيد بخصوص ثمن جرة الماء، ففي مجرى حديثه عن حرب المنصور القاطمي ضد أبي يزيد غلبه بن كيداد أشار إلى أنه قد «بلغت الجرة من الماء ثلاثة دراهم»، ويجعل ابن الأثير ثمن جرة الماء بنفس الليلة والمناسبة دينارًا، ويجعل عقيق كل دابة دينارًا⁽⁴⁾، لكن هذه الأسعار خاصة بظروف معينة وبأزمة معينة، فإن ابن الأثير نفسه يبينه إلى أن هذه الأسعار كانت حين

(1) ابن حوقل: صورة، ص 77. البكري: المغرب، ص 60. 76. الأندلسي: فقهه، صفحاته 80، 90، 89.

(2) بورهية رشيد: دولة الحشاشية، ص 147. القاضي الصبيح: فتاوح الدرر، ص 116. الترجيني: طيقات ج 1، ص 151.

(3) البكري: المنصور السابق، ص 40.

(4) ابن حماد: إتحاف طوك بني حماد، ص 28. ابن الأثير: التكميل ج 8، ص 439.

«اشهد الأمر على أهل العسكرة لكنهما — ابن حماد وابن الأثير — لم يشروا إلى سعر القرية أو الجرة في الأحوال العادية لتبين درجة الغلاء.

ولم يقدم المؤرخون والرحالة إضافات في هذا الموضوع تختص ببلاد المغرب الأوسط، لكن هناك بعض الأسعار تتعلق ببلاد المرقية، ونظرًا إلى أن بلاد المغرب الأوسط كانت عاصمة لتفوذ بلاد المرقية في العهد الفاطمي والعهد الزييري فمن المرجح أنها كانت نفس الأسعار في هذه البلاد ربما مع شيء من الاختلاف.

لقد ذكر المقدسي أن سعر اللحم في القيروان خمسة أمثاله بدرهم، وأن سعر النين خمسة أمثاله بعشرة دراهم⁽¹⁾، وبلغ سعر القمح في 317هـ/929م/930م، وهي سنة شهدت أزمة اقتصادية «وغلًا، سعر قبلغ قعير قمع بالكيل القرطبي مثقال ذهب»⁽²⁾، وهذا علما بأن مبلغ دينارين تكفي لتفقة شهرية تناسب مع المستوى الأدنى للمعيشة. وذكر القاضي عياض أن رجلاً من البداية أهدى إلى القاضي ابن طالب خبز سلت «فدفع إليه خمسة مثاقيل قليل له؛ إنما تساوي درهماً، ولا أقل سعره في بلاد المغرب الأوسط بخلاف كثير».

وكان ثمن ثورين صالحين للحراث مساوياً لواحد ولربعين ديناراً⁽³⁾. 393هـ/1004م وهي سنة غلاء، وذكر لوبكي أن فرساً عتيقاً يملكه الشيخ أبو نوح الصغير — من رجال القرن الرابع الهجري — قيمته مائة وخمسون ديناراً⁽⁴⁾، ويذكر هـ.ر. ادريس أن قطار الصابون بيع في بداية الموسم بعشرة دنانير ونصف، وبيع في منتصفه بأحد عشر ديناراً إلى أحد عشر ديناراً ونصف،

(1) المقدسي: احسن التقاسيم، ص 225.

(2) ابن خلدون: البيان، ج 1 ص 174.

(3) الديلم: معالم الأيمان، ج 3، ص 140-191. وذكر المقدسي أن رجلاً باع بطلاً سنة عشر دينار.

انظر المقدسي: فضل قرطبة وعلماء قرطبة، ص 236.

H.R. Jahn: La Berbérie orientale... T.2.F.657.

[4] T. Lewicki: «Quelques extraits inédits...» P.O.136061.F.19

بينما كان يتراوح سعره في آخر الموسم بين ثلاثة عشر دينارًا وأربعة عشر دينارًا⁽¹⁾، أما البكرى فيذكر أربعين ريثًا قرطبية — زينا — بثقال واحد في مدينة سفاقس التي اشتهرت بزراعة الزيتون. ويضيف هــ.د.أندريس أن امرأة باعت ريثًا بمبلغ مالي قدره مائتي دينارًا بمعدل أربعة دنانير شهرية، وإذا كان ابن حوقل يذكر أن سعر للطح في بلاد السودان الصادر إليها من بلاد الإسلام يتراوح بين مائتين إلى ثلاثمائة دينارًا للحمل الواحد⁽²⁾، فهو لا يذكر سعره في بلاد المغرب الأوسط كمنطج بسكرة، وكان ثمن مقص الخياط يساوي نصف درهم، وأرته تساوي عروية، وليس هناك ما يدل على سعر العبد في بلاد المغرب الأوسط، ويبدو أن سعرهم كان متأرجحًا حسب نسبة العرض إلى الطلب، وحسب نوعيته، فقد بيع غلام في الفريقة بعشرة دنانير⁽³⁾، واشترى ابن طائب جارية نظيفة مؤدبة وبنحو ثمانين دينارًا⁽⁴⁾، كما اشترى جارية قدمها لأبي القاسم المعروف بالمساجدي⁽⁵⁾ بأربعين دينارًا.

ويبدو أن صداق امرأة من طبقة متوسطة كان مائتي دينارًا وهذا المبلغ يكفي لبناء منزل، فقد بنى ابن الحداد منزلًا بمئة دينار، أما ثمن الحجرة في القيروان فكان عشرين دينارًا، وهكذا فإن غلاتنا برعي الختم يحتاج إلى عشر سنوات ليتمكن من بناء حجرة، فإن أبي طالب القاضي يطلب من مولى غلام بعد أن اعتقه وأن تجري له حل وعاقبه لثمنك اجرة فأجرى له دينارًا في كل سنة⁽⁶⁾.

المسار:

المسار⁽⁷⁾ هو ذلك الشخص الذي يلعب دور الوسيط بين البائع والمشتري، وفي غالب الأحيان يقتصر عمله على عمل الدلال فيقوم بأشهر

(1) في الأسطر في العهد المريني انظر: هــ.د.أندريس، المرجع السابق، 657-659.

(2) ابن حوقل: صورة من 94.

(3) فتاوى: سماح الأيمان، ج 2، ص 163.

(4) القاضي عياض: تراجم، ص 219. وعن ابن القيم انظر: أوهام الحضارة الإسلامية ج 1 ص 379.

(5) الأسطر في السلوك ص 43.

(6) القاضي عياض: نفس المرجع، ص 21.

(7) القلط فارسي (مسافر) تطلق إلى الأرمية (مفسر) ومنها إلى العربية سمسار انظر: سجدت هونكة:

نفس العرب تنطع على الغرب، ص 444.

البضائع للبيع معًا أثمانها ومشرقًا على عمليات الزيادة فيها فوظيفته إذن تتمثل في ربط الصلة بين الباعة تجار السوق والمشتريين الذين قصدوا السوق لقضاء حاجاتهم، وهو — السمسار — يحاول أن يتدخل في كل معاملة تجارية في السوق⁽¹⁾، ويذكر طالي محمد بأن السمسار يعرض خدماته لجميع الناس، أصحاب بضاعة وتجار، ويختلف الزبائن، باعة ومشتريين الذين يذهبون إليه وهو لا يملك مكتبًا ولا سجلًا ولا يعقد عقودًا ربما إلا في الصفقات التجارية الكبيرة — مكتوبة، وليس عنده موظفون، ففي معظم الأحوال، ما هو إلا مجرد دلال بسيط يعرض السلعة بالمزايدة، ولهذا يمكن تصويره بأنه دلال شعبي يشق طريقه في السوق بصعوبة وذراعاه مملتان بالبضائع⁽²⁾.

ولقد ألفاد ابن حوقل في الكشف عن وجوده — السمسار — في بلاد المغرب الأوسط فذكر بخصوص رسمي الحرز أنه كان «للتجار بها أموال كثيرة من أقطار التواحي عند سماسرة ولحرف لبيع المرجان وشرائه لكنه لا يقدم أية إضافات أخرى حوله وحول نظام عمله.

وذكر البكري بخصوص مدينة مليلة — في المغرب الأقصى — أن سكانها يقتربون على من يدخل عندهم من التجار، فمن أصابته فرقة الرجل منهم «كان تجره على يده ولم يصنع شيئًا إلا تحت نظره وإشرافه فيحميه بمن يريد ظنمه ويأخذ اجرة على ذلك ويأخذ منه الهدية»⁽³⁾ لتزول عنده وهو البكري — هذا يشير إلى السمسرة دون ذكرها، فإن عبارته «كان تجره على يده» تدل على قيام الرجل منهم بوظيفة السمسار، كما أن الحموي يشير إلى التجار القاصدين بلاد السودان — وكان بينهم تجار من بلاد المغرب الأوسط — فيأخذون معهم «سماسرة لعقد المعاملات بينهم وبين أرباب التبر»⁽⁴⁾.

(1) باشا (ولدت السويدي) نيف: التجارة في الغرب الإسلامي، ص 53.

(2) لوفد من التفاصيل حول السمسار انظر: J.E.S.H.O. : Taïbi Mohammed: «Les Courtiers...» 1962/2.

(3) يبدو أن الناس هناك تعلموا على تسميتها عليه مع أنها اجرة، كما يشير إلى أن السمسار لا ينمي من الظلم.

(4) ابن حوقل: صورة 76. البكري: المغرب، ص 88. الحموي: معجم ج 2، ص 361.

ويبدو أن لفظة (مسار) لم تكن شائعة الاستعمال في توسط الناس، حتى وإن ذكرها ابن حوقل وغيره، فكان الرجل يقوم بما يقوم به المسار دون أن يعرف بهذا الاسم ويوضح هذا فيما رواه الخشنى فذكر رجلاً قال: «لئت يعني لي هذا الرجل» وسأله أن يبيعه لي فباعه بسنة عشر مثقالاً، فلما انتقدته أتاني بها وقال: إن البخل لم يكن يساوي الأ عشرة مثاقيل⁽¹⁾، وواضح في هذا أنه يقصد المسار بقوله «الرجل» وهو ما يظهر كذلك فيما رواه الديباغ، فذكر أنا أبا بكر بن هذيل — في الفريوان — «دفع يوماً بدنأ إلى رجل من تلك لأبدان التي كانت تصنع زوجته فقال له: عسى أن تبيع لنا هذا البدن وتأتينا بالثمن قال: فمضيت به وعرضته فطوى ثمناً ليس بالكثير، فإذا بالرجل صنهاجي قال لي: تبيع لي هذا البدن؟ قلت نعم، قال: كم ثمنه؟ قلت له: كذا وكذا وزعت عليه في ثمنه فقال لي: قبلت⁽²⁾».

ولم يغفل القاضي التعمان أن يتعرض إلى موضوع المسيرة فأشار إلى أن الرسول ﷺ نهي أن يبيع الحاضر للبادي⁽³⁾ خاصة إذا حاول الحاضر — الحضري — فرض بيعه أو رآه على البادي — البدوي — لكن الأمر يختلف ومباح إذا قام الحاضر بمعرفة مبلغ الثمن ثم يخر البادي به ليقوم هو بنفسه في بيع مناعه أو بتكليف وكيل له، فإن المنهي عنه هو أن يبيع الحاضر للبادي وكان ابن عباس رضي الله عنه قد سئل عن معنى «لا يبيع الحاضر لبادي» فقال: «لا يكون له سمسار⁽⁴⁾»، ويبدو أن أهل البادية كانوا يتولون على التعامل مع المسيرة لاختصاصهم بمهلتهم بأمور السوق ومعرفتهم بخبرة المسيرة، ففي كل زمان أصبح دخول البدوي المدينة مرادفاً للحيرة والجهل والدعشة ونحطاً التصرف⁽⁵⁾.

(1) الخشنى: فضلة قرطبة وعلماء إفريقية. ص 338.

(2) الديباغ: معالم الإيمان. ج 2. ص 246.

(3) القاضي السعيد: كتاب دعام الإسلام. ج 3. ص 28.

(4) زيدان عبد الباقي: العمل والعمال والهن في الإسلام. ص 33.

(5) يقال في إفريقية لمن الصف بهذه الصفات «بدوي في الترحيل» والترح هو السوق انظر بدنا وقلت السوسي: لجهل التجار في الغرب. ص 33. ويقال في الآن في الشرق «بدوي داخل مدينة».

وليس هناك ما يدل على أن السمسرة كانوا يتفاوضون رواق محددة، بل أن دخلهم كان مما يتفاوضونه أجرة على عملهم من صاحب السلعة، الذي يكلف السمسار بيع سلعته، ومن المشتري، سواء أكان تاجرًا أو مستهلكًا، هذا بالإضافة إلى المبالغ الخفية التي يأخذونها من بيع السلعة ضمن أعلى من الثمن المتفق عليه مع صاحب السلعة أو المعلن عنه، مثلما فعل بائع البغل السابق الذكر، فقد باعه بستة عشر دينارًا لكنه لم يظهر إلا عشرة دنانير، فكان ربحه ستة دنانير وهو مبلغ لا يستهان به بالنسبة إلى العشرة دنانير، كما أن الرجل الذي باع اليدين — السالف الذكر — يعترف أنه زاد في ثمنه.

ويمكن أن نضيف إلى ما ذكر من طرق ربح السمسار، قيامه بشراء السلع التي يراها رخيصة وهو العالم بأحوال السوق لنفسه ثم يقوم ببيعها عطفًا بذلك ربحًا جديدًا، ومن هذا وذلك يتجمع دخل السمسار، ونظرًا لعدم وجود ضوابط لهذه الأعمال، فهي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع فتثقل كاهل الناس، لذا كان النهي عن اللجوء إلى السمسار، وبناء على أن هم السمسرة الربح حتى ولو لجأوا إلى الكذب، فإن أبا الفضل الدمشقي يبه الناس أنه يجب أن لا يصدق لأحد من السمسرة قول ولا يقبل لهم نصيح فإنها صناعة مبنية على الكذب⁽¹⁾.

ويبدو أن السمسرة كانت تثار مشاجرات بين السمسرة والزبائن، فإذا نجح السمسار في بيع السلعة فإن مجال الخلاف يضيء، إلا ما يمكن أن يقع حول أجرة السمسار، لكن هذه الأجرة ستكون تثار مشاجرة إذا فشل السمسار في البيع، فإذا أراد صاحب السلعة استرجاع سلعته من السمسار قبل بيعها ليقدمها لسمسار آخر فهل للسمسار في كذا الحالتين أجرة؟ ثم ما هو موقف صاحب السلعة إذا عاد إليه السمسار ليخبره أن سلعته قد ضاعت أو سرقت، أو إذا أحدث السمسار فيها غشًا فأيهما يتحمل تبعه الأمر؟ يذكر طالبي محمد نفلًا عن الأبياني — أن الشرع ينفذ إلى جانب السمسار إذا كان محرمًا وليس مجرد سمسار هلو، فلم يكن يتحمل أية مسؤولية عن الضياع أو السرقة أو الغش أو الخلف ما لم يكن عن إهمال⁽²⁾.

(1) أبو الفضل الدمشقي: الأشربة، ص 64.

Talibi Mohammed: «Les courtiers...P.187».

وكان السمسار يحاول أن يفرض نفسه حل دائرة التجارة كوسيط ضروري لكل عملية بيع، ويبدو أن القضاة والمختصين قد أعطوه حق بيع البضاعة بالسعر الذي يعتقد أنه أفضل ما يمكن الوصول إليه، دون ضرورة حصوله على موافقة مسبقة من صاحب السلعة⁽¹⁾.

ويبدو أن عملية الفصل والتجيز بين الدلال والسمسار عملية صعبة، فإن بيكر Becker يعرف الدلال أنه «اللفظ الشائع الذي يطلق في اللغة العربية على السمسار» كما أن أبا الفضل الدمشقي يتحدث عن السمسار ثم يذكر «الدلال» وكأنهما كلمتان مترادفتان⁽²⁾. وبالفعل يرجح أنهما كفلت، إلا أن لفظة «سمسار» ايجابية الأصل — كما مر — أما «دلال» فهي عريضة، فقد جاء في تاج العروس في مادة سمسار أنه «الذي يسميه الناس الدلال فإنه يدل المشتري على السلع ويدل البائع على الأثمان».

ولا تقدم المصادر معلومات حول الدلال ووظيفته — الدلالة — ولا حول ألا عيه ولا أجرته، ولحو ذلك، فإن السيف — السالف الذكر الذي كان يد الدلال لم يجد من يسومه بتقليل ولا كثير «فهو كان الدلال ينال أجرة في مثل هذه الحالة» وما مبلغها؟ يشير القريزي إلى أن الدلال كان يتقاضى نسبة 2% أجرة له، على أن يدفع نصف ما يربح ضريبة تعرف بنصف السمسرة⁽³⁾.

وإذا كان السمسار موجوداً في الشارع وأمام البيت وفي السوق وفي كل مكان، ويلجأ إليه من أراد بيع سلعة أو شراءها، فيذهبون للقاءه حتى في منزله يستنون إليه تلك المهمة، فإن طريقة عمل الدلال كانت بالمصادفة على السلعة وإجراء المزايدات، وقد وقف على مرتفع وحوله الراغبون في الشراء وحتى رست

(1) Op.Cit: P.183.

وحول قضايا السمسرة والسمسرة انظر: أحمد بن يحيى الوترشي: المعيار للعرب والمراجع العرب من فلولي علماء القرطبية والأندلس والغرب. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ/1981م، الأجزاء 10، 8، 6.

(2) دائرة المعارف الإسلامية، مادة (دلال) بقلم بيكر Becker، ج 9، ص 237.

(3) أبو الفضل الدمشقي: الأثر، ص 64.

(4) القريزي: مخطط مصر، ج 1 ص 89.

الزائدة على أحد وقع عليه البيع، فإن ابن طالب قال للدلال بخصوص ملبسه:
« ناد عليها وزد لي فيها فإذا وقف عليك فادفع عني عنها سلفاً وردّها التي
تفضل ذلك» (1).

ويمكن أن يكون هناك غرق بين السمسار والدلال يتحل في أن الدلال
يختص ببيع السلع القديمة حتى كان يعرف للزاد الذي يتجر بالسلع القديمة
بالدلال (2)، فسيف الصبي وملابس ابن طالب وهي مستعملة أعطيت للدلال،
في حين أن السمسار يمكن أن يتول مهمة بيع جميع السلع حديثها وقديمها.

وكانت الأعيب الدلال هي الأعيب السمسار، فكلاهما يزين السلعة في
نظر المشتري وهما يعلمان أنها أقل قيمة مما يذكران ، فذكر أبو الفضل الدمشقي
أن الدلال تارة يصف البضاعة وجودها وتارة يذكر قلتها ونقصها وتارة يذكر
أن نوع هذه البضاعة سوتفع ثمنها وتارة يذكر أنها بضاعة مرغوبة وربما واطأ
قوتاً يأتون اليه بمحضرة الزبون يطلبونها ويدفعون اليه العيون ويقيدونه «وذلك
حيلة على الراغبين في الشراء» (3).

المشرف على السوق:

لم يرد ذكر المحاسب بهذا الاسم في تاهرت الرسمية أو غيرها من مدن
المغرب الأوسط ربما لأن الحسبة لم تكن منظمة فيها (4)، ولم تكن وظيفة
مستقلة بحيث يختص بها موظف معين يحمل لقب «المحاسب» ويرجع الفضل لابن
الصغير الذي كشف عن أن مهمة المحاسب كان يتولاها صاحب الشرطة في
تاهرت في عهد الامام الملقب، فأشار الى أن صاحب شرطة الامام اطلع كان إذا
تخلل للمدينة لاختفادها لم يحسر أن يدخل سوق ابن وردة ولا يتخلله هيئة
كما سلف — وهذه العبارة تدل على أن مسألة اقتضاد السوق كانت متروكة
بصاحب الشرطة ومن صلاحياته، وهي تنفي تخصص موظف بأمر السوق

(1) الديباج: معالم الأيمان، ج 2 ص 167.

(2) يذكر الدلال: مغارة المغرب الاسلامية، ج 9، ص 238.

(3) أبو الفضل الدمشقي: الإشارة، ص 64.

(4) لقال مرسى: الحسبة للعبة في بلاد المغرب العربي. الشركة الخيرية للمشر وهوزج — المجر.

1971، ص 33.

وحتى ذلك الوقت على الأقل، بل ينفي وجود المحاسب تحت أي لقب في تاهرت ما دام صاحب الشرطة قائماً بالأمر.

ثم يضيف ابن الصغير أن نفوسه — في تاهرت كانت «تلي عقد تقديم القاضي وموت الأموال والكار المنكر في الأسواق والأحساب على الفساق»⁽¹⁾، وهو أن ذكر كلمة الأحساب إلا أنه لم يذكر كلمة «المحاسب» للدلالة على من كانت نفوسه تقدمه للقيام بمهمة المحاسب. وإذا كانت كلمة «الكار» معطوفة على كلمة «عقد» فهذا يعني أن نفوسه نفسها كانت تلي مهمة الإشراف على الحسبة، أما إذا كانت معطوفة على كلمة «تقديم» فهذا يعني وجود مقدم على وظيفة الحسبة بشكل عام، ويبدو أن العطف الأول أقرب إلى الواقع، إذ أن ابن الصغير يذكر في موضع آخر أن الأمام أبا اليقطان وأمر قوماً من نفوسه بمشون في الأسواق فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر⁽²⁾.

وهذه العبارة الأخيرة وإن كانت تساعد على ترجيح عدم استعمال كلمة «الحسبة» إلا أنها قد تعني بداية استقلال هذه الوظيفة عن نظر صاحب الشرطة⁽³⁾ — أعني الإشراف على السوق — وابتداء استنادها إلى قوم نفوسون، وسواء كان عملهم بشكل جماعي أو تحت إمرة أحدهم، فإن ابن الصغير لم يقرن العبارة بمصطلح محدد مثل «محاسب» أو «صاحب السوق» أو «المشرف على السوق» بل هو لم يذكر أي منها بتاتاً مع أنه ذكر المهمة أو الوظيفة.

ويبدو أن سوق تاهرت بما لحقها من تطور واتساع قد بدأت تتطلب استقلال مسألة الإشراف عليها، فبعد ما كانت الأسواق تخضع لإشراف صاحب الشرطة — كما سلف — فقد بدأت تخضع لإشراف قوم من نفوسه، مع احتفاظ صاحب الشرطة بمن الإشراف على حفظ الأمن والنظام والآداب العامة، فذكر ابن الصغير أن صاحبي الشرطة — زكار وإبراهيم بن مسكين — حينما اتخذ الناس المسكر أسواقاً والفلانان أعتدائاً قطعاً ذلك في أسرع من طريقة العين.

(1) ابن الصغير: سيرة الأئمة، ص 337.

(2) نفس المكان.

(3) حول الشرطة ونظامها انظر: عبد الشرف الرحوني: نظام الشرطة في الإسلام إلى أواخر القرن الرابع الهجري، دار العربية للكتاب، 1983م.

...وشردت السراق وقطاع الطريق ولملت السبل⁽¹⁾، ويبدو أن القاضي كان «يشارك صاحب الشرطة مهمة الحسبة، ويظهر هذا في حادثة وقعت لامرأة في عهد الإمام أبي اليقطان، ذلك أن زكريا ابن الأمر وخدمه خطفوا ابنتها، فلهبت للقاضي محمد بن عبد الله شاكية، فقام بنفسه وإلى جانيه مولاة يحنان عن الفتاة، وحين ظهر عجزهما في العثور عليها وعجزه في تطبيق الأحكام، قدم استقالته للإمام⁽²⁾، ويظهر مما سبق أن مهام «المشرف» كان يتقاسمها صاحب الشرطة والقاضي فيختص الأول بالأمر التي قد تستدعي إحكام اللجوء إلى القوة والعنف، ويختص الثاني فيما عدا ذلك، وربما باستثناء الإشراف على السوق الذي يظهر أنه عرف استقلالاً في عهد الإمام أبي اليقطان، على أن الاستقلال لا يعني الفصل التام لأن القيام بأمور السوق راجع في مهمته إلى صاحب الشرطة والقاضي بالضرورة.

وقد يساعد على ترجيح رجوع لقب «الحسبة» و«المخضب» إلى عصر متأخر أن يحيى بن عمر⁽³⁾، وضع كتاباً في ترقية اطلاق عليه «أحكام السوق» وكان بإمكانه أن يطلق عليه اسماً له علاقة بلفظ «الحسبة» كما أن الدرجيني ذكر بخصوص أبي المنيب محمد بن يونس — من الطبقة الخامسة — «كان ذاهب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان يتفقد المزارع والجنات والطرقات بحثاً ثواب الله فمضى وجد أحداً هم بإفساد شيء من ذلك بإدخال ضرر على أحد من المسلمين صرفه عن ذلك وحال بينه وبينه⁽⁴⁾». فإن المصدر الذي تأثر به الدرجيني ذكر قيام أبي المنيب بوظيفة الحسبة دون أن يعمل لقب «المخضب». وعلى كل يمكن أن نتخيل المشرف على السوق وقد أحاط به أعوان وهم يعملون لوائزهم التي تساعدكم في أداء مهمتهم⁽⁵⁾، يطوفون في الأسواق

(1) نفس المصدر: ص 363.

(2) ابن القيم: سورة الأكمة، ص 351.

(3) عاش في ترقية في الفترة 213 هـ — 228 هـ/928 م — 902 م.

(4) الدرجيني: طبقات، ج 2، ص 197.

(5) تزيد من التفاصيل حول المخضب والحسبة انظر: قبيل موسى: الحسبة الملحقة في بلاد المغرب العربي.

يحيى بن عمر: أحكام السوق. صحيفة معهد الدراسات الإسلامية 1936 م مشروحة. نشر بمجموعة على

مكتبة الناشر الأطروشي: كتاب الحسبة نشر في: R.S.O.N°27-28.1952-1953.PP.11-32.

يخبرون مكابيل هنا وصنع ذاك، ويخبرون سلعة آخر وذلك محاربة للغش والتدليس والتلاعب والاحتيال. كما يمكن تغلبهم وقد وقفوا يفضون نراغنا نشب بين تاجر أو صانع وشخص ما، بسبب غش في سلعة أو غش في النقود كأن تكون مبهرجة أو متأكلة أو بسبب نقص في الوزن أو بتلاعب السعر أو نحو ذلك، وقد ينشب بين تاجر وآخر أو صانع وآخر حول مكان في السوق فيتدخل المشرف لقطع ذلك الخلاف.

بل أن المشرف يمكن أن نصفيه وقد وقف أمام بناء متداع قد يعرض المارة للهلاك، فيأمر صاحبه، باصلاحه أو هدمه، أو وقف أمام تاجر فيأمرهم بالنظافة أمام حوانتهم، أو يقف أمام عوائق في طريق المارة كأن يبنى تلجر مصطبة أمام حانوته تمرقل السير فيقف أمرًا للتاجر بإزالتها إل غير ذلك من أمور السوق.

وقد اهتم الرستميون بأسواقهم من خلال مراقبتها — كما سلف — كما اهتم الفاطميون وغيرهم بها، فإن أبا عبد الله الشيعي نفسه كان محسبًا، وقد ذكر في كتاب وجهه إلى البلدان، وما جاء فيه: «إني لم أزل بحمد الله ونعمته مذ قممت لله بواجب حقه ذاتًا عن دينة طالبًا ثأر أوليائه أمر بالمعروف وأدعو إليه وإنسى عن التكر واحذر منه»⁽¹⁾، وهذا القاضي النعمان يذكر أنه ينهى للقاضي «أن يظفد أسواق المسلمين ومكابيلهم ومولزمهم بولي ذلك من يتق به»⁽²⁾، وهو ما كانت تفعله كل دولة إسلامية.

نظام النقود:

لجأ الناس إلى تخصيص بعض السلع لتلعب دور الوسيط، لتسهيل التبادل بين الأفراد، فاستعمل الحضارة الماشي بأنواعها، فذكر الأندلسي سكان جزائر بني مرزقة أن «أكثر أموالهم الماشي من البحر والغنم»⁽³⁾ وهذا يتعلق بالبادية حيث تقل النقود المعدنية في أيديهم ولا نقري، فلعله كان بينهم من يتعامل بما

(1) القاضي النعمان: اقتراح الدعوى، ص 220.

(2) نفسه: كتاب الاقتصاد، ص 168.

(3) استعمل اليونان والرومان للماشية، واستعمل الصينيون الخيل والشاء والأرزة، واستعمل العرب الجمال.

يشبه تعامل سكان مدينة البصرة في المغرب الأقصى لهؤلاء «كانوا يتباهون في بدء امرها في جميع تجاراتهم بالكتمان»⁽¹⁾.

وكان الشخص يقبل السلعة التي تلعب دور النقود ليس لذاتها بل باعتبارها سلعة يمكن استبدالها في المستقبل بالسلعة التي يريد الحصول عليها، لكن هذا الأسلوب لم يساعد على تسهيل التعامل بين الناس خاصة بعدما اتسعت الحياة الاقتصادية وتعقدت وظهر التخصص، فذلك أن هذه السلع إما أن تكون قابلة للتلف أو صعبة التجزئة، فكان لابد من البحث عن سلعة أخرى تال اعتبار الناس وقبولها وسيلة للتعامل، ويشترط بها أن تتصف بصفات وحدتها وقابليتها للتجزئة، وغير قابلة للتلف وسهلة الحمل وهي صفات تجتمع في المعدن.

فالتجه الناس الى اعدادها بالوزن معلومة مقدرة تحت مسؤولية اصحابها الذين نقشوا عليها اسماءهم أو ميزوها بعلامات خاصة. وتولت الدولة الاشراف على هذه العلامات، فحتمت القطعة بخاتم الدولة ليأمن الناس الغش والتزييف⁽²⁾.

وقد وقع اختيار واهجام الناس على تفضيل الذهب والفضة على سواهما من المعدن لسرعة استجابتهما في السبك والطرق، والجمع والتجزئة، والتشكيل وفق الرغبة، مع حسن الوزن وعدم اطلاق الروائح والطعوم الكريهة، وقبولها العلامات التي تصوبها. وثبات السمات التي تحفظها من الغش، فطعموها ولحموا بها الأشياء كلها⁽³⁾.

ثم أقيمت دور الضرب لصك النقود، ولم يذكر المؤرخون مباشرة قيام الرستميين بإنشاء دار السكة وإن كان المرجح انهم فعلوا ذلك، فإن السكة من شارات الملك، ويظهر هذا فيما ذكره كولان G.Collin فقد أشار الى العثور

(1) الأعرابي: ترجمة للشقاق، ص 89.

(2) أبيي عبد الرحمن: النقود العربية، ص 14. وعن النقود العربية الطر. حناني القسطنطيني: «المقدّم العربي».

الصارف العربي، ص 3 ع 30، حزيران، 1983. ص 23 - 46.

(3) أبو القليل القسطنطيني: الأمانة الى عمارين التجارة، ص 22. وعن النقود بصفة عامة في المغرب الاسلامي الطر: صالح بن قرية: المسكوكات المغربية، من الفتح الاسلامي الى سقوط دولة بني حماد رسالة جامعية، الجزائر 1982 - 1983.

على فلوس برزبة مضروبة في تهرت وولبي، فذكر قطعة نقود على أحد وجهيها «ضرب هذا الفلبي بتهرت» وعلى الوجه الآخر: «بما أمر به راشد بن قادم» دون أن يورد تعريفاً لراشد هذا ثم ذكر قطعة نقدية على أحد وجهيها: «ضرب هنا الفلبي بولبي» وعلى الوجه الآخر: «بما أمر به راشد بن قادم»⁽¹⁾، وهو يحتمل أن يكون راشد بن قادم هذا من عمال العباسيين.

وباستقلال تاهرت عن جسم الخلافة العباسية لم يشر المؤرخون إلى مصر دار الضرب تلك، هل تواصل العمل بها، وقد تضاربت الأقوال حول هذه الدار، فإن كان دوفيس R.Deviase يفتي وجود معلومات تفيد طرق الذهب في تاهرت⁽²⁾، فإن أبا اليقطين — أباضي معاصر — يذكر في قصيدة له بخصوص المرشمين.

وكم ضربوا ذهباً سكة رأينا لها قطعة كائس⁽³⁾
ويشير الحبيب الجناحي إلى العثور على نقود رسمية دون أن يذكر تفاصيل بشأنها.

إن ابن الخطيب يشر إلى «دنانير من المضروبة باسماء بني ادريس» وإن أي ثائر أو قائم على السلطة كان يضرب النقود فهذا أبو يزيد غلاد بن كيداد ضرب نقوداً باسمه، عثر على زبر فيه ثمانية قطعة ذهبية منها بنواحي القيروان، وهذا أبو الفرج الثائر بكتابة على الحكم الفاطمي «ضرب السكة» وإذا كان في مدينة قالمة — وهي أقل شهرة من تاهرت — دار للضرب بها رجل يدعى إبراهيم بن البروج، فمن الأخرى أن يكون في تاهرت دار للضرب ومن المحتمل كذلك أن تكون دور للضرب في الإمارات العلوية.

وبمخضوع بلاد المغرب الأوسط للحكم الفاطمي، تكون النقود الفاطمية قد حلت محل النقود المحلية، وقد لا يكون بالضرورة أن تكون النقود الفاطمية

G.S.Collin: Monnaies de la période Idrisside trouvée a volubilla. Necropolis.1934. (1)
T XXXII.P.119.

(2) D.B.S.R. et J.Deviase-Teglayouat. 1 Recherches sur Rouadghost. T.I Paris. 1970.P.139

(3) أبو اليقطين: ديوان أبي اليقطين. ص 2. ضرب عبد الرحمن بن رستم نقوداً محلية في القيروان سنة 442هـ. انظر حسن حسبي عبد الوهاب: وثائق ج 1، ص 423.

هذه من تلك التي ضربت في القرية، فرما قامت دور فرجة للسكة لضرب النقود في أنحاء بلاد المغرب الأوسط، ويظهر هذا في طلب الخيزر بن محمد بن خيزر المرأوي من المنصور الفاطمي أن يرسل له الخطة والسكة لضرب النقود باسمه في الأغواط⁽¹⁾، وما كان ليرسل هذا لولا أنه أمر مألوف، وهذا يجعل من المرجح انتشار دور ضرب السكة الفاطمية في أنحاء بلاد المغرب الأوسط.

ويكون الفاطميون قد أبقوا على الدور التي كانت قائمة قبل حكمهم مع تغير السكة، ويظهر هذا في سلوكهم حين دخلوا مصر، فقد أمر الميزر بتحويل السكة وردها إلى العيار الذي عليه السكة الميمونة المصرية — وحين صالح مسور الفتى أهل مدينة فاس سنة 323 هـ «كثيرا اسمه في سكته» فمن المحتمل أن هذا نفسه ما وقع لدور الضرب الأخرى، وظلت دور الضرب هذه تواصل عملها حتى بعد رحيل الفاطميين إلى مصر، بالتحديد إلى أن قطع الميزر بن باديس علاقاته بالفاطميين وأمر بتبديل السكة سنة 441 هـ/1146 م — 1147 م⁽²⁾.

على كل، ثبثت النقود التي كانت تصدر عن دار الضرب، وكانت يتداولها الناس في الدينار والدرهم وأجزائهما، ولم يشر المؤرخون إلى وجود اضعافهما، والدينار كلمة ترمز إلى قطعة ذهبية بشكل ووزن معين، وعليها عبارات خاصة واسم الحاكم، وقد تداول الناس الدينار في تاهرت، دلّ على هذا ابن الصفر حين أشار إلى أن يعقوب بن افطح الأمام «ما جس يند ديناراً ولا درهما» وأضاف الدرجمي أن الأمام عبد الوهاب قد «بعث ألف دينار إلى السوارة بالبصرة»، وأضاف الشماسي أن الأمام أرسل التي عشر ألف دينار إلى أمام المذهب الربيع بن حبيب⁽³⁾ كما أكد لرشيد تداوله فذكر أنه منذ حوالي 800 م «كان الدينار الذهبي لا يستخدم إلا في شمال إفريقيا

(1) ابن حنّك: أخبار ملوك بني حيد، ص 30.

(2) ابن خلدون: الديار، ج 1، ص 278. وأضاف أنه ضرب منها دنانير كثيرة وأمر أيضاً بسبك ما كان منه من الدنانير التي عليها أسماء بني حيد، بسبكت. وكانت لمرأى عظيمة ثم بث في الناس قطع سكته ووزال استعمالهم من جميع الدنانير والدرهم يسافر عنه. انظر: نفس المكان ابن خلدون: العمود، ج 6، ص 323. بورجوة رشيد: الدولة الحشوية، ص 44 — 45.

(3) انظر ابن الصفر: تاريخ الأئمة، 356، 361. الدرجمي: طبقات، ج 1 ص 96 للشماسي: السور، ص 161.

وسورها... (18). إلا أن المؤرخين لم يقدموا أية معلومات عن الدينار الرسمي، فلم يذكروا شيئاً عن شكله أو وزنه أو الكتابات التي عليه أو درجة صفائه أو أجزائه.

أما الدينار الفاطمي المكتشف، فقد اتاحت للمؤرخين أن يقدموا تفاصيل واقفة حول الدينار الفاطمي وتفيد النقود المكتشفة أن وزن الدينار كان يتأرجح بين 4,05 غم، و 4,20 غم، وأن كان يتخلف وزنه إلى 3.72 غم في بعض الأحيان (19).

وكان للدينار أجزاء هي: نصف وربع أو ربعي، وثلث أو ثلثاني ولما السدس أو السداسي فلم يرد له ذكر إلا في نص واحد فجاءه دينار ثمانية أو سداسية (20). ونظراً لاختلاف وتغير وزن الدينار فقد كانت تختلف أوزان أجزائه. وكان الدرهم متداولاً إلى جانب الدينار، ففي عبارة ابن الصخر السابقة، دليل على تداوله في تاهرت، فأشار المقدمي إلى تداوله في الرقبة، وذكره ابن حماد في مطاردة المنصور الفاطمي لأبي يزيد همدان بن كيداد، وأشار البكري من جهته إلى دراهم تنس وتنكور وارشكول، ولا ندرى أن كانت اشارته هذه تتعلق بالدرهم في عهده أم أنها متقولة عن سابقه.

ويختلف الدرهم عن الدينار في مادته، فهو مصنوع من الفضة ولذا فهو أقل قيمة من الدينار لأن الفضة أرخص من الذهب، فكان الصرف في أيام الرسول ﷺ الأول كل عشرة دراهم تعادل سبعة مثاقيل أي أن الدرهم

(1) ارنولد: القوي البحرية والحدارية في البحر الأبيض المتوسط. مطبعة مصر - القاهرة بدون تاريخ. ص 261.

(2) J. Fauriol de Candia: Monnaies fatimides du musée du bardo. R.T. 1933. 3 et 4ème série.

(3) H.R. Jābir: la Berbérie... T.2.P.646.

وعن السكة انظر: انظر: ابن خلدون: المقدمة. ص 226، 261. أبو الحسن علي بن يوسف: الفوج الشيبكا في ضوابط دار السكة. تحقيق حسين مؤنس. مطبعة معهد الدراسات الإسلامية. مدريد 1373هـ/1960م وما يتعلق بالدينار جبهة عامة انظر: الفيلسفي ناصر السيد محمود: الدينار الإسلامي في النصف الثاني. ج 1. الدينار الأموي والعباسي. مطبعة الرباط. بغداد سنة 1372هـ/1953م.

يعادل 10/7 الدينار ومنه فإن وزن الدرهم الشرعي يساوي $4.25 \times 10/7$ غراماً = 2,975 غراماً⁽¹⁾.

وكما لا نعرف شيئاً عن الدينار الرسمي فلا نعرف شيئاً عن الدرهم الرسمي، وبالتالي ولا عن اجزائه، وإن كان من الأرجح أنه يعادل الدرهم الشرعي لضرورة نصاب الزكاة، ويبدو أن الدراهم تختلف في أوزانها عن بعضها البعض من دولة إلى أخرى، فإن درهم ارشكول يزن ثلثي غرام أي $0.186 \times 8 = 1.488$ غراماً أما الدرهم القاطمي. فذكره رابندرسي أن وزنه 2,975 غراماً وهو بهذا يعادل الدرهم الشرعي، وربما كان ذلك، إلا أن المقدسي يذكر أن الدرهم القاطمي زال — نقص — عن البغدادي وربما كان هذا القرب إلى الواقع من خلال القطع النقدية الفاطمية الفضية التي تم العثور عليها، والمضروبة في المهدية والمنصورة والتي تتراوح أوزانها بين 1.37 — 45 1. غراماً، ويبدو أنها اقرب إلى نصف درهم من أي جزء ومن هذا فإن وزن الدرهم يتأرجح بين 2.74 — 2.90 غراماً، وربما كان هذا الوزن هو الذي شاهده المقدسي سادام بنقص عن الدرهم الشرعي بـ 0.075 غراماً وهو وزن الحبة تقريباً.

ويذكر المقدسي أن الدرهم القاطمي «له نصف يسمونه القواطع»⁽²⁾، وله ربع وثلث، وهناك جزء آخر للدرهم ذكره المقدسي باسم «خرونية» فذكر أن للدرهم القاطمي «نصف ثمن يسمونه الخرونية» في حين ذكرها الدهاغ والقاطبي عياض باسم «خرونية» وهي تساوي $2.976 \times 16/1 = 0.186$ غرام تقريباً، وكان الدنانير معروفاً في بلاد المغرب الإسلامي⁽³⁾، وهو يساوي 6/1

(1) الدينار هو الفقال. وكان وزن دينار الخليفة عبد الملك 4.25 غراماً ونسبة الدرهم إلى الدينار 10/7، انظر: الراس: الخراج والقيم المالية. ص 366. البلاذري: فخر البلدان ص 467 وكان نصاب الزكاة من الذهب 20 ديناراً أو من الفضة مائتي درهماً، أي أن الدرهم يساوي 10/1 من الدينار. إلا أن القيمة تتغير، فقد يرفع سعر الذهب في حين ينخفض سعر الفضة وهذا يتوقف على العرض والطلب ووقع الاختلاف من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر.

(2) المقدسي: احسن تقاسيم. ص 240.

(3) القاطبي عياض: تراجم. ص 128.

الدرهم أي وزنه $6/2,975 = 0.495$ غراماً، وبما أن الدنانير قيراطان، فالقيراط يساوي $0.495 / 2 = 0.2475$ غراماً. 0.2475 غراماً وهذه أوزان شرعية أما الأوزان التي كان معمولاً بها فهي تختلف قليلاً عنها.

وهناك مضاعفات الدرهم منها: النواق، وهي تساوي خمسة دراهم أي $2.975 \times 5 = 14,875$ غراماً، والأوقية وهي تون أربعين درهماً أي $2.975 \times 40 = 119$ غراماً. ثم الرطل وهو تسعون مثقالاً أو $128 \frac{7}{4}$ درهماً، ثم القنطار، وكان معروفاً في بلاد المغرب، فقد صالح ابن أبي السرح أهل المغربية على أن يعطوه ثلاثمائة قنطار من الذهب⁽¹⁾، وذكر الواقدي أنهم صالحوه على ألفي ألف وخمسمائة ألف وعشرين ألف دينار أي أن القنطار يساوي 8400 ديناراً.

وال جانب هذه النقود الذهبية والفضية كانت هناك نقود نحاسية هي الفلوس، وقد كانت معروفة في بلاد المغرب حتى نسب إليها مكان قريب من تونس يدعى قصر الفلوس⁽²⁾، ويون الفلوس نصف حبة، فإذا اعتبرنا وزن الحبة على ما ذكره الرئيس ضياء الدين، كان الفلوس يساوي $\frac{0.059}{2} = 0.0295$ غراماً أما إذا اعتبرناه حسب ما ذكره هـ. اندريس فإن الفلوس $2,070 = 0.035$ غراماً.

وتظهر أهمية هذه العملة النحاسية — في أنها تساعد على إجراء العمليات التجارية البسيطة خاصة أيام الرخاء الاقتصادي وتوفر السلع حيث تنخفض الأسعار فتزداد الحاجة إلى النقود البسيطة، وتقل الحاجة إلى النقود الثمينة، وقد أورد المراكشي نصاً يوضح أهميتها، فأشار إلى قول يحيى بن العزير في أحد مجالس الزمنين عن علي: أما أنا فقد لحقني من هذا كلفة شديدة «وعبيدي في كل يوم يشكون إلى ما يلغون من ذلك ويذكرون أن أكثر حوائجهم تتعذر لقلة الصرف⁽³⁾»، ثم أضاف — المراكشي — أن الصروف تجري في أيدي الناس فتتسع بياعاتهم.

(1) البلاغري: فروع البلدان، ص 227. ابن خلدون: المعر. ج 4. ص 398.

(2) القنسي: المصدر السابق، ص 229.

(3) المراكشي: المعجب، ص 207.

ويختلف القول حول كيفية التعامل بهذه القطع، فيها يذكر المقدسي أن للدينار الفاطمي رقماً صغيراً يُزَعَلَن بالعدد؛ يذكر الحشني صلة أمر بها عبيد الله المهدي لأن جعفر أحمد بن زياد «فوزت له» فقبضها وخرج ليضعها مغزماً «فوزها في الديوان»⁽¹⁾، وذكر هـ. ر. الحريس أن التعامل عداً كان يتم في المعاملات البسيطة.

وربما وجد الرستميون والعلويون ثم الفاطميون صعوبة في نشر نقودهم وحل الناس على التعامل بها، خاصة وأن المجتمع في ذلك الوقت محافظ تقليدي ليست له ثقة، بل ينفر من التجديد في مجال النقود⁽²⁾، ومن المحتمل أنهم سلكوا مسلك المزع الفاطمي في مصر حين أراد حل الناس على التعامل بالنقود الفاطمية، فقد أمر بالاكثار من ضرب نقوده والمراق الأسواق بها مع رفع قيمتها بالنسبة إلى النقود الأخرى التي حُدَّت لها سعراً رصيناً منخفضاً، كذلك أصدر أوامره إلى عمال الخراج والحسبة بالأخذ بسلوك الخراج إلا بالدنانير المعزية، وإذا فعل الفاطميون هذا في بلاد المغرب، فقد جنوا فائدتين: أنهم نشروا نقودهم، وأنهم اشترىوا النقود السابقة من أيدي الناس بسعر أقل من قيمتها لأن هؤلاء الناس وجدوا أنفسهم قد عسروا كثيراً من انخفاض قيمة نقودهم، فأدخلوا يمينون كل ما عندهم⁽³⁾.

نظام الأوزان:

تعتبر وحدات الأوزان ضرورية لتسهيل التعامل بين الناس في الحالات التي لا يصلح فيها الكيل أو العدد، فالتخذ الناس وحدات خاصة للأوزان منها.

1 - الرطل: يختلف وزنه من منطقة إلى أخرى، وإن اتفقت على التسمية، نجد في ثنايا كتب المؤرخين والرحالة عبارة رطل القبروان، ورطل تونس ورطل تنس ورطل تاهرت وغيرها، بل إن الأبطال تختلف بحسب المادة التي توزن بها، فيقال رطل ظليل، ورطل لحم وغيرها.

(1) المقدسي: حشلة قرطبة وعلواء الرشيد، ص 233. القاضي عياض: تراجم، ص 325.

(2) لومبار سوروس: الإسلام في عهد الأتراك. بحرين وتعليق إسماعيل العربي. نشر الشركة القرطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979. ص 169.

(3) فقي: النقود العربية، ص 62.

ويذكر المقدسي ان الأبطال «كانت بغدادية في الأقليم كله — المغرب — إلا الذي يوزن به الفلفل»⁽¹⁾ وهو يقصد فيما بعد العهد الفاطمي، وهذا يعني أن رطل قاهرت كان رطلاً بغدادياً، ويذكر الثميني — وهو أباضي — ان وزن الرطل مائة وثلاثة وعشرون درهماً بالدرهم الذي وزن الأوقية منه أربعون درهماً فيجاء في الرطل البغدادي ثلاثة أواق، وخمس أوقية⁽²⁾ وبما أن وزن الدرهم = 2,975 غراماً فإن الرطل البغدادي = $2,975 \times 128 = 380,8$ غم.

وعلى كل فإن التعامل به لم يستمر، فذكر المقدسي ان الرطل الذي يوزن به الفلفل «يشق على البغدادي عشرة دراهم والآن هو المستعمل في أعمال الفاطمي بالمغرب كله»⁽³⁾ وهذا يعني أن الفاطميين حلوا الناس على التعامل بالرطل الفلفلي وبالتالي كان هذا هو الرطل المستعمل في بلاد المغرب الأوسط.

وقد حاول ابن حوقل ان يحدد وزن هذا الرطل فذكر أنه خمس عشرة أوقية بالبغدادي⁽⁴⁾، فإذا كان الرطل البغدادي = 12 أوقية حسباً ذكره الرئيس ضياء الدين فإن الرطل الفلفلي = $\frac{15 \times 382,5}{12} = 478,125$ غراماً وهذا يختلف وما ذكره المقدسي في اشارته سابقاً، أي يساوي الرطل البغدادي + عشرة دراهم. = 380,8 غراماً.

أو $382,5 + (2,975 \times 10) = 410,55$ غراماً أو 412,25 غراماً، وهو يختلف عما ذكره هاتر White فيذكر ان الرطل في إفريقية أيام الفاطميين يساوي 406,25 غراماً⁽⁵⁾.

(1) المقدسي: اسكن القاسم، ص 240.

(2) الثميني: كتاب القيل، ج 3، ص 20، وعن الموازين انظر: مجلة ولدت السريسي بلدا: صيفراد، ص 88 — 89.

(3) المقدسي: المكان السابق.

(4) ابن حوقل: صورة، ص 263.

(5) أبو الحسن علي بن يوسف: الفتحة للشبكة، ص 83، الحاشية.

كذلك كانوا يستعملون رطلاً خاصاً في وزن اللحم عرف برطل اللحم، فذكر البكري بخصوص اعل تاعرت ان رطل اللحم عندهم خمسة أرطال⁽¹⁾، وهو يقصد بها أرطالاً قرطبية. وبما أن رطل اللحم في الأندلس تسعة أرطال ونصف بالقليل⁽²⁾، فإن رطل اللحم التاهرتي = $478 \times 9,5 \times 5$ غراماً = 23 كيلوغرام تقريباً، وهو أمر مبالغ فيه وربما هذه البالغة هي التي لفتت نظر البكري فذكره في كتابه.

وفي تنس يذكر البكري أن رطل اللحم بها سبع وستون أوقية⁽³⁾ وإذا كانت الأوقية 40 غراماً تقريباً كان رطل اللحم هنا = $2,680 = 40 \times 67$ كيلوغراماً تقريباً وإذا اعتبرنا الأوقية 31,875 غم كان رطل اللحم هنا = $31,875 \times 67$ غراماً يساوي 2,135 كيلوغرام تقريباً، وأما فيما يتعلق برطل تنس لغیر اللحم فذكر البكري ان رطل سائر الأشياء الثمان وعشرون أوقية⁽⁴⁾، وكان رطل اعل باغاية يقدر بعشرين رطلاً قفلية. أي $478 \times 20 = 9,560$ كيلوغراماً.

ولم يذكر البكري أرطال مدن المغرب الأوسط الأخرى المستعملة في مختلف المواد ويبدو أنها كانت السائدة في ذلك العهد وهي البغدادي لم الغللي، ولم يجد حاجة لذكره لأنه ليس في الأمر ما يلفت الأنظار، وعلى كل فقد كان للرطل أجزاء استعملها المغاربة في أوزانهم فكان «نصف رطل» وزن في العهد

الرسمي $\frac{380,8}{2} = 190,4$ غراماً تقريباً، وفي العهد الفاطمي 203 — 206 غراماً تقريباً. كما كان هناك ربع رطل⁽⁵⁾، ويشير الى أنها — الأبطال —

(1) البكري: المغرب، ص 69. وعن رطل الصنوع من قرطاج نظر:

G. Marçais et Lévi-Provençal: Notes sur un poids de verre du VIII^e S. A.L.O. 1907, PP. 7-18.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 263. اعتبرها جولن Golvin خمسة أرطال عادية أي بغدادية وأصدر البغدادي 403 غرام وثم فإن رطل اللحم في تاعرت = $403 \times 5 = 2015$ غم.

انظر: Golvin: La Maghreb central... P. 84. وإذا اعتبرنا رطل الغللي 412 غم تقريباً كان رطل اللحم في تاعرت = $412 \times 9,5 \times 5 = 19,470$ كيلوغرام تقريباً.

(3) البكري: المغرب السابق، ص 62. الجسري: سبعم ج 2 ص 415 مادة تنس.

(4) البكري: نفس المكان.

(5) الجسري: سيرة الأستاذ جولد، ص 108. القاضي عياض: تراجم، ص 98.

كانت تصنع في العهد الفاطمي وربما قبله وبعده، من الرصاص، وكان يطبع على الرطل اسم أمير المؤمنين وهذا لوضع حد لعمليات التلاعب بالأوزان والقياس.

الأوقية: استعمل المغاربة الأوقية في أوزانهم⁽¹⁾ ويبدو أنها كانت تختلف من مكان إلى آخر، والأوقية الشرعية = 119 غراماً، وهي حسب ابن حوقل $\frac{478}{15} = 31,86$ غراماً تقريباً، وحسب للقدمي فإن الأوقية $\frac{380,8}{12} = 31,725$ غراماً وهي — الأوقية — 37,776 غراماً⁽²⁾، وذكر التميمي أوقية تعادل الأوقية الشرعية. المقيال: كما استعملوا وزن مقيال⁽³⁾، وهذا الذكر الرئيس ضياء الدين أن «الدينار هو المقيال» أما هــر. اندريس فهو يعتبر الدينار مثقالاً تقريباً وقد جعل التميمي المقيال وزن ثلاثة غرامات من فضة، والقيوط ثلاثون حبة من شعير أوسط أي $0,059 \times 30 \times 3 = 5,30$ غراماً وهو في هذا يختلف عن الدينار.

الدرهم: وتعاملوا في أوزانهم بالدرهم، فذكر البكري درهم تنس ودرهم ارشقول، وربما خصصهما بالذكر لثقلتهما درهم باقي أنحاء البلاد، فدرهم ارشقول يساوي ثمانى غروبات. أي $0,236 \times 8 = 1,888$ غراماً وذكر جولفين Golvin أن درهم ارشقول 8 غروبات وأن وزن الدرهم 2,97 غراماً، ولما كان رطل ارشقول يعادل رطل تنس غرباً يساوي درهماً هــا، وبالتالي كان درهم تنس = 1,888 غراماً، أما باقي أنحاء البلاد فإن هــر. اندريس يعتبره 3,148 غراماً، وهو يختلف عن الدرهم الشرعي 2,975 غراماً.

وما داموا تعاملوا بالدرهم فقد تعاملوا بأجزائه، فذكر البكري درهم درهم، وأن أهل تنس يتعاملون بوحدة تعرف «صقل أو صقلية» وإذا صح أن درهم تنس يساوي درهم ارشقول أي 1,888 غراماً فإن الصقلية تساوي $1,888 \div 12 = 0,157$ غم وتعامل أهل تنس بالصقلية، فذكر البكري

(1) الجوزي: تنس المكان.

(2) H.B.Idris. La Berbérie orientale...T.2.P.549.
Golvin: Le Maghreb Central...P.84.

(3) الجوزي: المكان السابق.

بخصوصهم أن «الجاري عندهم... وحيثان مضروبة كلها»⁽¹⁾ فيكون وزن هذه الوحدة التي تعادل جتين = $2 \times 0,059 = 0,118$ غراماً، لكنهم يتعاملون بها عتلاً.

الخروبة: ذكرها البكري حين تعرض لمدينة ارشقول واعتبرها تزن أربع حبات أي أن وزنها = $0,059 \times 4 = 0,236$ غراماً.

القرواط: ذكر البكري بخصوص تنس أن «الجاري عندهم قرواط وربع درهم... مضروبة كلها»⁽²⁾ وأشار أبو الحسن علي بن يوسف أن وزنه «ثلاث حبات من وسط حب الشعير بالدينار الذي هو دينار الزكاة» أي $0,059 \times 3 = 0,177$ غراماً، أما التميمي فيرى أن «القرواط ثلاثون حبة من شعير لأوسطه» أي $0,059 \times 30 = 1,77$ غراماً.

وبخصوص قرواط تنس ذكر البكري أنه «ثلاث درهم عدل بوزن قرطبة»⁽³⁾ وهو لم يتطرق إلى قرطبة باقي نواحي البلاد.

المسن: لم يرد ذكر نص مباشرة في كتب المؤرخين أو الرحالة التي بين أيدينا، يكتشف عن استعمال المقاربة لهذه الوحدة إلا أن الاصطخري ذكر أن «من» بغداد مستعمل بجميع فارس «وعامة ما دخلته من أنصار المسلمين»، ويؤكد ابن حوقل هذا فيذكر أن المن الأصغر بفارس كمن العراق مستعمل بفارس «وعامة البلدان وأنصار المسلمين» ومثلها ذكر المقدسي⁽⁴⁾، ويحدد الاصطخري وابن حوقل وزن المن بأنه يساوي مائتين وستين درهماً أي = $260 \times 2,975 = 773,5$ غراماً في حين يذكر المقدسي أن رطل العراق يساوي نصف المن أي أن المن = $2 \times 382,5 = 765$ غراماً.

(1) البكري: القروبة، ص 62.

(2) تنس الكتان، وعن الطود: بأنها «ولدت السوسى» تجاه الشجيرة، ص 97.

(3) تنس الصدر: ص 62.

(4) الاصطخري: المسالك، ص 356، ابن حوقل: صورة، ص 263، المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 99.

القطار: ظهر القطار في تاهرت كثيرا من المدن، وكان منه «قطار الزيت» و«قطار القفل» ويبدو أنهما يختلفان عن القطار بصفة عامة، الذي يختلف المؤرخون في تقديمه، فإن أهل الطريقة صالحوا ابن أبي سرح على ألفي وخمسمائة ألف دينار بيزنطي وهي ثلاثمائة قطار ومنه فالقطار = $3/1$ 8333 دينار بيزنطي، وهو يساوي الدينار الشرعي 4,25 غراماً⁽¹⁾، ومنه فالقطار = 35,417 كيلوغراماً وحسبما ذكره الواقدي بخصوص صلح أهل الغربية فإن القطار 35,7 كيلوغراماً أو بناء على ما ذكره الدباغ فالقطار = 21,25 كيلوغراماً. إلا أن ابن خلدون يعطي وزناً مخالفاً للقطار حين يتعرض إلى تركة الخليفة عبد الرحمن الناصر الأموي وبناء على ما ذكره فإن القطار = 42,5 كيلوغراماً.

أما قطار الزيت في تاهرت فيذكر البكري أنه قطاران غير ثلث، وهو يعني بوزن قرطبة، والقطار القرطبي يساوي مائة رطل وثمانية وعشرين رطلاً، فإذا اعتبرنا الرطل 382,5 فإن القطار القرطبي = 49 كيلوغراماً ومنه فإن قطار الزيت في تاهرت حوالي 82 كيلوغراماً⁽²⁾.

ويضيف البكري أن قطار القفل وغيره من المواد المستوردة في تاهرت فإنه قطار عدل⁽³⁾، وهو أيضاً بوزن قرطبة؛ وإذا اعتبرنا قطار عدل هو قطار قرطبي، فهذا يعني أن قطار القفل في تاهرت = 49 كيلوغراماً⁽⁴⁾.

وكانت الأوزان مصنوعة من الرصاص، وكل منها مطبوعة باسم الحاكم، وكانت تجدد من حين إلى آخر فيعاد طبعها، وكان يعاقب كل من يحاول التلاعب والنش في الأوزان، ويبدو أن الفاطميين كانوا يتخلون بعض أوزانهم من الزجاج. ولهم كانوا يطبعون هذه الأوزان التي تدعى صنجا مفردة صنجا⁽⁵⁾.

(1) ضياء الدين الريس: الجراج، ص 364. إن القطار العادي = مائة رطل نظري.

Golvio: Le Maghreb Central...P.34.

(2) بنوه جوهان 47 كيلوغراماً نظري. Golvio: Le Maghreb...P.34.

(3) البكري: المغرب، ص 69.

(4) بنوه جوهان 150، 20 كيلوغراماً نظري. Golvio: Loc. cit.

— شأن الأوزان الرصاصية فذكر المقدسي أن صنعهم من زجاج مطبوخ (1).
وقد ساعدت هذه الأوزان على تسهيل عملية التبادل التجاري وإن كان
جولفن Galvin يرى أنها لا تؤدي مثل هذا التسهيل في مجال التجارة الخارجية
بسبب اختلافها، لكن التجار الذين يمارسون تجارة خارجية هم في الغالب تجار
الجملة، فحاجتهم إلى الأوزان الصغيرة تكاد تكون معدومة. كذلك فإنهم لن
يستخدموا الوسيلة التي يتعاملون بها ويتجاد الحول لهذا الاختلاف، ثم من جهة
أخرى فإنه اختلاف مقصور على مدينة تونس.

نظام الكايل:

كان لسكان بلاد المغرب الأوسط مكاييل يستعملونها في حياتهم اليومية
وفي معاملاتهم التجارية، وقد ذكر المؤرخون والرحالة بعضها، ويبدو أنها كانت
تختلف من مكان إلى آخر وكان منها:

1 — المسلة: ذكر البكري بخصوص مكاييل أهل تاهرت أن مذهبهم الذي
يكتلون به خمسة اققرة ونصف قرطية (2) ويبدو أن ذلك يختلف في تاهرت
عنه في بعض النواحي، ولذا نجد: مد تاهرت، مد القيروان، مد سجلماسة، مد
مليلة ومد وجدة وغيرها.

وذكر البكري أن القفيز القروي ما يما مد وأربعة امداد في مد النبي وذلك
بكيل قرطية خمسة اققرة غير ستة امداد فومته فإن القفيز القرطبي
 $6 + 204 = 42$ مدا نبويًا وعليه فإن مد تاهرت $5,5 \times 42 = 232$ مدا

5

نبويًا وما أن المد النبوي $3/1$ أرطلاً فإن مد تاهرت $3/1 \times 42 = 126$

(1) المقدسي: احسن القاسم. ص 249.

(2) البكري: للكان السابق. وعن الأوزان والكايل انظر:

H.B.Idris: La Berbérie... T.2.P547

Ibid: Mesure de capacité de l'époque Erida, C.T.1945.PP.119-126.

El-Brahmali: Mesures Tunisiennes. A.I.E.O.1937 P.86.

Ibid: Mesures de capacité. R.A.1935 P.87.

نواة ولدت السوسي بانزا، التجارة. ص 89.

(3) ذكر جولفن Galvin أن مد تاهرت $185,625$ ليرا بناء على أن قفيز قرطية 37 و 33 ليرا.
انظر: Galvin: Maghreb Central...P.84.

= 309 3/1 رطلاً لو بما أن مد النبي = 1,733 غراماً فإن مد ناهرت = 1,733×242 = 419,386 كيلوغراماً⁽¹⁾.

2 - المقدسي: يذكر الحموي أن السنة القزمية قرطية تساوي نصف مدني أي أن المدي يساوي $2 \times 42 \times 6 = 504$ مدناً نوبياً، وهو بهذا يختلف عن المدي الذي ذكره محمد ضياء الدين المرسي وأشار إلى أنه يعادل 45 رطلاً. إذ بما أن المد النبوي = $1 \frac{3}{1}$ رطل فإن المدي = $504 \times \frac{3}{1} = 1512$ رطلاً.

القفيز: لم يشر المؤرخون إلى قفيز عاصم بلاد المغرب الأوسط، ويدعو أن قفيزها هو القفيز المعروف في سائر بلاد المغرب، وربما حلت عبارة البكري: هو القفيز بالقنبروان وأعمالها... بهذا المعنى، وتفيد هذه العبارة أيضاً في التأكيد على أن القفيز كان مستعملاً، ويدعو أنه كان يستعمل لكليل السواحل كالزيت وكذلك الحبوب، ويظهر هذا في قول القاضي ابن غانم لحامده: «ادفع لكل الوزن خمسة اقزرة قسماً وخمسين قفيزاً زباً»⁽²⁾.

ويفيد المقدسي أن قفيز القنبروان الثمان وثلاثون مثقالاً، والثمن ستة أمداد بمد النبي⁽³⁾، أي أنه يساوي $6 \times 32 = 192$ مدناً نوبياً. لكن الفلقشندي يذكر أن القفيز ست عشرة وبة، كل وبة اثنا عشر مثقالاً قروياً أي أنه يساوي $12 \times 16 = 192$ مدناً قروياً. ثم يبيّن أنه يقارب المدين النبوي والقروي وهذا ما سبقه إليه البكري، فقد أشار هذا إلى أن القفيز بالقنبروان وأعمالها ثمان وبات والروبة أربعة أمداد والثمن ستة أمداد بمد أوفى من مد النبي⁽⁴⁾ أي أنه يساوي = $6 \times 4 \times 8 = 192$ مدناً أوفى، وقد نبه أن مقدار تلك الزيادة في القفيز كله اثنا عشر مثقالاً ومنه فإن قفيز القنبروان = $192 + 12 = 204$ مثقالاً نوبياً، ويظهر أنه يختلف عن قفيز الزيت، وحسب البكري فإن قفيز الزيت عندهم = القنبروان = ثلاثة أرطال طرابلسية أي حوالي

(1) ذكر جوهان Godwin أن مد ناهرت = 185,625 قرناً بناء على أن قفيز قرطية 37 و 33 قرناً.

(2) الصياغ: نظام الأمان، ج 2، ص 166. انظر: Godwin: Le Maghreb Central... P. 66.

(3) المقدسي: الحسن الفلاس، ص 240.

(4) البكري: المغرب، ص 26 - 27.

1,23 كيلوغرام، من الطبيعي أن يختلف وزن وحدة الكيل من مادة إلى أخرى بسبب اختلاف الأوزان النوعية للمواد.

وعمل كل، فقد كان للقفيز أجزاء تعامل الناس بها وكان منها:
أ - نصف القفيز: ذكره القاضي عياض في إشارته إلى أن الهلول بن راشد وأمر أن يشتري له ربع نصف القفيز (1) طعناً.

ب - ربع القفيز: وقد أشار الحبيب الجنتحاني إلى استعماله (2)، بل يمكن أن يستدل على وجوده من عبارة للقاضي عياض «ربع النصف» إذ أنها توحي بوجود «نصف النصف» والتي كانوا يتصلون بها «ربع القفيز» ويبدو أنهم كانوا يتجنبون استعمالها لعدم الخلط بينها وبين وحدة أخرى (تدعى «ربع»).
وعمل كل فإن ربع القفيز يساوي $51 = 4 \div 204$ مئاً نيوباً، أي $1,733 \times 51 = 88,383$ كيلوغراماً.

ج - ربع النصف: ويظهر استعمالها في العبارة السابقة وكانوا يطلقونها للدلالة على $8/1$ (ثمان) القفيز، لكنهم كانوا يتحاشون استعمالها لوجود وحدة أخرى تدعى «الثلث» وربع النصف يساوي $25,5$ مئاً نيوباً أو $1,733 \times 25,5 = 44,1811$ كيلوغرام.

4 - الربع: ذكر المقدسي أن «الربع ثمانية عشر رطلاً» (3)، وإذا اعتبرناها رطلاً بغدادية كان الربع $18 \times 380,8 = 6,854$ كيلوغرام، ومن هنا يتضح اختلافه عن ربع القفيز.

8 - الثمن: دل الدرجيني على استعماله، فذكره في مجرى حديثه عن أبي الخطاب وسيم قاتلاً: أن ابنه أعطى «كل رجل من أهل الرقة ثمين قصته» (4) كما ذكره المقدسي فأشار إلى أن «الثلث ستة أمداد بعد النسي» فإن قفيز القهروان ثمان وثلاثون قصاً كما سلف - أي أن «الثلث

(1) القاضي عياض: إراجع، ص 30.

(2) الحبيب الجنتحاني: المغرب، ص 69.

(3) المقدسي: احسن التأسيس، ص 240.

(4) الدرجيني: طبقات ج 1، ص 116.

$= 1,1733 \times 6 = 10,398$ كيلوغرامًا كما ذكره البكري على صورة «الشمعة»
ومساويًا «سنة امتداد بمد أولى من مد النسي» وربما كان يقصد بمد القيروان أي
أنه = 11 كيلوغرامًا تقريبًا حسب البكري. ومن هذا يتضح اختلاف الثمن
أو الشمعة عن ربع القفيز.

6 - الصاع: ذكر المرحوني الصاع كأداة لتككيل، جاء ذلك في مجرى
حديثه عن مهدي النفوسي - من الطبقة الخامسة - فقال: إن هذا كال
«صاعهم لم يطف ولم يخلص»⁽¹⁾. كما ذكره الثمين مشيرًا إلى أن «الصاع
أربعة أمثاله» أو «خمسة أرحال وثلاث رطل» عراقى. ويوضح أن يكون صاع بلاد
المغرب الأوسط مساويًا صاع الرسول وذلك لضرورة الزكاة، لهذا كان ما ذكره
الثمين مطابقًا لما جاء عند الملوودي وإني عبيدة صاحب كتاب «الأموال».

7 - القليلة: وهي ثمن الصاع، وعبارة عن أربعة أرباع وكل ربع يساوي
لحو أربعة كيلوغرامًا بحسب الوزن الحديث⁽²⁾.

8 - الوية: ذكرها الدباغ في عبارته «أخرج له ويثين قسما» وهو
بهذه العبارة قد دل على أنها وحدة لتككيل الحبوب كما ذكرها البكري، مشيرًا
إلى أنها «أربعة أثمان»⁽³⁾، أي أن الوية = $4 \times 6 = 24$ مثاقير، أو $24/192$
 $\times 204 = 25,5$ مثاقير، ويبدو أن الوية كانت مستعملة في جميع أنحاء
المغرب باستثناء باغاية التي عصى البكرى ومنها بالذكر، فأشار إلى أن «تكيل
الطعام باغاية بالوية وهي أربعة وستون مثاقير من النسي» وتساوي بتكيل أهل قرطبة
قفيزًا ونصفًا.

(1) البكري: المغرب، ص 27.

(2) المرحوني: المصدر السابق، ج 2، ص 114. الثمين: كتاب التيل ج 3، ص 19 - 20.


(3) لبيد موسى: الحسية للذهبية، ص 77. وعن التككيل والموازين في المغرب الإسلامي نفس المرجع،
ص 73 - 74.

(4) ذكرت أمة ولدت السوسى بالفا: إن الوية 12 مثاقير من النسي. انظر التجارة في المغرب الإسلامي
ص 89. ويبدو أنها تأثرت بما ذكره ابن فضل الله المصري: «كل وية ثمانية عشر مثاقير» بالمغرب
للكثيري، انظر ابن فضل الله المصري: وصف القرطبة والأندلس، ص 4.

ويظهر أن القديس يذكر الوبية تحت اسم «الدوار» في بلاد المغرب. وذلك في عبارته أن «مكايل القاطن الدوار وهي التي تشف على وية مصر بشيء يسير» ثم يحاول أن يصفها فيذكر أنه «قد الجم رأسها بعارضة من حديد وأقيم عمود من قاعها إلى العارضة فوقه حديد يدور على رأس الوبية، فإذا ارتعها ادار الحديد فمسحت فم الوبية وصح الكيل»^(١).

10 - الوسق: (١) أشار المؤرخون إلى مكايل آخر يدعى «الوسق» لورود عند التبرجيني «أن عندنا أرضاً كريمة قدر الكساء يحمل البعر وسقه حياء كما ذكره الشمني مشوا إلى أنه «ستون صاعاً» وأضاف قائلاً «في الوسق أربعمائة رطل» ويعتبر أبو الحسن علي بن يوسف - صاحب كتاب الفوحة المشيكة في ضوابط دار السكة - أن الوسق هو حمل حمل، أما ضياء الدين الرمس فذكر أن الوسق ستون صاعاً و - ويساوي ثلاثمائة وعشرين رطلاً ويساوي خمسة أقدرة ويساوي مائة وثلاثين كيلوغراماً.

11 - الصفحة: مكايل آخر ذكره البكري وغيره يدعى «الصفحة» وقد خص البكري صفحة تس نكور وصفحة نكور، فذكر بخصوص أهل تس أن «كيلهم يسمى الصفحة» وأضاف بخصوص أهل نكور أن «كيل نكور يسمى الصفحة»^(٢) ويبدو أن هذا التخصيص لاختلافهما عن غيرها، فإن صفحة تس تساوي 144 مدا نيوباً، بينما كانت صفحة نكور 25 مدا نيوباً، وكان للصفحة أجزاء ذكر البكري أحدها وهو «السدس الذي يساوي نصف صفحة أي 12,5 مدا نيوباً».

12 - القادوس: وهو من المكايل التي كانت مستعملة فذكر البكري وجود هذه الوحدة في تس، وأشار إلى أن القادوس ثلاثة أمداد بمد التي .

(١) نقلي: أحسن التأليف، ص 240.

(2) التبرجيني طينات، ج 2، ص 313 قصبي: كتاب قيل، ج 3، ص 19، أبو الحسن علي بن يوسف، الفوحة، ص 86، ضياء الدين الرمس، الخراج، ص 344، 346، 347.

ونظر: H.R. J. La Berbérie, T.2, P.680

(3) البكري: المغرب، ص 62، 61، لقبال موسى: الحسيد، ص 75، ويبدو أن الصفحة غير ثابتة فكانت في العهد الحفصي = 12 مدا حفصياً = 58 مدا حفصياً = 12 مدا نيوباً.

13 - الكز: واستعمل المغاربة كذلك ميكالاً يدعى «الكز» فذكره أبو الهلب هيم بن سليمان القيس صاحب كتاب «أدب القاضي والقضاء» وجاء في إحدى الفتاوى: «لو أن رجلاً شهد على نفسه لرجل بكر حنطة...» (1) ويلاحظ من العبارة أنه ميكال لكليل الحبوب، ويقدم الرئيس ضياء الدين توضيحاً فيذكر أن الكز ستون قنيزاً أو اثنا عشر وسقاً أو سبعمائة وعشرون صاعاً وثلاثة آلاف وثلاثمائة واربعمائة رطلاً.

14 - القسط: كان القسط معروفاً في بلاد المغرب، ذكره القاضي عياض في عبارة... ويده قسط زيت، وفي عبارة أخرى: «مددت يدي للقسط فانقلب وذهب ما فيه من ماء». ويفهم من هاتين العبارتين أن القسط ميكال للسوائل وأخفاف الرئيس ضياء الدين من جهة أن القسط نصف صاع (2).

15 - المطر أو المطيرة: كشف البكري عن استعماله في بلاد المغرب ويعطى له تعريفاً، فيذكر أنه «كيل يسع خمسة أقدرة من الزيت» (3)، وقد سبقت الإشارة إلى أن قنيز الزيت ثلاثة أرطال فلفلية، وعليه فإن المطر يساوي 16 رطلاً فلفلياً.

16 - القلة: يبدو أن القلة من مضاعفات المطر، فإن هر. اندريس يذكر أن القلة ثلاثة امطاراً (4)، أي أنها $3 \times 5 = 15$ قنيزاً زيتاً أو $3 \times 15 = 45$ رطلاً فلفلياً.

17 - الحفنة والقبضة - ذكرهما هر. اندريس دون أن يذكر شيئاً بخصوصهما (5)، ويبدو أن الحفنة هي ملء كفي رجل معتدل وضعها جنباً إلى جنب، أما القبضة فهي ملء كف واحدة مضومة.

(1) أبو الهلب هيم بن سليمان القيس: أدب القاضي والقضاء، ص 122، الرئيس: الخراج، ص 243.
(2) القاضي عياض: تراجم، ص 14، 15، الرئيس: الخراج، ص 330.
(3) البكري: المغرب، ص 27.

(4) H.R.Hér: La Berbérie...T.2, P.65

(5) Loc. Cit.

وقد ذكر البكري مكيال محلية ولا تدري فيما إذا كانت معروفة في بلاد المغرب الأوسط ؟ وكان منها «الفنقة» أو القنقة «القرطبية». وهي حسب القديس تماثيل نصف قميص، وحسب البكري تماثيل عشرين مدًا نيوكادا، ومن المرجح أنها كانت معروفة في بلاد المغرب الأوسط بحكم وفرة الاندلسيين فيه. ومنها «الزلاقة» وهو مكيال سجناسي يعادل ثمانية امداد نوبية وهناك مكيال سجناسي آخر، هو «القنقل» الذي يعادل ثلثي زلاغات أي $8 \times 8 = 64$ مدًا نيوكادا وفي أرشبول مكيال آخر يسمى «عمورة» وهو يعادل ستين مدًا نيوكادا. ولا تدري أن كان سكان المغرب الأوسط عرفوا «المكوك» و«الأردب» و«الجرب» أم لا ؟، إذ إن احتمال التورعين موضوع المكيال لا ينفي وجودها، وإن كان يحمل الصورة غير تامة الوضوح.

نظام الحسبة أو ولاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:
وهي طيلة دينية لأن قوامها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لقوله تعالى: «وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّالِحُونَ»، وقوله: «يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّالِحُونَ»، ولقول الرسول ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ يَدُهُ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ».

وقد أشرنا سابقًا إلى قيام صاحب الشرطة بهذه الوظيفة في عهد الإمام الفتح، وقيام القاضي بما يدخل في إطارها في عهد الإمام أبي القبطان، كما أشرنا إلى تعيين هذا الإمام جماعة من نفوسه يمشون في الأسواق فيأمررون بالمعروف وينهون عن المنكر، وهذه الوظيفة تابعة للقضاء، فإن ابن خلدون يذكر أنها «عادمة لمنصب القضاء» ويضيف أنها «كانت في كثير من الدول الإسلامية مثل

-
- (1) البكري: المصدر السابق، ص 112. القديس: الحسن القاسم، ص 340.
(2) البكري: نفس المصدر، ص 78، 151. وكلمة «الزلاقة» كلمة شيعية في جهات في المغرب الأوسط تعني رأس القنينة.
(3) سورة فصلت ص 104.
(4) نفس السورة الآية 115.

المبيدين بمصر والمغرب والأمويين بالأندلس والمغلة في عموم ولاية القاضي بولي فيها بانتشاره (104).

وكان يشترط ليعين بولي القاضي أمر هذه الوظيفة أن يكون قاضيًا عارفًا بأحكام الشريعة عفيفًا عن أموال الناس متصفًا بالأخلاق القاضية، وورعًا نقيًا، وقيل كل شيء أن يكون مسلمًا حرًا بالغًا عاقلًا قادرًا، وكان الوالي والقاضي وصاحب الشرطة يشدون أزره في أداء مهمته.

وهذه الوظيفة واسعة شاملة لكلغة نواحي الحياة لأنها تدور حول كل ما يقع فيه منكر أو كل ما يمكن أن يكون فيه أمر بمعروف، فهي تشمل التجار واسواقهم وأهل الحرف، والمحافظة على الآداب العامة في الطرقات والساحات ويتم بوضع الحق في نصابه، وقد تناولت كتب الحسبة (2) هذه الوظيفة بالتفصيل نظرًا لأهميتها في بناء مجتمع إسلامي سليم.

(1) ابن عسكون: المقدمة، الفصل الخامس والثلاثون. في المخطوط الدينية الخلافة: الحسبة والسكة من 224.

(2) لمزيد من التفاصيل حول وظيفة الحسبة انظر: أبو العباس أحمد بن سعيد: اليسير في أحكام الصغار. نشر قبيل موسى: انظر ابن عسكون: رسالة في القضاء والحسبة. مجلة الأسبوع، جوان 1934. نشر وترجمة إليي بروفسال الشوري عبد الرحمن بن نصر: نهاية القرية في طلب الحسبة لطريق ونشر: الباز العربي، القاهرة 1946م تقريبًا زيادة الحسبة والحسبة في الإسلام بيروت 1963ك. يادرو خالين: الحسبة بالبرقية والأندلس النفاة الفرنسية C.T عدد 69 — 70. 1970م من 87. 105.

14

15

16

17

18

19

الفصل الرابع التجارة الخارجية

تعدى نشاط تجار المغرب الأوسط الأقطار المحلي إلى العالم الخارجي، فسارت قوافلهم في جميع الاتجاهات، تحمل سلعًا مختلفة في ذهابها وإيابها، وقد كانت هذه الحركة نشطة مزدهرة، ويعود هذا إلى عدة عوامل أسهمت مجتمعة في نشاط الحركة التجارية الخارجية.

العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة الخارجية:

1 — **النظرة الإسلامية:** إذ أن الإسلام يشجع التجارة ويحث عليها، شريطة عدم ادخال الحرام فيها، فقال الرسول ﷺ «الجالب مرزوق والمستكر ملعون» وقال «ما من جالب يجلب طعمًا إلى بلد من بلدان المسلمين فيبيعه بسعر يومه إلا كانت منزلته عند الله منزلة الشهيد... وأخاف أن الجالب إلى سوقنا كالجاهد في سبيل الله» ويقول «سافروا تنصروا» (1).

2 — **مساهمة الدولة:** فقد مارس الرستميون والأمراء العلويون والفاطميون التجارة، فكأنهم يرحون للناس بأن يقتلوا بهم فإن الإمام أفلح من الأمام عبد الوهاب أحد قافلة للتوجه إلى بلاد السودان، كما أن مدن العلويين كانت تفتن غالبًا باسم «سوق...» وأن المصور الفاطمي يقول: «سالت إلى التجارة في الحلال الطيب» وكانت أم الأمراء — زوجة المعز الفاطمي — قد وجهت صبية لثياب في مصر (2).

وهذا القاضي الصمان يوصي برعاية التجار وأنظر إلى التجار وأهل الصناعات، فاستوص بهم خيرًا فإنهم مادة للناس... كما سلف — وسأهم الرستميين وغيرهم في تشجيع التجارة من خلال نشر العدل وإقامة المحسنين، وربما حاول أبو اليقظان أن يطبق بعض النظم المتقدمة والمتطورة التي شاعدها في عاصمة العباسيين، وإن سيطرة الروح الدينية، وانقسام العلويين للرسول يوحى بأن هؤلاء جميعًا لم يستوا قوانين تمرقل التجارة، لم تمنع الإمام عبد الوهاب ابنه أفلح من السفر إلى بلاد السودان لحطاً في مسألة قتيبة.

(1) القاضي الصمان: كتاب دعائم ج 1، ص 342، الشوادي: المصور ص 62.

(2) القزويني: المخطط للقزويني ج 2، ص 159.

ونفس هذه السياسة قام بها الفاطميون فبنوا المحسين⁽¹⁾ وعملوا على نشر الأمن ونظموا التجارة وجعلوا لها قوانين محددة، فذكر ابن حوقل أن لسلطان المغرب أثناء يمرسى الحرز على ما يخرج منه من المرجان، وكان لسلطان تنس مراصد على المتاجر الداخلة إليها والخارجة والصاعدة والواردة⁽²⁾.

3 - الموقع الاستراتيجي لبلاد المغرب الأوسط:

إن تشكل هذه البلاد حلقة وصل بين أجزاء المغرب الإسلامي وما وراءها من البلاد فهي تربط ولاية إفريقية وما وراءها بالمغرب الأقصى وما وراءها، وتربط بلاد السودان بالأطراف الأخرى، مما جعل هذه البلاد جسراً وسبيلاً، وزاد في أهميتها. وقد سمح لها هذا الموقع أن تدخل ضمن دائرة التجارة الدولية حيث كان التجار ينجهون من عاصمة الخلافة إلى أوروبا شرقاً وإلى شمال إفريقيا فالأندلس فأوروبا في دائرة مغلقة⁽³⁾.

4 - سهولة المواصلات: فإن الطرق التجارية التي تربط البلاد بما يجاورها كانت تخترق منطقة السهول المرتفعة أو السهول الساحلية، من الشرق إلى الغرب، ولا يوجد خلالها أي عائق طبيعي، فإن نهر الشلف وهو أكبر أنهار المغرب الأوسط ليس أكثر من مجرى سيل في فصل الصيف، كما أنه لا توجد جبال شاهقة تقف سبلاً يستحيل أو يصعب اختراقه أمام الطريق باتجاه شرق غرب، فإن جبال كتامة والونشريس قد سهّل نهبها بحيث أصبحت على الحامش، ونفس الأمر يقال فيما يتعلق بطرق شمال جنوب.

5 - انتشار الأمن والمهدوء: وهذا أمران ضروريان للاقتصاد الاقتصادي بوجه عام، وقد توقفت الحروب التي شهدتها بلاد المغرب الإسلامي في حوالي

(1) كان محمد بن أبي سعيد التلي صاحب السوق في الثوبان ت 299هـ/912م، ولا نعري من كانوا أصحاب أسواق المغرب الأوسط.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 78. الخبيب الجبالي: السياسة المالية للدولة الفاطمية، مجلة الأستاذ، نوفمبر 1979 ص 38. وما يدل على اهتمام الفاطميين بالتجارة أن دخل أحمد أبواب المصيرية في يوم واحد بلغ 26000 درهم. انظر، البكري: المغرب، ص 25.

(3) فريد من التفاصيل. موريس لومبارد: الإسلام في مجده الأول، ص 325 وما يليها.

متصف القرن الثاني الهجري تقريباً، وقد كان جوهر العلاقة التي ربطت الدولة الرستمية بجزائرها قائماً على المصلحة وحسن الجوار⁽¹⁾. ويبدو أن الذي امل على جميع الأطراف هذه السياسة التصالحية بعدم جنى هذه الحروب في وقت بدأت البلاد الإسلامية تشهد زدهاراً اقتصادياً شاملاً واتساعاً للطرق التجارية الدولية، فكان مفروضاً على دول المغرب الاسلامي أن تسهم في هذا المجال بحكم وقوعها بين كتل اقتصادية ثلاث: المشرق الاسلامي وغرب أوروبا وبلاد السودان.

وهكذا استمرت سياسة السلم طيلة القرن الثالث الهجري بل وطيلة القرن الرابع الهجري، فإن الحروب التي عاينها الفاطميون ليست أكثر من نزاع على السيادة وتضارب المصالح، ولم تكن تلك الحروب لتحرك هزة عيفة في الحياة الاقتصادية، لأن الفاطميين أنفسهم كانوا أحرص من غيرهم على انتعاش الاقتصاد، وهم في أسس الحاجة الى ذهب السودان وعبده، ليمسكوا من تحقيق اهدافهم السياسية البعيدة وربما لهذا الغرض عمل الفاطميون على نشر الطمأنينة، فيذكر القاضي النعمان بخصوص عهد أبي عبيد الله الشيعي بأن التجار يسافرون بالأموال الصاعدة والعم الظاهرة يمر بها الواحد والاثنان في الجبال والشعاري بالفلوات والبراري فيبيت حيث أمسى ومصر حيث أحب وأشتى كأنما هو في سوق بيت آمن ويصبح سالماً⁽²⁾. ويضيف قول أبي عبيد الله الشيعي أنه سيعمل على أن يمسك السفر والسيارة بلا خطو ولا سفر من لدن أرض مصر الى أقصى حجر بالمغرب⁽³⁾.

وبالفعل فإن تلك الحروب لم تعرقل حركة المرور، فإن ابن حوقل نفسه جاب بلاد المغرب شرقاً وغرباً تاجراً، وكتب التراجم حاكمة بذكر الراجلين

(1) انظر: جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرستمية، مواضيع مطروقة، العدد الرابع، أحمد، بلاد الجزائر تكوينها الاسلامي، القرن. دور علي: تاريخ الغرب الكبير - القاهرة 1964.

Tahbi Mohammed: L'histoire Aglabide PP.353 et suite

(2) القاضي النعمان: انتاج الدعوة ص 125.

(3) نفس المصدر، ص 233.

شرقاً وغرباً»^(١) وحتى في حوض الصراع الفاطمي الأموي^(٢) فإن الخلقة الناصر الأموي حين أقدم على بناء مدينة الزهراء «(جلب إليها الرخام من قرطاجنة وإريقية)»^(٣).

وانقطعت القرصنة في البحر الأبيض المتوسط بسبب السيطرة الإسلامية عليه، حتى غدا بحيرة إسلامية. ويرى حسن محمود إن السيادة الإسلامية هذه لم تتأثر بالصراع الأموي الفاطمي، وكأنهما شبه متقاهمين على رد عدوان الفرنجة والتيل منهم، ولما ساعدتهم على هذه السيطرة لاعتنام الطرفين بأساطيلهم لقرية.

وقد كان لهذه الوضعية انعكاس إيجابي على التجارة الخارجية بل وعلى مختلف النشاط الاقتصادي فطمأن التجار على تجارتهم، لا يخافون ظلمًا أو عدوانًا.

6 - المستوى الحضاري والاقتصادي: إن ابن الصغير يشهد على تطور تاهرت ابتداءً من عصر مؤسسها فيشير إلى «مقصود قد بنيت وإلى بساتين قد غرست وإلى أرحاء قد نصبت وإلى حيول قد ركبت وإلى حفلة قد انفلتت السور والعميد والحمام قد كثرت»^(٤). ويصف هذه الشراقة في تاهرت بأنها «مرفهون أبناء نعم»^(٥) ويذكر تزايد تطور تاهرت في عهد الإمام أفلح حتى «عمرت معه الدنيا وكثرت الأموال والمستغلات وأنته الرطاي والوفود من كل الأمصار والآفاق بأنواع التجارات وتنافس الناس في البنيان حتى ابني الناس القصور والضياع خارج المدينة»^(٦).

(١) انظر على سبيل المثال، القري: فتح قطيب ج 2 ص 163، 140 ج 3، ص 13، 122، 125.
(2) حول الصراع الفاطمي الأموي: انظر: طهات صابر: سيادة الدولة الإسلامية في حوض البحر الأبيض المتوسط من أوائل القرن الثاني الهجري حتى نهاية العصر الفاطمي، النادي أحمد مختار: سيادة الفاطميين نحو المغرب والأندلس، صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية 1957، فيلال عبد العزيز: علاقة الدولة الأموية بدول المغرب الإسلامي، حساني مختار: الصراع بين الفاطميين والأمويين على السيادة في المغرب الإسلامي - رسالة جامعية - الجزائر - 1978 م - 1979.

(3) ابن الصغير: سورة ص 125.

(4) نفس المصدر ص 334.

(5) نفس المصدر ص 334.

ويظهر أن هذا الوضع قد عم مدن المغرب الأوسط، فأشار اليعقوبي إلى قصور مدينة تلمسان، كما يشير الرحالة إلى رخاء هذه المدن، الأمر الذي يعني وجود الأكرهاء بشكل مقلق للنظر، ومن هذا فإن اليعقوبي يرى أن «المدينة العظمى مدينة تاهرت جميلة القنار عظيمة الأمر تسمى عراق المغرب» ويشير ابن حوقل إلى قصور اتكان ورخاء غيرها من المدن، ويصف الأصطخري بعض المدن مثل تيس وغيرها بالرخاء.

إن هذا الرخاء الشامل يعتبر عاملاً مساعداً في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية على السواء، ذلك لأن هؤلاء المترفين وأصحاب القصور يتطلعون إلى كل نادر وجديد في تزوين قصورهم من تحف وثالث فيكثر الطلب على الكمالي، وهو غالباً مستورد من الخارج ربما لهذا قيل «إن عظمة المدينة تجذب متوجعات العالم أجمع» ويرى ابن خلدون «أن الدولة هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصل مادتها في الدخل والمخرج فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك»⁽¹⁾ وهو ما ذهب إليه القاضي النعمان فذكر أن «السلطان سوق فما علم الناس أنه يتفق فيها أتوا به الياء».

7 - سعة نفوذ الدولة:

قامت دولة الرستميين في تاهرت ثم اتسع إطارها حتى شمل جناحها الشرقي جبل نفوسة، وقد ظلوا على اتصال بأراضي المشرق، فتبادلت تاهرت والبصرة (الغفدة) وهذا ما أعطى الدولة الرسمية مجالاً أوسع للتبادل التجاري. كما أن الإمارات العلوية ربطت المغرب الأوسط بالأقصى بحكم القرابة بينها وبين الدولة الأندلسية، ولم يغفل الرستميون عن سجلهم، فربطوها بهم برباط النسب⁽²⁾، وكانوا على اتصال بملوك السودان، فقد خرج محمد بن عرفة

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 286، ويذكر ابن الأثير أن «ذلك سوق ما غل فيها جلب الياء انظر: ابن الأثير: الملوك السواد ج 1 ص 301.

(2) ابن رصون: وفد البصرة تاهرت: ابن رصون: سود ص 322. أبو زكريا: كتاب سواد الكوفة ص 63، 34. المرجعي: طبقات ج 1 ص 49. القاضي: سود ص 147، 141.

(3) ذكر ابن خلدون أن الشيخ فاضل بن عبد الرحمن بن رستم صاحب تاهرت «أنه قد غل في سنة ثلوي: ابن خلدون: الس. ج 6 ص 168. ابن الخطيب: أخبار الأعلام ج 3 ص 142. القاروني: أعلام رابض ج 3 ص 93.

من تاهرت الى السودان سفيرًا، وفي هذا الموقف ما يرفع من شأن الدولة الرسمية، ويوطد علاقاتها، وهو نفس الموقف الذي اتخذته من أموي الأندلس⁽¹⁾ وهو دليل على سعة نفوذهم، الأمر الذي ينعكس على التجارة الخارجية.

وحين قامت الدولة الفاطمية فقد نالت شهرة كبيرة بحكم مقارعتها الروم في ديارهم، وسيطرتها على البحر، ثم سيطرتها على معظم الشمال الأفريقي، وكأنها باتت تمثل الكفة المغربية في مواجهة الكفة الشرقية وهذا ما جعل منها دولة ذات شهرة، تؤثر أيضًا على سائر التجارة، ألا أن ما خفف هذا التأثير على بلاد المغرب الأوسط، اتخذ الفاطميون عاصمة لهم في ولاية إفريقية. ثم تقلصت هذه الشهرة بقيام دولة محلة في البلاد.

وعلى كل فإن اتساع نفوذ المغرب الأوسط مسألة نسبية، فهو لا يبلغ مكانة الدولة الرسمية ولا هو معزول عن العالم الخارجي في منطقة نائية، وعلى أية حال، فإن هذه الشهرة وهذا النفوذ قد دفع التجار إليها من جميع الأقطار، حتى قال ابن الصغور بخصوص سكان تاهرت أنهم «أنتهم الوفود والرفاق من كل الأمصار وأقصى الأقطار فقال ليس أحد ينزل بهم من الغرباء إلا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم لما يرى من رخاء البلد وحسن سيرة إمامه وعدله في رعيته وأمانته على نفسه وماله»⁽²⁾. ووصفها المقدسي بأنها «جَلَّ بها الاقليم وانتعش فيها الغرب واستطابها المييب»⁽³⁾.

وهذا الى جانب عوامل أخرى تتمثل في تقدم النظم النقدية وتطورها، وتطور الفلاحة والصناعة بالإضافة الى عوامل تتعلق بالأطراف الأخرى للتجارة الخارجية.

-
- (1) انظر: جردت محمد الكرم يوسف: العلاقات الخارجية من 124-149. ثم قطر البلازي: شرح البلدان من 156. ابن خلدون: القوي. ج 4. ص 429. ابن الأثير: الكامل. ج 5. ص 267. ابن الخطيب: معاني الأعلام. والقسم الخاص بالأندلس من 22. ابن خلدون: البلاد. ج 108. (2) ابن الصغور: سيرة. ص 324. المقدسي: السيرة. ص 138. وجاء في النص وابتنى بين أظهرهم، وانظر ابن تومث: دولة الرستميون، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية. مدريد. 1957. (3) المقدسي: الحسن التاسع. ص 228.

8 - التطور الفلاحي والصناعي: تبين فيما سبق أن بلاد المغرب

الأوسط كانت بلاداً فلاحية، اشتهرت بمختلف المزروعات والانتاج الحيواني، وقد كانت هذه المواد تشكل سلعة للتصدير، إلى جانب صناعاتهم المختلفة، وهذه درت عنهم أرباحاً، فظهرت طبقة ثرية إلا أنه لواء محدود، لولا استعمال سلع أخرى في تجارتهم مع بلاد السودان على وجه الخصوص مثل مادة الملح من مناجم تاغازا وبسكرة، وهي المادة التي تناظر النعيب.

عراقيل أمام التجارة الخارجية:

1 - النظرة إلى التجارة: ولقد كانت من العراقيل التي واجهت التجارة

الداخلية والخارجية على السواء، فقد كان ينظر إلى التجارة نظرة ازدراء لأنهم يجمعون أموالهم بوسائل لا تستسيغها الناس⁽¹⁾.

2 - قطاع الطرق: ومهما كانت الجهود التي تبذلها الدولة القائمة

لتوفير الأمن، والضرب على أيدي قطاع الطرق، إلا أن هذا الأمر صعب التحقيق، لطول المسافات وطبيعة المجتمع القبلي، فلا يخلو الأمر من وجود بعض أفراد القبيلة يمشقون الغزو والنهب والسلب وربما يسبب ما يعانونه من حرمان. فقد سبقت الإشارة إلى خروج أبي حاتم الرستمي على رأس جيش لحماية فواصل قادمة من المشرق، كانت عرضة لغزو تقوم به قبائل زناتة بل أن الشاعر بكر بن حماد نفسه لم ينج من شر قطاع الطرق، فقد اعترضوه في طريق عودته من القيروان إلى تاهرت فقتلوا ابنه وأصابوه بجروح⁽²⁾، والأرجح أن هؤلاء القطاع تعرضوا لغافلة كان بكر بن حماد في رفقتها.

(1) عرض القاضي سحنون على صاحبه سعيد بن حماد حصة مال وحلف قائلًا: «ما هي مال سلطان ولا من لاجر ولا من وصية» واستأذن أحد التجار الأثام سحنونًا أن يني قطرة يجوز عليها الناس إلى دار سحنون فأدى سحنون أن كسبه كان من بلاد السودان فوجدنا يجر عن موثق رجال الدين من التجارة مع تلك البلاد، انظر القاضي عياض: تراجم، ص 126.

(2) عن بكر بن حماد، ابن الأثير: الخلف ج 1 ص 174، استبان: معالم الأيمان ج 2 ص 282، البكري: المغرب ص 67 الحسوي: منجم ج 1 ص 813 الفيلسوف: الأزهري ج 2 ص 71. الروافد: الفيلسوف ص 173. حمود على سكر: الفاهري بكر بن حماد، مجلة العربي ج 33. محمد بن رمضان شلوش: قدر الزكاة، الطبيعة القروية، مستطام 1394هـ - 1974م جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية 112 - 114، 209 - 202.

وقد تعرضت زناة الى وفد كان أبو عبد الله الشيعي قد ارسله بأموال الى عبد الله المهدي في سجنه في سجناسنة — كما سبق، والأرجح انهم سلروا على شكل قافلة تجارية حتى لا يتكشف امرهم، ويدنو أن جهود الفاطميين لم تفلح في القضاء على هذه الظاهرة، فإن زيري بن مناد بعدهم وكان هم وحرصه ووكنته قطع آثار بوادي البربر المفسدين في الأرض والفاطميين للسبل فطلبهم بعمل جعفر (118).

وكان هؤلاء القطاع يعرضون العامة والخاصة، فحين سك جوفد يده عن معاقبة المفسدين كثر هؤلاء ووقطعت السبل حتى أنه عرجت رقعة من المهدي يمث فيها الأستاذ جوفد احتمالاً فيها آية وغير ذلك الى أمر المؤمنين فخرج عليها أروءاء الناحية فانتهبوا ما كان لهم (119).

ويدنو أن هؤلاء كان تأثيرهم على التجارة الخارجية كبيراً، فهم بالاضافة الى الأضرار التي يلحقونها بالملة، قد كانوا عامل فرغ وعوف للناس بقدمهم عن الحركة (120).

3 — تجارة السلطان: ان هذه المسألة ذات وجهين، فإذا كانت عاملاً مشجعاً فهي في نفس الوقت يمكن أن تكون عائقاً أمام ازدهار التجارة الخارجية، فإن ابن خلدون بعدما أشار الى تكاثر الناس في البسار ومراحة بعضهم بعضاً تنتهي الى غاية موجودهم أو تقرب، وإذا راقبهم السلطان في ذلك وماله اعظم بكثير منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد؛ ثم أن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك اذا تعرض له غصباً أو بأسر ثمن، أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيخس ثمنه على ياقعه (121).

(1) ابن خلدون: القلتس — طبعه بيروت ص 37.

(2) الجولاني: سورة جوفد ص 69.

(3) قال محمد بن أحمد القاسبي — حاصر القاسبي ابن طاب — هربت اليهود الى غزوة وجمعت من الثمر في الطريق والقاسبي حاصر: تراجم ص 319.

(4) ابن خلدون: المقدمة. الفصل الأربعون ص 281.

وقد أشار المؤرخون إلى مشاركة الحكام في المغرب الأوسط في التجارة الخارجية، فقد كان الأمير عبد الوهاب تاجرًا حتى كان ضخمًا بكمية أمواله من الذهب، وكان الفلاح ابنه بعده تاجرًا، وكان خروج أبي حاتم لحماية قافلة قادمة من المشرق دليل على مشاركة الرستميين في التجارة، وقد أدل للأمراء العلويون بملوهم في هذا المجال، وكذلك الفاطميون.

الآن المهم في الأمر، أن المؤرخين لا يشيرون إلى استغلال هؤلاء الحكام نفوذهم وسلطتهم في الأمور التجارية، للأغراض والأسواق واستكراها، أو التعرض لغيرهم من التجار بالأذى والمنافسة، كما أن المؤرخين لم ينفوا عن هذه الأمور، ولعل إشارة ابن الصغير التي تنور حول عدم قدرة صاحب الشرطة دخول سوق ابن وردة في تاجرت⁽¹⁾، ترجح القول أن الأمر كان لا يخلو من استعمال النفوذ والسلطة في الميدان التجاري.

4 — قلّة رؤوس الأموال: إن القيام بالتجارة الخارجية لا يقوى عليه الأكابر الاثرياء بسبب كثرة الأموال اللازمة لأعداد القافلة إلى تلك البلاد النائية. يذكر ابن خلدون أنه «لما تجد التجار الذين يولعون بالدخول إلى بلاد السودان لرفه الناس وأكثرهم أموالاً». فيزدادون غنى على غنى، إلا أن عددهم قليل نسبيًا، فأهل الصناعة في أمان من الفقر وحسب، واثرياء القلاحة أموالهم منتوجات زراعية وحيوانية، وكأولئك الذين كانوا يمتلكون آلاف القطعان مثل ابن زلفين وغيره، وهكذا فإن أصحاب الأموال النقدية الطائلة ينحسرون في طبقة الخاصة، وهم قلّة.

ويبدو أن هؤلاء لا يستطيعوا أن يخطوا الطرق التجارية ويسيطروا على التجارة، وبذلك فسحرا المجال لمشاركة الآخرين في التجارة الخارجية التي تقع في دائرتهم. فأشار ابن الصغير إلى حلول أهل العراق من بصريين وكوفيين

(1) ابن الصغير: سيرة الأمير، نشر مونتسكي في ص 27.

(2) ابن خلدون: القصر السكين ص 93.

وبغداديين تلغرت، بل أن هؤلاء تعدوها إلى سجل ماسقة⁽¹⁾، وربما هم الذين عناهم ابن حوقل حين أشار إلى تحول الطريق التجاري الجنوبي المؤدي إلى بلاد السودان إلى سجل ماسقة⁽²⁾. وهكذا عجز تجار المغرب الإسلامي عامة عن سد حاجة الشرق الإسلامي إلى سلع بلاد السودان، والتفسير لهذه الظاهرة، هو قلة عددهم بسبب قلة رؤوس الأموال، وبما زلنا الأمور صعبة بالنسبة إلى توفير رؤوس الأموال، موقف الشرع من بعض الأمور ذات العلاقة بالتجارة مثل تحريم الربا.

5 — المنافسة الأجنبية: إن ظروف بلاد المغرب الإسلامي الاقتصادية تكاد تكون متشابهة، تعتمد على إنتاج فلاحي وصناعي متشابه، وهذا لا يساعد على قيام تبادل تجاري بشكل واسع، كما أن الصناعات المحلية المغربية كانت تتهدد منافسة من طرف الصناعة الشرقية والتي هي في الغالب أرق وأفضل بحكم التفوق الحضاري، لهذا فإن الدور الأوسع الذي قام به تجار المغرب الأوسط هو دور الوساطة أي نقل سلع البلدان الأخرى مثل سلع بلاد السودان أو المشرق الإسلامي إلى بلاد أخرى، بل وحتى في هذا المجال، كان تجار المغرب الأوسط يواجهون منافسة من طرف تجار الأندلس والمغرب الأقصى وولاية إفريقية بل وتجار المشرق.

طرق المواصلات: تتخترق بلاد المغرب الأوسط شبكة من الطرق تعبر شرايين تربط بين أقاليم مختلفة، كما تربطها بالعالم الخارجي، فهناك طرق تربطها بالقيروان فالمشرق الإسلامي من ورائها، وطرق تربطها بالمغرب الأقصى فالأندلس، وطرق أخرى تربطها ببلاد السودان، وهكذا كانت بلاد المغرب الأوسط على صلة وتفاعل مع جيرانها في جميع الاتجاهات، ولا ننقل الطرق البحرية التي كانت تربطها ببلاد الروم.

(1) ابن الصغور: سيرة الأئمة: الشماخي: الجزء من 158. ابن حوقل: صورة من 65.

(2) عن الطريق بين مصر وبلاد السودان الغربي عبر كيم وبورنو انظر:

B C Martin: Kanem, Bornu, and the Fennan, J.A.H. 1969, XLII, 20.

الطريق بين القيروان وتاهرت:

ذكر ابن القتيبة هذا الطريق بالجزء شديد مكثفًا بالإشارة إلى أنه يستغرق مسيرة ثلاثين يومًا على الأقل، ولم يكن الاصطخري أكثر منه تفصيلًا، فاكفى بالإشارة إلى أن بين القيروان وتاهرت ست وثلاثون مرحلة، في حين يذكرها الفكري تسع عشرة مرحلة⁽¹⁾.

ومرجع مهمنا ذكر تفاصيل حول هذا الطريق إلى ميلهما إلى الانحياز، وليس الخط من شأن القوي والمدن الواقعة عليه، فإن الحقوي — وهو سابق هنا — ذكر هذا الطريق فأشار إلى أن الخارج من القيروان إلى تاهرت يمر على سيلة⁽²⁾ ومنها إلى بجاية⁽³⁾ ومنها إلى مسكيات⁽⁴⁾ ومنها إلى باغلية⁽⁵⁾، حيث يتفرع الطريق إلى فرعين: أحدهما باتجاه نهجس⁽⁶⁾ قسنطينة فيلة ومن هذه ينطلق طريق آخر إلى جيجل⁽⁷⁾ وآخر إلى سطيف، وثانيهما باتجاه دوفانة⁽⁸⁾ ومنها إلى بلزمة⁽⁹⁾ حيث ينطلق طريق باتجاه سطيف وآخر في اتجاه نقاوس، ومن هذه إلى عاصمة الزاب مدينة طينة، التي تبعد عشر مراحل عن القيروان، ثم يواصل المسافر طريقه إلى مقرة ومنها إلى أربة، ثم إلى حياض بني برزال أو مسيلة فيما بعده ومن هناك إلى هاز، وهي على مسير ثلاثة أيام من أربة، ثم إلى حصن مصادف بن جرتيل وهو على مرحلة من هاز. ثم إلى سوق كرام على نهر شلف، ومنه إلى مدينة تاهرت مباشرة، أو يتجه المسافر من سوق كرام إلى متيجة، ومن هناك إلى مذكوره ثم إلى الحضراء ثم إلى سوق ابراهيم ومنه إلى تاهرت على أن الحقوي لا يشير إلى طريق سطيف — تاهرت عبر سوق حمزة، في حين ورد ذكره عند غيره من الرحالة. لكنه — الحقوي — ذكر الطريق من القيروان إلى قصبة عبر قنودة حيث تقوم سيطرة ومن قصبة إلى مدائن قسنطينة — نفوس

(1) ابن القتيبة: مختصر كتاب البلدان ص 79. الاصطخري: المسالك ص 46. الفكري: المغرب ص 78.

(2) انظر حياض. ابن حوقل: صورة الأرض ص 84.

(3) ابن حوقل: البلدان السابق. البكري: صفة ص 70.

(4) ابن حوقل: نفس المكان.

(5) نفس المكان. لأكرمنا الأندلسي باقي انظر: ص 96. البكري: صفة ص 11.

(6) نفس المصدر ص 77. مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 128. الأندلسي: المصدر السابق ص 97 - 98.

(7) نفس المصدر ص 85.

(8) حياض الأندلسي: المصدر السابق ص 99. البكري: البلدان السابق.

وتوزر ونفطه والحامة — ومن هذه المدن مدائن نغزاوة وهنا يتوقف عن ذكر الطريق وكأنه يعني بداهة ان المسافر يخرج منها الى بسكرة فطينة، ومنها يواصل المسير، وكان ابن حوقل والمقدسي — وهما من رحالة القرن الرابع الهجري — أكثر تفصيلاً من البحتري ومن عاصره، كل من خرداذه وابن الفقيه وابن رسته.

ويمكن للمسافر من القيروان الى المسيلة أن يخرج الى الأدرس ومنها الى نهجس حيث يلتقي بالقادمين عبر الطريق السالف الذكر، ومنها يتفرع الطريق الى نوعين يمر أولهما الى مسيلة، ويمر ثانيهما الى قسنطينة ومنها الى ميلة ثم الى سطيف، ويغيد الأدرسي ان المسافة بين قسنطينة وميلة ثمانية عشر ميلاً وبين قسنطينة وسطيف أربع مراحل. ثم يتفرع الطريق في سطيف الى سوق حمزة ثم الى أشور أو مباشرة من سطيف الى مسيلة عبر أغدير ورواحيا يذكر البكري. ويغيد ابن حوقل ان المسافة بين مسيلة وأشور ثلاث مراحل، في حين يخبرها المقدسي ثلاثة أيام.

ويبدو أن المسافر كان يتطلق مباشرة من مسيلة في اتجاه تاهرت، فيذكر ابن حوقل الطريق من مسيلة الى هاز ومنها الى حصن لابن جرنيل مرحلة ومنه الى تاهرت مرحلتان، أو خمس مراحل بناء على الأدرسي. أما الطريق من مسيلة الى تاهرت عبر أشور، فيسير المسافر الى أشور ومنها الى ابن حجر مرحلة ثم الى ابن ماما مرحلة ومنها الى تاهرت، وتستغرق الرحلة بينهما خمسة أيام.

وإذا كان المقدسي لم يذكر الطريق الرابط مدن شمال نهر الشلف بغيرها، فقد ذكرها البحتري وابن حوقل، فذكر الأول حصن ابن كرام ومنه الى متيجة ثم الى مذكرو ومنها الى مدينة الخضراء ثم الى سوق ابراهيم ثم الى تاهرت، بينما ذكر الثاني ان الطريق من أشور الى رحل ملازونة مرحلة ومنها الى رحا مرحلة ثم الى ابن كرام مرحلة ثم الى مليانة مرحلة ومنها الى الخضراء مرحلة ومنها الى بني واريغن مرحلة ثم الى تنس مرحلة ومنها الى تاجنة مرحلة ومنها الى الغرة مرحلة عبر سوق ابراهيم، ومن الغرة الى بلل عبر شلف بني واطيل مرحلة، ومنها الى عين الصفصاف مرحلة ومنها الى معسكر عبر جبال توجان مرحلة ومنها الى افكان مرحلة.

وإذا كان ابن حوقل قد اغفل ذكر الطريق الرابط بين تاهرت ونس، فإن اليقوي قد ذكره مشيراً إلى أنه مسير أربعة أيام، إلا أن البكري وهو الذي يعتمد كثيراً على ابن الوراق اعتبره خمس مراحل، فمن تاهرت إلى الغرة ثلاث مراحل ومنها إلى تاجنة مرحلة، ومن هذه إلى نس مرحلة وتأتي أهمية هذا الطريق — تاهرت — نس — أنه يربط تاهرت بالقيروان بطريق بحري، فكان المسافر يخرج من القيروان إلى تونس ومنها تسير المراكب إلى مدينة نس وبينهما مسير عشرة أيام، تخرج في طريقها إلى عدة موانئ، ذكر منها اليقوي جيجل وقلعة سخطاب وسكيكدة وماير — هكذا في الأصل — ودنهاجة وأصاف المقدسي إليها مرسى طبرقة ومرسى الدجاج ثم جزائر بني مزغنايد ومنها إلى مرسى تامدغوست ثم إلى شرشال ثم إلى برشك ومنها إلى نس⁽¹⁾.

ويواصل اليقوي ذكر طريق باتجاه المغرب الأقصى فيشير إلى أن الخارج من تاهرت يسير إلى قلعة ابن مسالة (قلعة هولة)، منها إلى بطل وبينها مسير نصف يوم، ومنها إلى لزرج ثم إلى تلمسان، واعتبر ابن الفقيه المسافة بين تاهرت إلى ألكان ثلاث مراحل، ومنها إلى تلمسان ثلاث مراحل، أي أن المسافة بين تاهرت وتلمسان ست مراحل⁽²⁾.

ثم يواصل اليقوي ذكر الطريق إلى فاس، فأشار إلى أن المسافر يخرج من تلمسان إلى العلويين ومنها إلى نمالة ثم إلى فالومس ومنها إلى تاكور ثم إلى فاس، ويذكر الاصطخري من جهة أن المسافة بين تاهرت وتاكور عشرون مرحلة وبين تاهرت وفاس خمسون مرحلة، وهو في هذا يتفق والمقدسي⁽³⁾.

ومما يجدر ملاحظته أن المراكز التجارية الشهيرة على الطرق الدولية كانت ترتبط بطرق أخرى فرعية بما جاورها من القرى والمدن، فمدينة مسيلة ترتبط

(1) البكري: وصف ص 11. المقدسي: احسن التأسيس ص 224. ابن حوقل: صورة ص 76 — 79.
(2) اليقوي: نس المصدر ص 12 إلى 13. ابن الفقيه: المختصر ص 80. ابن حوقل: المصدر السابق ص 88 — المقدسي: المصدر السابق ص 247.
(3) البكري: المصدر السابق ص 14. الاصطخري: السالك ص 46. المقدسي: المصدر السابق ص 246. وعن الطريق بين تلمسان وفاس انظر: ابن حوقل: المصدر السابق ص 87 — 88. البكري: المغرب ص 87. 88. وما يذكر أن الطريق بين الأندلس إلى تاكور ويرى ابن حوقل أن المسافة بين تلمسان وفاس ثمان مراحل.

بطينة عبر أدنه وبأشور عبر تامزكيدا وبهاز وبقلعة ألي الطويل، بل وكان هذا الطريق يربطها بمدينة بحاية وارتبطت أيضًا بمدينة الغديروروا وبمدينة المقر، وبمدينة سوق حمزة إضافة إلى ما بينها من قرى، وكانت مدينة سوق حمزة مركزًا يربط بمدينة سطيف ومرسى بني جناد ومرسى الدجاج عبر بلباس وبمدينة قورونة وبمدينة هاز وأشور عبر شعبة وبمسيلة عبر أزقور.

ومن الملاحظ أيضًا أن هذه المدن الداخلية كانت ترتبط بسواحل البحر، ولهذا الظاهرة دلالة بالغة الأهمية في ميدان التجارة الخارجية البحرية، فيذكر الحقوقي أن لمدينة سيلة ومرسى يقال له جيجل ومرسى يقال له قلعة خطاب ومرسى يقال له اسكيدا (سكيكدة) ومرسى يقال له مابر ومرسى يقال له مرسى دنهاجه⁽¹⁾. ويضيف بخصوص تاهرت أن «الحصن الذي على ساحل البحر الأعظم ترسي به مراكب تاهرت يقال له مرسى فروخ» بالإضافة إلى ميناء تنس. وياء على ما ذكره البكري فإن مدينة تلمسان ترتبط بميناء وهران وميناء لرشكول وتافرجنت وتغانا⁽²⁾. إلى غير ذلك.

وبلاحظ أيضًا أن هذه الطريق الدولية تمر عبر مناطق آهلة بالسكان و«عمران كلها» فلا يسر المسافر أكثر من مرحلة أو مرحلتين حتى يصل قرية أو مدينة فهل تحسنت هذه التجمعات السكنية في مسار الطريق ؟ أم العكس أي هل أن مسار الطريق اجتذب إليه السكان فأقاموا قراهم ومدنهم ؟ قد يتداخل الأمران فخصب الأجابة.

وعلى أية حال، فإن هذا الطريق البري كان آهلاً بالسافرين، إذ كان يفضلته عامة الناس من العلماء والتجار والرحلين بعائلاتهم، فهو في مأمن من غارات القراصنة، وعامر بالقبائل والسكان، الأمر الذي يسر لهم عملية التزود بالمؤونة وأجراء المبادلات التجارية، إلا أن هذا الطريق يكلف التجار ضرائب

(1) الحقوقي: صفة من 11.

(2) البكري: المغرب من 143.

كثيرة يدفعونها للثمن أو القليلة التي يبيعون حياضها، وكذلك يعرضهم لاضطراب قطاع الطرق، هذا بالإضافة إلى أنه طريق بطيء⁽¹⁾.

ويظهر أن هناك طريقاً آخر يربط تاعرت بالقنويان عبر مدينة ورقلة، فكان المسافر يخرج من تاعرت إلى ورقلة ومنها إلى بسكرة ثم إلى القنويان، وكان هذا الطريق مستعملاً حتى وأن عمله الرحالة، إذ هو الطريق الذي سلكه الأمام يعقوب الرستمى عند مغادرته تاعرت فآرا أيام أبي عبد الله الشيعي، وكان هذا الطريق حافلاً بالمصاعب والمصاعب إلا أنه الطريق السريع لقلة التوقف فيه وقلة العراقيل كما أنه بعيد عن إمارات المغرب ودوله التي تفرض على القوافل ضرائب مختلفة، كما أن عليه قبائل حربية على كسب ثقة القوافل لأنها حمزة وصل بينها وبين العالم الخارجي، هذا بالإضافة إلى الجفاف الذي يسود المنطقة شتاءً، الأمر الذي يتيح القيام برحلات تجارية على مدار السنة.

وعلى أية حال، كان هذا الطريق الذي يربط بلاد المغرب الأوسط بمدينة فاس يمتد إلى بلاد الأندلس فكان المسافر يخرج من فاس إلى سبتة مسير ستة أيام أو إلى طنجة ومن هناك تعبر المراكب إلى الأندلس مضيق جبل طارق البالغ عرضه اثني عشر ميلاً⁽²⁾.

وربما إذا لم يكن هناك ما يدعو المسافرين أن يخرجوا إلى فاس، فإنهم يواصلون سيرهم إلى ناكور ومنها إلى سبتة ومنها إلى طنجة، وكان اليعقوبي قد ذكر الطريق من تاعرت إلى تلمسان إلى ناكور، وهو ما فعله الأصبهاني حيث أشار إلى أن الطريق بينهما (تاعرت وناكور) تبلغ عشرين مرحلة، وهذا لا يتفق وما ذكره المقدسي فيما بعد، حيث أشار إلى أن المسافة ثلاثون مرحلة⁽³⁾.

ومن جهة ثانية، فإن ابن الفقيه يذكر أن «طنجة خلف تاعرت بأربع وعشرين ليلة»⁽⁴⁾ وهو بهذه العبارة يوحي بوجود طريق مباشر بينهما، وفيهم من عبارة اليعقوبي أن هذا الطريق يتقاطع مع طريق ناكور — فاس في ملحامن لحانة.

(1) للمدني: الحسن القاسم من 247. وعن الطريق الذي سلكه التجار قرطبية انظر:

McGill: The Rāḥlānī merchants and the land of rāḥlān J.E.S.H.O.Vol. XVII 3or1974 PP.299-326.

(2) ابن الفقيه: مختصر، ص 81.

(3) اليعقوبي: مساميح 13.

أما الطريق البحري، فوسيلة تلك المراكب التي تخرج وتفرح ذهاباً وإياباً بين موانئ بلاد المغرب الأوسط وموانئ بلاد الأندلس، فيذكر اليعقوبي أن من أراد جزيرة الأندلس ركب البحر من تونس مسير عشرة أيام «مسحلاً غير موغل حتى يكاذي جزيرة الأندلس في موضع يقال له تنس... أو سار إلى تاهرت يوالي جزيرة الأندلس فيقطع البحر في يوم وليلة حتى يسير إلى بلد تدمير»⁽¹⁾ ثم يشير ابن الفقيه أن الطريق من تدمير إلى قرطبة مسير عشرة أيام.

وقد احتفظت تنس بأهميتها في القرن الرابع الهجري، فيذكر ابن حوقل أنها «أكبر المدن التي يتعدى إليها الأندلسيون بمراكبهم ويقصدونها بمناجرهم وينهضون إلى ما سواها»⁽²⁾، كذلك فإن اللطفي يذكر ميناء جزيرة بني مزغنة فهي «على ساحل البحر مسورة يعبو منها إلى الأندلس» ويذكر ميناء وهران فهي «يقبلون منها إلى الأندلس في يوم وليلة، هذا إلى جانب بعض الموانئ والمراسي مما سبق ذكره»⁽³⁾.

وكانت بلاد المغرب الأوسط ترتبط مباشرة بسجلماسة، فيذكر اليعقوبي أن من «خرج من تاهرت سالكاً الطريق بين القبلة والغرب إلى مدينة يقال لها أوزكا ثلاث مراحل.. ومن مدينة أوزكا لمن سلك مغرباً إلى أرض لوزانة ثم يسير إلى مدينة سجلماسة بعد أن يسير سبع مراحل أو نحوها»⁽⁴⁾، ويصف هذا الطريق بأنه «في غري ليست بأهلة ولي بعضها مفازة» وهو قريب من الوصف الذي يقدمه الأصبهاني حيث قال أنها «منقطعة لا يسلك إليها إلا في القفار والرمال».

ويبدو أنه كان هناك طريق آخر إلى سجلماسة، فإن البكري يذكر أنه «على مدينة وجدة طريق المارة والصادرة إلى بلاد المشرق إلى سجلماسة وغيرها

(1) اليعقوبي: ص 13.

(2) ابن حوقل: صورة ص 78.

(3) عن هذه المراسي ونحوها انظر: البكري: المغرب ص 81 - 82.

(4) اليعقوبي: البلدان ص 359. وعما ذكره الأصبهاني: خط: المسالك والممالك ص 34.

من بلاد المغرب⁽¹⁾، وبذلك فالطريق إليها تكون من تاهرت إلى تلمسان ثم إلى وجدة ومنها إلى سجلماسة.

ويظهر أن هذا الطريق يختلف عن الطريق الذي ذكره الإدريسي والرباط بين تلمسان وسجلماسة، إذ بلغ أربع عشرة مرحلة، ومع هذا فإن الإدريسي يذكر طريقاً آخر بين المدينتين يمر عبر قاس فيقول إن «من أراد الطريق إلى تلمسان من مدينة سجلماسة بالقوافل تسير من تلمسان إلى قاس ومن قاس إلى سجلماسة»⁽²⁾.

وهكذا فقد كان طريق يربط القيروان بسجلماسة مغرباً بلاد المغرب الأوسط، ويمر الأصبهري أنه يبلغ ثمانين مرحلة في البرية ومائة وعشرين مرحلة في العسارة، وكان كان المقدسي يرى أن المسافة بينهما ثلاثون مرحلة في البرية وخمسين مرحلة في العسارة⁽³⁾. وعلى أية حال، يبدو أن طريق تاهرت - سجلماسة كان قليل الاستعمال بحكم طبيعة المنطقة الصحراوية وقلة السكان فيها مما دعا الإدريسي أن يشير إلى أن «هذا الطريق قليل سالكونه إلا لدرة في الدهر» وهؤلاء هم قوافل التجار.

ولم يكن هذا الطريق يعمل بسجلماسة لأنها، بل أنها بوابة بلاد السودان، فذكر اليعقوبي أن الطريق تنطلق «من سجلماسة لمن سلك متوجهاً إلى القبلة يريد أرض السودان»⁽⁴⁾، واستمرت هذه المكائنة في القرن الرابع الهجري فيذكر ابن حوقل أن القوافل من سجلماسة كانت «تسير منقطعة منها إلى بلد السودان»⁽⁵⁾.

(1) البكري: المغرب، ص 82.

(2) الإدريسي: صفة ص 81 وذكر الإدريسي طريقاً آخر يربط تلمسان وسجلماسة. ومن تلمسان إلى قرية تاور ثم إلى جبل تاملت إلى غابات إلى صبرات ثم إلى جبل توي ثم إلى غات يمر إلى شعب الصفا إلى تليل إلى قرية تلسان إلى تهرت ثم إلى سجلماسة وهذا الطريق أربع عشرة مرحلة انظر: نفس المصدر ص 82.

(3) المقدسي: احسن التقاسيم ص 246. ثم انظر ما ذكره الأصبهري: التللك والتللك ص 46. ويشير لوينكي إلى أن الأصبهري يذكر في خطوط آخر المسافة بين تاهرت وسجلماسة خمساً وعشرين مرحلة انظر: T.Lewicki: L'ouest Nord-Africain...P.527.

(4) اليعقوبي: المعتمد السابق ص 360.
يذكر اليعقوبي أن التجار تسافر من سجلماسة إلى مدينة في حدود السودان يقال لها غاتة الحسري: معجم 2 ص 361.

(5) ابن حوقل: صورة ص 96. القزويني: لفظ الألباب ص 42.

وحل كل فإن اليعقوبي يذكر أن المسافر يخرج من سجلماسة ليسير في مفازة وصحراء مقدار خمسين مرحلة ثم يلقاه قوم يقال لهم أنية من صنهاجة ثم يصل إلى بلد يقال له غسطة، إلا أنه لا يشير إلى امتداد هذا الطريق إلى غانة وربما لأنه لا يريد أن يلحم نفسه في ذكر بلاد السودان. إلا أن ابن حوقل قد أزيل هذا الإيهام فأشار إلى امتداده إليها.

ويبدو أنه كان هناك أكثر من طريق يربط سجلماسة ببلاد السودان، فذكر المسعودي طريقاً ينطلق من سجلماسة إلى بلاد السودان الغربي عبر تاغازا (TAGAZA)، وربما كانت أهمية هذا الطريق تكمن في توفر مناجم الملح في تاغازا، وذكر البكري بدوره طريقاً آخر ينطلق من سجلماسة إلى واوهمين حيث «لتجميع جميع طرق السودان» ثم يخترق أرض صنهاجة إلى «لودغست»⁽¹⁾ ويضيف البكري أن المسافة بين سجلماسة وتاندلت إحدى عشرة مرحلة ومن هذه إلى «لودغست» أربعون مرحلة⁽²⁾.

وعلى أية حال، فقد كانت المنطقة التي تعبرها القوافل «مفازة صحراء» مثلما يصفها اليعقوبي ويتفق معه الأصبهري حيث ذكر أن «بين المغرب وبلاد السودان مفاوز منقطعة» وأنساب ابن حوقل من جهته «أنها مفاوز وبراري منقطعة قليلة المياه ومعتدلة المرامي»⁽³⁾.

[1] Gautier: L'or du Soudan dans l'histoire A.H.E.S. 1935, P. 114.

(1) البكري: المغرب ص 154، 158 — 159، 163.

(2) يذكر اليعقوبي أن المسافة بين سجلماسة وأنية خمسون مرحلة ويذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن المسافة بين سجلماسة والودغست نحو خمسين مرحلة ويجعلها أبو القداء نقلاً عن العمري نصف واوهمين مرحلة ويعددها القفطندي نقلاً عن العمري ستاً واربعين مرحلة ويجعلها ابن حوقل سبعين شهريين أما الطريق بين لودغست وأنية فجعلها ابن حوقل «بضعة عشر يوماً» واصورها البكري خمسة عشر مرحلة، ويجعلها مربي مسورة أربعة أيدي وربما تعود هذه الاختلافات إلى تشعب المسالك أو الجدل في السور أو كبطء فيه. فذكر العمري أن الطريق بين سجلماسة وغانة ثلاثة أشهر ذهاباً ومسيراً شهر ونصف إياباً.

(3) انظر من هذه الصحراء الأصبهري: المسالك ص 37. ابن حوقل: صورة ص 100، القفطندي صبح الأمل ص 172. أبو القداء: مختصر ص 123. القزويني: آثار البلاد ص 637.

وهناك طريق ثان يربط بلاد المغرب الأوسط ببلاد السودان، فإن المسافرين يصلون بسكرة ومنها يتجهون إلى ورقلة «ورجلان» ثم إلى تادمكة مروراً بمنطقة أدرار - انقاس⁽¹⁾، ومن ثم إلى جاجو - كوكو، جوجو - يستفاد مما ذكره الأدرسي أن المسافة بين بسكرة وورقة ثمان مراحل، كما يستفاد مما ذكره البكري أن المسافة بين ورجلان وتادمكة مسير خمسين يوماً. ثم يضيف أن المسافة بين تادمكة وكوكو تسع مراحل، أي أن المسافة بين بسكرة وجاجو تبلغ سبعة وستين مرحلة إذا اعتبرنا المرحلة مسير يوم.

ويبدو أن هذا الطريق كان أقل أهمية من سابقه، فإن حوقل يشير إلى أن القوافل كانت تفضل دخول بلاد السودان عبر سجلماسة، فذكر أنها كانت «لجهاز المغرب إلى سجلماسة» كمن تعبر بعد ذلك إلى بلاد السودان ويؤكد الزبيدي هذا في إشارته إلى خروج اعراقي يدعى أبو هلال إلى بلاد السودان قادماً من اليمن، فأتجه إلى تاهرت ومنها إلى تلك البلاد⁽²⁾، كذلك فإن القوافل التي كانت تخرج من مصر إلى غانة عبر مرتدة قد حوت طريقها إلى سجلماسة لتعبر إلى غانة.

نظام سير القوافل: كان انطلاق القافلة يحدد الزمان والمكان، فكان على كل من أراد أن يرافق القافلة أن يذهب إلى مكان معين خارج المدينة يجمع فيه التجار.

فإذا حان الموعد المحدد واتخذ الناس كافة استعداداتهم انطلقت القافلة، ويوجد لها مقدم يتحكم في انطلاقها ومسيرها وفي حلها وتركها، وقد جرت العادة أن يضرب المقدم الطبل معلناً بداية الانطلاق، ويتضح هذا فيما ذكره القاضي عياض في مجرى حديثه عن خروج عبيد الله المهدي من قسطنطينية إلى سجلماسة، فقد طلب هذا الأخير من عبيد الله أن يذهب إلى مقدم الرقعة ليقول له

(1) من ليل وحقاق النظر: Masy: Tableau géographique de l'Ouest Africain. Dakar. 1961. PP 114-120.

T. Léwiczki: traité d'histoire de commerce. P. 14.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 65. الزبيدي: طبقات الحزوين والقبائل ص 251 - 252. القروبي: أثر البلاد، ص 169.

فإن رأيت أن ترحل بنا الساعة فافعل، وكان إليه — المهدي — محبةً بعبه
ويعطيه فقال للعبد: «والله إن هذا الشيء يشتد على الناس ولكني ما أرى
مراجعة أبي محمد فيما سأله وضرب الطبل ورحل الناس» (1).

ولم يكن هؤلاء المسافرون في قافلة واحدة يقصدون مكاناً واحداً
بالضرورة، فقد يرافقها بعضهم لرحلة أو أكثر ثم يتفصل عنها وفي نفس الوقت
يتضم إليها مسافرون آخرون من هناك، وهذا الحرص على مراقبة القافلة ناتج
عن شعور المسافرين بالأمان والأمن معاً من قطاع الطرق.

وكانت القافلة تستعين بالدليل ومن له خبرة في ذلك الطريق، وربما لم
يكن من المهم أن يحمل المسافر كل مؤناته، فكان بإمكانه أن يشتري ما يلزمه
من المراكز التجارية التي يعبرها، فقد أوشكت جماعة قادمة من الحجاز باتجاه
بلاد المغرب على الإفلاس، فباع بعض حوائجها واشترت بتمتها بعض السلع
الخفيفة كالابر والسلالات والمطور، ثم كانت تبع من هذه في كل مكان تصله
بما تقتضيه (2).

لكن الأمر يختلف بالنسبة للقوافل العابرة إلى بلاد السودان والتي عليها
أن تجتاز بحراً من الرمال، فكانت هذه القوافل تسير وفق توفر الماء وسهولة
المنطقة، وربما لهذا ذكر الاصطخري أنها «لا تسلك إلا من مواضع معروفة»
ويبدو أن هذه المواضع هي أماكن تتوفر فيها المياه، فذكر العزيري أن هذا الطريق
«على مياه معروفة»، فكانوا يحملون منها حاجاتهم، فإذا توا على نهاية ما معهم
نحروا حملاً وترمقوا بما في بطنه، وذكر أبو حامد الغرناطي أنهم كانوا يحملون
معهم الزاد ستة شهور وهو في العادة من المواد الغذائية المجمعة التي تتحمل
تلك المدة الطويلة، كما حملوا معهم الحيام يستظلون بها من وهج الشمس، وحملوا
الأسلحة للدفاع عن النفس إذا اقتضت الضرورة.

(1) القاضي السعيد: لطائف الدعوة ص 153.

(2) القزويني: طبقات ج 2 ص 314.

وكانت قبائل الصحراء تعرض ضرائب على القوافل المارة مقابل تقديم الأطلاء لها وعدايتها، ويذكر ابن حوقل من أوصاف هذه القوافل والشعرة بأوضاع البر وأشكاله والملاحة فيه والدلالة على مباحه بصفة المذاكرة ولهم الخس الذي لا يذنيه في الدلالة⁽¹⁾. وأضاف أن بدو الصحراء كانت فلم لولزم على المخازين عليهم بالتجارة من كل جبل وحمل ومن الراجعين بالتبر من بلد السودان وبذلك قوام بعض شؤونهم بل أن ترمتهام Trimingham يرجع قوة صناعته إلى الضرائب والأموال التي جبتا من القوافل المارة في حياضها من وإلى بلاد السودان⁽²⁾.

ويبدو أن القوافل كانت تسير في الشمال في فصول الربيع والصيف والخريف ولما في الجنوب (الصحراء) فيذكر الأديسي أن هذه الصحراء يسلكها المسافرون في زمان الخريف ويرى ابن حوقل أنها ولا تسلك إلا في الشتاء. وكان المسافرون فيها يوفرون جهلم في السحر الأخير ويمشون إلى أن يشهد الحر، فيحطون احملم ويقنون جهلم ثم يخيمون على أنفسهم ظلالاً تقيهم حر الحيزر وسحوم المقاتلة إلى أول وقت العصر، حيث يرحلون ويواصلون مسيرهم إلى أن يخل الظلام فيحطون رحلم حيثما وصلوا ويبيتون ليلتهم⁽³⁾.

أما في البحر، فقد جرت العادة أن تسير السفن في قوافل بحرية، فإذا ما لحق العطب مركبا وجد الغوث من المراكب المرافقة، وكانت السفن تخضع للفحص من قبل الخيرة، قبل اقلاعها، وأحد المقدسي أنه كانت «تفتش المراكب عند اقلاعها في مصر الفاطمية، فرمما كان هذا النظام استمراراً لنظام الفاطميين في المغرب».

ولم تكن سفن ذلك العصر صغيرة كلها، فإن السفن الحليفة التي كانت عليها أن تطلق من ماسه إلى الصين لا بد أن تكون كبيرة جداً، وكأنها اخفت اسمها من شكلها، وقد وصفت مثل هذه السفن بأن ارتفاعها عن سطح الماء يبلغ حتماً يضطر الناس إلى استعمال سلالم، فارتفاعها نحو العشرة أمتار،

(1) ابن حوقل: صورة من 98.

(2) Trimingham: A history of islam in west Africa. P 83.

(3) الأديسي: صفة من 31.

وكانت تحمل بضعة مئات من الرجال، ويخزن لها من الحبوب مؤونة سنة⁽¹⁾. فلا عجب من كثرتها فإن ظروف الملاحة في البحار والمحيطات الزائرة بالحيثان والأمواج العنيفة تقتضي أن تكون السفن كبيرة وتستطيع المقاومة وحمل مؤونة كافية لمثل هذه السفرات الطويلة، وتستطيع حمل بضائع كثيرة قدر أرباحها تناسب وتلك الأعطال والمشقات، وكان على هذه السفن ملاحون ونواخذة⁽²⁾ وجلفاغون ومصالحون، ويضيف المقدسي أنه «لا بد في كل مركب من مقاتلة وفتاطين» ومن الجدير بالذكر أن البوصلة لم تكن معروفة في ذلك القرن الرابع الهجري، فكان الملاحون يوجهون سفنهم مستعينين بالشمس والقمر والنجوم كما استعملوا بعض أنواع الطيور⁽³⁾.

وسائل المواصلات:

1 - وسائل برية: يعتبر الحيوان الوسيلة الأساسية في هذا الميدان وخاصة الجمل والحصان، وكان الجمل كثير الاستعمال لخصائصه المتعددة، فأشار الحموي إلى أن التجار كانوا «يحملون الجمال الوافرة القوة» وذكر الأديسي من جهته أنه كان للتاجر دلكة حمل والسمون والثانون جملا كلها موقرة⁽⁴⁾.

وللحصان أهمية في عبور المسافات الطويلة شأن الجمل، وإن يمتاز به بالسرعة إلا أنه لا يستطيع تحمل مشاق الصحراء، ومع هذا فقد استعمل على طريق بلاد السودان، فكان للشيخ أبي نوح الصغري - عاش في القرن الرابع الهجري - فرس عتيق وعليه حج وسافر إلى تلمذكة قيمته مئة وخمسون ديناراً⁽⁵⁾.

(1) الديوري: تاريخ العراق الاقتصادي ص 143. لوبار: الإسلام ص 95. ولد أنظر ناصر حمود: إلى سفن حمولة القرامطة منها ملحقاً بحمدان وحمل حماري قطر. ناصر حمود: سفر ثانية ص 80.

(2) التواصي: هم ملاك السفن أو وكلاءهم أو القنولون شؤونها.

(3) الديوري: نفس المرجع ص 146. ثم قطر. المقدسي: أحسن التقاسيم ص 12، وانظر: المسالي: عمان ص 128، 140.

(4) نقل عن التوسلي: قطر.

T.Lewicki: Quelques extraits inédits aux relatifs aux voyages P.19.

واستعملت الحيوانات المختلفة في جرّ العربات التي كانت معروفة في ذلك الوقت، فذكر ابن عذاري أنّ موسى بن نصر «أجاز الأموال من الذهب والفضة والموهر في المراكب إلى طنجة ثم حملها على العربات» كما ذكر للبال موسى أنّ المزرع الفاطمي طواف ابن واسول في المهديّة «على عجلة خاصة صنعت لهذا الغرض»⁽¹⁾ وقد وصف ابن بطوطة هذه العربات بأنّ للواحدة منها أربع بكرات ويهرها فرسان وأكثر وربما البقر أو الجمال، والذي يخدم العربة يركب أحد الأفراس التي تجرها، وعليها سرج، وفي يده سوط للضرب، وعود كبير للتوجيه وعلى العربة شبه قبة من قشبان الخشب مربوط بعضها إلى بعض، وتكسى بالبلد أو الجوخ، ولها طيقان مشبكة، ويرى من بداخلها الناس ولا يرونه — وربما يقصد المودج — وأما العربة التي تحمل الأثقال والأطعمة فهي شبه البيت ولها قفل⁽²⁾.

2 — الوسائل البحرية: وهي السفن المختلفة بما سبق ذكره على اختلاف أبحارها.

الصادرات والواردات:

1 — الصادرات: نظراً لشهرة بلاد المغرب الأوسط في الإنتاج النباتي والحيواني وما يبنى عليه من الإنتاج الصناعي، فإن صادرات المغرب الأوسط كانت بالدرجة الأولى تعتمد على هذا الإنتاج، فقد كانت حيوب تنس «تخرج منها إلى كل الآفاق في المراكب»⁽³⁾ وقد نقل سفرجلها إلى مسيلة عند بنائها فاشتهرت هذه به، حتى كان يحمل إلى القيروان وأصله من تنس «وأضاف ابن حوقل أنّ لأهل جزائري مزرعة من الصل مة يجهز عنهم والسمن والتين ما يجهز ويحلب إلى القيروان وغيرها»⁽⁴⁾.

(1) قبائل موسى: جرد كتابه ص 370. وما ذكره ابن عذاري انظر: البيان ج 1 ص 43.

(2) ابن بطوطة: لغة الأنظار ص 323 — 324.

(3) للأفريقي: قصة ص 83. وعن سفرجلها انظر: ابن حوقل: صورة ص 85. وذكر صاحب «كتاب الأسبوع» أنّه من تنس يحمل الطعام إلى الأندلس انظر مؤلف مجهول: كتاب الأسبوع صفحة 127.

(4) ابن حوقل: نفس المصدر ص 78. الأفريقي: المصدر السابق ص 89. وعن ابن حوقل: التبريد ص 83. الدجاج انظر: الأفريقي: المصدر السابق ص 83، 90.

كما أن شرايح تين سوق ابراهيم كانت «تعمل منها الى كثير من الأقطار» ومثلها في هذا مرسى الدجاج فكانت شرايح التين تعمل «الى سائر الأقطار» واقاصي الدلائن والأمصار» وكذلك مدينة تاجنة فقد ذكر ابن حوقل ان فيها «بجوز عنها» وكان الجوز في سطيف «يعمل الى سائر البلاد» كما كان بعض البياتات الطيبة في أشهر وسوق حمزة «تعمل الى الأفاق»، وكان يعمل من مرسى الزينة عمود الحرط الى افرقية وما والاها، وكان من أشهر مبادرات المغرب الأوسط المرحان، حيث يذكر ابن حوقل ان هذه السلعة لم تكن توجد «في مكان غير هذه القرية المدعوة بمرسى الحرز ومدينة تنس ومدينة سبتة»⁽¹⁾. ونظرا لعدم وجود حدود واضحة المعالم بين المغرب الأوسط وولاية افرقية، فقد كان هناك تبادل تجاري في مختلف السلع، ربما توفرته في مكان مجاور دون آخر والفرق في السعر، ومن المرجح كذلك ان تجار المغرب الأوسط قد ساهموا في توفير العبيد لأمراء القويوان الاغلبية. ولزادت هذه المساهمة حين دخل المغرب الأوسط في إطار الدولة الفاطمية، واصبح جزءا منها ثم من الزينة بعد ذلك.

وبذكر الحميري في كتابه «الروض المعطار» ان اللوة كانت تجلب الى مدينة بجاية من العذوة، ويذكر ابن حوقل من جهته ان مدينة وهران «فرصة الأندلس اليها ترد السلع ومنها يحملون الغلال» وهو ما أكدته موريس لومبار فذكر ان هذا القمح الذي تنتجه افرقية الشمالية، يصدر بواسطة السفن الى الأندلس وصقلية وبواسطة القوافل في اتجاه سبيلماسة وبلاد السودان.

وربما كانت هناك علاقة بين ما ذكره ابن غالب نقلا عن ابن النظام بخصوص اعداد الغنم المائلة التي كانت تدخل قرطبة كل يوم والتي تبلغ مائة ألف رأس، وبين ما ذكره بخصوص مرسى الجزيرة الخضراء حيث وصفه بأنه «أهمر المراسي للحيوان واقربها من العذوة» ويوضح صاحب «كتاب الاستبصار» هذه العلاقة فيذكر انها كانت من تأخرت «تجلب الأغنام الى بلاد

(1) ابن حوقل: صورة ص 89، 76. الفقهدي: صبح الأعشى. ج 5 ص 111. البكري: المغرب ص 64.

المغرب وبلاد الأندلس لرخصها وطلب لحومها»⁽¹⁾ ويكشف ابن خلدون عن بعض الصادرات من خلال ذكره هدية زيري بن عطية إلى المنصور بن أبي عامر فكانت مئتين من عتاق الخيل وخمسين جملاً من الهاري السبق والف درقة من جلود القمط واحمال من قسي الزن والقنطوط الغالية والزرافة وأصناف الوحوش الصحراوية كالقمط وغيره والف حمل من القمر واحمال من ثياب الصوف الرطبة⁽²⁾. وذلك سنة 381هـ/991م ويبدو أن الأمويين كانوا بحاجة إلى الجمال والخيل فقد «وصلت إلى الزهراء الجمال التي بعث بها بنو حنظل من العدو وكانت مائة وثلاثين جملاً» وقد جلب المنصور بن أبي عامر مرة ألف حصان، بالإضافة إلى الخيل⁽³⁾.

ومن المرجح أن بلاد المغرب الأوسط قد صدرت بعض انتاجها الفلاحي إلى سجناسمة خاصة وأن البعلوني يحصر زرعها في الدخن والقمرة، وأنها قاعدة الاستعداد والتجهيز للانطلاق إلى بلاد السودان، فأشار ابن حوقل إلى أنها كانت تدفع ضرائب على «ما يخرج عنها ويدخلها من نواحي إفريقية...» وإن كان لم يذكر السلع.

وإذا كان ابن الصغير قد أشار إلى سمر القوافل إلى السودان، فإنه لم يشر بنقاً إلى السلع، إلا أن الأديبسي يذكر أن التجار يدخلون بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطر من النحاس الأحمر والفلون والأكسية وثياب الصوف والعمام والمآزر وصنوف النظم من الزجاج والأصداف والأحجار وضروب من الأقايير والعطر وآلات الحديد المصنوع⁽⁴⁾، وأضاف الحموي أن التجار يسافرون من سجناسمة إلى غابة «وجهازهم الملح وعقد خشب

(1) مؤلف مجهول: كتاب الاستيعار ص 178، ابن غالب: فرحة الأقبس ص 296، وعما ذكره الحموي انظر: عبد العزيز سالم: تاريخ المسلمين ص 274.

(2) ابن خلدون: المعر. ج 4 ص 66. ابن أبي زرع: دوح القوط ص 64. وعن هدية ثالثة انظر نفس المكان.

[3] Imaruddin: Some aspects...P.93

وعن بعض المقتنيات الأخرى انظر: ابن خلدون: القنص. طبعة بيروت ص 130. ابن حنار: البيان

ج 1 ص 173. ابن أبي زرع: الصنوع السابق ص 68.

(4) الأديبسي: صفة 66.

الصنوبر... وخرز الزجاج الأزرق وأسورة نحاس أحمر وحلق وعظام نحاس، وقد أكد أبو الربيع التوساني تصدير الثياب، فذكر أن أباً صالح الباجرائي «من القرن الثالث الهجري» جهز جحلاً ليركبه إلى تادمكة فقال له رجل آخر: «احمل لي على جملك حمل ثياب»⁽¹⁾، وذكر بوسنا نسكي أنه قد عثر في منطقة Igbo-Ukwu على بعد خمسة وعشرين ميلاً شرق أونيتشا جنوب النيجر.. بين 1379هـ — 1939م — 1384هـ — 1964م على أكثر من ثلاثين سواراً من نحاس وبرونز وخزف، تبين بالكربون أنها تعود إلى القرن التاسع الميلادي، كما تم العثور في نقداوست على أواني فخارية مستوردة من المغرب الإسلامي ومن بينها أباريق كروية للتراعد منها مصفاة في وسط واسفل العنق وهي مقعرة ومثقبه شح دخول الحشرات والغبار وتنظيم صب الماء، ومنها مصابيح زيتية⁽²⁾.

ويظهر أن المصنوعات النحاسية كانت من بين الصادرات إلى بلاد السودان وكانت على شكل قضبان بطول سبعين سنتيمتراً ووزن الفضة رطلاً تقريباً، أو على شكل سلاسل، فقد حدث سكن الصائغ قال: «كنت أعمل السلاسل من نحاس وإطاليا بماء الذهب الذي يجعل في اللحم وأبعث بها تباع ببلد السودان»⁽³⁾.

ويشير الأدريسي إلى أنه ربما جلبت الحنطة إلى أهل زغاوة من بلاد ورقلان وغيرها، وبما أن بلاد المغرب الأوسط تشتهر بهذه الحبوب، فربما كانت تلك الحنطة يحملها تجار هذه البلاد، وأضاف الأدريسي أنه «ليس في بلاد السودان شيء من فواكه رحلية إلا ما يجلب إليها من المغرب من بلاد سجلماسة أو بلاد الدواب، ويجلبه إليهم أهل ورقلان»⁽⁴⁾، وهكذا فإن ثمر بكرة قد وصل

(1) أبو الربيع التوساني: سر مشايخ المغرب ص 30، وانظر:

وعما ذكره الحسبي انظر: معجم ج 2 ص 361، حسن أحمد حسود: الإسلام والحدود ص 72 و 211، وبما أن البصرة اشتهرت بالدواب للصبغات فربما جلبها المصريون في تافرت إلى السودان خاصة وأن هؤلاء يوافون بها، البيهقي: الخنافس، ص 241.

(2) Denier: Les fouilles de Tegedoust P.465-487 Fouscaraki: Ghana and the

(3) الملكي: رياض النفوس ص 117 ثم انظر: مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 212 الأدريسي: ص 3، 74.

(4) الأدريسي: نفس المصدر ص 4، 35.

إلى بلاد السودان، وإلى جانب هذا كان الغنير سلعة هامة تصدر إلى بلاد السودان لاستعماله في عدة أمور كالطبيب والسحر والتعوذ من الجن وتحييط الموتى⁽¹⁾. ويؤكد صاحب «كتاب الاستيعاب» على تصدر بعض السلع المذكورة، كما يضيف إليها سلعاً أخرى، فيذكر أن أكثر ما يتجهز إلى مدينة كوكغة بالملح والودع والنحاس المسبوك والتماكوت وهو أنفق شيء عندهم للديف وأضاف بخصوص مدينة سلى أن تباع أهلها «أما هو بالذرة والملح وحلق النحاس وازر لطاف من القطن»⁽²⁾.

وبالفعل فقد كان الملح مادة هامة للتصدير، وكان فيما في بلاد السودان، فذكر ابن حوقل أن حاجة ملوك غانة وكوكغة «إلى ملوك أودغست مائة من أجل الملح الخارج إليهم من ناحية الإسلام» وإذا كان الملح يستخرج في بلاد المغرب الأوسط من مياه البحر، أو من نواحي بسكرة، فليس هناك ما يمنع تجار المغرب الأوسط أن ينقلوا أيضاً ملح الصحراء إلى بلاد السودان التي أشار إليه صاحب «كتاب الاستيعاب» فذكر أن من عجائب الصحراء وجود معدن الملح بها تحفر عنه الأرض تحت قامين أو أكثر ويتجهز به إلى بلاد السودان «غانة وغوها»، ويبدو أنه يقصد مناجم تاغازا التي أشار إليها القزويني، فذكر أن عمل أهل تاغازا يستغل في «جمع الملح طول السنة بأنهم القفل في كل سنة مرة يبيعون الملح ويأخذون من ثمنه قدر نفقاتهم والباقي يؤدونه إلى ساداتهم من مسوفة»⁽³⁾.

وكان التجار يبادلون الملح بوزن أو وزن من الذهب أو أكثر على حسب كارة التجار وقلتهم⁽⁴⁾، ويذكر دوفيس نقلاً عن مولي Maunby أن حمل الجمل مائة وخمسة وعشرون كيلوغراماً إلى مائة وخمسين كيلوغرام يعود بحكمة من الذهب 760 إلى 1140 غراماً، ويذكر ابن حوقل أن ثمن حمل الملح في حونتلى

(1) أبراهيم فخار: البولونيون وتاريخ المغرب الأوسط، الأمانة ع 14 - 15 ص 52.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الاستيعاب ص 217، 220.

(3) القزويني: أكل البلاد، ص 24 مؤلف مجهول: كتاب الاستيعاب ص 214، ابن حوقل: صورة ص 98.

(4) انظر: Bovill: Caravans of the old Sahara London, 1935, P. 42.

وانظر: القزويني: أكل البلاد ص 42.

بلد السودان وأقصاه ما بين 200 إلى 300 دينار⁽¹⁾ وأشار لويكي Lewicki إلى أهمية الملح فذكر أنه كان يشكل أساس ثروة الملك، فكان يحتفظ به في الخازن، فقد كان بمثابة النقود، فذكر البكري أن «تجارة أهل بلد كوكو بالملح وهو ثقتهم»، وتزداد أهمية الملح بالنسبة لتجار المغرب الإسلامي عامة في أنه السلعة الوحيدة التي يمكنها أن تسد ثمن الذهب المطلوب من بلاد السودان، إذ أن دوقس يرى أنه لا الصناعات المحلية ولا المنتجات الزراعية كانت كافية أو ملائمة لتسديد ثمن الذهب.

ولا يشتر الرحالة إلى صادرات المغرب الأوسط إلى المشرق الإسلامي على وجه التحديد، وإن كانت لا تختلف عن السلع التي ذكروا أنها وصلت المشرق من بلاد المغرب الإسلامي، وسواء أكانت هذه السلع من إنتاج محل أو مستوردة، فإن تجار المغرب الأوسط قد حملوها إلى المشرق مع غيرهم من التجار، فذكر ابن خردادبة أن «الذي يبيع من البحر الغربي الصقالية والروم والأفرنجيون والممرديون والجزائري الرومات والأندلسيات وجلود الخنزير والوبر ومن الطيب المجة ومن الصيدلية المصطكي» ويذكر ابن حوقل أن الذي يقع من بلاد المغرب: «الحكسية الصوف الرفيعة والذنية إلى جباب الصوف، وما يعمل منها والخمر والحديد والعنبر والانتطاع والزئبق والرصاص واللؤلؤات الحسان الرقيقة والظمان. ويضيف المقدسي: «الزيت والفستق والزعفران واللوز والبرقوق واللؤلؤ والانتطاع والقرب» ويذكر الأصبهري بدوره: «اللبود المغربية والبغال للسرير والمرجان والعنبر والذهب والعسل والزيت والسكن والحرير والسمور... والحدم السود من السودان» ويضيف ابن الفقيه الدرق اللمطية والسمور إلى ما ذكره ابن خردادبة، كما يذكر الجاحظ من بين صادرات المغرب: «الحمر البربرية والبزاة السود واللبود المغربية الحمر والقرط⁽²⁾».

(1) ابن حوقل: صورة من 98، عن أهمية الملح: البكري: المغرب من 183، ثم انظر: Lewicki l'état Nord Africain de Tahert, P.535.

(2) انظر: الجاحظ: قصص البصرة من 329، 330، 34. ابن خردادبة: للمالك: والمالك من 93، ابن الفقيه: مختصر من 84، الأصبهري: للمالك والمالك من 45، المقدسي: الحسن القاسم من 239.

ويبدو أنهم — الشجار — صدروا أيضًا الخيول، فإن زيادة الله الثالث حين أرسل هدية إلى الخليفة العباسي المستكفي، كان ضمنها الخيول، وهذا دليل على طلب المشرق لهذا الحيوان، وبما أن بلاد المغرب الأوسط تشتهر بتربيته فيكون ضمن صادراتها إلى المشرق.

كما صدرت بلاد المغرب الأوسط بعض منتجاتها إلى بلاد الروم إلى جانب بعض السلع المستوردة فذكر ج. إيفر G. Yver أن تجار الروم كانوا يشترون من بجاية الصوف والزيت والحلوى والشمع⁽¹⁾، كما كانت من صادرات المغرب الأوسط والمرجان والصوف والعديد السود المجلوبون من بلاد السودان وريش النعام والذهب وكذلك الأقماع كالتيين والحر، وكان لعناب الروم بحوب المغرب الإسلامي يعود إلى عهدهم في البلاد، وبالتالي فقد استوردوا القمح والشعير⁽²⁾.

الواردات — كانت القوافل التي تنفذ المغرب الأوسط تعود محملة بالسلع المختلفة ومن جميع الاتجاهات:

أ — ولاية إفريقية : من المرجح أن يكون الموز الذي اشتهرت به مدينة قابس إحدى السلع التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط، وكذلك القسطن التي اشتهرت به مدينة قسنصة، خاصة وأن الرحالة لا يشيرون إلى زراعة هاتين الفاكهتين في بلاد المغرب الأوسط، هذا إلى جانب بعض مصنوعات ولاية إفريقية مثل الآلات الحديدية كالسيوف وسروج الخيل والأدوات الزراعية، وأدوات أخرى مختلفة، خاصة وأن تلك البلاد تشتهر بإنتاج الحديد بمجانة. ومن المستبعد أن يكون حديد بونة يعد الطلب المحلي في بلاد المغرب الأوسط، ومن المواد المستوردة أيضًا المشوجات الحربية كالتياب السوسية الشهيرة والكساء الدرجمي، إلى جانب حجر المطاحن، فيذكر ابن حوقل أن من هذه المدينة والحجارة المجلوبة للمطاحن بجميع المغرب⁽³⁾.

ب — الأندلس: ربما كانت القوافل أو الركاب الثقيلة بين موانيء الأندلس تعود محملة بالمواد التي اشتهرت بالتاجها، فقد اشتهرت البيرة على سبيل

(1) دائرة المعارف الإسلامية — مادة (مجلد) ج 3 ص 351 علم ج إيفر G. Yver.

(2) موريس لومبارد: الإسلام ص 242.

(3) ابن حوقل: صورة ص 84.

لثال بالحديد والكثبان والرصاص والنحاس، وكان فيها شجر الجوز وقصب السكر، واشتهرت طليطلة بالصيغ السماوي والزعفران الذي تجهز به إلى الآفاق، واشتهرت المربة بالحمر الذي كان ي شحن إلى جميع الآفاق، واشتهرت شبنونة بخمر البر والبحر، واشتهرت قرية بمقام — قرب طليطلة — بإنتاج الطين للأكل الذي كان تجهز به منها إلى أرض مصر وجميع بلاد الشام والعراق وبلاد الترك، وهو نهاية في اللذذة الأكل وفي تنظيف غسل الشعر، وقد صدر إلى درعة، وهذا كله يجعل من المرجح أنه صدر إلى بلاد المغرب الأوسط).

ومن المرجح أيضًا أن بلاد المغرب الأوسط استوردت من الأندلس الحديد
المخاطيسي واللا زورد والياقوت الأحمر وكذلك الزئبق، الذي كان يوجد في
فحص البلوط، ومنه ينتشر في كل أفق، ويوجد في تدمير الكبريت والتوتيا ومنه
يحمل إلى الآفاق، ويوجد القرمز في أشيلية وبلدة وشونة وبنسية، ومن
الأندلس يحمل إلى الآفاق. وكذلك الزيت الذي كان يتجهز به إلى اقصي
المشرق والمغرب برًا وبحرًا. ويذكر ابن الشباط من معادن الأندلس والحديد
والرصاص والرخام والجبش والذهب والتوتيا والزاج، واشتهرت بلاد الأندلس بالقسطل
والفراسيا والجبش، وفيها السكن يتواحي ملقة والبيضاء، وقد ذكر المقدسي من جهته
أنه يصنع في مرسية من الأسرة الرصعة والحصر الفتانة الصنعة والآلات الصفر
والحديد من السكاكين والمقاص المذبة، ومنها تجهز هذه الأصناف إلى بلاد
الغربية وغيرها (٢).

ومن صادرات الأندلس إلى بلاد المغرب الإسلامي عامة، والتي أشار إليها إمام الدين: الورق والسجاد والسلاح وكل أنواع الأدوات المصنوعة من الحديد النحاس كالقفصات، وغيره^(١).

(1) بما التزموت به بلاد الأفغان وكان يصغر منها أو يرجع أنه كان يصغر لظفر، ابن عقبة فرقة الأنبياء، قلعة من أشهر قلعتي عبد الجبار، جلة معهد المتفكرات العربية، الجدة الأولى، ج 3، 1373هـ - 1953م، تاريخ متفرقة، ابن النباط، وصف الأفغان، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، بغداد 1967م.

(2) القدسي: الحسن الخامس من 292 - 333، لم ينظر. ابن غالب: المصدر السابق من 283. ابن السكيت: المصدر السابق من 102. السكوني: نسخة من مناقش السوفاء. النظر: الأسطورية السالك والملاحة من 42.

(24) Immunomodulation: Some aspects... P. 127

وإذا كانت هذه بعض المواد التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط من الأندلس، والتي كانت من انتاج محلي، فقد استوردت سلعاً أخرى لعبت للأندلس فيها دور الوسيط، وهي سلع تأتي من بلاد أوروبا ومنها الخدم الصقالبة والروم والافرنجيون والجنواري الرومانيات، وجلود الخنزير والوبر والفراء والسمور والسيوف وغيرها.

جـ - المغرب الأقصى:

أ - فاس: لا تشير المصادر التي اطلعنا عليها الى السلع التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط من فاس مباشرة إلا أنه من المرجح أنها استوردت بعض المواد التي اشتهرت بها بلاد المغرب الأقصى، حتى ولو كانت الحاجة اليها قليلة، وربما بسبب اختلاف الأسعار بين البلدين، ومن هذا بات من المرجح، أن تكون تاهرت وغيرها قد استوردت الخنزير السوسي، ويشير ابن حوقل الى قصب السكر في بلاد السوس الأقصى، وبلاد المغرب الأوسط تنفق الى هذه المادة الا قليلاً، فإن زراعتها كانت محدودة في هذه البلاد، وقد ذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أنه من ماسة ويحلب السكر الى جميع بلاد المغرب والأندلس وأفريقية (١) وأشار ابن حوقل الى شهرة مدينة البصرة في انتاج القطن، فذكر أن «ها غلات كثيرة من القطن المحمول الى أفريقية وغيرها كما أفاد الأندلسي في ذكر النحاس في مدينة فاس - قرب جبل درن - وأنه يحمل الى سائر البلاد، وإن ذكر هذه المواد لا يعني الحصر، فإن الجناح الغربي من المغرب الأوسط، كان بين مد وجزر في اتجاه الشرق حيناً واتجاه فاس حيناً آخر وبحكم مجاورته بلاد المغرب الأقصى وتبعيته أحياناً فقد كانت تتم مبادلات تجارية.

ب - سجلماسة: يبدو أن وضعها الفلاحي قد تغير عما كان عليه في عهد اليعقوبي فإذا كان هذا قد ذكر ان زرعهم الدخن والذرة - كما سلف - فإن المقدسي يصفها بأنها «كثيرة الثور والأعشاب والزيب والفراكة والحبوب والرمان والخيرات» (٢). ويذكر ابن حوقل ان لها نهراً «يزيد في الصيف كزيادة

(١) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 211.

(٢) المقدسي: المعاد العاقل من 231، القفندي: صلب الأملح ج 3 ص 164.

التي لم تزرع بمائة حسب زرع مصر في الفلاحة⁽¹⁾. وبناء على ما ذكره الحموي فقد زرعوا على هذا النهر البساتين والنخيل حتى كان الحر عندهم سنة عشر نوفاً، ثم يذكر الإدريسي من مزروعاتهم غلات القطن والكمون والكروبا والخنة ويتجهز منها إلى سائر بلاد المغرب وغيرها، فمن المرجح أن بلاد المغرب الأوسط قد استوردت بعض هذه السلع. مقابل ما صدرته إليها من سلع، خاصة وأن سجلها مائة مركز للتوريد باتجاه بلاد السودان.

د — بلاد السودان: كانت القوافل المتجهة إلى بلاد السودان تعود بحملة سلع مختلفة ومنها:

— الذهب: فقد ذكر اليعقوبي أن في بلاد ملك غانة معادن الذهب ونعت به عدة ملوك في بلادهم الذهب⁽²⁾، وأشار الإدريسي أن بلاد وغارة هذه هي بلاد الذهب⁽³⁾ وذكر البكري من جهته أن الفضل الذهب في بلاد غانة ما كان بمدينة غياروا، ويضيف أن مدينة كوكلة أكثر بلاد السودان ذهباً، كما يوجد في جالام وبوري وباموك⁽⁴⁾، ويعتبر لويكي أن الذهب شكل السلعة الرئيسية في تجارة تاهرت مع بلاد النير الواقعة بين نهر السنغال وطالم *Palme* وبانج *Baling*. كما أن سولي *Mauzy* يذكر أن السودان الغربي، ظل الممول الرئيسي للعالم الغربي بمادة الذهب منذ القرن الثامن الميلادي حتى اكتشاف أمريكا⁽⁵⁾.

وعلى أية حال، فإن ذهب السودان قد عرف طريقه إلى تاهرت وغيرها من مناطق المغرب الأوسط، فإن الأمام عبد الوهاب يقول في اشارته وتفخاره

(1) ابن حوقل: صورة من 90، التفشيدي: المصدر السابق ج 3 من 164، في حين يذكر اليعقوبي أن مزرعهم على الأنهار أقلها عندهم فإن لم يملأوا لم يكن لهم زرع، اليعقوبي: البلدان، ص 359، ويبدو أن انظارها قليلة إنكم ترونها الجفراي.

(2) اليعقوبي: المصدر السابق من 220، للسودان: أخبار الزمان ص 66.

(3) الإدريسي: صفة من 8 - *Novil Caravans of the old Sahara*. P. 59.

(4) Dozy: *Les fouilles de Regdmont*. J.A.H. T.XI. 1871. P. 472.

Mauzy: *The question of Ghana*. P. 209.

(5) لم انظر: تجارة القوافل وموردها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر. نشر: المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم — معهد البحوث والدراسات العربية. بنينا. 1404هـ/1984م.

بدور ذهب في قيام الدولة الرسمية «لولا أنا ومحمد بن جرني وابن زلفين لحرب بيت مال المسلمين أنا بالذهب ومحمد بن جرني بالحرب وابن زلفين بالأعمال»⁽¹⁾.

وتظهر وفرة الذهب في بلاد المغرب الأوسط في صك النقودهم دنانير، وتصل إلى وفرة الذهب بشكل أوضح في الأموال التي حملها القاطمون معهم عند رحلتهم إلى مصر والتي أسهم تجار المغرب الأوسط في جلبها إلى جانب تجار ولاية إفريقية، فذكر أبو الفداء أن المزمع اصطحب معه أهله سنة 361 هـ / 971 م فوجزاته وفيها أموال عظيمة حتى سبك الدنانير وعملها مثل الطواحين وشالها على الجمال⁽²⁾، واستمر تدفق ذهب بلاد السودان بعد رحيل القاطمين، وبما أن المنطقة شهدت في هذين القرنين ازدهارا عمرانيا واقتصاديا، وبما أن هذه الوضعية جاءت بعد عهد من الحروب والفوضى، فإنه من المرجح أن صناعة الخلي الذهبية كانت واسعة وتطلبت كميات وافرة من الذهب.

على أن هذا الذهب مستعمل محليا، في صك النقود أو صناعة الخلي، كان يمثل جزءا من الذهب المستورد من بلاد السودان الغربي، وأما الجزء الآخر وهو بشكل النسبة العظمى فقد كان يأخذ طريقه إلى مراكز تجارة المرور التي تتلقى سلعا تأتيها من البلدان الواقعة خارج العالم الإسلامي مثل إسبانيا ومراكز التجارة في آسيا الوسطى، كما تنجس إلى المراكز السياسية الهامة وإلى بلاد الملوك والأمراء، وهذا ما دعا موريس لومبار أن يرى «أن هذا الذهب لا يبقى في المغرب وإنما يمر به فقط»⁽³⁾.

(1) الشافعي: نسو، ص 205.

(2) أبو الفداء: الخصم، ج 1، ص 141. ابن خلدون: الكمال، ج 3، ص 620.

(3) موريس لومبار: الإسلام، ص 174. وعن التجارة مع بلاد السودان أنظر: جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرسمية، ص 342-387. ثم أنظر:

E.F.Gautier: L'or du Soudan dans l'histoire A.H.R.S.1935 PP.113-123

M.Makowski: Quelques observations sur le commerce de l'or dans le Soudan Occidental au M.A.S.A.S.Nor-Des.1970

T.Lewicki: quelques extraits inédits des ses voyages...J.O.1960/1961 PP.1-27 Ibid: L'Etat Nord Africain, de Tahert...

C.B.A.N.N°8 1962 «513-535 Ibid: the Itinaries in Arabia...J.W.H.XIV.1971.

1944:traité d'histoire du commerce...Bibliographie, Polska, Vol.VIII.1964

ومع هذه الملاحظة، فإن بلاد السودان لم تكن الممول الوحيد، فقد كانت عدة مصادر لاستخراج الذهب في العالم الإسلامي، تعتبر منافسة لذهب السودان، وهي تؤثر على مدى أهميته فبالإضافة إلى الذهب المكتشف في الكنتاليس وكنوز القبور. فقد كان المسلمون يسيطرون على مناجم الذهب في غرب شبه الجزيرة العربية والقوقاز وأرمينية وجبال الأورال، ومناجم التبت ومناجم افرقية الشرقية والثوبة ومناجم وادي العلاقي⁽¹⁾، وقد ذكر ابن حوقل أن بلاد ما وراء النهر فيها معادن الذهب، وأن بلاد د نغلة — غرب النيل — فيها معادن الذهب الجيد والتبر الخالص⁽²⁾ (تجد ذكر ابن الفقيه أن كerman فيها أكثر معادن الذهب) وأضاف أنه «فيها بين خراسان وأرض الهند... أرض الذهب»⁽³⁾، وذكر الأصطخري أنه من اسوان إلى معادن الذهب خمسة عشر يوما «والمعادن ليس في أرض مصر ولكنه في أرض البجة»⁽⁴⁾، وهذا إلى غير ذلك من مراكز الإنتاج.

وإن كان هذا يقلل من أهمية دور تجار المغرب الأوسط في جلب الذهب من بلاد السودان الغربي، فقد غيروا طريقهم إلى بلاد المغرب في القرن الرابع الهجري ليتمكنوا من الوصول إلى مناجم السودان بعد ما حالت ظروف طريقهم الأول دون وصولهم إليها، مثلما أشار إليه ابن حوقل، وهذا يدل على أن اتصال المشاركة على ذهب السودان مازال قائماً، رغم تعدد المناجم المذكورة أعلاه، كما كانت تجارة ذهب السودان هامة بالنسبة لتجار المغرب الأوسط في أنه سلعة ثمينة يمكنها أن تغطي بتسديد اثمان البضائع المستوردة من بلاد المشرق الإسلامي والأندلس وما وراء البحر وغير ذلك.

العبيد: يبدو أن هؤلاء كانوا في الأغلب من العبيد السود، وقد افاد الأصبخري وابن حوقل وغيرها إلى أن والذي يقع من المغرب الخدم السود

(1) موريس لومبار: المرجع السابق، ص 162 — 164.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 62. 385.

(3) ابن الفقيه: مختصر، ص 206. 325.

(4) الأصبخري: المسلك، ص 34.

من بلاد السودان، وبما أن توافل المغرب الأوسط قد وصلت تلك البلاد، فقد عادت محملة بالعبيد السود، ورغم ما كان يلاقيه التجار من عناء في جلبهم، إلا أنهم لم يتوقفوا عن ذلك، ومن ذلك أن أبا محمد عبد الله بن محمد السمرقاني قال: سافر خالي إلى القبة فجعل تجارته صامتاً واشترى جهلاً لركوبه وسعه رجل حضري، فجاء الحضري إلى خالي وقال له: ماذا أجعل تجارتي؟ فقال: لا أدري، فجعل الحضري تجارته رقيقاً، ففعلوا إلى أهلهم، فكان أبو محمد لا تعب عليه ولا نصب، إذا ارتحل الناس ركب جملة وإذا نزل ضرب عيمته وبستره، وكان الحضري يتعب ويتنصب في الخدم والرقيق هزلت هذه وجاعت هذه ومرضت هذه وهربت هذه. وما كان هذا الحضري ليحصل كل هذا لولا ما ندره عليه هذه التجارة من أرباح.

إلا أن المصادر لا تشير إلى ثمن العبد في بلاد السودان، ويبدو أنه كان رخيصاً بسبب وفرة العبيد في بلادهم في تلك الفترة، وقد أفاد لويز R.Lopez في أن قيمة العبد لم تصل قيمة حصاناً، ولم يكن التجار يدفعون قيمته نقداً، بل مقايضة بما حملوا إلى بلاد السودان من سلع.

ولم يكن هدف التجار افراق أسواق التجارة بالعبيد من أجل الاستعمال المحلي، بل كانوا يصنرونهم إلى مختلف الجهات، فمن المرجح أنهم — تجار المغرب الأوسط — قد أسهموا في توفير تلك الأعداد من العبيد الغائلة التي ظهرت عند الفاطميين، وعند الزيريين من بعدهم، كما أنه من المرجح أنهم صدروا العبيد إلى بلاد الأندلس، حتى أنه يمكن القول أن رحلة محمد بن عرفة إلى ملك السودان كسلفو من طرف الامام أفلح بن عبد الوهاب، لها علاقة بموضوع توفير العبيد لهم لرسالتهم إلى قرطبة، نظراً لحاجة الأمويين اليهم ولصفات عبيد السودان خاصة عبيد جوجو، فقد ذكر أبو حامد الغرناطي أن «سائر السودان ينتفع بهم في الخدمة والعمل الأثقل — جوجو — فلا يخير قبيح إلا في الحرب» (1).

(1) R.Lopez: Medieval trade in the Mediterranean world, P.43

J.D.Pope: slavery in west African history

J.A.H. 1989 vol. X N°3.

(2) أبو حامد الغرناطي: لغة الألباب، ص 43. وعن التجارة مع السودان، انظر:

H.R.Micic: La Berbérie orientale...T.2.P.674-678, 684-685

ومن تجارة الرقيق انظر:

ومن جهة أخرى، يظهر فيما ذكره الاصطخري وابن حوقل أن هؤلاء العبيد كانوا يصفرون إلى المشرق.

وعلى أية حال، فإن التجارة برقيق السودان لعبت نقاسة من منابع أخرى، فقد كان الحصول على العبيد يتم من مناطق متعددة سبق ذكرها، ومع تعدد المولد هذه إلا أن الطلب على عبيد السودان الغربي ظل قائماً بدليل القوافل التي كانت تنجس شرقاً إلى البلاد الإسلامية محملة بهم، وإذا كانت مدينة أسوان مركزاً لخصي العبيد السود ومدينة فردان مركزاً لخصي الصفالية⁽¹⁾، فليس هناك ما يدل على مركز خصيمهم في بلاد المغرب الإسلامي، وإن كان من المرجح أن تكون سجلماسة وورقلة مركزين لخصي العبيد قبل تسويقهم.

وتأتي أهمية بلاد السودان الغربي كمورد للعبيد إلى جانب المولد الأخرى في انقطاع سبل الحصول على الأسرى بسبب توقف الفتوحات الإسلامية. ثم في أن المنطقة التي كانت مسرحاً لهذه الفتوحات أصبحت إسلامية تضم مسلمين لا يمل استرقاقهم، وتضم أهل ذمة تحميهم الشريعة الإسلامية⁽²⁾. وهنا دعت الحاجة الدول الإسلامية أن تتطلع باعينا إلى مولد خارج البلاد الإسلامية.

— الدرق اللمطي: ذكر الأديسي أنه بمقبة نول تصنع الدرق اللمطي التي لا شيء ابدع ولا اصلب منها ظهوراً ولا احسن منها صنعة، وبها يقاتل أهل المغرب لحصانتها وخفة حملها، وهي مستمدة من حيوان اللمطي المتوفر في بلاد لمط، ويذكر ابن حوقل أنه من سجلماسة إلى لمطة معدن الدرق اللمطي عشرون يوماً⁽³⁾، ويوجد في بلاد لمط أيضاً ومنها أودغست. ويشير ابن الفقيه إلى وجوده في أنية أيضاً.

(1) انظر: لويس لومبار: نفس المرجع، ص 294-298، وروسان: حضارة العرب، ص 77. وعن الصفالية: السعدي: مروج الذهب، ج 2، ص 3، وعن التجارة إلى بلاد الصفالية انظر: ابن الفقيه: مختصر، ص 270-271.

(2) نفس المرجع ص 290.

(3) ابن حوقل: صورة ص 91. الأديسي: صفة ص 59. ابن الفقيه: مختصر ص 81.

ويدعو أن التجار كانوا يجلبون في جلبها نظراً لأهميتها في الحروب، فغضروا الأسواق المحلية بها، ثم صدروها إلى البلاد الأخرى، فقد كانت تشكل إحدى الصادرات إلى بلاد المشرق الإسلامي، وكانت تصدر إلى الأندلس، بل إنها كانت تقدم هدايا كتليل على أهميتها، فقد اشتملت هدية زيري بن عطية إلى النصور بن أبي عامر على ألف ذرقة من جلود اللمس⁽¹⁾ وقد أشار القزويني إلى أن قيمة كل واحد منها ثلاثون ديناراً.

— سلع أخرى: وقد كان التجار يجلبون الجلود من بلاد السودان، خاصة جلود الحمور، والحمور نفسها. إذ كانت إحدى السلع التي ترد المشرق الإسلامي من المغرب. وهي هامة في صناعة السروج، وقد نالت إعجاب الجاهل، فغير عن ذلك بقوله إن خير الحمور البربري الموشح، وهو يصفها بأنها صغيرة، «مقدار الجلد منها ما يفتش سرجاً مفرداً ويمشي ثمن الجلد منها خمسون ديناراً»⁽²⁾.

ومنها جلد حيوان البطني الذي يعمل منه الجفن، وذكر القزويني أن ثمن الجفن الواحد ثلاثون ديناراً، ومن خاصيته أن الحديد لا يؤثر فيه⁽³⁾، ويعمل من بلاد السودان الغربي أيضاً الذهب من ظهور السلاح حيث تصنع منه الأمشاط. وكذلك الحاج ويدعو أن تجارة هذه السلعة كانت مزدهرة حتى أن أحمد بن علي بن حميد التميمي — توفي سنة 261هـ / 874م في القيروان — تنازل عن ألف دينار من تركته أبيه «فصل عن ذلك فقال: كان من تجارة الحاج فكرته»⁽⁴⁾.

وكان من السلع المحسولة أيضاً ريش النعام وكذلك الصمغ، وقد أشار البكري إلى وجوده في منطقة أودغست وإلى وصوله إلى الأندلس، مما يرجح وصوله إلى بلاد المغرب الأوسط، ويذكر الفرجاني أنه لما أصيب أبو معروف — من رجال الطائفة السادسة — بعصره وجه كتاباً إلى الشيخ عبد الحميد

(1) ابن خلدون: المبرج 4 ص 66. وقد فهم ياقوت في حربه مع حاد عشرة آلاف ذرقة: (1) التكميل ج 9 ص 255.
(2) الجاهل: التكميل بالتحارة ص 39.
(3) القزويني: آثار البلاد ص 26.
(4) القاضي عياض: تراجم ص 322.

الغزالي وكان عالماً كبيراً من أهل الدعوة الإباضية وقاطناً - وكان قاطناً ببلد السودان يستمد منه دواء العين (١)، وربما كان هذا الدواء كحلاً هو «البشمة» الذي ذكره ابن البيطار، فأشار إلى أنه يستعمل في علاج العين ضامداً وفروراً، لإخراج القذى، والنفعة من العشاة، ومن الرمذ وغير ذلك كما أشار إلى أنه يؤتى به من بلاد السودان من كولر وغيرها من بلدانهم. كما ذكر ابن البيطار - من الأدوية المجلوبة (جوز الشوك) فيؤتى به من بلاد السودان... إذا شرب منه مثقالاً بماء أحدث الطشت وأسقط الاجنة ونفع من وجع المثانة وإن صنع منه دهن نفع من ألوجاع الركبتيين والظهر، وزعم بعض أطباء المغرب أنه مضى شرب ماء طيخه فتحت الحصاة ومن هذه الأدوية أيضاً ذكر ابن البيطار «فلقل السودان» يسمى بالبربرية حرلي وهو حب يشبه الجليان ولوعيته وهو أسود اللون حريف الطعم مثل الفلفل يجلب من بلاد السودان وينفع من وجع الأسنان (٢).

ويظهر أن بعض حيوانات بلاد السودان كانت من بين السلع المجلوبة مثل النور والقبلة والأسود والزرافات، وربما كانت بعض الحيوانات التي تضمثها هدية زيري بن عطية إلى قرطبة هي مجلوبة من بلاد السودان، وكان منها «دابة من دواب المسك ومهارة وحشية تشبه الفرس وحيوانات غريبة» (٣) وربما من هذه الأخيرة حيوان الكركدن أو وحيد القرن. ومن المرجح أن هذه الحيوانات كانت تجلب وهي صغيرة ثم تم تربيتها في بلاد المغرب.

هـ - بلاد المشرق: لم تتوقف حركة القوافل التجارية البرية والبحرية بين المغرب الإسلامي وبلاد المشرق الإسلامي، بحكم الترابط العضوي بينهما، وتكشف كتب الرحلة عن نشاط هذه الحركة وعمران الطريق بالقوافل، وقد كشف ابن الصغور بدوره عن وصول قوافل إلى تاهرت القادمة من المشرق فذكر أن أبا حاتم «كان أخرجه أبوه في جيش مع وجوه زائدة ليجوروا قوافل

(١) القزويني: طبقات ج ٢ ص ٣٢٧. T.Lewicki: Arabic external... P.87.

(٢) عن هذه الأدوية انظر: ابن البيطار: الجائع ج ١ ص ٩٣، ١٧٧، ج ٣ ص ١٦٧.

(٣) ابن أبي زرع: دوح القرطاس ص ٦٤ حوادث سنة ٣٤٢هـ/٩٢٤م. ابن خلدون: العبر ج ٤ ص ٦٤. وكانت هذه الحيوانات ضمن هدايا ملوك السودان إلى أمراء المغرب. انظر حنا: ابن بطوطة: البيان ج ١ ص ٣٦٤، ٣٧٣.

قد قبلت من المشرق وفيها أسواق لا تحصى، وهذه القوافل قد تكون مثلاً للقوافل
أخرى وصلت بمدن المغرب الأوسط الأخرى. وحين وصل أبو عبيد الله المهدي
قسطيلية كان في الرقعة التي هو بها رجال من بلدان المغرب والرب
وسجلنا سنة ١١٥٥. ولم تتوقف تلك القوافل، فإن ناصر خسرو يذكر بخصوص
طرابلس الشام أن للسultan بها سفناً تنسافر إلى بلاد الروم وصقلية والمغرب
للتجارة (١).

ويظهر أن بعض القوافل كانت تصل بلاد الهند والصين، فإن الجعقوبي
يشير إلى مراكب صينية تنطلق من ماسة على المحيط الأطلسي ويركب بها إلى
الصين، فس المرجح والحالة هذه أن بعض تجار تاهرت قد رافقوا هذه المراكب
المذكورة إلى المشرق وكان هؤلاء التجار إذا ما وصلوا مواليء مصر سافروا براً
إلى مواليء البحر الأحمر، ومنها إلى عدن ثم إلى الخليج فبلاد الهند والصين، وأما
أن يسلكوا طريقاً من مصر إلى الرملة، ومنها إلى دمشق، ثم إلى الكوفة ثم إلى
بغداد، ومنها إلى البصرة ثم إلى الأهواز ثم إلى فارس ثم إلى كرمان ثم إلى السند
ثم إلى الهند ثم إلى الصين (٢)، وإن ذكر ابن خردادبة لهذا الطريق انطلاقاً من
الأندلس إلى الصين لدليل على سير قوافل التجار بين المغرب الإسلامي والمشرق
الأفريقي.

وإذا كان محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية — من أهل قرطبة
— قد رحل إلى المشرق سنة 295 هـ «ودخل أرض الهند تاجراً» (٣)، فليس هناك
ما يمنع بعض تجار المغرب الأوسط أن يسير نفس دربهم.

وقد أكد صاحب «كتاب الاستبصار» هذا الاتصال، فذكر أن سفن
المسلمين ترسو في ميناء بجاية قادمة من «الاسكتلندية بطرف بلاد مصر وبلاد

(١) القاضي العطار: المحاج الدعوى ص 152.

(٢) ناصر خسرو: سفرنامه ص 48.

(٣) ابن خردادبة: المسالك والممالك ص 153.

(٤) ابن الخراساني: تاريخ العلماء والرواة العظمى بالأندلس ج 2 ص 70.

وعلى أية حال، فليس من السهل حصر السلع التي كانت تستوردها بلاد المغرب الأوسط، فمن المرجح أن التجار استوردوا السيوف الجمانية، فقد ظهرت عند المنصور الفاطمي، وما داموا وصلوا إلى برما أحضروا معهم الخيل الجمانية والثياب السعدية والمعدنية والورسي. وقد ظهرت الفراميد الجمانية في جامع القيروان جلبها إليه أبو إبراهيم أحمد بن الأغلبي، كما أحضروا صن وبر وهو صمغ يؤتى به من اليمن. وبما أن عدن كانت تشتهر بالتولوز، فمن المرجح أن التجار استوردوه فإن درجلا جوهرها من نجران المشرق قصد المنصور بن أبي عامر من مدينة عدن بجوهز كثير وأحجار نفيسة (2).

وبما استوردته التجار من بغداد خشب الساج والرخام، ويبدو أنه كان من نوع رفيع فإن لها إبراهيم أحمد بن الأغلبي أتى به لجامع القيروان على الرغم من وجود الرخام في إفريقية. وكان لأحمد بن علي الحميري — المتوفى سنة 261هـ/874م في القيروان — صائدتان زجاجتا أتى إليه بهما من بغداد لم يوصلا إليه إلا بمئة وتسعين ديناراً (3).

وقد ظهرت في خزائن الفاطميين ملابس مختلفة من صنع مشرق منها مبطنة مروي وجبة مروي، وثنية لرمي، وثياب تسترته — نسبة إلى تستر — التي ذكر الأصبغري أن «بها يتخذ الفياج الذي يحمل إلى الدنيا» ويرتفع من بلاد فارس. ثياب كتان تحمل هذه الثياب إلى الأفاق من بلدان الإسلام كلها (4). وجلب التجار الوشي، فإن وشيعة بن موسى بن الفرات الفارسي خرج إلى الأندلس تاجراً. وكان يتجر في الوشي، وربما كان من وشي الكوفة التي لفتت نظر ابن الغلبه وشيها. وأشار ابن القوطية إلى وجود الثياب والغفارات العراقية في قرطبة. ومن المرجح أن حرير الموصل قد وصل هذه البلاد، ويبدو

(1) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار، ص 130، وعن لؤي الجبار: طرق في بلاد الصين النظر: T Lewicki: Les premiers commerçants Arabes in china P.O. vol III 1961/1962
وعن نظام الغمادي: النظر: الفارس سليمان: أخبار الصين وأحمد الحقيق وترجم: Jean Sauvaget
لم ينظر: الفارس: عمان في المنصور ص 149 نقلاً عن الروزي.
(2) ابن عساري: قبائل، ج 2 ص 291.
(3) الأصبغري: المسالك ص 153. وعن فهاج تستر: النظر: نفس المصدر ص 92.

أن المغاربة كانوا يستوردون مختلف التحف والطرائف التي ظهرت في المشرق لتزيين قصورهم تشبهاً بقصور الشرق، فيذكر موريس لومبار أن المجتمع القرطبي أخذ يستعمل الأواني المصنوعة من الزجاج الشفاف المسمى «المراقي» والأثاث المنحني بالجلد ثنائيم والمنقوش والمنطرز بالذهب طبقاً لطريقة وصلت إلى قرطبة عن طريق القصور العباسية⁽¹⁾. وإن ما قيل بخصوص عبد الرحمن بن الحكم الأموي، يمكن أن ينطبق على أثرهاء المغرب الأوسط فقد ذكر ابن عذاري أنه قد وصل إلى عبد الرحمن بن الحكم «فليس الوطاء وغرائب الأشياء وسبق ذلك إليه من بغداد وغيرها»⁽²⁾.

هذا بالإضافة إلى سلع أخرى تم استيرادها مثل ماء الورد الذي ينقل من بلاد فارس إلى سائر الأرض حتى المغرب وبلد الروم والأندلس⁽³⁾ وكذلك الطيب، ويظهر هذا في قول الشماخ لأدريس الأول: «إني جئت من المشرق بقارورة الطيب ثم إني رأيت هذه البلاد ليس بها طيب فرأيت أن الامام أول مني بها فخذها تطيب بها»⁽⁴⁾، وكذلك الكتب، فإن الامام عبد الوهاب نفسه «بعث ألف دينار إلى اخوانه من أهل المشرق أن يشتروا له بها الكتب... ففسخوا له أربعين حملاً من الكتب فبعثوا بها إليه»⁽⁵⁾. وقد أفاد ابن البيطار في ذكر بعض السلع التي تستورد من الهند والصين فكان منها: بلبلج وبلاذر والمهران وبوزيدان وبنك، وهذا الأخير يدعى به طيب رائحته، وجوز الطيب والكلفور والكرم وهو حواء مجفف للقروح ونافع للجرب⁽⁶⁾، ويحصل المواد أيضاً من تلك البلاد وخشب الصندل. وربما كانت القباقيب المستخدمة في قصور بني زيري قد صنعت من هذه الأخشاب النخيلة المستوردة من الهند. وحين توفيت

(1) لويس لومبارد: الإسلام من 126، وعن توشيتا المذكور انظر: الطيبي: جنة القصور من 563.

(2) ابن عذاري: البيان ج 2 من 91.

(3) ابن خوقل: صورة من 240. الأصطخري: القصور السابق من 152. - - - - - ج 1 من 10.

(4) ابن أبي زرع: روض القرطاس من 9. ابن الخطيب: تاريخ المغرب العربي من 34.

(5) أبو زكريا: السير من 55. القزويني: طبقات ج 1 من 56.

(6) عن هذه المواد انظر: ابن البيطار: الجامع ج 1 من 110، 113، 120، 122، ج 2 من 70.

59، 120.

زوجة نصر الدولة سنة 412هـ/1012م جعلت في ثابت من عود هندي قد ربيع بالجزائري وحمل التجار للفرنكل والندرويني «الفرقة» ويدو أن القفل كان يجلب بكميات كبيرة إلى تاهرت، وكان المراهطون على تشفقهم في مراهطهم استعملوا التوابل في قنورهم، وعلى الجملة، فإن ابن الفقيه يشي إلى أن التجار كانوا يحملون «مناج الصين كله»، ويدو أن هذه التجارة كانت تدور أحياناً طائفة تناسب وبعد الشقة، فإن محمد بن معلوية السالف الذكر قال: «خرجت مصرغاً من أرض الهند وأنا أقرر أن معي قيمة ثلاثين ألف دينار»⁽¹⁾.

== بلاد الروم: قامت علاقات تجارية بين المغرب الأوسط وبلاد الروم لغت نظر ابن حوقل، ذكر ذلك في سياق حديثه عن الموارد المالية، فكتب أن «ما يؤخذ عما يرد من بلد الروم والأندلس فيعشر على سواحل البحر»، وأضاف في مكان آخر بخصوص مدينة تيس أن للسلطان فيها «مراصد على المناجر الداخلة إليها والخارجة والصادرة والورادة»⁽²⁾، وبالمربط بين هاتين العبارتين يتضح أن التجارة كانت قائمة بين الجهتين، وإذا كان ما ذكره صاحب «كتاب الاستبصار» لا يعني بالضرورة التجارة في عهده، إذ هو يتحدث كثيراً على البكري الذي اعتمد بدوره على ابن الزواق، فإن سفن الروم كانت ترسو في ميناء بجاية⁽³⁾، وإن مشاهدة سفينتين تابعتين للهندية في المهدية وثالثة في طرابلس الغرب سنة 361هـ/971م لتؤكد أن سفن بلاد الروم قد وصلت مواليء المغرب الأوسط.

ومن خلال هذا الاتصال يمكن فهم أهداف السفارات والمبادلة بين الفاطميين والروم، فذكر بن أبي الضياف بخصوص المنز الفاطمي «أن رسولاً من ملك الروم كان يردد إليه وهو باقرية سفيراً عن سلطانه» ويذكر الجوفري أن ملك الروم قام بإرسال هدية إلى النصور الفاطمي، فقام هذا من جهته بإرسال هدية قيمة قال فيها: «أنها «لمباهاة الأعيان والدلالة على شرف أنفسنا»»⁽⁴⁾.

(1) ابن الفريسي: تاريخ العلماء ج 2 ص 70، وعن السلع التي تجلب من الصين قنطر: الجاسق: البصر بالجملة ص 33، 34.

(2) ابن حوقل: صورة، ص 78، 94.

(3) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص 130.

(4) جوفري: سيرة الأئمة الجوفري ص 41، وعن سفن الروم انظر: ابن أبي الضياف: انضاف ص 163.

ومن المرجح أن الدافع وراء تفتين العلاقة وتسميتها بالسفراء والمنداي هو بحسب العلاقة التجارية بين الطرفين، ومن المرجح كذلك أن العقود والاتفاقات المبرمة بين المغرب وبلاد الروم في القرون التالية ما هي إلا استمرار للعلاقات التجارية التي كانت قائمة قبل ذلك⁽¹⁾، وكذلك من المستبعد أن تكون فئات النصارى في بجاية هي بداية عهد الروم التجاري في بلاد المغرب الأوسط.

ويبدو أن تجار الروم قد حملوا على عاتقهم مسؤولية الاتصال بين ساحل البحر الأبيض المتوسط الشمالي والجنوبي بشكل أبرز من دور تجار المغرب الإسلامي، ويرد لرشيدك هذا إلى انشغال تجار المسلمين بتجارة الشرق وتجارة الصحراء⁽²⁾.

وعلى أية حال، فإن العيد الصليبية قد شكلوا إحدى السلع التي استوردتها بلاد المغرب الأوسط، سواء عن طريق الأندلس أو عن طريق بلاد الروم مباشرة، فإن المدن الإيطالية كانت تنقل الرقيق الصقلي الآتي من أعالي اللانوب عن طريق ممرات جبال الألب أو من جبال الألب الشرقية وأيسري ألمانيا وبعد ذلك يقوم التجار بنقلهم إلى البلاد الإسلامية⁽³⁾.

ومن الواردات أيضاً الفراء وقد ظهرت في تاجرت في وقت مبكر، منذ عهد مؤسسها الإمام عبد الرحمن بن رستم. فقد اشترى بما بقي من مال الصنفاة وأكسية صوفاً وجبابا صوفاً وفراء وزقاة ومنها كذلك الأسلحة وخاصة السيوف، فإن الجوفري يشير إلى وجود السيوف الأفرنجية في حوزة المنصور القاطمي، وذكر موريس لومبارد من جهة، أن الغرب الإسلامي ينقل هذه السيوف عن طريق وادي الرون والبنديقة، كما استورد تجار المغرب الأوسط الخشب، خاصة المستعمل في بناء السفن، بل أنهم استوردوا الخشب

(1) L. Richier: La Berbérie Orientale. T. I. P. 679-680.

(2) L. Richier: Traité de paix et de commerce concernant les relations des Chrétiens avec les Maures. Paris. 19168.

(3) لرشيدك: القوى البحرية ص 274.

(4) موريس لومبارد: الإسلام ص 294.

نفسها، فيشير الجوزي إلى مركبين اشترى للمعز الفاطمي من الروم⁽¹⁾، واستوردوا الدياج، فقد أشار ابن عسلي إلى وجود الدياج الرومي في خزائن المنصور بن أبي عامر.

ولا يرد بذكر هذه السلع المحصر، بحيث أن كفة الميزان التجاري كانت تميل إلى جهة بلاد الروم، فكان على تجار بلاد المغرب الأوسط أن يعدلوا الأمر بدفع الذهب إلى الروم الذين كانوا بحاجة إليه.

النظم النقدية في التجارة الدولية:

عندت النقود الحركة التجارية، وسهلت عملية التبادل التجاري، ولم يكن اختلافها بين الدول الإسلامية، عائقاً إذا إن نقود دولة ما، كانت مقبولة في الدول الأخرى، فإن الأمير محمد بن عبد الرحمن «أمير قرطبة» بعث إلى الأمام أفلح بن عبد الوهاب مائة ألف درهم⁽²⁾، وكان الناصر الأموي يدفع عن كل سارية مجلوبة من ولاية إفريقية ثمانية سجلاتسية عند بنائه الزهراء، وإن زيادة الله الأغلبي دفع بمكس فيه ألف دينار إلى الخليفة المأمون «وكانت الدنانير مضروبة باسم اندرس»⁽³⁾ بناء على ما ذكره ابن الأثير.

ومن المرجح أنه كان يراعى في مسألة قبول النقود الأجنبية اختلاف السكة أو الوزن، فربما أن التجار كانوا يفضلون وزناً لا عدداً، وربما كانت أيضاً، تنقص قيمتها بقدر تكاليف إعادة سكها، وإن كان هذا احتيالا ضيقاً بسبب وجود الصيرافة مثلاً، وعلى أية حال، فإن استعمال النقود كقطع معدنية في التجارة الخارجية تظل مسألة صعبة، فكان على التاجر أن يحمل نقوده معه في حله وترحاله، ولي هذا ما يعرضه للخطر، كأن يتعرض للغزو يقوم به قطاع الطرق، أو ضياع أمواله ونحو ذلك، إلا أن هذا الأمر قد خفت حدته بوجود الصيرافة.

(1) جوزي: سورة ص 127، لوسان: الإسلام ص 246، وأدت السومى لجدة: التجارة صفحة 86.

(2) البلاذري: فوج ص 236، صورة إسماعيل: الخراج ص 136.

(3) كان عبد الله الشامي يرسل الأموال إلى عبد الله الهندي وهو في الشرق ثم وهو في سجلماسة.

— المصارف: أشار ابن الصغور الى وجود المصارف في تاهرت، ومنهم أبو محمد الصوري في القرن الثالث الهجري، وهي اشارة كافية للدلالة على وجودهم في أنحاء المغرب الأوسط، خاصة المراكز التجارية.

ويحتمل البصري أن الصرف هو «مزاولة الصرف بين العين والورق في التفاضل بين النقود المختلفة»⁽¹⁾.

وكان الصوري يقوم بما تقوم به البنوك حالياً، فهو يستبدل نقوداً بنقود، وهو يدين من أراد الاستئذان، كما أنه مسودع للأمانات، فكان بعض الناس يودعون أموالهم عنده، ثم يمكنهم أن يسحبوا المبالغ التي تلزمهم منها متى رغبوا⁽²⁾. لهذا كان الصوري من الأثرياء، ويؤدي خدمة جليلة لحركة التجارة.

— البنوك: يشير أرشيبالد الى أن أساليب أعمال البنوك قد تقدمت كثيراً، ويضيف أن المحاولات المسحوبة على رجال المصارف من أهل المشرق والقبائل للصرف في بلاد المغرب، قد قامت مقام النقود في السودان في القرن الرابع الهجري — العاشر الميلادي وكان السعر السائد لمعولة صرف الشيكات والمحاولات عشرة في المائة⁽³⁾، ولكني نتصور مدى دولية هذا التعامل المالي، علماً أن ننظر إلى البلاد التي كان يجوبها التجار المسلمون من مشارق الأرض إلى مغاربها.

ويذكر هاندريس أن الرجل كان يرسل بضاعة الى تاجر فيقوم هذا بتحويل ثمنها الى مرسلها بواسطة البنك⁽⁴⁾، أي أن الرجل صاحب البضاعة هو المحول اليه والتاجر البائع هو المحول والبنك هو الوسيلة. ويزيد ناصر بحسرو عمل البنك وضوحاً، فيذكر أن العمل كان بأن يعطي التاجر ماله للصراف، ويأخذ منه شيئاً، ثم يشتري كل ما يلزمه ويحول الثمن على الصراف أي أنه

(1) البصري: الجواهر ص 242.

(2) انظر: القاضي صانعي: تراجم ص 142. اقتباس: معالم ج 2 ص 129.

(3) أرشيبالد: القوى البحرية ص 242.

[4] H.R.Halla: La Berbérie orientale.T.2.P.858.

يرسل البائع الى الصراف ليقبض لمن سلحته، وبهذا كان التاجر لا يستخدم شيئاً غير صك الصراف طاملاً بقيمة بالمدينة⁽¹⁾.

ثم يذكر ناصر خسرو حادثة وقعت له في أسوان، وكان له صديق فيها، فلما كان متوجهاً الى عيذاب كتب صديقه له كتاباً الى وكيله في عيذاب يقول له فيه «أعط ناصرًا ما يريد وهو يعطيك صكاً للحساب، فلما بلغت بها ثلاثة أشهر وانفقت ما سعي اضطررت أن أعطي هذه الورقة للوكيل فأكرم مني وقال: إن له والله لدي أشياء كثيرة والي معطيك ما تريد وأعطيني صكاً به»⁽²⁾.

ومن المرجح أن هذا الأسلوب من التعامل كان معروفًا في بلاد الغرب الأوسط، ويكون أبو محمد الصوري السلف الذكر قد مارس الأعمال البنكية في تاهرت، ولم يكن وحيداً فيها، مادامت تاهرت تقع بتجار العراق من بصريين وكوفيّين وغيرهم، وهم الذين خلقوا هذا الأسلوب من التعامل.

ويذكر ابن حوقل أنه رأى «أودغست صكاً فيه ذكر حق لبعضهم على رجل من تجار أودغست وهو من أهل سجلماسة بائنين وأربعين ألف دينار»⁽³⁾. ويذكر في مكان آخر من كتابه أنه رأى «صكاً كتب بدين على محمد بن أبي سعدون بأودغست وشهد عليه العدول» ويفهم من هذين النصين أن تاجرًا سجلماسيًا هو محمد بن أبي سعدون كان يقيم في أودغست، وقد قدم صكاً لتاجر يكون قادمًا من سجلماسة الى أودغست وهذه الوسيلة يستلم التاجر الثاني حقه في سجلماسة، يدفع الصك الى وكيل التاجر الأول في سجلماسة، وبهذا يرتاح من خوف الطريق على ماله.

ويبدو أن الصك كان في العادة يحمل البسطة في اعلاه ثم النص المتعلق بالحق «هذا اشترى...» ويذكر فيه إسمائ الطرفين، وهما حامله، ومقدمه. بالإضافة الى أسماء شهود عدل. وقد يحمل تاريخ كتابته.

(1) ناصر خسرو: سفرنامه ص 146.

(2) نفس المصدر ص 119.

(3) ابن حوقل: صورة ص 96، 63، صم الجفر:

N. Levtzion «The Hwarezmi, the cheque...» J.A.H. 1968, Vol. IX N°2, P. 223-230.

— السفينة: (1) وهي تلعب دورًا هامًا في تنشيط التجارة بالوظائف التي تؤديها، فهي يمكن أن تكون أداة لنقل النقود أو أداة وفاء دين أو أداة ائتمان، فإذا أراد رجل أن يسافر دون أن يحمل معه النقود معه سفره، فإنه يلجأ إلى رجل ثان يسلمه هذه النقود، ويأخذ بها سجينًا على عميل لهذا الرجل الثاني موجود في البلد التي يقصدها الأول، فإذا ما وصل هذا إلى العميل، فإنه يقبض قيمة السحب منه، ويمكن أن تتبع هذه الطريقة بين مدن البلد الواحد: (2).

وهذه السفينة تسهل للمشتري شراء ما يلزمه من السلع دون أن يكون مضطرًا لدفع قيمتها نقدًا عند الشراء، كما تساعد البائع على تصريف سلحته بسهولة التي يقدمها للمشتري في كيفية الدفع، ومن مميزات هذه الوسيلة أن السند الذي يحرره المشتري للبائع قابل للتداول في أي مكان أثناء عبوره الطريق، فإذا احتاج حامل السند إلى بيعه في بلد ما، أمكنه ذلك بالشجوة إلى المصرف: (3).

ولا شك أن الرجل الذي يقدم السند كان يحقق أرباحًا بهذه العملية، ويبدو أن بعض علماء الدين كانوا يعتبرونها حرامًا، الأمر الذي دعى القاضي التعمان أن يعتبر فحوى في هذه المسألة برخص لها السفينة، ويذكر عن علي بن أبي طالب أنه أعطى مالا من مدينته وأخذ به أرض أخرى، وأضاف أن جعفر بن محمد فرخص في السفائح وهي المال يفرسه لرجل بأرض ويقبضه بأرض أخرى، ثم يؤكد على هذا المعنى فيذكر أنه «لا بأس في أخذ المال سفينة على أن يعطيه بأرض أخرى ويتجر به وبضمنه» (4).

الشركات:

يقيد القاضي عياض أن الشركة كانت معروفة في ذلك الوقت في القروان، ثمرة فهي معروفة في غيرها من مدن المغرب الإسلامي، فهو يذكر

(1) من السفينة انظر: الانتاكري: السفينة، جامعة دمشق، 1385هـ/1965م. ويرى بعض القائلين أن السفينة موجودة في عهد خوراساني، ويرجع البعض العمل إلى الصين في العهد العباسي.

(2) القرن 6 الهجري. انظر: نفس المرجع ص 10 — 11.

(3) نفس المرجع، ص 20. عبد القوي القوي: طرح الشرق الاقتصادي ص 132.

(4) نفس المرجع: ص 19 — 21.

(5) القاضي التعمان: كتاب الاقتصاد، ص 88. نفسه: كتاب الدعائم ج 2، ص 40.

بخصوص عبد الجبار بن خالد السبي، ت 281 هـ/894 م أنه «كان بينه وبين
 حمديس الفطان صحبة عظيمة وشركة في القطن يعملان في سوق الأحذية»،
 ويبدو أن بعض العلماء كانوا يشكون في جوازها شرعاً، مما دعا القاضي العثمان
 أن يزيل هذا الشك، فذكر أن «لا بأس بالشركة»⁽¹⁾ وهذه العبارة تؤكد وجود
 نظام الشركة في ذلك العهد.

ولا عجب في ظهورها، فقد يموت تاجر لم يستمر ورثته في تجارته، أو
 قد يتفق بعض الأصدقاء أو الأقارب على الاشتراك في عمل تجاري، فيدفع كل
 منهم نصيباً من رأس المال أو يشارك البعض بالعمل، والشركات على ثلاثة أنواع.

1 - شركة المفازعة: يتساوى الشريكان في رأس المال، إذ يفترض
 التكافؤ بينهما، كما يتساويان في الربح والخسارة ولكل منهما حق التصرف برأس
 المال حسب ما يراه مناسباً وتلحق نتيجة تصرفه الطرفين، ذلك لأن التفويض
 أو المفازعة تتضمن الوكالة والكفالة.

2 - شركة العنان: يطلق العنان فيها لكل منهما، فيساهم بما شاء من
 رأسمال، وبذلك يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة حسب مساهمة كل منهما أو
 مسؤوليته أو نوع التجارة، وهي تعقد بينهما على أساس الوكالة، كما يمكن أن
 يتباين الربح رغم المساواة في رأس المال، ويمكن أن تكون الشركة تحتلف البضائع
 أو لأصناف معين.

3 - شركة الوجوه: وهي يمكن أن تحمل اسم شركة (المقاييس) لأبهما
 يشرعان في العمل التجاري دون رأس مال، بل انهما يشتريان ويبيعان بالنسيئة،
 واعتاداً على حسن سمعتهما، ويبدو أن بعض العلماء أنكروا هذا النوع، في حين
 أجازوه البعض الآخر لأن الناس تعاملوا بها «من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا
 هذا من غير نكير»⁽²⁾.

(1) غلب: كتاب الاقتصاد ص 92. قال تعالى «شركة في القطن» سورة النساء آية 12. وعن الشركة
 في الإسلام: انظر السيد سابق: غلب السنة دار الكتاب العربي ط 6 1404 هـ - 1984 م
 ج 3 ص 354 - 369.

(2) عبد العزيز الفوزان: تاريخ الفروع الاقتصادية ص 128. وعن الشركة انظر: الشبان: افراج في
 الخيل ص 37 - 38. القاضي سحوت: الفتوى الكبرى ج 5 ص 12. ج 40، ص 84.

وعلى كل، فإذا كانت الشركة تقوم بين اثنين فاشترى، فقد كان يشارك تاجر واحد في عدة شركات، وعلى أية حال، فإن هذا النظام قد وفر رأس مال وجهداً، وهذا ما يزيد التجارة ازدهاراً.

القراض:

يقوم القراض على أن يقدم شخص ثري مبلغاً من المال لرجل يستخدمه في التجارة مقابل نسبة معلومة من الربح كأن تكون النصف أو الثلث أو غير ذلك، وقد يكون القراض في البضائع، فيقدم تاجر بضاعة لرجل يبيعها ثم يستصل ثمنها في التجارة قراضاً، فيذكر هـ. ر. اندرس أن المازري عثر على رسالة لابن أبي زيد يقول فيها: عندما يأتي شخص لرؤيتك عند البضاعة التي يملكها وأدفع له ديناراً اجرتة، ثم أعطيه ثمن بيع البضاعة على سبيل القراض⁽¹⁾. وهذا في العهد الزيري.

ويبدو أن هناك بعض المخالفات كان تقع، كأن يقوم المقرض بعملات تجارية بحسابه الخاص مستعملاً مال القراض، أو قد يدخل في شركة دون أن يصرح له صاحب رأس المال بذلك —.

ولم يكن للقراض أسلوب واحد، فقد يقوم به صاحب مركب، فيأخذ مالا من تاجر ليشتري له بضاعة من البلد التي يسافر اليها، ويأخذ في نفس الوقت اجرة مركبه، وعلى كل، فالقراض يوفر المال لممارسة العمل التجاري لمن لا يملك رأس مال، وله ركتان:

الأول: رأس المال، وشرطه أن يكون معلوماً مسلفاً، والثاني: الربح ويكون معلوم النسبة، ويختلف القراض على السلف، فيكون الأول اجراً أو منفعة مادية، بينما يكون الثاني بقصد الأجر والثواب، ويظهر الاختلاف في عبارة ذكرها اللبرجيني جاء فيها: «سأل من رجل يحسن ديناراً قراضاً ويحسن سلفاً»⁽²⁾.

[1] H.R. Idria: La Berbérie Orientale.. T.2.P.661.

وعن القراض في الإسلام انظر: السيد سائق، فقه السنة ج 3 ص 202 — 210. سجون: المظنة من ج 5، ج 12 ص 86 — 131.

(2) اللبرجيني: حيلفت ج 2 ص 359 ثم ص 243. ثم انظر:

H.R. Idria: Commerce Maritime et Financ en Berbérie Oriental. J.E.S.H.O. 31964 PP 225-226.

وأشار الدرجهني الى وجود القراض حقاً فذكر أن رجلاً من مزاته قراض رجلاً بمال فكان يجره، في القرن الرابع الهجري.

ويظهر أنه كان يقع في باب القراض بعض المخالفات والمنازعات، مما أوجب على بعض العلماء أن يؤلفوا الكتب في هذا الموضوع، فذكر القاضي عياض أن القاضي بن طالب في القبروان «لقى كتاب القراض ثم أكثر كتاب الصرف»⁽¹⁾، على مسامع أبي العباس اسحاق الصائغ.

الكراء

قد يملك التاجر رأس المال الكافي لكنه لا يملك وسائل السفر، وفي هذه الحالة يمكنه أن يجد حلاً بالكراء المراكب أو الحيوان، فذكر ابن عشاري أن ابن قزح أراد حوز البحر من صقلية الى الأندلس «فاكثرى مراكب وشحن فيها متاعاً كثيرة سنة 303 هـ - 915 م» ويرى هـ.ر. ادريس أن السفن كانت تؤجر للتجار الذين كانوا يراقبونها أولاً وقد يكون جزء من حوزتها لأصحابها⁽²⁾، فمن المرجح والحالة هذه أن مراكب تاهرت في مرسى فروع كانت وسائل نقل عامة لمن أراد الأكراء.

وبطبيعة الأمر، كانت تقع بعض المنازعات بين الطرفين، فقد يعطب المركب، وقد يموت الحيوان في الطريق، مما يتطلب تدخل القضاة فكان ابن القاسم يقول «الكراء على البلوغ» وابن نافع يقول «يعطي من الكراء بمقدار ما سار» ولا يختلف الأمر بالنسبة للعهد القاطني عن غيره، فقد أجازته القاضي النعمان فذكر أنه «لا بأس باجارة النواكب والسفن على حمل معلوم أو مدة معلومة بعين أو بعروض موصوفة»⁽³⁾ مما يعتبر حلالاً.

الوكالة:

ترى الوكالة التاجر من عناء ومشقة السفر ذهاباً وإياباً وبشكل مستمر، إذ يمكنه أن يرسل بضاعته الى وكيله مع بضائه في يده، فما عليه سوى أن يجد

(1) القاضي عياض: تراجم من 373.

(2) H.R. Idria: La Berbérie Orientale, T.2, P.632-633.

وتحداً ذكره ابن عشاري النظر: البيان ج 1 ص 174، ومن نص عند انظر السفن انظر: ابن أبي الفضل: كتاب القواريات ص 164.

(3) القاضي النعمان: كتاب الاختصار ص 91. ثم انظر: البياض: معجم الألفاظ ص 337.

القائلة، وهذا النظام يخدم من يرفع نفسه عن ممارسة العمل التجاري كالتفضاء مثلاً، فإن القاضي النعمان يرى أن على القاضي أن يرفع عن «مخالطة السوق» وبمباشرة البيع والشراء بنفسه ويولي ذلك من يثق به فيه وأمانته⁽¹⁾.

وقد ذكر القرطبي أن أم الأمراء ولد وجهت من المغرب صبية لتباع بمصر فعرضها وكيلها في مصر للبيع⁽²⁾ — كما سلف — ، كما أن عماليا الرقادي ركب بحر القيوان إلى مصر في مركب مؤمن البيوطي موكلاً له على ماله فغرق سنة 316هـ/1189، وما دام هذا النظام معسولاً به في إفريقيا، فهذا يعني أنه كان معروفاً في المغرب الأوسط، فإن الأموال التي أرسلها الإمام عبد الوهاب في شراء الكتب من المشرق، هي على الأرجح كانت مرسلة إلى وكيله هناك، خاصة وإن الإمام كان من المشتغلين بتجارة الذهب.

وعلى أية حال، فإن الوكالة وغيرها من أساليب التعامل المذكورة تعمل مجتمعة على ازدهار التجارة بصفة عامة.

مؤسسات في خدمة التجارة:

القنصاذي:

جرت عادة التجار الأجانب، إذا وصلوا مدينة أن ينزلوا فنادقها، فيودعون بضائعهم في مستودعاتها، فيسجل في دفاتر خاصة وتضرب عليها الخكوس الدوائية، وتنظم الدولة عرضها للبيع بالزاد العلني وهذه الطريقة يمكن تقديرها ما يفرض عليها من مكوس.

وقد عرفت القنصاذي التخصص فذكر ابن حوقل: «يقصد كل فندق بما يعلم أنه يقلب على أهله من أنواع التجارة»⁽³⁾، فكان «فندق البياض» — والفهم — «فندق الكتان» إلى آخره.

(1) عس الصدر ص 167 وعن الوكالة في الإسلام انظر: سيد سابق: فقه السنة، ج 3، ص 228.
(2) وعن ذكر الركنل انظر: أبو الغرب: طبقات ص 163، الحنشي: قصة قرطبة ص 284، السباع: المصدر السابق ص 166، الويلارد: الإسلام، 222.
(3) ابن حوقل: صورة 342، الركنل: تاريخ الدولتين ص 117، رشيد بورويلا: القولة القنصاذية ص 46.

ويبدو أن الإقامة في الفنادق كانت تكلف غالباً حتى أن ابن حوقل يذكر: «يمكن هذه الفنادق أهل اليسار ممن في ذلك الطريق من التجارة»، وربما ذلك للخدمات التي يلقاها التاجر، فهو إذا نزل فندقاً «سلم ماله لصاحب الفندق، وضمت وهو يشتري له ما أحب وبخاصة، فإن أراد التسري اشترى له جارية وأسكنه بدار يكون بابها في الفندق»⁽¹⁾ ويحافظ صاحب الفندق على سلامة التاجر، فهو يعتبره ضيفه، فعين نزل أبو عبد الله الشيعي فندق فرجون في مدينة ميله طلب صاحب المدينة موسى بن عياش من فرجون أن يسلمه إياه، فأل فرجون، ورد القاضي النعمان موقعه هذا بقوله «لأنه قد صار ضيفه إذ نزل في فندقه وخاف أن يكون من موسى إليه ما يكرهه فيكون ذلك نقصاً عليه»⁽²⁾، وفندق فرجون يدل على أن ملكية الفنادق خاصة، مثلما هي أيضاً ملك الدولة.

وهناك مؤسسات أخرى مثل الخانات، بل يمكن اعتبار الحمامات والمطاعم من المؤسسات التي كانت تخدم التجارة الداخلية والخارجية.

والنتيجة أن بلاد المغرب الأوسط قد شهدت تجارة خارجية مزدهرة دلت عليها القوافل العديدة التي سارت إلى مختلف الجهات، وذلك تتوفر عدة عوامل مساهمة على هذا الازدهار، وقد كان الرخاء الذي شهدته البلاد من أبرز هذه العوامل، إذ ازداد الطلب على المنتجات والسلع من البلاد المجاورة والبعيدة.

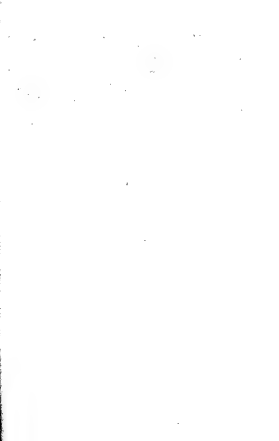
ويبدو أن هذا الازدهار قد وصل درجة معينة في القرن الثالث الهجري والتاسع الميلادي، مرتبطة بسياسة الدولة القائمة في ذلك العهد، إلا أن درجة هذا الازدهار قد ارتفعت في القرن الذي يليه، خاصة باتجاه السودان، نظراً لحاجة الفاطميين إلى الذهب والعبيد، وقد اعتبر بعض المؤرخين الصراع الذي شهدته البلاد، هو صراع على السيطرة على المراكز والطرق التجارية خاصة ذات الصلة

(1) ابن بطوطة: رحلة البطوطي، ص 632.

(2) القاضي النعمان: فتاوى الدعوى، ص 75.

بالتجارة مع بلاد السودان. وإن كان في هذا القول شيء من المبالغ، إلا أنه دليل على أهمية وحساسية الموضوع، أعني التجارة باتجاه بلاد السودان.

وقد لعبت بلاد المغرب الأوسط دورًا هامًا في هذا الميدان. فاستفادت من تجارتها الذاتية أولاً ومن اعتبارها جسراً وممرًا وملتقى للقوافل التجارية من جميع الجهات، ثم استفادت أيضاً من تجارة العبور، أعني أنها كانت تستورد سلعاً من بلاد معينة لتصديرها إلى بلاد أخرى، فلم يكن الذهب المجلوب من بلاد السودان يستقر كله في بلاد المغرب الأوسط ومثله العبيد، بل كان يعاد تصدير بعضه إلى الخارج.



الفصل الخامس

المجتمع حسب أنماط المعيشة

لا يقتصر أمر مجتمع المغرب الأوسط على تعدد الاختصاص أو تعدد الأديان والمذاهب، بل تعداه إلى اختلاف في أنماط المعيشة، فيقسم ابن الصغير المجتمع إلى أهل الحواجر والبادية⁽¹⁾ وتقس هذا التقسيم يظهر في وصية المعز لدين الله الفاطمي إلى بلكين بن زيري، فقد أوصاه بعدم رفع الجاية عن أهل البادية وأن يستوصي «بالحضر» غمراً وتناول كلا منهما على حدة:

1 - أهل البادية:

أشرنا سابقاً إلى أن بعض سكان المغرب الأوسط عبارة عن قبائل متشرة في أرجائه، ويعرف ابن خلدون البدو بأنهم «المتحلون للمعاش الطبيعي من القلع والقيام على الأنعام وانهم ملتصقون على الضروري من الأتومات واليلايس والمساكن وسائر الأحوال والعوائد ويقضون عما فوق ذلك من حاجي أو كافي، ويتخذون البيوت من الشعر والوبر أو الشجر أو من الطين والحجارة»⁽²⁾ وبذلك لهم ظواجر ومستفرون:

أ - قبائل طاعة:

كان يجمع الواسلية «أي بيوت كبيوت الأعراب يحملونها» وقد ظهرت القبائل المتشرة ما بين تاهرت وتلمسان طاعة في عهد الأحمسي، فهو يذكر:

(1) وجدت عند العرب كلمات في معنى البدوة والحضر مثل: قور والشر، والحمر والخمر، والبدية والحضر.

فالقور هو حروف الأبل والحوما من الميراث الذي يصنع منه البندوب عباد وملائكة وتحتي الأتابة وكذلك الحضر هي الأرض المسخرة إلى لا يني عليها تحتي البادية، أما القور فهو قطع الطين المغطاة وهو ما يني منه بيوت الحضر، وكذلك الحمر هي البنية. انظر عبد الحميد ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية من 9 - 10.

(2) ابن خلدون: المقدمة من 121.

(3) الأحمسي: صفة من 88.

بشأنها أن «كل هذه القبائل بطون زناتة... وهم قوم رحالة طواصن يتجمعون من مكان إلى مكان غيرة»⁽¹⁾، ويبدو ابن خلدون بشأن قبيلة لواتة القربية من تاهرت أنهم «كانوا طواصن هناك على وادي مينا»⁽²⁾، ويضيف بشأن مديونة بتواحي فليسان أنهم يتقلبون بطواصنهم في ضواحيه — جبل بني راشد — وجهاته، ويذكر من جهة أخرى أن بطون كمامة بين قسنطينة وبجاية «لحارمة فيمتطون الحبل ويسكنون الخيام ويطنون على الأبل والبقر»⁽³⁾، وإن هذه القبائل ومن على ثملها، ونظراً لأنها طاعنة لم تبلغ بعد درجة من الرقي والتقدم الحضاري «ومن كان معاشه في السائمة مثل الغنم فهم ظعن في الأغلب لارتداد المسارح».

عل أن هؤلاء الطواصن يختلفون عن بعضهم البعض في درجة ظعنهم، ويمكن أن نميز الأشكال التالية من الظعن:

1 — الأباله: وهم من «كان معاشهم في الأبل فهم أكثر ظعنا وبعد في القفر بجبال» إذ بالإضافة إلى عدم اكتفاء الأبل بمزروعات وأشجار القلول فهي بحاجة إلى دفع مما يفرض عليهم الفرار بها في الشتاء إلى الصحراء والبعد في النجدة، فكانوا لذلك أشد الناس توحشاً ومن هؤلاء «ظعنون البربر وزناتة بالمغرب وهم يمتدون على «سكنى الخيام واتخاذ الأبل وركوب الحبل»⁽⁴⁾.

2 — الشاوية والبقاوة: وهم من «كان معاشهم في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظعن في الأغلب لارتداد المسارح والمياه للحيواناتهم، ولكن هذه الحيوانات لا تغرض التوغل في القفر، فهي تجد كفافها في مزروعات الشمال، بل أنها تفقد مسارحها الطيبة كلما توغلت في الصحراء ولهذا فإن هؤلاء أقل ظعنا من الأباله، أي أنهم انصاف الرحالة»⁽⁵⁾.

(1) ابن خلدون: العر، ج 6 ص 256.

(2) نفس المصدر والجو، ص 256.

(3) نفس المكان، ثم ص 303.

(4) ابن خلدون: المقدمة، الفصل الثاني من الباب الثاني ويطلق عليهم محمد بن عمرو «الرحال الكبار».

— انظر: جون زناتة ص 10، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

(5) ابن خلدون: نفس المكان، محمد بن عمرو: المرجع السابق، ص 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 103، 104، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 122، 123، 124، 125، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 135، 136، 137، 138، 139، 140، 141، 142، 143، 144، 145، 146، 147، 148، 149، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 160، 161، 162، 163، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 218، 219، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 243، 244، 245، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 295، 296، 297، 298، 299، 300، 301، 302، 303، 304، 305، 306، 307، 308، 309، 310، 311، 312، 313، 314، 315، 316، 317، 318، 319، 320، 321، 322، 323، 324، 325، 326، 327، 328، 329، 330، 331، 332، 333، 334، 335، 336، 337، 338، 339، 340، 341، 342، 343، 344، 345، 346، 347، 348، 349، 350، 351، 352، 353، 354، 355، 356، 357، 358، 359، 360، 361، 362، 363، 364، 365، 366، 367، 368، 369، 370، 371، 372، 373، 374، 375، 376، 377، 378، 379، 380، 381، 382، 383، 384، 385، 386، 387، 388، 389، 390، 391، 392، 393، 394، 395، 396، 397، 398، 399، 400، 401، 402، 403، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413، 414، 415، 416، 417، 418، 419، 420، 421، 422، 423، 424، 425، 426، 427، 428، 429، 430، 431، 432، 433، 434، 435، 436، 437، 438، 439، 440، 441، 442، 443، 444، 445، 446، 447، 448، 449، 450، 451، 452، 453، 454، 455، 456، 457، 458، 459، 460، 461، 462، 463، 464، 465، 466، 467، 468، 469، 470، 471، 472، 473، 474، 475، 476، 477، 478، 479، 480، 481، 482، 483، 484، 485، 486، 487، 488، 489، 490، 491، 492، 493، 494، 495، 496، 497، 498، 499، 500، 501، 502، 503، 504، 505، 506، 507، 508، 509، 510، 511، 512، 513، 514، 515، 516، 517، 518، 519، 520، 521، 522، 523، 524، 525، 526، 527، 528، 529، 530، 531، 532، 533، 534، 535، 536، 537، 538، 539، 540، 541، 542، 543، 544، 545، 546، 547، 548، 549، 550، 551، 552، 553، 554، 555، 556، 557، 558، 559، 560، 561، 562، 563، 564، 565، 566، 567، 568، 569، 570، 571، 572، 573، 574، 575، 576، 577، 578، 579، 580، 581، 582، 583، 584، 585، 586، 587، 588، 589، 590، 591، 592، 593، 594، 595، 596، 597، 598، 599، 600، 601، 602، 603، 604، 605، 606، 607، 608، 609، 610، 611، 612، 613، 614، 615، 616، 617، 618، 619، 620، 621، 622، 623، 624، 625، 626، 627، 628، 629، 630، 631، 632، 633، 634، 635، 636، 637، 638، 639، 640، 641، 642، 643، 644، 645، 646، 647، 648، 649، 650، 651، 652، 653، 654، 655، 656، 657، 658، 659، 660، 661، 662، 663، 664، 665، 666، 667، 668، 669، 670، 671، 672، 673، 674، 675، 676، 677، 678، 679، 680، 681، 682، 683، 684، 685، 686، 687، 688، 689، 690، 691، 692، 693، 694، 695، 696، 697، 698، 699، 700، 701، 702، 703، 704، 705، 706، 707، 708، 709، 710، 711، 712، 713، 714، 715، 716، 717، 718، 719، 720، 721، 722، 723، 724، 725، 726، 727، 728، 729، 730، 731، 732، 733، 734، 735، 736، 737، 738، 739، 740، 741، 742، 743، 744، 745، 746، 747، 748، 749، 750، 751، 752، 753، 754، 755، 756، 757، 758، 759، 760، 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768، 769، 770، 771، 772، 773، 774، 775، 776، 777، 778، 779، 780، 781، 782، 783، 784، 785، 786، 787، 788، 789، 790، 791، 792، 793، 794، 795، 796، 797، 798، 799، 800، 801، 802، 803، 804، 805، 806، 807، 808، 809، 810، 811، 812، 813، 814، 815، 816، 817، 818، 819، 820، 821، 822، 823، 824، 825، 826، 827، 828، 829، 830، 831، 832، 833، 834، 835، 836، 837، 838، 839، 840، 841، 842، 843، 844، 845، 846، 847، 848، 849، 850، 851، 852، 853، 854، 855، 856، 857، 858، 859، 860، 861، 862، 863، 864، 865، 866، 867، 868، 869، 870، 871، 872، 873، 874، 875، 876، 877، 878، 879، 880، 881، 882، 883، 884، 885، 886، 887، 888، 889، 890، 891، 892، 893، 894، 895، 896، 897، 898، 899، 900، 901، 902، 903، 904، 905، 906، 907، 908، 909، 910، 911، 912، 913، 914، 915، 916، 917، 918، 919، 920، 921، 922، 923، 924، 925، 926، 927، 928، 929، 930، 931، 932، 933، 934، 935، 936، 937، 938، 939، 940، 941، 942، 943، 944، 945، 946، 947، 948، 949، 950، 951، 952، 953، 954، 955، 956، 957، 958، 959، 960، 961، 962، 963، 964، 965، 966، 967، 968، 969، 970، 971، 972، 973، 974، 975، 976، 977، 978، 979، 980، 981، 982، 983، 984، 985، 986، 987، 988، 989، 990، 991، 992، 993، 994، 995، 996، 997، 998، 999، 1000.

3 - الرحالة الصغار: يتميزون بأنهم يجمعون بين القيام بالزراعة والرعى أي الترحال في آن واحد، فهم يملكون مزارع في الجبال ومراعى في السهول، وهي تستقر في فصل الشتاء وتقوم بأعمال الفلاحة، ومع حلول الجفاف تقوم بالرحيل، وترك بعض أفرادها في مواضع لحماية مزارعها وأماكنها، إلى حين عودتها، وهؤلاء أقرب البدو إلى الحضرة وهم الذين أسسوا المدن⁽¹⁾.

ب - قبائل مستقرة:

بلغت هذه القبائل درجة حضارية أعلى من القبائل الطاعنة، فعرفت الاستقرار واتخذت من الأعصاف في الغالب مساكن لها، فذكر ابن خلدون أن أهل المغرب يتخذون مساكنهم إضافة إلى ما سبق، من الخوص والشجر، ويذكر ابن حاتم الأعصاف فيشير إلى أن التصور الفاطمي أحرق أعصافاً كثيرة لأصحاب أبي يزيد ويذكر أبو راس التامري أن في الجزائر أعصافاً يسكنها بنو مزغنة، بل أن ابن حوقل يذكر بشأنها أن لها بادية كبيرة فيها من البربر كثرة وأكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم سائمة في الجبال، بمعنى أنهم بدو مستقرون، ويذكر الدرجيني من جهة الأعصاف في نواحي تاهرت، ويدعو أن لتواصلية بعضها إذ حين تقدم أيوب بن العباس لشاظرهم في عهد الإمام عبد الوهاب «فأنزلوه في حصن ورحبوا به» ويظهر أن سكان الغدير كانوا من هؤلاء فإن أغلبها بدو ولهم مزارع وأرضون مباركة والحراث بها قام الذات، أي أنهم بدو مستقرون وربما كانت مطفره - قبلة للسان - منهم، فقد اختلف منها مصر كبير مستبحر بالمران البدوي وكان من هؤلاء البدو المستقرون في نواحي وهران وغيرها، فقد ذكر البكري أن رجلاً من قرية قرب وهران «أراد عمل بيت فاقطع ألف كتلة» على أن هؤلاء المستقرين كانوا يسكنون في تجمعات سكنية يطلق على الواحدة منها اسم «القرية» وكانت منتشرة في أرجاء بلاد

(1) محمد بن عبد الوكيل: المكان السابق.

(2) ابن خلدون: المروج 6 ص 336.

(3) الأندلسي: زعمه الشافعي. ص 93. ابن حوقل: صورة ص 78. ابن حاتم: أخبار ملوك. ص 31.

(4) البكري: المغرب. ص 71.

المغرب الأوسط، ذكر الرحالة وغيرهم بعضها، ونحن نشير إلى عدد منها على سبيل الأمثلة، فهناك قرية بني واريقن، والعلويين، والمسكر وتاتانلوت وعين الصفاصيف وريفة والعلويين الشرقيين بشرق تلمسان — وعيون سي ورطل مازونة وغيرها.

وكانت القرى تنتشر حول مدينة كبرى، فقد كانت حول مدينة جراوة «عدة قرى لتقابل من البربر» وكان لتلمسان «قرى وعصائر متصلة كثيرة، ومثلها كان جبل تاورنابه «فيه القرى الكثيرة والعصائر المتصلة» —

ويدعو أن بعض قبائل لوانة وهوارنة نواحي تاغرت كانت مستقرة، فذكر البكري أنها «في قرارات» وهذا لأن معاشهم في الزراعة ومن «كان معاشه منهم في الزراعة والقيام بالفلاح كان المقام به أولى من الظعن وهؤلاء سكان المدن والقرى والجبال وهم عامة البربر»^(١) ويحتر هؤلاء حلقة وصل بين الطوائف وأهل الحواجر.

أهل الحواجر:

كان تيمور ابن الصغير واضحا، فهو يجعل أساس التقسيم يقوم على خط السكن وما ينتج هذا من تيزات وأمور خاصة بكل خط، وهو يقصد بعبارته هذه «أهل الحواجر» هؤلاء الناس الذين يسكنون في بيوت من الحجر أي في مدن، وهو تيمور عما وصل إليه هؤلاء على سلم الحضارة، وهناك من يحول له إطلاق كلمة «الحواضر» وهي مرادفة للكلمة السابقة وهؤلاء الناس يختلفون إلى حد ما عن البدو فكل منهم خصائص تميزه.

خصائص المجتمع القبلي:

تأتي القبيلة على رأس التنظيم الاجتماعي للمجتمعات البدوية، وهي جماعة من الناس ينتمون إلى جد واحد مشترك انحسروا منه، ويسكنون عادة في منطقة واحدة يتجولون فيها، ولجميعهم هذا مفروض عليهم لمواجهة تحديات الطبيعة من

(١) ابن خلدون: المقدمة، الفصل الثالث من الباب الثاني.

عدم توفر الأمن وقلة توفر سبل المعيشة في أغلب الأحيان لذا لم يكن بمقدور الفرد أن يبقى طليقاً دون انتهاء غلي.

فكان على الفرد هذا أن يهب قبيله ككل ولائه وجهده وطاقته، مقابل أن تضمن له حياته ومساعدته، فتجعله يشعر بالأمن والطمأنينة والراحة النفسية، كلها احتاج الي ذلك.

لكنه إذا لم يلتزم بقبيله، وقصر في واجبه نحوها، كانت تحمله عن عضويتها فتتحول الي معطوك لا يجد من يحميه، فيضطر الي امتنان قطع الطرق والغزو والسلب، أو يبحث عن قبيلة أخرى ينضم إليها بالولاء.

وقد كان أفراد القبيلة يرتبطون معا برابطة الدم، لذا فهي رابطة دائمة ومحببة ولها أهمية كبرى، فهي تعمل على ابقاء القبيلة نقية وتحفظ كيانها، وهي تفرض على ابن القبيلة أن يتعصب لقبيله، لأن هذه العصبية هي مصدر قوة القبيلة، وتمثل هذه العصبية في الاجماع في الرأي وعدم الانقسام وعدم التنافر حفاظاً على سلامة قبيلتهم، التي هي مصدر الشعور بالمسؤولية المشتركة للقبيلة.

وكان لكل قبيلة شيخها يتولى رئاستها وإدارة شؤونها، ويشترط به أن يكون من ذوي العصبيات الكبيرة، تشد لزره، وتعينه على تنفيذ مطالبه، وأن يكون من ذوي الجاه، ورئاسة القبيلة غالباً ورثية، فقد قام بدو بن يعلى فبأمر بني برون بعد غلي. أيدها⁽¹⁾

ومساعد شيخ القبيلة مجلس قبلي، يستطيع كل فرد من أفراد القبيلة حضوره والتحدث فيه وإبداء رأيه، لذلك فإن الطلبة فيه لذوي الأسن الطلقة وأولوي الحجة والمنطق، ويجتمع هؤلاء في بيت شيخ القبيلة أو في ديوانها — إذ أن لكل قبيلة ديوان أو دار الضيافة — يلح اجتراح أفرادها فيه فتجادلون أطراف الحديث، ويروون الأخبار التي تهم قبيلتهم مثل اكتشاف مناطق جديدة للزعم، ويبحثون الخلافات الناشئة بين بعضهم، ويستعرضون جلاقاتهم بالقبائل الأخرى،

(1) ابن أبي ذريح: روض القرطاس. ص 65.

ويروون القصص والروايات التي تروفيهم، والتي تتعلق بالغزو والحرب غالباً، كما ينزل هذا الديوان الضيوف الوافدون على القبيلة.

وأفراد القبيلة يحترمون شيخهم ويعطيونه، وقد لاحظ ابن حوقل هذا الموضوع، فذكر بخصوص سكان بلاد المغرب أن لهم رؤساء يعطيهم فلا يعصونهم ويأمرهم فلا يخالفونهم⁽¹⁾، ومرد التزام الفرد بالحكم الصادر عن مجلس القبيلة راجع لاختصاصه به، والألا لكان بإمكانه وبكل سهولة أن يعزل مجتمع قبيلة دون أن يناله أدنى عقاب بدني، ويرجع هذا إلى صفات البدوي نفسه، مثله في حبه حرته، وفي بساطته وصراحته وصدقته وعدم انصياعه للإملاء والمذلة.

وتضم القبيلة عدة جماعات داخلية ابتداء من الأسرة والرهط والعائلة، ثم العشيرة ثم المخد ثم البطن، وتجتمع عدة بطون تشكل عمارة أو من مجموع عدة عمارت تتألف القبيلة، وتشكل مجموعة قبائل شعباً:

1 - الأسرة:

تعتبر الأسرة أصل التنظيم الاجتماعي في المجتمعات البدوية، وهي قاعدة القبيلة وتشمل عبيد الأسرة وأبناءه، وأحفاده وزوجاتهم والأعمام وهم مسؤولون عن اعادة أفرادهم العجزة، وتعتبر ملكية الأرض مشاعاً لجميع أفرادها، ويحيط هؤلاء تحت سقف واحد، يتعاونون في عملهم ويشاركون في تحمل المسؤولية، وهي أوسع من الرهط الذي يشمل الأب والأبناء فقط.

2 - العشيرة:

تتكون من اتحاد عدد من الأسر تشترك في نسب، أو ترجع إلى جد واحد مشترك، ولكل من أعضائها حقوق وعليه واجبات، وهم يسكنون متجاورين حتى تسهل عليهم أمور الدفاع ويسهل تنظيم مختلف نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي، وفق تقاليدهم وأعرافهم، والرئاسة في العشيرة، كالرئاسة في غيرها، تعتبر رئاسة دينية ودينية ووراثية في معظم الأحوال.

(1) ابن حوقل: صورة من 97.

3 - الفخذ:

يتكون من اتحاد مجموعة من العشار ذات المصالح المشتركة والتي تسكن في مساكن متجاورة، والتي يشترط أن تجمعها وحدة نسب لا تتجاوز الجد الخامس. ويرتبط أبناء الفخذ بدفع الدية والمطالبة بها وبالتأثر والجدد ويشاركون بعضهم الأفرار والأفراج، والفخذ رئيس يتولى تسير أموره ككوفير الحماية والأمن وقد كان بنو مرغبة مثلاً فخذاً من صنهاجة.

4 - البطن:

أكبر من الفخذ مع أن هما نفس الوظائف ويشارك في مختلف مصادر الثروة كالإبل والعيون والمراعي ونحوها، ولكل بطن رئيس أو شيخ يتولى الرئاسة بالوراثة، ويشترط فيه أن يسير على نهج والده، ويمثله أصدق تمثل في خصاله الحميدة.

5 - القبيلة:

تتألف من اجتماع عدة بطون، وهذا التقسيم ينطبق على البربر، فهم ينسبون إلى برنس وما ذغيس القلب بما ذغيس الأثر ولهذا انقسم البربر إلى برانس وبتر، وهذا يتأثر انقسام العرب إلى عدنانيين وقحطانيين وهذه شعوب، ويذكر ابن خلدون أن شعوب البرانس يجمعها سبعة أجدام — هي ازداجه ومصموده وأوربه وعجيسه وكنانة وصنهاجة وأوريقه، ويجمع شعوب البتر أربعة أجدام هي أداسة وخريسة وبنولوا الأكبر وبنوزحيك⁽¹⁾.

وإذا أخذنا خريسة فإن منها زائدة التي تنقسم بدورها إلى قبائل مثل جملوة وبني بفرن ومغرولة وبني دمر وغيرها وتنقسم كل منها إلى بطون، فمن بطون بني بفرن بنو والركون ومرنجيسة ومن بطون بني دمر مثلاً بنو ورغبة وبنو غرزول وبنو ورنيد وبنو ورناتين وبنو قافورت. وإذا أخذنا أوريقه من البرانس مثلاً، فمنها هوارة ومن هذه مليلة وبنو كهلان.

(1) يزيد من التفصيل انظر ابن خلدون: فخر ج 6 ص 175 وما يليها. ويحمل محمد بن عبود القوس على بني زحيك انظر: دور زنتة ص 9 وعن قبائل البربر في الشرق الأوسط انظر مبارك المني: تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج 2 ص 171 — 186.

القبيلة في المجتمع البدوي:

يعتبر أفراد القبيلة متساوين في الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة كالرعي والابار والعيون، الا أنه لما كانت القبائل تقوم بعمليات غزو وسلب من حين لآخر، فقد كانت هذه العمليات فرصة مناسبة لبعض افراد القبيلة، تمنح لهم أن يبرزوا شجاعتهم وقوتهم وجراتهم، وقد كانت هذه الفئة تحظى بامتيازات خاصة مكافأة على بلائها، وكان هؤلاء ينالون عددًا أكبر من الماشية، وهكذا تتحقق لهم ملكية أكبر تنمو باضطراب مع مرور الزمن وهم يتوارثونها خلفًا عن سلف. حتى بلغ لأحدهم عشرات الآلاف من البقر والغنم والحمير، وهذه الطريقة يمكن تفسير امتلاك ابن زلفين تلك الأعداد الهائلة من الحيوانات⁽¹⁾.

وهذه الملكية الكبيرة للقطعان، وإن لم تكن على حساب الآخرين إلا أنها كانت تمنى استئثار اصحابها بالموارد المتاحة واستخدام بعض أبناء القبيلة في مراقبتها ورعيها وخدمتها، وقد يلجأ إلى الاستعانة بالعبيد، وهكذا يمكن أن تميز في القبيلة الواحدة فئات عدة:

فهناك عامة القبيلة وافرادها متساوون في أوضاعهم، وهناك فئة أصبحت ثرية بمواشيها العديدة، وهناك الموالى الذين لا يحملون دم القبيلة، وهناك فئة العبيد وهم من الأسرى أو ابتاعهم أسلافهم.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للمستقرين في القرى والأرياف عما سبق، فهناك فئة تتميز عن غيرها بالطعاميات⁽²⁾ والتي ورثتها في الغالب عن آبائها، ثم انضالت إليها أراضي من أبواب مختلفة، كأحياء الموت، وكان هؤلاء كأصحاب المواشي يستخدمون بعض أفراد القبيلة أو العبيد. على أية حال، لا نستطيع أن نقول أنه كان في المجتمع البدوي طبقات بمفهومها الحديث، ولكن كانت هناك فئات متمايزة بعض الشيء، وكانت ملامح وبنابات لظهور طبقات اجتماعية فيما بعد.

(1) مثل ابن زلفين السابق الذكر. ع انظر الشامي: السمر ص 205.

(2) مثل ابن جري ل عهد الامام عبد الوهاب عه لطر: نفس المكان.

خصائص المجتمع الحضري:

يعتبر الاستقرار سمة المجتمع الحضري الأساسية أي أن القبائل التي استوطنت المدينة قد تجاوزت بدائها بما يتبعها من ظلم وترحال وقد تبع هذا الاستقرار أن أصبح لها مواردها ومصادر عيشها إضافة إلى ما كانت تعتمد عليه من تربية مواشها ومن غزو ونهب، وكانت التجارة هي الأسلوب الملائم الذي اعتمدت عليه وما يرتبط بها من صنائع وحرف.

والسمة الأخرى التي تميز هذا المجتمع تستل في الاختلاف السكاني فإن للمدينة تعايش فيها قبائل عديدة وغطت تنتمي إلى أجناس وأديان مختلفة، دون أن يربط بينها رابط الدم وبدأ يسيطر عليها شعور بالانتماء إلى الأرض والمدينة، وتقع على عاتق أفرادها جميعا مسؤولية الدفاع عنها ضد غزو خارجي، وقد سيطرت المصلحة المشتركة على الروابط الأخرى وبخلاف مدى هذه السيطرة من مدينة إلى أخرى، يعتمد هذا على مدى استعداد القبائل نفسها للتحرر من رابطة الدم، وعلى سياسة السلطة الحاكمة في العمل على إذابة هذه الروابط، وهكذا نقرأ في المصادر: إبراهيم بن عبد الرحمن التميمي⁽¹⁾ المنسوب إلى نيس، ويكر من حماد التاهري وغيرهما على أن هذا لا يعني أن سكان مدن الغرب الأوسط قد فقدوا انتماءهم القبلي، فإن مدينة مثل تاهرت كان سكانها شرائع غير متجانسة التركيب، إلا أن العصبة القبلية التي أذكى الرستميون أوارها قد كانت وراء الفتن والأحداث التي شهدتها المدينة، حتى أن تاريخ هذه المدينة هو من صنع تلك العصبة⁽²⁾.

ولا تغفل سمة أخرى للمجتمع الحضري، انعكست على الانفتاح السكاني فوقع تبادل حضاري وثقافي بين الحواضر والمراكز التجارية في المنطقة من جهة وبين الثقافات والحضارات الخارجية من جهة ثانية فتأثرت بلاد المغرب الأوسط بالثقافة والحضارة التي هبت عليها من المشرق ومن الرقبة ومن الأندلس..

(1) المبري: سيج ج 2 من 416، ذكر أنه دخل الأندلس وسكن قرطبة وكان يني في جامعها 307هـ 919م.

(2) من تلك الحوادث: ابن الصنوبر: تاريخ الأئمة. مواضع مفرقة: أصان عباس: المجتمع التاهري. الأضالة. حمادي الأولى 1393هـ/أباني 1973.

وعلى كل فقد غا الوعي في المجتمعات القبلية فبعدما كان تعصبا القبلي تحول دون اتصالاتها في اتحاد يشملها، أصبحت مهياةً لئلا هذا الاتحاد، فكان أن اجتمع شيوخ القبائل في منطقة تاهرت، وانعقدوا عيد الرحمن بن رسم أميرا عليهم⁽¹⁾ وكان أن اجتمعت قبيلتان أو أكثر من مدينة واحدة فكانت مدغرة ويتر ودمر ومديونة ويتر وأريغن تسكن معا في مدينة الخضراء⁽²⁾ على سبيل المثال.

وذا كنا أشرنا الى وجود تفاوت في المجتمع البدوي فإن هذا التفاوت يزداد وضوحا ومدى في مجتمع المدينة.

تقسيم المجتمع الحضري:

يتميز ابن الصغور لكتين في المجتمع هما: العامة والخاصة:

1 — طبقة العامة: يذكر ابن الصغور «العوام» و«أهل الحرف» وكأتهما فئتان متمايزتان حسب عبارته التالية: «...والعوام وأهل الحرف ومن نف لفهمهم⁽³⁾» ويذكر كلمة العوام ثانية حين تعرض لأمر وقد البصرة القادم بمبلغ مالي على الإمام عيد الرحمن، فعين انصرف الناس من الصلاة في المسجد الجامع «انصرف عوام الناس وتخلف وجوههم⁽⁴⁾» ويذكر في مكان آخر حين يتعرض لمقتل محمد بن عرفة انه «انتظر اليه العامة والخاصة» ويلاحظ استعماله هنا العامة عوض «العوام» ووضعها مقابل الخاصة.

وسواء استعمل هذه أو تلك، فهما كلمتان مترادفتان يقصد بهما الطبقة نفسها، وهي «طبقة العامة» وما استعماله «أهل الحرف» الا وإشادة ووأشادة بوفرة عدهم، وعلى العموم، فهي تشمل الزراع والفلاحين، وأهل الصنائع والمهن وصغار التجار، ومن غير عنهم ابن الأثير ب «طبقات البربر» من العاطلين عن العمل ومن ذوي المعاهات وغيرهم من المساكين والفقراء والخدم والعبيد،

(1) ابن الصغور للصغر السابق ص 321.

(2) البكري: الغرب ص 73.

(3) ابن الصغور: للصغر السابق ص 345، 356 — 357.

(4) ابن الصغور: تاريخ الأئمة ص 326، 345.

وباختصار فهذه الطبقة تشمل كل من لم يرتبط بالسلطة الحاكمة أو كل من ليس له موارد مالية مستقرة.

الا أن القاضي النعمان يقسم افراد المجتمع الى خمس طبقات فمنهم الجنود، ومنهم أعيان الزوالي من القضاة والعمال والكتّاب وغيرهم ومنهم أهل الحراج من أهل الأرض وغيرهم، ومنهم التجار وذوو الصناعات ومنهم الطبقة السفلى وهم أهل الحاجة والمسكنة⁽¹⁾.

ويمكن أن نميز الفئات والشرائح التالية في طبقة العامة:

أ - الفلاحون:

وتتدرج تحت هذه الجماعة الشرائح التالية:

1 - أصحاب الماشية:

وهو الذي يمتثلون في معيشتهم على ما توفره عليهم حيواناتهم، فهم بالتالي تحت رحمة السماء، وهم أما أن تكون لهم أراض يستعملونها مراعى خاصة، أو يرعون بمواشيهم في المراعى المشاعة، وهؤلاء على صلة وثيقة بالمزارعين.

2 - المزارعون:

أعني أولئك الفلاحين الذين يعملون في الميدان الزراعي لحساب غيرهم، مقابل جزء من الانتاج أو أجره زهيدة، وهؤلاء غالباً ما يعملون في القطاعات كحار الملاك الساكنين في المدينة، ولا يحسد هؤلاء على مستوى معيشتهم، فإن نصيب المزارع منهم من انتاج الأرض التي يتولى خدمتها لا يفي بتفقاته السنوية في أغلب الأحيان.

3 - أصحاب الملكيات الصغيرة:

وهؤلاء سكان الأرياف والمدن التي ذكرها ابن الصغير والمنشرة حول المدينة، ويدعو أنها بدأت باستصلاح قطعة أرض موات، وقد أشار ابن الصغير الى مثل هذا العمل منذ عهد عبد الرحمن بن رستم ولم يستصلح الرجل أكثر مما يستطيع خدمته⁽²⁾، وحتى هذه الملكيات كانت تلحقها التجزئة المتوالية على التورثة وهكذا فإنها قد لا توفر أكثر من نفقات العائلة السنوية.

(1) القاضي النعمان: كتاب معالم الاسلام ج 1 ص 337.

وازداد حالهم تدهورًا بما كانوا يحملونه على كواهلهم من مغارم وضرائب، بل أن الفاطميين على وجه التحديد قد ركزوا وشدحوا الخناق على أهل البادية في موضوع جباية الأموال، وبسجل هذا في وصية للمعز لدين الله الفاطمي المشهورة لخليفته على المغرب.

ب - أهل الحرف

ها هو ابن الصغير يميزهم عن غيرهم من الفئات العديدة التي ذكرها وكأنهم أصبحوا على عهد الإمام أبي حاتم فئة اجتماعية لها سماتها الخاصة، وهم ليسوا أرفع مستوى من سابقهم، فالحرف ليست في حد ذاتها أكثر من أمان من الفقر.

وبالتفصيل، فإن هذه الفئة كانت ضمن الفئات الدنيا، فإن أبا الفضل الدمشقي يذكر بخصوص الصانع أنه إذا صنف الناس «دخل في أدنى طبقاتهم»، بل أن القاضي النعمان نفسه يزعم الصانع حتى أنه يصفهم بأشياء البهائم فيذكر أنه رأى «كثيرًا من الناس وعوامهم ومن هو أقرب شيا بالبهايم منه بالناس كالصناع والمضاريين والحمالين يؤدون ما اتفقوا عليه مع فقر مدقع وحاجة شديدة».

ج - صغار التجار

وهم أصحاب الحوانيت المختلفة في المدينة، وحاجة الناس إلى هؤلاء قليلة، نقل أكثر كلما ابتعدوا عن المدينة، فهم يعتمدون على ما يفتقونه من ربح في تجارهم البسيطة وكان على هؤلاء أن يتعاملوا مع عامة الناس على اختلاف طبائعهم وأخلاقهم وهنا يضطرون إلى المماحكة والغش والقسم إلى غيره من الوسائل المنحرفة لبيع سلعتهم، وربما لهذا السبب كان لا يحترف هذا النوع من التجارة إلا عامة الناس بينما يترفع عنها ذوو الجاه، وهنا يكمن الدافع الذي جعل القاضي النعمان يضعهم مع أهل الحرف الذين يبيعون بأنفسهم سلعتهم.

(1) حول هذا الموضوع: عمرو المغيرة: أسماء الأرض الروات. المطبعة للنهضة، القاهرة، 1392هـ/1972م.

ذكر ابن الصغور وصف العالم أبي عبيدة الأعرج له بأنه «فتى» و«صبي» و«داع القاضي لهذه الكلمة مرادفاً لفظ «صبي» إلا أن لفظ الفتيان عند ابن الصغور يدل على أنهم فئة اجتماعية، فقد ذكر أن أبا حاتم كان «فتى شاباً» وأنه كان «يحب الفتيان إلى نفسه فيطعم ويكسي» وتفيد هذه العبارة أن هؤلاء الفتيان كانوا من جلسائه، ولا بد لذلك أنهم كانوا لا يقلون عنه سناً. وذكر ابن الصغور أنه «اجتمعت العوام والفتيان دون القبائل فنادوا بالاطاعة لأحد إلا لأبي حاتم» (1) وأن هذا الدور الذي قاسوا به إلى جانب العوام لا يدل على أنهم مجموعة من «الصبيان» (2)، بل العكس أي أنهم فئة اجتماعية.

وكانت هذه الفئة تقبل الطعام والكساء من أبي حاتم، وهذا يدل بالنسبة لها على أنها تعيش في مستوى فقير، مما جعلها تقبل ولا ترفض ذلك الطعام والكساء، وكذلك فإن ربطها بالعوام أحياناً يؤكد على طليعة وضعهم.

إن الفتى يمكن أن يكون شاباً مثلما يمكن أن يكون رجلاً فلا علاقة للنسب باللفظ، إنما تطلق هذه الكلمة «الفتى» على مجموعة من الصفات يشترط توفرها في الإنسان حتى يكون جذيراً بها وقد اختلف مدلولها باختلاف الزمان، فكان لها معنى في الإسلام يدل على الرق عوض كلمة عبد أو أمه فجاء في الحديث «لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي ولكن ليقل فتى وفتاة» (3)، ويعبر الشاعر ابن الوردي عن غيظه لأدعاء جماعة من الناس بالفتوة «وهم أهل جهالة وبطالة يجتمع اليهم المرد وأهل اللواط، فمنهم من يتصانق ومنهم من يمشي على بطنه، فخرجوا بها عن حقيقة معناها» (4).

ولكن هذه الكلمة «الفتى» حافظت على مدلولها في بلاد المغرب الأوسط فذكر أبو زكريا في حديثه عن مناظرة الأباضية للواصلية أنه خرج مهدي

(1) ابن الصغور: للعصر السابق، ص 337، وردت في النص كلمة «يكسي» الأصح «يكسو».
(2) قال أبو يوسف القاضي مروان الرشيد لروح بن حاتم: إن هذه القوم التي يقال له عبد الله بن عام هؤلاء روح القضاء وكان عمره 42 سنة فطر تراجم الطليعة ص 11 وذكر القري بشأن عبد الرحمن القبائلي أنه «فتى كل هجرة» فتح الطليعة ج 1، ص 331.
(3) أحمد أمين: الصلح والصلوة، دار المعارف مكتبة اقرأ 111 القاهرة ص 49.
(4) نفس المرجع ص 71 - 72.

الطوسي «وخرج القتي التناظر من المعزلة ووجه المعزلة معدلة»، ويذكر القاضي العبدان في كتابه «التحاج الدعوى» أن لأوفاً بين صوحان كان قتي من طبعه... وكانت له شدة ونجدة»⁽¹⁾، ولا أدل على صفة القتي من قول الشاعر الشاعري بكر بن حماد في أحمد بن سليمان بن سواده «وال زباب لبني الأغلب (من البحر الطويل)».

وقالته: زار الملوك فلم يقد
قتي يسطط المال الذي هو ربه
فيألفه زار ابن سليمان أجدنا
ويرضى العوالي والحسام المهندا وابن حماد
في هذا يعطي الدلول الذي كان شائعاً في
عصره، فهو يصف ملوحه بالكرم وبذله
المال بسخاء أضافه إلى الشجاعة ويبدو أن
صفة البذل هذه ملازمة لمن اجتمع له
مال، منهم إذ وجد قتيان معدمون ويقول
الشاعر ابن حمديس الصفلي⁽²⁾ «(من البحر
الرملي):

واغترب وارج الشئ كم من قتي
معدم نال الشئ بعد اغتراب ويضيف في
وصف القتيان. (من البحر المتقارب).

كروا النحر احرارها
على ظلم الليل أنوارها
وختان صدق كزهر النجوم
يدبرون راحا تقيض الكؤوس

فهم صادقون صرحاء، وهم كرماء،
لكنهم يعشقون الكأس فيقول ابن
حمديس⁽³⁾ الشاعر من (بحر الرمل):

يعتاري من سلاسل المحسور
فاتقاء السكر عنهم بالسرور
حيثا خيان صدق اعرسوا
عريد الصحو عليهم بالأسى

ويجمل القتيان في حياتهم إلى المداعة
والمزاح، فيضيف:
يذفع الجدل بها في المراح
لما ينعم في الدنيا قتي

(1) أبو زكريا السوي. ص 63.

(2) القاضي العبدان: التحاج الدعوى. ص 107.

(3) ابن حمديس الصفلي: ديوان ابن حمديس. ص 65، 181.

(4) ابن حمديس: ديوان ابن حمديس. ص 197، 83.

وهكذا فإن كلمة «أخي» تطلق على أفراد كل قبيلة جمعوا مع الشباب صفة بينة من الصفات الحسنة، قد تكون الكرم والنجدة، وقد تكون العقل والمصاحبة، ولا يمكن أن يكون لها غير هذا المعنى في ذلك العصر، والآن نطق بها العالم الكبير أبو عبيدة الأعرج، وما قبل ابن الصغير من جهته سماعها، وإذا جرى بعضهم وراء الحمر والنساء وماتوا إلى المواح والحقة، فربما لم يكن حياً في ذلك بقدر ما كان هروباً من واقع ألم يعيشونه.

هـ - العيارون:

يطلق على هؤلاء عادة «التصوص» والغوغاء، الأوباش أهل الزعارة الاندال^(١)، ويسمى ابن بطوطة «الفتاك» وقد أشار ابن الصغير إلى وجود التصوص في مدينة تاهرت، وكان أول ظهور لهم في أيام حكم الإمام أبي اليقظان، عهد سيطرة اليزيد والترف، ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى الانحلال الخلقي والسياسي وإلى وضوح الطبقات في المجتمع ويؤدي إلى ظهور جماعة التصوص^(٢) وقد ربط ابن الصغير بين التصوصية وبين شرب المسكر بما يعطى مفهوم «التصوص» معنى خاصاً ليدل على هذه الجماعة من العيارين والشاطر والزناطرة والأحداث.

وأورد ابن الصغير قصة تقدم زكريا ابن الإمام أبي اليقظان - على خطف بنت من بين يدي أمها^(٣)، وحين طلبت الأم من ابنها أن يقتلني أتره ويلحق بأخته أجاب: وأخاف أن أردت ذلك أن يقتلوني، وإن لم يقتلوني عفت أن يدسوا علي عاملين من عيالهم أو لصاً من لصوصهم فيقتلني^(٤). وواضح من هذه العبارة أن هذه الفئة لا تقدم على السرقة لئلا يرمقها لأنها معدمة، بل إنها فئة مرتزقة انتهت للتصوصية واتخذت من نفسها سوطاً يد زكريا، يسلمه على من يشاء مقابل تحقيقها بعض المصالح، وتظهر هذه الفئة ثانية عند ابن الصغير في عهد الإمام أبي حاتم فأورد أنه «شردت السراق وقطاع الطرق».

(١) عبد البر بن عوي: تاريخ السراق الانصلي، ص ٩٣.

(٢) ابن الصغير: تاريخ الامم، ص ٣٥١.

(٣) نفس المكان.

ويجب أن لا تعجل في رسم صورة قائمة لها في أذهاننا لأنها نفة من العامة
تحدثت على واقعها المر، فبدلت تتبع أسلوبها حاداً في كسب ثروتها اليومية،
فاجتمعت في ذات لتكون القدر، والمهم في الأمر، أنهم لم يكونوا يعتبرون
لصوصيتهم جريمة، بل كانوا يحللونها باعتبارها مهتهم وقد حملوا على عاتقهم
تطبيق الشرع في أموال الأغنياء الذين لم يطبقوه من تلقاء أنفسهم، فيذكر رئيس
أحدى الجلسات أن هؤلاء التجار لم تسقط عنهم زكاة الناس لأنهم منعوا
ولجروا فركت عليهم وصارت أموالهم بذلك مستهلكة والنصوص فقراء إليها
فإذا أخذوا أموالهم — وإن كره التجار أخذها، — وكان ذلك لهم مباحاً لأن
عن المال مستهلكة بالزكاة وهم يستحقون أخذ الزكاة شاء أرباب الأموال أو
كرهوا⁽¹⁾.

وبقدم الطبري في حوادث سنة 201هـ/816م. صورة عن أعمال هؤلاء
في بغداد فيذكر أنهم: «ألقوا الناس أذى شديداً وأظهروا الفسق وقطعوا الطريق
وأخذوا النساء والغلمان من الطرق، فكانوا يجتمعون فيأتون الرجل فيأخذون
إياه فيذهبون به فلا يقدر أن يمتنعهم وكانوا يسألون الرجل أن يقرضهم أو يصلهم
فلا يقدر أن يمتنع عليهم⁽²⁾»، ونفس العمل قاموا به في القرى فكانوا يبيون في
الطرق، وينقطعونها عصابة.

عل أن روح التمرد التي اتصفوا بها كانت عامة، فشملت اختلافهم
ونفسياتهم، فقد وصف لقرى العيارين والشتار في الأندلس بأن لهم، «من
النواذر والتكبيات والتركيبات وأنواع الضحكات ما تملأ الدولوين كلته،
وتضحك التكلية⁽³⁾»، وهو وصف عام ينطبق على غيرهم من العيارين والشتار
كمثل أولئك الذين كان بنادهم زيادة الله الثالث الأعلى 290هـ/903م —
296هـ/909م، فذكر ابن عساري أنه «التزم التزء على البحر وغيره واتباع
الذات ومناصرة العيارين والشتار والزمامرة والضراطين⁽⁴⁾».

(1) عبد العزيز القوي: تاريخ العراق الاقتصادي. ص 156 نقلاً عن القوي.

(2) الطبري: تاريخ الرسل والقرن. حوادث سنة 201هـ.

(3) طبري بردي: النجوم الزاهرة. حوادث سنة 364هـ/ ج 4. ص 108.

(4) لقرى: فتح الطب. ج 3. ص 156.

و - العزابة:

إن أصل العزابة من العزبة والعزلة، والعزبة والتصوف والتجسد على رؤوس الجبال⁽¹⁾، وتطلق على جماعة من أهل الدين والورع، يجتمعون في مجلس ديني يعول مهمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بكل الوسائل الممكنة كما يقع على كواهلهم القيام بالوظائف الدينية، كالآذان، وإمامة المصلين، وتجهيز الأموات، وشؤون الأوقاف الخيرية، ومحاكمة مفترق الكيثر، والرواية منه حتى يتوب⁽²⁾، ويزداد دورها أهمية في فترة الكتان فتكون بمثابة السلطة الدينية والدنيوية.

وهناك من يحدد نشأة هذا النظام في مطلع القرن الخامس الهجري أسسه أبو عبد الله محمد بن بكر النفوسي⁽³⁾، ووضع قوانينه، إلا أن الظروف التي مر بها الأماضية حثمت اتحاد نظام خاص يحفظ وجودهم في فترة الكتان، فمن المرجح أنهم وجدوا لأنفسهم مثل هذا النظام أثر هزائهم على يد محمد بن الأشعث ويزيد بن حاتم، لكنهم عدلوا عنه بقيام الدولة الرسمية ودخول الأماضية دور الظهور.

إلا أن هراهم الأماضية ثانية في موقعة مانو 283هـ/896م أولًا وانهارت الدولة الرسمية ثانيًا سنة 296هـ/909م فرض على الأماضية العودة إلى طور الكتان وبالتالي العودة إلى ذلك النظام، وقد بدأ التفكير فيه بقيادة أبي القاسم البختوري وأبي محمد عبد الله بن الخيزر⁽⁴⁾ في جبل نفوسة أولًا ثم في تاهرت ثانيًا وألا كيف مارسوا شعارهم وطبقوا مبادئهم تحت سيادة للذهب الشيعي ؟

-
- (1) ابن خلدون: لبيان ج 1، ص 143، أبو القناد: مختصر ج 1، ص 80، ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 20-21، القاضي الصانع: افتتاح، ص 183-184، لبيان موسى: دور كلمة، ومن مراجعهم مع داهم ألوا بمائة حيوان وغنمهم ثم وضعوها منطاة في مجلسه وعين جلس القصور والحدائق صرنا حاليًا، انظر: حسن حسني: وفيات ج 1، ضمن طرائف الملح.
- (2) عنها انظر: أبو إسحق الطبري: دائرة المعارف الإسلامية ج 3، ص 513، مادة عزابة لبيان موسى: الحسية للامير، ص 87-88، محمد عوض خليفات: النظم الاجتماعية والفردية ص 46، 31.
- (3) عنه انظر: أبو زكريا: كتاب سيرة الكثرة، ص 173، الفرغاني: طبقات ج 2، ص 377، التتامي: السيرة، ص 484.
- (4) عنها انظر: أبو زكريا: المصدر السابق، ص 105، الفرغاني: المصدر السابق ج 61 ص 89.

وقد عرف الأباضية نظام العشار أو مجلس العشيرة⁽¹⁾ أو نحوه وهذا النظام سابق لتأسيس الدولة الرسمية، لأهتمامه بكفالة الأيتام التي ترجع عند الأباضية إلى العشيرة ولاهتمامه بشفع دية القتيل، أي أن لهذا النظام ارتباطاً بنظام العزبة، فربما أن نظام العشيرة كان البذرة الأولى التي نمت فأوجدت نظاماً خاصاً في أواخر القرن الثالث الهجري ظهر بصورته المتطورة على يد أبي بكر محمد بن بكر النفوسي.

الم رابطون:

هذه فئة اجتماعية لها تفكيرها وفلسفتها القائمة على التشدد في أمور الدين واحتقار الحياة الدنيا والعزوف عنها قليلاً أو ألبان خاصة بمارسون فيها عبادتهم تسمى «الرابط» مفرداً رابط، ولكن كانت هذه الربط صيغة دفاعية، وحماية البلاد من الأعداء، فكانت بمثابة محاربي أو قصور، واعتبر الرابطون فيها مجاهدين في سبيل الله فإن هذه النظرة قد تقوت بسيطرة الأساطيل الإسلامية على البحر الأبيض المتوسط وجعلها منه بحيرة إسلامية.

وهكذا أصبحت الرابطات — الربط — دوراً للعبادة يلجأ إليها أهل الزهد والتشفي وأهل التقوى والورع فارتب من الحياة الدنيا متفطمين للعبادة، وقد يقد بعض الناس في أوقات معينة من السنة كشهر رمضان وأوائل رجب وشعبان وإلى هؤلاء الرابطون، يرجع الفضل في تعميق نشر الدين الإسلامي في نواحيهم، وبث الزهد بين الناس، بأن كانوا قدوة لغيرهم ولم يقتصر الأمر على الرجال فقط بل كان هناك رابطات لمن ربط خاصة، وكن من «المتقطعات الصالحات»، والأرامل العابدات⁽²⁾، كان هؤلاء الرابطون يتولون البسيط من الأكل ولا يزيد عن الشعير والحبز، حتى أن استعمال التوابل في طعامهم اعتبر تنعماً في الأكل، وخروجاً على قوانينهم. فقد زار عبد الرحيم الربيعي المتوفى 246هـ/860م في القيروان المستر فوجد الرابطين هناك يستعملون التوابل فقال متكرراً فعلهم: وما هكذا أعرف المستر حالة أنا أعرفها عند أهلها شيء من دقيق شعير وزيت،

(1) فرائد الجبوري: نظام العزبة. ص 114. ولزيد من التفاصيل: عوفي عبد الحفيظ: نظم الأباضية والحرورية عند الأباضية. ص 47 — 48 أحمد علي دور: نهضة الجزائر دمشق 1963.

ج 1. ص 233 — 234.

(2) الجبوري: مذهب ج 1. ص 350. حسن محمود: قيام دولة الرابطين. ص 128 — 141.

فإذا جاء وقت الأنظار لبوا الدقيق وأكلوا فيه بل أن منهم من كان يبيع على وجهه في البرية يأكل نبات الأرض ويقتات صيد البحر، وعلى حد تعبير البكري فيدخلون على الدنيا ويسكنون مع الوحوش».

ولشدة زهد هؤلاء المرابطون وانقطاعهم للعبادة فقد جعل لهم الناس حالة من التقدير والتعظيم حتى بلغوا بهم درجة الأولياء فسيروا إليهم الخوازيق والمعجزات⁽¹⁾.

ومهما كان أمر هذه الرابطة فقد وجدت في بلاد المغرب الأوسط فكانت المحارس والحصن ممتدة من سبتة إلى الأسكندرية في عهد الرستميين والأغالبية. وهي ذات صيغة دينية عسكرية، ثم يذكر البكري⁽²⁾ عددا من رباط المنطقة، فيشير إلى وجود رباطات يجمع إليها في كل عام خلق كثير في مدينة شرشال، ويذكر أن لمرسى مقيلة بني هاشم رباطاً على ضفة البحر مسكوناً ويشير إلى أن في الجبل القريب من أرزيو قلاعاً ثلاثاً مسورة رباطاً يقصد إليه وأن لمرسى وادي ماسين — قرب ندرومة — رباطاً حسناً مقصوداً يشترك به ويشير ابن القبطان⁽³⁾ إلى رباط خارج مدينة بجاية يقال له رباط ملاحة. كان موجوداً على عهد المهدي بن تومرت وكان لطلسمان رباط مات به أحد تلامذة ابن تومرت، ربما كانا موجودين في القرنين الثالث والرابع للهجرة.

ي — العيد:

أ — السودان:

انتقل هؤلاء العيد من بلاد السودان إلى الديار الإسلامية، فذكر الأصبهري أن والذي يقع من المغرب الخدم السود من بلاد السودان⁽⁴⁾، وأضاف أن الخدم السود الذين يباعون في بلاد الإسلام منهم وليس هم بنوبة ولا برنج ولا بحشة ولا من البجعة⁽⁵⁾.

(1) بردي الزركشي عن رجال التصحر طوحدي ث 476 مرابطوا قرينة دخلت إلى رباط فسلمها منهم، فلبوا وأسيروا السلطان، فأخ طهم باخنداره والأطيطود، فرسوا إلى الرباط فهدوه قاتل فيه: بونا غدا أمرت السلطان بالرماح لم يظروهم يخدموه، وسقط السلطان من حبه مقلداً عليه. انظر: الزركشي: تاريخ البوالمين ص 40.

(2) البكري: المغرب، ص 82 — 81، 79، 80.

(3) ابن القبطان: نظر الجسار، تحقيق: محمد علي مكي. تطوان: المطبعة الميمنية، ص 22.

(4) الأصبهري: السلك والمالك، تحقيق: محمد جابر عبد السلام الحسني. دار الفلم، القاهرة 1383/1961.

ص 43.

(5) نفس المصدر: ص 40.

وقد ظهر هؤلاء العيد في بلاد المغرب الأوسط، ففي تاهرت بشير ابن الصغير والدرجيني إلى وجودهم بشكل واضح؛ فحين قدم الوفد الأول من على الإمام عبد الرحمن بن رستم وجده «في أعلى بيته يعمل بيده في السقف والعيد يداوله الطين»⁽¹⁾ وحين قدم الوفد الثاني على الإمام نفسه، وجد «العيد والحمام قد كثرت»⁽²⁾.

وكان الإمام عبد الوهاب يمتلك عددًا منهم، فذكر أبو زكريا أن هذا الإمام قد وعد من يشتره من عبيده بعلوم وقد جبل نفوسة بالحريّة⁽³⁾. وكان يزاد عددهم بازدياد رخاء تاهرت ولزدهارها، حتى أن القبائل المنتشرة حول تاهرت، قد «كسبت الأموال وأخذت العبيد»⁽⁴⁾ في عهد الإمام الفتح.

وكان للإمام أبي الفظّان عدد من العبيد في منزله بسلون، فذكر ابن الصغير أنه خرج يوما إلى منزله «يتفقد في سائته وعبيده»⁽⁵⁾. وأضاف أنه كان للرسميين حصن ثلثت في طرف لواتة به مواشهم وعبيدهم.

بل وكان للعرب والجنّد عبيد، وهم وأن لم يشر إليهم ابن الصغير صراحة، إلا أن هذا يتضح في ذكره قول المعجم: «قد أمكننا في العرب والجنّد ومواليهم واتباعهم...»⁽⁶⁾. وباعتصار فإنه يمكن القول أن الثراء تاهرت كانوا يملكون عبيدًا لحاجتهم إليهم.

ولم يقتصر وجودهم على تاهرت، بل كان منهم الكثير في مختلف مدن البلاد مثل ورقلة «ورجلان»، فذكر أنه حين عاد أبو نوح سعيد بن زنگيل إليها بعد موت أبي صالح جنون وجد الناس يطلقون عبيدهم — أواخر القرن الثالث الهجري.

(1) الدرجيني: طيفات، ج 1، ص 42.

(2) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 325.

(3) أبو زكريا: السو، ص 59. الدرجيني، المصدر السابق، ج 1، ص 59.

(4) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 337.

(5) نفس المصدر، ص 356. وجاء في الأصل يتفقد في سائته وعبيده.

(6) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 345.

ورغم أن المصادر لا تشير إلى عددهم ولو بشكل تقريبي إلا أنه من المتوقع أن يكونوا جماعة وافرة العدد، ويهود هذا إلى الثراء الذي حصل في بلاد المغرب الأوسط بسبب انتشار الأمن والأزدهار الذي عم البلاد في القرن الثالث الهجري في مختلف المجالات، وبسبب الحاجة لهم في الحروب التي شهدتها القرن الرابع الهجري بالإضافة إلى صفات تتوفر فيهم وتميزهم عن غيرهم، كالقوة الجسدية والصبر على الشدائد مما جعلهم مفضلين على غيرهم للأعمال التي تتطلب تلك القوة البدنية.

وبالفعل، فهم قد عملوا في الأعمال الفلاحية، والمزرية، هذا بالإضافة إلى أعمال المدينة الأخرى من حرف متنوعة ونحو ذلك. ويبدو أن وجودهم في بلاد المغرب الأوسط جنوفاً كان قليلاً، نظراً لسيطرة روح الأمن والاستقرار على البلاد خاصة في العهد الرسمي.

لكن مشاركتهم في الحروب تظهر في القرن الرابع الهجري إلى حد ما، خاصة ضمن الجيش الفاطمي ثم الجيش الزييري، فقد اتخذ للهيدي العيد من السودان والروم⁽¹⁾. بل أن منهم قد احتل منصباً هاماً في الجيش الفاطمي. فذكر أن أبا القاسم صاحب المرقية قد أخرج صندلا القتي الأسود إلى أرض المغرب مدقاً لمنصور القتي⁽²⁾. سنة 323هـ، ولا أرى أن اعتماد الفاطميين على كلمة ثم صنهاجة يقلل من اعتمادهم على العيد السودان، لأنهم حاولوا إيجاد توازن في الجيش نحوفاً من المستقبل.

وعلى أية حال، فقد تبين أن العيد السود قد شكلوا شريحة من شرائح مجتمعات المغرب الأوسط.

ب - الصقالية:

ورد في كتاب صورة الأرض أن الصقالية قبيل من ولد يافث نصف بلدهم يسي منه الخراسانيون والنصف الشمالي يسي منه الأندلسيون⁽³⁾ ويشير المقدسي إلى أن «بلدهم خلف عولوزم، وإن الرقيق من الصقالية من بلاد البلغار» كما أشار محقق رسالة ابن فضلان⁽⁴⁾ إلى أن بلدهم يقع في شمال أوروبا.

(1) القاضي النعمان: فتوح الدعوة، ص 257.

على أطراف نهر الفولغا وعاصمتهم على مقربة من قازان اليوم في عطف يولزي مدينة موسكو، ويذكر الرقيق القرواني أن أمة الأفرنج وبخاريون أمة الصقالية المتصلين بأرضهم مخالفتهم إياهم في الديانة فسيبوسهم ويبيعون رقيقهم بأرض الأندلس، فلهم هناك كثرة⁽¹⁾. وقد أشار المقدسي إلى تخصيص فذكر أن الصقالية يحصلون إلى مدينة عطف بجانة أهلها يهود فيخصونهم⁽²⁾. ثم يبيعونهم بأرض الأندلس. ومن هناك إلى سائر البلدان فذكرهم الأصبخري ضمن السلع التي ترد إلى المشرق من المغرب، وأكد هذا ابن حوقل فذكر من بين ما يجهز من المغرب إلى المشرق والحمد المجلوين من أرض الصقالية على الأندلس⁽³⁾.

وكانت بلاد الأندلس طريقاً للحصول على هؤلاء الصقالية، أما الطريق الثاني فيمكن في أسرى المغرب، التي طالت محاضنها الاغالية ثم الفاطميون ضد الروم وكان طريقاً عاماً باختيار أن الغلبة كانت للمسلمين.

وظهروا في العهد الفاطمي واستمروا في العهد الزيري، ويبدو أن وجودهم كان منتشرًا في كل مدينة وقرية من بلاد المغرب، فإن أبا عبد الله الشنقي اشترى الصقلي بشري المعروف بالابكجاني في ابكجان موضع نزوله ببلد كتامة⁽⁴⁾.

وقد كان وجودهم في نيكور واضحًا حتى أن ذلك الوجود يشكل خطراً على أميرها سعيد بن صالح سنة 260هـ فقد تحالف عليه صقالية أبيه فخلعوه وولوا أخاه عبيد اللطيف إلى أن تمكن من الظفر بهم.

هذا الوجود المائل للصقالية في بلاد المغرب عامة يستدل به على وجودهم في بلاد المغرب الأوسط، وإن لم يشر المؤرخون إلى وجودهم في الأمازيغ

(1) القروي: فتح الطب، ج 1، ص 140.

(2) المقدسي: أحسن التماسيح، ص 142.

(3) ابن حوقل: صورة الأرض، ص 99. وعن الصقالية انظر: الحسوي: معجم البلدان، ج 5، ص 372. مجلة مصلح.

(4) إسماعيل بن محمد بن محمد: سيرة الحاجب جعفر، تحقيق ونشر الدكتور: مجلة كلية الآداب القاهرة، مجلد 4، ج 1 مارس 1936، ص 129.

(5) البكري: المغرب، ص 93. ابن عسكرو: البيان، ج 1، ص 177.

العلوية، ربما لأنهم لا يتعرضون لها إلا بإشارات قليلة، ولم يظهر من الحوادث في المنطقة ما يبرز وجودهم، فروح السلام والحنوء التي كانت سائدة إبان القرن الثالث الهجري، قد جعل دور الصقالبة مقتصرًا على الميادين الاجتماعية في أغلب الأحيان، وهي ما لم يتعرض لها المؤرخون، وإن بيع الصقالبة في قرية مثل إهكجان — كما سبق — لدليل على وجودهم في مختلف مدن المغرب الأوسط.

وفيما يتعلق بوجودهم في تاهرت الرسمية، فارجع الفضل إلى ابن الصغير في الكشف عن هذا الوجود، فربما كان غلام الإمام عبد الرحمن — السابق الذكر — صقلياً إذ ليس لدينا دليل على أنه من العبد السود، وقد دلّ ابن الصغير على بيع الصقالبة في تاهرت، حين أشار إلى تولي بحكم الحواري القضاء في عهد الإمام الملقب، حيث أزيلوه دار القضاء ثم «اشتروا له عندما صفراء»⁽¹⁾، ويبدو أن هؤلاء الصقالبة ما كان يتخلو منهم قصر، فإن عيد إبان وحمويه هم من الصقالبة مادام ابن الصغير يشبههم بالهدود⁽²⁾، وأضاف أن جارية دخلت على القاضي محمد بن عبد الله في عهد الإمام أبي اليفطان، وهي تصطحب صقلياً⁽³⁾.

ولم يرد بعد ذلك ذكر للصقالبة عند ابن الصغير، ومن يدري قلعل بعض العبيد الذين ذكرهم سواه أولئك الذين اتخذهم القبائل الظهية بتاهرت أو عبيد أصحاب القصور وكبار الشخصيات مثل محمد بن عرفة وغيره، وعبيد الأئمة الرسميين أنفسهم، أو موالى العرب والهند واتباعهم من هؤلاء الصقالبة، ولم لا مادام الصقالبة يتأهبون خدمة المنازل، فهم قد تم خصيصهم، وما داموا مثار إعجاب أمراء المغرب في أسلوبهم القتالي⁽⁴⁾.

وقد استندت للعبيد مختلف الأعمال، كما سبق، فقد عمل الحصان منهم والحواري خدماً في المنازل ومنهم من اعتُقد للخدمة خاصة الصقلييات منهن

(1) ابن الصغير: تاريخ الأئمة. ص 333.

(2) نفس المصدر: ص 336.

(3) نفس المصدر: ص 351.

(4) ابن خلدون: المقدمة. ص 274.

وعملوا على العموم في مختلف الصناعات والمهن فكان منهم البناء والتجار والمعدن والحارس وغيرهم، وعملوا في الميدان الزراعي فذكر ابن الصغير أن الأمام أبا البقطان كان يخرج إلى منزله بسلوات «يتفقد في سائمه وعبيده» — كما سلف — وأشار إلى حصن الرستميين الذي به مراثيم وعبيدهم. ويبدو أنهم مارسوا أعمالاً لحسابهم الخاص، كانت تمكنهم من شراء حرياتهم.

وخدم العبيد في القصور، وكان منهم الفنانون في الرقص والغناء والتخيل، ذكوراً وإناثاً، تلبية لحاجة الترف والبذخ، وربما انشقت لهم مدارس خاصة لتعليمهم وتدريبهم على هذه الفنون قام بها النحاسون، فكان هذا مما يرفع أسعار العبيد، فمن كان ثمنها ثلاثمائة دينار، كانت تباع بعد تعليمها بثلاثة آلاف دينار أو يشتريها النحاسي بمائتي دينار، فيعلمها ويبيعها بعشرة آلاف دينار⁽¹⁾.

وعملوا جنوداً وغرماً في الجيش خاصة الجيش الفاطمي ثم الزيري، فهم إضافة إلى ما يمتازون به من غلظة وصبر على الشدائد فهم لا يشكلون خطراً على الأسرة الحاكمة — كما سبق — فكان من مصلحتهم أن يكرسوا حياتهم لخدمة السلطان الذي كان بدوره يجزيهم على هذا الولاء، وكان هؤلاء أرقى العبيد، ويضيف ابن خلدون، سبباً آخر لاستخدامهم في الجيش، وهو ألباعهم أسلوب الثبات في الحرب عكس المغاربة الذين يتبعون أسلوب الكر والفر كالغرب⁽²⁾. ومنهم القائد المشهور منصور الفتي، والعمال على الجهات مثل صابر ونسيم.

ويصف ابن بطالان — عاش في النصف الأول من القرن الخامس الهجري — البربريات بأنهم مطبوعات على الطاعة، نشيطات للخدمة ويصلحن للتوليد لأنهم أحذب شيء على الولد، ويصف الرغبات بأن «الغالب عليهم سوء الأخلاق وكثرة الحرب، وليس في خلقهم الفهم، والرقص والابتهاج، فطرة لمن وطع فيه... وفيهم جلد على الكد، فالرغبي إذا أشبع، فصب العذاب عليه صبا فإنه لا يتألم، وليس فيه منعة لصنانه وخشونة أجسامهم، كما يصف الرومات

(1) لومبار: الإسلام في عهده الأول. ص 289.

صاحب القدر لمن أتته من العبيد حين توجه إلى مصر سنة 1042. انظر: خطبة: نظم الحكيم بمصر. ص 143. نقل عن التبريزي.

بأنين يرضى شقر، سباط الشعور، زرق العيون، عيب طاعة، وموافقة وعدمة
مناصحة ووفاء ومائة يصلح للمخزن، لضيقهم وقلة سماحتهم ولا يخلو أن يكن
يأتفن صنائع دقيقة⁽¹⁾.

ومع أهمية العبد في المجتمع بما يؤدونه من خدمات، ألا أن القاضي النعمان
لا يشير إليهم في تصنيفه الطبقي، السابق الذكر، ألا إذا كان يحترهم من أهل
الحاجة والمسكنة فهم من الطبقة السفلى.

2 — طبقة الخاصة:

مثل الامام الرستمي أو الأمير العلوي ثم الوالي الفاطمي فالأمير الزيري
قمة الهرم، يليه أموانه من الوزراء ورجال الدولة وقادة الجند المرتبطون بالسلطة
مثل كبار التجار والاقطاعيين وتظهر في هذه الطبقة الشرائع التالية.

1 — **قصة الرؤساء:** ذكرهم ابن الصغير، فإن الامام عبد الوهاب «جمع
وجوه رجاله ورؤساء مقالته فاستشارهم»⁽²⁾، ويضيف أن أبا يعقوب الخزازي نزل
بجميع مراته حول البلد «وكان رأس القوم وملوكهم» وكان أشار إلى أنه حين
نزلت الأباضية تاعرت «اجتمع رؤسائهم» ويبدو أنه من الصعب لتحديد مفهوم
هذه الكلمة لأنه يذكر كلمة «مشايخ» في مواضع أخرى وكأنهما فئتان مختلفتان.

2 — **قصة المشايخ:** يذكر ابن الصغير أن «مشايخ البلد من غير الأباضية
قد استولوا عليه — أي حاتم — وكان من الممكن أن نعتبر المشايخ هم رؤساء
الجماعات غير الأباضية، لولا أنه يذكر في موضع آخر أن أبا حاتم حين دخل
تاعرت «جمع مشايخ البلد أباضيتها وغير أباضيتها واستشارهم»⁽³⁾، ومن الواضح
أن هاتين الفئتين مما محل استشارة الامام. والملاحظ أنه يربط كلمة «مشايخ»
بالبلد، ويبدو أن كلمة رؤساءه — السابق ذكرها — يقصد بها شيوخ القبائل،
فهو يذكر في موضع آخر أن رأس القبيلة يدبر أمورها، بينما عبارة «مشايخ البلد»

(1) ابن خلدون: المقدمة ص 374. الفصل السابع والثلاثون.

(2) ابن الصغير: تاريخ الأئمة ص 330.

(3) نفس المصدر ص 362.

هم رؤساء أو شيوخ لجماعات مقيمة في المدينة كأن تكون مهنية أو قبلية، فقدت صلتها بقبيلتها الأم، أو قل ضعفت عصبيتها لها، فانتقلت لها شيكًا منها فخلوان بن خلوان هو أحد مشايخ البلد، في نفس الوقت له رئاسة وعجة عند العوام⁽¹⁾.

3 — فحة الوجوه: ذكر ابن الصغير هذه الفئة مستقلة عن غيرها ولا شك أن مدلولها كان واضحًا في ذهنه، فهي ليست فحة الرؤساء ولا فحة المشايخ لكنه لم يوضح هذا المدلول فذكر «وجوه الأباضية» و«وجوه العجم» و«وجوه العرب» و«وجوه التجار» و«وجوه الناس» و«وجوه أهل البلد» و«وجوه أهل المدينة» ويضيف أنه حين أتى وفد البصرة بالمساعدة للإمام عبد الرحمن نال مناديه في المسجد الجامع وأن يتخلف وجوه الناس ويتصرف سائرهم... فخلوان، فلما انصرف عوام الناس وتخلف وجوههم...⁽²⁾، فهو يضع الوجوه مقابل العامة.

ويبدو أن «الوجوه» هم أعضاء مجلس الجماعة أو هم «أهل الحل والعقد» وهم من نطلق عليهم اليوم «وجهاء» نال الواحد منهم وجاهته بفرض احترامه على الجماعة التي ينتمي إليها كأن يكون تاجر يدين له سائر التجار بالتقدير والاحترام لما عرف عنه من خصال حميدة وأخلاق كريمة، إنها وجاهة لا تقوم على عصبية قبلية.

4 — المقدمون: كشف ابن الصغير عن وجود فئة أطلق عليها كلمة «مقدم»، وقد كان للعجم مقدم يقال له ابن وردة، وأفاد أنه كان للأرمن — من هوارة — مقدم لكنه لم يذكر مدلول هذه الكلمة أو معلومات توضحها، إلا أنه، أشار إلى أن ثلثرفة مقدما، هو الامام الرسمي نفسه. وأضاف أنه كان لهوارة رؤساء ميزهم عن غيرهم بوصفهم «مقدمين» وذكر أن وفود نفوسة الجبل أتوه إلى تاهرت «ليقدم عليهم أميرًا من أنفسهم» فكان مقدمهم يدعى أفلح بن العباس، وبالفعل فقد أصبح هذا عامل الاسم الرسمي إلى اليقطين

(1) ابن الصغير: تاريخ الأماة. ص 337.

(2) نفس المصدر. ص 324.

على جبل نفوسة^(١) ومن هنا يمكن القول أن لرفلك الرؤساء للمقدمين، ومقدم الأوس هم عمال الإمام على قبايلهم، أو على الأقل هم يمثلوا الإمام لدى قبايلهم، والمسؤولون مباشرة أمامه في الأمور الخاصة بقبايلهم، وهذا يستلزم أن يتم اختيارهم وتعيينهم من طرف الإمام، وبهذا فليس كل رئيس مقدماً.

وإذا صح هذا القول، فهذا يعني أن هؤلاء يتمتعون بمكانة هامة، وحظوة عند الإمام، فهم رؤساء في قبايلهم من جهة، وهم على صلة به، بل وعلى ثقته من جهة أخرى. لكن ابن الصغير لا يضيف معلومات شافية حول هؤلاء، ما هي شروط تعيينهم ؟ مبادئهم ؟ وماذا عن صلاحيتهم ؟ وماذا عن أحوالهم الاقتصادية.

ومن جهة ثانية، فإن لفظ «المقدمين» يأخذ مدلولاً آخر عند القاضي النعمان، فهو يذكر هذا اللفظ ليدل به على قادة اجتماع الجيش في المعركة كقائد المينة وقائد الميسرة، وهم بهذا قادة أقل مرتبة من القائد العام للجيش^(٢)، لكن هذا المدلول كان واضحاً عند ابن الصغير باستعماله لفظ «قواده» وعلى كل يشير ابن الصغير إلى فئة اجتماعية أخرى هي فئة الخجائب.

§ — الخجائب: لما كان أبو حاتم قد وصل إلى كرمي الامامة بتأييد العامة ونحوهم، فقد أراد أن يعفى بابه مفتوحاً أمامهم، أو هكلاً أرادوه، لكن الرستميين أرادوا «أن يجعلوا له حجائباً وهيئة»^(٣)، ويدل اسمه على أن مهمته تتمثل في حجب الإمام عن رعاياه، والعمل كأذن على الباب.

ولا شك أن الخجائب كان يتمتع بمكانة مرموقة، ومسؤولية على درجة كبيرة الأهمية، فهو وسيط بين الإمام والرعية، وهي مسؤولية حساسة، ونظراً

(١) نفس المصدر، ص 47. نشرها المجلة التونسية. ويبدو أن ولاية كانت حوالي سنة 283 هـ 896.

حيث كانت موقعة داتر، خرج البارزة رجل من للسودة هو كان إذا ذلك هو واليهام العام عليهم انظر.

أبو زكريا: السور، ص 103-104.

(2) القاضي النعمان: كتاب دعائم ج 1، ص 372.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأندلس، ص 357.

لقربه من الإمام، فقد يستطيع التأثير عليه أو على الأقل أن يحظى منه بمواقف معينة تخدم مصلحته، ولا ننري فيما إذا استندت إلى الحاجب مهام أخرى في القصر أم لا⁽¹⁾، كما لا ننري مؤهلات الحاجب التي عولتهم أن يلوا هذه المسؤولية، ولا أسماءهم أو رواتهم أو ما شابه ذلك.

6 - البطانة: اتخذ الرستميون «بطانة» وذكر ابن الصغير أن الإمام عبد الوهاب دخل عليه فوجوه رجاله وقواده وأهل بطانته⁽²⁾، وكانت الأجناد بطانة السلطان أفلح ولولاده، وحشمه، ولم يقتصر أمر البطانة على الإمام، بل يبدو أن كبار الشخصيات كانت لها بطانات، فهو - ابن الصغير - يضيف أنه حين لم يظهر محمد بن عرفة أثر، «اتصل الخبر بغيره وأخوانه وأهل بطانته».

7 - الحاشية: هذه فئة مميزة وجدت في تاهرت، ويبدو أنها تطلق على تلك الجماعات التي تظل مصاحبة للإمام. فتعطي أهمية لشخصه في حله ونرحاله، وهي تلوذ عن شخصه مباشرة، وعلى كل فهي ذات علاقة بالسلطان. وعمل تفتة، وكان محمد بن عرفة حاشية⁽³⁾، وهي تختلف عن الحشم.

8 - الحشم: هؤلاء فئة خاصة، تختلف عن غيرها من الفئات، ظهرت في تاهرت منذ عهد الإمام عبد الرحمن، فذكر ابن الصغير أن الإمام المذكور كان يقتطع من مال الجزية والمخراج «لنفسه وحشمه»...⁽⁴⁾.

وإذا كان ابن الصغير لم يورد هذه الفئة تعريفاً، إلا أنه أشار إلى أنهم جزء من أجناد السلطان، فذكر أن الأجناد في عهد الإمام أفلح كانت «بطانة

(1) كان بطور الحشم أحياناً يشمل مهام أخرى. فإن الحاجب المصور بن أبي عامر في الأندلس كانت له سلطة سياسية، كما أن الحاجب أحمد بن محمد بن حرة حاجب إبراهيم بن الأغلب، فكان من الحصول على تعيين ابن عمه وأباً على القيروان، وعن الخليفة الطر: هو يكثر: «نظم الأسلامية» ص 53 - 58. ابن عثرون: المقدمة، الفصل الرابع والثلاثون. «في مراقب الملك والسلطان وألقابهم» ص 240.

(2) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 329.

(3) نفس المصدر، ص 344.

(4) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 327.

السلطان وأولاده وحشمه»^(١)، فهل يمكن أن نطلق عليهم ما يعرف اليوم القوات الخاصة؟

وعلى أية حال، وبغض النظر عن أصولهم ومهمتهم، فإنهم بمن لربط بالسلطان مما يعود عليهم بالامتيازات الخاصة، وهم يختلفون عن الحرس ولا شك.

9 - الحرس: يذكر ابن الصغور الحرس كلفة مستقلة، بإشارته إلى قول أبي عبيد للامام أبي القبطان بخصوص شاب خرج في طلب معاش: «فأخذته المحروق صاحب حرسك وحبه»^(٢)، وكعادته فهو لا يزودنا بمعلومات إضافية عن هؤلاء الحرس، ولكن من المحتمل أنهم حراس الامام وأسرته وحراس المدينة، فهم الذين يتولون حراسة أبوابها ليلاً، أو هم أصحاب العسس الليلي، إذ ربما كان خروج الشاب - في وقت محظور، مما دعا صاحب الحرس إلى حبسه، وبالتالي فهم يختلفون عن الشرطة.

10 - الشرطة: ظهر منصب «صاحب الشرطة» منذ عهد الامام عبد الرحمن، وكان يحسن اعتبارهم، فذكر ابن الصغور أن «أصحاب شرطته... قائمون بما يجب»^(٣)، ويبدو أن أسودهم ظلت سائرة على ما يرام.

لكن الفوضى التي وقعت في عهد الامام عبد الوهاب، تركت بصماتها على منصب الشرطة، فكان أن شكى جماعة من المدينة لأخوانهم من قبل سدراته ومراثة الطاعة أن «صاحب شرطتنا فاسق» وعلى ما يبدو فإن صاحب الشرطة قد ضعف شأنه في عهد الامام الفتح، إذ في الوقت الذي يشترط به عدم الخوف، نجده لا يجرؤ على الدخول إلى أحد أسواق تاهرت خوفاً وحيية لصاحبه، فذكر ابن الصغور: «وكان صاحب شرطة الفتح إذا تخلف للمدينة لافتقادهما لم يجسر أن يدخل سوق ابن وردة، ولا يتخلله هيبة»^(٤).

(١) ابن الصغور: المكان السابق.

(٢) نفس المصدر. ص 353.

(٣) ابن الصغور. ص 327.

(٤) نفس المصدر. ص 336.

ويبدو أنه كان من الصعب إيجاد الشخصية التي تنال ثقة الجميع، إذ حين استشار الإمام أبو حاتم مشايخ البلد من الأضحية وغيرهم فبين بولوء الشرطة، قال قوم: «زكار»، وقال قوم إبراهيم بن مسكين «فولاهما»⁽¹⁾ وهكذا اشترك رجلان في منصب واحد، ويظهر أن هذا الخلاف كان انعكاساً لصراع بين الأضحية وغيرهم.

ولم يذكر ابن الصغير أسماء أصحاب الشرطة ولا اتهاماتهم القبلية، ويبدو أنهم كانوا ينتمون في الغالب لقبيلة نفوسة، إذ كانت تلي «التكرار المذكور في الأسواق والاحتساب على الفساق»، وكانت هذه المهمات من مهام الشرطة إذ أن ابن الصغير يذكر بخصوص صاحب الشرطة زكار وإبراهيم — السابق ذكرهما — اتبهما قطعاً ما ساد البلاد من فساد، وحمل على الناس بالضرب والسجن والتقييد، وكسرت الخواتم وشردت الظلمات وأخذتهم بالسراق وقطاع الطرق⁽²⁾، هذا بالإضافة إلى ما ذكر بشأن صاحب شرطة القلح الذي كان يخشى دخول سوق ابن وردة مما يدل على أن مهمة الإشراف على السوق كانت تناط بصاحب الشرطة.

لم يكن هذا دائماً يلتزم الحق على ما يظهر، خاصة في فترات الانحلال والقوضى كفترة الإمام أبي بكر، الأمر الذي دفع بأعيه أبي القبطان أن يعطي نفسه صلاحية أعلى من صاحب الشرطة، فيجلس في أعلى مسجد في المدينة، يستمع إلى شكاوي الناس على صاحب الشرطة وغيره. فنظر في ذلك نظراً شافياً وأجرى الحق على من رضي وسخط عظم قدره أو صفه⁽³⁾، وهو بهذا كان يمارس وظيفة صاحب النظام دون أن يحمل هذا اللقب⁽⁴⁾.

(1) نفس المصدر. ص 363.

(2) نفس المكان.

(3) نفس المصدر. ص 341.

(4) خطة النظام هي إجمالا نظام مكمل للقطاع، ويترى صاحبها انطلاق الحق في الحالات التي لا يستطيع القاضي أن يفعل هذا السبب ما. ومن هذه الخطة انظر: الطوردي: الأحكام السلطانية. ص 128. وما بعدها. هو يكرر: النظم الإسلامية. ص 231، 241.

ونظراً لأن الشرطة قوة أمنية، فقد كان لصاحبها أعوان يساعدونه في أداء وظيفته، فإن أبا القبطان قال لبشر حين طلب منه احضار عبد العزيز بن الأوز إليه: «عندك منك أعوانك اكفاء وجي، بعيد العزيز شر بجه» (١٧)، وهؤلاء الأعوان هم رجال الشرطة اليوم، ويمكن أن يضاف إليهم المشرفون على السجون وعندها.

ولا يقدم ابن الصغير معلومات بخصوص راتب صاحب الشرطة وأعواله، سوى أنه في عهد الإمام عبد الرحمن كان يقتطع له هذا ما يكفي في سنته. أي أنه كان يتقاضى راتباً سنوياً دفعة واحدة، وربما رجع هذا إلى أن جمع الجزية والخراج التي يقتطع منها كان يتم مرة واحدة في السنة، وانهما المصدر الوحيد لبيت المال في ذلك الوقت، إلا أنه بتعدد الموارد فيما بعد، يجعل من المرجح أن صاحب الشرطة أصبح يتقاضى راتباً شهرياً، ولم تتوفر معلومات إضافية عن هذا النصب في تاهرت، وإن كان من المرجح أنه لا يختلف عنه في غيرها من العواصم الإسلامية (١٨).

١١ - القضاء: لم تستدع الظروف إيجاد منصب القاضي في الأيام الأولى للدولة الرسمية، لأن الإمام عبد الرحمن نفسه تحمل عبء هذه المسؤولية، ومما ألهه لها توليه القضاء في سرت في عهد الإمام أبي الخطاب، لذلك لما ولي أمور المسلمين «جلس في مسجده للأرملة والضعيف ولا يخاف في الله لومة لائم» (١٩).

لكن تطور المدينة ونشعب المهام، فرض عليه أن يتخذ أعواناً له، ومنهم القضاء وقد دل ابن الصغير على وجودهم حين أشار إلى أن الإمام عبد الرحمن كان يقتطع من مال الجزية والخراج للقضاة ما يكفيهم في سنتهم، وهو بهذا يشير إلى موضوع رواتبهم.

(١) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 325.

(٢) حول صاحب الشرطة انظر: هوبكنز: المرجع السابق، ص 241-243، ابن بطون: المقدمة، الفصل الرابع والخمسون. عبد الحميد بن باديس: تاريخ الحضارة الإسلامية، ص 37-39.

(٣) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص 322.

وكان تعيين القاضي يتم بالأختيار والتشاور، وهذه المسألة مقتصورة على جماعة الشراة فهم الذين يختارون ويرشحون القاضي ليحظى بموافقة الإمام فيمن تصيبه، ويوضح هنا في عهد الإمام الطح، فذكر ابن الصغير أنه حين توفي قاض من قضاء الإمام عبد الوهاب واجتمعت الشراة وسألوه أن يولي القضاء كثرًا لذلك، فقال لهم: اجمعوا جميعكم وقدموا خيركم، ثم أعلموني به أجبره لكم وأعضده على ما يكون في الصلاح لكم، فقبلوا أمرهم فلم يرتضوا أحدًا منهم واجمع رأيهم على محكم المواري⁽¹⁾، وكان هذا الأسلوب نفسه ساري المفعول على عهد الإمام عبد الرحمن فذكر ابن الصغير أن «قضائه يختاره».

وتواصلت هذه الطريقة في التعيين إلى عهد الإمام أبي اليقظان، فقد شاور جماعة من الناس في أمر تعيين القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي الشيخ، فأشاروا به⁽²⁾، ونفس الأمر بالنسبة للإمام أبي حاتم، فهو حين دخل مدينة ناهرت وجمع مشايخ البلد إباحيتها وغير إباحيتها فاستشارهم فيمن يولي قضاء المسلمين، وحين أشاروا عليه بأبي عبد الله — السالف الذكر — قال لهم: «أشرم وأحسنم وولاء القضاء»⁽³⁾.

ولم يتعرض ابن الصغير لمسألة إنهاء مهمة القاضي، لكنه على أية حال أفاد أن باستطاعته أن يحزل القضاء أن أحس بعجزه عن تنفيذ أحكامه مثلما فعل قاضي الإمام أبي اليقظان أبو عبد الله — السالف الذكر — حين وجد نفسه عاجزًا عن تنفيذ الحكم على زكريا بن الإمام لاختطافه بنتًا، والآن قد كان يستطيع أن يستمر في منصبه إلى أن يظهر عليه انحلال بالشرع فكان لا يجوز عزل القاضي «إلا بمرحلة تظهر عليه»⁽⁴⁾.

وكان موقف قضاء ناهرت يتصف بالشجاعة، غلبة وانهم كانوا يعتمدون على الإمام في معيشتهم، أعني أنهم يأخذون رواتب من الإمام الرسمي،

(1) نفس المصدر. ص 333-334.

(2) نفس المصدر. ص 349.

(3) نفس المصدر. ص 362. وعن القضاء موبكر: ترجع السابق. ص 193-223.

(4) ابن الصغير: تاريخ الأئمة. ص 330.

وكان الأمر أسهل لو أن القاضي كان يعتمد في معيشتة على ماله الخاص، لأن هذا يحرره من قبضة الإمام مثلما كان الأمر بالنسبة للقاضي سحنون في الفريجية، وعلى كلٍّ فإن الأمر غير واضح، إن كان هذا الموقف خاصاً بالقاضي أبي عبد الله السالف الذكر، أم أنه موقف عام ينطبق على جميع القضاة، ومن المرجح أنه كان موقفاً عاماً، لأن الأئمة الرسميين لم يكونوا يعارضون تطبيق الشرع في أمر لا يهدد الإمامة، فلم يتدخلوا في عمل القاضي، ويؤكد هذا من موقف الإمام الفلج من محكم الطواري فقال بشأنه: والصواب ما فعل والحق أولى أن يؤزر ولو فعل غير هذا لكان مدافعاً⁽¹⁾

وكانت شارات القضاء في تاهرت هي الخاتم والقمطر⁽²⁾، فإن القاضي أبا عبد الله — السالف الذكر — رمى حاله وقمطره للإمام أبي اليفطان تعبيراً عن اعتزاله القضاء.

وكان يشترط في القاضي الورع والعلم، وإذا كان محكم الطواري — المذكور — إياضياً فهل كان هذا أحد الشروط؟ لم يذكر ابن الصغير مذهب القاضي أبي عبد الله ولا خلفيته القاضي شعبياً بن مدعان، ولكن من المرجح أن للقاضي يشترط فيه أن يكون إياضياً لكي يعطى بموافقة الشراة وتقديم نفوسة له.

وفي هذه الحالة، ما علاقة الأديان والمذاهب الأخرى بالقاضي الإياضي؟ أن هناك أمور اختلاف بين المذهب الإياضي وغيره، فربما كان لكل مذهب قضاة، فقد وجد في تاهرت قضاة كوفيون كانوا مسعود وأبي دنون ولم يكونوا يعارضون الانسجاء إلى قاض إياضي إذا تعلق الأمر بينهما، وكذلك كان لأهل الأديان الأخرى قضائهم، وبما حكمهم الخاصة، إذا انحصرت القضية بينهم لكنهم كانوا يلجأون في بعض القضايا التي يكون مسلم طرفاً فيها للمحاكم الإسلامية. مثل جريمة القتل⁽³⁾.

(1)

(2)

(3)

(1) نفس الصغير. ص 336.

(2) نفس الصغير. ص 331.

(3) آدم مرق: الحضارة الإسلامية ج 1. ص 75-77.

ويدعو أن تاهرت لم تشهد منصب قاضي القضاة بهذا الاسم، لكن القاضي نفسه الذي عينه الإمام بعد المشاورة يقوم بمهام قاضي القضاة أيضًا، إذ في حين يذكر ابن الصغير تعيين الإمام القاضي بضيف أن أبا اليقطين كان يجلس في أعلى مسجد في المدينة — كما سلف — يستمع إلى شكاوي الناس من العمال والقضاة وأصحاب الشرطة⁽¹⁾، مما يهدد وجود عدد من القضاة في المدينة، وفي نفس الوقت، فهل كان بينهم قاضي القضاة ؟ أم أن الإمام نفسه كان يقوم بمهام قاضي القضاة أو قاضي الجماعة ؟ ويظهر أن قاضي الحاضرة كان يحضر قاضي الجماعة، وهو الذي عين القضاة في النواحي بصفة عامة، مثلما فعل القاضي سحنون حيث وثى عبد الله بن سهل القرطبي قضاء فسطاطية، وولى شجرة بن عيسى قضاء مدينة تونس وهو لا يحمل لقب قاضي الجماعة أو قاضي القضاة⁽²⁾، ومع ذلك فإن القاضي كان يمارس عمله بنفسه، فإن القاضي أبا عبد الله — السالف الذكر — قام بنفسه يبحث عن الفتاوى التي احتفظها زكريا كما سلف. مع أنه من الأحرى أن يقوم بهذه المهمة المختص أو صاحب الشرطة، وأن تدعى القاضي في مثل هذه القضية بدل على أن مهمته لم تقتصر على عقود الزواج والميراث وما شابه ذلك، لكنه كان يستعين بأعوانه، فكان منهم على رأس الاحباس والميراث والمساجد وكتاب الوثائق وغيرهم.

وحيث خضعت البلاد للفاطمين، فإن هؤلاء قد ابتغوا القضاة على حلهم في بداية الأمر، ثم حوهم بين اعتزال القضاء أو العمل وفق الفقه الشيعي، ويدعو أن منهم من قبل الخيار الثاني فإن محمدًا بن عمر بن يحيى المروزي كان قاضيًا للأغالية وظل قاضيًا للفاطمين في القيروان وقد أعطاه أبو عبد الله الشيعي سلطة مطلقة فجعل إليه «تولية القضاة والحكام بسائر البلدان»⁽³⁾، وكان يكتب في كتبه وسجلاته: «من محمد بن عمر قاضي القضاة» وعلى هذا يمكن القول أن المروزي قام بتعيين قضاة على مختلف نواحي بلاد المغرب الأوسط.

(1) ابن الصغر: تاريخ الأئمة، ص 341.

(2) غرید من التفاصيل حول القاضي: هوكتور: النظم الإسلامية، ص 193-223.

مروان: السياسة الفاطمية، ص 260-264.

(3) القاضي الصمدان: الحاج الدعوة، ص 213.

إلا أن القاطمين ومن بعدهم الزميين لم يتشددوا في مسألة شيعة القاضي، بل يبدو أنهم كانوا يراعون موضوع مداراة رعاياهم من اتباع للمذاهب المخالفة، ويراعون ظروف المناطق التي لم تأخذ بالمذهب الشيعي فلقد كان علي قضاء القروان قاضياً مالكي هو محمد بن أبي منصور بعد ما أرغمه على ذلك الخليفة المنصور القاطمي وقد توفي سنة 337هـ/498م. وهو مازال علي قضاء القروان⁽¹⁾، وكان قاضياً سنة 386هـ/996م. محمد بن عبد الله بن هاشم الذي كان مالكي⁽²⁾، وعليه يمكن القول أن القضاة كانوا شيعة في المناطق التي أخذت بهذا المذهب، لكنهم ربما لم يكونوا كذلك دائماً في المناطق الأخرى، ويظهر أن تعيين القاضي في النواحي يمكن أن يقوم به قاضي قضاء، فقد قام أبو جعفر محمد بن أحمد بن هارون البغدادي الذي استكبه عبد الله المهدي سنة 298هـ/910م، بتعيين بن منصور الصغير قضاء ميلة.

12 - أصحاب الدواوين الأخرى:

لا يشير ابن الصغير إلى وجود دواوين بهذا الاسم في تاهرت وإن كان يشير إلى بعض المسؤوليات التي تناط بالدواوين، فأشار إلى وجود الكاتب للإمام الرسمي، دونما إشارة إلى «ديوان الرسائل» وذكر أن أبا اليفطان اجتمع بوقد نفوسة بشأن تعيين وإلى على جبل نفوسة بدار الضيافة، وهناك أمر الكاتب أن «يكتب السجل»⁽³⁾، ولا يعني في هذا المقام لفظ ديوان بغير ما يعني وجود «صاحبه» وهكذا من الجائز أن يكون في تاهرت موظفون بمثابة أصحاب دواوين الإنشاء والرسائل والبريد والمظالم والأزمة والكشف والضيايع والاستصفاء والعطاء وغيرها على الأقل في العهد القاطمي. ما دامت تاهرت «مفردة العمل والاسم في الدواوين»⁽⁴⁾ وما دامت مركزاً لولاية الغرب. فكان الوالي فيها ممثلاً للخليفة القاطمي.

(1) هو بكتر: المرجع السابق، 210.

(2) ابن عذاري: البيان ج 1، ص 248.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص 354.

(4) ابن حوقل: المكان السابق. الأصطخري: المسالك والممالك، ص 93.

13 - فحة الشراة:

كان هؤلاء الشراة رقباء على الامام في احكامه وصدقته واعشاره، فإذا رأوا منه امرًا جازًا طعنوا فيه⁽¹⁾، ويبدو أنهم كانوا إذا ارتابوا في الامام استصحبوه، فكان أن استصحبوا الامام لفتح بأن سأله أن يولي القضاء كفوًا لذلك، فطلب منهم أن يعينوا قاضيًا فيوافق عليه، وبالفعل، فقد أشاروا عليه بتولية محكم المواري ففعل وكاتروا يشنون على الامام ويدعون حكمه إذا صار سرورًا حسنة، فحين كان يجري أبو اليقظان الحق على من رضي وسخط - حمد له الشراة ذلك⁽²⁾، وهكذا ظهرت هذه الفحة وكأنها أصل سلطة في البلاد - ولو نظريًا - تسند اليها مهمة تقديم احدهما ليتولى الامامة، فإن ابن الصغير يذكر أن ابا اليقظان هو ابن مقدم الشراة لكنها عمليا لم تكن قادرة على تنفيذ مهمتها والامام حدث الصراع على الامامة ربما لأنهم انقسموا على التزامهم بمذهبهم وبمبادئهم المتشددة، ويظهر هذا في خوف محكم المواري من عدم قدرته على تنفيذ الحكم فيهم، وتنبهه على هذا الأمر مسبقًا فقال لهم: «إن الحق مرءٌ ثم ربط مرارته برغائهم فأضاف «واتهم مرهون أبناء نعم، وغوي أحب اليكم مني وقد نصبحكم»⁽³⁾.

وفيما أشرنا اليه من تداعيل الشراة في تعيين القاضي محكم المواري وما ذكره ابن الصغير من أن نفوسه كانت «تلي عقد تقديم القضاء» كما سبق - يدل على أن الشراة كانوا من نفوسه غالبًا، وعلى كل، لا ندرى ماذا كان مصير هذه الفحة بسقوط الدولة الرستمية، وربما ظلت موجودة بعد ذلك مستمرة⁽⁴⁾.

14 - الجسود:

بدأ ظهور الجيش في تاهرت باشتراك الامام عبد الرحمن في حصار طلبة 154هـ/770م، وكان مهتمًا به إلا حين تلقى الأموال من وفد البصرة جعل ثلثه

(1) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 341.

(2) ابن الصغير: تاريخ الامم، ص 341.

(3) نفس المصدر، ص 334.

(4) ومن شروط الشراة: 1 - لا يجوز للشراة الفحة الشبهة مهما كانت الظروف 2 - ان لا يخل عهد الشراة عن 340 - ان يتبعوا أملاً عليهم 4 - لا يجوزوا أملاً على الاتصاف بهم، ومن الشراة قطر الطليل: شرح البيل ج 14 ص 355. الباروني: الأضرار. ج 2 ص 210. وفي صدر الأينية في مركب التاريخ، الحلقة الأولى، ص 95. محمد طيفيات: النظم الاجتماعية والفكرية ص 112-113.

في الأمور العسكرية من كراع وسلاح، في حين خصص ثلثا واحدا لقرءاء الناس.

وازداد اهتمام الرستميين به في عهد الامام عبد الوهاب، وربما لتعدد خصوصه، «حتى اجتمع له من الجيوش والحفدة ما لم يجتمع لأحد قبله»⁽¹⁾ وفي المعركة التي خاضها ضد بني الأوس «عد في عسكره ألف فارس البلق وخرج «عساكره من المدينة في جموع لا يعلم عددها الا الله».

ويظهر الجيش ثانية في تاهرت حين خرج أبو حاتم «في جيش مع وجوه زائدة ليجوروا قوخل قد اقبلت من المشرق» وهذه العبارة تفيد في دافع الرستميين للالتقاء على الجيش والاهتمام به فيما بعد، إذ لم تكن لديهم سياسة عدائية تجاه جيوانهم، وحين يتعلق الأمر بالفتن الداخلية في تاهرت فإن الجساعات والقبائل المتنازعة تقوم بدور الجيش، وعلى هذه الصورة تظهر الحروب عند ابن الصغير، إذ في حرب الامام عبد الوهاب مع بني الأوس — كما سبق — «اجتمع الى عبد الوهاب أمم كثيرة وعظم عظيم» وكأنها حروب عشائرية وتحتل هذه الصورة أكثر حين قام محمود بن الوليد لثأر لابن عرفة «فغضب العليل فيادر الناس اليه فأمرهم بأخذ السلاح»⁽²⁾.

ومهما كان حجم الجيش الرستمي وطبيعته، فقد كان له قواده، إذ في حرب الامام عبد الوهاب السابقة، عيّن عسكره «ورب قواده» وبعد ما استقبل وقد مزاة وسلافة، دخل عليه «وجوه رجاله وقواده» ويبدو أن الرستميين واتباعهم شكلوا عصب هذا الجيش.

ومما تقدم يظهر أن الجيش الرستمي كان ينقسم الى قسمين: قسم دائم، وهم القواد وبعض الجنود، وقسم احتياطي، يمارسون الصالح الخاصة في وقت السلم، لكنهم جنود في وقت الحرب، وطبيعي أن يتقاضى القسم الأول عطاءه من بيت المال.

(1) ابن الصغير: المصدر السابق، ص 332، 328.

(2) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص 343.

وحين صنف القاضي النعمان الطبقات، عصى الجنود بالطبقة الأول، فذكر: أعلم أن الناس خمس طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض فتميم الجنود⁽¹⁾، ويرى أن أهميتهم هذه ترجع إلى أنهم «تخصمون الرعية بأذن الله وزين الملك وعز الإسلام وسبب الأمن والحفظ»⁽²⁾.

15 - أهل العلم:

ظهر عدد من العلماء والأدباء على اختلاف مشاربهم في بلاد المغرب الأوسط، فكان بالإضافة إلى من تولوا المسؤوليات الكبرى عدد من العلماء لا تحرف وطاقاتهم، فربما كان اشتغالهم بالعلم، إلى جانب أعمالهم الحرة ومنهم في تاهرت: «رجل يقال له ابن الصغير لشأنه في الفقه» وعمود بن بكر الذي كان «يرد على الفرق في مقالاتهم ويؤلف الكتب في الرد على المخالفين» وعبد الله بن السطري وهو الذي تصدى للمعتزلة فدخل في مناظرتهم، وأبو عبيد الأهرج الذي كان مرجعاً في الفقه وعلم الكلام، وعبد العزيز بن الأوز، وكان له فقه بارع ورحلة نحو المشرق، وأن وصله بسفه اللسان وخفة العقل من طرف الأباضية لا يحط من شأنه، وكان منهم أبو مسعود وأبو دنون من فقهاء مذهب الكوطيين⁽³⁾.

وأضاف ابن الصغير عدداً من خطباء تاهرت كالحسين بن إدريس، وأحمد التيه ولبن العباس بن فرحون وعثمان بن الصفار وأحمد بن منصور، وكان من شعراء تاهرت أبو عبد الرحمن بكر بن حماد التاهرتي، ولد في تاهرت سنة 200 هـ الموافق 815 م، ثم رحل إلى الشرق سنة 217 هـ/832 م، فنزل المدينة المنورة، وأخذ عن علمائها ومنها انتقل إلى العراق فاجتمع به صريح الغواني ودخل على ابن الجهم وسمع من ابن مسعود وعمرو بن مرزوق ويشر بن حجر، واتصل هناك بالخليفة المحتشم ومدحه فقال منه صلوات منيرة، وحرّضه على دجيل بقصيدة مطلعها:

(1) القاضي النعمان: كتاب دعاء الإسلام ج 1. ص 337.

(2) نفس المكان.

(3) عن هؤلاء انظر: ابن الصفار: مواهب مطرفة.

(البحر الطويل):

أهجو أمير المؤمنين ورعطه ومشي على الأرض العريضة دحبل
ويدو أن وفاة الإمام أبي حاتم قد عجلت في عودته من القيروان إلى
مسقط رأسه تاهرت، سنة 295هـ/908م، وإن كان بعض المؤرخين يميلون إلى
القول، أنه خرج من القيروان هارباً من الأمير الأغلب، لكن هذا الأمير كان
قد وافقه منته قبل ذلك⁽¹⁾.

ومن شعراء تاهرت أيضاً ابن الخراز أحمد بن فضح التاهرتي. وقد مدح
أبا العيش عيسى بن ابراهيم بن القاسم في قصيدة تقتطف منها أبياتاً في مدح
نساء البصرة: (من بحر الرجز):

ما حاز كل الحسن الأقبلة بصرية في حمرة ويسا
الحمر في لحظاتها والورد في وجنتها هباء غير مفا⁽²⁾
وذكر البكري له: «من البحر البسيط».

أسلح على كل غاصي مررت به في العدوتين معا لا تبقي أحدا
قوم غلوا اللوم حتى قال غائلهم من لا يكون لهما لم يمش رغدا⁽³⁾
ومن المحدثين أبو الفضل أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي الخراز، من مواليد
تاهرت، وقد أتى الأندلس رفقة أبيه صغيراً وقال دخلت الأندلس سنة سبع عشرة

(1) حول بكر بن حاتم البكري: المقرب ص 67. أبو العرب: طبقات. ص 175—246. الغني:
قصائد فرطية. ص 204. ابن القضي: تاريخ العلماء ج 1 ص 75. الغني: طبقات القسيس. ص
33—434. السبيعي: جنود القسيس. ص 334. القزلي: فتح الطب. ج 2. ص 255. ابن
الأثير: الخلف. ج 1. ص 173—174. النباغ: معالم. ج 2. ص 282. الحموي: مسجع. ج 1.
ص 813. ابن عسكري: البيان. ج 1. ص 336. البوريني: الجواهر. ص 173—246. الباروني:
الأزهار. ج 2. ص 71—72. محمد بن رمضان شاولي: القدر الزائد في شعر بكر بن حاتم. جوفت
عبد الكرج يوسف: لعلات الخازجة. ص 112—114—174—200—202. محمود علي
مكي: التاهرتي بكر بن حاتم مجلة العربي. ج 53. ص 78. عبد العزيز بوي: محاضرات في الشعر
المعري القديم. الجزء 1983. ص 128—141.

(2) الباروني سليمان: الأزهار. ج 2. ص 77.

(3) البكري: المغرب. ص 177. وهذا وصلنا من نسخة نظر: محمد رمضان شاولي: القدر الزائد. مواضع
متفرقة.

وثلاثمائة وألف ابن ثمانية أعمام⁽¹⁾، فأخذ عنه العلم هناك موسى بن عيسى بن أبي جراح وأحمد بن محمد بن عيسى البلوي المعروف بابن الموائج وأبو محمد بن عبد البر.

ومن العلماء إبراهيم بن عبد الرحمن التنسي الذي دخل الأندلس وجلس في جامع الزهراء يفتي سنة 307هـ/920م، ومنهم أيضًا أبو جعفر بكر بن أحمد الغساني وابنه زكريا المعروف بابن الأشج، وقد دخل الأندلس مع والده وأخيه سنة 326هـ/937م، وسمع بنس من أبي الخطيب⁽²⁾.

ومنهم يوحنا بن قريش الطاهري من أهل القرن الرابع الهجري الذي كان يحسن اللغة العربية والعبرانية والبربرية والآرامية والفارسية، ومن هذا يظهر أنه كان مهتمًا باللغات، وهو واضح أساس النحو النظري وله كتاب في ذلك باللغة العربية في مكتبة أكسفورد⁽³⁾.

وعلى الجسلة، فقد عاش في تاهرت عدد كبير منهم، فحين ضرب أبو البظان سرادقه «خرج إليه العلماء والقراء وذكر الشماخي أن مهدي النفوسي «افهم تسعين عالمًا من المخالفين في تاهرت»⁽⁴⁾.

ولا شك أن مدن المغرب الأوسط الأخرى شهدت نفس التقدم العلمي وإن اغفل أصحاب التراجم ذكر علمائها، ومع هذا فقد عرفنا أنها عبد الله محمد بن أبي زيد وأبا جعفر الداودي من علماء المسيلة في القرن الرابع الهجري، وأبا القاسم سوار بن كيسان وسعيد بن واشكل البهري من علماء تنس وعبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرو بن الوهراني المتوفى سنة 429هـ الموافق لـ 1037م، وغيرهم.

16 - فلة كبار التجار:

ظهرت فلة كبار التجار تاهرت بشكل واضح في عهد الامام أفلح، وكان

(1) ابن بشكوال: كتاب الفلذ، ج 1، ص 86.
(2) جودت عبد الكريم يوسف: المصنفات الخارجية، ص 172.
(3) مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القدم والحديث، ج 2، ص 70.
(4) الشماخي: السور، ص 126.

إتناء القصور دليلاً على وجودها. بل بلغ الفراء هؤلاء التجار أن امتلك بعضهم سوقاً خاصاً به وهو ابن وردق، ولا ندري، ففعل خلف الخادم مولى الأغلب — الذي ذكره ابن الصغير — كان من كبار التجار مادام يملك أموالاً طائلة، وعلى كل فإن ابن الصغير ذكر شخصين من وجوه التجار هما: أبو عبد الصوري وابن الواسطي، فكانا من أصحاب الأموال، وربما كانت القوافل التي خرج أبو حاتم بوجوه زنتة لحمايتها وكانت قادمة من المشرق بأموال لا تحصى، لتجار كبار.

وعلى أية حال، فإن هذه الفئة احتلت مكانة مرموقة في المجتمع، ألا ترى أن صاحب شرطة الامام افلح كان يهاب دخول سوق ابن وردقة وإذا كان محمد بن عرفة الذي سافر إلى ملك السودان علاقة بالعمل التجاري أفلا ترى كيف كان يسمي الناس بين يديه ومن حوله احتفاءً به؟⁽¹⁾.

وقد فرضت طبيعة عمل هؤلاء التجار أن يكونوا على اتصال وثيق بالسلطة رغم ما قد يحدث بينهم من خلاف بسبب تضارب المصالح، إلا أنهم وبدافع المصلحة يجمعون مع أمام الطبقة العامة من المجتمع، ولا ندري شيئاً عن ماضي أصحاب بيت المال، وإن نرى أنهم لا بد أن يكونوا امتنوا التجارة فاكتمسوا خبرة في الشؤون المالية لعلمهم — مع غيرها من المؤهلات — لتولي منصب صاحب بيت المال، وبجارة أخرى من المتوقع أن يكون بعض التجار قد احتلوا مناصب عالية في الدولة.

وكان كبار التجار يقومون بدور هام في عمل الخير بما يقدمونه من صدقات ومعونات للمعوزين والضيوف والطلبة، ولعلمهم كانوا يتبرعون بمبالغ طائلة لجماعات خيرية، ويساهمون في بناء المساجد وتعميرها، وقد ذكر ابن الصغير «مسجد أبي...»⁽²⁾ وعليه فإن إطلاق اسم الرجل على هذا المسجد هو دليل على أن بانيه كان أحد الأثرياء، والذي هو غالباً من كبار التجار مثلما كان يحدث في القهولان وفاس.

(1) ذكر ابنان عباس له — محمد بن عرفة — كان تاجرًا بطن. ابنان عباس: المجتمع المغربي. الاسكندرية. جلد الأول. 1395هـ/1977م. ص 30.

(2) ابن الصغير: تاريخ الأندلس. ص 345.

وكان هؤلاء التجار يجلسون مرهوين بثقافتهم الواسعة التي اكتسبوها من تجولهم وأسفارهم، وبمكتباتهم التي تحوي نادر الكتب، وبالتحف والطرائف التي حصلوا عليها من تلك الأسفار.⁽¹⁾

ولا يحسد هؤلاء على ما هم فيه، لأنه من الممكن أن ينزل البعض منهم إلى الخسيس بين عشية وضحاها، فيفقد جاهه ونفوذه، وذلك بأن يتعرض لمصادرة أمواله واستصفاتها من طرف السلطة. وإذا كان هذا الأمر لم يحدث في العهد الرسمي، فهو محتمل الوقوع في العهد الفاطمي، فهؤلاء كثيرًا ما اغتزلوا مثل هذا الأجراء بالنسبة لتجار من الفريق.

17 — كبار الملاك:

تكونت طبقة إقطاعية بسياسة أحياء الموات التي بدأت في عهد الإمام عبد الرحمن، وبدأت تنمو هذه الطبقة، وقد كشف ابن الصغير عنها فذكر عددا من كبار الملاك منهم محمد بن حماد، الذي كان له «على بعض أنهار من المدينة منزل يقال له الثلث قد جمع الأشجار والأنهر والمزارع والنخل والقصور»⁽²⁾، بينما كانت إقامته في المدينة، في عهد الإمام أبي حام.

وربما كان إبان وخمويه وعبد الواحد مثل سابقيهم من هذه الطبقة، وكانوا من سكان المدينة ويملكون القصور خارجها، فذكر ابن الصغير بشأن إبان وخمويه أنهما «خرجتا يوما إلى قصورهما منزهين»⁽³⁾، وأن قوله «خرجتا يدل على أن إقامتهما في المدينة.

ويبدو أن بعضًا من كبار الملاك كانوا من قبيلة مزاته، التي قال فيها الإمام عبد الوهاب «ما قام هذا الدين إلا بسيف نفوسة وأموال مزاته»⁽⁴⁾، وربما كان محمد بن جرتي وابن زلغين ينتميان لهذه القبيلة، وهما اللذان قال فيهما الإمام

(1) موريس لويس: الإسلام في عهده الأول، ص 223.

(2) ابن الصغير: تاريخ الأندلس، ص 358.

(3) نفس المصدر، ص 336.

(4) سليمان الباروني: الأعرار الرياضية، ج 2، ص 173.

ولو لم أكن إلا أنا وابن جري وابن زلفين لأغنيا بيت مال المسلمين بما علينا من الحقوق الشرعية ومحمد الشماخي وجه فراء محمد بن جري فيذكر أنه «بالحرث» مما يدل على أنه من كبار الملاك للأرض. وكان هناك كبار ملاك الموالين كإبن زلفين — كما تقدم — فيذكر الشماخي وجه فراء ابن زلفين أنه «بالأمام» وقد كان لهما مكانة مرموقة في نظر الإمام عبد الوهاب، وهي تعتبر صورة عن المكانة التي يستحق بها كبار الملاك، فلقد كان محمد بن حماد من خاصة الإمام أبي حاتم ومن أهل المدينة.

١١ - الموالين:

ظهر الموالين في مختلف أنحاء المغرب الأوسط، وإذا كان يعقوبي قد ذكر أن سكان مدينة بلزمة «قوم من بني تميم وموالي بني تميم» فما يمنع أن يوجدوا كذلك في تاهرت وغيرها من مدن المغرب الأوسط؟ لقد وجد الموالين في تاهرت، فأشار ابن الصغير إليهم في عهد الإمام أبي بكر إبان الحرب التي دارت بين أنصار هذا الإمام وأنصار محمد بن عرفة فقال العجم «قد أسكننا من العرب والجنود ومواليهم واتباعهم» وفي موضع آخر من كتابه أن العرب قبضوا «مولى من موالى الأغلب» يقال له خلف الخادم، وذكر مولى آخر هو سليمان مولى القاضي محمد بن عبد الله في عهد الإمام أبي البقطان وكان لقرستين انقسم مواليتهم، فذكر بخصوص أبي حاتم أنه «دخلت به عشوته وأخوته وأصنامه وبنو أصنامه ومواليه» (١).

ويبدو أن الموالين وجدوا بكثرة، فقد كان الأمراء في أغلب الأحيان يعتمدون العرب والبربر معاً لحولتهم منهم ومن منافستهم، ويعتمدون إلى حد كبير على الموالين، لأنه ليس هؤلاء مطمع سياسي، ويمكننا اعتماد عليهم الرستميون فالفاطميون فالزيريون.

ومن عوامل وفاءهم كثرة العجم والعييد السودان والصقالية في البلاد، فكان المسلمون من هؤلاء يتولون قبيلة ما، لأن المجتمع لم يتحرر من العصبية

(١) نفسه: مختصر تاريخ الأمازيغية ص 54. الشماخي: السور ص 203.

(٢) ابن الصغير: تاريخ الأمازيغ ص 257.

كلية⁽¹⁾ فكان والد الشاعر حسن بن ريشن القيرواني «مملوك رومي لرجل من أهل الحمدة من الأزد»⁽²⁾ ومن جهة أخرى فإن وجودهم لم يكن ممنوعاً من الوجهة الشرعية، فهم ليسوا عبيداً، بل أن الإسلام بدعوته إلى تحرير العبيد زاد في عند الموالى، وكان هذا العدد في ازدياد في العهد الفاطمي، لكثرة الحروب التي عاصروها فتج عنها العديد من الأسرى.

وبما أن هؤلاء لا يجوز أن يصبحوا عبيداً شرعاً، كانوا يدخلون في الولاء، وإن كان اعتماد الفاطميين على كثافة واعتماد الزيريين بعدهم على صناعية قد «حد من هذه الزيادة» وكان بعض الموالى ممن اشتراهم الفاطميون عبيداً صبيانا، فربوهم منذ البدء تربية إسلامية واعتنوا بهم وتعلموهم فغرسوا في نفوسهم حب الخليفة والوفاء له، وكانت العادة أن يعطوا عتقا مسجلاً بوثيقة⁽³⁾ مثل جوهر وسليمان الخادم وابنه مسرور، وميسور الفنى، وصباقي ووصيف وشفيح وريان ونيسر ومظفر وأطاح وصابر ونسيم ونصير ونظيف وغيرهم.

ومهما يكن أمرهم، فقد نشعوا بوضع محترم، فأستدت إليهم المناصب السامية والחסاسة في الدولة، فقد استند القائم الفاطمي إلى الأستاذ جوهر أمر نصره حين خرج في حملات عسكرية، ولما عزم المنصور الفاطمي على الخروج في طلب أبي يزيد غلظ بن كيداد استخلف الأستاذ جوهر على دار الملك وسائر البلاد وأعطاه مفاتيح خزائن بيت المال⁽⁴⁾، وحين كتب للمنتصور انصر أمر «عبد جوهر الكاتب بإفاد السجلات على البريد على جميع الآفاق بالفتح» وكان نسيم يشغل منصب عامل القيروان إلى أن عزله عبد الله المهدي سنة 314هـ، كما شغل صابر هذا المنصب، وقاد حملة بحرية اقلعت من المهدية باتجاه صقلية ومنها شنت هجوماتها على سواحل بلاد الروم سنة 315هـ/929، وكان شفيح الصقلي أميراً للجيش الفاطمي الذي حارب الفضل

(1) يذكر القاضي عياض: أن عيسى بن مسكين م 295هـ/908م في القيروان كان «ملك من المعجم ويقول قريباً من أهل الساحل. نظر: تراجم خطبة ص 222.

(2) حسن بن ريشن: نموذج الرمان. ص 439 المباشرة.

(3) ابن بطوئي: البيان ج 1. ص 181. للقرطبي: المعاني. ج 1. ص 72.

(4) ابن بطوئي: البيان ج 1 ص 209، 197. ابن حوقل: صورة ص 84.

بن أبي يزيد بن مخلد بن كيداد، وانتقل مع المعز الفاطمي إلى مصر. وهناك أصبح حاملاً لخطته⁽¹⁾. وحين احتل الفاطمي مدينة تاهرت في 101 هـ/313 م الذي خرج على رأس جيش عظيم إلى المغرب فهزم ابن أبي العافية واحتل مدينة فاس⁽²⁾. وأما جوهر الصقلي فغنى عن البيان، فقد اشتهر بحروبه في بلاد المغرب وبكفائه شهرة أنه قاد الجيش الفاطمي وفتح مصر. وكانت مرتبته عالية في الدولة حتى وصل مرتبة الوزارة⁽³⁾.

على أن هذه الفئات العديدة التي ذكرناها والتي تستأثر بالمناصب والمرتب الاجتماعية، تشكل فئة المهرم الاجتماعي، كانت قليلة العدد بالنسبة إلى العامة من السكان التي كانت تحتل القاعدة المربضة للمهرم.

وهكذا يتبين مما تقدم، أن بلاد المغرب الأوسط كانت نسبتاً غير متجانس التركيب اجتماعياً، فيتألف من شرائح اجتماعية متباينة بعضها ينتمي إلى طبقة العامة، والبعض الآخر إلى طبقة الخاصة، وربما لعب هذا التباين الطبقي دوراً في الفتن والحروب التي شهدتها البلاد. وقد يصعب تحديد العوامل التي أوجدت هذه الطبقة الاجتماعية وقد لا نستطيع وقف الأمر على العامل الاقتصادي، فإذا كان هذا العامل يتدخل في الوضعية الاجتماعية للفرد، فإن هذه الوضعية نفسها تفرض على الفرد مستواه الاقتصادي. لأن الانتقال من شريحة إلى شريحة في ذلك الوقت لم يكن بالأمر الممكن تقريباً.

(1) ابن خلدون: البيان ج 1، ص 181. للقرطبي: المعاني، ج 1، ص 72.

(2) ابن خلدون: البيان ج 1، ص 209.197. ابن حوقل: صورة ص 84.

(3) ابن الأثير: الكامل ج 6، ص 354. أبو الفداء: المختصر ج 3، ص 127.

مروان: السياسة الفاطمية، ص 128.122، إقبال موسى: دور كتمان، وعن جوهر الصقلي: على تراجم حسن: تاريخ جوهر الصقلي، مكتبة النهضة المصرية، ط 2، القاهرة 1963. ابن خلدون: البيان، ج 1، ص 221. وما يليه.

الفصل الخامس

العادات والتقاليد

نظرا لاختلاف مجتمع المغرب الأوسط على سلم الحضارة، فمن الطبيعي ان تظهر لهم عادات وتقاليد تختلف بها لمستواهم وظروفهم وامزجتهم نذكر منها.

العصبة:

تعتبر العصبة أصلا من الأصول التي يقوم عليها المجتمع القبلي وقانونا من قوانينهم المتعارف عليها، وهي تتولد من القرابة التي تستند الى وحدة الأنساب، سواء بالدم أو بالحلف والولاء، بل ان المصاهرة تسهم بدورها في ظهور العصبة ودعمها، فان ابن خلدون المغربي مال الى مباينة عبد الوهاب لان ام عبد الوهاب بقرينة⁽¹⁾، مع ان عبد الوهاب نفسه من اصل فارسي.

وتعتبر حياة العزلة التي تحياها القبيلة من دوافع العصبة اذ انها تحافظ على اصالة الدم وتحد من اختلاط الأنساب، وتسمى شعورا لدى افراد القبيلة بمسئوليتهم الجماعية في الدفاع عن قيتهم، فالعصبة تحمل الافراد على التضامن والتعاقد⁽²⁾.

وتكون العصبة قوية، كلما ازدادت القبيلة توغلا في حياة الترحال والظلم ثم تضعف كلما اتجهت القبيلة نحو المدن، لذا فهي ضعيفة نسبيا في المدينة لاعتماد سكانها في حماية انفسهم على السلطة الحاكمة، على ان هذا لا يعني انها زالت في مدن المغرب الأوسط، بل انها تظهر من حين لآخر في مدينة تاهرت المرستية، فان سياسة الاكمة عجزت عن اخذها، لكنها عند قبائل المدينة لكل حدة من غيرها، الا ترى انقسام قبيلة لوانة على نفسها في حرب الامام ابي حام

(1) الشامي: السور: من: 143.

(2) من عصبة: انظر: احسان الصبي: العصبة قبيلة. طبعة دار النهضة العربية ابن خلدون: المدينة فصل (2) في ان العصبة لها تكون: القوال: علم الاجتماع البدوي صفحة 220.

مع عمه يعقوب بن الفتح، فقد وقلت لوائه في بداية الأمر الى جانب الامام
ابي حاتم وخرجت معه من المدينة ولكن حين ادخل اهلها يعقوب اليهم رجعت
اليه جماعة من لوائه⁽¹⁾.

وتبدأ العصبية في الاسرة أو العائلة، فمن الطبيعي ان يتعصب الابن لأبيه
ولعمه ولغيرهما من ابناء أسرته ثم هو يتعصب لعشيرته اذا تعلق الأمر بها، فعن
اجتماع رؤساء القبائل في تاهرت لانتخاب الامام عبد الرحمن قالوا: لعل المقدم
ان يرفع اهل بيته وعشيرته على غيرهم فنفسد النبات ويكثر الاختلاف ويقل
الاتلاف⁽²⁾، وحين خطب الامام عبد الوهاب ابنة مقدم لوائه غضب ابن مقدم
الأوس وغضبت عشيرته لغضبه⁽³⁾، ويذكر الترجيني نفلا عن ابي الربيع عن
رجال الطليقة السابعة من جهته، فحاصم رجلين من قبيلة مزانة بسبب فراض
وحتى قامت عشيرة كل واحد متعصبة ونامروا على القتال وتوالف الفريقان وقد
اشربوا على ان يقتلوا⁽⁴⁾، وكان في مجلس ضم ابن الحنيد وابا عبد الله الشيعي
رجل كناسي يعرف بشيخ المشايخ يتعصب لغضبه اثنا عشر الف سيف⁽⁵⁾.

ويتعصب الفرد لقبيلته فان نظرة الى الحروب التي شهدتها بلاد المغرب
تدل على انها في الغالب حروب عصبية، فيحدث ان يئلف ابناء القبيلة حول
أمير منهم كما فعلت مهنلة مع ابي قره، والمغرليون مع بني خزر وبني يفرن مع
يعل اليفرنى السابق الذكر وغيرهم، فتقوم القبيلة للسيطرة على غيرها من القبائل
المشاركة معها في جد واحد، فكثروا ما وقعت الحروب بين مغراوة وبني يفرن
مع انهم زنايتون، وحاربت مغراوة ابا يزيد بن كيداد مع انه من المغروض ان
يقفا — محمد بن خزر وابنه — في صفه لانه زنائي مثلما⁽⁶⁾ لكنهما لم يفعلا
تحقيقا لمصالح خاصة بولاكهم للقاطمين.

كذلك فهو — الابن — يتعصب لقبيلته الام، فان زيري بن عطية
المغرلوي كتب الى جميع قبائل زناتة يستصرعهم، فآفته الوفود من بلاد الزاب
وبلااد تلمسان

(1) ابن الصغر: تاريخ الاثنية الرسميين. ص: 360.

(2) نفس المصدر: ص: 321.

(3) نفس المصدر: ص: 331.

(4) الترجيني: طليقات ج. 2. ص: 345. جاء في النص حتى قامت كل واحد عشيرة متعصبة.

(5) القاضي عياض: تراجم. ص: 337.

(6) احمد بن عبيد الله: دور زناتة في الحركات الشعبية بالمغرب الاسلامي. ص: 224.

وملوية وسلجماسة وسائر بوادي زنتافا⁽¹⁾، وذلك في حربه مع واضح الفني قائد جيوش قرطبة سنة 386هـ.

وقد عادت العصية بنتائج وخيمة على بلاد المغرب، فاضطرت إلى الحروب التي كانت تنشب بين قبيلتين لأنفة الأسباب، فقد حالت دون استحكام الملك في البلاد إذ يرى ابن خلدون أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء وإن وراء كل رأي منها وهوى عصبية لمائع دونها⁽²⁾.

وقد وجدت عصبية من نوع آخر تقوم على الرابطة المذهبية، فكان الأمام عبد الرحمن بن رستم حين يقوم بتوزيع الصدقات على الناس يؤثر بأكثر ذلك أهل الفاطمية من مذهبهم، وكانت كتامة وهي شعبة يكرمون من مال إلى مذهبهم، ويبرون من والحق اعتقادهم⁽³⁾.

2 - الثأر:

كان الاعتداء على أي فرد من أبناء القبيلة يعتبر اعتداء عليها جميعها، بحكم العصبية القبلية، فكان على القبيلة أن تأخذ بثأر قبيلتها ويقوم بتنفيذ العملية أقرب الناس إليه، فإن لم يوجد فيحتمل المسؤولية رئيس العائلة فالنفس فالوطن فالقبيلة لأن الدم، دم الجماعة كلها، والأظلت قبيلة المقتول مثارا للسخرية والعار، فقد نادى الذكار ابن ميمون الرستمي مستهزئين: «يا ابن الملهثور دمه»⁽⁴⁾.

وفي حالة عجز القبيلة عن الأخذ بثأرها كانت، ترجته إلى حين مقدورها ربما إلى أربعين عاما أو تقبل الدية، إلا أن الشائع عندهم أن الدم لا يغسله إلا الدم، أما قبيلة القتيل، فكان عليها أن تقف بذا واحدة لحماية ابنها وجمع الدية من جميع أفرادها.

(1) ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص: 66 لسان الدين ابن الخطيب: تاريخ المغرب العربي القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام، ص: 138.

(2) ابن خلدون: المقدمة، الفصل التاسع، ص: 164.

(3) البكري: المغرب، ص: 82.

(4) الشماخي: نسو، ص: 153. أبو زكريا بن أبي بكر: كتاب سيرة الأئمة وأخبارهم تحقيق محمد سليم، للكتبة القرطبية الجزائر 1979م - 1399هـ، ص: 64.

وكان الثأر شائعا في بلاد المغرب بحكم طبيعته القبلية ففي تلمغرت، وحين احضرت جثة محمد بن عرفة الذي قتلته الامام ليويسر قام مناد يتنادي بين يديه ألا ان القتل يأمركم بطلب ثأره ودمه، وحين قتل العجم رجلا من بني دمر من اهل تلمغرت في عهد الامام ابي حاتم، قام ابوه الى رجل من عجم المدينة فقتله غيلة من غير ان يشعر به الناس (1)، وحدث في وهران سنة 298هـ / 911م ان زحلت اليها قبائل كثيرة من البربر يطلبون ثأرا بينهم وبين بني مسكن (مسكن) فاقى من كان فيها من الاندلسيين وكان عندهم جماعة منهم من بني مسكن فقصروا عليهم الحرب فلما ضايقوا عليهم هربوا بني مسكن ليلا.

وقد كان طلب الثأر من بين العوامل المعقدة التي تكمن وراء نشوب الحروب في المنطقة، فان بلقين بن زيري بن مناد الصنهاجي علي سبيل المثال قدم من افريقية قاصدا الى المغرب ليأخذ ثأر ابيه فقتل زناتة وأستأصلهم ومكث المغرب بأسره (2)، اما جوهر قائد المزم الفاطمي فقد أسر الى بعض المخلصين من اتباعه يقتل يعلى اليفرنى، وحتى يضيغ دمه جعل قتله، على ايدي رجالات كتامة وصنهاجة وذهب دمه هنرا في القبائل (3).

وكان يراعى في الدية أو الثأر مكانة القتلى والقتيل، في قبيلة ومكانة هذه بين القبائل، وكذلك الظروف التي احاطت بارتكاب الجريمة والصلات الاجتماعية بينها، فان يعلى اليفرنى المذكور قد رفض الثأر لايه برجل واحد من قبيلة القتلى — بني بكار من فزون وكانوا مبالين لغزوة — ليحفظ بنفسه بحق الثأر بما يتناسب وشخصية القتيل (4).

4 — الغزو:

بعد الغزو نوعا من اللصوصية، يقوم به الفقراء لنهب الخيرات والاموال ممن يملكها، فاذا شعرت قبيلة بتقصي مواردها، حشدت قواها واغارت على قبيلة مجاورة على غفلة منها فتسوق، ما تجده من انعام وتسي النساء والأطفال، وتعود فخورة بالظفر الذي حفلته والسلب الذي احرزت عليه.

(1) ابن الصلح: للمصر السابق: ص: 359.

(2) ابن أبي زرع: روض القرطاس. ص: 56.

(3) ابن خلدون: الموج. 4. ص: 37.

(4) Gohic: Le Maghreb Central. P. 146.

ويرجع سببهم للنساء والأطفال لسبب مادي، فهم يتخلون حيناً لآخر بعض الأعمال التي تعود بالمنفعة على القبيلة، أو بما ستحصل عليه هذه القبيلة من أعدائهم، ويبدو أن النظرة إلى الغزو كانت تختلف عن النظرة إلى السرقة، بل كان الغزو على الفخار للقائمين به لأنه تعبر عن قوتهم وشجاعتهم، ولقد تم على اكتساب أرواحهم بحد السيف، فهو أشبه ما يكون بمهنة خاصة بالشجعان من الرجال⁽¹⁾.

وكانت القبيلة التي تتعرض للغزو، تقوم بغزو معاكس إن كانت ذات مقدرة لاختناك أموالها ومراشيتها وسباياها، والأا كان عليها أن تطأطأء رأسها، وتسكت على الضم إلى حين نجد في نفسها القدرة على رد الضم عنها، فغزو وتعمد إن كانت تدفع مغارم للقبيلة الأخرى.

وكانت الأسلاب والغنائم توزع بالسوي بين المحاربين، أما القادة فينالون ربع أو خمس الغنيمة وما يحصلون عليه من أموال وهم في طريقهم إلى هدفهم، كما كان من حقهم أن يأخذوا ما تبقى من القسمة والمسمى بالفضل⁽²⁾.

وللممارسة الغزو دوافع مختلفة منها: الحاجة المادية، ونظرة البدو إلى الغزو كمفخرة من مغاورهم وأشباح روحهم الحربية، وغريزة حب التملك فيذكر ابن خلدون أن «طبيعتهم انتهاب ما في أيدي الناس وأن أرواحهم في ظلال رماحهم وليس عندهم في أخذ أموال غيرهم حد يتبنون إليه بل كلما امتدت أيديهم إلى مال أو متاع أو ماعون نهبوا، وقد يكون من الدوافع طلب الثأر أو أسباب سياسية أو العvisة القبيلة، بما فيها الأجرة والحماية والولاء، فيذكر السلاوي أن ثورات الثوبر اتخذت صفة المعاندة والمغايرة والمباغضة⁽³⁾، ووصف ابن حوقل سكان جبل الأوراس بأنهم كانوا مستعيلين على من جاورهم من البربر وغيرهم وذكر ابن الصغور أنه لما وزع الأمام عبد الرحمن بن رستم أموال وفد

(1) الفول: علم الاجتماع، ص: 304.

(2) الفول: المرجع السابق، ص: 308.

(3) السلاوي: الأعطاء ج. 1، ص: 111.

البصرة على الفقراء في تاهرت حسنت احوالهم وعافيتهم جميع من اتصل به
عبرهم واستوا من كان يخرؤهم ورأوا انهم قادرون على تحريرهم ومن كانوا يخلون
ان يخرؤهم⁽¹⁾، واخارت هوارة يوما على نساء اذنة وذهبوا بهم فادركهم اهل
اذنة فاستقلوا النساء هناك والضيعة وقتلوا جماعة من هوارة⁽²⁾.

بل وكان يحدث الغزو بين أفراد القبيلة الواحدة إذا انحطت حصيتهم،
فحين أنقسم بنو سكان على أنفسهم بين مؤيد لأي عبد الله الشامي ومعارض،
سار هؤلاء في جمع عظيم الى المؤيدين، فلما رأهم بنو سكان — المؤيدين —
فلزت فيهم الصيحة فركبوا عليهم وأخرجوا رحلهم وعدتهم وتلقوهم⁽³⁾.

وكانت كلمة مطاهرة أو انتفاص كافة لحدوث الغزو، فذكر ابن خلدون
ان قبيلة وجديين من قبائل زناتة كانت مجاورة لقبيلة لواتة في منداس ثم، حدثت
بينها فتنة بسبب امرأة اتكحها بنو وجديين في لواتة فغبروها بالظفر فكتب
بذلك الى قومها ورئيسهم يومئذ عنان، فقتلوا واستعملوا من وراءهم من زناتة
فامدوهم يعلى بن محمد البقرني⁽⁴⁾، وزحفت الى جانبهم مطاطة ثم غزو لواتة
فكان بينهم وقائع وحروب.

وقد مارس زيري بن مناد نفسه الغزو في بداية امره اذ اجتمعت اليه
طائفة من عشيرته فأغار بهم على من حوله من زناتة والبير وروق الظفر بهم
مرة بعد مرة فعظم جمعه وتطلعت نفسه الى الامارة كما سبق فكأنه كان يمارس
الغزو من اجل هدف سياسي.

بل ان الحروب التي شهدتها بلاد المغرب الأوسط يمكن ادراسها في اطار
الغزو المنظم، إذ كان المنتصر دائما يفوز بالاموال والمواشي والسي، وعلى سبيل
المثال، فقد ارسل عبد الله المهدي عساكره الى تاهرت سنة 299 هـ / 911 م
فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية واتبوا الاموال وحرقوا المدينة بالنار⁽⁵⁾.

(1) ابن الصغور: الضمير السابق، ص: 224.

(2) البكري: المغرب، ص: 144.

(3) القاضي المساند: فتاح الدعوة، ص: 97.

(4) ابن خلدون: البرج، ج. 6، ص: 237.

(5) ابن عذاري: البيان، ج. 1، ص: 163، حوادث سنة 299 هـ.

لم يكن امام القبائل الضعيفة الا ان تخضع وتقبل دفع المغارم بما فيه من امتنان لكرامتها أو أن تتمرد على واقعها، ولكن نظرا لعدم توفر القدرة للمقاومة، فكانت تلجأ الى الاستجارة بغورها من القبائل.

وفي الغلب الاحيان، فان القبائل المجررة كانت توافق على طلب الاستجارة، لان هذا مما يدعم صغورها في مواجهة أعدائها، ولأن رفض الاستجارة يسيء الى سمعتها بين القبائل، لذا كانت تجير غيرها مع علمها بما قد يلحقها من وخيم العواقب.

فقد أشرنا الى ان بعض القبائل كانت تطلب ثأرا من بني مسكن، فاستجار هؤلاء باهل مدينة وهران، فأجاروهم، وحين طلبت القبائل تسليمهم رفض اهل المدينة، ويبدو انهم كانوا عاجزين عن حمايتهم، فجعلوهم يهربون من المدينة، فخرج عنهم بنو مسكن ليلا وأستجاروا بلزناجة فأجاروهم⁽¹⁾، كما لاحظنا قبل قليل كيف ان بني وجديجن قد استعملوا من وراهم من زناتة فأملوهم في حربهم مع لواتة.

6 - التحالف:

وقد يكون لقبيلة ما اطماع سياسية، فتسعى لتحقيق هذا الهدف الى اعضاء بعض القبائل الضعيفة لتفوزها عنوة، وتحملها على السير معها في مهمتها، مثلما فعلت تلكاتة برعامة زيري كما سبق وقد تجتمع هذه القبائل حول انتهاء مشترك، كأن تنتمي الى مذهب معين مثل ما فعلت قبائل منطقة تاهرت حين اجتمعت فأنتخبت الامام عبد الرحمن بن ارسم ومثل ما فعلت قبائل كتامة في احتضانها التشيع، أو تنتمي الى جد واحد، كما فعلت قبائل زناتة في تحالفها مع مغراوة في مواجهة جيش منصور بن أبي عامر⁽²⁾، أو كما فعلت قبائل صنهاجة

(1) البكري: المغرب ص: 70.

(2) أرسل منصور في أبي عامر من الأندلس بقيادة ابنه عبد الملك المظفر لمحاربة زيري بن حجة اللواتي، فأخذ هذا الأخير يطلب الامدادات من جميع قبائل زناتة فأثمة جمعها من بلاد الرباط وبلاد تلمسان وسوسة وسجلماسة وسائر بلاد زناتة فقبض بهم الى قتال عبد الملك المظفر ابن أبي زرع: دوش القرطاسي ص: 66 ابن خلدون المغر ج: 2 ص: 43 مؤلف مجهول مناسخ الورع ص: 29 ابن الخطيب احوال الامم ج: 3 ص: 158 السلاوي الاستعلاء ج: 1 صفحة 93.

في مواجهة زنانة نفسها ثم الم ينزل الامام عبد الرحمن بن رستم عند فراره من القيروان عند قبلة لمابة لتقديم حلف بينه وبينها(1).

على كل، كان الحلف المنتصر ينتهي به الامر الى اقامة دولة تفرض الضرائب على القبائل المطلوبة، وتستأثر قبائله بالامتيازات والناصب الخاصة والاموال، وتحتج كل قبيلة بشخصيتها واستقلالها الذاتي، فلها شيخها واشرافها، وهؤلاء يشاركون الرئيس في امارته مثلما كان حال قبائل ناهرت المتحالفة مع الرستميين على ان امر اقامة دولة لم يكن امرا محضا ودائما، لان التحالف قد يتم بين قبيلتين ضعيفتين أو أكثر بقصد رد الطماع الغزاة.

7 - النظام الحربي:

لم تكن الحرب تتم بحط عشواء، بل كان لها نظام دقيق معين يتبعونه، فذكر ابن عساري ان حشد الي عبد الله الشيمي للكشامين كان بغير ديوان اما كان يكتب لرؤساء القبائل فيحشدون من يلهم طاعة له ورغبة فيه، ومثله كان الرستميون، فلم يكن هؤلاء في الواقع جيش بمعنى الكلمة اما كان يقصد على الحشد، ولكن هل كان اسلوب الحشد هذا هو الاسلوب الوحيد ام كان هناك جيش منظم دائم ؟ واذا وجد فهل كان طليقا ام يقيم في معسكرات خاصة ؟ وما نظامها ؟ هذا ما يتعلق بالدول أما القبائل فكان نظامها واضحا، اذ اشرنا الى ان مسؤولية الدفاع عن القبيلة جماعية يتحمل عليها الرجال القادرون، فكلهم جنود يوم المعركة.

ومهما كان امر الجيش، فقد كان يسير بترتيب محكم، مقسما الى اربعة اجزاء، بين الجزء والذي يلي مسيرة يوم، ويتطلق في سيرة مع الفجر حتى منتصف النهار حيث يقيم الى صباح الغد، وكان الطبل ينفق ثلاث مرات اعلانا بالرحيل، وكان لكل قبيلة رائتها، وتسير في المؤخرة الخيام واللوازم محمولة على

(1) ابن عساري: المصدر السابق ج. 4. ص: 247.

(2) ابن عساري: السابق ج. 1. ص: 138.

البحال والجمال ورافقها الاغنام الحية يسوقها رعاء لتتخذ مؤونة⁽¹⁾، ولكن الجيش بصفة عامة لا يأخذ معه مؤونته بل كان عليه ان يعتمد في معيشته على البلد الذي يمر فيه، صديقا كان أو غلوا⁽²⁾، ويقول ابو عبد الله الشيعي، من البحر السريع.

سل عن خميس إذ طلعت به يوم الخميس ضحى على الفجر⁽³⁾،
وبفهم من هذا انهم كانوا يتقسمون الجيش الى خمسة اقسام الا انه في حصاره للاريس جعل مينة ومسيرة وقلبا، بينا احاط نفسه بعدد من القوارص، وصعد كذبة يرقب سور المعركة، وكان النظام متبعا في تاهرت الرسمية، في حرب الامام عبد الوهاب لمولدة، فحين تراءى العسكران عبا الامام جيشه ورتب قواده وقسمهم الى مينة ومسيرة وقلب، بينا كان هو يرقب المعركة من على ظهر راحلته⁽⁴⁾.

الا أن القاضي النعمان يصف لنا نظامه الحربي، فيذكر تحت عنوان ذكر صفة القتال في كتابه «دعائم الاسلام» انه اذا تم الزحف، تبعاً الكتاب ويفرق بين القتال ويجعل كل منها رجلا يحمل الراية ويقسم الجيش الى مينة ومسيرة وقلب ويجعل على هذه الاقسام مقدمين بينا يمتك القائد في الجيش.

يتقدم الرجالة والرماة فيوشقون بالبلل وتوضع الخيل الروابط والمتعجة ردما للواء والقدمة وفيما اذا عزم الجيش على الحملة على عدوهم تقدم صاحب المقدمة، فان تضعضع دعمته شرطة الخميس، وان تضعضع هؤلاء حملت المتعجة ورشقت الرماة، في حين تلقف الطلائع والسالح في الاطراف والقباض والاكمام لحماية الجيش من المكائن أو الكمائن.

الا ان الامر يختلف في حالة الدفاع، إذ عليهم ان يشعروا في اماكنهم ويشرعوا الرماح، ثم يبرز في وجه المهاجمين أصحاب الجواشن والدروع، ويملو

(1) Galien: Le Maghreb Central, P. 127.

(2) Ibid: Op Cit. P. 126.

(3) ابن الأثير: الخلاصة ج. 1. ص: 95. كلمة خميس في صدر البيت يقصد بها الجيش لاقتسامه الى خمسة اقسام.

(4) ابن الصبغ: تاريخ الأئمة ص: 312 ومن حصار الاريس انظر: القاضي النعمان: فتاوح الدعوى ص: 202.

ان هؤلاء كانوا لأبحاريون دفعة واحدة، وإذا حمل عليهم الأعداء جثوا على الركب وأستروا بالثروس صفا محكما لأخلل فيه، فإذا شاهدوا العدو ولى الأدبار حملوا عليه بالسيف، وإذا انهزم ركبوا الخيل بطلونته⁽¹⁾.

وقد نه ابن خلدون إلى اعتماد البربر والعرب على أسلوب الكر والفر في القتال ولكن كان لابد على أهل الصف ان يكونوا متحدين على القبات في الزحف، فأحتاج ملوك المغرب ان يتخذوا جندا من هذه الامة المتعوده الثبات في الزحف وهم الأفرنج⁽²⁾، ويحتر هذا احد التوافع في اتخاذ العبيد في جيوش دول المغرب.

كانت المعركة تنور يوما واحدا لذلك كانت تسمى عند العرب والبربر بالايام، الا انه اذا حدث ان رفضت قبيلة الأقرار بالهزيمة، فكانت المعركة تتواصل يوما آخر⁽³⁾، وهكذا الى ان يقر احد المتخاصمين بالهزيمة أو يصطالحا.

وكان الفوز بالغنم يجذب الرجال إلى عرض لحمل الحرب، إذ للمقاتلين نصيب من الغنيمة، ويمكن ان ينال المقاتل حصة أكثر اذا أظهر بلاء حسنا في المعركة ثم ان الحرب تعتبر فرصة ليظهر شجاعته ورجولته فيكون مدعاة للفخر ونسج القصص والروايات للتدبر بها في ليالي سمرهم، بينما تشارك قبائل اخرى في المعركة كمرتزقة مقابل مبالغ مالية يوزعها الامام أو الامور، تختلف بين القوارس والمشايق، فان الامام ايا حاتم لما خرج من تاهرت اجتمعت لواتة كلها اليه، فاعطى الاموال وحمل على الخيل فاجتمعت قبائل الصحراء اليه⁽⁴⁾.

وكانت للحرب آدابها، فلم يتعرض المقاتلون الى العجزة والضعفاء من الشيوخ والنساء والاطفال، فكان يألف المقاتل من إبراز شجاعته على امرأة

(1) القاضي السنان: معالم الاسلام، ج. 1 - ص: 372. للتعبية: مشقة فعل (تعب) اصطلى واحتر.

(2) ابن خلدون: المقدمة، ص: 374، 371.

(3) القاضي السنان: الفتح المبرور، ص: 113.

(4) ابن الصحر: المصدر السابق، ص: 359.

أو شيخ، ربما لهذا السبب، حين أراد أبو عبد الله الشيعي الانصراف من عند صاحبه الشيخ الكتامي صرغوه مع امرأة تدله على الطريق لأن الحرب كانت بينهم — جماعة الشيخ الكتامي — وبين بني عمهم⁽¹⁾، كما أن الأباضية لم يكونوا يتبعون موليا ولا يجهزون على جريح ولا يفتنمون الأموال التي يخلفها العدو، ويظهر هذا جليا اثر انهزام ابن طولون امام اباضية جبل نفوسة بقيادة ابي منصور الياس النفوسي بحالف مع الأغالية، فلم يمس الأباضية الغنائم، فاستول عليها جيش الأغالية⁽²⁾.

8 - القروسية:

يميز ابن خلدون بين مجتمع المدينة ومجتمع البادية في موضوع الشجاعة، فانه يلمص الجنين بالمجتمع الأول لأن افراده أوكثروا أمر المدافعة عن اموالهم وانفسهم ال والهم والحاكم الذي يسوسهم، وإذا كان هذا حافهم فلا يلقون في قروسيتهم مستوى اهل البادية، الذين يصفهم ابن خلدون بالشجاعة ذلك لانهم قائلون بالمدافعة عن انفسهم لا يكلونها الى سواهم فهم دائما يحملون السلاح ويقتلون عن كل جانب في الطرق ويحلقون عن المجموع الاغتررا في المجالس وعلى الرحال⁽³⁾.

كما ان يقيم طبيعة مدينتهم كاختلافهم المراتي تجعلهم يلقون وقتا اطول على ظهور الخيل، فيقتلون في القروسية بل تكون جبلة فيهم فيزبون غيرهم ممن لا عهد له بركوب الخيل كاهل المدينة.

وهكذا كان امرا طبيعيا ان نشهر برادي المغرب الاوسط بالقروسية فيصف ابن خلدون قبائل زناته بأن وأكثرهم فرسانا يركبون الخيل⁽⁴⁾، وهي نفس الصفة التي أوردتها الأندلسي بشأن قبائل زناته المنتشرة بين تاهرت وتلمسان، فذكر أن أكثر زناته فرسان يركبون الخيل ولهم عادة لا تؤمن⁽⁵⁾.

(1) ابن خلدون: البيان ج. 1، ص: 136.

(2) الشهابي: السور ص: 255.

(3) ابن خلدون: المقدمة فصل في ان اهل البدو قرب ال الشجاعة.

(4) ابن خلدون: البيان ج. 1، ص: 200.

(5) الأندلسي: راحة ص: 88.

وكان بنو يرزأل من مشاهير فرسان بلاد المغرب حتى اشتهر نالوا إعجاب الحكيم المستنصر بالله الأموي، فأستقدمهم إليه، وقد وقف يوما بنظر ال فرسان البربر حين تمركوا للمعركة فأبدى إعجابه بهم لمن حوله قائلا: انظروا الى انطباع هؤلاء القوم على عيولهم فكأنهم الذين عناهم الشاعر بقوله: (من البحر الكامل). فكأنما ولدت قياسا تحتهم وكأنهم ولدوا على صهوة ما أعجب انقيادها لهم كأنها تفهم كلامهم⁽¹⁾.

ويهم سكان المغرب بالفروسية، فيرون ابتاعهم عليها منذ نشأهم ويحبونها إليهم، حتى كان أطفالهم يلعبونها بالعصى فكانوا يصطقون على صلين ويركيون عصيهم كأنهم فرسان.

9 - الشرف:

يعتبر الشرف صفة ملازمة للمجتمعات القبلية فالحفاظة عليه تعبر عن الحرص على إعلاء سمعة العائلة والقبيلة، وعلى صفاء دمها، وان البعض يعتبره من اثارية الرجل، فهو يعتبر المرأة متاعا خاصا به ليس لأحد ان يشاركه بها.

كان الاعتداء على شرف المرأة يلحق عارا بالقبيلة لا يستطيع احتياله، فذهب لنفسه، فذكر ابن عشاري ان منيا الداعي الاسماعيلي بجبل الونشريس اظهر التشريق بالجليل سنة 309هـ / 921م فكان الرجل للتشريق يدخل الى حليقة جاره فيطأها وزوجها حاضر ينظر اليه، ثم يخرج فيصق في وجهه ويصنع نقاء ويقول له تصور فانما صير عد كامل الايمان وصحي من الصابرة⁽²⁾، وبغض النظر عن مدى صحة هذه الرواية فان الناس ومع خضوعهم للسلطة الفاطمية لا أنهم لم يحصلوا هذا الأمر فقام عليهم الناس وقتلوا بعضهم⁽³⁾، وقيامهم هذا هو تعبير عن حرص القبائل على شرفها حتى لو تعلق الأمر بالسلطة الحاكمة ورفضهم التشريق.

(1) ابن حيان: اللقيس من ابناء اهل الاندلس طبعه بيروت ص: 193 الى عطينة العروج. 6. ص: 11.

(2) ابن عشاري: البيان ج. 1. ص: 185.

(3) نفس المكان.

وفي تاهرت لجأت امرأة إلى القاضي تشكو امرها حين استعطف زكربا
 ابن الامام أبي اليقظان ابنتها بعدما أعوزتها حيلة الانتقام، ولو كان أمر الزنا مشاهدا
 لما قام أولئك الناس على المشرقين فقتلوهم ولما لجأت هذه المرأة إلى القاضي.
 ويروي صاحب كتاب الاستبصار قصة ابنة أحد اصدقاء حماد بن بلقين
 مؤسس الدولة الحمادية كانت من سبائها باغية، وكان الجنود قد نالوا شهرتهم،
 وحدث ان تقدم والدعا لصديقه حماد طالبا فك امرها، فدعاها اليه، لكنها
 تجمعت في تمرير حيلة على حماد ادت إلى قتلها بحد السيف، ذلك لانها كرهت
 العيش بعد الذي جرى عليها⁽¹⁾، ألا يدل هذا على أن الموت اعون من عار
 الزنا.

ولو حدث ان تقدمت امرأة على لرتكاب الزنا، لضعف في تربيتها أو في
 شخصيتها فان الزوج لم يكن يستطيع ان يحصل حياة زوجة بل ولا الأهل،
 فروى البكري قصة امرأة غائبة زوجها، فأخير أهلها بالامر وحين استبانوا الريبة
 فيها قتلوها، وقصة امرأة تزوجت زوجا ثانيا ثم قامت باستقبال زوجها السابق
 وهي ترتدي قميصا يدم عن خياها جسمها، فلما رأى زوجها ذلك لم يتألك
 غيرة ان قام اليها وطعنها طعنة كانت فيها نفسها⁽²⁾.

ان هذه الامثلة على محافظة قبائل المغرب على شرفها نجعلنا ننظر بعين
 الشك إلى ما ذكره ابن حوقل، من ان أكثر بربر المغرب من سلجاسة إلى
 بونة يذلون انفسهم لأضيافهم على سبيل الأكرام ولا يحشمون من ذلك، اذ
 ما دام هو نفسه قد زار المنطقة فلماذا يهضم على السماع فيقول: اني سمعت
 ابا علي بن أبي سعيد يقول: انه يبلغ بهم فرط المحبة في اكرام الضيف ان يؤمر
 الصبي الجليل الأب، والأصل الخطير في نفسه بمضاجعة ضيفه ليقضي منه نهمه
 وينال منه الحرام⁽³⁾، فان هذا يضعف روايته، ويبدو ان الأمر لايزيد عن حادثة
 وقعت لأبي علي المذكور مما لا يخلو منه مجتمع، وإذا كان موقف الناس على ما
 ذكرنا من محافظتهم على شرفهم، فكيف تقبله تحت امير مثل علي بن محمد
 البهراني، فذكر ابن خلدون انها جاءت بولد من غير أب سموه

(1) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار: ص: 170.

(2) البكري: الطب. ص: 185 — 187.

(3) ابن حوقل: صورة ص: 91 — 93. الأندلسي: ترجمة ص: 99.

كلام^(١)، وقد يكون صحيحا اثر هزيمة يعلى امام الفاطميين ومقتله، فمن المحتمل ان اخذه كانت اسيرة.

10 - الكرم:

يرى بعض الباحثين ان ظاهرة الكرم تعم المجتمع الريفي على فقره وبساطته اكثر من المجتمع الحضري على غناه ولتحضرته^(٢)، وربما كان من بين أسباب وجود الكرم عند المجتمعات القبلية ضعف وسائل القبيلة في حفظ ما تجمعها من طعام لفترات طويلة لاتيح للمسافر ان يكتفيه من المؤونة طيلة رحلته ونظرا لحاجة المسافر عندئذ الماسة الى من يقره ونظرا لاهمية هذه الصفة، فقد احتلت مكانة بين الصفات حتى كانت من مفاخر الفرد والقبيلة.

على ان هناك دوافع اخرى للكرم، كأن يتخذ مطية لتحقيق هدف سياسي أو اجتماعي، فقد كان محمد بن عرفة في تاهرت جوادا سخيا كما سلف فكان اذا سار مشى بين يديه ومن خلفه ومن يمينه ومن يساره ام من الائم، وكان لامام ابو حاتم يجمع الفتيان الى نفسه فيطعم ويكسو حتى جذب العامة اليه وقدموه على تاهرت.

ويظهر اتصاف سكان بلاد المغرب الاوسط بالكرم وحرصهم عليه من خلال عبارات ذكرها القاضي النعمان خاصة بقياتل كتامة، فذكر ان حجاج كتامة الذين صحبهم الشيعي ابو عبد الله اشترىوا شاة وهياؤها له طعاما، ثم اتوه به فقال: ما هذا؟ قالوا: سنا في الضيف وانت ضيف هنا وحين هاجر بالتابعه من الكتاميين الى سجانة وأستضافهم الساميون فذبح كل واحد شاة لضيفه واحتفل لي برة واكرامه^(٣).

ويذكر ابن الاثير وهو يتكلم عن زيري بن مناد ان اياه كان حسن الضيافة لمن يمر به بل انه بنى مسجدا كان يأوي اليه الغرباء، وكلما رأى مسافرا استضافه، وعند ذهابه زوده بأسباب العيش والملابس.

(١) ابن خلدون: المرح. 6. من: 211.

(٢) القول: علم الاجتماع. من: 251.

(٣) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة. من: 69. انظر من: 63. من نفس المصدر.

وكان أبو جعفر أحمد بن حيوان نابضي من الطبقة التاسعة يؤخر عشاءه فإذا حصل نادى في المسجد أهائنا ضيف؟ ألا لا يجيب أحد دون عشاءه، ثم لا يفته ذلك حتى ينظر الصراف الناس، فإذا انصرفوا طاف على زوايا المسجد بمكازره يفتش هل من طارق؟ هل من ابن سبيل (1)؟

والكرم صفة حميدة نعم بلاد المغرب الإسلامي قاطبة فابن حوقل يذكر أن أكثر بربر المغرب من سجناسات إلى السوس والغمام وفاس إلى نواحي تاهرت وإلى تنس والمسيلة ومسكرة وطنة وباغاي إلى أكرهال والزفون ونواحي بونة إلى مدينة قسنطينة القواء وكثامة ومسيلة ومسطوف يضيفون المارة ويطعمون الطعام (2).

ويبدو أن آدابهم في إكرام الضيف أن يتناول المضيف الطعام مع الضيف حتى إذا ما انتهوا رفع ما تبقى من الطعام إلى باقي أفراد العائلة (3)، بل ربما كان الضيف ينفرد بالأكل في حين يقف صاحب الدار لخدمته، بدليل ما كان يفعله زيري بن مناد السابق الذكر في صغره حين كان يدخل وأصدقائه إلى داره حيث يطعمهم ويأثاء الغداء كان يقف وراءهم ولا يأكل شيئا (4)، فكان لسان حالهم يقول: من البحر الطويل.

وإني لعبد الضيف مادام نازلا ومالي سواها شيعة تشبه العبداء لكن الأمر يختلف عما تقدم بالنسبة لسكان المدينة، حتى أن ابن خلدون عقد فصلا في مقدمته جعله بعنوان: في أن أهل البدو اقرب إلى الخير من أهل الحضرة، ويعطي البكري صورة عن مجتمع المدينة، وهو أن تعرض إلى مجتمع مدينة تنس، إلا أنه يمكن أن ينطبق على مجتمع المدينة بصفة عامة للتشابه الكبير في طبيعة تكوين مجتمعات المدن يقول البكري بشأن أهل تنس نقلا عن أحد الشعراء:

(من بحر الرمل).
لها السائل عن أرض تنس مقعد اللؤم المصنى والدنس
بلدة لا يسزل القطر بها للتدى في أهلها حرف درس
فصحاء النطق في الألبدا وهم في نعم بكم محروس (5)

(1) الفرجاني: طبقات، ج. 2، ص: 404.

(2) ابن حوقل: صورة ص: 91، الأفراسي: صلة ص: 99.

(3) القاضي عياض: تراجم، ص: 168.

(4) برونية: الدولة الحشانية، ص: 9، نقلا عن الزيري.

(5) البكري: المغرب، ص: 62، 63، الحسري: معجم البلدان، ج. 2، ص: 415 وجاء صبر البيت الأول في كتاب الاستيعار بلاد القوم نصيري والدنس.

يتصف المغاربة بالغضب فيصفهم ابن عبدون بأنهم «إذا غضبوا قتلوا أو جرحوا»⁽¹⁾، ويؤكد ابن القتيبة هذه الصفة فيذكر أن الخدعة عشرة أجزاء تسعة منها في البرر وجزء في الناس⁽²⁾، ويبدو أن هذه الصفة ملازمة للبدانة تتولد من المعيشة في الأرياف، لما يتبع هذا من سعة عيال وأرهاف حسي، بالإضافة إلى الشجاعة، ولما كانت نفس البدوي عامة ترفض الخضوع ولحب الحرية، فإنها تكون متسردة وإذا اجتمعت هذه الصفات خلقت منه رجلا غضوباً.

وما صفة الثأر التي سبقت الإشارة إليها إلا وجه من وجوه الغضب، فحين تقدمت المرأة المذكورة على خيانة زوجها لم يبالك غيرة أن قام إليها وطمعها فهو لم يعد يملك زمان نفسه، وحين أقدم الزوج على طعن زوجته كما سبق إمام أهلها لم يضبط هؤلاء أعصابهم فقدموا على قتله، مع أنه لم يتم إلا بما كانوا سيقومون به أنفسهم.

ويرتبط بصفة الغضب هذه صفات أخرى كالخشونة والجلالة، وهذه من صفات البربر حتى أنهم إذا رأوا شخصا يظهر الطراقة قالوا عنه تمشرق وانظر قول الإمام الفتح بشأن القاضي محكم المواربي من أنه رجل نشأ في بادية ولا يعرف لذي القدر قدره ولا لذي الشرف شرفه.

12 - حسن الجوار:

لورد القاضي عياض قصة تدل على وجود رابطة الجوار بين الأسر في بلاد المغرب، وهي وإن كانت تتعلق بالقبور وإن أنها تنطبق على مجتمع بلاد المغرب عامة لتشابه تكوينها الحضاري، ذلك أنه نزل ضيف على صديق له فقبر، فلما جلسا لتناول العشاء سمع طرقاً بالباب، فخرج الرجل، وإذا به يعود بصحبة ثريد عليها لحم محروق سمين، ثم سمع طرقاً ثانية فخرج وعاد بطبق فيه صحفة زيت وتين فاخر فاستغرب الضيف من ذلك فسأل صديقه عن هذا الطعام فأجابه: اتالي به جارلي⁽³⁾.

(1) ابن عبدون: رسالة من: 218. القاضي عياض: زعمار الربيع ج. 3 من: 89.

(2) ابن القتيبة: البدان من: 81.

(3) القاضي عياض: زعمار ج. 169.

وحين أرسل صاحب ميلة الى بني سكتان من كتابة يطلب منهم تسليمه
ابا عبيد الله الشيعي قالوا: ما كنا بمن يسلمه ولا يخلقه ولا يدع يد أحد تمتد
اليه وهو ضيفنا وبين أظهرنا⁽¹⁾.

وحسن الجوار صفة طبيعية في المجتمع الاسلامي، نظرا لشدة الحاج
الرسول (ص) على احترام حقوق الجار وأحاديته في ذلك كثيرة ومعروفة.

من جهة اخرى فان الجيران ينتمون الى عشوة أو قبيلة واحدة، فهم
مرتبطون ببعضهم برباط الدم اضافة الى رابطة الجوار، فكذلك بعضهم امر
طبيعي.

13 - الأمانة:

حض الاسلام على الأمانة، فقال تعالى: «ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات
الى أهلها»⁽²⁾، وهي صفة ملازمة للمغاربة، لان البداوة غالبية عليهم، وبالتالي
فهم لا يعرفون الداراة والتحايل، ولقول الامام الفتح بخصوص القاضي محكم
الطواري، السالف الذكر دليل على هذا، فهم صرحاء مع انفسهم ومع الآخرين
كذلك فان حرص البدوي على صمته يفرض عليه ان يحافظ على الأمانة فنهيا
وهربوا من الانصاف بالخيانة، وقد وصف القاضي النعمان المغاربة وقد عاشرهم
بانهم «يؤدون ما ألتعنوا عليه مع فقر مدقع وحاجة شديدة»⁽³⁾.

14 - القناعة:

هي من صفات اهل البلدة، يكتسبونها بالممارسة ودقة الملاحظة حتى
يلبغ بهم الأمر، اذا رأوا آثار تقدم حرفوا صاحبها، وتحتل هذه الصفة في حادثة
مقتل محمد بن عرفة من قبل الامام ابي بكر كما سلف ذلك انه لما طلع القمر
وارتقى النهار ولم يعثروا عليه خرج الناس مقتفين أثره ومفتقدين بحره حتى
اتوا الموضع الذي كان فيه مصرعه⁽⁴⁾.

(1) القاضي النعمان: ص: 77، 78، 96.

(2) نكس السورة: الآية 58.

(3) القاضي النعمان: كتاب الفقه: ص: 44.

(4) نكس السورة: سورة الأكمة: ص: 344.

حض الاسلام على النظافة وطبيعي ان يكون المسلم نظيفاً مادام يتوضأ يوماً أكثر من مرة على الأقل، ويتطهر من حين الى آخر وقد لامت هذه الصفة إقبالاً من السكان، دلت عليه الحمامات المنتشرة في كل مدينة عظم قدرها أو صغرها، وذكر محمد بن يوسف الوراق ان ظهرت حمامات كثيرة يسمى منها اثني عشر حماماً⁽¹⁾ وكذلك في إلكان والقرية وسوق ابراهيم وجرلوة إلى العيش وارشكول وغيرها، هذا بالإضافة إلى الحمامات الخاصة التي تقام في المنازل.

وقد كان من النظافة ان يقص الشعر وتقليم الأظفار ويتف شعر الأظفار وتؤخذ الزينة، يستدل على هذا من خلال قيام رجل يدعي النبوة في تلمسان سنة 237 هـ / 851 م بوضع شرايع تنهى عن الاتيان ب تلك الاعمال بدعوى انه لائبيو لخلق الله⁽²⁾.

وكان للمحتسين دورهم في المحافظة على النظافة، فان الامام لها الیقظان قد امر قومًا من نقوسة بمشون في الأسواق فإن رأوا قذراً في الطريق امرؤا من حول للموضع ان يكتسه⁽³⁾.

16 - تقبيل اليد:

ذكر القاضي النعمان ان الشيعة كانوا إذا دعا احدهم الآخر دون ان يعرف اسمه قال: «يا أحماتا» وإذا التقيا تصانحوا وتعانقا وقبل كل واحد يد صاحبه لا يأنف ذلك شريفهم عن مشروفهم⁽⁴⁾، ويبدو ان عادة تقبيل اليد لم تكن خاصة بالشيعة، إذ يخبرنا القاضي عياض ان حفيضا بن عمارة «محر بهلول بن راشد على يده يقبلها» في القيروان والأرجح ان هذه العادة عامة، وفي المجتمعات القبلية على وجه الخصوص، لان طاعة الرأس تعني الخضوع والطاعة كتابة عن الاحترام.

(1) البكري: القريب، ص: 68.

(2) ابن أبي ذرع: روض القرطبي، ص: 60.

(3) ابن الصغور: المصير السابق، ص: 120.

(4) القاضي النعمان: محتاج الدعوة، ص: 124.

17 - الطالع والتنجيم:

يبدو ان سكان بلاد المغرب الأوسط كانوا يعتقدون بالطالع، فيدعوهن الى التشاؤم أو التفاؤل، من ذلك ما قاله الشاعر سعيد بن واشكل التهرتني السابق الذكر في ذم مدينة تيس: (من البحر الطويل).

هو الدهر والسياف والماء حاكم وطالعتها النحوس صمصامة الدهر واشتهر الميت الرستمي بالتنجيم فكان الامام عبد الوهاب عارفًا بهذا العلم حتى قال: «ساعد الله ان تكون عندنا امة لا تعلم اين بات القمر»⁽¹⁾ وكان الامام يعقوب بن الفلج منجما، فنظر يوما الى جماعته بعد عزيمته امام الفاطميين فقال: «لا يجمع منكم ثلاثة الا طلبوا فقد ذهب ملككم».

وكان العلم بالتنجيم يرفع من مكانة صاحبه في نظر العامة اذ يستطيع ان يخبرهم بحوادث قبل وقوعها، فيعظم امره بينهم.

ويبدو ان الفاطميين قد اعتصموا به، فان المعز الفاطمي «كان مغرما بالنجوم ويعمل بالقوال الشجيرة» وكان جوهر الصقلي قائده لما قصد اقامة السور وبناء القاهرة جمع الشجيرة وامرهم ان يختاروا طالعا لحفر الاساس وطالعا لرمي حجارة⁽²⁾.

18 - علم الرمل:

باب من ابواب العرافة، اذ يستطيع العامل به ان يخبر بأشياء تحصل في المستقبل فيكون الامر كما قال أبو شيبة، وهذا الامر ونحوه يجري على الجبهة من الناس، فقد افاد المراكشي ان ابن تومرت كان أوجد عصره في علم الرمل⁽³⁾، ولا شك انه لم يكن وحيد عصره في هذا المجال.

(1) الشنمسي: السور، ص: 162.

(2) أبو الفداء: مختصر ج. 1 ص: 143. تقي بري: النجوم لرافعة ج. 4 ص: 41. حوادث سنة 358.

(3) المراكشي: المعجب في النجوم انبار الغرب، ط. القاهرة، 1949م ص: 180.

19 علم الكنف:

اشتهرت زناتة على وجه الخصوص بهذا العلم، حتى ان الادريسي يصفهم بان «علم معرفة وحلها وكياسة، وهذا جيدة في علم الكنف، ولا يدري ان احدا من الامم اعلم من زناتة بعلم الكنف»⁽¹⁾.

ويمكن ان تقدم تعريفا لهذا النوع من المعرفة بما ينقله بوروية عن النويري بخصوص مناد بن منقوش الصنهاجي السابق الذكر فقد رأى هذا يوما غربيا في المسجد لمضيفه واطعمه وعندما انتهى الضيف من الأكل اخذ بتأمل عظم كنف الكنف الذي كان مناد ذممه⁽²⁾، ثم اخبره ان زوجته — زوجة مناد — الحامل سئل له ابا يملك المغرب وابناه بعده، فكان زيري هو المولود الجديد.

20 — القرعة:

تقوم القرعة على الخط وهذا ما يجعل الانسان يرضى بالامر الواقع، ويضع حدا لثروده، وقد اشار البكري الى وجود القرعة في مدينة مليلة في المغرب الأقصى التي يسكنها بنو ورثيدي، فقد كانوا يقرعون على من يدخل عندهم من التجار فمن اصاحه قرعة الرجل منهم كان تجره على يده⁽³⁾، ووجودها في مليلة يجعلها ليست غريبة عن مجتمع بلاد المغرب الاوسط.

21 — الخرافات:

تنتشر الخرافات في المجتمعات التي يسودها الجهل، فهي حين تقف امام ظاهرة عاجزة عن تفسيرها علميا، تلجأ لردّها ونسبتها الى الغيبات، ومن ذلك ما روي من ان الشيخ ابا يعقوب يوسف النفريسي — من سكان تلمسان — كان يقرئ الأتس والجن بمسجده والناس يسمعون صوت الجن، وحدث ان دخل عليه يوما حش عظيم، فمر الحاضرون، ثم كتب الشيخ ورقة ووضعها في فم الجن، فصرخ

(1) الادريسي: صفا، ص: 88.

(2) بوروية وشيد: النبوة المصانية، ص: 7 — 8.

(3) البكري: المغرب، ص: 88.

بين يديه، ثم قفل راجعا بالورقة، فستل عن فعله فأجاب هذا رسول بعثه قبيلة من الجن من نوحى العراق بهذا السؤال⁽¹⁾.

ومنها ما روي عن ظهور نيران الجن في صحراء صنهاجة قرب فنجيج ويسمع عرفهم وغمامهم وهم يحتفظون الناس ويحملونهم معهم وربما بفلت الأنس من بينهم ويرجع إل أهل.

ومروي البكري عن بني ورسيفان أنهم اذا أرادوا مباشرة الحرب تقرعوا بذبج بقرة سوداء للشمارخ وهم عندهم الشياطين، ويقولون هذا ذبج الشمارخ، ويفتحون نوعية الطعام لها، فاذا غلوا للقتال، توقفوا حتى يروا الزوابع، فيحملوا على عدوهم فلما منهم ان الشمارخ جاءت لتصرعهم، وكأن هذه الشمارخ قد سيطرت على حياتهم اليومية، حتى أنهم اذا نزل عليهم ضيف، جعلوا من طعامه للشمارخ، ويرعونهم أنهم يأكلون ما يوضع لهم⁽²⁾.

ويضيف البكري من الخرافات ما يروى عن وجود عين ماء في مرسى مسية بين بجاية وجيجل تعرف بعين الاوقات، اذ ان مائها يجري خمس مرات في اليوم والليلة في اوقات الصلوات، ويتقطع بين ذلك.

ويبدو ان اعتقادهم هذا بالخرافات قد ولد فيهم خرافة جديدة، فراحوا يعلقون الحام من عين الحسد، وقد اشتهر سكان مرسى الخرز بها، حتى لا يكاد يخلو صق احد منهم من تيممة⁽³⁾.

ناهيك عما يلقق برجال الدين والصالحين من كرامات ويعزى اليهم من عوارق.

(1) ابن حلقون ابو زكريا: حياة الرواد في دكر انكوك من بني عبد قرد. تحقيق غريد بل، الجزائر 1993 م، ص: 35.

(2) البكري: الغرب. ص: 189.

(3) تقي القصار: ص: 35. وانظر: قطبي عياض، راجع ص: 200.

الولاية والبرائة:

تعني الولاية القرب والقيام للخير بالأمر والنصر والاهتمام بالحفظ والاتصال^(١)، وهي ولاية الله لعباده بتوقيفه إياهم ونصرهم.

ويرى بعض الإباضية أن الولاية فرض لقوله تعالى: أن الذين آمنوا وهاجروا وجاهلوا بأموالهم وانقسمهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض^(٢).

وكما هي عند الإباضية كذلك عند الشيعة الإسماعيلية، فهؤلاء يعتبرونها من دعائم الإسلام بل هي الفضل هذه الدعائم، وهم يرون أنه إذا أطاع المؤمن الله تعالى وأقر برسالة الرسول الكريم، وقام بركان الدين كلها ثم عصي لأمام أو كُذِبَ به فهو آثم في معصيته وغير مقبولة منه طاعة الله وطاعة الرسول^(٣)، وكأن نظام الولاية قصد بوضعه حمل الناس على التزام تسكهم وإتقادهم للإمام، وقد كان الإمام عبد الرحمن بن رستم يؤثر أهل الثقافة من مذهبه، كما كانت كتامة تكرم كل من هو على مذهبه كما سلف.

والى جانب الولاية هناك البرائة وهي فرض كذلك لقوله تعالى: فقد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم وما تعبدون من دون الله^(٤)، ويعتبرها — الولاية والبرائة — الإباضية جزءاً من الإيمان فيذكر أبو الربيع سليمان بن مخلف ق 5 هـ ما علم أن الولاية والبرائة من الإيمان لا يوسع الناس جهلهما ولا تركهما وهما فريضتان على العباد^(٥).

وتكون البرائة إذا ثبت قطعاً أن فلاناً عصي أحكام الله في العقيدة أو الشريعة، وبلغ أمره إلى مجلس الإباضية كمجلس العزابة^(٦)، لينتزع عن الجماعة ولم يعد له حقوق أو واجبات، ويذاع بين الناس أنه لم يعد على طريقها.

(١) الجسوري: نظام البرائة، ص: 99.

(٢) سورة الأنفال، الآية 72.

(٣) مصطفى غالب: إمام الإسماعيلية بيروت 1964م ص: 29 — 30.

(٤) سورة التوبة: الآية 4.

(٥) الجسوري: المرجع السابق، ص: 104.

(٦) عن البرائة انظر: أبو عبد الله عبد الكافي رسالة العزابة مخطوط عرض محمد خليلت: نظم الاجتابة والبرائة عند الإباضية في شمال إفريقيا ط 1 ص 2982 ص: 31 — 61.

وكانت الولاية والبرائة معمولاً بهما عهد الائمة الرستميين فذكروا في
جوابات الامام الرستمي عبد الوهاب أو افلح، انه لا يبرأ من مسلم وان شهد
الشهود على برأته حتى يكون حاضراً فيدافع عن نفسه، وكان محمود بن الوليد
في تاهرت تذكر عنه البرائة من امير المؤمنين علي بن ابي طالب.

بل ان الولاية والبرائة موجودة في مجتمع القبيلة فمادام الشخص مؤدياً
واجباته تجاه قبيلته نال منها حقوقه من رعاية وحماية، وإذا اخل بواجباته تجاهها
فقتصر في الدفاع عنها أو أساء الى سمعتها مثلاً، برئت القبيلة منه وطردته، فبهم
على وجهه صلتها الى أن يرتبط بأخرى.

الزواج:

لأنكاد عادة الزواج في بلاد المغرب الاسلامي، في القرون الاسلامية
الاولى تختلف عما عليه الآن، فاذا وقع اختيار شاب على فتاة ورضيها زوجة
له، ارسل وفداً خاصاً لحطيتها من ولي امرها ولنا في القديوان مثال: فقد ارسل
احمد بن لينة - 261 هـ / 874 م ابا ذلود العطلر الى سحنون يطلب ابنته
خديجة⁽¹⁾.

ويبدو ان الامر هذا يختلف قليلاً بالنسبة لكبار رجال الدولة، فحين عزم
الامام عبد الوهاب خطبة بنت لواتية ارسل الى والدتها فأحضره فأجلسه وخطب
اليه ابنته فزوجها اياها⁽²⁾.

لكنها لم تكن عادة عامة، فكثروا ما يتبادل الشاب والفتاة الغرام قبل
الخطبة، بل ان الشاب كان يبيع الفتاة التي نالت إعجابه في الشارع، فقد كان
لامحامل بن عبيد الأنصاري — تاجر الله — في القديوان جارية وكان لها جار
يبيعها اذا خرجت فشكت ذلك الى مولاهما فأرسل اليه وقال له: ما حملك
على هذا العرض الى جارتني؟ فقال الرجل: سلها هل كلمتها؟ فساءها فقالت:
صدق فقال: ما حملك على اتباعها؟ قال: المحبة لها⁽³⁾.

(1) القاضي عياض: تراجم اهلته، ص: 189.

(2) ابن الصبوح: سيرة الائمة، 331.

(3) الديلم: معالم الائمة، ج. 1، ص: 193 — 194. وجاء في كتاب تراجم الخليفة: كان شاب جميل

حسن البقرة يمشي في القرية اشقر: ص: 298.

لم تكن هذه الحادثة خاصة بهذا الشاب بل هي وليدة بيئة المدينة التي يعيش فيها، بما فيها من اختلاط سكاني ونعيم وترفيه، حتى أن ابن عطلون يصف مجتمع المدينة بأنهم ذهبت عنهم مذاهب الحشمة في أحوالهم وهذا يجعل من التمثل انتشار تلك العادة في كافة مدن بلاد المغرب الأوسط.

وكان الشاب يرعى عند اختيار شريكة حياته أن تكون بمستواه الاجتماعي والاقتصادي فيطلبها على قدر ذات يده في مؤونها وقناعتها حتى يبق في يده ما يستغني به⁽¹⁾، وإلا تم الاتفاق، حددوا يوما لأجراء الملاك — عقد القران — بحضور عدد من المدعوين، وقد افادنا المقدسي بحضوره املاكاً، ومثله فعل ابن زرياب كاتب القاضي عيسى بن مسكين توفي 295هـ / 908م، وكانت هذه العملية تكلف الشاب مبلغا ماليا وربما كان يتفقه على اعداد ولحمة وتقديم بعض الهدايا للخطيبة.

ويقوم اصحاب الوثائق بكتابة عقد النكاح ويسجل فيه شرط كل من الحاطين، ثم يشهد على هذا الشهود، وذكر المقدسي قائلا: امرني ابو الطيب حمدان ان اكتب شهادتي، ويرجع هذا الى حض القران على كتابة اليهود والموائق والى توفر الكتاب في المدن.

الا ان الامر يختلف في القرى والأرياف والقبائل الطاعنة، فيبدو انهم كانوا يكتبون بقرابة الفاتحة بحضور الشهود، دون كتابة شيء ما، ويظهر هذا من قصة رواها البكري بشأن شيخ خرج رفقة امرأته الشابة الى قلعة بني حماد فصحية هي، أوقع المرأة في غرامه فاتفقا على ان يدمي كل منهما زوجة الآخر ويسقط الشيخ⁽²⁾، وحين شكوا الشيخ امره الى حماد — مؤسس الدولة الحشادية — لم يجد وسيلة لاثبات زوجته لها الا اللجوء الى كلب كان يراقبهما، وما كان حماد ليلجأ الى هذه الوسيلة لو كان هناك عقد نكاح بل ما كانت المرأة والشاب ليقدما على الامر.

(1) القاضي عياض: تراجم، ص: 96.

(2) البكري: المغرب، ص: 184.

ولم يحدد الاسلام صداق المرأة وان كان لا يمنع ان يكون غائبا من حديد، الا أن الناس كانوا يبالغون في الصداق، ولا نجد ما يكشف عن مبلغه في بلاد المغرب الأوسط في تلك الفترة، فمن الممكن ان يقدم بعض رجال الدين على زواج بنتهم من فقراء بمساعدات مالية منهم، وهناك من يدفع مئات الدنانير صداقا، اما كبار الشخصيات فيالبغون في دفع المهور، فذكر ابو اسحق القرقي القيرواني صداق ام العلو اخت المز بن باديس الزيري عند زواجها من عبد الله بن حماد انه حمل في عشرة أجمال على عشرة بقال على كل حمل جارية حساء وجمعه مائة الف دينار عينا⁽¹⁾، وكان جهازها.

وكان العروسان يشتركان في التجهيز، فقد شكى رجل لابن طالبة⁽²⁾، — قاضي القيروان — انه يتعذر عليه أن يجهز ابنته عند زواجها، فما كان من القاضي الا ان مال الى ابنته فانخذ ما كان عندها من حلي وملابس فقدمها للرجل ليجهر ابنته.

كذلك فان اسماعيل — تاجر الله — جهز جاريته ووهبها للشاب الذي كان يتبعها — السابق الذكر — واعطاء ثلاثين دينارا، من ناحية اخرى، فان الشاب الذي غائبه زوجته فقتلها — كما سبق — قد تخلص من عشرة امرأته وأسترجع جميع حقّه وهو صداقها وما تكلف لها عند املاكها⁽³⁾.

وإذا كان الزواج سنة الله في خلقه، تدفع الانسان اليه غريزته الجنسية وحب البقاء، فقد كانت له دوافع اخرى واعتبارات ذاتية، كتوفر الجمال أو الغناء أو الجاه، والا فكيف تقبل الزوجة للشابة الزواج بشيخ طاعن في السن كما سلف الا أن يكون طمعا بماله أو جاهه، ثم هل تم زواجها به بمجرد ارادتها واختيارها، ذلك امر مستبعد، الا أن يكون الامر مفروضا عليها، كما ان هناك

(1) بوروية: النبوة الحمادية: ص: 38. وعن نوازل الكناج بصفة عامة انظر: الوترس المخبار المغرب. ج. 3.

(2) هو ابو العباس عبد الله بن احمد بن طالع بن نظر: ابو العرب: ابو طيفقات علماء مغربية وتونس ص: 240، 241. الكري: رياض النفوس ج. 1. ص: 376. البياض: سلام الايمان ج. 2. ص: 105.

(3) البكري: المصدر السابق. ص: 185.

زواجاً سياسياً كزواج الإمام عبد الوهاب من الفتاة اللواتية أو زواج لروى بنت الإمام عبد الرحمن بن رسم بحدار بن السبع في سجلماسة.

وقد سمح الإسلام للرجل بالزواج من أربع نساء مع اشتراط العدل بينهما، هذا بالإضافة الى ما ملكت إيمانكم من الجوارى وقد انتشرت عادة تعدد الزوجات في بلاد المغرب الأوسط، فقد أقدم الإمام عبد الوهاب نفسه على الزواج ثالثة من اللواتية، وكان لحاد بن مقفوش والد زيري عدة زوجات، ويظهر تعدد الزوجات كذلك في نصيحة المعز لدين الله الفاطمي لعدد من شيوخ كتامة: «هأن الزموا الواحدة التي تكون لكم ولا تشرهوا الى التكثر منهن والرغبة فيهن فينقص عيشكم وتعود المضرة عليكم وتبها إيمانكم وقد تذهب قوتكم فحسب الرجل الواحد الواحدة»⁽¹⁾.

مكانة المرأة:

احتلت المرأة مكانة محترمة في مجتمع بلاد المغرب الأوسط، سواء في البادية أم في المدينة فكانت المرأة حاملة القبيلة تتمتع بحرية واسعة، ولها نفوذ محترم، فكانت تشارك في جلسات بحث القضايا القبلية، كنظيم الرحيل واختيار الزمان والمكان لتصب الخيام»⁽²⁾.

ولم تظل المرأة حالة على المجموع وخادمة للرجل في منزله، بل كانت تشارك في الإنتاج، بالإضافة الى قيامها بالأعمال المنزلية، كانت تقوم بأعمال يدوية كالغزل والنسيج وبأعمال فلاحية فذكر الدررجيني ان امرأة نفوسية وجدت في الحرث مع مهدي النفوسي زوجها وهي تنقل التراب على رأسها لأصلاح الجسور»⁽³⁾.

وكانت المرأة تشهد مجالس العلم والأدب، فقد بات الإمام عبد الوهاب مع اعته له يتعلمان مسائل الفرائض فلم يطلع عليهما القجر إلا وهما قد تعلماهما جميعاً، وكانت نساء كتامة يشهدن المجالس ويسمعن المحكمة عند أبي عبد الله الشيعي.

(1) ابن أبي الضياف: الخلف أهل الزمان ج. 1. ص: 160.

(2) Gélvin: Le Maghreb Central P. 178.

(3) الدررجيني: طبقات ج. 1. ص: 65.

وكان للمرأة دور انساني اجتماعي، فذكر عن امرأة كثرية من اتباع ابي عبد الله الشيعي انها «كان لها مال فأنتفته في الجهاد وكانت تصنع يدها الطعام للمجاهدين وضعفاء المؤمنين حتى ان يديها كانتا تدميان من الطحن وعلاج الطعام لهم»⁽¹⁾ وبضيف القاضي النعمان ان النساء «كن كذلك يخدمن ويعالجن المرضي ويوسين الجرحى على نيات وبصائر لما كن يسمعن من الذكر والحكمة وهومن عليه من الادب والسياسة»⁽²⁾.

ولم تقدم المصادر التي بين ايدينا صورة عن دورها السياسي، الا ان الامر لا يخلو من ظهور عدد من كان هن شأن في هذا الميدان، فهذا الامام ابو اليقظان يخلو زوجته قتالا: احلوري ياغزلة فقد اصبح اليوم انك باغيا وهذا التحذير يدل على انها تشارك في الحياة السياسية، ولا عجب في هذا مادامت دوسر ابنة الامام ابي حاتم قد خرجت الى ابي عبد الله الشيعي، تفوضه في امر اخلاصها الولاء له لو أمر تعيين احبها واليا على تاهرت من قبله، وهذه الشخصية التي تحملت بها ثمن عن انها كانت تلعب دورا سياسيا في تاهرت⁽³⁾.

الولائم:

اعتاد سكان بلاد المغرب الأوسط ان يقدموا الولائم في مناسبات مختلفة منها:

الوليمة:

فكانت عائلة المتولي تقوم باعداد وليمة يدعى لها الناس لتناول الطعام صلقة على روح المتولي، وللمرحوم عليه، فقد تولى كرامي قضاء بنوعه يحزون اخاء فيه «فلذت القهر وصنع طعاما لبني عمه ونعى لهم اخاء»⁽⁴⁾.

ب - مولود:

فكان الرجل الذي يولد له طفل يقيم وليمة «في يوم سابعة يذبح عنه شاة عن الذكر والاثنى يعطي القابلة ربحها ويقطع باقيا اعضاءه ويطعم للجيران»⁽⁵⁾.

- (1) القاضي النعمان: فصاح القدوة، ص: 133.
- (2) القاضي النعمان: فصاح القدوة، ص: 133.
- (3) منها انظر: ابو زكريا سوية الاكبر ص: 112. الدرر جني طبقات ج. 1. ص: 94. الباروني الاذهار ج. 2. وعن دور المرأة عامة انظر: واضح الصمد: المصطلحات والحرف عند العرب ص: 313 - 348. وخلص دورها في الارواح، التطبيب، التجميل، الكهنة الخوفاة، خدمة البيت، التجارة، الطحن والنحو، البعاد والوسيلة، الرعي، جمع الكساء.
- (4) ابن حنبل: البيان ج. 1. ص: 128.
- (5) القاضي النعمان: كتاب الاخصار، ص: 107.

وكان والد الطفل يقوم بإعداد وليمة ثانية بمناسبة عتاق طفله وربما كانت هذه المناسبة كغيرها من المناسبات تعتمد على حالة الرجل المادية⁽¹⁾.

الزواج: وكانت الولائم تقام بمناسبة زواج، إذ كان يدعى إلى العرس الأقارب والأصدقاء فيستولون طعاماً في هذه المناسبة في تلك الليلة⁽²⁾.

هـ - السر (الوعدة):

فكان من عادة الناس أن يتذكروا على أنفسهم إقامة وليمة إذا تحقق ما يسمون: كشفاء مريض أو عودة غائب، ونحو ذلك، وكان النادر يحدد مسبقاً الجهة التي تقدم إليها الوليمة كأن تكون للفقراء خاصة أو وقفاً لمسجد، أو صدقة على روح ولي صالح، من ذلك ما ذكر في كتاب «معالم الإيمان» بشأن رجل كان يقيم إلى جانب قبر ابن لبابة في قابس فكان «يصبح له من وعدات الناس ما يكلفه هو وعياله برفاهية»⁽³⁾، فربما كانت تقدم بعض هذه الوعدات للربط جمع رباط — المنتشرة في أنحاء البلاد وكانت عادة الناس في هذه الولائم ضرب البوق والكبر — طبل أو ضرب مزهر — دف — أو ضرب عود أو طنبور ولي بعض الأحيان تقدم المشروبات⁽⁴⁾.

تشجيع العلم:

لم يتوقف الاهتمام بالعلم على الأمراء مثلما فعل الإمام عبد الوهاب، ولا على كبار الأثرياء الذين كانوا يفتقرون الأمور المادية في طلب العلم، ويحملون

(1) أنار ابن رشيق إلى إعداد وليمة بمناسبة لفتك: انظر: الموجز الممدد. ص: 368.

(2) حسن حسني عبد الوهاب: وعدات ج. 2، ص: 188.

(3) التبايح: معالم الإيمان ج. 1 ص: 12 — 13.

(4) مثل يحيى بن عمر عن الرجل يدعى إلى العرس فيسمع فيه ضرب بوق أو ضرب كبر أو ضرب مزهر أو ضرب عود أو ضرب طنبور ويعلم أن فيه شرباً مسكراً ترى له أن يجلس! انظر يحيى بن عمر: أحكام السور. ص: 119.

مشقة السفر فيرحلون إلى المشرق الإسلامي مظهرا فعل الشاعر بكر بن حماد بل كان عامة الناس من أهل القبائل يشجعون الطلبة على تلقي العلم، فكانت على سبيل المثال زينة ولماة ومزينة وما حوفا من القبائل يذلون الجهد في معاونة الطلبة بالهدايا والتحف والمطاء والطف⁽¹⁾، في العهد الزمري.

الفكاهة:

أشرنا إلى أن الطرافة وروح النكتة هي ولادة القفر وشطف العيش، أكثر منها ولادة الفراء والثرف، ذلك أن بعض الفقراء يمتدحون على وضعهم المزري، فيهربون من واقعهم بالنكتة، ويظهر هؤلاء في العياريين والشطرنج والذين تجمعهم كؤوس الخمر، فتسيطر عليهم روح المرح وتطلق نفوسهم بالنكتة، فيقول ابن حنبل — عاصم أبا عبد الله الشعبي — (من البحر الطويل) :

تراني وفي صديري هموم كثيرة ضحوكا لأعطي عن جليس وصاحب⁽²⁾.

وقد أشار ابن عساري إلى وجود هؤلاء الطرفاء في تاهرت، فذكر أنه قيل لبعض الطرفاء من أهلها، كم الشتاء عندكم من شهر في السنة، قال: ثلاثة عشر شهرا. ونظر رجل من أهل تاهرت ترقد الشمس بالحجاز فقال: احرق ما شئت فوالله أنك تاهرت لقليلة.

استعمال البخور:

عرفت بلاد المغرب البخور، ويبدو أن استعماله كان شائعا للمساجد، فإن القاضي عياض يوصي الناس بالمساجد فيقول جروها بخروها في كل سبعة أيام وربما استعملت بعض فئات المجتمع البخور في منازلهم لطرد الأرواح الشريرة.

استعمال الحناء والكحل:

كان استعمال الكحل للعين عاما للنساء والرجال على السواء، فنقل ابن القطان انتشار استعماله في مدينة بجاية عندما مر بها ابن تومرت سنة 511 هـ —

(1) الدرجيني: طبقات ج. 1، ص: 193.

(2) القاضي عياض: تراجم، ص: 361، وعن الفكاهة بصفة عامة انظر: عبد القادر: الفكاهة والضحك في الأدب العربي، رسالة دكتوراه للحقة الثالثة، الشرف إسماعيل التي طبعت بالجزائر 1973 بحسب: الفكاهة في الأدب العربي، الجزائر 1970.

512هـ / 1107 / 1118م، ويبدو أن استعماله خاص بمناسبة الفرح، وذلك أن ابن تومرت نفسه حضر عيدا في بجاية لرأى فيه من اعتلاط الرجال والنساء والصبيان المترين المتكحلين⁽¹⁾.

كما كانوا يستعملون الخناء في تخضيب الكفين والقدمين وفي تخضيب اللحية، وربما كانوا يستعملونه علاجاً لما قد يصيب الأطراف من تشقق أو بقع الزينة، أو اقتناء برسول الله (ص).

وعلى العموم، يمكن إجمال صفات المغاربة بما كتبه عنهم ابن خلدون من تحقيرهم بالتفاضل الإنسانية وتنافسهم في الحلال الحميدة، وما جيلوا عليه من الخلق الكريم مرقاة الشرف والرفعة بين الأمم ومدة المدح والتناء من الخلق من عز الجوار وحماية النزلي ورعي الأئمة والوسائل والوفاء بالقول والعهد والصبر على المكاره، والثبات في الشدائد وحسن الملكة، والأغضاء عن الحروب والتجاني عن الانتقام ورحمة المسكين وبر الكبير وتوفير أهل العلم وحمل الكل⁽²⁾، وكسب المعلوم وفري الضيف والاعانة على التوائب وعلو الهمة وإبابة الضيم ومشاقة الدول ومقارعة الخطوب وغلاب الملك وبيع النفوس من الله في نصر دينه⁽³⁾.

وهم ككل مجتمع، لا يخلو من صفات سيئة، فذكر ابن حوقل أن في بعض نواحيهم النهور الشديد والجنون العتيد وبذل السيف وبذاء الطيش⁽⁴⁾، ويضيف الحموي أن المغاربة اجنى خلق الله وأكثرهم طيشاً وأسرعهم إلى الفتنة وأطوعهم لداعية الضلالة وأصغاهم لمن الجهالة، ولم تخل جباههم من الفتن وسفك الدماء قط، وقد حسن لهم الشيطان القنويات وزين لهم الضلالات حتى صارت إلى الباطل مائلة، فكأن من ادعى لهم النبوة قبلوا، وكأن زاعم فيهم أنه المهدي فاجابوه⁽⁵⁾.

(1) ابن القطان: نظام الجسد. ص: 41.

(2) الكحل: الضيف. الذي ولا ولد، كالجم وغيره.

(3) ابن خلدون: المعراج. 6، ص: 207.

(4) ابن حوقل: صورة. ص: 95.

(5) الحموي: معجم البلدان ج. 2 ص: 104.

ولا حرج في هذه الصفات، لأنها خاصة بمجتمع البادية، تكاد تكون عامة في كل مجتمع قبل، فبعضها وليد فطرتهم صرحاء شجعان، لا يقيمون على ضيق فما سهل إن يمتشقوا السيوف لأزائمه، وما اتباعهم ادعاء النبوة أو المهدي إلا هروباً من واقع الفقر والانعطاط الذي يتخبطون فيه.

ولما مجتمع المدينة فهو مثلما يصف القديس مجتمع تأخرت بأنه: «جيد الأهل» ويشبهها تأخرت بمدينة بلخ ذات الأخلاق الجميلة والشجاعة وشدة الخلق والعقل وجودة الرأي ونبل القصة وحسن المعاشرة والحرص على قضاء الحقوق.

آلا أن طبيعة تكوين مجتمع المدينة نعم وجود هبات ترى أن رأس الإيمان بالله مداراة الناس وإظهار خلاف ما يعطى وأن وجود حياة الترف في المدينة تؤدي إلى ظهور فئة من الناس، تظل تكذب وتصب لمسايرة حياة الترف فيكون منهم الفسق والفساد والفسف والفسف والتحلل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه فتجدهم جروا على الكذب والمقامرة والغش والحلافة والسرقة والفجور في الإيمان (١).

المأكولات والمشروبات:

ليس من السهل تحديد المأكولات التي كانوا يتناولونها في ذلك الوقت، وإن كانت في العادة من المنتجات الزراعية والحيوانية تخلط بكيفيات متعددة، وتختصر بأوجه مختلفة، فتنتج مأكولات متنوعة وهذا لا يمنع من ذكر بعض المأكولات رغم شح المصادر، إذ يبدو أنه لم يكن هناك اعتماد بالتأليف في هذا الموضوع، لأن أقدم كتاب مغربي وصل إلينا هو «كتاب الطبخ» مؤلف مجهول يرجع تاريخه إلى العهد الموحدي، كان أكل الزبد شائعاً، وهو الخبز المقت في الرقة ويبرد في الزيت أو بالزبد كذلك، أو يمرق الدجاج أو يلحم الحروف السمين أحياناً ثم عملية الترد بلحم الحراف والزبد أو يارد باللبن ويضاف إليه السمن أو الزبد (٢) ويؤكل التريد في أثناء يدعى «صحفة» أو «جفنة»

(١) ابن خلدون: مقدمة ص: ٣٧٢ - ٣٧٣. وجاء في الأصل ليعلم إجراء على الكتاب.

(٢) القاضي عياض: تراجم ص: ٤١٧. القرويني: طبقات ج. ٢. ص: ٥٠٧.

وأضاف القاضي عياض «القصة» ويبدو أن الطعام الذي قدمه المعتزلة إلى أيوب بن العباس في تاهرت كان ثرياً، فذكر التبرجيش أن هؤلاء قدموا له جفنة طعام عليها شاة ووطب من لبن.

وأكلوا البسبس، وكانت الكاهنة عمدت إلى دقيق شعير مقلق فأمرت به قلت زيت والتبرجيش تسمى ذلك بسيسة⁽¹⁾، وذلك عند مؤاحاتها بين يزيد بن خالد وابنتها وكانت هذه الأكلة واسعة الانتشار، ألا أن بوروية يذكر أنها تصنع بسعيد الشعير المحمص والزيت والماء.

وعرفوا الدشيش وهو شوربة مصنوعة بالشعير المدشش، أي مطحون طحناً غشناً أو قل مجروشاً وربما هو البرغل أو الغرغرت مطبوخ باللحم وأحياناً بالتمر، وأكلوا العصيدة وهي دقيق ملت بالسمن ويضاف إليه العسل، وأكلوا الفريسة، وهي لحم مطحون وقمح مقلق في الدهن، وأكلوا الجنانية وهي تتألف في الصيف والحريف من الرجلة والبريز والقرع والباذنجان وحبون البساس وحبون الثعلب والقثاء والخيار وأما في فصل الربيع، فمن الحبس والبساس والفول الأخضر والاسياخ والسلق والجزر والكزبرة⁽²⁾.

وأكلوا لحم الدجاج بالزيت بل بالزيتون أيضاً، والبار وهو الفول المطبوخ في اللبن والسمن، والسلق المطبوخ بالحمص والجزر أو الفول، والمقز المسقى بشوربة الفول.

وكانت بعض العائلات تتناول الحيز والتمر، أو الحيز والزيت، بل كان بعض الفقراء والزهاد يكتفون بشيء من دقيق الشعير ملت بالزيت فيأكلونه، أو بخمرة وسمن وقليل من الملح⁽³⁾، ومنهم من كان يخرج إلى الربة فيجمع من بقلها لم يجعله في قدر على النار، ويلقى عليها قطعة دقيق فيكون طعامه بل كان منهم من يمسح الحيز بالماء ثم يملح فيتناوله.

(1) الدياج: معالم الأمان، ج 1، ص: 93. بوروية: الدولة الحشانية ص: 162.

(2) مؤلف مجهول: كتاب الطبخ، ص: 172. وجاء في النص الاستفاضة.

(3) ابن الصبغ: سورة الأكلة ص: 332. وعن الأطعمة جفنة عامة في بلاد المغرب الإسلامي نظر ابن رزين الصبغ: فضائل الخوان في طباط الطعام والأكرام تحقيق محمد ابن شافرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 2، 1984م.

أما الاثرياء منهم، فكانوا يجلسون الى عروق مشوي في التنورة، وقد وضع الى جانبه من الزيتون والخبز ويقل المائدة ما يصلح به امره، والغريب في الأمر أن الاسماعيلية من سكان البلاد كانوا لا يسلخون الأغنام إلا في شيوخها، كما اكلوا المركز أو التفانق وهي الضفادع والغزلان تحشى باللحم المرحى وتطبخ⁽¹⁾، ثم أصبحت المني (المصارين) المحشوة كما يلاحظ أن الأكلة الشعبية الآن وهي (الكسكسي) لم تذكر بين مأكولاتهم في ذلك الوقت، مع أنهم كانوا يعرفون السميد ولا تدري فلعلهم عرفوها، دون أن يذكرها المؤرخون.

وقد ذكر الدباغ طعام عائلة يبدو أنها فقيرة، فأشار الى قول رب العائلة بخصوص طعامهم من الجمعة الى الجمعة انه رطل لحم نطبخ عظامه في ليلة وشرائح في ليلة ثم ناكل في الليلة الثالثة حريرة، وفي الليلة الرابعة سلقا وحمصا وفي الخامسة سلقا واسفارية وفي الليلة السادسة سلقا وفولا وفي الليلة السابعة لحما⁽²⁾، وكانوا يضيفون التوابل الى طعامهم ليضفي عليه نكهة افضل.

اما قبائل الصحراء، فهم لا يعرفون حرثا أو زرعها، ولا عيرا فكان عيشهم من اللحم والخبز، وينفذ عمر احدهم وما رأى عيرا ولا أكله الا ان يمر بهم التجار من بلاد الاسلام أو بلاد السودان فيطعمونهم الخبز⁽³⁾، فكان اعتمادهم على حيواناتهم، فياكلون صيف اللحم الجاف مطحونا يصب عليه الشحم المذاب أو السمن وشرابهم اللبن قد غنوا به عن الماء يبقى الرجل منهم الأشهر لا يشرب ماء⁽⁴⁾، ويبدو أن هذا طعام المتوغلين في الصحراء.

أما من كان قريبا من المنطقة التلية أو من الطرق التجارية فقد اضافوا الى طعامهم ما اتيهوا به من السائلة أو الارياض واللدن الصغيرة كالصمغ والتمر، هذا بالإضافة الى ما يستخرجونه من بعض النباتات الطبيعية، وما يصطادونه من ارناب وغزلان وطيور وجراد وغيرها.

(1) القدسي: اسنن الطاسح - ص: 238.

(2) عن المركز: مؤلف مجهول: كتاب الطبخ - ص: 21 وهو يذكره على صورة مركزين الصنادق
الاسفاريين: حريرة القصر وحريرة القصر - قسم 4، ج. 1، ص: 213.

(3) الدباغ: معالم الايمان، ج. 2، ص: 311. وجاء في الأصل تحمل عظامه في ليلة كما جاءت الكلمة: سلقا وفولا وحمصا ولحما مرفوعة.

(4) البكري: للقرن - ص: 163.

(5) غنص الصغرى: ص: 170.

كما عرف السكان أنواعا مختلفة من الحلويات، فأكلوا اللحم الخلو وأكلوا الزلاية وهي تتألف من عجين يفل ثم يوضع عليه العسل واللوز وغيرها، واللوزنج، والكحك وهو عجين على وعمر بالسمن، والمشهدة وهي تصنع من السميد والعسل وأكلوا الجوز نهقات والقطائف والكنافة التي تحفل بالزبد، هذا بالإضافة إلى العسل ونصب السكر الذي كان يقطع قطعاً صغيرة تمضغ.

ويبدو أنه لم تكن لديهم طريقة معينة في تناول الطعام من الجلسة فمعد الأكل يده إلى حيث شاء بحثاً عن اللحم والزبد، ويظهر هذا في وصية القاضي التعمان للذين يتناولون الأكل صحبة الأمام الفاطمي، فهو يوصي بأن يتناول الرجل مما يليه من الطعام ولا يجبل يده إلى كل ناحية في المائدة ولا في الصحفة ولا يتناول الأكل من ذروة الفريد(1).

كما يظهر أنهم كانوا يضعون طعامهم على المائدة مهما تعددت أنواعه دفعة واحدة، إذ أن نظام التعاقب لم يكن معروفاً في بلاد المغرب الإسلامي حتى وصول زرياب إلى الحسن علي بن نافع فعلمهم نظام الأكل، وأنه يجب ألا تقدم ألوان الطعام بلا نظام وإنما يبدأ بأطباق الشورية ويبيعها مقدّمات من اللحم ثم الطيور المثيلة بالبهارات، وفي الخاتمة أطباق الحلويات(2).

وكان سكان المغرب الأوسط يتناولون اشربة عديدة، كان يؤخذ بعضها من نباتات طبيعية ناعمة وقد افرد صاحب «كتاب الطبخ» باباً خاصاً بها، فذكر منها شراباً يصنع من قشر عروق النافع ومن قشر عروق الكرفس ومن قشر عروق السفنارية ومن قشر عروق الهندباء، من كل صنف رطل، وذكر شراباً آخر من الخللحال وكزبرة البير والضمورمان والطرفية وقلية والغاقت والهندباء والتنعج والحبق والقرنفل وحبق الترخ من كل منها ثلاث قبضات، ثم ذكر شراباً آخر من زريعة الكرفس وزريعة السفنارية وزريعة الورد والناعع وحب حلاوة ونانوعة، من كل منها أولية كما ذكر شراباً من بزر الكشوث والصرة والقرفة

(1) القاضي التعمان: كتاب المسند، ص: 120.
(2) بروفسال: حضارة العرب في الأندلس، ص: 50.

ونور القرغل والزعجيل والراوند الصيني والسبيل الهندي والنيل الهندي والمصطكى وجوزة الطيب والعود القماوي من كل منها نصف لوقية⁽¹⁾.

ومن الأشربة التي كانت معروفة عندهم ما ذكره رجل لضييفه قائلا: عندما شراب الورد وشراب الجلاب وما أشبهها مطبوخ العنب ومطبوخ الزبيب وليذ العسل وتقع الزبيب فأخترها شئت⁽²⁾ وكان عندهم شراب يدعى السويق فقال حنظلة بن صفوان في حديثه عن حروبه مع عكاشة وعبد الواحد «خرجت لنا الصبيان والنساء بالماء والسويق»⁽³⁾.

وكانوا يشربون النبيذ الذي كان يستخرج من الخنطة والشعير والذرة أو من بعض الفواكه كالعنب والتمر وغيرهما، بل أن بعضهم كان يشرب الخمر نفسه، ويبدو أن اختلافًا كان يقع بين الفقهاء في مسألة النبيذ بين من يراه حلالاً ومن يراه حراماً، فكان الطرف الأول يرى تحليله لأن النبيذ لا يسكر، لكنه إذا وصل حد الأسكار أصبح محرماً وهنا يكون حراماً، في حين يرى الطرف الثاني أن ما أسكر كثوره قليله حرام، وهذا الاختلاف كان يدفع بالفقهاء إلى تأليف الكتب ولا ندرى فلعل الإمام عبد الرحمن بن رستم قد تعرض لهذا الموضوع في كتابه الذي وضعه اجوبة لمسائل نفوسه الجليل، كما وضع القاضي سحنون «كتاب الأشربة» ضمن كتابه «المدينة الكبرى» وما جاء فيه عن الإمام مالك أنه يرى أن عصير العنب يشرب سالم يسكره فالعصير حلال عند مالك حتى يسكر والنبيذ حلال عند مالك حتى يسكر فإذا أسكر كان محرماً⁽⁴⁾.

(1) مؤلف مجهول: كتاب الطبخ، ص: 233.

(2) حسن حسني عبد الوهاب: وراثت ج. 2، ص: 186، وعن مطبوخ العنب وأخذ عصير العنب لطبخ على النار إلى أن يذهب كله ليرفع ويغرب، ولا سبيل إلى شربه إلا أن يخلط بقليل ماء وتعل السوس الأخضر يرون به حلالاً سالم يحد به إلى حد السكر، النظر: الأندلسي: صفة ص: 63.

(3) حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق ج. 2، ص: 284. وعن حروب حنظلة مع عكاشة النظر: محمد بن عسوة: حور زنتها: ص: 70 — 75. ثم انظر قائمة المصادر التي اعتمد عليها في دراستها السويق، نوع من المشروبات تصنع من دقيق القمح والشعير يسمى بذلك لأسبابه في الخلق، وحيه حلاوة هي ألبانسون.

(4) القاضي سحنون: المدينة الكبرى، ج. 6، ص: 261 — 363.

ويظهر ان الناس يفتنون في النبيذ عن طريق الخلط، فقد يضيفون العجين المر أو الدقيق أو السويق لبيد الخبطة أو الشعير أو يبدلون الخمر والبسر معا أو يشرب الزهر والخمر معا، أو الزبيب والخمر والرطب وقد نهي الرسول (ص) عن هذا الجمع.

كما شرب سكان المغرب الأوسط القهوة، وقد سئل عنها الإمام أبو الحسن البكري — من منصوبة القرن الثالث الهجري فأجاب — : من البحر الطويل. أقول لأصحابي عن القهوة انتهوا ولا تجلس في مجلس هي فيه فليست بمكروه ولا محرم ولكن غدت شراب كل سفهاء⁽¹⁾

الملايس:

لم تناول المصادر التي بين أيدينا موضوع الملايس في بلاد المغرب الاسلامي بعفّة عامة، إلا أن عبارات عديدة متناثرة هنا وهناك قد تساعد في رسم صورة لهذه الملايس ومن الممكن اعتبار ملايس الخلفاء القاطنين هي ملايس كانت في تناول طبقة أو فئة معينة من المجتمع، وليست حكرا على أولئك الخلفاء.

وقد تناول جولفن⁽²⁾ Golvin هذا الموضوع بشيء من التفصيل معتمدا على مارواه القريري والقلقشندي بالدرجة الأولى، وعلى كل، فقد أشار ابن عساري الى انه حين دخل الإمام عبيد الله المهدي رقادة كان عليه ثوب

(1) المجلد: كتاب البسر في أحكام البسر من: 69 ثم فطر عن القهوة نفس المصدر من: 68. ارسل منصور الطنبي الى جنود زيادة الله الأعلي 390، / 824م بخرأ وخبأ واحبال فهور. دليل على انها كانت معروفة بطر: حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق من: 284 وقد كان الأمر من لعمري لعمري الله القاطنين من يضافون الخمر، انظر الصفحة في هذا الموضوع في موائه لطيف: محمد حسن الأعظمي دارالكتاب بيروت 1971. من: 84. وما جاء فيه:

أنا بين نفاي ي راعسي وسفالي
فيل لأمراف الصمير ولا وقت الصلاة
وانا نوحسي الكسور على تلك الطيلات
لم يبهني سوى حمير من سفالي الطيلات

Golvin: Le Maghreb Central P. 140.

حر اذكن وعمامة ذكناه وكان على ابي القاسم الفاطمي ابنه ثوب علوي وعمامة مثله، بينما كان على ابي عبد الله الشيعي ثوب نولي وظهارة كنان وعمامة ومنديل اسكندراتي، ويبدو سببة بمسح بها العرق والغبار عن وجهه⁽¹⁾.

وحين طلب جوفز من ملابس الاثمة الفاطميين من المعز لدين الله تركا بهم، بعث اليه مبطنة مروية وقميصا تحتها، ومن ثياب المهدي مبطنة مصمتة وقميصا، ومن لباس القائم الفاطمي قميصين وسراويل وعمامة وثكة ارمية بيضاء ومن لباس المنصور بالله جبة مروي وقميصا من تحتها⁽²⁾.

وكان الخليفة الفاطمي يلبس الثياب البيضاء الموشحة في صلاة عيد الفطر، ويلبس في الاحتفال بصلاة عيد الاضحى ثيابا من الحرير الاحمر الموشح كما كان له ثياب خاصة يلبسها في قصره تتميز بان اكمامها كانت نصف اكمام ثيابه التي كان يلبسها في الواكب، وهو يلبس من الكساء ققطانا وجبة وقباء ويحشع بالعباءة ويلبس قلنسوة طويلة مزينة بجمهرة غالية، ويلبس في ايام الجمع الثلاث الاخيرة من شهر رمضان توقفوا للصلاة الثياب البيضاء والمنديل والبطيسان⁽³⁾.

وقد اتخذ الفاطميون البياض شعارا لهم، من ذلك انه حين دخل جوهر مصر متحصرا ليس السواد وليس الخطباء البياض، وكان عليه نفسه — جوهر — ثوب دياح مذهب ويبدو ان الفاطميين كانوا يميلون الى اظهار انفسهم بمظهر التشف في اجتماعهم بانتصارهم من الكتائب، ذلك ان المعز استقبل وفدا من اشياخ كتامة في يوم مطر بارد وعليه جبة⁽⁴⁾.

وكان سكان البلاد يلبسون البرانس⁽⁵⁾، لاحظ ذلك القديسي فذكر أن البربر برانس سود بل يوجد منها البرانس البيضاء وهي البسة صوفية تستعمل

(1) ابن خلدون: البيان، ج. 1، ص: 158. من الخطوط: R. Dory: Supplément T. 1 P. 299.

(2) الجوفزي: سورة جوفز، ص: 183. ومن البطون: R. Dory: Op. Cit. T. 1 P. 96.

(3) عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بمصر الفاطميين، ص: 71 — 73.

(4) ابن ابي الطيغ: الخلفاء: الخلفاء اهل الزمك، ج. 1، ص: 159.

(5) القاضي الصمد: دعاء ج. 1، ص: 176. للقديسي: اسمن القاسم، ص: 239. سورة الخاقب جفر، ص: 126.

شأن الرعاية من المطر والبرد، وربما كان هذا لباس وراء إطلاق ابن علقون لقب برانس على الذين يلبسونها، ولقب البتر على الذين يلبسون المعاطف القصيرة، ويظهر أنه وقع جدل حول جواز لبس البرنس في الصلاة، فراح القاضي التعمان يدرج جوازه بقوله للناس أن علياً بن الحسين كان يصلي بالبرنس، وإن جعفر ابن محمد اعتبر البرنس كالرداء.

وذكر المقدسي أن أهل الرساتين — الأقاليم — باكسية وبالفعل، فقد أشار ابن الصغير إلى الأكسية قبله، فذكر أن الإمام عبد الرحمن بن رستم أمر بجميع ما بقي من مال الصدقة فأشترى أكسية صوفية (1)، فوزعها على الناس وهي البسة صوفية غير مفصلة، يلتحف بها كالحائك دون أن تغطي الرأس.

ويضيف المقدسي أن عامة السكان من اليرير وهم الذين عبر عنهم بالسوقة كانوا يلبسون المناديل، والمندبل لباس صوفي يغطي الرأس ويتدل على الكتفين والظهر ويمكن أن يكون المنديل عصامة أو زائلاً يستنطقون به من نفس نوع القماش الذي يلبسونه.

وليسوا الجبة، وهي في العادة من الصوف لأنها قد تكون أحياناً من الحرير، وقد أشار ابن الصغير إلى انتشار لبسها، فذكر أن الإمام عبد الرحمن اشترى إضافة إلى الأكسية السالفة الذكر جبابها صوفاً واشترى إلى أن المير القاطني كان عليه جبة، وهي لباس طويل تتدل إلى الركبة وقد تزيد، ويبدو أنها لباس متواضع، إذ حين أعاد الشاعر ابن النحوي على نفسه بالتقشف سنة 394هـ / 1004م لبس جبة صوف إلى ركبته، وكان هذا شأن ابن تومرت، فذكر ابن القطان عنه، أنه ما لبس إلا الثياب الصوف من قميص ومن سراويل ومن جبة تواضعاً (2).

وليسوا السراويل، فذكر ابن الصغير أن الإمام يعقوب بن افطح كان يلبس السروال فضفاضاً حتى كان حجرة في جنبه، وقد كان السروال لباساً شائعاً في بلاد المغرب، كما لبسوا الأقمصنة، فقال الخليفة المهدي لأبي عبد الله الشيعي

(1) ابن الصغير: سورة الأكمة، ص: 327.

(2) ابن القطان: نظم الجمان ص: 132. وجاء في الأصل من قميص ومن سراويل ومن جبة.

لرى قميصك منذ ثلاث ويبدو ان الاترياء كانوا يصلون الى اقصية مشوردة،
قد ظهرت التسمية منها في القيروان على البهلون بن راشد.

ولبسوا القلسوة، فقال مهدي النفوسي عند مناظرته المعتزلة في تاهرت
في عهد الامام عبد الوهاب ان علامة ظفري بالمعتزلي ان اترع القلسوة عن
رأسه. بل ان الامام الفلاح نفسه لبس الطرطور وهو قلسوة طويلة دقيقة الاعلى
وحين اتى المنصور القبض على ابن كيداد لبس قميصا وقلسوة بيضاء، وكان
المعز لدين الله نفسه يلبس على رأسه قلسوة حمراء، وجعل جوهر على رؤوس
الاسرى الذين عادهم من المغرب، قلانس من ليد مستطيلة ويصف المقدسي
سكان بلاد المغرب بصفة عامة انهم «اصحاب قلانس مصبغة»⁽¹⁾.

ولبسوا العمائم، فلورد الرقيق القيرواني ان باديس بن المنصور كان يلبس
عمامة حمراء، كما كان الفاطميون وموظفو دولتهم يلبسونها، واستعملوا الشاشية
لباسا على الرأس، فأشار إليها الدوجيني كما ذكر ابن القبطان أن ابن تومرت حين
مر بجاية، وجد الصبيان يزي النساء ومنها شواشي القزاة، ويخفون منه انها لباس
النساء مثلما هي من لباس الرجال وكان القاضي سحنون يلبس الشاشية الطويلة،
كما يدل على انها مستعملة في بلاد المغرب عامة.

ويذكر المقدسي انهم المغاربة اقل ما يتطلسون وكثيرون ما يجعلون الرداء
نطاقين ثم يطرحونه على ظهورهم مثل العمامة⁽²⁾.

ويبدو ان هذا اللباس لم يكن لاقتفاء، مما دعا القاضي الحمان الى توبيخ
عن لبسه، فنسب الى الرسول (ص) فيه عن «الاشتغال بالشرب الواحد يجمع
بين طرفيه على شئ واحد كالاشتغال بالبرير اليوم» وعبارته هذه تؤكد استعمال
البرير لهذا اللباس، ولعل القوطة القضاة التي لاحظها ناصر خسرو على الخليفة
الفاطمي في القاهرة، كانت الرداء المغربي أو لباسا غريبا، لانه يشبهها بتلك «التي
تلبس في بلاد المغرب»⁽³⁾.

(1) المقدسي: الحسن الفاسم ص: 239. عن قلسوة:

R. Dozy: Supplement au Dictionnaire... T. 2, P. 401.

(2) ابن القاضي: المصدر السابق ص: 41.

(3) المقدسي: الحسن الفاسم، ص: 239 وعن العمامة:

R. Dozy: Supplement T. 2 P. 90.

(4) ناصر خسرو: رحلة ناصر خسرو ترجمة يحيى الخشاب بيروت 1970م ص: 96.

ولبسوا القرو، فإن الامام عبد الرحمن كان يشتري ايضا بما بقي من مال الصدقة الفقراء إضافة الى الأكسية والجباب، فيوزعها على الفقراء ويدل فعله هذا على ان ليس القرو كان شائعا، وان كان لايقوى على شرائه الفقراء.

ولا تشير المصادر الشوفية بين ايدينا الى الغلالة في بلاد المغرب الأوسط، لكنها اشارت الى انها كانت معروفة في القيروان مما يجعل وجودها في هذه البلاد امرا مقبولا.

ولبست النساء المعجرات⁽¹⁾، وهو ثوب تشده المرأة على رأسها أو عصامة على الرأس من غير إدارة تحت الحنك — الذقن — واورد القاضي النعمان ذكر الرفع في احوال ذكر الملابس التي يحذر على المحرم لبسها، وكانت المرأة تلبس الخففة، ويدو انها خاصة بنساء البادية، ولم يرد لها وصف.

ولبس الناس النعال، وهي عادة من الجلد ويدو ان الاثرياء كانوا يلبسون النعال المستوردة فلبس البهلول بن راشد في القيروان نعلا طائفا وكان ابو عبد الله الشيعي قد اشعل نعلا عربية غداة توجهه الى سجلماسة.

وعرف سكان المغرب الأقصى لباسا يدعى الكرزي، ذكره ابن القطان، وعرفت خزان الفاطميين زائلات الخرز، وعرف اهل القيروان لباس الساج وهو طيلسان واسع مدور ويدو انه لباس فاخر، ذكره القاضي عياض على البهلول بن راشد، والقاضي سحنون، ولعل بعض فئات المغرب الأوسط قد عرفت هذه الأكسية وذكر القاضي عياض ان ابن طالب — قاضي القيروان — خرج يوما في ثوب البيت⁽²⁾ وهذا يدل على ان الناس — على الأقل بعضهم — كانوا يرتدون ملابس خاصة بالمنزل، وربما خاصة بالنوم.

اما سكان الصحراء فكانوا «يتكثون بمناشيرهم سنة فقيم ولا يلبسون قميصا لما يتشبهون بشياهم»⁽³⁾ وأضاف البكري ان «جميع قبائل الصحراء يلتزمون النقاب وهو فوق اللثام حتى لايدو منه الا محاجر عينه».

(1) فتاوى: مقام الامان، ج. 2، ص: 216.

(2) القاضي عياض: تراجم ص: 211.

(3) البهلولي: وصف ص: 17 البكري: المغرب، ص: 170.

وبخصوص ملاهى اهل الذمة، فلم يتعرض احد هذا الموضوع في المصادر التي اطلعت عليها، وربما كانوا لا يختلفون عن المسلمين في شيء، مما كان يدعو بعض القضاة الى ايجابهم على وضع علامات فارغة يميزون بها عن المسلمين من ذلك ان القاضي ابن طالب — السالف الذكر — جعل على اكتاف اليهود والنصارى رقاعا يعضها فيها صورة فرد أو عترة، وكتب الى قضائه بان يتخذ اهل الذمة زناير عريضة لتباهم ليعرفوا بها⁽¹⁾.

الملاهى:

لجأ السكان الى وسائل ترفيهية مختلفة تساعدهم على قضاء فراغهم والترويح على أنفسهم بعد طول عيائهم، وليس من السهل حصر هذه الوسائل، فهي كثيرة ومتنوعة، كما أن المصادر قد اغفلت الكثير منها مما يتعلق بمنطقة المغرب الأوسط.

وعلى كل، فقد ذكر و — ل. ديورانت ان من اعم وسائل التسلية في ذلك العهد كانت الاعياد والولائم والصيد ومغازلة النساء والشعر والموسيقى والغناء وأضاف ان الطبقات الدنيا كانت للرس قتال الشبكة والرقص على الخبال والشعوذة والسحر ولعبة العرائس المتحركة القراقوز وأستدل من كتب القانون لابن سينا على ان المسلمين كان لديهم في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي كل ما هو معروف حاليا الألعاب الرياضية كاللاكمة والمصارعة والعدو والرمي بالنبال وقذف الخراب ورفع الأثقال⁽²⁾، وغيرها.

وأكد الفوال من جهته ان التجمعات البدوية كانت لها غنوتها الشعبية كالأساطير والأمثال وقصص الغناء والرقص، وكانت لها فنونها الرياضية كالمهرجانات ومباراة شد الخبل والصيد والفروسية والرمي هذا بالإضافة الى وسائل ترفيهية أخرى كالترجيع الجنسي ولعبة المسر ومقارعة كؤوس الخمر⁽³⁾، وغيرها، وتشير بالخصوص الى بعض هذه الوسائل.

(1) يحيى بن عمر: أحكام رسول. ص: 128. ويظهر ان هذا الاجراء قصد به تمييزهم حتى يعرفوا بانهم اهل ذمة. فان يحيى بن عمر سأل عن يهودي اشبه بالمسلمين وقد جاءه في شرط وخصه بصداري الشام على نفسه في كتابهم الذي وجهه الى عمر بن الخطاب... ولا تخشيه يوم في شيء لانهم في قنسية ولا صلاة ولا طين ولا ترقى للشعر نظر نص رسالهم كالمذاهب اليهودي: كتاب السير... ص: 79.

(2) و ل: ديورانت: قصة الحضارة، ج. 13، ص: 142.

(3) الفوال: علم الاجتماع. ص: 283. وعزل الخمر وما يتعلق به من كؤوس وأوعية الخمر: الرقيق الفولاذي. طبق السمور مواضع سفرة.

فقد عرفت تاهرت المنتزهات والحدائق، وهي ظاهرة قسم من سمو في الذوق ورقة في الشعور، ويبدو أن ظهورها في تاهرت وافق تطورها الاقتصادي وحصول عن الثراء فكانت المنتزهات منورة حياة الترف التي بدأت تدب في المدينة، وكان هذا في عهد الامام الطنج، فذكر ابن الصغير ان اهان وحومه السابق ذكرهما «خرجنا يوما الى قصورها منتزهين»⁽¹⁾ مما يوحي ان لكل قصر حديقة تزيهه ونحيط به، وكان للامام الرسمي اي بكر منتزه خاص به، يعرف به «جنان الاميرة» كان يخرج اليه رفقة محمد بن عرفة وغيره من الشخصيات ذات العلاقة الوطيدة بالامام.

وقد اغفل الرحالة الاشارة الى هذه المنتزهات، الا ان وجودها في تاهرت يعني وجودها في غيرها من المدن، وهناك اشارة للاندلسي وان كانت متاعرة الا انها تصلح دليلا على اهتمام سكان بلاد المغرب الأوسط بها فذكر نهرا لمدينة مليانة يسمى أكثر مزارعها فوحداقها، وأضاف بخصوص تدلس أن لها ديار ومنتزهات⁽²⁾.

ولا توجد صورة عن الأسلوب والنمط الذي قامت عليه منتزهات المغرب الأوسط، الا انه بناء على التأثير الأندلسي البالغ في بعض مدنه، خاصة الساحلية منها، يمكن ان تكون المنتزهات على صورة لا تختلف في شيء عنها في الأندلس فكانت تخلو من التماثيل لأمر ديني وكان يطلي عليها تزيين الجدران بالجص، بأشكال والوان مختلفة ووجود بعض الأقواس الخفيفة، واستعمال القرميد الأرجل، بألوان عديدة، وكان يستعمل لزعقة العيون والأحواض والمقاعد والممرات والأدراج حتى كان يعول به على تجميل المنتزه أكثر من الاعتماد على اختلاف ألوان الأزهار، التي كانت تزرع في قوارير، مما يسمح بنقلها من مكان الى مكان آخر، فيغير شكل الحديقة ومظهرها حسب الرغبة⁽³⁾.

(1) ابن الصغير: تاريخ الأندلس ص: 336 — 343. ومن حياة القهر: انظر أحمد توفيق: حضي الاسلام ج. 1. ص: 101 — 131. عبد السلام ماجد: تاريخ الحضارة الاسلامية صفحة 137 — 145.

حسن حسني: عبد الوهاب: وثائق ج. 2. ص: 180 — 202.

(2) الأندلسي: نزهة المشتاق: ص: 85. وربما كتبت هذه العبارة تقوم دليلا على وجود الديار في بلاد المغرب الأوسط قبل عهد الأندلسي خاصة وانها معروفة في المشرق قبل ذلك حتى القطر: اشارة مرشد الكتاني: كتاب المنازل والديار الفصل الثاني، ج. 1. ص: 103 — 193. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. ط 1. بيروت 1385هـ / 1965م.

(3) عن الحديقة في الأندلس انظر: ابو القصر جليل: تاريخ الزواجر القديمة. ص: 213 — 215.

وكانت بعض فئات سكان المغرب الأوسط تمارس الصيد، فكان مما طعن به نفاث بن نصر على الإمام الفلق بن عبد الوهاب خروجه للصيد فكأنه كان مولعاً به. ويقدم ابن الخطيب في شخص الأمير يحيى بن العزيز الحمادي صورة عن المولعين بالصيد فذكر أنه كان يستدعي المضحكين وجوارح الصيد فيختار هذا البازي ويتفقد هذا الكلب ويتنهض هذا المضحك بالترويح الذي سلكه فيلهيه ويضحكه⁽¹⁾، ويؤكد صدر. ادريس على ممارسة المسلمين صيد الطيور واستعمالهم كلب الصيد والحرب والسهام⁽²⁾.

وكانوا يقضون أوقاتهم في ممارسة الفروسية التي اشتهروا بها كما سبق وهم في هذا الشأن اثبتهم الناس بالعرب، الامر الذي يقتضيه ان تكون المباريات قد جرت، ليس بين فرسان يتمون لنفس القبيلة فحسب، بل يتمون لقبائل مختلفة ومن الطبيعي مادامت أكثر زناة فرسانا يركبون الخيل ان يشغلوا انفسهم بركوبها والتفنن فيها، بل والتدرب عليه، فيشير ابو زكريا الى ان المعتزلة باهتوت طلقوا من ايوب بن العباس ان يلاعب فيانهم على فرسه ففعل. ثم ان فيان الحلي المعتزلة ركبوا خيولهم واخذوا قضباناً يترامون بها⁽³⁾ أما الصبيان فكانوا يشغلون من العصي خيولاً يركبونها ويتلهون بها مثلما كان يفعل زيري كما سبق.

ويبدو انهم — السكان — اتخذوا من بعض الحيوانات المروضة وسائل لتسليةهم، وكانت القردة من بين هذه الحيوانات وان فيما ذكره ابن حماد بخصوص فعل المنصور الفاطمي بأبي يزيد غنم بن كيداد، حين التقى عليه القبض لدليل على ذلك، فقد الصق على جانيه عودين وجعل عليهما قردان قد علما فكانا يصفعانه ويحيان بلحيته⁽⁴⁾ وهذه العبارة تدل على ان عملية الترويض ليست حديثة النشأة بل كانت معروفة في ذلك الوقت.

(1) ابن الخطيب: احوال ج. 3. قطعة منه بعنوان ذكر قسم المراك من حاجة من ذرية حماد بن بلكون بقلعة حماد وإجابة نشر رابع بوزار مجلة الأصالة ج. 19. 1994، الموافق لـ 1974م بالقرن. ص: 93. وقد اشتهرت بلاد المغرب بالزوا السود. انظر: الحاجط التصور بالتجارة ص: 30.

(2) H.K. Maré La Berbérie Orientale T. 1. P. 624.

(3) ابو زكريا: كتاب سيرة الأئمة. ص: 72.

(4) ابن حماد: احوال ملوك بني عبيد ص: 37. وذكر البكري ان مرسى موسى بالمغرب الأقصى اكرم بفتح الأرض قرعة وهي الشكرى تقلد ما ترى من فعل من يمر من الناس فلما رأيت التواني ليهود في القوارب انقضت عيناها وجعلت تحكي عليهم القطار: البكري المغرب. ص: 103.

وان هذا الامر بالذات يسمح بترجيح معرفة بلاد المغرب الأوسط لمهرجانات الحيوانات (السوك) في تلك الايام، بالإضافة الى عوامل اخرى مساعدة لوجود مثل هذه الظاهرة، اهمها اتصالها الوثيق ببلاد السودان التي تعتبر مصدرا لحيوانات غريبة الخلقة لا تتوفر في بلاد المغرب كالأرراق، وبالفعل فقد وصلت زرافة هدية من ملك السودان الى الأمير المنصور الزيري، مما يوحي بوصول حيوانات اخرى كالنعامة والفيل والكركدن والنعيان الضخم وغيرها، وكان المغاربة قد وصلوا الى مرحلة من التطور اعلمتهم لصنع اقفاص حديدية تروج بها الحيوانات المضطربة، وقد ظهرت ضمن هدية زيري بن عطية المفلوي الى المنصور بن ابي عامر سنة 382هـ / 989م والتي كان منها طائر فصيح يتكلم بالعربية والبربرية ودابة من دواب السك ومهابة وحشية تشبه الفرس، وحيوانات غريبة واسنان عظيمات في قفصين من حديد⁽¹⁾.

وكان لهذه الهدية علاقة بموضوع السوك، والذي كان الاندلسيون على علم به، فقد جرى احتفال بقنوم جعفر بن علي يحمل رأس زيري في مدينة الزهراء اشتمل على الاسود الفاخرة والحمور الجماشة والنعيان الكاسرة والنعائين المضطربة وكانت عدتها مائة صورة⁽²⁾، وهذا يرجع ان يكون السوك معروفا في تلمت وغربها بحكم الاتصال الوثيق بين الاندلس والمغرب الأوسط.

وهناك ثغرات اتخذت من معاقرة الخمر وسيلة للترفيه عن النفس وللتسلية، مع أن الآية صريحة في شأنه في اعتباره رجسا من عمل الشيطان والامر الرباني واضح في الدعوة الى اجتنابه وهذه الثغرات لها نظرة خاصة في قضية تحريم الخمر. كيمض الاحناف والمنحرفين عن المذهب الحنفي الحقيقي⁽³⁾ وغيرهم، أو انها مستمدة على الواقع وكل القيود متخذة من المسكر وسيلة.

-
- (1) السلاوي: الاستعصا ج. 1. ص: 193. وعن وصول الزرافة انظر: ابن عشاري البان ج. 1. ص: 246.
(2) ابن حبان: القيس في اخبار بلد الاندلس تحقيق عبد الرحمن علي الحجي: طبع بيروت. 1963 ص: 49.
(3) كان الاحناف المستقيمون يرون تحريمه. انظر: عبد العزيز الجندوب الصراع الفقهي صفحة 72.

وبالفعل، ففي ظل غياب السلطة الخازمة في تاهرت أبان الفتن الداخلية بين الأماة إلى حاتم وعنه يعقوب ⁽¹⁾ فغلب عليها في تلك الحروب وانتقلوا المسكر أسواقا والغلمان اعتدوا. وفي مرمى الحرز كان العاملون بصيد المرجان هناك ⁽²⁾ «يكترون الأكل والشرب والخلاعة ولهم بها مكاسب وافرة ويتنبذون نبيذ العمل فيشربونه من يومه ويسكرهم الأسكار العظيم» كما سبق ذكره.

وانتقلت لعبة الشطرنج إلى بلاد المغرب من المشرق، فإذا كان محمد بن سعيد بن محمد بن عبد الرحمن بن رسم لأعبا بالشطرنج ⁽³⁾ فهذا يدل على أن الأسرة الرسمية كانت على معرفة بهذه اللعبة، وعلى كل، فقد كانت لعبة الشطرنج خاصة بالثقة، وكان يرافق لعبها فنون الغزل والنواير المدهشة، لأنه يترك القرا في نفوس اللامعين لأيقظ عن أثر الأرتهاز في نفوس المحاربين.

فلعبة الشطرنج كما يصفها السعدي: (من البحر البسيط).

أرض مربعة حمراء من آدم، ما بين القين موصوفين بالكرم
لذاكرا الحرب فأحتالا لها شيا من غير أن يسعيا فيها بسفك دم
هذا يغور على هذا وذلك على هذا يغور وعين الحرب لم تسم
فأنظر إلى الخيل قد جاشت بمعرفة في عسكرين بلا طبل ولا علم ⁽⁴⁾

والسباحة رياضة معروفة فقد حض الرسول (ص) على ممارستها، ويمكن القول أن سكان المدن الساحلية قد وجعلوا في السباحة وسيلة ترفيهية، ومن المرجح كذلك أن بعض السكان في المناطق الداخلية قد مارسها في مياه الأودية والبرك وهو أمر شائع حتى اليوم.

ويظهر أنهم عرفوا من الألعاب خيال الظل أو مسرح العرائس، فينقل عبد الحميد ماجد عن الأحكام السلطانية للملغودي أن اللعب بالعرائس مباح للبنت إذ ليس القصد بها للعاصي وإنما إلف البنات لتربية الأولاد ⁽⁵⁾.

(1) ابن الأثير: الخلاصة: 273. ابن حبان: الصمد السابق: ط القاهرة: ص: 362. «طائفة».

(2) السعدي: مروج الذهب ج. 4 ص: 233، وعن الشطرنج انظر: نفس المصدر. ص: 233. 235. دائرة المعارف الإسلامية: مادة (شطرنج) ج. 13. ص: 294 — 296.

(3) عبد الحميد ماجد: تاريخ الحضارة الإسلامية ص: 144 — 145.

ان هذه الأنواع المختلفة من وسائل التسلية واللهو تدل على ان الحياة في تلك الفترة لم تكن كلها جد وتزمت من جهة، وعلى أن منها ما يناسب الطبقة العليا في المجتمع ومنها ما يناسب طبقة العامة.

الفصل السابع

التطور العمراني

عاش سكان المغرب الأوسط في نطاق مختلفة من المساكن تبعاً للمستوى الحضاري ويمكن ان نقسمهم الى سكان البادية وسكان المدن.

1 - سكنى الحيام:

تنتشر حياة الترحال بين القبائل المتأصلة في بدواها والتي لم يستطع البربرطيون ولا المسلمون من بعدهم عمل شيء يساعدهم على حياة الاستقرار، كاحداث تغير في مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والفكري.

فمن الوجهة الاقتصادية، كانت هذه القبائل تعتمد في معيشتها على تربية مواشيا كما سبق. حتى ان ابن حوقل يصف قبائل الصحراء في القرن الرابع الهجري بأنها لاتعرف البز ولا الشعر الا ما يصلها من سجلامة، وهذا يعني بساطة وانخفاض مستواها الاقتصادي وبعدها عن الترف والكمال مما لا يدعوها لحياة الاستقرار.

ثم ان اعتمادها على تربية المواشي تعني خضوعها تماماً للظروف الطبيعية، فهي دائمة الحاجة الى مساح ومشارب لمواشيا مما يحتم عليها مواصلة الترحال بحثاً عنها، وبعبارة اخرى فان مجتمع البدو الرحل يقف مكتوف الأيدي امام تحديات الطبيعة، فهو اسير ظروفها، وهذا يعني ان مستواهم الفكري لم يصل بعد الى مرحلة التحدي، والضرورة لكل عملية تطور.

من جهة اخرى، فان اعتماد هذه القبائل على الغزو والسلب يجعلها تعيش حالة نفسية قلقة، فهي تتوقع من حين لآخر غزوا تقوم به قبيلة اخرى اكبر منها، وهذا ما لا يساعدها على الاستقرار بل على العكس انه يحتم عليها ان تكون دائماً على أمة الرحيل، ورغم ما في حياة الترحال من الشقاء، الا أنهم كانوا قانعين بها لأن الترحال في نظرهم يعبر عن حبيب الحرية ورفضهم القتل والخضوع والظلم.

لهذه الدواعي ظلت الخيام تحتل ميوت عدد كبير من القبائل، فكانت بعض بطون كتامة بين قسطنطين وبجاية، — على سبيل المثال — «يتنطون الليل» ويسكنون الخيام»⁽¹⁾، كانت القبائل المشتقة بين تاهرت وتلمسان، ووطواغن يتجمعون «من مكان إلى مكان»⁽²⁾ في عهد الأندلسي (سنة 560هـ)، وكانت مدينة يظلمون بطواغنهم في نواحي جبل بني راشد، وباحتصار فإن من كان معاشه في السائمة مثل الغنم والبقر فهم ظمن في الأغلب لأرتباد المسارح»⁽³⁾.

وكانت الخيمة تدل على مركز صاحبها ومكانته الاقتصادية والاجتماعية في القبيلة، فكلما ارتفع عسادهاء ازدادت شساعا وعبرت عن مكانة عالية لسكانها، بل أن نوع نسجها وجودته تدل على المستوى الاقتصادي، وفي الغلب الأحيان يدل ارتفاع المكان الذي ضربت فيه على علو مكانة صاحبها، فقد جرت العادة في مجتمع البدو الرحل أن يضرب رئيس القبيلة خيمته في مكان مرتفع يشرف على خيام بقية أفراد القبيلة.

وكانت الخيمة تضم تحت سقفها جميع أفراد الأسرة، بما فهم لاهناء وزوجاتهم والأحفاد، وإذا كنا نلظر لسكنى الخيام نظرة متواضعة، فربما لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لسكانها أنفسهم، بل انما اذا اعتبرنا قول ميسون الكليلة زوجة معاوية بن أبي سفيان معبرا عن المجتمع القبلي عامة، شعرنا انهم كانوا يفضلون سكناها على سكنى القصور، وكأنها ضمن نظرة لذراء شاملة ينظرونها إلى المستقرين ومما جاء في قصيدة لها (من البحر والوافر):

ليت تحقق الأرياح فيه أحب إلي من قصر سيف

وعلى كل يبدو أن رخ التطور قد هبت على بعض هذه القبائل فانتقلت إلى مرحلة بين الاستقرار والترحال.

المساكن القارة:

أن انتقال القبيلة من حالة الظمن إلى الاستقرار يتبعها حتما تطور في المفاهيم القبيلة، إذ أن الاستقرار نفسه يعني بالضرورة استعلاء هذه القبيلة

(1) ابن خلدون: المعراج، 8، من: 303.

(2) الأندلسي: القصر السابق، من: 88.

(3) ابن خلدون: القصة، من: 121.

أو تلك لقبول الذل والخضوع ودفع المغارم للقبائل الأقوى، إلا إذا كانت لها قوة ذاتية أو مكتسبة بالولاء أو الحلف، فإن ابن خلدون يرى أن «معاش المستضعفين منهم بالفتح والدواجن السائمة»⁽¹⁾.

ولما كانت طبيعة العمل الزراعي تقتضي الاستقراء، ويطلب هذا بدوره التحال منازل قارة، والتي هي غالبا على نحو ما ذكر ابن خلدون من الحجارة والطين ومن الخوص والشجر ومن الشعر والوبر⁽²⁾، في نفس الوقت، يشير الدروجيني في معرض حديثه عن مناظرة وقعت بين أيوب بن العباس الأيبسي وبين المعتزلة في تاهرت، أن هؤلاء «الزلاوة في حصن ورحبوا به»⁽³⁾، ويشير البكري من جهته إلى عزم رجل من إحدى قرى وهران على بناء بيت له «فأقطع ألف كلخفة» كما سلف، ويبدو أن الأخصاص كانت واسعة الانتشار فإن المنصور الفاطمي أحرق أخصاصا كثيرة لأصحاب أبي يزيد⁽⁴⁾، لما استعمل المنازل الحجرية فغنى عن البنان.

ويبدو أن هذه المساكن تشكل سكنى أغلبية سكان المغرب عامة، فيذكر ابن خلدون أن من كان معاشه «في الزراعة والقيام بالفتح كان المقام به أولي من الطعن وهؤلاء سكان المدن والقرى والجبال وهم عامة البربر»⁽⁵⁾، وقد أشار الجغرافيون إلى كثير من قرى المغرب، فذكروا أن تلمسان قرى وعمائر متصلة وأن جبل تاورناية معمور فيه القرى الكثيرة وأن حول مدينة جراوة عدة قرى لقبائل من البربر وهناك قرى أخرى كثيرة مثل المسكر وناتسمالت وابلوت، كما سلف.

ب - المدن:

لم يكن ظهور مدينة في بلاد المغرب حدثا عفويا، بل لابد من توفر ظروف موضوعية نشأ عنها مبلدة مدينة جديدة، ولم تكن عملية التبلد هذه بالأمـر

(1) ابن خلدون: مرقا، ج. 6، ص: 176.

(2) نفس المصدر: ج. 6، ص: 175.

(3) الدروجيني: طبقات ج. 1، ص: 43.

(4) ابن خلدون: مرقا، ج. 31 - 32.

(5) ابن خلدون: مرقا، ج. 121.

السهل في بلاد لم يخلص بعد من سيطرة النظام القبلي، فقد كانت مفاهيم النظام تعرقل ظهور المدن، فكان لابد من حدوث انحلال فيها الى حد ما، فمثلا كانت الحاجة تستدعي تحولا في شعور الفرد بالانتماء الى قبيلة الى شعور بالانتماء لمدينته، ومن شعور القبيلة بانها كل لا تجزأ بشيخها وابنائها الى شعور افرادها بانهم جزء من مجتمع المدينة يصارعون لحاكم مشترك للمدينة، وربما ينتمي لقبيلة اخرى.

وقد كان التحول البطيء الذي حدث لبعض القبائل وانتقل بها من حياة الظعن الى حياة الاستقرار خطوة متقدمة لاحداث ذلك التغيير، فكان هذا الاستقرار أو اعتماد الفلاحة كمصدر انتاج يعني وجود فائض عند بعض افراد القبيلة اي وجود ثراء، وهذا يعني تحولا في معيشة هذه الفئة اجتماعيا واقتصاديا، وهذا ينعكس على المجتمع القبلي ويساعد على خيلطته.

ومع الوقت، وجدت هذه الفئة الثرية نفسها جنبا الى جنب وعلى علاقة بفئات ثرية اخرى، فبدأ ينمو بينها شعور بالتحالف ولو بشكل جيني بل ربما شعرت الى حد ما بانها تشكل معا طبقة اجتماعية، وهكذا فان اجتماع رؤساء قبائل تاهرت واختيارهم الامام عبد الرحمن لم يكن حدثا اعتباطيا لم بمجرد نزول الامام عليهم، دون اعتبار لطبيعة المنطقة، بل انه تعبير عما وصلت اليه هذه الفئات من استعداد للانضواء تحت سلطة رئيس من خارج قبائلهم، واذا كان الرؤساء قد أوجدوا حلا توفيقيا مؤقتا بتعيين الامام عبد الرحمن، فما ذلك الا كخطوة أخيرة في إقامة حكم المدينة.

من جهة اخرى، فان حصول تلك الفئات على الثراء، بغض النظر عن الوسيلة جعلها تعدي الاكتفاء بالضروري من العاش الى الحاجي والكمالي، فبدأ الترف يظهر على نمط معيشتهم سواء في مسكنهم أو مأكلهم أو أثاثهم، من هنا يتطور العمران البدوي الى العمران الحضري، وظهور مدينة تاهرت هو تجسيد لهذه الفكرة إذ لم يكن بالاسكان قياسا بين قبائل فقيرة متأسلة في بدوونها كالابالة.

أما منشأ ذلك الثراء فمتعدد الجوانب، فبالنسبة للبدو الرحل، فقد ظهرت فئات عليا من الرؤساء وعائلاتهم تحطك اعينها هائلة من المواشي، ولما كانت

مثل قيمة نقدية في مجتمع البدو، فقد أصبحت تربة الوادي بالنسبة للرؤساء تمثل عملا انتاجيا يزيد الدخل، ولنا في ابن زلغين السالف الذكر نحو مثال.

وبما بالنسبة للمستقرين الزراع، فإن امتيازهم الزراعة تطلب وجود احوال مهيبة تقوم بانتاج ادوات زراعية لازمة، مما كان له تأثير ايجابي على الانتاج الزراعي، فقد صحح للابسان ان يتحدى الطبيعة، فيحرث ويحفر ويسوق الماء، وزيادة الانتاج هذه كانت تعني بروز فئة تربة مثل محمد بن جرف السابق الذكر تأخذ مسارها في حياة الثرف والتفنن في المسكن والملبس والاثاث ولقد تبه ابن خلدون الى هذه الملاحظة فذكر انه «إذا غلب أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصير وعملوا الى الدعة والثرف الذي في الحضرة»⁽¹⁾، ويضيف في مكان آخر من مقدمته ان «البناء واحتفاظ المنازل إنما هو من منازع الحضارة التي يدعو اليها الثرف والدعة».

ويلاحظ الموقع الجغرافي دورا في الثراء كأن تكون المنطقة معبرا تجاريا، مما يعود بالخير على قائلها وخاصة زعمائها بما يحصلون عليه من جمالات مقابل ما يقدمونه من امن وحماية، كذلك يتيح لبعض القنات ان تلعب دور الوسيط بين سكان المنطقة والوافل التجار.

ولا بد لتجاح هذه العوامل من توفر شروط الامن والهدوء في المنطقة، إذ لا يمكن ان يكون هناك ممارسة اعمال اقتصادية لمرعاه في ظل الحروب والخوف، ولا بد من مراعاة هذه النواحي عند بحث موضوع تأسيس المدن في تلك الفترة، اضافة الى معطيات اخرى تختلف من مدينة الى اخرى.

فمن الملاحظ ان بلاد المغرب الأوسط لم تشهد ظهور أية مدينة جديدة منذ الفتح الاسلامي حتى بناء مدينة تاهرت، وربما كان السبب الرئيسي يتمثل في تلك الحروب والثورات المتكررة التي شهدتها المنطقة وبالتالي فقدان عنصر الامن والاستقرار، وهكذا كانت تاهرت هي المدينة الأولى الحديثة في البلاد.

(1) ابن خلدون: المقدمة فصل في ان البدو وافهم من الحضرة وسابق عليه وان البلدة اصل المصراع ص: 122.

(2) نفس المصدر: فصل في ان البدو من المدن والأمصار... وهو الفصل الأول من الباب الرابع ص: 142.

تعتبر منطقة تاهرت أرضاً زراعية، اشتهرت بزراعة الحبوب، أي أنها تسمح بإيجاد الحياة المستقرة، ويساعد على هذا وجود عدة أنهار مثل نهر مينا، كما أنها منطقة رعوية اشتهرت بتربية اللواشي، وهكذا لم يكن غريباً أن تظهر نخة من الأثرياء كمحمد بن جرتي وابن زلفين السابق ذكرهما.

من جهة ثانية، فقد كانت مبراً بين شرق البلاد وغربها، فإن مسير عقبة بن نافع في تلك المنطقة لم يكن خروجاً عن الطريق الواصل بين شرق المغرب الإسلامي وغربه، بل دليل على مرور هذا الطريق العام فيها بما يترك أثراً على قبائل المنطقة اقتصادياً واجتماعياً.

كذلك عرفت المنطقة هدوماً على الأقل منذ قيام الدولة العباسية، وإن اشتغال أمراء إفريقية بأمر تثبيت سلطة الخلافة في القيروان قد سمح لبلاد المغرب الأوسط أن تعيش في جو الهدوء، وإن اشتراك عبد الرحمن بن رستم في حصار طينة لم يكن عملاً حربياً أكثر منه نزعة عسكرية قام بها مشاركة لأبي قررة اليفرنى، كما أن أمراء إفريقية لم تكن لديهم سياسة عدائية تجاه المغرب الأوسط(2).

أضف إلى هذا، اشتراك القبائل في شعور عدائي تجاه السلطة الحاكمة في القيروان باعتبارها تمثل مجتمع المدينة بما فيه من ثراء وترف، على حين أن القبائل هذه تمثل مجتمع الريف بما فيه من قسوة وفقر، أي أن العداء بينهما يمثل صراع الريف ضد المدينة، وقد البس صراعها هذا لباساً مذهبياً، فاعتنقت مذهب الإباضية، ووضعت مطالباً في مبادئ مذهبية.

(1) نشأت في القرن الثاني الهجري، ونظراً لأنها اتخذت شكلها النهائي بعد ذلك ولائها لتصبح نموذجاً للمدينة الإسلامية فقد امرجلها ضمن هذه الدراسة.

(2) انظر ما ذكره صجاج كطامة لأبي عبد الله الطبري حول تعود الأغلبية في كلمته: القاضي العمان: استاج الدعوى من: 63، 64.

اترك الامام عبد الرحمن ان المنطقة مهيأة لاحتضان مدينة مثل تاهرت، وحاول انقاذ مدينة تاهرت القديمة، فوجد معارضة من اهلها عبر عنها البكري بقوله: «انهم لما أرادوا بناء تاهرت كانوا ينون النهار فاذا جن الليل واصبحوا وجدوا بنيانهم قد تهدم فبنوا حيث تاهرت السفلى وهي الحديثة»⁽¹⁾ ومن مميزات الموقع الذي اختاره الامام:

ان هذه المنطقة بعيدة عن القيروان تفصل بينهما منطقة الزاب وجيل الاوراس، اي لها بمأى مما يمكن ان يقوم به والى القيروان، لو فكر في ذلك ضد الابطاحية، وهي بعيدة عن الساحل، فكانت بمأى عن ضربات لاسطول البيزنطي⁽²⁾، واعمال القرصنة التي كان يقوم بها من حين الى آخر.

كذلك فهي منطقة زراعية كما ذكرت، وذات مناخ ملائم للاقتصاد الزراعي، وهي وفيرة المياه فهي على نهر تاتش، وتعرض لمطول الامطار الغزيرة وان هذه الطبيعة الزراعية تحقق شرطا ضروريا لبناء المدن تبه فيه ابن خلدون، فذكر أن «ما يراعى ايضا المزارع فان الزروع هي الاقوات فاذا كانت مزارع البلد بالقرب منها كان ذلك سهلا في الخلاء واقرب الى تحصيله»⁽³⁾.

كذلك فان المنطقة غيضة اشبه، وهذا يعني توفر مادة الحطب التي هي مادة الوقود، حتى قيل «لا تبني المدن الاعلى الماء والكلا والمغطب»⁽⁴⁾، وقيل «أحسن موضوعات المدن أن تجمع المدينة خمسة أشياء وهي النهر الجاري والمحرث الطيب والمغطب القريب والأسوار الحصينة والسلطان اذ به صلاح حالها»⁽⁵⁾.

(1) البكري: المغرب، ص: 66.

(2) ارتشيدت القوى البحرية، ص: 162. وعن بناء تاهرت انظر: جوت عبد الكريم يوسف الملائك الخارجية للدولة الرستمية، ص: 29، 36. الحبيب الجسكاني: المغرب الاسلامي، ص: 100، 106. قصة تاهرت عاصمة الدولة الرستمية، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية فصل من عدد 40، 41، 42، 43، سنة 1975 م، ص: 9 وما يليه. B. A. Taghoul, G. Marçais et d'autres auteurs: Tihert, Taghoul, B. A. Taghoul, 1940 PP. 24 - 27.

(3) ابن خلدون: المقدمة، فصل في ما يجب مراعاة في المدن.

(4) ابو الحسن علي يوسف: الفتوح للشريعة، ص: 68.

(5) ابن أبي زرع: دوا القوطان، ص: 16.

وأضاف إلى أن الموقع يتوسط قبائل المنطقة حتى يبدو أنه كان سوقا لها، فهو يتوسط بين التل والصحراء، فكانت تلك القبائل حلقة وصل بين التجارة ما وراء الصحراء وما وراء البحر، وهي على الطريق بين الشرق والغرب كما سبق، ولكن هذا الموقع لم يكن من الدرجة الأولى، لذا فإنه إذا كان يتيح ظهور مدينة في المنطقة فلم يكن من المتوقع أن تكون من كميات المدن أعني أن أهمية الموقع عليها ودولها تتحكم في ظهور المدينة وعظمتها وديمومتها.

وكان اختيار الموقع يختلف من مدينة إلى أخرى، فقد تقع في سهل مثل تاجنة فيوفر لها المزارع والأسلح، أو على مرتفع كما هرت القديمة وبرشك فيصح لها مراقبة الأعداء قبل اقترابهم، أو بين أرباض كجراوة، أو بين جبال كأشعر فيخفيها عن عيون الأعداء، وقد تقع عند اقدام جبل كملانة وتلمسان فيسمح لسكانها بمطاردة العدو إذا غلبوه وإلى الانسحاب إلى الجبل إذا هزمهم، وقد عبر القاضي النعمان عن هذا المعنى بذكره صباح الناس في إحدى حروب أبي عبد الله الشيعي وتناديهم «الجيل، الجيل» يحتون أوامر، نجعله خلف ظهورنا فإن كان علينا امر نحصنا به وإن كان لنا اليقنا العدو بطول القمح⁽¹⁾، ويرى البعض أن أصبح البلاد ما كان على الجبال والأماكن التي تواجه مهب الصبا⁽²⁾.

وتكاد تاهرت تجمع في موقعها بين هذه الأمور، فهي من جهة تقع في سفح جبل قزول⁽³⁾، وبين تلال، فلذلك ابن الصغير كذبة النكار، وأعل موضع في المدينة، وأشار ابن عشاري إلى أرباضها⁽⁴⁾، وكانت أمامها سهول السرسو وهضبة منداس، وكان في مكان يواجه مصب الصبا، حتى أطلق على أحد أبوابها «باب الصبا».

(1) القاضي النعمان: احتاج العدو: ص: 166، 167.

(2) ابن قتيبة: مختصر كتاب البلدان: ص: 153، وعن شروط بناء المدينة انظر: ابن خلدون: المختصر السابق: ص: 347.

(3) يذكره ابن خلدون (ذكر دولة انظر: الفرج، ج: 8، ص: 347، ويذكر صاحب كتاب الاستيعار (انظر: انظر: ص: 178، من المختصر وقد اعتبر ابن رسة تاهرت على البحر من بلاد ليريس انظر: ابن رسة: الأعلام القسبية مكتبة ليلي ببلدة ص: 129.

(4) انظر: ابن الصغير: المختصر السابق: ص: 341، 343، ابن عشاري: البلدان ج: 1، ص: 5.

على كل، قامت مدينة تاهرت وظهرت للوجود، ولكن ليس هناك تحديد قاطع لتاريخ بنائها، إذ يظهر اضطراب على ما أورده بعض المؤرخين والرحالة، فذكر البكري — نقلاً عن ابن الوراق — أن الإمام عبد الرحمن ترك القيروان فاجتمعت إليه الأماضية وانفقوا على تقديمه وبينان مدينة تمسحهم فنزلوا موضع تاهرت اليوم واجتدلوا من تلك المساعدة، فيفهم من هذا أن بناء المدينة كان حوالي سنة 144هـ / 761م.

ويذكر الرقيق القيرواني من جهته أن الإمام عبد الرحمن قد وصل إلى تاهرت منبراً ثم فشل حصار صبة سنة 154هـ / 771م وهذا يعني أنها كانت قائمة في هذا التاريخ إلا إذا كان يقصد أنه وصل إلى حيث قامت فيما بعد، وإذا ربطنا بين اجتماع القبائل وانتخاب الإمام، الذي جعله أبو زكريا في سنة 160هـ أو 162هـ / 776 — 778م فيكون هذا التاريخ نفسه هو خاص ببناء تاهرت كذلك.

وبالنظر إلى عدم اتفاق المؤرخين على تاريخ محدد، وإلى ظروف لإمام عبد الرحمن والمهاجرين بعده وإلى سير حركة تطور المجتمع القبلي، أمكن استبعاد أن يكون بناؤها في سنة 144هـ / 761م لأن عملية بناء المدن لأنهم بين عشية وضحاها لكي يحدد تاريخ معين.

تقد نزل الإمام عبد الرحمن، «على قبيلة لامة القديم حلف بينه وبينهم»⁽¹⁾ وأقام المهاجرون مشيخين بين القبائل، وكانوا في طور الكتيان، وهذا الوضع لا يساعد على الشروع في تأسيس عاصمة لدولة جديدة، والأقرب إلى الواقع، أن المنطقة شهدت بناء منازل لأثرياء تلك القبائل ومترفيها، وهذا يتفق ومبدأ تطور المجتمع القبلي، وازدادت تلك المنازل بفضل أهمية الموقع التجاري على الخصوص، وحين تضجعت الظروف النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسكان

(1) البكري: القرب، ص: 48.

(2) أبو زكريا: المسود، ص: 7 ابن حنبل: البيان ج. 1، ص: 197، البروني: مختصر ص: 37.

(3) ابن خلدون: المعبر، ج. 6، ص: 247.

المنطقة اجتمعوا الى عبد الرحمن فأعتاروه اماماً، مما أوجب عليه ان يشرع في بناء المؤسسات الحكومية وينقل بها من مجرد تجمع سكني الى عاصمة للدولة.

على كل، يذكر المؤرخون ان عبد الرحمن نزل بمجاءته لرضا غبطة اشبه، كانت لقوم مستضعفين من مراة وصنهاجة، فاتفق معهم على ان يدفع لهم ما تدر عليهم لرضهم من الاسواق، مقابل ان يبحواله بناء المساكن، فاختار موضعاً لا شعراء فيه فيني مسجداً من أربع بلاطات وقطع عيشه من تلك الشعراء⁽¹⁾.

ولكني يفضي الامام عبد الرحمن على نفسه وعلى مدينته حالة من البركة والتكريم، تشبه عقبة بن نافع في تأسيسه القيروان، فامر مناديا ان ينادي بسباع المنطقة ووحوشها يدعوها للخروج، فشوهلت عارضة تحمل أولادها⁽²⁾، ويبدو انه كان يدرك ما ستركه هذا من اثر في نفوس البربر، فقد ذكر حسين مؤنس ان بعض البربر اسلم حين رأى عقبة بن نافع يخرج الهيات من موضع القيروان⁽³⁾.

ما ان تم الاتفاق بين الامام وأصحاب الارض حتى قسم المنطقة الى عطلت ثم شرع الناس في البناء، ويذكر ابن الصغير ان الشروع في العمارة والبناء تم بعد مجيء وفد البصرة الاول، ثم بدأت المدينة تتسع بمن وفد عليها من كل الاقطار، اجتذبتهم بأمنها وعدلها ورعايتها وازدهار تجارتها، فما ان قدم وفد البصرة الثاني حتى وجدوا تاهرت قد تطور عمرانها، ذلك فانهم نظروا الى قصور قد بنيت⁽⁴⁾.

وصلت تاهرت أوج ازدهارها في عهد الامام الفتح، فأزداد اقبال الناس عليها لانه متى عظم الدخل والمخرج اتسعت احوال الساكن فوسع المصير⁽⁵⁾.

(1) البكري: الغرب، ص: 68.

(2) ابو زكريا: المصدر السابق، ص: 39. المرجعي: طبقات ج، 1، ص: 41.

(3) حسين مؤنس: فتح العرب للمغرب مكتبة الأمل القاهرة 1947م، ص: 373.

(4) ابن الصغير: المصدر السابق، ص: 323.

(5) ابن عطلون: المقدمة.

وبأطراف هذا الاقبال تزداد المدينة رخاءه، أي ان هناك علاقة متكافئة أو تناسب طردي بين ازدهار البلد واتساع عمرانها، وبالفعل فقد انعكس رخاء البلد على تطور عمرانها حتى ابنتى الناس القصور، فكانت العجم قد ابنت القصور ونفوسه قد ابنت العدة والجند القادمون من إفريقية قد بنوا للمدينة العامرة اليوم (1) أيام ابن الصغير في القرن الثالث الهجري.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تواصل في عهد الامام أبي بكر، فكانت البلد زائدة في المصارعة (2) ولكن لم يذكر أي من المؤرخين شيئا عن عدد مساكنها أو سكانها لآل بداية عهدها ولا في لوج تطورها، بل ولا مساحة المنطقة التي شغلها، فكان من الصعب تقدير عدد سكانها، إلا ان المقدسي يصفها بـ «بلخ المغرب» التي يصفها ابن حوقل برضاها نحو فرسخ في مظهر (3) وإذا اعتبرنا نصف هذه المساحة غير مسكون لسبب أو لآخر كان يكون مخصصا للطرق والساحات، وإذا اعتبرنا مساحة المنزل 25 مترا في مثلها كانت مساكنها حوالي اثنين وعشرين ألف منزل وإذا اعتبرنا الأسرة بين 4 — 5 أفراد، كان عدد سكان تاهرت حوالي المائة ألف ساكن.

وقد سبقت الإشارة الى ان ظروف المنطقة الطبيعية وأهمية موقعها تتحكم في تطور المدينة العمراني، وهكذا مهما بلغت من تطور فهي لم تخرج عن حد معلوم يتوقف على تلك الأهمية والظروف، نعم كانت مدينة عظمى وجيليلة القدر في عهد اليعقوبي، لكن العظمة مسألة نسبية، ثم ألا ترى ضعف مكانتها في القرن الرابع الهجري مما لا يسمح بالمبالغة في تقدير اتساع المدينة.

وبأخذ التطور العمراني صورا متعددة فإن الواصلين الجدد يضيفون الى المدينة منازل جديدة ووفاء رجل تعني احتفاظ احد الأبناء بالمنزل في حين يضطر باقي الأبناء الى بناء منازل جديدة خاصة بهم، أو ان تحسن وضع العائلة الماتي يعني هدم المنزل أو تركه والحاجة منزل أحدث منه.

(1) ابن الصغير: المصنف السابق: ص: 336 وإذا اعتبرنا القرن القمري في تاهرت شيئا بالقرن القمري

بصرفه، فأنظر: Marguerite Von Berchem: *Indes de Algèr* 24-1892.

(2) نفس المصدر: ص: 341.

(3) ابن حوقل: صورة: ص: 373.

وهناك ما يدعو الى الاتجاه العكسي، فان بلوغ تاهرت درجة عالية من الرخاء والثرف يعني ظهور هجرة عكسية لان مصر الكثير العمران يخصص بالغلاء في اسواقه وأسعاره⁽¹⁾ فلم تعد اجور العمال والصناع وصغار التجار تكفيهم، فيضطر بعضهم الى مغادرتها، ثم ان ما يتبع الحضارة والثرف من فساد في الاخلاق قد يدفع بعض المتعصين لديهم الى هجرة المدينة⁽²⁾.

من جهة اخرى، فان ازدياد عدد سكان المدينة يعني ابتداء مواجهتها لمشكلة وهي تراكم الأوساخ والفضلات البشرية والحيوانية وغيرها، ولم يكن المسلمون يراعون موضوع التخلص من هذه الفضلات عند تأسيس مدنها، فلم يشر الرحالة أو المؤرخون الى وجود هيئة أو جماعة مسئولة عن نظافة المدينة، أو قل عن اعمال البلدية في وقتنا الحاضر، ولم يكن يتعدى دور الخصب حمل الناس على رفع الأوساخ من الشوارع وكسها امام منازلهم، لكنها لم تكن تخرج من المدينة، بل تلقى في المزابل، وقد اشار ابن الصغير الى وجودها، حتى ان دار الامام ابي القبطان حين هدمت في احدى القنن الداخلية «كانت مزبلة من المزابل»⁽³⁾، مما يحصل على نشر الآوبه والأمراض، والمناظر والروائح الكريهة، ويضطر بعض الناس الى الفرار عن المدينة الى البادية.

كما تشير الفتن التي شهدتها تاهرت في اواخر العهد الرسمي، والحروب التي خاضتها تاهرت في عهد الفاطميين، عاملان حاسمان في هجرتها اذ كيف يمكن ممارسة أوجه النشاط الاقتصادي مع عدم توفر الأمن والهدوء.

كانت تاهرت مقسمة الى احياء اعتمدت كل قبيلة أو جنس محي منها، مثلما جرى العمل به في المدن الإسلامية عامة، فكان للقرويين مسجدهم⁽⁴⁾ وكان للكوفيين واللبصريين مثل القرويين، واقامت نفوسة في «العلوة»، وربما المقصود بها الظاهر المشرف على المدينة⁽⁵⁾، وكان لها درب تخترقها تعرف به

(1) ابن خلدون: المقدمة فصل في ان الحضارة غاية العمران.

(2) نفس المكان.

(3) ابن الصغير: للمصر السابق، ص: 349.

(4) نفس المصدر: ص: 324.

(5) نفس المصدر: 348.

«درب النفوسين» أكثره للعجم وبعضه نفوسة مما يدل على إقامة العجم في حي خاص بهم مجاور للنفوسين، وكان للعرب حي مجاور مدينة الجند.

ويبدو أن الرسميين قد خرجوا عما جرت عليه العادة في بناء المدن الإسلامية، والتي كانت تبدأ ببناء المسجد الجامع، ثم تقام بجانبه دار الأمانة والسوق، فقد بدأ الرسميون بالمسجد الجامع أولاً، لكن ابن الصغير لا يشير إلى وجود «دار أمانة» في تاهرت طيلة العهد الرسمي بل يذكر أن الإمام عبد الرحمن كان يصرف أمور الناس في المسجد الجامع⁽¹⁾، ألا أن الشماخي يكشف عن وجود دار الأمانة⁽²⁾، فيذكر أن المسلمين تابعوا عبد الوهاب ببيعة عامية «محملة» إلى دار الأمانة⁽³⁾، ويبدو أن الإمام عبد الرحمن قد اتخذ داراً للأمانة بعدما قوي أمره وعظم، ثم يشير ابن عذاري إلى وجودها في العهد القاطمي فيذكر دخول بني عزر وزلائه مدينة تاهرت، وأنهم نزلوا «دار الأمانة»⁽⁴⁾، مما يدل على أنها ظلت قائمة.

وقد تعددت المساجد في تاهرت فيما بعد، فكانت للأمازيغية مساجدهم وجامعهم، ويبدو أن حي الرهانة اشتمل على أكثر من مسجد، فيذكر ابن الصغير أعلى مسجد بالرهانة، وإذا كان الشيعة لا يصلون خلف الحروري⁽⁵⁾ فهذا يعني أنه كان لهم مسجدهم أو مساجدهم الخاصة، وقد لاحظ المقدسي وجود جامعين على ثلثي البلد، وكانت تلك المساجد تحمل أسماء مؤسسيها، فذكر ابن الصغير «مسجد أبي...»⁽⁶⁾.

ويكمل بعض المؤرخين إلى ذكر وجود كنيسة في تاهرت، معتمدين على عبارة أوردها ابن الصغير، لكنها ليست كافية للدلالة على وجود كنيسة، فإن ابن الصغير نفسه يذكر أن «دار عذرين الرجلين — أحمد — ومحمد تعرف بالكنيسة»

(1) حين قدم وفد البصرة قال: أخرجهم الإمام عبد الرحمن: فخرج إلى المسجد الجامع فعلى الناس وعظهم بما يحرم به ولم ذلك نظر: ابن الصغير: المصدر السابق.

(2) الشماخي: السور، ص: 143.

(3) ابن عذاري: البيان، ج: 1، ص: 198.

(4) الشماخي: التمهيد، الدعاء، ج: 1، ص: 151.

(5) لم يذكر الاسم ربما ليعبر القارئ عن قرابته.

وجلي من اسميهما أنهما مسلمان، فلربما كان إطلاق لفظ كنيسة على دارهما بحكم الجوار أو التشابه المعماري، بل أن ابن الصغير يذكر أن أعلى موضع في المدينة يعرف بالكنيسة⁽¹⁾، لهذا لا نريد أن ننفي وجود كنيسة في تاهرت بل هو أمر محتمل ما دام التصاري فيها.

وكان عبد الرحمن قد اتخذ من المسجد مقرا للقضاء، فذكر ابن الصغير أنه جلس في مسجده للارملة والضعيف لكن اتساع المدينة وتعقد الحياة الاجتماعية فرض تطور القضاء، فخصص له «دار القضاء» التي أشار ابن الصغير إلى وجودها في عهد الإمام اقلح.

وكان هذا شأن اموال الزكاة، فلم يكن امرها يتطلب دارا خاصة في عهد الإمام الأول، لكنها أصبحت ضرورية فيما بعد، فظهرت في تاهرت في عهد الإمام أبي اليفطان، وقد أشار ابن الصغير إلى وجودها باسم «دار الزكاة» هذا بالإضافة إلى وجود «دار الضيافة» و«باختصار»، فإن الرسميين يترا جميع المؤسسات الحكومية التي تتطلبها تسير شؤون البلاد.

وقد فرضت ظروف تاهرت الأمنية على الرسميين بناء قصبة⁽²⁾، كانت مشرفة على السوق تسمى المعصومة⁽³⁾، ولئن لم يشر اليقطيني ولا ابن الصغير إلى وجود مثل هذه القصبة، إلا أن تاهرت بدأت تشهد بناء الحصون والقلاع بانتهاء احتدام الصراع الداخلي، فإن ابن الصغير يشير إلى بعض الفتن دوما إشارة إلى وجود حصن، ويبدو أن القزام التي مني بها المعجم والنفوسيون والرسميون في عهد الإمام أبي بكر، فرضت عليهم لأول مرة بناء حصن، فاجتمعوا بعدوة نفوسا «فبنوا حصنهم فيه وشيدوه» وهنا تقدم التجار «فقاتلوا للعرب والجنود لو بنيت حصنا تأمنون فيه ليلكم وتحصنون فيه أن دهمكم شيء من عدوكم، وهذه اموالنا في أيديكم فشرعوا في بناء الحصن⁽⁴⁾» بل أن بعض الحصون لم تظهر

(1) ابن الصغير: تاريخ الأمازيغ، ص: 343.

(2) حيا نظرا: بوروية رابحة: الرئسي الأمثلة عدد 41 الجوار ص: 182 G. Marçais: Tibert.

Tripolit. PP. 24, 27.

(3) الكزيمي: الغرب، ص: 66.

(4) ابن الصغير: المصدر السابق، ص: 347.

إلا في عهد الأمام أبي حاتم، إلا حين علمت العلة ومشايخ البلد أن الحرب معهم
واسرعوا ببيان حصنتهم، فكانت هذه الفترة هي فترة ابتداء ظهور الحصون
والقلاع في تاهرت لم يحدث تسع انتشارا بسبب هذه الحروب، خاصة في العهد
الفاطمي، الذي يعتبر عهد الحروب والفن بالنسبة لتاهرت، وإليه يمكن أن نرد
جميع المنشآت التحصينية التي ظهرت في تاهرت كتقسية المصوبية⁽¹⁾

مدينة العباسية: (239هـ / 853م).

يعتبر كتاب «فوح البلدان» أقدم مصدر يشير إلى هذه المدينة فقد ذكر
البلاذري أن محمدا بن الأغلب بنى في سنة 239هـ / 853م مدينة بالقرب
من تاهرت سماها العباسية أيضا فاسمها الفلح بن عبد الوهاب الأمازيغي⁽²⁾، لا
أنه لم يحدد موقعها، ولم يتعرض للتوابع محمد بن الأغلب الكاتبة وراء إقامته
على بناء العباسية قرية من تاهرت.

ولا تدري، فخلع البلاذري لم توضح مسألة «العباسية» أمامه، فقد ذكر
في موضع آخر إن عمرا بن حفص بلغ أقصى بلاد البربر ولجى هناك مدينة
سماها العباسية وهدمت تلك المدينة التي ابتاعها⁽³⁾، وكذلك يذكر الفيلسوفي
أن إبراهيم بن الأغلب، انتهى مدينة العباسية بالقرب من القيروان سنة 184هـ
/ 800م.

وبناء على ما ذكره البلاذري، وعلى أن أقصى ما بلغه عمرو بن حفص
هو مدينة طينة، بات من المقبول أن ترجح أن بلاد المغرب الأوسط شهدت

(1) حيا نظر: إقبال موسى: من قضايا الفتح الإسلامي من: 58 وقد ذكر أبو ذكريا أن أباعه الله
الشيخي حين دخل تاهرت وجد بها صورة عملة كتب فاسطر بها كلها وألقي منها كل ما يصلح
للسك والحساب وأقيم النار في بقاياها ويبدو أن بعض الزرعين اعطروا هذه الصورة هي للصورة
وهو خطأ.

(2) البلاذري: فوح البلدان من: 236 ويقتل عنه ابن علقون لكنه حمل لركا 227، 841م انظر:
الفهر. ج. 4، من: 429.

(3) البلاذري: فوح البلدان من: 234 وعن عمرو بن حفص وحصار طينة انظر: الرقي القيرواني تاريخ
من: 143 ابن علقون: الفهر ج. 6، من: 226. ابن حنظلي: البلدان ج. 1، من: 76. وعن طينة
البخاري: وصف من: 11 ابن حوقل: صورة من: 85 مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار من: 172
إقبال موسى: طينة بين ملش حائل الجاهل لثقل ماي 1968م.

بناء مدينة تدعى «العباسية» سواء بالقرب من تاعرت أو في منطقة الزاب، وبما أن حمرا بن حفص كان قد خرج إلى طينة لتحصينها، أصبح من المرجح أن تكون العباسية هذه عبارة عن مجموعة من الحصون بناها هناك، ثم تلاشت بعد ذلك أثناء الحصار الذي فرضه الخوارج على طينة أو نتيجة سيادة السلم وحسن الجوار على العلاقات التي ربطت الأغلبية بمجربهم الرسميين⁽¹⁾.

لكن الأمر يختلف بالنسبة للعباسية القريبة من تاعرت، والتي توحى طبيعة العلاقة بين الطرفين بأنها لم تقم لأغراض عسكرية، فلا الإمام الملقح ولا الأمير محمد بن الأغلب يضر نوايا عدوانية تجاه الآخر، والأقرب إلى الواقع، أن شهرة مدينة تاعرت التجارية، وسيطرتها على الطرق التجارية إلى بلاد السودان الغربي والأوسط، وبما تجنيه من مكاسب مادية، قد أثارت في نفس الأمير الأغلي روح الغيرة والحسد، فارتأى بناء مدينة تنافس تاعرت وتشاركها في أهمية موقعها ومكاسبها⁽²⁾.

ومن المستبعد أن يكون الإمام الملقح قد أقدم على بنائها وتجهيزها، لأنه كان عليه أن يستعد لرد فعل الأمير الأغلي، ولأن فعله ذلك لو تم، لكان إصلاحا للحرب، ولم يذكر المؤرخون أي رد فعل لهذا الأمير، وما كان الأمير الأغلي ليتزم الصمت وهو يرى الإمام الرسمي يهدم مدينته، فالأرجح إذن، أن هذه المدينة الناشئة لم تستطع الصمود إلى جانب مدينة تاعرت ذات الشهرة الواسعة، ولم يلبثها حظ من خطوط تاعرت التجارية، فانهارت تلقائيا.

مسوق حمزة: (أوائل القرن الثالث الهجري — التاسع الميلادي).

تقوم هذه المدينة في سهل فسيح يعرف بسهل حمزة، الذي نسبت إليه المدينة، فذكر أنها «بنها» حمزة بن الحسن بن سليمان بن الحسين⁽³⁾، ويذكر البهوتي من جهة الحسن بن سليمان بن الحسين بن علي بن أبي طالب وخليف

(1) عن هذه العلاقات: حدوث عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرسمية ص: 73 — 123.

(2) عبد القوي سالم: تاريخ المغرب العربي الكبير ج. 2. ص: 348. ابن تومث: دولة الرستميين ص: 119.

(3) البكري: المغرب ص: 64 — 65.

وان أول المدن التي في يده مدينة يقال لها عاز والى عاز ينسب القليل من وكان للحسن هذا من البنين حمزة وعبد الله واراغم وأحمد ومحمد والقاسم، ويبدو أنه فرق أعماله على بنيه مثل ما فعل محمد بن سليمان في فلسطين، فكانت تنسب حمزة السهل المذكور حيث أقام مدينته.

ونظرا لأن إدريس الثاني عقد على فلسطين لعبد بن سليمان حوالى 202 هـ / 817 م بات من المحتمل أن يكون نزول الحسن بمدينة عاز بعد هذا التاريخ المذكور بقليل، ومنه فإن بناء مدينة حمزة يكون في أوائل القرن الثالث الهجري على وجه التقريب.

ويورد أبو عبد الله القاسي في كتابه «نظم الدرر والعقائد» رواية مختلفة فيذكر أن حمزة الذي نسب إليه وعاء حمزة من حواري جهادة، هو ابن علي هذا صاحب قس، أي حمزة بن علي بن يحيى بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن سليمان بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب ويبدو عبارة البقولي أقرب إلى الواقع، فإنه أقرب عهدا من القاسي إلى تلك الفترة، كما أنه زار المنطقة بنفسه ويؤيده البكري الذي يعتمد كثيرا على ابن الوراق.

وعلى كل، فإن البقولي يذكر طريق سطيف تلحرت دون أن يشير إلى مدينة (سوق حمزة) ربما لأنها لم تكن ذات شأن حتى ذلك الوقت، وربما لأن البقولي اكتفى بذكر مدينة عاز التي ينسب إليها البلد والتي نزلها الحسن بن سليمان السابق ذكره متخللا منها قاعدة ملوكة.

وإذا كان الأسطخري وابن القتيبة لا يذكرا مدينة سوق حمزة ربما لجهلها إلى الأمازيغ، فإن ابن حوقل يذكرها على طريق سطيف أشير باسم (حائط حمزة) حين زار عنها ظل مدينة عاز، إذ أن زيري بن مناد الصنهاجي «أجلب على مدينة عاز وغربها»، وأجل عنها أهلها ربما لأن سكانها بني برنان من

(1) البقولي: وصف ص: 12.

(2) القاسي أبو عبد الله: نظم الدرر والعقائد ابن نشره طبعات في مجلة المشرق لعدد الأول من سنة 1981. الجزء ص: 13 - 33.

(3) القلي: تاريخ الجوارح ج. 2، ص: 89.

زنانة، منذئذ بدأ نجم سوق حمزة يسطع، فظهرت لأول مرة عند ابن حوقل كما سبق إلى أن تغلب القائد جوهر على مملكة بني الحسن وحل بني حمزة منهم إلى القيروان⁽¹⁾، وهذه العبارة تدل على أنه لم يتعرض للمدينة أو لسكانها ربما لأنهم صنهاجة، واستمرت المدينة سوق حمزة مشهورة حتى لفت نظر المقدسي فذكرها على طريق سطيف تاهرت.

كانت الظروف مهيأة لانتشاق مدينة سوق حمزة، فإن موقعها في أرض صنهاجة رمز الاستقرار والحضارة والأنسجام السكاني، ووقعها في نصص افصح⁽²⁾، رمز الخصب ووقعها على طريق دولي يربط المشرق بالمغرب وعلى طرق داخلية، رمز التأثير الحضاري واتساع دائرة التبادل التجاري، هذه العوامل هيأت أصحاب المنطقة لأن ينتقلوا إلى حياة المدن، وكان ظهور حمزة يمثل القطب الذي تجتمع عليه تلك القبائل شأن غيره من المشاركة الذين أسسوا ملكا في بلاد المغرب.

ويبدو من خلال الاسم الذي أطلقه عليها بأنها سوق حمزة أنها كانت مدينة تجارية بالدرجة الأولى، وإن هذه الصيغة غلبت عليها، ويؤكد موقعها في سهل على الغاية التجارية من بنائها واستعداد لية غاية عسكرية، وربما كانت في شأنها محطة تجارية لتجتمع فيها القبائل المجاورة لتقوم بمصالحات تبادل تجاري مع القوافل المارة، ثم اعتدت تلك المحطة تنمو وتتطور بما عاد عليها موقعها من رخاء، وأما نسبتها إلى حمزة فذلك لأنه يكون اشرف على تنظيمها وتوسيعها مثلما فعل غيره في مدنها.

هذا بالإضافة إلى أن حمزة وحلقاها ماسوا البلاد في طريق الأمن والاستقرار كغيرهم من العلويين مما كان له انعكاس ايجابي على علاقة المدينة بالبادية، وإلى وجود أبار عذبة ونهر جار⁽³⁾ مما وفر لهم الماء الدائم، وقد اثر

(1) البكري: المغرب، ص: 64.

(2) نفس المصدر: ص: 63. المقدسي: احسن التأسيس، ص: 228.

(3) البكري: المغرب، ص: 142. وهي تقع جنوب ملحة شرق نكور وعن نمراد حراوة وصراع الحسن بن أبي العيش وموسى بن أبي العلاء الطر: البكري: المغرب، ص: 77 - 78. ابن خلدون: القبر ج: 4، ص: 33. 306 ابن حزم: جبهة السب المغرب، ص: 48. ابن خلدون: البيان ج: 1، ص: 194 - 196.

ونوعها في السهل على بنائها، فوصفه القديسي أنه من الطوب، وربما لهذا اضطروا
أن يحصنوا مدنتهم بحفر خندق حول سورها.

جسروا إلى العيش: (257هـ / 870م).

قامت مدينة جروالة في سهل من الأرض⁽¹⁾ ووصفت بأن حورها ضحوصا
للزروع والضرع⁽²⁾ وهذا يعني أن سكان منطقتها عرفوا الاستقرار ماداموا
يلربسون الزراعة، فكان من نتائج هذا أن تحسنت أحوالهم المادية والمعاشية
فظهرت منهم طبقة ثرية.

وكان موضعها مركزا لعدة قرى لقبائل من البربر من مطفرة وبني يفرن
وودانة ويغمر الجبل وبني راسين وبني بلداسن وبني وركش وغيرهم وبهذا يرجع
أن يكون المكان سوقا لها.

وبما زاد في أهمية موقعها، وجوده على الطريق الرئيسي الخارج من تلمسان
باتجاه قاس فالاندلس والذي كان معمورا بالمارة، إلا أنه لا تجوز المبالغة في هذه
الأهمية لأنها تقع في ظل مدينة تلمسان المشهورة ولا تبعد عنها بأكثر من
مرحلتين، وهكذا فقد انتزعت تلمسان هذه الأهمية إلى حد ما.

من ناحية أخرى، فقد كان المخطب قريبا من الموقع، فكان في أسفل جبل
يمالوا على أربعة أميال منها شعاري أشبه لأتسلك.

ويروي التنسي أن محمد بن سليمان قد فرق أعماله على بنيه، فكان أن
أقام ابنه أندرس بجروالة⁽³⁾ وبفهم من هذا، إما أن المدينة كانت قائمة في ذلك
التاريخ وإما أنها كانت نواة لمدينة جروالة، وإما أنه نزل على تلك القبائل حيث
ستقوم جروالة فيما بعد.

(1) نفس المكان.

(2) نفس المكان.

(3) التنسي: المصدر السابق، ص: 24.

فإذا كانت المدينة قائمة فهذا يعني ما ذكره البكري وابن عذاري وغيرها من أن لها قديم عيسى هو الذي أسس المدينة 257 هـ / 871 م وهو ابن إدريس بن محمد بن سليمان، إلا إذا كان المقصود بالتأسيس هو التمدين والتوسيع وإدخال إصلاحات وتعديلات، أما إذا كان التأسيس يعني ببلدة خلق المدينة وظهرها إلى الوجود، فهذا يعني ما رواه القسسي، بخصوص نزول إدريس على مدينة جراوة، ويبدو أن الاحتمال الأول أكثر قربا إلى الواقع.

فيكون أبو العيش عيسى بن إدريس قد أعطى المدينة طابعا معماريا إسلاميا، فأبغى نفس عادة المسلمين في بناء مدنها، فلا بد أنه بنى مرافقها الضرورية، فبنى مسجدها الجامع من خمس بلاطات على أعمدة حجارة (1) وأشار البكري إلى وجود خمسة حمامات، ويبدو أن طبيعة أرضها السهلة قد أثرت على مادة البناء، فكانت البيوت البسيطة من الطوب، بدليل استعماله في بناء سورها نفسه، كذلك فإن تلك الطبيعة قد حالت دون بناء حصن لعدم توفر المكان المرتفع، مما دفع بابنه الحسن إلى الخروج إلى جبل محالوا لبنى حصنه هناك.

وقد استمرت جراوة إلى العيش تنمو، بفضل الاستقرار الذي شهدته طيلة عهد مؤسسها، إذ مكث أمرا عليها ابتداء من 254 هـ / 291 م الموافق لـ 870 هـ / 903 م حيث ولها ابنه الحسن الذي استمر في أمن وهدوء إلى 319 هـ / 931 م ثم بدأت تعيش جوا من الاضطراب، مما أدى إلى تدهورها حتى أن ابن حوقل يذكرها وكأنها من المدن المتدثرة، مكتفيا بقوله أنها «كانت عامرة أهلة» ولا يضيف المقدسي أكثر من ذكر اسمها مما يدل على أنها فقدت أهميتها.

تسني: (262 هـ / 875 م).

قامت تسني في منطقة تعرف بالخصب، فكانت كما وصفها ابن حوقل «من الخصب في جميع الرقبة — هكذا — بأمر مستفاض (2)» فيها القواكن المختلفة

(1) البكري: للكان قسبان.

(2) ابن حوقل: صورة ص: 78 وعن المدن الإسلامية في شمال غربية المغرب: Le Tournai: Les Villes... فيها القواكن المختلفة.
mémorandum de L'histoire de nord. ALGER. 1957.

وأشهر الحبوب، وكان إنتاجها يفيض عن الحاجة المحلية، فكان مقروضا على المنطقة إن تطلب دورا تجاريا، وبالقيل، فقد كانت يحمل منها الطعام إلى الأندلس وإلى بلاد إفريقية وإلى بلاد المغرب لكثرة الزرع فكان والحالة هذه لابد أن يقوم في المنطقة مركز تجاري يجمع فيه القبائل للتبادل التجاري إذ لم يقتصر القايض على منطقة تنس بل إن المناطق المجاورة لها لا تتجلى عنها في عصبها وزيادة إنتاجها مثل مدينة تاجنة وبني جليل أسن والغرة والخضراء وبني وارفن، وإن اشترك هذه المدن في الحصب ونوع الإنتاج فرض عليها أن تشارك في تصدير القايض منه إلى مناطق أبعد، مما زاد في أهمية موقع تنس كمرفأ للتصدير البحري، وقد صادف بروز أهمية تنس هذه ازدهار تاعمرت التجاري، فكانت تنس من مرفأه تاعمرت وهذا مما زاد في أهميتها.

وازدادت هذه الأهمية باعتبارها ممرأ إلى الأندلس، فكان على المسافرين القادم من إفريقية ممرأ أن يسير بهاذا الساحل إلى تنس، أو يسير من إفريقية إلى تاعمرت برا، ومنها إلى تنس ثم عبر البحر إلى الأندلس، وأكد الأصبغري هذا الدور، فذكر أنها «عدوة إلى الأندلس» كما كانت تنس محطة لاستقبال التجار الأندلسيين، فكانوا يتمنون بمرآهم إليها ويقصدونها بتجارهم وينضون منها إلى ما سواها⁽¹⁾ وهكذا فإن ابتداء أمر تنس كان سوقا بدأ ينمو وي جذب الناس إليه، وينمو أن الأرياح التي حلفتها القبائل المجاورة هي التي دفعت بها إلى دعوة التجارة الأندلسيين إلى قلعة تنس لكي يتخذوها سوقا ويحفظوها سكتي⁽²⁾، ووعدهم بالعمون والرفق وحسن المجاورة، وحسن علاقة البادية بالمدينة عامل هام في تطور المدينة، ولما كان التجار أنفسهم بحاجة إلى قاعدة آمنة يتولونها ويشئون بها، فقد لبوا دعوة القبائل ونزلوا القلعة وعيموا بها وانتقل إليهم من جاورهم من أهل الأندلس وغيرهم من أهل البويرة وأهل تدمور⁽³⁾.

(1) تنس القلعة.

(2) بالكرزي: المغرب. ص: 61.

(3) تدمر مدينة على ساحل الأندلس تصلها الركاب للقلعة من تنس في يوم وليلة ومن تدمر: الحموي:

معجم ج. 2. ص: 371.

وإذا كان بعضهم قد غادرها، فإن البعض الآخر — الذين يحلون بالبحرين — قد ظلوا هناك فأسسوا مدينة تنس الحديثة، فكان منهم الكركري، وابو عائشة والصقر وصهيب وغيرهم سنة 262 هـ / 875 م، وأصلوا بمارسون تجارة التصدير والاستيراد فلم يزلوا في تزايد ثروة وعدد. ويتعكس هذا الرخاء على عمران تنس ولاشك ويدل على أنه كان الدفع إلى انتقال أهل سوق ابراهيم — وكانوا اربعمائة بيت — إلى تنس فوسع لهم أهل تنس في منازلهم وشاركوهم في أموالهم وتعاونوا على البنيان، وبما سهل عملية الانتقال إلى المدينتين تقعان في دائرة نفوذ ابراهيم بن محمد بن سليمان.

على أنه لا بد من الإشارة إلى أن تنس كانت موجودة قبل البحرين، فإن محمدا بن سليمان المذكور أعلاه حين فرق أبناءه على أعماله كانت تنس من نصيب ابنه ابراهيم، فأقام فيها ثم خلفه ابنه كما كان يقوم في ذلك المكان مدينة فرطاجنة الفتيقة ويدل على أن ما فعله البحرين هو بناء حي خاص بهم وبالقبايل التي استحدثتهم بعد ما أحرزوا على ثراء مكنتهم من الميل إلى سكنى المدن، والآن فأين تنس التي نزلها العلويون ؟

وعلى كل، فلا يفوتنا ما تقدم ذكره إلى المبالغة في تصوير ماوصلت إليه تنس، فقد انحصرت أهميتها التجارية على حركة التجارة بين الأندلس والمغرب الأوسط، وبين المناطق المجاورة للمدينة هذا مع وجود موانئ أخرى منافسة مثل وهران، وإلى وجود الطريق البري عبر المغرب الأقصى وهو أكثر ازدحاما بالمرافق، إذ من المعلوم أن طريقا بحريا يحتاج إلى يوم وليلة لاجتيازها مثل طريق تنس الأندلس، لن يلجأه إلا المغامرون أو المحترفون.

كذلك فإن بعض الناس لم يكونوا يتحمسون لسكنائها لوجود الزيادة فيها، واعتادا على الكركري، فقد كان هذا العامل من بين الأسباب التي دفعت بعض البحرين إلى الرحيل عنها، ونزلهم المربة ونجادة، وينظر البعض من الناس إلى

(1) الكركري: المصدر السابق، ص: 371.

(2) تنس المصدر: ص: 42. الخوي: المصدر السابق، ج: 2، ص: 415.

تس على أنها مدينة النحاس والبخل والدنس، لاشهامة ولا كرامة، حتى إن المسافرين إليها يؤثر مغادرتها في المساء على قضاء ليلته فيها، وهذه الأمور وإن كانت تعبر على نظرة زائر، إلا أنها دعابة سيئة للمدينة على أية حال.

هذه العوامل وغيرها، جعلت من تس مجرد «موضع يقال له تس»^(١) في عهد العتقوي، فقد كانت حديثة النشأة في عهده، لكنها تطورت فكانت مدينة فوق الصفوة، حين شاهدها ابن حوقل، إلا أن الأصبهري يعتبرها مدينة كبيرة^(٢) وعلى كل، فإن الكبر والصغر مسألة نسبية، فليس على البحر فيما قاربها على شكلها بنواحيها في الكبر بل هي أكبر المدن التي يتعدى إليها الأندلسيون بمراكبهم.

وكانت تس توزع بين سهل وجبل، بينها وبين البحر ميلان، وهي مسورة حصينة، داخلها قلعة صعبة المرتقى يفرد بسكانها العمال في عهد ابن حوقل لحصانتها، وبها مسجد جليل وأسواق، يمر بقربها نهر تاتون ومنه شربها ونظرا لأنه يخلب على عمل أهلها الطابع التجاري بما ينشأ من ثروات يمكن للمرء أن يتصور قصورها، وهي وإن كان المؤرخون لا يشاركون إلى شيء من أبنيتها، إلا أن المرجح أنها تأثرت بالطابع المعماري الأندلسي.

سوق ابراهيم: (سطلع القرن الثالث الهجري — التاسع الميلادي).

يعبر العتقوي القدم وحالة إسلامي يورد اسم المدينة، إذ بعدما ذكر مدينة الخضراء انتقل إلى ذكر مدينة سوق ابراهيم ثم مدينة تاهرت، وأشار إلى أنها آخر مدن العلويين باتجاه تاهرت، وحاول ابن حوقل تحديد موقعها فذكر أنها «على نهر شلف»^(٣)، وهي تلي مدينة شلف طبر الفزة (الفزة)، فيذكرها القديسي عقب المدينة المذكورة — الفزة — ومثله فعل الأديسي الذي أضاع أن المسألة بين المدينتين مرحلة وإن موضعها على نهر شلف وقد حدد مبارك الليلي موقعها بشكل أدق فذكر أن سوق ابراهيم حيث نصب نهر اسلي في شلف.

(١) الأصبهري: المصدر السابق ص: 38. البكري: المصدر السابق ص: 62.

(٢) البكري: صفة، 13.

(٣) ابن حوقل: صورة الأرض ص: 89.

ويذكر المؤرخون على أن هذه المدينة نسبت إلى مؤسسها الذي يدعى إبراهيم لكنهم اختلفوا حول هذه الشخصية، فيذكر البقوني أن في مدينة سوق إبراهيم رجل يقال له عيسى بن إبراهيم بن محمد بن سليمان وهذا يدل على أنها كانت قائمة في عهد عيسى بن إبراهيم، وعليه فإن مؤسسها وبانيها والده إبراهيم بن محمد بن سليمان الذي قطعته أبوه محمد مدينة تنس، بعد ما عقد الإمام اتوبس الثاني له على تلمسان حوال سنة 202هـ / 817م.

الآن ابن حزم في كتابه «جوهرة انساب العرب» وابن خلدون في كتابه «العبر» يذكران أن مؤسس المدينة سوق إبراهيم هو أحمد بن عيسى بن إبراهيم بن محمد بن سليمان إلا أن أبا عبد الله التنسي لا يشير إلى وجود ابن لعيسى بهذا الاسم⁽¹⁾، أحمد، بينما يذكر له أبا يدعى إبراهيم فيقول: «ومن ولد عيسى هذا كان إبراهيم الذي ينسب إليه سوق إبراهيم بشلف⁽²⁾» فإذا صح وجود ابنين لعيسى أحمد وإبراهيم فمن الأرجح أنهما اشتركا معا في بناء المدينة، وهذا امر محتمل الوقوع ما دام والداهما نفسه شارك عمهما محمدا الحكم، ثم نسبها بعض المؤرخين إلى الأول بينما نسبها البعض الآخر إلى الثاني، إلا أن تسمية المدينة منسوبة إلى إبراهيم ترجح أن يكون إبراهيم هو مؤسسها وبانيها، وسواء نسبت للمدينة إلى إبراهيم بن محمد وهو الأرجح أو إلى إبراهيم بن عيسى، وبأخذ تعيين إبراهيم بن محمد على مدينة تنس في مطلع القرن الثالث الهجري بعين الاعتبار، فإن المدينة تعتبر إحدى المدن التي نشأت في القرن المذكور في بلاد المغرب الأوسط.

وكان شأن هذه المدينة شأن مدينة سوق حمزة، فإن ظهور كلمة «سوق» في اسمها تدل على أنها مدينة تجارية بالمرجة الأولى، وليست لها أية صبغة عسكرية، اكتسبت أهميتها من وقوعها على الطريق الرئيسي الرابط شرق البلاد بغربا، مع ما لهذا الطريق من مميزات خاصة.

وهذه الأهمية بالنسبة لموقعها قد تدل على أن امرها ابتدأ محطة تجارية على الطريق من الحضراء إلى تنس ومن الحضراء إلى تاهسرت، ثم

(1) أبو عبد الله التنسي: المصدر السابق. ص: 26، وإن كان الخطي حاويا ذكره في شجرة السليمانيين نفس المصدر ص: 29.

(2) تنس للمصدر.

أخذت تنمو وتزدهر، بفضل ما خلق قبائل المنطقة من ثراء وتقدم فمالت نفوسهم إلى سكنى المدينة، ولا يزيد ما فعله إبراهيم عن تخطيطها، وإخفاء صيغة علوية عليها، على أن تطورها لم يصل حدا بعيدا، فهي إذا كانت «المدينة المشهورة»⁽¹⁾ في عهد اليعقوبي فقد كانت مدينة صغيرة فيها حمام وسوق في عهد ابن حوقل، ربما لأنها قرية من مدينة تنس التي طغت شهرتها على ما جاورها، حتى اجتذبت إليها أربعماية بيت من سكان سوق إبراهيم كما سلف.

وهيران: (290 هـ / 902 م).

بنى مدينة وهران محمد بن أبي عون ومحمد بن عبدون وجماعة من الأندلسيين الذين يتجمعون عرسى المدينة سنة 290 هـ / 902 م، إلا أن ظهورها لم يتم فجاء إذ أن هناك ظروفًا انتهت عنها ميلاد مدينة جديدة، فإن قبيلة مغراوة ذات عهد بالقدن، وعاشت قبائل المنطقة كثرة وإزداجة عهدا من الأمان والهدوء وكانت منطقة وهران تنصف بالخصب⁽²⁾ فحصل فائض في الانتاج، مما فرض على المنطقة أن تدخل الميدان التجاري وتنج ثراء بعض الأفراد الذين بدأوا يتزعمون إلى الاستمرار والقدن.

ويبدو أن امرها لا يختلف عن تنس، فبنيت سوقا مركزيا للمنطقة، لزداد أهمية بنزول التجار الأندلسيين عليه فجعلوه قاعدة تجارية يطلقون منها إلى الأندلس وإلى ما حولها، فذكر ابن حوقل أنها «قرضة الأندلس إليها ترد السلع ومنها يحملون الغلال».

ونظرا لقيام أهمية منطقة وهران على التجارة الفلاحية، فقد سارت في نحوها سيرا بطيئا فأخبر ظهور وهران ونحوها، حتى أن اليعقوبي لا يشير إلى

(1) اليعقوبي: صفة من: 13.

(2) البكري: المصدر السابق ص: 78. فكانت مغراوة قد استولت وهران قبل الإسلام على محمد بن

عبد القادر: نسخة طرطوس ص: 18.

وجودها بذلك، ومثله فعل ابن الفقيه، وهذا يعني أنها حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لم تبتعد عن ظروف المنطقة مدنية لتقت نظر الرحالة وهذا يدل على أن التجار الأندلسيين لم يفعلوا أكثر من تنظيم تجارتهم في أماكن خاصة وحولها مساكنهم.

وربما يرجع بقاء نموا إلى اساطنها بمدن أكثر أهمية فكانت أقطابها تجذب السكان إليها مثل تلمسان المدينة العظمى وتاهرت وتيس وهكذا أقتصرت نشاط وهران على المنطقة الضيقة المحيطة بها، وهذا الوضع لا يسمح بظهور مدينة عظيمة.

بل حتى بالنسبة للتجارة مع الأندلس، لم نستطع أن نفرض نفسها كبوابة إليها، ففي الشرق كانت تيس وفي الغرب كانت تآكور وطنجة وبوارج للتلمسان ونواحيها، ولم يشر لا اليعقوبي ولا ابن الفقيه الحمذاني ولا الأصبهري إلى وجود طريق يربط تلمسان وهران، بل لم يسيروا إلى وقوع هذه الأعمدة على أية طريق تجاري، وكان هذا حالها على عهد ابن حوقل والمقدسي أي طيلة القرن الرابع الهجري.

ولقد لعبت الفتن الداخلية دورا هاما في إعاقة تطورها فما إن مضت سبع سنوات على تأسيسها حتى تعرضت إلى زحف قبائل كثيرة للتأثر من بني مسكن من سكان المدينة، فحاصرت وهران، ثم غربتها واضرمتها نارا في ذي الحجة 297هـ / 910م، ثم عاد إليها سكانها بأمر عامل الفاطميين على تاهرت سنة 298هـ / 911م وابتدلوا بنيانها في شعبان من هذه السنة فعادت أحسن مما كانت، وعاد إليها محمد بن أبي عون.

وبضيف البكري أنها لم تزل في عمارة وزيادة وحسن حال إلى سنة 343هـ / 961م حيث دخلها يحيى بن محمد بن صالح البقرلي بن صالح فملكها ونقل أهلها إلى مدينته وغرب مدينة وهران ثانية وحرقها وبقيت كذلك

(1) البكري: المصدر السابق، ص: 70. محمد بن عبد القادر: الحقة الزاهرة، ص: 18.

(2) نفس الكتاب: بنو عسكن لوردوا صاحب كتاب الاستبصار بنو مسكن، ص: 134.

سنين⁽¹⁾، ثم تراجع الناس عنها وبنيت مرة أخرى، وهكذا فلم يكتب لها أن تصبح مدينة عظمى في القرن الرابع الهجري.

ولم تتوفر معلومات عن بنائها، وإن كان من المرجح أنه خضع للفن المعماري الأندلسي، كما لم تتوفر معلومات عن أحيائها، ووصف منازلها وعدد سكانها إلا أن ظهورها كمدينة جديدة يدل على دخول بلاد المغرب الأوسط عهداً جديداً من العز.

المسيلة: (315هـ / 917م).

أشرنا سابقاً إلى القبائل التي كانت تقطن المنطقة التي بنيت فيها المسيلة، فكانت قبيلة بني يرزال⁽²⁾، ولهم كانت أرض المسيلة وبئر كملان من هوارنة وزنداج وسفرائة ومزاةة وعجيسة وهي قبائل إباحية في جملتها⁽³⁾، فكانت من الطبيعي أن تناهض الفاطميين وتفض مضاجعهم.

كذلك فإن هذه القبائل تقع خارج الدائرة الأغلبية فقد حافظت على استقلالها في مضاربها ولكنها وجدت نفسها فجأة تحت سيطرة الفاطميين فقاومت هذا الوضع الجديد، فكانت خطراً يطرئ أبواب الفاطميين عن قرب، ولم تكن لما يستهان بها فقد كادت يتحالفها مع أبي يزيد محمد بن كيناد فيما بعد أن تضع حداً ونهاية لدولة الفاطميين.

من جهة ثانية فإن بلاد المغرب عامة، لم تصف للفاطميين فكانت جيوشهم تحارب بعيدة عن العاصمة ولم يكن من السهل إمدادها بالثروة والجنود، فكان هؤلاء بحاجة إلى قاعدة متقدمة تتخذ رباطاً للجيش الفاطمي.

(1) ابن خلدون: البرج، ج. 7، ص: 50 — 57 ومن بني يرزال نظر: الرابع عشر: بنو يرزال المسيلة.

(2) في التواريخ: مجلة التاريخ، 1980، ص: 70 — 84 نقلاً عن التورال. مجلة الثقافة عدد 20 ماي 1974، ص: 30 وما يليها.

(3) عن خلافة المذهب الإباحي بالشبيبة العبدية: نظر عبد العزيز المصنوب: الصراع الشعبي ص: 231 وبعض عجيسة قرب مدينة العنبر ومن عصريهم بعل كيناد وقد نصروا أبا يزيد محمد بن كيناد ثم انضموا إليهم وبغاياهم في عهد ابن خلدون (ق 8هـ) في حواشي تافلس والجبال العظيمة على المسيلة ومن عجيسة نظر: ابن خلدون: البرج، ج. 6، ص: 293.

ومن هنا أرتأى الفاطميون ضرورة إقامة حصن في تلك المنطقة — مسيلة — تكون قاعدة للجيش، ومصدر تموين، وسدا امام ماقد تتعرض له الخلافة من هجمات زناتية، ويبدو أن أبا القاسم الفاطمي قد أدرك حاجته الى مثل هذه القاعدة، وأهمية موقع مسيلة، فأمر ببنائها، وبما يوضح الفرض العسكري من بنائها، أن أمر أبي القاسم الفاطمي ببنائها جاء في انصرافه من حملته التي قام بها الى بلاد المغرب سنة 315هـ / 917م وحين وصل وادي سهر فاقلا واعتصم مدينة المسيلة، وصحبها برصه وهو راكب على فرسه (1) ثم أمر أسرا عليا بن حمدون «أن يبنيا وبحصنها وبالقفل فقد أحاطها بسورين، تحيط بهما ساقية من وادي سهر وقد عبر الشاعر ابن هاني الأندلسي عن هذه الوظيفة العسكرية للمسيلة في قصيدة قالها في بني حمدون جاء فيها (من البحر الكامل).

سد الامام بك الثغور وقبله هزم التي بقومك الأحرار (2)

من ناحية أخرى فإن لشطقة المسيلة كروما واجنة كثيرة، ومن غلاتهم القطن والخنطة والشعير، وتكثر عندهم المواشي من الثواب والأنعام والبقر، أي أنها تتمتع بثروة اقتصادية، لغت أنظار الفاطميين اليها، فاعتبروها موردا هاما للمؤونة التي هم بحاجة اليها.

وتجلى هذه الغاية في الأمر الذي وجهه أبو القاسم لابن حمدون والمتعلق في أن يهدر فيها الأقوات وأنواع المأكولات وكل ما تنضم اليه الضرورة فقل وزاد (3) ويبدو أن الهدف منها سياسة اقتصادية يراد بها مواجهة الأزمات الاقتصادية في المنطقة فإن ما ذكره ابن حماد من أن ابن حمدون كان يكتب

(1) ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد من: 12 ابن خلوي: البيان ج. 1 ص: 190 وعن خروج أبي القاسم في حمله الى بلاد المغرب من: 315 هـ انظر: ابن حمدون: القبر ج. 4 ص: 82 وحين مر بمكان بلاد المسيلة وبها بنو كهلان من موارنة وكان يوقع منهم القطن فقلهم الى فتح القنطرة وما قلهم أمر بقاء المسيلة في بلدهم ابن حمدون: نفس المكان ويذكر ابن خلوي صفا أن عبيد الله الشامي ليدأ بلاد المسيلة 313 هـ في وسط أرض بني برزول وبني كهلان على قرب من موارنة، البيان ج. 1 ص: 190.

(2) ابن هاني، الأندلسي: ديوان ابن هاني، قصيدة 6 بيت 40.

(3) ابن حماد: القصص السابق ص: 13 وردت هذه الجملة حكفا في الكتاب وتبدو وكلمة تنضم في غير مكانها، ولم يمكن حذف الكتاب من تصحيحها في الجملة ويفضل أن تسجل بكلمة «الهدوء».

الى أبي القاسم «إذا ارتفعت الأسعار وانحبت الأمطار يستأذنه في البيع ويعمله بما في ذلك من الزيادة والنفع فيأباه بل يأمره بالاستئثار والادخار»⁽¹⁾ وقد أكد ابن خلدون الوظيفة القروية للمسيلة بذكره أنها كانت موزعة للمساكن عند عاصرة التصور لاني يزيد بحبل كهيئة⁽²⁾.

على كل، أسس أبو القاسم الفاطمي مدينة المسيلة 315هـ / 917م وقد اسند امر بنائها الى علي بن حمدون⁽³⁾، كانت ظروفها الاقتصادية قد ساعدته على ان يجعلها مدينة مزدهرة، وساعده على هذا اقبال الأندلسيين عليه، ويقدم الشاعر ابن هاني الأندلسي⁽⁴⁾ صورة عما وصلت اليه المسيلة من رخاء وترف حتى صاروا يستخشنون النسيم العليل لفرط حساسيتهم ويصفونها بـ«غداد المغرب فيقول (من البحر الطويل):

تغدّد منه الزباب حتى رأته جب نسيم الروض فيه ليستحي
ارضا وطلت الدر وضارضا بها والمسك نريا والرياح جناها
يخبر آل قصورها:
ديوان ملك لو رأته فارس ذعرت وعمر لسمكه ابوانها

الا انه تجدر الإشارة هنا الى ان تأسيس المسيلة لم يكن نابعا من ظروف المنطقة نفسها، فان سكان هذه المنطقة لم يصلوا مرحلة من التحرر من القيود القبلية، حتى ان بني برزال، أنفسهم لم يبلغوا مرحلة سكنى القرى، كما ان الموقع نفسه ليس على تلك الأهمية فلم يكن مؤهلا لاحتضان مدينة، لهذا نرى أن المسيلة ظلت على درجة أقل من بعض المدن الأخرى كالقروان وفاس.

(1) نفس المكان.

(2) ابن خلدون: المصدر السابق ج. 4، ص: 175.

(3) علي بن حمدون بن حماد بن سمعون الجذامي، اتصل بالمهدي وابنه القائم بالشرق وصحبهما الى المغرب، ولا بلغوا طرابلس أرسله المهدي الى أبي حماد الله الشيعي فأدى الرسالة وانصرف الى سيطانية وطني في خدمة المهدي هناك وقد استندت اليه مسؤولية بناء مدينة المسيلة لم يصبح عادلا عليها الى ان مات 334هـ في حروب أبي يزيد محمد بن كنداء فخلعه ابنه جعفر لكنه انخرق الى طاعة الأمويين، وقتلت حياته على يد التصور بن أبي فارس.

(4) ابن هاني الأندلسي: ديوان ابن هاني، قصيدة 34 بيت 54 قصيدة 62 بيت 26 قصيدة 57 بيت 4 وعن امرأة ابن حمدون: النظر مبارك طي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث ج. 2 ص: 128 — 132 عبد الهلالي: بلاط ابن حمدون بالمسيلة مجلة الأستاذة 243 ص: 48 — 61.

ولم يذكر المؤرخون أو الرحالة شيئا عن جغرافيتها العمرانية فلم يصفوها
أبنيتها أو أحيائها ولا عدد سكانها، إلخ....، لكنها على أية حال مدينة جديدة
تضاف إلى قائمة المدن التي ظهرت في المنطقة.

أخير: (324 هـ 935 م⁽¹⁾).

يكاد يجمع المؤرخون والرحالة على أن مؤسسها هو زيري بن مناد
واستلوا على هذا من آيات لعبد الملك بن هشون ذكرها البكري نقلا عن
محمد بن يوسف الوراق جاء فيها: (من البحر السريع).

بأبها السائل عن غربنا وعن عمل الكفر أشمر
عن دار فسق ظالم. أهلها قد شئت للافك والزور
أسسها الملعون زيريا فلعة الله على زيري⁽²⁾

ويظهر أن تأسيسها لم يكن لغاية عسكرية فإن الصنهاجيين لم يكونوا
قد أعلنوا تأييدهم للفاطميين حتى ذلك التاريخ، بل كان نتيجة حتمية لما بلغه
بعض الصنهاجيين من الثراء، نالوه خاصة بانتصاراتهم المتوالية على زناتة فذكر
ابن الأثير⁽³⁾ أن اتباع زيري كثروا بعد انتصاره على زناتة فضاعت بهم أرضهم
فقالوا له: لو اتخذت لنا بلدا غير هذا، فصار بهم إلى موضع مدينة أشمر، ألا
أن ضيق الأرض لا يكفي لإقامة مدينة جديدة، لولا أنهم كانوا من أهل الثراء
وإن إطلاق اسم أشمر التي هي «أشور» بلغة البربر وتعني الخراب كتابة عن
انتقاضها على كل من تسول له نفسه المساس بأمنها، لا يقوم دليلا على غايتها
العسكرية، بقدر ما يدل على اعتزاز زيري بنفسه وبقومه.

وكان كبير قبيلة تلكاته مناد بن منقوش بن صنهاج كثير المال والولد،
حسن الضيافة لمن يمر به، وقد ملك جاتيا من القرية والمغرب الأوسط مقيما
للدعوة العباسي مراجعا إلى امر الأخلاق⁽⁴⁾، وفي هذا البيت نشأ زيري بن مناد.

(1) لمزيد من التفاصيل: بروية رشيد: أشور خاصة بني زيري. مجلة الأصالة ج. 2. ص: 133 119
وهي تقع في ولاية الشلف حاليا قرب قرية عين يوسف.

(2) الجغرافيا المغرب ص: 60 وعن زيري: ابن حنبل: البيان ج. 1. ص: 306 الحصري مجمع ج.
1 ص: 264 ابن حنبل: الفهر ج. 6. ص: 317 ابن الأثير: الكامل ج. 8. ص: 47.

(3) ابن الأثير: التكملة للبيان.

(4) ابن حنبل: الفهر ج. 6. ص: 212.

وكان زيري هذا سيدا في قومه يسكن الجبل، فأثرت في شخصيته ومنحته القوة والشجاعة، ثم جمع حوله جيشا من أبناء عشيرته فأغار بهم على من حوله من زناتة والبربر ورزق الظفر بهم مرة بعد مرة، ثم تابع هجماته على زناتة، فغلبهم جميعه وطار صيته وطالبته نفسه بالامارة⁽¹⁾ فكان عليه ان يضع حجر الاساس لدولة صنهاجة ترأسها تلكاته، وكان عليه ان يشرع في بناء مدينة له، خاصة وان صنهاجة كانت بصفة عامة من البربر المتحضرين، ولما كان القرن الثالث بل وأوائل الرابع الهجريين عهد أمن وعدوء بالنسبة لصنهاجة على الأقل، مما ادى الى تطورها فصالت نفوسهم الى ترك حياة الجبال والترحول في المدن.

فخرج زيري بن مناد يرتاد مكانا مناسباً، وقد دل على بعد نظره حين وقع اختياره على موضع خال وليس به أحد مع كثرة عيوبه وسعة فضائه وحسن منظره⁽²⁾، وبعبارة اخرى كان يتوفر لهذا المكان الامن والماء والخصب وهي «بين جبال شاذة محيطة بها»⁽³⁾، مما يوفر لها الحماية والمختطب، كذلك فهو على الطريق الرئيسي الرابط بين ريفية وبلاد المغرب مروراً بالمسيلة.

فشرع زيري في بناء المدينة 324هـ / 935م مستعينا ببنايين من المدن القريبة كالسيلة وطبنة وغيرها⁽⁴⁾ فحمت على احسن حال وقد اعانه الخليفة الفاطمي القائم في تشييدها فيحث له مهندسا ماهرا، وعمالا ومواد البناء وخاصة الحديد، وربما أنه اتبع المخطط الاسلامي في بناء المدن وبذلك اين التأثير أن يكون بن زيري حاصر مدينة تلمسان وحين نزلوا على حكمه عفا عنهم الا أنه نقلهم الى مدينة أشور ومن المرجح أن هؤلاء كانوا من ذوى الحرف والمهن والذين سيعطون روحا جديدة للمدينة.

وقد أدرك زيري أن منطقة أشور معين بزخر بالخمر والرزق، فحصى بأهل تلك الناحية وزدج الناس فيها⁽⁵⁾، مما اجتذب اليها غيورهم من تلك النواحي وطلبا

(1) المسوي: ص 264 ج. 1 ص: 264.

(2) نفس المكان.

(3) البكري: المغرب، ص: 60.

(4) المسوي: المكان السابق.

(5) نفس المكان. ثم انظر بورهية رشيد: أشور خاصة بني زيري ص: 118.

للأمن والسلامة وهذا بدوره أدى إلى تطور أشير واتساعها حتى صارت مدينة مشهورة وكان أهل نواحيها من الرحالة يتعاملون بالمواشي، ويفيد بوروية رشيد نقلا عن التومري أن الشعوب الرحالة التي كانت ساكنة بنواحي أشير رعت بحضرة الأرض.

ولم تلبس سنوات قليلة حتى انتشرت فيها اجنة ومزارع سمحت لزيري بمديد العون للخليفة الفاطمي بمائة حمل من القمح وبما يقرب من ألفي فارس ويدون أن زيري قد استكثر من العبد حتى أن مساعدته تلك اشتملت على مائة عبد وهذا ما يدل على انفراد اتساعها ولم تقم المدن الحديثة في المناطق الصحابية فحسب، بل ظهرت مدن أخرى في مناطق زناتة ومنها مدينة أنكان.

أنكان (١٨)

تقع مدينة أنكان في منطقة وصفت بأنها «عمران كلها» تقطنها قبائل زناتة كما سبق وهي قبائل رحالة بدرجات متفاوتة وعرف بعضها الاستقرار حتى قال عنها الأندلسي أنهم «يتجمعون من مكان إلى مكان غير أنهم متحضرون» (١) ويظهر أنها ابتدأت سوقا لهذه القبائل، ثم تطورت أسورها حتى أصبحت مدينة، فإن البكري يذكر أن موضعها كان سوقا قديمة من أسواق زناتة (٢).

وربما كان تطور هذه السوق باعتبارها ملتقى قبائل عديدة ووتوعها في منطقة خصبة وعلى وادي القضايف، وهو واد جار، كذلك وتوعها على الطريق الرئيسي بين تاهرت وتلمسان فالمغرب الأقصى، مما سمح لها — إنكان — أن تدخل باب حركة تجارية هائلة كان لها تأثير حضاري على المنطقة إضافة إلى تأثيرها الاقتصادي ولا ينبغي عن البال أن بعض قبائلها قد عرفت المدن فاقا كانت مدينة تلمسان نفسها من بناء قبيلة بني يفرن قبل الإسلام، فليس غريبا أن يشرع أحد زعمائها بعل بن محمد بن صالح اليفرن — وكان قد عظم صيته — في اتخاذ مدينة له ولقومه، فما كان منه إلا أن قام بتعيين تلك السوق (٣).

(١) عنها انظر: البكري المغرب ص: 79 ابن حوقل: صورة الأرض ص: 88 الأندلسي: نزهة ص: 82 — 83.

(٢) الأندلسي: نفس المصدر ص: 88.

(٣) البكري: المكان السابق. هنا يذكر صاحب كتاب الاستيعار أنها مدينة زلية كبيرة فيها آثار للآل بعل بن محمد بن صالح اليفرن ص: 135.

(٤) نفس المكان.

إضافة إلى ذلك فإن ظروف المنطقة نفسها ساعدت على هذا الظهور والنمو، فهي تقع في سفح جبل أوشيلاس ويتوفر الماء الدائم لوضعها على نهر سيوه ومبعث من عيون بشرقها كما كان يجرها مجمع وادي سيوه ووادي سي ووادي هنت، كذلك يتوفر لها الخشب، فقد كان جبل أوشيلاس المذكور وشعرا غامضة.

ولكن، يبدو أن هيمنة تاهرت التجارية في العهد الرستمي كانت حجر عثرة أمام ظهور مدينة افكان، إذ ما أن انهارت تاهرت حتى انحلا الجو أمام السوق القائم في موضع المكان لتأخذ مكانتها بما أتاحت ليعمل أن يمدنها كما سلف سنة 338هـ / 954م ولم يكن يلقى معارضة فاطمية مادام يتبع بولائه فلم حتى مقتله سنة 347هـ / 961م.

ولما اشتهرت نواة مدينة افكان في المنطقة، ارتحل إليها أهل المعسكر من أهل تاهرت وطل وشلف⁽¹⁾ بني واطيل ووهران وقصر الفلوس وعمرت وتعددت وعظمت⁽²⁾ فتوا المرافق الضرورية كالجامع والحمامات ونظرا لسيطرة الطابع التجاري عليها فقد بنوا الخانات والفنادق وكانت القصور من الكثرة بحيث لغت نظر ابن حوقل، الذي القصر على الإشارة إلى أرحية وحمامات وقصور افكان.

والا كانت ظروف قد ساعدت على ظهورها فإن ظروفها أخرى قد حالت دون بلوغها حدا أعلى مما وصلت إليه، فإن استمرار الصراع بين قبائل زناتة والفاطميين ودخول مؤسسها بعل حلبة الصراع حتى مقتله، قد أثر على المدينة فخرت فبعث إليها المنصور بن أبي عامر من بناتها وعمرها⁽³⁾ ثانية، ومهما كان أمرها فقد كانت مدينة جديدة وثمرة تطور اقتصادي واجتماعي للمنطقة، ثم أصبحت بدورها نقطة إشعاع شرت فيما حولها ماديا واجتماعيا.

(1) يذكرها ابن حوقل. شلف ربما جاءت عند البكري بصورة شلفاء واطيل ص: 79. وبصورة شلف بني واطيل ص: 89.

(2) البكري: نفس المصدر ص: 79. وعن المعسكر انظر: ابن حوقل: المصدر السابق ص: 88 - 89 الأندلسي: المصدر السابق ص: 84 وهي مسورة مرصعة عن افكان.

(3) مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص: 128.

جزائر بني مزغنة⁽¹⁾: (حوالي 336 هـ / 947 م).

ذكر اليعقوبي أن المسافر يخرج من حصن ابن كرام إلى بلد يقال له منيجة... وهو بلد واسع فيه عدة مدن لكنه لم يذكر جزائر بني مزغنة ربما ليله إلى الأمازيغ، وربما لأنها أقل أهمية من منيجة، التي طغت شهرتها على المنطقة حتى نسب البلد إليها، ولم يكن الخفالة ذكرها لبني مزغنة، إذ هي على أية حال قديمة البنيان فيها آثار للأول وازاج محكمة تدل على أنها كانت دار مملكة لسالف الأمم⁽²⁾.

ولم يتعرض المؤرخون إلى هذه المدينة في القرون الأولى من الفتح الإسلامي، لكن اليعقوبي أشار من جهة إلى أن المنطقة — منيجة تطلب — عليها رجل من ولد الحسن بن علي بن أبي طالب، يقال لهم بنو محمد بن جعفر ولم يفصح التاريخ عن هذه الأسرة في هذه المنطقة، إلا عبارة ذكرها ابن عذاري فقال: أنه في 15 رمضان سنة 337 هـ / 949 م قد وصل إلى الخليفة الناصر وهو في الزهراء قرب قرطبة منصور وابو العيش ابن أبي العافية ومعهما حمزة بن إبراهيم صاحب جزائر بني مزغني⁽³⁾، وهذا يدل على أن المدينة كانت تقع فيها العلويون طيلة القرن الثالث الهجري والثالث الأول تقريبا من القرن الرابع.

ويمكن الربط بين اسناد الولاية إلى زيري بن مناد سنة 335 هـ / 946 م، من طرف المنصور الفاطمي، وبين ظهور حمزة بن إبراهيم السابق الذكر في بلاط قرطبة سنة 337 هـ / 948 م، فيستنتج أنها عضمت لزيري بن عذاري التاريخيين وبالتالي، فإنه من المرجح أن يكون اختطاطها على يد يلكين قد وقع في هاتين السنتين، وكان يلكين قد حصل على أمر اختطاطها من والده، فذكر ابن خلدون «ثم اختط ابنه يلكين بأمره وعلى عهده مدينة الجزائر المنسوبة لبني مزغنة»⁽⁴⁾ دون أن يحدد التاريخ بالضبط.

(1) وردت عند القنسي على صورة جزيرة بني زغنة وعند ابن حوقل وصاحب كتاب الاستيعاب جزائر بني مزغاني وعند البكري وابن عذاري جزائر مزغني ابن خلدون جزائر بني مزغنة وعن المدينة انظر: عبد الرحمن الجيلالي تاريخ المدن الثلاث ط2 الجزائر 1392 + / 1972 م.

(2) البكري: القريب ص: 62.

(3) ابن عذاري: البيان ج. 2، ص: 241.

(4) ابن خلدون: المرج ج. 6، ص: 154.

ولمجرد الإشارة هنا الى ان صنهاجة كانت صنفين فهناك بعض قبائلها يخضع لامارات علوية بمعنى انها تعيش في نظام دولة، واذا تذكرنا سياسة العلويين القائمة على المساواة وحسن الجوار اذكرنا ان قبائلهم الصنهاجية كانت في نعيم ورخاء، فقد لاحظ ابن حوقل ان فيها اسواقا كثيرة وان اكثر اموالهم المواشي من البقر والغنم سائمة ولهم من العسل ما يجهز عنهم والبن، وقد حازت غير البر والبحر، وهذا الحال يستدعي تطورا في عمران المدينة.

وفي نفس الوقت، كانت بعض قبائل صنهاجة تعيش تحت امرة امرائها وشيوخها بمعنى انها تعيش في ظل نظام قبلي، كان منهم مناد بن منقوش والد زيري، واذا كان دخول زيري المدينة يمثل الصراع بين الصنفين، فانه يعني ايضا احتضان المدينة لاعداد من اتباع زيري دخلوا بدخوله.

كما تقدم، يمكن ان نعطي الاعتطاط معنى التجديد والتوسيع فيمثل دور زيري في اجراء اصلاحات داخل الاسوار واعتطاط مساحات خارجها وتوزيعها على الطائفتين على المدينة وعمل من كانت له رغبة في البناء مع مراعاته الخط الاسلامي في بناء المدن، وتقاليده البربر في البناء، وطبع المدينة بطابع صنهاجي موال للعبيديين، والاستثمار بالامتيازات التي كانت للعلويين فيها.

كانت مدينة الجزائر قاعة في اطار قاعة العلويين، كل في امارته، فكانت دائرة علاقتها ضيقة، فلم يشر الحقوقي مثلا الى انها عدوة الى الاندلس، لكن امرها تغير بدخولها الخطورة الزيرية، فقد أصبحت جزء من الدولة الصنهاجية تحت امرة رجل طموح زيري وصل بمحوله الى الجناح الغربي من بلاد المغرب الأوسط ضد زناتة، ولا يمكن ان نكون بمعزل عن هذا الوضع، فاثرت به فاثرت من الغنائم التي طالما استول عليها الزيريون، واثرت بسياسة زيري الاقتصادية وتشجيعه الزراعة، واتسعت دائرة علاقتها فكانت في عهد المقدسي ابحر منها الى الاندلس⁽¹⁾.

(1) برأى الزيري ان تكون المدينة على راية الشرف على منطقة واسعة تسمح باكتشاف العلويين من جديد، يوفر فيها مياه الشرب والعيون الجارية خاصة اذا كانت في الجهات العلوية، انظر طحسي عبد القادر:

الزيتون في تخطيط مدينة الجزائر حسن كتاب: تاريخ المدن الثلاث السالف الذكر، ص: 82.

(2) من الامارات العلوية في بلاد المغرب الأوسط انظر: قبيل موسى: دور كتابه في تاريخ التمسك والمغرب الأوسط مجلة الامانة ج. 26. ص: 91 - 98.

(3) المقدسي: احسن المقاصد، ص: 228.

ولا تغفل توسعها قبائل بربرية صنهاجية علاقتها طيبة بالمدينة الصنهاجية، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق مصلحة اقتصادية متبادلة، ويزيد في ثرائها مما يتيح عنه حدوث تطور في حياة المجتمع، ويمكن أن تتخيل قصورها، ما دام ابن حوقل يذكر أنها مدينة ولها أسواق كثيرة كما سلف مادام الاصططحي مع ميله إلى الانحياز يصفها بأنها مدينة عامرة ومادامت حل ما يصفها به القديسي كما سلف بل يبدو أنها انتزعت الأهمية عن مدينة متيجة، وأصبحت بؤرة المنطقة، فإن ابن حوقل يصف مدينة الجزائر في حين لم يورد حتى ذكر متيجة عكس ما فعله اليعقوبي.

عليانقدا: (حوالي 337هـ / 949م).

تقع مليانة في سفح جبل يسمى زكار، مشرفة على فحصى واسع فيه بنو واريغن ويبدو أنها كانت مركزا تجاريا في بداية امرها، إذ حوها قبائل كثيرة من البربر، وكانت قبيلة مليانة أهمها حتى نسبت المدينة إليها.

ولم تكن مليانة محدنة، شأن غيرها من المدن الإسلامية، فإن البكري يذكر أنها مدينة رومية فيها آثار ويظهر أنها كانت قبيلة الشأن في القرن الثالث الهجري لما كفى اليعقوبي يذكرها تحت اسم مذكورة⁽¹⁾ مشيوا إلى أنها إمارة علوية فيها ولد محمد بن سليمان بن عبد الله، وهي على الطريق الرابط بين متيجة والحضراء، فهي إذن ليست أكثر من محطة كغيرها من المحطات على الطريق باتجاه تونس، وهذا الوضع لا يسمح لها أن تكون من كبريات المدن.

لكنها على أية حال، استفادت من موقعها على هذا الطريق ومن فحوصها الواسع، ومن حياة الاستقرار والغدوء في ظل العلويين، فظهرت طبقة ثرية تألفت تقوسها لسكنى المدينة، لم تدخلت عهدا جديدا بظهور زيري السابق الذكر فبدأت تتفاعل مع حوادث وظروف البلاد شأن الجزائر بني مزغني، وأصبحت

(1) نسبت إلى بطن من بطون صنهاجة: انظر: ابن حلقون: القبر ج. 6، ص: 313 وعيا انظر ابن حوقل: صورة الأرض ص: 89 البكري: المغرب ص: 61. الأندلسي لوحة ص: 84، 85. اليعقوبي: معجم ج. 7، ص: 33.

(2) ذكر قبل أن لم تكن مذكورة في مليانة قرية منها: انظر المني: تاريخ الجزائر ج. 3، ص: 93. وانظر: الجليلي: المدن الثلاثة ص: 300. الحاشية.

جزءا من دولة صنهاجة خالت من اهتمام الزيريين، وشاركت في خروجهم فعاد عليها من جراتها اموال طائلة كضام ورواتب، وكانت علاقة المدينة ببايها طيبة، فكلها تنسب الـ صنهاجة.

ويبدو ان بعض العلويين على الاقل الذين اقاموا في مدن قديمة، قد اكتفوا بامرهم عليها، دون ان يحدثوا تغييرا يذكر في بنية المدينة، والا كيف يفسر اعتباط زيري لهذه المدينة وكان يقيم فيها امير علوي؟ فالارجح في نظري ان يكون زيري وابنه بلكين وضعوا حدا لامرة العلويين على هذه المدن، فطرقت ظروف جديدة على المدينة، كأن يدخلها ويقيم فيها اتباع لزيري ومؤيدوه، الى جانب سكانها، وهذا ما كان يدعو زيري ان يكلف ابنه بلكين باستعاطها مع جزائر بني مزغنة، بل ان البكري يذكر بخصوصها انها جندتها زيري بن مناد وأسسكتها ولده بلجين⁽¹⁾، فلذا صح هذا القول، فقد نزل اتباعه ومؤيدوه الى جانبها، وبهم من تجددها انه ادخل تعديلات واصلاحات معملمية دلتل اسوار المدينة ثم قسم الاراضي الواقعة خارج السور على القبائل الرابضة في البناء.

وبما ساعد بلكين على اعتباطها، توفر مواد البناء لوجود السهل والجبل، ووجود شعراء مما يوفر الخطيب، ثم وقوعها على نهر يسقي أكثر مزارعها، وكان لها أبلر عذبة منها شربهم، واستفادت المدينة من وجود عين حرارة عظيمة تبث من جبلها ما يسهل عملية تسير الماء الى المنازل ويضمن لهم توفر الماء اذا دهمهم علو.

المدينة⁽²⁾: (حوالي. 337هـ / 949م).

وكان شأن هذه المدينة شأن سابقتها الجزائر ومليانة واذا كانت حسبا ذكرها البكري بلدا جليلا قديما فإن أهميتها برزت حين أمر زيري ابنه بلكين أن يبني مدينة المدينة، فإن ابن علدون يذكر أن بلكين احتط على عهد والده

(1) البكري: المغرب، ص: 61.

(2) حيا انظر: مولاي بلجيسبي: مدينة المدينة عبر العصور ضمن كتاب تاريخ المدن الثلاث ص: 328 وما يليها ولا ذكر تأسيس الجزائر ومليانة والندبة قد وقع بين استلام زيري حكمه تهرت من يد القاطنين سنة 349هـ / 960م ووقته سنة 360هـ / 970م.

زيري وبامره ومدينة الجزائر المنسوبة لبني مرغنة بساحل البحر ومدينة ملانة بالعدوة الشرقية من شلف ومدينة مديّة(1).

ويظهر أن المدينة كانت قبل ذلك على النسيان، إذ لم يرد لها ذكر عند رحالة القرن الثالث الهجري كابن رسته وابن خردادبة واليعقوبي ولا عند رحالة القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي كالأسطخري وابن حوقل وابن القتيبي والقنطري، وما دامت لم تلتفت نظر الرحالة هؤلاء فهذا يدل على أنها لم تلعب دورا مهما في الميدان التجاري، ولم تكن حتى محطة تجارية بل ولا حتى في الميدان الزراعي.

إن ابن خلدون يذكر أن مديّة هم بطن من بطون صنهاجة، فيكون ظهور مدينة مديّة يبرز باعتبارها كذلك، وهذا يوحي أن زيري انترك أهمية موقعها، لوجوده في أحضان قبيلة صنهاجة التي بدأت تبرز على مسرح الأحداث في بلاد المغرب الأوسط، فبدأت تخوض حروبا ضد زناتة، مما يجعلنا نميل إلى اعتبار النهاية من انحطاط مديّة شبيهة بالنهاية من انحطاط المسيلة، واعني أنها كانت قاعدة عسكرية، إذ منها يمكن لزيري ومن جاء بعده، بسط السيطرة على القبائل الصنهاجية في تلك المنطقة، وتجهيز الجيوش لمواجهة زناتة، وهذا يمكن أن تفسر أعمال الرحالة هذه المدينة، وبغض النظر عن النهاية من انحطاطها، ألا أنها تعتبر مدينة من المدن التي ظهرت في القرن الرابع الهجري، مما كان له انعكاسات حضارية واقتصادية على المنطقة والقبائل المحيطة بها.

قلعة بني حماد: (398هـ / 1004م - 1005).

يبدو أن هزيمة حماد بن بلقين أمام زيري بن عطية المغراوي سنة 389هـ / 998م(2)، قد فتحت عينيه على ضعف أشير كقاعدة عسكرية أمام زناتة، وعلى ضرورة تعزيزها بمحصن آخر، ولم تكن المسيلة بحكم موقعها في بسط من الأرض مؤهلة لأن تكون قاعدة عسكرية لمواجهة مغراوة، فارتأى أن يبني حصنا

(1) ابن خلدون: المرج. ج. 6 ص: 313.

(2) عنها الطر: ابن عذاري: البيان ج. 1. ص: 358 بروية رشيد: الدولة المسيلة ص: 12 - 19 وعن حمد وولاته على أشير الطر: ابن خلدون: المرج. ج. 6. ص: 321. 349.

يعتبر نواة مدينة قلعة بني حماد في سفح الجبل المشرف على سهول مسيلة واعتنى به جيل كيانه أو جيل عجيسة، وهو الجبل المعروف اليوم بجبل المعاضيد، ويصف الأدرسي موقع القلعة فيذكر أنها في سند جبل سامي العلو صعب الارتقاء وقد استدار سورها بجميع الجبل ويسمى بالقربت وأعلى هذا الجبل متصل بسيط من الأرض⁽¹⁾.

ولم يكن حماد هو أول من تبنى إلى أهمية هذا الموقع، فإن المؤرخين يشيرون إلى وجود انقراض أو حصن قديم، وقد عرفه الرومان من قبل، وتحصن به أبو يزيد محمد بن كيداد، فذكر ابن حماد الصنهاجي أن أبا يزيد دخل بقلعة كيانة وهي بالقربت المطلّة على قلعة حماده ثم أشار إلى حصانتها فذكر أن المنصور الفاطمي وهو بطارد أبا يزيد صعد في وعمر بين صخور ومشى فيه راجلا في أماكن كثيرة⁽²⁾، كما يذكر الحموي أن بلكين بن زعري والد حماد بنى قلعة في ذلك الموقع سنة 370هـ / 980م، فربما إن حمادا بنى قلعته على انقراض قلعة أبيه أو بجوارها.

وقد لعبت شجاعة حماد وشخصيته دورا في تأسيس مدينة القلعة فقد نجح في القضاء على ثورة اعلم اب الأمير الزيوي باديس بن المنصور (حكم من 386هـ إلى 401هـ) (996 — 1011م) على بطوفت عامل أشير، فأعاد السلم إلى بلاد المغرب الأوسط، ثم نجح في إلحاق الغزوة بالمعر بن زيوي بن عطية المغراوي سنة 393هـ / 1004م — 1005م، فعظم شأنه في عين الأمير الزيوي باديس فولاه على المغرب الأوسط وفي سنة 398هـ / 1007 — 1008م أنان له باديس بتأسيس قلعة بني حماد التي سميت أيضا قلعة حماد وقلعة

(1) الأدرسي: صفة من: 89 مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار من: 167 والقلعة بعدها شرقا وأدى فرج قاضي بحري بن جبل الرحمة وجبل رزوق، وكان يسمى في عهد بني حماد بوادي جرارة وفي المغرب بعدها قبة القورين التي يعلوها من جبل الرحمة مغربي، وفي الجنوب يقع المنحدر الوحيد إلى اللجة وهو طريق كتور الصاروخ وأدى فرج ووراء جبل يسار بالقربت تبسط سهول المنطقة على مدى البصر، إسماعيل حمري: الدولة الفاطمية الجزائر 1980، من: 52.

(2) ابن حماد أبو عبد الله محمد الصنهاجي: أخبار ملوك بني حيد وسورهم الفتيق وأهلين بطول العهد الزيوي للرئاسة الرطبية للكتاب الجزائر 1984م من: 20.

أي طول⁽¹⁾، والأرجح أن يكون حماد قد بني القلعة للضرورة العسكرية ثم اتاه
 إذن الأمير باديس بمدينة القلعة، فشرع في ذلك مدة عامين أي من 398 هـ
 / 400 هـ الموافق (1007 — 1008) م، (1009 — 1010 م)، وشرع
 في حمل الناس على سكناها فبشر لسان الدين بن الخطيب أن حمادا نقل
 إليها الناس من سائر البلاد وعلى وجه الخصوص من أهل المسيلة وأهل سوق
 حمزة وأهل جروانة بالمغرب⁽²⁾، ألا إن هؤلاء كانوا من أهل الحرف والصناعات
 من بنائين وتجارين وغيرهم.

وإن اعتماد حماد على هؤلاء الصناع القادمين، ليوحى بأن القبائل التي
 شكلت جمهور سكان المدينة كانت قبائل بدوية، شاء لها حماد أن تنحضر
 وتسكن المدينة فهو بهذا أحدث تطورا في مستواها الاقتصادي والاجتماعي،
 فأصبحت المنطقة كثرة الزرع ولها جميع الحفريات، وهي كما وصفها الأندلسي
 أكبر البلاد قطرا وأكثرها وأغزرها عسرا وأروعها أسواقا وأحسنها قصورا
 ومساكن وأعمها نواكح وعصبا وحطتها رعيصة ولحومها طيبة سميحة⁽³⁾.

وما نجد ملاحظته أن هذه العاصمة لم يكتب لها الخط أن ترقى إلى
 مستوى العواصم المعاصرة لولا الساقطة لها مثل المهدية وفاس والقصورات وتاهرت
 قبلها ويرجع هذا إلى وقوعها متقدمة في اتجاه الصحراء وإلى قربها من المسيلة،
 فالمسافة بينهما ست وثلاثون كلم، ثم عدم وقوعها على طريق تجاري دولي هام،
 إلى جانب أن حمادا كان يزور مدينة أشير من حين إلى آخر، أي أنه كان يعطيها
 جزءا من اهتمامه.

على أية حال، فإن مدينة قلعة بني حماد تضاف إلى قائمة المدن التي شهدتها
 بلاد المغرب الأوسط، وكانت مدينة قال صاحب «كتاب الاستبصار» أن

-
- (1) بوروية رشيد: المرجع السابق، ص: 20 القوي أبو حماد: الحيلة الفكرية في إجابة جملة الاسئلة
 عدد 19، خاص بجاية سفر ربيع الأول 1394، طوس أبريل 1974 ص: 34.
 (2) لسان الدين: بن الخطيب: تاريخ بني حماد قلعة كتاب أعمال الأعلام الجزء الثالث نشر وتقديم رابع
 بوزار، مجلة الاسئلة عدد 19 ص: 90، الكتان السابق بمجمل العربي: المرجع السابق.
 (3) الأندلسي: صفة ص: 89، مؤلف مجهول: كتاب الاستبصار ص: 147.

فيها مباني عظيمة وقصورا منيرة متفنة البناء عالية السماء منها قصر يسمى بدار البحر، وقد وضع في وسطه صهريج عظيم تلعب فيه الزوارق بدخله ماء كثير ويضيف لسان الدين ابن الخطيب أنه كان فيها القصاب النبعة والمسجد الجامعة⁽¹⁾.

ويلاحظ بالنظر إلى هذه المدن السالفة الذكر، أن من بينها مدنا كانت عواصم لدول عاشت في المغرب الأوسط مثل تاهرت وقلعة بني حماد، وكان من بينها من قام بتأسيسها حوارج مثل إباحية مدينة تاهرت، أو علويون مثل سوق حمزة وسوق إبراهيم أو اندلسيون مثل تنس ووهران أو القاطميون مثل مسيلة وأشير ومليانة والمدينة وجزائر بني مزغنة، كما يلاحظ أن بعض هذه المدن كانت زناية مثل تاهرت وجرولة إلى العيش ووهران وسوق إبراهيم والتكان، وبعضها الآخر صنهاجية مثل أشير ومليانة والمدينة وجزائر بني مزغنة.

بعض المنشآت العمرانية:

1 — الأسوار: كانت حاجة المدن إلى بناء الأسوار ضرورية، يهتمون ورابعها من هجمات القبائل المملوكية، ذلك أن حيلة الاستقرار وانقسامهم في الطرف أضعف فيهم الشجاعة ويروج للثأفة فإذا دامهم عدو يريد النيل منهم، لجأوا إلى غلق الأبواب، واحتلوا الأبراج يرشقون منها عدوهم، ولهذا كان لابد أن تحاط كل مدينة ببرز للوجود بسور وعلى سبيل المثال تاهرت وتلسان.

تاهرت:

وصف يعقوبي تاهرت نقلا عن أبي عبد الرستمي⁽²⁾ دون أن يشير إلى احتلتها بسور، وبينما يذكر ابن حوقل سور القديمة، إلا أنه لا يشير إلى مثل هذا بالنسبة لتاهرت الحديثة بل أن صيغة عبارته «والقديمة ذات سور» تدل على أن الحديثة ليست كذلك.

(1) مؤلف مجهول المصدر السابق: ص: 168، لسان الدين ابن الخطيب: تاريخ بني حماد ص: 90 وعن قلعة حماد انظر: قلعة المصادر والتاريخ في بؤرة رشيد: الدولة الحفافية ص: 354 — 361.
(2) هو عبد الرحمن بن محمد بن يونس بن عبد الوهاب بن رستم انظر: المختصر البلدان ص: 358.

الأبواب المعروفة باب الصفا⁽¹⁾ ثم يشير إلى أن لها حاتم وصل إلى باب المدينة وحين يتعرض إلى قتال أبي حاتم وعنه يعقوب بن إتيان يذكر أن هذا الأخير أمر بابواب المدينة فغلقت إلا بابا واحدا وإن وجود هذه الأبواب للدليل على وجود السور في العهد الرستمي، وقد كان ضروريا لها مداخلات هناك قبائل عارضا تقف لها بالمرصاد.

ويصف العززي سور تاهرت بأنه من الحجر⁽²⁾، وإذا كان البكري يكتفي بالإشارة إلى سورها فإن صاحب كتاب الاستبصار وهو ينقل عن البكري يصف سورها بأنه من الحجر، وقد دلت الأبحاث الأثرية على أنها حقا كانت محاطة بسور من الحجر محصن بأبراج زوايا ذات قواعد على شكل مضلع وبذعام مربعة يبلغ طول ضلعها خمسة أمتار، تبعد كل دعامة عن الأخرى 20 مترا⁽³⁾.

إلا أن عبارة ابن حوقل السابقة الذكر والتي تفيد أن تاهرت لا سور لها لا يمكن تفسيرها إلا أن يكون سور تاهرت قد هدم من جراء الاضطرابات التي شهدتها المدينة أواخر الحكم الرستمي وأثناء الحكم القاطمي، فأصبحت على ماوصفها، ثم أعيد بناء سورها ثانية بعدة الفدود إليها فيما بعد.

كان لسور تاهرت أبواب، ذكر البكري أنها أكثر من أربعة: باب الصبا وباب المنازل وباب الأندلس وباب المطاحن وأضاف وغيرها⁽⁴⁾، وبالنسبة لباب الصبا، إما أن أصل الكلمة «الصفا» فتاكدت الفاء وكانت تقطعا أسفلها فقرئت «الصبا» وهي تسمية محتملة فيما باب الصفا في مكة وأما أنها أصلا «الصبا» وهي أيضا تسمية محتملة تعبيرا عن مواجهته لريح الصبا.

إلا أن الغموض الذي يحترق هذا الباب جاء في عبارة ابن الصغير السابقة الذكر فلم يطلق عليه الاسم مباشرة فيقول باب الصفا دون ذكر «المعروف»

(1) ابن الصغر: المصدر السابق: ص: 323.

(2) القائلندي: صبح الأعشي ج. 5، ص: 111، نقلا عن العززي.

(3) بروية رشيد: الفن الرستمي مستقلا على G. Marguin, Thèse, R.A. 1946 PP. 24, 27.

(4) البكري: المصدر السابق ص: 46.

والأرجح أنه يقصد الباب المعروف الآن باب الصفا فكان هذا الباب كان يحمل اسما آخر في بداية أمره، أو أن عبارته تعني أن وفد البصرة دخل من حيث قام باب الصفا فيما بعد، أي أن السور لم يكن قائما في عهد الامام الاول.

ب: تلمسان:

يصف اليعقوبي مدينة تلمسان عليها سور حجارة وحلقه سور آخر حجارة⁽¹⁾، فكانت بذلك محاطة بسورين من الحجر، إلا أن ابن حوقل يصفها بأنها ذات سور من آجر حصين منيع، فهل هدم في الاضطرابات الفاطمية لم اقيم لها فيما بعد سور من الآجر على كل ذكر لها البكري خمسة ابواب، ثلاثة منها في القبلة باب الحمام وباب وهب، وباب الخروعة، وفي الشرق باب العقبة وفي الغرب باب أبي فرقة⁽²⁾.

وكانت الاسوار تدور على جميع المدن كما سلف حتى مدينة ابن ماما التي يصفها ابن حوقل بأنها مدينة صغيرة⁽³⁾ من مدن إقليم ناهرت، كان يحيط بها سور طوب، وهكذا كانت وهران ونس وأفكان وجرجانة وغيرها.

وكانوا يشنون بحصانة الاسوار وللوصول الى هذه الغاية، كانوا يعملون الى عدة وسائل، كأن ينشأ سورا متينا حصينا أو ينجأوا الى بناه في غاية الارتفاع والعرض كسور مدينة أفكان، وفي حالات أخرى كانوا ينجأون الى بناء سورين يدور أحدهما بالآخر، وتتضمن الغاية أن تفصل بينهما مسافة لايقوى رجل على قفزها مثلما كان الأمر بالنسبة لمدينة تلمسان ومدينة المسيلة، وفي بعض الأحيان ولظروف ما، ربما تضعف طبيعتها الجغرافية، وتكالب الأعداء عليها، وكانوا ينجأون الى حفر خندق حول السور يدور بالمدينة مثلما كانت عليه مدينة ابن ماما، أو كان يحفر الخندق بين سورين، فكانت المسيلة عليها سوران بينهما جدول ماء جار يستدير بالمدينة⁽⁴⁾.

(1) اليعقوبي: صفة ص: 13.

(2) البكري: المغرب. ص: 76. وربما دل على لغة البكري الذي حاصر طينة سنة 154هـ / 770م.

(3) عنها انظر: ابن حوقل صورة ص: 86. وربما كانت هي بلدة التي ورد ذكرها عند القديس فلكر

أن تاهرت اسم القنينة أيضا ومن مدينة كمة انظر: الحسن الخامس ص: 213.

(4) مؤلف مجهول: كتاب الانحصار. ص: 174.

ولاندري ان وجدت في بلاد المغرب الأوسط مدينة على حال مدينة
يهوداء فقد كانت هذه يدور بجميعها خندق ولها نهر كبير ينصب اليها من جبل
أوراس، فإذا كانت بينهم وبين احد حرب وغلاف التزول اليهم اجروا ماء ذلك
النهر في الخندق المحيط يلداهم فامتنعوا⁽¹⁾.

وكانت هذه الأسوار تبنى بالصخر كسور تاهرت أو اسلم، أو بالحجر
كسور تلمسان، أو بالطوب كسور مدينة جرلوة وغيرها، أو يبنى بالتراب كسور
وهران وبرشك، وفي أحيان أخرى يبنى السور من مادتين معا كأن يكون من
طوب وتراب، فقد كان لمدينة ابن ماما سور تراب واكثره من طوب⁽²⁾، وهذا
السور الترابي يدعى «الستارة» لأنه يستر المدينة عن الأنظار.

وكانت عوامل تدخل في تحديد نوع السور، منها أهمية المدينة وحالة أهلها
المادية، فإن عملية البناء تتطلب نفقات باهظة لا تقوى عليها إلا مدينة تتوفر
منطقتها على مقالع الحجارة.

وفي حالة المدن السهلية خاصة، حيث يصعب الحصول على الحجارة فانهم
يلجأون الى صنع الطوب لتوفر التراب عوض الحجارة، فلا عجب ان يحيط
بتاهرت سور من الصخر أو الحجر، بينما يحيط بمدينة وهران سور تراب كما سبق
اذ يلاحظ جغرافيا وقوع تاهرت على أراضي في سفح جبل جزول بينما يمتد
إمام وهران سهل مسيح.

2 - الحصون والقلاع:

دعت الضرورة الدفاعية إلى ظهور عدد من الحصون كانت منتشرة في
أرجاء المغرب الأوسط، وإذا لم تكن القبائل الطاعنة بحاجة الى مثل هذه الحصون
فإن المستقرين كان لزاما عليهم ان يقيموا لأنفسهم حصونا يلجأون اليها في حالة
تعرضهم لهجوم خارجي، اذا وقعوا موقفًا دفاعيا.

(1) الأندلسي: حقل، ص: 87 يصفه ابن حوقل بأنه «سور طوب».
(2) ابن الصبّار: تاريخ الأكنة مواضع مظهر، ص: 347 - 348 - 359.

وبالفعل فقد كان هناك غزو قبله، وفن داخلية في المدينة الواحد،
وهجوم خارجي تعرضت له المنطقة كهجوم الفاطميين، بل ان المنطقة بأسرها
كانت مسرحا لصراع قوتين تتحالفان في الفاطميين والأمويين أو في الفاطميين
والأدراسية، فكانت المعطيات تستلزم إقامة الحصون.

وهكذا انتشرت الحصون والقلاع حول تاهرت، وقد أشار ابن الصغير
إلى عدد منها، فذكر حصن لواتة، وكان للرستميين حصنهم بإثابت في طرف
لواتة، يقع على نهر مينة فيه مواشهم وعبيدهم، وحصن آخر نفوسة، وكان
للعميم حصنهم بموضع تاهيقت على مرحلتين من تاهرت وهناك حصن تالغت،
خارج المدينة، لم يذكر ابن الصغير أصحابه أو موقعه، ويبدو أن هذه الحصون
هي بعض من كل، إذ من المستبعد ان تقع زواغة أو مكناسة أو مطماطة دون
أن تتخذ لنفسها حصونا وإن غفل عن ذكرها ابن الصغير.

كما تطلب الضرورة الدفاعية ان تظهر بعض الحصون في داخل المدينة،
ففي القرن التي شهدتها عهد الأمام أبي بكر، للعميم ونفوسة والرستميين موضع
واحد في الطلة المروقة بعلوة نفوسة غنوا حصنهم فيه وشيوة⁽¹⁾. وهنا لم
يكن يد الخوصومهم من العرب والجنود من بناء حصن لهم، فشرعوا في بناء
الحصن، ولم يكن بين حصنهم وحصن علوهم الاقلر رمية رام يسهم حتى
استدار حصنهم وركبوا له ابوابه وعطته ليرجعت⁽²⁾.

ومن القلاع التي كانت منتشرة في أنحاء البلاد نذكر منها قلعة ابن الحرب
وقلعة منيلة دلول التي كانت في أعلى جبل منيف شديد الحصانة⁽³⁾ وحصن في
جليل، ذكر ابن عشاري أن حمدا بن يعلى قام بمحاصرته سنة 320 هـ / 932 م
وقلعة هراة ويسمونها تاسقندالت وهي قلعة في جبل لها، حصيب ليست بعيدة
عن تامزغران وتحثها فحصى سيوات.

(1) قس الصند: ص: 347.

(2) قس الكنا.

(3) البكري: المغرب، ص: 69.

ومنها حصن برقعانة المعروف بجيوت القديمة وإضاف ابن عذاري أنها كان لها حصن معروف بأغزر^(١) وكان أبو القاسم القاطم قد حاصرهم ونقب السور عليهم حتى سقط، ويبدو أن صاحبها كان يدعى ابن حمة حتى أطلق عليها أيضاً قلعة ابن حمة، وفيها كان مولد الشاعر بكر بن حماد التبرتي ووفاته. وذكر البكري عدداً من الحصون مثل حصن ابن زني، وحصن القروس وحصن الوردانية وحصن هين^(٢)، وكانت قلعة ابن الجاهل في جنوب تلمسان كما بنى الحسن بن أبي العيش السابق الذكر حصناً منها وبجبل بينه وبين جبالوة أربعة أميال وحوله قرى لمُدغرة وبني بفرن وغيرهم من القبائل. وكان لمدينة الشلف سور وحصن كما كان سوق كرام نفسه حصناً، وكانت قلعة أبي طويل من أهم القلاع، وهي التي أصبحت تعرف فيما بعد بقلعة بني حماد، وهي في جبل عظيم كما كانت أشرف نفسها حصناً، وكانت لا يوصل إلى شيء منها إلا من موضع يحميه عشرة رجال وهو في شرقها ينفذ إلى عين مسعود وسائر نواحيها تزل عنها العيون فكيف الاقدام^(٣)، وكان داخل مدينة تنس قلعة صفوة صعبة المرتقى ينفرد بسكناها العمال لحصانتها بل أن مدينة تنس القديمة كانت قلعة.

القصور^(٤):

يعتبر بناء القصور ظاهرة حية تعبر عن المستوى الحضاري العالي الذي بلغته المنطقة، وهي نتيجة منطقية للثراء الحاصل في منطقة ما، إذ إن الكسب المادي المستمر يدفع الناس إلى التفتن في المنازل، فتبهر منازل لبني منازل الضخم منها.

وإذا اعتبرنا مدينة تلمعت مثلاً لما شهدته بلاد المغرب الأوسط ولاحتفاً تطور قبائل المنطقة واستقرارها كما سلف ثم ما شهدته من رخاء اقتصادي، أدركنا لماذا لم تمر سوى سنوات قليلة، حتى «كانت قصور قد بنيت»^(٥) وبفضل أفراد

(١) ابن عذاري: البيان ج. ١. ص: ١٩٣، ١٥٣.

(٢) البكري: المغرب ص: ٧٩ - ٨٠. بين حصن هين هذا ومدينة ندروما ثلاثة عشر ميلاً انظر: نفس المصدر ص: ٨٠.

(٣) نفس المصدر ص: ٤٠.

(٤) كانت كلمة قصرة تدل على الحصن أيضاً، فذكر ابن عذاري مثلاً عن ابن القطن في وصفه تلمعت أن في شرقها قصراً لبعض القبائل ويقصد بها في هذه الدراسة مساكن الأكراد القسمة.

(٥) ابن الصلبي: تاريخ الأندلس ص: ٣٣٦.

تقدمها الاقتصادي الذي يوضح جليا في عهد الامام اقلج وتنافس الناس في البناء حتى ابنى الناس القصور⁽¹⁾ دون ان يقتصر الامر على القصور التي أقامها الامام اقلج نفسه، وبني العجم قصورهم وابنى اiban وحويه القصرين المعروفين غما باملاق وابنى عبد الواحد قصره، وكان ابن الصغير قد لاحظ ظاهرة اتساع انتشار القصور في تاهرت، فراح يذكرها ضمن الحوادث التي لفتت نظره، في عهد الامام اقلج، ١٠١٠هـ أن يطيل الحديث فيها فأضاف وغيره مما يطول ذكره.

واستمر بناء الدار عهد من جاء بعده من الرسميين، فكان للأمام التي بكر قصره، ولأبي البكر - بنت قصره بيتساوت، كما كان لأبي حاتم قصره بنهر مينا، ولكبار الشخصيات قصورهم كمحمد بن حماد الذي كان له على بعض اميال من المدينة منزل يقال له الثلث وقد جمع الاشجار والانهر والمزارع والنخل والقصور.

وما لفت النظر أن هذه القصور المشار اليها تقع جميعا خارج مدينة تاهرت، وربما كانوا يعتمدون ذلك لأن بنايها بين البساتين وعلى الانهر يضي عليها جمالا ورونقا أكثر. ولا عجب أن تكون لقبال تاهرت قصور، فهي قد اكسبت الأموال ونالها من الفكر مائال أهل المدينة منذ عهد الامام اقلج.

وما قيل عن تاهرت يمكن أن يقال عن تلمسان، فان سياسة العلويين في تلمسان، التي اتبعت الهدوء والاستقرار أثرت أكلها، فأثمرت القصور التي لفتت نظر الباحثين على ميله الى الاختصار الشديد، فأشار الى وجود قصور ومنازل مشيدة⁽²⁾ في المدينة.

وإذا كانت مدينة امكنان حديثة بالنسبة لعهد ابن حوقل، ألا أنها لفتت نظره بقصورها على الرغم من ميله للاختصار كغيره من الرحالة، ويلاحظ تنافس

(١) نفس المصدر: وإن كانت كلمة منزل في هذه العبارة لا تعني القصر، إلا أنها تعيد أنه كان هناك قصرا في هذا المنزل، وانزل أهل أهمية من القرية ربما لأجواز عدد دوره الثلاثين نظرا: حسن حسني عبد الوهاب: ورقات في الحضارة ج. ١. ص: ٨٦.

(2) البهوتي: وصف ص: ١٢.

الناس في البناء حتى اجتوا القصور في القرن الثالث الهجري، ألا أن ابن حوقل يصف تاهرت بأنها دغثوت عما كانت عليه وأهلها وجميع من قاربها من البربر في وقتها هذا فقراء مما يدل على أن حركة بناء القصور قد تقلصت بائتمام الحكم الفاطمي.

ولكن من الطبيعي أن تقوم بعض القصور في المدن التي انتشرت مثل أشير وغورها، فيشر بورويقة⁽¹⁾ إلى أن الحفريات التي أجريت بأشير 1934م و1956م أدت إلى اكتشاف قصر زمرى بن مناد وكان بنيانه من الحجر.

جم المساكن الخاصة:

تخضع مساكن بلاد المغرب الأوسط إلى عاملين، محددان طرازها وأثاثها وهما اختلاف بالتراث المتوارث عبر الأجيال والمستوى الحضاري الذي بلغه المسلمون في القرنين الثالث والرابع للهجرة (التاسع والعاشر الميلاديين) وهي وإن اختلفت بدرجات متفاوتة من منطقة إلى أخرى، بسبب ظروف طبيعية كالمنح أو الأرض، أو بسبب الأحوال المادية لأهلها، لكنها تظل بصفة عامة متشابهة في إطار المغرب الإسلامي لخضوعها لنفس التأثيرات.

هذا الأمر يسمح لنا أن نستلهم من هنا وهناك وصفا للمساكن لتكون صورة تقريبية لما كانت عليه مساكن بلاد المغرب الأوسط، ولا نقصد في هذا المجال بيوت الأعراب التي هي الخيام، إذ هي غنية عن البيان سواء في وصفها أو في الأثاث الذي تضمه، والذي هو في العادة لا يزيد على الضروري كالفرش وأدوات الطعام ونحوها إلا أن المقصود هنا بيوت المستقرين وكانت أبسط هذه المساكن هي الأكواخ والتي هي غالبا مبنية بالكليخ ونحوه.

وكانت بعض المنازل تبنى بالطوب، في حين كان بعضها يبنى بالحجر، ويبدو أن بعض المساكن المبنية بالحجر، كانت حجارها منحوتة منتظمة، فذكر

(1) بورويقة رشيد: أشير ... من: 119. وعن آثار أشير أنظر رودي ROUDI حروب أشير المجلد الأولية RA 1908. من: 86 - 104.

ابن خلدون ان المتصور القاطني وقف في وادي مينا — مينا — على اثر من آثار الاقدمين بالقصور على الجبال الثلاثة مبنية بالحجر المتحوت وهي ان كانت للاقدمين الا انها كانت ملهمة للمعمارين في المنطقة.

اما سقفوها فكانت من الخشب على الاطلاق، فذكر الدرجيني ان سقف بيت الامام يعقوب بن افلح كان من الخشب، بل ان ابن خلدون يذكر ان سقف مساكن تلمسان كانت من الخشب في عهد متأخر وهو عهد بني عبد الواد وينصح ابن ابي زرع باستعمال خشب الارز لانه يصير الف سنة دون ان يحترق أو يتسوس⁽¹⁾.

وكانت المنازل متلاصقة، ليكون بالامكان احاطة المدينة بسور، وتشققها لزقة وشوارع تؤدي الى الساحة العامة والاسواق وابواب المدينة وكان المنزل يتكون من عدة حجرات⁽²⁾، اما بابها فهو من الخشب الا ان يكون صاحبه اميرا أو خليفة، فقد اتخذ الامام افلح بابا من حديد وتألف احيانا من مصراعين ولا بد ان يكون واسعا يسمح بدخول الاحمال، وفي اسفل الحائط وربما تحت العتبة يوجد نقر يسمح بتصريف المياه الى خارج الدار⁽³⁾.

وتشتمل الدار بالإضافة الى الحجرات الخاصة بالعائلة، على موضع للحيوانات — الأسطبل — وعلى ما يطلق عليه القاضي عياض المستراح — المراض — وعلى بحر يسيل إليه الماء شتاء من على سطح الدار بواسطة مزاريب⁽⁴⁾، وكذلك على مطابخ لحزن الغلال أو على خواب.

وكانت الدار تتألف من طابق ارضي أو أكثر، ولم لا، مادامت تتألف في القاهرة من خمس أو ست طبقات حسبما وصفها ناصر حمسرو وكان الناس يستعملون الدرج للصعود الى الطابق الاعلى، ويبدو ان سكانها كانوا يميلون الى عدم بناء الدرج والاعتماد على السلالم في عهود الفتن⁽⁵⁾.

(1) البكري: المصدر السابق، ص: 71.

(2) ابن خلدون: المعراج، 1، ص: 237.

(3) ابن ابي زرع: روض القرطبي، ص: 22.

(4) القاضي عياض: ترجم، ص: 374. ويقال ايضا: مزاريب.

(5) القاضي: احسن الفاسي، ص: 223.

وكان هذا التفاوت في ارتفاع المنازل يثير مشاكل حساسة بين الجيران، إذ أن الساكن الأعلى يشرف من عليه على نساء وبنات من هو انخفاض منه⁽¹⁾، فمن الممكن أن الخشب كان يتدخل من حين إلى آخر لتحديد الأبواب والنوافذ أو بناء سور آخر للعلية.

ومن أمثلة المنزل: الأسرة وهي أما من الخشب والطوب، عليها قرائن عثر بالصوف والريش، ومن الأمثلة كذلك الحصر، فكان في بيت الإمام عبد الرحمن حصير فوقه جلد، ويبدو أن بيوت الأغنياء كانت حافلة بالقاعر من الأمثلة كالسجاد والارائك والأجواخ وغيرها⁽²⁾ بل أن جدرانها كانت تغطي باللبود.

وكان القنديل من ضرورات المنزل، يضيء باستعمال الزيت وقودا، وذكر صاحب «كتاب الاستبصار» أن أهل طبرقة يستخرجون دهن سمك البوري ويستعملونه في مصابيحهم فهل استعمله سكان المغرب الأوسط، ولهذا القنديل قليل يخر في زيت القنديل بينما يشمل طرفه البارز.

وكان من الضروري أن يوجد في كل دار كاتون⁽³⁾ لانتفاء برد الشتاء، وأدوات لرفع الماء ونقله وحفظه وأدوات المطبخ وغيرها، ذكرها صاحب «كتاب الطبخ» المغارف والملاعق والعمود الذي يقطع عليه اللحم، واللوح الذي يمد عليه الكعك⁽⁴⁾ وأضاف المهراس الذي كان يصنع من حجر أو عود.

وهكذا يتبين مما تقدم أن قطاعا كبيرا من السكان قد تطورت ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، فأنتقل من حياة البداوة إلى سكنى المدن وحياة الحضارة، ومن هنا كان ظهور المدن السالفة الذكر.

(1) السلاوي: الاستبصار ج. 1. ص: 207.

(2) القاضي عياض: الصدر الثاني. ص: 204.

(3) GOTTEN: THE MASH INDUSTRIES... P. 172.

(4) القاضي عياض: الصدر الثاني. ص: 237.

(5) مؤلف مجهول: كتاب الطبخ. ص: 84.

فصل الثامن

الموارد المالية

تتم الدولة الإسلامية بمواردها المالية التي تدر عليها أموالاً، تودعها في بيت يعرف في المصادر بـ: «بيت مال المسلمين» أو «بيت المال» وقد كان للرسميين «بيت مال» أشار إليه ابن الصغور في مواضع متفرقة من كتابه⁽¹⁾، وكان للفاطميين «بيت مال» أشار إليه ابن عذاري⁽²⁾ وغيره واستصرت الحاجة إلى بيت المال في العهد الزيري.

وكان الاهتمام بامر جباية الأموال يختلف من دولة إلى أخرى، بل يختلف في الدولة الواحدة من طور إلى طور⁽³⁾، فالقولة في طورها الأول، طور التأسيس لا تكون بحاجة إلى المال مطلقاً يكون الأمر في طورها الأخير، طور الثرف والرفاهية لهذا فإن أبا عبد الله الشيعي لم يكن له بيت مال معين، إلى أن جاء المهدي فكون الدوليين وجبى الأموال، كما تختلف الحاجة إلى المال باختلاف الدول وسياساتها، فإن حاجة الدولة الرسمية كدولة داخلية، ليست لها سياسة توسعية ولا تقوم بمجهود، بل قائمة بما هي عليه، تختلف عن دولة أخرى كدولة الفاطميين لها أهداف استراتيجيّة⁽⁴⁾ بعيدة المدى تتوسع على حساب جاراتها، وتحوض المراك في صقلية وبلاد المغرب، وتنبأاً للتوجه إلى المشرق، وبحسب حاجة الدولة لتنوع مواردها فقد تكفي بالموارد الشرعية، وقد تضطر إلى أن لجئ الأموال من مواردهم أخرى، وكان من أهم الموارد المالية:

الزكاة: قال تعالى: وقد افلح من تركي وقال:

واقوموا الصلاة واتوا الزكاة وارضوا الله فرضا حسناء فالزكاة فريضة ومورد شرعي⁽⁵⁾ ولذا اعتمدت بها جميع الدول الإسلامية، فذكر الدررجمسي

(1) ابن الصغور: سيرة أمير الأندلس، ص: 327، 329، 337، 349، 356، 362، فوالدي، البواقي، ص: 177 وحول الموارد المالية في الإسلام انظر: حسن الراعي حسن، نظم الإسلامية، ص: 209، 229.

(2) ابن عذاري: البيان، ج 1، ص: 159.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ص: 279.

(4) من هذه الأهداف انظر: قبائل مرسى: وحدة الخلافة الإسلامية تحت راية الفاطميين هدف الاستراتيجية الأممية لهدم القبايل، مجلة وحشاشة المغرب، ج 12، ديسمبر 1974.

(5) انظر بعض الآيات الخاصة بالزكاة سورة هود، آية 103، سورة المزل، آية 20، سورة الماعون، آية 24، 25، وانظر قول الرسول (ص): محمد الطاهر بن عاشور: أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، وحول الزكاة انظر: القسبي، قبل ج 3، المجلد: تراجم الإسلام، ج 2، مسجود: القولة، ج 2، القسبي: المسجد، كتاب دعاء ج 1.

ان ابننا ليمون بن عبد الوهاب وخرج ساعدا⁽¹⁾ يطوف بالناس لجمع الزكاة المستحقة، وطولته هذا يدل على تقاعس الناس أو بعضهم عن دفعها، في حينها، بسبب الاختلاف المذهبي، فقد كان خروجه الى جماعة النكارية وهم الذين خاضوا الحروب ضد الرستميين، فيبدو أنهم امتنعوا عن دفع الزكاة لهم.

وكانت تعرض الساعي بعض الصعوبات، منها ان بعض الناس كانوا يخفون اموالهم فيضطر السعاة الى تخلف الناس الايمان، ولكن القاضي النعمان نهي السعاة عن هذه الوسيلة فذكرهم يقول علي بن ابي طالب ان رسول الله (ص) نهي ان يخلف الناس على صدقاتهم، بل هم مأمونون، وكان رفض البعض دفع الزكاة يرجع الى الاختلاف المذهبي كما أشرت، اذ ما كان مسلم ان يرفض دفعها وهي فريضة وركن من اركان الاسلام الخمسة، لكن كثيرا من العلماء المالكيين يرون أن ما يدفع الى بني عبيد على انه زكاة لا يجزي وهذا رأي الجبلياني والقباسي، ولذا رأى بعضهم ان ما يؤدي الى بني عبيد يجزي، فانهم يقولون ذلك خوفاهم أن لا يؤدي الناس شيئا، ولأن يؤدي الناس بأوّل خير من ان يتركوا الزكاة عامدين، وربما كان امتناع الناس عن دفع الزكاة وغيرها من اعم اسباب الحروب التي شهدتها البلاد.

ومن المشاكل ايضا صعوبة حصر اعداد الماشية، فان اغنام القرية تعود الى دور اصحابها ليلا، فاذا كان النهار غدا بها رعاها فجميعوها من بيوت اهلها فانطلقوا بها الى المراعي في ابلان خروج السعاة⁽²⁾، ويرى القاضي النعمان حلا لهذه المشكلة ان تؤخذ صدقات اهل البادية على مياهم ولا يساقون عن مواضعهم التي هم فيها الى غيرها، ويذكر هوكنز HOPKINS نقلا عن الشماخي ان بعض الناس كانوا يخفون أفضل مواشهم عن السعاة ليقع اختيارهم على ما دون ذلك، بينما يذكر الطنيش بخصوص سيب بن زلفون انه اذا جاء العامل وقت الزكاة قال لرعايته:

(1) الشرجيني: طبقات ج 1. ص 156. ومن الزكاة في العهد الفروي لظفر: H. R. Idra: La barbare Orientale... 1 2 pp. 44, 444.

(2) سحران: للثورة. ج 1. ص 377.

«اختاروا خيار التوق فيفعلون فيما أمر العامل بأخذها»⁽¹⁾ فربما إذا وقعت بعض التحليلات فلنقدم اقتاعهم بدفعها للمخالفين، مما دعا العلماء الى وضع فتاوى للحيلولة دون وقوع مثل هذه التحليلات في فرض من الفرض، فقال ابو يعقوب الورجلاني الاباضي «ليس علينا ان نفتح من احكامهم — المخالفين — اذا اجروها علينا في جميع ما لم تقطع حلره فيه وهم لا يستطيع ان تمنع لهم — بأخذوا من اموالنا ما وجب علينا من الزكاة والعشر والقطرة»⁽²⁾ وقال القاضي النعمان بحث المخالفين على الدفع: «ان كان عندهم ثمة فما ينبغي لهم ان يمنعوهم زكواتهم، وعليهم ان يدفعوها اليهم كما فرض الله عزوجل، وليس عليهم ما قلدهم من وضعها في غير مواضعها لان الفرض عليهم قد سقط عنهم». وأضاف القاضي النعمان: «والسلمون مجمعون على ان من منع الزكاة جاحدا لها انه مشرك يجاهد مع امام الحق ويقتل ونسب ذريته ويكون سبيله سبيل المشرك»⁽³⁾

ويظهر ان بعض الناس تمتنع عن دفعها لملاحظتهم عدم اتفاقها في ابوابها الشرعية واستشار السلطان بها، مما جعل القاضي النعمان ينها الناس الى ان هذا ليس من شأنهم، وان عليهم ان يؤدوا واجبه ثم يتحمل السلطان وحده تبعه عمله، كما يذكر النعمان «ان أكثر الناس خاصة مصرون على منع أنفسهم زكاة اموالهم، وبعضهم يدفع زكاته الى من لم يأذن الله عزوجل بدفعها اليه بل هو يذكر ان أكثر الناس يؤثر بزكاته اقاربه» وأكثرهم لا يخرج شيئا على الجسلة»⁽⁴⁾ وهكذا يتبين ان الفاطميين جمعوا الزكاة ولكنهم واجهوا مشاكل وصعوبات.

وكان الرستميون قبلهم قد اهتموا بالزكاة، فخصصوا لها داراً عرفت باسم «دار الزكاة»، وإذا كان هناك اقبال من الاباضية على دفعها لهم حتى «كان الاباضية يسجلهم»⁽⁵⁾ يعنون اليه — الامام ابى اليقظان — بزكاتهم بصرفها حيث شاءه الا ان هناك من كان يرفض دفعها لهم كما سبق وهؤلاء من المخالفين لهم كالنكارية والتفائية وغيرهم فقد ألغى النكارية

(1) الطيف: نقية الفخر، ص: 77.

(2) ابو يعقوب الورجلاني: الدليل ج 2، ص: 76.

(3) القاضي النعمان: كتاب الدعاء، ج 1، ص: 248 و 249.

(4) نفس المصدر، ص: 242.

على قتل ميمون السالف الذكر وهو تعبير عن رفضهم تنفيذ قوانين الدولة، أما النفقة فقد انكروا «على الأمام استعمال العمال والسعاة لجباية الحقوق الشرعية ومطالب بيت مال المسلمين من الرعايا»، بل إن نفقات زعيم النفقة ألقى أن «من أعطى لعمال الملح فكمن أعطاها لشوارب ملك السودان»⁽¹⁾.

وكان هناك خلاف مذهبي حول الأموال التي تجب فيها الزكاة، وسيكون الأمر سهلاً لو كان نظرياً بحتاً، أو لو كان المجتمع متجانساً مذهبياً لكن المسألة كانت قيد التطبيق العملي، وكانت الرعية مختلفة المذاهب، ومنه فيها يرى الإباضية أن الزكاة واجبة في ستة أشياء من المزروعات وهي الحنطة والشعير والتمر والزبيب والفرخة والسلت، ويرى المالكية أن الزكاة في العنب والتمر والزيتون والحب والقطاني، فإن الإسماعيلية يرون أن الزكاة «تجب في كل ما أنبت الأرض»⁽²⁾.

كما وقع خلاف آخر، حول كيفية اتفاق أموال الزكاة الجنية فيذكر ابن الصغير أن الأمام عبد الرحمن بن رستم كان إذا حضرت أموال الصدقة صرف الطعام إلى الفقراء وبيعت الشاة والحيور، فلما صارت أموالاً دفع إلى العمال العاملين عليها ثم نظر في باقي المال فإذا عرف مبلغه أمر بإحصاء من في البلد وفيما حول البلد من الطعام ثم أمر جميع ما بقي من مال الصدقة فأشترى منه أكسية صوفية وجابا صوفيا وقراء وزيتاً ثم دفع في كل أهل بيت بقدر ذلك، ويضيف ابن الصغير أنه كان «يؤثر أكثر ذلك أهل القاعة من مذهبه»⁽³⁾، ويبدو أن الإباضية أنفسهم لم يتفقوا دائماً حول زكاة اتباع المذاهب الأخرى فيها يرى بعضهم كابن عبد العزيز وشعبان أن الزكاة كلها لأهل الإسلام مسلمين كانوا أو من قوماً تؤخذ منهم وتوضع فيهم⁽⁴⁾. فإن ابن خلقون يذكر عن كتب «الأجوبة» للأمام أفلح بن عبد الوهاب أن الزكاة لا توضع إلا في أهل الولاية من المسلمين⁽⁵⁾، فهل كانت الزكاة تجبى من غير الإباضية ولا توضع فيهم ؟ ثم هل كان هؤلاء يدفعونها للامعة الرستميين ؟ إن ابن الصغير يذكر أن الإباضية

(1) يحيى بن نصر: الإباضية بين الفرق، ص: 267.

(2) انظر: قول الإباضية في الميطالي: قواعد الإسلام، ص: 19 وقول المالكية في سحنون: الموقد ج.

1. ص: 294 والإسماعيلية القاضي العساف: المصدر السابق، ص: 265.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص: 64.

(4) ابن خلقون: أجوبة ابن خلقون، ص: 64.

وعدمهم كانوا يعطون بركة أموالهم من مسجلماسة إلى الإمام إلى البقطان، فلما حدث أن دفع الخالفون الزكاة للرسمين فربما لم تكن عن طيب خاطر، فقد كان الغالبية وهم الإباضية يقولون لا تعطى الزكاة للقرابة أي قرابة الزكي (١)، وربما كانت الأحداث التي شهدتها تاهرت تدور غالباً حول موضوع الجلبية.

أما الفاطميون فيقولون «لا يعطى من الزكاة إلا أهل الولاية من المؤمنين» ويضيف القاضي النعمان حول الزكاة «لا تعط قومًا أن دعوتهم إلى امرئ لم يجيئك ولو كان الذبح» يقصد القتل وربما لهذا السبب كان الناس يهيمون أموالهم عن الشيعة يفضلون قاربهم والسائلين.

وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالاهتمام وهي أن الإباضية يرون «أن لا تخرج الزكاة من بلد إلى آخر وأهل بلدها أحق بها ولو كانوا فاسقا أن كانوا لا يعملونها في معصية» وهو نفس موقف المالكية، فقال سحنون نقلاً عن الإمام مالك: «ينقسم الزكاة في أهل البلد التي تؤخذ فيها فإن فضل نقلت إلى أقرب البلدان إليهم» وهكذا فحتى لو دفع سكان بلاد المغرب الأوسط الزكاة، فكان يجب أن تنفق في نفس المكان، لكن الفاطميين كانوا يستأثرون بها كما سلف فرسل إليهم، وهو عامل مثير للفتن بين الفاطميين وسكان البلاد.

وحين نقول الزكاة فلنا نعي بها الصدقات كذلك فقال تعالى «عل من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها» (٢) وذكر ابن خلدون أن أبا عبد الله الشيعي «قبض مال الصدقة من الأهل والغنم» ويؤكد ابن خوقل على أن الفاطميين جبرها، فيذكر بخصوص مدينة تونس أن «سلطانها بها وجوها من الأموال كثيرة... والصدقات» (٣)، ولكن يبدو أنهم — الفاطميين — لم يكونوا يجبرونها من الكتابيين، فقد عزم العز الفاطمي على جمعها منهم فيعت خفيها الصقلي إلى شيوخ كتامة «بما استوانا قد رأينا أن تنفذ رجالاً إلى بلدان كتامة يقيمون بينهم ويأخذون صدقاتهم ومراعيهم» (٤) ولكنهم — الكتابيون — رفضوا دفعها، وكان القاضي النعمان يمت

(١) يحيى بن معمر: الإباضية بين الفرق، ص: 277.

(٢) سورة التوبة: الآية 103.

(٣) ابن خوقل: صورة، ص: 78، 94.

(٤) ابن أبي العتيق: مناقب أهل الزمان، ص: 166. للقريري تعاطي الحجاج، 1 ص: 97.

الناس على دفعها فذكر عن علي بن أبي طالب أنه قال: «يدفع الصدقة الداء والديلة — داء في الجوف — والفرق والحرف والخدم والجنون حتى عد سبعين نوعا من البلايا» كما اعتبرها الخليفة المنصور الفاطمي وسيلة للتقرب إلى الله، فذكر بخصوصها في خطبة إعلان موت أبيه: «عباد الله... تقربوا إلى الله في يومكم باداء فطرتكم التي هي زكاة صومكم وستة نيككم... كل امرئ منكم عن نفسه وكل واحد من اهله ذكورهم وإناثهم وصغارهم صاعا من بر أو صاعا من زبيب أو صاعا من شعير من طعاسكم واهلككم لأمن غيركم».

وعلى أية حال، فإن المصادر لا تذكر شيئا عن مبلغ الزكاة والصدقات التي جمعت في بلاد المغرب الأوسط، ولو لعام واحد، أو لمنطقة واحدة، كما لم تذكر مبلغ كل باب من أبواب اتفاقها، ولم تصل إلينا سجلات دار الزكاة التي ذكرها ابن الصغير في تاهرت، والألسنت فراغا واسعا في مجال الزكاة.

الجزية:

قال تعالى: «فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»⁽¹⁾، وقد فرضت الجزية عليهم مقابل حمايتهم، فقد جاء في كتاب خالد بن الوليد إلى لعل الحيرة «إني عاهدتكم على الجزية والمنعة فإن منعناكم فلنا الجزية، وإلا فلا حتى ننتكم»⁽²⁾، ويعتبرها آدم متر أنها أشبه بضريبة للدفاع الوطني فكان لا يدفعها إلا الرجل القادر على حمل السلاح، بل وكانت تسقط عنه إذا اعان المسلمين في حروبهم ضد المشركين، وهي لم يقصد بها استغلال أو استهانة، فقد فرضت عليهم مقابل فرض الزكاة على المسلمين.

(1) القاضي العسكان: دعاء، ج. 1، ص: 242.

(2) المحرري: سورة الأستاذ جودري، ص: 56. القاضي العسكان: دعاء، ج. 1، ص: 247.

(3) سورة التوبة، الآية 28.

(4) الرئيس ضياء الدين: الخراج، ص: 165، انظر آدم متر: الحضارة الإسلامية ج 1، ص: 78 خطبة مصطفى مشرفة: نظم الحكم عصر في عصر الفاطميين دار الفكر العربي ص: 171.

وكانت نجى من احرار اهل الذمة الرجال البالغين ولا يدفعها الاطفال ولا النساء ولا العبد ولا ذوو العاهات كالمسيان والمقعدين والزمنى وغيرهم، ولا المثرهون ولا المجانين، بل ويضيف القاضي التعمان وهو يمثل العهد الفاطمي انها لا يدفعها الفقراء الذين لا يجدون شيئا ولا يستطيعون العمل، مثلهم في هذا الشيوخ المعجزون عن العمل.

وكانت الجزية تسقط عن من اسلم منهم، فذكر القاضي التعمان «من اسلم وضعت عنه الجزية ومن المستبعد ان يكون هذا الامر وراء القبالهم على الاسلام ذلك ان قيمة الجزية لم تكن شديدة الوطأً ويؤكد ارنولد توماس هذا فيذكر انها «كانت من البساطة بحيث لم تكن تثقل كاهلهم» (1). لان الشريعة الاسلامية كانت تحض دائما على الرفق في اهل الذمة حتى ان رسول الله (ص) قال: «الا من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته أو اخذ منه شيئا بخير طيب نفسه فلانا حججه يوم القيامة» (2).

وقد كان الفاطميون يراعون عند جبايتهم الجزية احوال الناس وظروفهم من مسر وعسر، فيذكر القاضي التعمان انها كانت نجى من الدهاقين وامثالهم من اهل السعة في المال عن كل رجل منهم ثمانية واربعين درهما في كل عام ومن الطبقة الوسطى اربعة وعشرين درهما ومن الطبقة السفلى اثني عشر درهما (3)، وزيادة في التسهيل فقد رخص الفاطميون في اخذ الجزية من اهل الذمة عروضاً بغيرها. بل وفي اخذها من ثمن بعض السلع المحرمة كالخمر والمخزمر، ولعل الفاطميين جبوها في بلاد المغرب الاسلامي مثلما جبوها في مصر، فلذا كان الامر كذلك فقد جبوها في مصر اربعة دنانير من الطبقة العليا ودينارين من الطبقة الوسطى ودينارا واحداً من الطبقة السفلى، يضاف الى هذه المبالغ درهمان وربع درهم للعاملين عليها، كما يذكر صدر. انريس انها — الجزية —

(1) ارنولد توماس: المدخلة الى الاسلام، ص: 37 وعن الجزية انظر ايضا عبد بن يوسف ططيش: شرح كتاب القيل، دار الفتح بيروت ط. 2، 1392هـ / 1972م ج. 17 ص: 568.
(2) الرئيس خضراء الدين: الرأى السابق ص: 173-174. عبد الكريم الخطيب: السياسة المالية في الاسلام دار الفكر العربي بدون تاريخ ص: 63 روى ابو داود وفي رواية اخرى «لما خصمه يوم القيامة».
(3) آدم موز: الحضارة الاسلامية ج. 1، ص: 78.

كانت في عهد بلكين بن زيري محددة بأربعة دنانير أو أربعين درهما، لكن آدم متر يشير إلى أن أغلبية دافعي الجزية كانوا يدفعون الحد الأدنى حتى أن بنيامين BENJAMIN يقول «أن اليهود في كل بلاد الإسلام يدفعون ديناراً واحداً»⁽¹⁾.

أما بخصوص أو أن دفع الجزية، فيذكر ابن أبي الفضل أن سيل الجوالي أن يفتح في أول يوم من المحرم في كل سنة بيتاً يذكر ضياء الدين الرئيس أن أو أن دفع الجزية كان «في آخر العام لا في أوله تماماً كأموال الزكاة» ويقت ومتر موقفاً وسطاً فيذكر الجزية تؤخذ مقسطة على ستة أجزاء أو خمسة وذلك لأن عمال المسلمين كانوا يتقاضون منها مرتباتهم في كل شهر وكذلك كان الحال في الأندلس في القرن الثالث الهجري⁽²⁾، ويرجح أن النظام الذي كان معمولاً به في بلاد المغرب هو ما ذكره الرئيس، ويؤكد ابن عشاري ما ذهب إليه حين تعرض لأبي عبد الله الشيعي، فحين فتح بلزمة وطبة سنة 293 هـ / 905 م، سأل أحد الجباة من ابن هذا المال الذي يملك ؟ قال: «جيبته من اليهود والنصارى جزية عن حول مضي لهم» مما يدل على أنها كانت تجبي في نهاية العام، وهذا يتفق وشرط جباة الجزية من الدمي والممثل في أقاليم حولاً كاملاً في ديار الإسلام.

وقد جنى الرستميون الجزية، فلذكر ابن الصغير أن الإمام عبد الرحمن بن رستم كان «ينتظر إلى ما اجتمع من مال الجزية»⁽³⁾، ويدل هذا على وجود أهل الذمة في تاهرت مما يرجح استمرار جمعها بعدهم، كما جباها الفاطميون فقد قال أبو عبد الله الشيعي للجاني السالف الذكر «هذا مال طيب» ثم أمر أحد الدعاة بأن يفرقه في أصحابه، وهذا الموقف يكشف عن نظرة الفاطميين إلى مال الجزية، من جهة ثانية فقد أشار ابن حوقل في ذكره مدينة تنس أنه كان لسلطانها بها وجوه من الأموال كثيرة... والجوالي ثم يذكر الجوالي ثانية

(1) آدم متر: الحضارة الإسلامية ج. 1 ص: 78.

(2) آدم متر: تنس المرجع ج. 1 ص: 616. 80 H.R. Idria: La Berbérie.... t 2 p.

(3) ابن الصغير: سيرة الأئمة ص: 327. وعن الجزية انظر: هو يكتو: التنظيم الإسلامية في المغرب ص: 47. 70.

حين يشير الى وجوه دخل المغرب «عن خراج وعشر وصداقات وجوال ومراسد»⁽¹⁾ الا ان ما بلغت النظر ان ابن حوقل فضل استعمال «الجوالي» على كلمة «الجزية» وان كان هو يكثر HOPKINS ويستخدمها كلمتين مترادفتين.

وان كان ابن الصغير وابن حوقل قد كشفنا بذكرهما الجزية أو الجوالي عن وجود اهل الذمة في بلاد المغرب الاوسط، بشكل جعل جريمتهم ملفتة للنظر وذات اعتبار، الا انهما لم يذكرا مبلغ الجزية هذه ولا عدد اهل الذمة، وعلى كل فقد كانت موردا شرعيا يضاف الى موارد الدولة في بلاد المغرب الاوسط كمورد الخراج.

الخراج:

ومهما كان الامر، فان الخراج⁽²⁾ كان موردا من موارد بيت المال الرسمي وقد ابتدأ الامام عبد الرحمن بن رستم جبايته، فهل مسح الامام الارض وميز ارض العتوة ثم وضع الخراج ؟ وهل وضع الخراج على اراضي المسلمين المتخلفين ؟ أم هل جاء من اهل الذمة الذين كانوا في تاهرت وحدهم بذلك أن ابن الصغير ربط الخراج بالجزية ؟ فمن المرجح انه لم يكن يقصد بكلمة «كلمة الخراج» تبدل على «العشرة» لانه استعمل كلمة «الأعشار» في مكان آخر من كتابه مما يدل على انه كان يدرك تمام الادراك الفرق بين القفطين وان كانت «الخراج» تأتي مرادفة «العشرة» احيانا، فذكر الحقوقي بخصوص اهل جبل نفوسة وهم اباضية انهم «لا يؤدون خراجا الى سلطان ولا يعطون طاعة الا الى رئيس لهم بتاهرت وهو رئيس الاباضية يقال له عبد الوهاب بن عبد الرحمن»⁽³⁾ لكنها اي «الخراج» تحتفظ بمعناها اذا كان جبل نفوسة من اراضي العتوة، ولكن هذا الامر يثير تساؤلا، هل استمر تمييز ارض الصلح من ارض العتوة الى القرون المتأخرة، عصر قيام دولات اسلامية ؟

(1) ابن حوقل: صورة ص: 94.
(2) حول موضوع الخراج يصفه علماء الفقه، ابو يوسف: كتاب الخراج، قتادة ابو جعفر: كتاب الخراج وصحة الكتاب، علي بن آدم القرشي: كتاب الخراج، قاتل ديب: الجزية والخراج، ترجمة نوري فهم جاد الله الرئيس ضياء الدين: الخراج والنظم للآل الموحدي، الاحكام السلطانية ص: 146.
(3) الحقوقي: البلدات ص: 346.

لم يذكر ابن الصغير كلمة «الحراج» بعد الإمام عبد الرحمن، لكن هذا لا ينفي استمرار الرستميين جباية هذا المورد، كما أن المصادر الإباضية وغيرها قد اهتمت الموضوع، فلم تشر إلى تفاصيل حوله، كطريقة وضعه، فإن الحراج على ثلاثة أصناف على المساحة والمقاسمة والقوانين، التي هي مقاطعات معروفة لا تزيد ولا تنقص زرع أو لم يزرع⁽¹⁾، ومن المستبعد أن يكون الرستميون لجأوا إلى المساحة والقوانين — نظام الالتزام — لأنها ليسا من العدل في حق الرعية، والمرجح أنهم اتخلوا نظام المقاسمة، أي أن لهم حصص معلومة من الإنتاج، فإن سعة الإمام كانوا ممن «لا يظلمون ولا يظلمون».

كما لم تشر المصادر إلى كيفية جباية هذا المورد، ويظهر أن الرستميين وغيرهم واجهوا مشاكل في جبايتها بسبب اختلاف السنة الهجرية عن السنة الجبائية الشمسية إذ ينتج عن هذا الاختلاف أن تنتهي السنة الهجرية ولم يبدأ جني المحصول بعد، لأن تلك النهاية تدور على مدار السنة الشمسية فتصانف الفصول الأربعة وربما لجأوا في مواجهة هذه المشكلة إلى أن كل اثنين وثلاثين سنة خمسية تعادل ثلاثاً وثلاثين سنة قمرية، فخلقوا حراج السنة للقدماء في السنة المتأخرة، يعني أنهم جباوا حراج الثانية والثلاثين في السنة الثالثة والثلاثين⁽²⁾، كما أن المؤرخين لم يشرؤا إلى موعد جباية الحراج، فهل كانت تتم شهرياً أم سنوياً ؟ إذ يذكر ابن الصغير أن أهل الصدقة كانوا يقبضون «اعشارهم في هلال كل... من أهل الشاة والبعرة»⁽³⁾ ويبدو أن الحق لم يستطيع تحقيق الكلمة المخلوقة بعد «كل» إلا أن استعمال كلمة «هلال» تدل على أن الكلمة المخلوقة هي «شهر» ومنه يمكن القول أن الجباية كانت تقع شهرياً، وربما كان من الصعب تطبيق هذا القول على الحراج، إذ يبدو أن جبايته كانت سنوية، بعدما ينتهي الناس من جمع محصولهم مع بعض الاستثناءات وقد يفهم هذا من أن الإمام عبد الرحمن كان ينظر في مال الجزيرة والحراج فيقطع منه «ما يكتفيهم في سنتهم»⁽⁴⁾ فكان هذا المال كان يجمع مرة واحدة في السنة.

(1) الأسطوري: الثالث: ص: 157 ابن حوقل: صورة: ص: 263.

(2) آدم سن: الحضارة الإسلامية ج: 1 ص: 191 انظر أيضاً عن الحراج هو يكتو: نظم الاسلامية ص: 74، 87. مرسول: السياسة القضائية للحضارة الإسلامية: ص: 238، 239.

(3) ابن الصغير: لزج الأكمة: ص: 327.

(4) نفس المكان.

ولم يشتر المؤرخون إل مبلغ الخراج الذي جياه الرستميون وغيرهم، ويبدو انه متذبذب بين سنة واخرى، بل وبين امام وامام ومن حيث الحصب والقيط وربما هذا الامر كان القاضي النعمان ينصح الخليفة الفاطمي فيما يصلح احوال اهل الخراج وفي مساعدتهم على عمارة ارضهم والتغلب على مشاكلهم، وفي تخفيف الجباية عنهم فيقول: «تعاقد اهل الخراج وانظر كل ما يصلحهم فان في صلاحهم صلاح من سواهم ولا صلاح لمن سواهم إلا هم لانهم الثال دون غيرهم والناس عيال عليهم فليكن نظرك في عمارة ارضهم وصلاح معاشهم» (1).

وجى الفاطميون الخراج، فذكره ابن حوقل ضمن موارد الفاطميين حين تعرض إل ذكر وجوه جباية الأموال في تنس كما سبق، «وكان ديوان الخراج قد احرق لما هرب زيادة الله آخر امير أغلبي، فأمر به ابو عبد الشيعي فأحرقه» وهذا يدل عل ان موقف الشيعي هذا من خراج بلزمة وطنية لم يكن ثابتا بل يقصد به الدعاية ونشر السمعة الطيبة وجذب الناس اليه لان الخراج مورد شرعي وفق جميع المذاهب.

وان وجود ديوان له يعني تسيير الأمور بدقة وان الدقة ومحاسبة الناس تجعلهم يهتمون بارضهم ويحسن انتاجها، وكان الفاطميون لايساعون في صغيرة ولا كبيرة وهذا لحمل الناس عل العمل والانتاج، ففي سنة 305 هـ / 917 م «اعاد اهل الضياع باعمال اريقية بمغرم سمي التضييع وزعموا انه من بقايا التقيط» (2) كما سلف لكن التنظيم والدقة لا تعني ظلم الناس، وان كان هؤلاء يرون كل خروج عن المألوف لديهم ظلما، فان الخليفة للتصور الفاطمي لم يتردد في اسقاط الخراج عن الرعية حتى صلحت احوالهم في اعقاب الاحداث الخطيرة التي عاشتها بلاد المغرب أثناء انتفاضة ابي يزيد وما ادت اليه من تدهور اقتصادي، واذا ظهرت بعض المظالم بسبب الجباية، فرما كان ورايها العمال

(1) القاضي النعمان: كتاب الدعاء، ج. 1 ص: 382.

(2) ابن عثاري: البيان ج. 1 ص: 181. البنا: احوال تركيها الخلافة في ابدى الفلاحين والتشييط هو الخراج.

انفسهم، فقد كان هؤلاء «لا يريدون من ينظر فيما تقلدوا امره من الاعمال بالنواحي ويحفلون ما امروا به من ذلك سببا لتأخر المال»^(١)، وحين ولي الخليفة المنصور الفاطمي ميسور القتي على ثيروت اضطرب عليه اهل البلد لانه سار فيهم بسيرة غير مرضية^(٢)، سنة 333 هـ / 945 م. واحتسب ابو يزيد غلغل بن كيداد على جباة الاموال، فيبدو أن العمال بيت الداء في السياسة المالية الفاطمية، فكان الخليفة القائم على سبيل المثال متعلقا عن المال الحرام والفاطميون ليسوا بحاجة الى اثارة السكان عليهم وهم يعملون انفسهم لتحقيق مطامعهم في الشرق الاسلامي.

ومن الجدير بالملاحظة ان بلاد كتامة كانت تمتنع عن الدفع، فعين اقترح عليهم الخليفة المنصور الفاطمي ان ينفذ إليهم رجالا لجمع الاموال والركوات ورفضوا اقتراحه، وظلوا على رفضهم حتى شحن المنصور بن بلكين بن زيري سنة 379 هـ «بلاد كتامة بالعساكر وبث عماله فيها ولم يدخلها عامل قبل ذلك فحبوا وضيقوا على أهلها»^(٣)، ويدخل هذا التصرف في اطار الاهتمام الزيري بالجباة استمرارا لسياسة المالية الفاطمية، ومن المستبعد ان المقصود بالمعارة «ضيقوا على أهلها» السابقة الذكر انهم حاولهم فوق طاقتهم لأن المنصور بن بلكين كان معروفا بانه «حسن السيرة محبا للعدل والرعية أوسعهم عدلا واسقط البقاي من اهل القرية وكان مالا جليلا»^(٤)، فان الامر اذن لا يخرج عن ان الكتامين رأوا في الجباة منهم ظلما بعدما ألغوا عدم الدفع.

ولم يشر المؤرخون ولا الرحالة الى مبلغ الاموال الخجية غرابا من بلاد المغرب الأوسط، وحين اراد ابن حوقل الاشارة الى خراج مسيلة اكتب: «بصفة غرابا غزيرة» ويرجح ان الفاطميين قد جباوا اموالا طائلة من الخراج ذلك ان عبيد الله المهدي امتحن مالكا بن عيسى القفصي سنة 305 هـ / 913 م «بصحته وتعديل الارض لتوظيف الخراج الذي يسميه المنسطة اي ان المهدي

(1) الجوهري: سيرة الاساطير ج ١، ص: 69.

(2) ابن خلدون: البيان ج 1، ص: 198.

(3) ابن الاثير: الكامل ج 9، ص: 67.

(4) نفس المصدر ج 9، ص: 127 حوادث سنة 386 هـ.

يكون قد امره بمسح ارض المغرب الخاضعة للغزو الفاطمي، ليتمكن من تنظيم الخراج. - سيطرته تنظيميا اذق بما كان عليه، وهو ما قام به عبد المؤمن الموحي فيما بعد اي سنة 554 هـ / 1159 م، فقد مسح هذا ارض المغرب بالفراخ والامثال طولاً وعرضاً فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والأنهار والسياح والطرق، وما بقي فسط عليه الخراج والزوم كل قبيلة فسطها من الزرع والورق (1)، وبناء على هذا فإن كلمة «امتصته» الواردة في العبارة السابقة هي من الامتحان لامن الخينة الا اذا قصد بها أنه وضع على عاتقه مسؤولية - سنة - وقد تكون «الباء» في العبارة بصحته وتعديل ... سبباً، وعليه فإن انه - يكون قد نكبه بسبب صحته وتعديل الأرض، اي ان مالكا هذا قام في موضوع تنظيم الخراج وتعديل الأرض بما أوجب على المهدي ان ينكبه.

ويبدو ان الفاطميين كانوا حريصين كل الحرص على ضبط مبلغ الخراج ومعرفة حساباته بالتحديد، ومن اجل هذا الغرض، قام ابو معمر عمران بن أحمد بن عبد الله بن أبي عمرز القاضي بتوظيف التقييط على ضياع القرية بعد أن وزع جميعها ونظر الى «أوفر مال ارتفع من العشور في سنة أو أقله ثم جمع المالين ووظف الشطر على كل ضيعة» سنة 303 هـ (2).

الا ان عملية توظيف التقييط على الضياع بحاجة الى اعادة نظر لا تعديل الأرض نفسه، بحاجة الى اعادة نظر من سنة الى اخرى لمعرفة الأراضي الجديدة التي تم استصلاحها وادخالها في التعديل، فيذكر المقرئ ان اذ مضى من الزمن ثلاثون سنة حول الولاية السنة وراكوا البلاد كلها وعدلوا تعديلها جديدا فزيد فيما يحتمل الزيادة من غير ضمان البلاد ونقص فيما يحتاج الى التقييط منها (3).

(1) ابن أبي زرع: روض القرطاس، ص: 126 هو بكر: نظم الاسلامية ص: 81.

(2) ابن عدي: البيان ج 1 ص: 173.

(3) المقرئ: الخط ج 1 ص: 147.

العشور ضريبة ورسوم تؤخذ على الأراضي التي يزرعها المسلمون وعلى أموال وعروض تجارة أهل الحروب، وأهل الذمة المأمنين بها على ثمر البلاد الإسلامية والأراضي تلك هي أراضي مسلم أهلها عليها، وهي في أيديهم، وأراضي أحياء المسلمين وأخرى أخذت عتوة ثم قسمت على الثغارين وأراضي جلا عنها العدو فأستولى عليها المسلمون، وأراضي تعرف بالصفايا وهي التي كانت ملكا للأسرة الحاكمة من الأعداء كما سلف.

وقد جنى الرستميون العشور — الأعشار — فذكر ابن الصغير أن «أهل الصدقة على صدقاتهم يخرجون في أواني الطعام فيقبضون أعشارهم» — كما سلف — وبمنهم من «أواني الطعام»، أنهم كانوا يجلبونها على المحاصيل الزراعية وإن اختلف العلماء في المحاصيل التي يفرض عليها العشور، وعيارة ابن الصغير لا تتدل على نوع الأراضي التي جنى الرستميون عشورها، وإن كان الأرجح أنها أراضي مسلم أهلها عليها، وأراضي أحياء المسلمين، فقد كانت منطقة تاهرت عندما شرعوا في بنائها «غنيمة أشبة».

أما بخصوص العشور الجمية من تجار أهل الذمة فيذكر أبو يعقوب الورجلاني الأياضي «لأنعشر أموالهم الألقام وأحد فإن ادعوا لهم أعطوا العشر لبعض أهل تلك البلاد التي جازوا منها أو لأهل الخلاف ولم على ذلك براوات فإننا نخط عنهم تلك الجزى، أو الخراج ونعشرهم لعامنا الذي جازوا فيه علينا»⁽¹⁾ وبما أن تاهرت تقع في منطقة داخلية فهذا يقلل العشور الجمية من أهل الذمة في التهور.

واستمر الرستميون يجبون العشور على الحاصلات الزراعية فإن ابن الصغير يذكر أن الشراف لم تكن تطعن الإمام أقبح «في شيء من أحكامه ولا في صدقاته ولا في أعشاره»⁽²⁾، ولم يشر المؤرخون إلى مبلغ هذه الضريبة

(1) انظر محمود: أحياء الأرض المواتة، للطبعة الثانية القاهرة، 1392 هـ / 1972 م ص: 189.

(2) أبو يعقوب الورجلاني: القليل ج 3، ص: 52.

(3) ابن الصغير: سورة الأكمة ج 1، ص: 333.

ولا إلى طريقة جبايتها والأرجح أن الرستميين اتبعوا طريقة المقاسمة كالخراج، لأن فرض مبلغ محدد على مساحة معينة دون اعتبار لانتاجها تظهر ثقلية على الفلاحين.

وجي الفاطميون العشور كذلك، فحين سأل عبد الله الشيعي أحد جباة بلزمة وطينة — السالف ذكرهم — عن المال الذي معه، قال له: «من العشور، فقال لغير عبد الله: اذهبوا بهذا المال فلوود على كل رجل ما أخذ منه، واعلموا الناس انهم اثناء على ما يخرج الله من ارضهم وسنة العشور معروفة في ارضه وتفرقة»⁽¹⁾ فهو لم يرفض مبدأ العشور، كما ان ابن حوقل يذكر العشور ضمن موارد الفاطميين، وأضاف ان للسلطان الفاطمي في تونس وجوها من الاموال الكثيرة... والأعشار لم أشار إلى جباية العشور من التجار فذكر ان عشور تجار الأندلس كان يتم في طريقة، وعلى العموم، فإن ما يؤخذ مما ورد من بلد الروم والأندلس فيعشر على سواحل البحر⁽²⁾.

وكان شأن العشور كغيره من الموارد المالية، فلم يذكر المؤرخون والرحالة تفاصيل عن الموضوع، فلم يشعروا إلى مبلغ جبايته من بلاد المغرب الأوسط، ولا إلى عشور كل ناحية من البلاد، كما يلاحظ ان كلمة لم تكن تدفع عشورا في العهد الفاطمي بل ولا قبله في العهد الاغلي، إنما كانوا يجسمون الأعشار فيوزعونه في بلادهم، لكن التجار منهم كانوا يدفعون عشورا اذا دخلوا المدن، اذ كان عمالها يعشرونهم إلى ان قاموا عليهم مع أبي عبد الله الشيعي.

النسيء والغنيمة:

يعتبر النسيء كل مال وصل إلى المسلمين من المشركين من غير قتال ولا إيجاب غيل ولا ركاب، وجاء فيه قوله تعالى ﴿وما آفأ الله على رسوله من أهل القرى قلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾⁽³⁾.

(1) ابن عسار: البيان ج 1. ص: 141.

(2) ابن حوقل: صورة ص: 78. 94.

(3) سورة الممتحنة آية 7.

وأما الغنيمة فهي كل ما أصابه المسلمون من عساكر الكفار عن طريق الحرب، وجاء فيه قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَحْسِبُ وَالرَّسُولَ وَلَيْسَ الْقَرْيَ وَالْيَتَامَى الْمَسَاكِينُ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^(١).

ولم تشكل الغنيمة موردا للدولة الرسمية لأنها عاشت في أمن وهندوء، ولترابطت بعلاقات حسن جوار. لكنها شهدت فتناً داخلية كانت تشب من حين إلى آخر، فربما أحرز الرستميون على بعض الغنائم خاصة وأن موقف الرستميين من الغنائم غير واضح، فهل كانوا يتعطفون عن جمعها ؟ أم كانوا يجمعونها ؟ فإن أبا يعقوب الوردجلائي يقول بخصوص المخالفين: «أنا إذا حاربناهم وهزمتهم فإن أموالهم مرمودة عليهم إلا ما كان ليت المال فانا نحيزه على وجهه... ولا نستعمل معهم في ذلك طريق الزهاد مثلما فعل أبو منصور في ولد أحمد بن طولون»^(٢).

ولكن الأمر يختلف في العهد الفاطمي بسبب أنه عهد حروب مستمرة، بل وكذلك العهد الزيري، فقد دخل أبو عبد الله الشيعي تاهرت بالأمان، فقتل بعض الرسمية وهرب البعض الآخر ليكون قد حصل على فيء وحائهم، كما دخلت عساكر المهدي تهرت سنة 299 هـ / 911م «فقتلوا الرجال وسبوا النساء والفرقة واتهوا الأموال»، ومثل هذا يكون قد حدث عقب كل انتصار أحرزه الفاطميون في بلاد المغرب الأوسط^(٣)، ومثل هذا وقع في عهد الزيريين، ففي سنة 379 هـ / 986م، دخلت عساكر المنصور بن بلكين تاهرت «فنهوا وحلوا بل وهناك غنائم كانت تحبها جيوش موالية للامويين وتحارب الفاطميين والزيريين من بعدهم وعلى سبيل المثال فقد ولت جيوش حداد بن يوسف «صاحب القلعة» ويطوفت الأدهار أمام زيري بن عطية وقد «اسلموا محلاتهم ومضاربهم وكل ما فيها من الأموال والسلاح وغير ذلك فأعطى زيري بن عطية على جميع ما ذكر»^(٤).

(١) سورة الأنفال: الآية: 40.

(٢) أبو يعقوب الوردجلائي: الدليل ج 30 ص: 54، وقال الأمام أبو الخطاب في موضوع الغنيمة: «أنا فضا كما فعلوا المخالفون فعلى كل الله أن يرفضنا ويدخلنا معهم جهنم أي إذا جمعوا الغنيمة انظر: الدرجيني طبقات ج. 1 ص: وهو موضوع إلى منصور مع الفاس بن أحمد بن طولون انظر: حدود إسماعيل: الطوارق في المغرب الإسلامي، طر الطرفة بيروت، 1976 ص: 144.

(٣) عن انتصاراتهم هذه انظر: ابن عشاري: البياض ج. 1 مواضع متفرقة ابن خلقون - القير ج. 4 مواضع متفرقة محمد بن حمزة: طور زانة ص: 173 وما يليها أمثال موسى: دور كتابة مواضع متفرقة.

(٤) ابن عشاري: المصدر السابق ج. 1 ص: 250.

والجديد في الأمر ان الفاطميين يعطون «الغنيمة» أنفسهم خاصة، فهم يقولون: «ليست الغنيمة ما أخذ من أيدي المشركين خاصة بل ذلك كل كسب كسبه المرء فهو غنيمة» وأضاف القاضي النعمان ان الله أوجب «لنا الخمس في أموال عباده المؤمنين وجعله لنا حقا عليهم فمن منعنا حقنا ونصيبنا في ماله لم يكن له عند الله حق ولا نصيب»⁽¹⁾، وقد كانوا الفاطميون — يعتبرون المسلمين المخالفين لهم من أهل البغي ويحل قتالهم بل ويعتبرون قتالهم هذا جهادا، فذكر ابن عساري انه حين خرج أبو القاسم الفاطمي الى المغرب قال والده المهدي: «اللهم انك تعلم اني ما أردت باخراجه الى المغرب الأرضاك ونصرة دينك وإدلال أعدائك» كما سلف.

وإذا كانت الشريعة قد حددت أوجه قسمة الغنيمة والغنائم، فإن الفاطميين يرون ان «ما لم يقاتل عليه فهو لله ورسوله» كما قال الله عز وجل وهو من بعد الرسول للإمام في كل عصر وزمان، ويرون ان «الخمس لنا أهل البيت في اليتيم منا والمساكين وابن السبيل وليس غنا مسكين ولا ابن السبيل اليوم بنعمة الله فالخمس لنا موثر ونحن شركاء الناس فيما حضرائه في الأربعة الأخماس»⁽²⁾.

ويظهر ان توسعهم في مفهوم الغنيمة حتى شمل كل ما كسبه المرء، انهم كانوا يهدفون الى جباية أقصى ما يمكن من أموال الأغنياء، ولا يرى ان عيونهم كانت تنبؤ الى ما بيد الفقير، ذلك ان الفاطميين اسماعيلية حاولوا ان يقيموا بين الناس نوعا من المساواة الفعلية، ففرضوا من الضرائب ما يساعد على تقليل التفاوت في الثروات، ومن كان فقيرا فاتهم اسعفوه، فجذبوا اليهم أغلب من عظيم الفقر بانيابهم⁽³⁾.

وعلى كل فإن هذه الغنيمة، كانت ترسل كغيرها من الموارد الى خارج بلاد المغرب الأوسط شرقا وغربا، وكان في القيروان حسب قول ابن حوقل «ديوان جميع المغرب واليه تجميع الأموال».

(1) القاضي النعمان: كتاب المبدأ، ص: 49.

(2) نفس: كتاب دعائم الإسلام ج 1 ص: 386 وعن مؤلف الأمانة من نصيحة الورجلاني: القليل ج 3 ص: 34.

(3) عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم بصر في عصر الفاطميين ص: 49 — 40.

عبارة عن ضرائب غير شرعية⁽¹⁾ تجبى على المصنوعات المحلية والواردات الأجنبية وعلى كل ما يباع ويشتري، فوضعت على الخواص والأسواق، وقد أشار المقدسي إلى ذلك بخصوص القيروان فذكر أن «الضرائب موضوعة على أصحاب الدكاكين⁽²⁾» ولم تكن الضرائب في المغرب الأوسط تختلف على تلك المعروفة في إفريقية في القرن الرابع الهجري، لخضوع البلدين إلى نفس القوانين.

ويرى هـ.ر. ادريس أن المكوس كانت تفرض بشكل جماعي، يقوم المزمعون بتوزيعها على أنفسهم، ويبدو أن هذه العملية كانت تواجهها صعوبات، فهل كان التوزيع على الرأس أم على درجة الغنى ؟ وربما حرب البعض عند التوزيع ثم عاد بعد الانتهاء منه⁽³⁾.

وكانت قيمة المكس تختلف من حين لآخر فتراوح بين 8 % - 20 % وقد حددها الفقهاء بنسبة 10 % على التجار المسلمين و 5 % على تجار أهل الذمة و 2,5 % على التجار المسلمين، لكن المؤرخين لا يشيرون إلى المبالغ التي كانت مكوسا من بلاد المغرب الأوسط.

ونظرا لأن المكوس ضرائب غير شرعية كما سلف فإن الرستميين والأمراء العلويين لم يجهوها، أو على الأقل إن المؤرخين لم يشيروا إلى أنهم جبهوها، لكن القاطمين فعلوا ذلك فأقاموا مراصد في مواضع مختلفة من البلاد، تتولى جباية المكوس، فذكر ابن حوقل بخصوص تونس أن للسلطان القاطمي بها «مراصد على المتاجر الداخلة والخارجة والصادرة والواردة⁽⁴⁾» وبذلك تكون مراصد أخرى في جميع اللواتي البحرية والبرية.

(1) عن المكس: انظر سبتون : القوة ج 2 ص: 279 كتب عمر بن العزيز إلى عامل المدينة أن يضع المكس فيه ليس بالمكس ولكنه ليس فواظ عطية مصطفى مشرفة: نظم الحكم. ص: 184 وما يليها من يكرر: نظم الحكم ص: 94 - 96.

(2) المقدسي: احسن التقاسيم. ص: 225.

(3) لزيد من التفاصيل انظر: H.R. Idric: La Berbérie... t. 2 P.614.

(4) ابن حوقل: صورة ص: 89 وانظر ص: 94.

وكان متولى المكوس باب المدينة مقرا له مما يسمح له بالاشراف على كل صغيرة وكبيرة داخلة أو خارجة، وكان التاجر يدفع المكس بحمل رخصة بالسماح له بالمرور، وهي اشعار يدفعه ما عليه من المكوس، ويوضع اسمه في سجلات خاصة بهذا الشأن، فان الأستاذ جوزف يكتب الى المعز الفاطمي وامر طريق السفر وغيره من الشاغب هناك، وان كثيرا من رجال الدولة ليست في ايديهم سجلات ولا اطلاق بالجواز⁽¹⁾.

وكان الفاطميون يضعون ضرائب تدعى «القبالة» وهي تختلف عن نظام التقبيل، فهي تعني الضرائب التي كانت يؤديها اهل الحرف أو بائعو السلع الرئيسية بينا التقبيل نظام الجباية — كما سيأتي —، ولكن كان ابو عبد الله الشيعي قد اعلن في اجتماعه بجماعة بلزمة وطبقة كما سبق ان «القبالة» ولا عراج على المسلمين في اسواقهم الا ان الخليفة المنصور الفاطمي كتب الى مداد الفتي بخصوص زنتاته حين اعلن الخو بن محمد بن عزر ولاءه «ان لا يكلفهم قبالة ولا مفرما»⁽²⁾ وهذا يعني انه كان يكلفهم قبل ذلك، فهل كان الفاطميون اذن يفرضونها على المخالفين لهم والخارجين عن طاعتهم فحسب ؟.

وعلى اية حال، فليس هناك معلومات كافية حول هذا الموضوع ولا تفاصيل، فان المؤرخين لا يشيرون الى مبالغه، ولا الى المبالغ الجبية من كل ولاية أو كل مرصد ومع هذا فقد كانت موردا هامة⁽³⁾.

(1) الجوزي: سورة الأستاذ جوزف. ص: 110.

(2) ابن حبان: امير ملوك بني عبيد ص: 30.

(3) بحث المعز الفاطمي الصقلي الى شيوخ كتابة يخبرهم بأنه يريد ان يبحث رجاله ليقبضوا عليهم فبأخذ صدقاتهم وخراجهم فلما احتاج اليها استعان بها فقال شيوخ كتابة لطيف قل لولائنا: جوالله لا نأخذنا هذا ايضا كيف نؤذي كتابة الجيرة ونعسر عليها في الديوان ضريبة وقد اعزها الله لعدونا بالاسلام وحدنا معكم بالايان وسوقنا يطاعكم في الشرق والغرب فلما لطيف تأخير المعز بذلك، فاستدعى شيوخ كتابة فقالوا له: هذا جرب جماننا، فظاهر ضم بأنه يريد انقباضهم كيف يتكون حلقهم بهذه نظر الفريزي: المخطوط ج. ص: 352، نفسه: انطباع المخطوط ج. 1 ص: 98 قبل مومي: المعز لدين وحيد جديد لكتابتهم من خلال وثيقة فاطمية مناصرة الاممالة ج. 29 مرم صفر 1396 هـ/ جانيي فينري 1976 م ص: 40.

المستغلات:

يعرفها ابن حوقل بأن «تربتها للسلطان وقد ابنتى فيها التجار الأسواق وغيرها فالبناء لهم ويؤثرون اجر الأرض»⁽¹⁾ أي أنها تشمل جميع المنشآت التي يقيمها الناس على أرض حكومية من أسواق وحنانات وفنادق وطواحين.

وقد أشار ابن الصغير إلى أن الرستميين شرعوا في «التخلل الأرحاء والمستغلات»⁽²⁾ لكنه لم يقدم أية اضافات أخرى حولها مثل عددها، جبايتها، ملكياتها وغير ذلك، فاكفى بإشارة أخرى إلى أنها كثرت في عهد الأمام الفتح بن عبد الوهاب.

وهي بطبيعة الحال موجودة في كل مدينة وفي عهد الفاطميين والزيين كذلك، وتظهر عند رحالة القرن الرابع الهجري، الذين أشاروا إلى خانقات وفنادق بعض المدن لكنهم على أية حال لم يقدموا توضيحات بشأنها فلم يذكروا جبايتها كذلك ولا كيفية تاجيرها للناس.

المصادر:

لم نشر المصادر بين أيدينا إلى قيام الرستميين والأمراء العلويين بمصادرة أموال بعض الناس، لكنها أشارت إلى قيام الفاطميين بالمصادر في إفريقية، وهذا يعني أنها المصادرة كانت موردا ماليا لهم، مما يرجح أنهم مارسوها في بلاد المغرب الأوسط خاصة مع اضطراب أمر البلاد عليهم.

لخصوص إفريقية، ذكر الحشني أن أبا العباس بن السدي كان «لمن ضربه الشيعي وعذبه وأخذ نعمته»⁽³⁾ وذكر ابن عسري أن المهدي الفاطمي كان يظهر «التعطل على أموال الناس في كل جهة»⁽⁴⁾ وهذه العبارة توحي بأنه تعطل على أموال الناس في بلاد المغرب الأوسط، وبما أنه المهدي عصى «ديوانا لأموال المغاربة مع زيادة الله آخر أمير أغلبي واستغنى أموالهم»⁽⁵⁾

(1) ابن حوقل: صورة، ص: 263 قسرا: التوسات، ص: 229.

(2) ابن الصغير: سيرة الأئمة، ص: 324.

(3) الحشني: فتحة قرطبة، ص: 283.

(4) ابن عسري: البيان ج 1، ص: 181.

(5) القاضي القضاة: لتأج الدعرة، ص: 257.

فهذا يوحي بدوره انه فعل نفس الامر مع الفارين من سكان المغرب الأوسط، وما أكثرهم، فقد هرب الزناتيون الى المغرب الأقصى حتى كاد للمغرب الأوسط ان يكون خلوا منهم على حسب تعبير بعض المؤرخين، هذا بالإضافة الى مصالة بن حبوس حين انتصر على إمام فاس 309 هـ / 921 م يحيى بن ادريس وعليه بانواع العذاب حتى استصفى أمواله وذخائره، وربما كانت هذه السياسة وراء منح للملكية وغيرهم تأييدهم لأبي يزيد غلند بن كيند، فهو على الأقل «مع» حفظ الأموال» لكن المصادر لا تشير الى تفاصيل حول هذا الموضوع، كغيره من الموارد المالية، فلم تذكر مبالغه، ومهما كانت هذه المبالغ فإنها كانت تأخذ طريقها الى بيت المال الفاطمي.

أموال الأصمهان:

يقول القاضي النعمان: «جعل عز وجل للأئمة صلوات الله عليهم عند استفادهم أوليائهم في أموالهم وفيما أعيروهم ومارأوا أن يحتنهم به ما رأوه من ذلك» ثم يضيف أن «من امتحن أولياء الله منكم أيها المؤمنون فليصور للمحنة وأيسر ذلك المال وليس فيه توفيت على الأئمة عليهم السلام ولا فيما يحتنون به أوليائهم عند ارتضايتهم أحوالهم وإبلاغهم درجة الفضيلة عندهم» (1).

وبالفعل فقد امتحن الفاطميون بعض الناس، فذكر القاضي عياض بخصوص مالك بن عيسى بن نصر التقي ت 305 هـ / 917 م انه «امتحن آخر عصره بمخارم السلطان الحادثة على أهل الضياع»، وكانت ستين ديناراً وحين مات القاضي المروزي ت 303 هـ / 915 م «طُلب أهل القيروان بماله فأمتحن بذلك جماعة من وجوه أهل القيروان وفضلائهم وتجارهم» ولا يعني هذان المثلان إلا أنهما يكشفان عن مورد فاطمي وزيري، يكون من الأرجح انهم طبقوه على بلاد المغرب الأوسط، ومن الجائز ان يكون دعاء التشريق في البلاد أمثال منيب بن سليمان المكاسمي داعي التشريق في جبال الوشرس قد امتحنوا الناس في أموالهم ماداموا امتحنوهم في أعراضهم الى ان قام عليهم الناس فقتلوا بعضهم» (2).

(1) الحبيب الجنتان: السياسة المالية من: 50 عبارة «ليصور للمحنة الأرجح أي فليصور للأصمهان لكن نسجم مع ما سبق.

(2) ابن خلدون: البيان ج. 1، ص: 185 حوادث سنة 309 هـ.

أموال التطوع

يذكر القاضي النعمان موردا آخر من موارد الدولة الفاطمية وهو «التطوع» فيقول: «المؤمنون بعد ذلك متقربون إلى التطوع بالاتفاق من أموالهم في سبيل الله ورفع أعمالهم منها إلى أوليائهم أو من أموالهم لقبض ذلك منهم وذلك مفوض فيه إليهم وليس عليهم فيه توقيت ولا فرض معلوم وإنما هو تطوع» (1) ثم يلج على أهمية هذا التطوع مركزا على أن المال أمانة بأيدي الناس، فمن المرجح والمطالبة هذه أن يكون بعض شعبة المغرب الأوسط، قد دفعوا مبالغ إلى الفاطميين على سبيل التطوع.

ويمكن أن يدخل في باب التطوع أموال تدفع على شكل هدايا، فمن دخل الأمير المنصور الزيري مدينة رقادة قادما إليها من أشير سنة 374 هـ / 1081 م أثناء القتال بالمدينة وذكر الرقيق القيرواني أن عامل إفريقية يوسف بن أبي محمد كان يخرج في كل سنة على كور إفريقية ومعه أبو الحسن البوني «يبي الأموال ويقبض الهدايا» وذكر ابن عشاري بخصوص بلديس بن المنصور الزيري أنه «أعدي إليه جماعة من الناس على قدر أحوالهم» سنة 382 هـ / 988 م.

وقد ذكر ابن حوقل أن لسلطان المغرب في مرسى الحوز ناظر على صلاتها ومعلوها وما يلزم ما يخرج من هذا المعدن (2) - المرجان - ومن المستبعد أن يقصد «بصلاتها» الصلاة بل أن الأقرب إلى الواقع أنها جمع صلف، فلم يسبق أن كانت الصلاة وظيفة مستقلة تستند لموظف، لأنها من مهام «إمام المسجد» فيكون الأرجح أن مهمة هذا الناظر هي جباية الصلوات والاعانات التي يقدمها الناس هناك بالإضافة إلى الضرائب المفروضة على المرجان، ومن المرجح أن يكون مثل هذا الناظر في مناطق مختلفة من بلاد المغرب الأوسط.

أموال الحجارة والقطرة: يشير القاضي النعمان إلى أن أبا عبد الله الشيبني «أعرض لله على كل امرئ» دخل في امره دينارا اسمه دينار الحجرة ودرهما زعم أنه درهم القطرة وجعل سقا واجبا في أموال الأئمة (3) ولا تشير

(1) الحبيب الجندباني: للكتاب السابق.

(2) ابن حوقل: صورة ص: 76.

(3) القاضي النعمان: فتاوح البصرة، ص: 17، ليس لهذا الدرهم علاقة بصدقة القطر.

المصادر التي بين أيدينا إلى أية معلومات إضافية حولها في بلاد المغرب.

الأحياس:

وهي الأموال الموقوفة على جهات برّ لا تنقطع كالمدور والقنادق والأراضي وغيرها، وقد شكلت موردا للرستمين وغيرهم من حكام بلاد المغرب الأوسط، فهي أموال شرعية وإن انفصل المؤرخين لهذا المورد لا ينفي وجوده فقد اهتم الفاطميون به، فكان القاضي محمد بن عمر المروزي يأخذ «أموال الأحياس والمحصون»⁽¹⁾.

وهذا أحياس أخرى يمكن أن نطلق عليها أموالا محجوزة، فإن القاضي النعمان يرى أن ما كان من أموال أهل البغي الثقالين في أيدي أهل العدل «الفاطمين» فينبغي أن يحبسوه عنهم ما داموا على بغيتهم، قائلا طَوَّا أعطوهم آياه ولا يكون غشمة ولكنه يحبس⁽²⁾.

المغارم:

لا تشكل المغارم موردا من موارد بيت المال عند الرستمين، ولا يوثق الأموال في الإمارات العلوية، لكنها كانت موردا هاما عند الفاطميين ثم الزيريين من بعدهم، ويبدو أن قبائل المغرب الأوسط قد تحملت الكثير من هذه الضريبة، وذلك راجع إلى حروبهم المتديدة إذ من المرجح أن الفاطميين كانوا يرمون القبائل التي حاربوها جميع التكاليف التي أنفقوها في أعداد وتسيير حملاتهم، ونظرا لأن مؤونة الجيش تقع على عاتق المناطق التي يمر بها، سواء في حالة السلم أو الحرب، فإن الفاطميين قد فرضوا مغارم على مثل هذه المناطق.

لقد جبي الفاطميون أموالا عظيمة من أهل طرابلس سنة 300 هـ على سبيل المثال من الذين أثاروا الخلاف، وغرم أبو القاسم الفاطمي أهل البلد جميع ما أخرجوه على عسكريه⁽³⁾، فمن المرجح أنهم فعلوا نفس الأمر مع أهالي تاهرت وغيرهم من القائلين ضدهم.

(1) الدياج: علم الأيمان، ج. 2، ص: 292 حطبة مصطفى مشرفة: نظم الحكم، ص: 183.

(2) القاضي النعمان: كتاب دعام الإسلام، ج. 1، ص: 397. وعن الأحياس انظر: عا حطبة H.R. Berberie Colicakale... T2 P. 606 - 608 وعن نزول الأحياس بصفة عامة في بلاد المغرب الاسلامي انظر: الوائشري: للمعار المغرب، ج. 8.

ويظهر حرص الفاطميين واعتمادهم بحماية المقابر في ان عبيد الله المهدي امر ان يكون طريق الحاج على الهدية لاداء ما وُظف عليهم من المقابر في الشطوط وألا يتعدى هذا الطريق احداً، وهو في هذا الأمر لا يستثي احداً، اعني انه يشمل حجاج المغرب الأوسط.

مسألة أخرى:

فقد عرف عن الفاطميين انهم جباوا ضريبة في مصر تدعى النجوى فمن المرجح انهم جبوها قبل ذلك في المغرب الاسلامي، وكانت قيمتها 33 3/2 ديناراً فرضت على الرجل والمرأة لصندوق الاخوة، فخرج لدفعها رقعة كتب عليها الخليفة «بارك الله فيك ولي مالك ووليك وديك فيدع ذلك ويتفكر بعد».

وكانوا يفرضون ضرائب على المراعي، ويبدو انها كانت مورداً هاماً حتى ان ابن حوقل عدّها بين موارد الدولة الفاطمية في بلاد المغرب، ولكن كانت الضرائب لا تشير إلى مبالغ هذه الضريبة الا أن المرجح أن بلاد المغرب الأوسط دفعت مبالغ معتبرة لكثرة مراعيها.

وفرضوا ضرائب على التراب، فذكر القاضي عياض ان ثبما بن في المغرب ت 359 هـ / 969 م «كان اذا اراد ان يطين سقفه حفر اصل داره من اجل قبالة السلطان (الخليفة) على التراب» ومثل هذه الضريبة قد تكون سرت على بلاد المغرب الأوسط.

كما ادخل الفاطميون بيوت اموالهم أموالاً أخرى عن طريق الموارث والحشيرة وهي الاموال التي مات اصحابها ولم يتركوا وارثاً، فحين مات ابو حفص القلاس سنة 313 هـ / 912 م ولم يتخلف هذا المتوفي وارثاً فورثه عبيد الله (المهدي) (3).

(1) ابن عشاري: البيان ج. 1 ص: 186. وعن المقدم في العهد الروري: H.R. Maré Ma Berrane, Oranville, T.T.P. 418, 419.

(2) عطية: نظم الحكم ص: 63. ناصر خسرو: سفرنامه ص: 25. ربما كانت المقام بين اسباب قيام الثورات على الفاطميين في بلاد المغرب الأوسط، ذلك أن رقعة يطلب عليها طابع يدوي وبذلك ابن عشاري ان على المقام والضرائب ضيماً ومثلاً لا تحصيلها القوم الآية ومن هنا حين خلعت من زعم ان رقعة بالمغرب كانوا شايبة يؤدون للمقام لأن كان على عهدهم من الثروة وهو غلط فاحش ابن عشاري: المقدمة ص: 142.

(3) ابن عشاري: البيان ج. 1 ص: 190 والبطر: عطية: الرجح السابق ص: 181 وما يليه.

وجنى القاطميون أموالاً من دور الضرب، كأجرة لضرب النقود، حتى بلغ دخل دار الضرب بالقرية اربعماية الف دينار والأجرة هذه نسبة معينة تشمل فرق قيمة الدينار عن وزنه ذهباً.

وكان بعض الموظفين يأخذون الرشوة ليجمعوا أموالاً يتقدمون بها إلى الخليفة لتكون لهم عنده حظوة، فذكر ابن عذاري أن القاضي محمد بن عمران النبطي، كان قد جمع أموالاً من الرشى والأجاس ورفعها إلى عبيد الله فكانت له وسيلة للهدايا⁽¹⁾.

وقد دخل بيت المال الرسمي أموال عن طريق الوصايا فقد كان أبو مرداس مهاصر السدراتي إذا أرك زيارة تاهرت وأخذ الوصايا من أهل الدعوة من أهل الجبل، جبل المسلمين نفوسة فوضعها إلى تاهرت لنفع بيت مال المسلمين ولنفع أرباب الوصايا⁽²⁾.

وبشر ابن حوقل إلى أن القاطمين جبوأ بعض موارد أخرى من صقلية، فربما جبوها من باقي مناطق نفوذهم في بلاد المغرب الأوسط وربما جباها الزيريون بعدهم وكان منها: مال اللطف، ومال البحر وربما يقصد بهذه الضرائب الملاحات وجمالة الصيد، كما كانت ترد بيت المال للقط التي لم يمتز على أصحابها، ويمكن أن نضيف إليها الضرائب المفروضة على مياه الري والذبايح، وبعض أنواع المصناعات، كما كانوا يجبون أموالاً تدعى «الخلال» وهي أموال تؤخذ على البضائع الموجودة في الأسواق بحسب الشهور الخلالية⁽³⁾.

وهكذا قلن انحصر الرستميون والأمراء العلويون على جباية الأموال من مواردها الشرعية فإن القاطمين جبوها من موارد شرعية، وموارد تعتبر شرعية من وجهة نظر مذهبية فاطمية لكنها ليست كذلك في نظر أهل المذاهب الخالفة.

(1) ابن عذاري: نفس المصراع، 1. ص: 188.

(2) النبطي: السور، ص: 177.

(3) مرسلة: السياسة النبطية، ص: 244.

وبناء على ما ذكره ابن حوقل «دخل المغرب من جميع وجوه السواحل وسائر كوره ونواحيه واصفاهه عن خراج وعشر وصدقات ومراع وجوال ومراصد وما يؤخذ مما يرد من بلد الروم والاندلس فيعشر على سواحل البحر ولا يلزم الخارج من القيروان الى مصر ويلزم ما يرد منها من الورق والمقوم بقيمة العين المجتبي من هذه الوجوه فيكون من سبعة الف دينار الى ثمانية الف دينار»⁽¹⁾.

وهذا المبلغ بعيد عن الواقع، لا تؤيده المبالغ والاموال الطائلة التي حملها الفاطميون معهم الى مصر، والتي استطاعوا جبايتها بسياسةهم المالية، فيرى لسان الدين بن الخطيب ان «جملة ما أستظهر به المعز الفاطمي على وجهته الى الشرق بعد لزاحة عمل الجيوش واتصالها الى السفر البعيد الف حمل من الذهب» ويذكر علي ابراهيم حسن ان الارزاق والمعطيات التي اتفقها الفاطميون على هذا الجيش بلغت اربعة وعشرين ألف ألف دينار»⁽²⁾.

نظام الجباية:

كان يتولى الاشراف على جباية الاموال وانفاقها موظف يعرف في العهد الرسمي بـ «صاحب بيت المال» وكانت هذه الاموال تودع في مكان يطلق عليه «بيت المال» أو «بيت مال المسلمين» كما سبق ذكره، ويبدو أن اختصاص صاحب بيت المال كان يشمل جميع الموارد المالية، لأنه يفهم من ابن الصغير ان وظائف الدولة في ايدي ثلاثة موظفين هم «صاحب الشرطة، والقاضي، وصاحب بيت المال».

وكان يساعد صاحب بيت المال عدد من الموظفين، فذكر ابن الصغير دار الزكاة وصاحبها وأهلها»⁽³⁾، وهذا يعني انها تخضع لأشراف موظف يعمل من تحت يده السعاة أو العاملون عليها، ومن هذا يمكن استنتاج انه كان هناك موظف يشرف على جباية الخراج يساعد موظفون يشرفون على كل ما يتعلق

(1) ابن حوقل: صورة، ص: 94.

(2) لسان الدين بن الخطيب: تاريخ المغرب، وهو الجزء الثالث من: 55 ابن حوقل: المقدمة ص: 423 طبعة بيروت على ابراهيم حسن: تاريخ سمر، ص: 36.

(3) ابن الصغير: تاريخ الأئمة، ص: 331.

بمهمته، ومن المرجح أنه كان للخراج ديوان خاص وإن لم يشر المؤرخون إليه، فإن الإمام عبد الرحمن بن رستم كان يفصل أموال الجزية والخراج عن أموال الزكاة، كما يمكن التكهّن بأن جباية الخراج كانت تسند للمشرف على الخراج لأن ابن الصغير يوحى بأن أموال الجزية والخراج كانت تجمع معا وبشكل مستقل عن غيرها من الموارد.

وكان يساعد صاحب بيت المال في الولايات موظفون يعرفون بالعمال، وكلمة عامل كثيرا ما تعني وكيلًا للسلطات المالية⁽¹⁾ مع وجود واجبات أخرى، فقد سبقت الإشارة إلى قول اليعقوبي بأن سكان جبل نفوسة لا يؤذون خراجا إلى سلطان ولا يعطون طاعة إلا إلى رئيس — امام — لهم بتاهرت، وكان الموظف الذي يعينه الإمام الرسمي على جبل نفوسة يدعى «العامل»، ويذكر ابن عرداذلة أن قبيلة مزانة في منطقة سرت «لا يقبلون إلا أوامر تاهرت» وكان العامل يعين من طرف الإمام نفسه⁽²⁾، ومن العمال سلام بن عمر اللواتي عاملًا للإمام عبد الوهاب على سرت، ووكيل بن دراج النفوسي على قفصة ومحمد بن اسحق الخزري على لغزوة وسلمة بن قطعة على قابس، وأضاف الضماعي عمالا من قبل الإمام الفتح كأي يونس وسيم على قططرة وميال بن يوسف على تغزوة⁽³⁾، ويبدو أنه كان للرستميين نفوذ اقتصادي على هذه المناطق، فذكر الوسياني أن الإمام عبد الوهاب أقطع أرضا للخارجين عليه في جبل نفوسة من منطقة الساحل وكتب إليهم «أغرسوا فيه بأمرنا واحرقوا فيه بأذننا» إلا أن المؤرخين لا يشيرون إلى العمال في مناطق المغرب الأوسط لحساب الرستميين.

ويذكر ابن الصغير أن نفوسة في تاهرت كانت تشرف على تعيين صاحب بيت المال، لكنها لم تكن تفعل ذلك بالنسبة للعمال.

(1) هو بكسر: نظم الاسلمية ص: 108.

(2) انظر تعيين العمال الفتح بن العباس على جبل نفوسة من طرف الإمام أبي البظان ابن الصمّو: تاريخ الأما. ص: 354 . 355.

(3) الضماعي: مسو. ص: 199 . 203. يوسف الطيبي: فرد على الطيبي.

وكان للفاطميين بيت مال وعليه موظف يدعى «صاحب بيت
 «صاحب بيت مال اهل المغرب» ويشير ابن حوقل الى وجود «ديوان
 المغرب» أو «ديوان المغرب» وعليه موظف يدعى صاحب ديوان المغرب
 هو «هوبكنز»⁽¹⁾ ان هذا الموظف هو الذي يتولى جباية الاموال وانفاقه
 عند الفاطميين، فهو الذي يذكره ابن خلدون بـ «كاتب الخراج» وهو على رأس
 «ديوان الخراج».

وقد ذكر المؤرخون هؤلاء الموظفين دون ان يضعوا فواصل بينهم ليزهيم
 عن بعضهم البعض، فلذكر ابن خضاري ان المهدي الفاطمي ولي على بيت المال
 ابا جعفر الجزري سنة 297 هـ / 910 م، ولي نفس الوقت ولي على ديوان
 الخراج ابا القاسم بن القديم، ثم ولي عليه سنة 303 هـ / 916 م، ابا معمر
 عمران بن احمد بن عبد الله بن ابي عمرز القاضي.

ويشير ابن خضاري الى «اصحاب الخراج» ضمن حوادث سنة 379 هـ
 / 989 م، مما يدل على وجود اكثر من صاحب خراج في وقت واحد ويبدو
 ان كلا منهم كان يشرف على جباية الخراج في ناحية من النواحي، وربما كانوا
 يعملون تحت اشراف ديوان مركزي هو «ديوان الخراج» ومما يدل على اختصاص
 هؤلاء بهذا المورد أن ابن الأثير يذكر بخصوص الامر الفاطمي انه «جعل على
 جباية اموال القرطبة زيادة الله بن القديم وعلى الخراج عبد الجبار الخراساني
 وحسين بن خلف الرصدي» وحين توفي هذا الأخير سنة 380 هـ / 990 م،
 امر المنصور الزيري ان يتولى محمد بن عبد القاهر بن خلف وسلامة بن عيسى
 الخراج فجلسا معا في ديوان خراج المنصورية⁽²⁾، وكانت هذه الولاية الثانية
 دليلا على اهتمام الدولة بمورد الخراج.

وعلى كل، يلاحظ ان ابن الأثير قد فصل الخراج عن جباية الاموال
 الاخرى في عبارته السابقة، ومن جهة ثانية فان جولدز قد تولى النظر في بيت

(1) هو «هوبكنز» السابق. ص: 104 ومن كتاب الخراج المذكور انظر. ابن خلدون المجلد 6.
 ص: 254. وكان هو عبد الله بن ابراهيم بن مطهر.

(2) انظر: ابن الأثير. الكامل ج. 8، ص: 261. ابن خضاري: البيان ج. 1، ص: 254.

المال والخزانين اليه وألگساده في عهد الخليفة القائم، وهو قد فصل في هذه العبارة بين بيت المال والخزان فكانهما ليسا شيئا واحدا، ومن هذا يمكن المرجح أن بيت المال اختص بالأموال النقدية في العهد الفاطمي أو الزيري وأن الخزان اختصت بالأموال العينية، وهذه النظرة تفسر عبارة ابن الأثير، كما تفسر وجود بيت المال، وإلى جانب «ديوان الخراج» ألا أن عبارة للدرجيني تدور حولها أمام هذه النظرة فهو يذكر أن الخليفة المعز «امر عازنه بأن يملأكم إلى نوح مالا ودنانير ودراهم قال أبو نوح: «فدخلت مع الخزان إلى بيت المال»⁽¹⁾ لكن النظرة تبقى سليمة أن كانت كلمة «الخزان» عند الدرجيني معاصرة له.

ومن المرجح أن تعيين الخليفة صاحبا لبيت المال، فصاحبا لـديوان الخراج لا يعني بالضرورة الفصل بينهما بقدر ما يعني اعتنايه بامر الخراج، وتوليه شخصا مهمة تعيين صاحب الخراج دون صاحب بيت المال، لتدليل على ذلك، كما يمكن الفصل بين بيت المال، و بيت مال أهل المغرب، فربما كان الأول محليا، كأن يكون خاصا بالقرويين أو تلمغرت، أو عاما تصب فيه بيوت المال الفرعية، في حين كان بيت مال أهل المغرب، خاصا بما وراء حدود إفريقيا، وربما خاصا بجميع الدواوين الفاطمية في المغرب الإسلامي.

ويبدو أن دواوين الخراج وبيوت الأموال وبيت مال أهل المغرب، كانت جميعا تخضع لأشراف «ديوان جميع المغرب» أو «ديوان المغرب» فذكر ابن حوقل أن خليلا كان صاحب ديوان المغرب، وخليل هذا هو أبو العباس خليل بن اسحق الذي كان المهدي يصرفه في الأموال وجبايات الأموال ومحاسبة الدواوين والعمال⁽²⁾، وواضح من العبارة أن مهمته كانت تشمل كافة الموارد المالية.

وكانت المناصب المالية عامة وحساسة، فهي بحاجة إلى شخصية قوية الإيمان والأمانة، لتضعف أمام الأموال المكسبة، فتحدث بعض الاختلاسات نظرا يظهر في العهد الرستمي فقد ذكر ابن الصغير قول مقدمي مزانة وسبخرانة

(1) الدرجيني: خلافا ج. 1، ص 133.

(2) ابن حوقل: المعبر السابق ج. 1، ص 215 حوادث سنة 325 هـ.

الى رؤساء قبائلهم وطلعتهم في استقامة وأمانة صاحب بيت المال في عهد الامام عبد الوهاب فقالوا «صاحب بيت مالنا خائن وامانا لايقون من ذلك شيئا».

اما في العهد الفاطمي، فقد وردت امثلة تتعلق بولاية افرقية⁽¹⁾، ولكن لم يرد مثلها بخصوص بلاد المغرب الأوسط، وإن كان هذا لاينفي وقوعها، خاصة وأن البلاد تتأرجح بين النفوذ الفاطمي والنفوذ الأموي، فقد انتخب حميد بن يضل عامل للمغرب «واشرف عن طاعة الشيعة ودعا للأموية»⁽²⁾، فمن المرجح أنه استولى على الأموال التي كانت بيده.

وبخصوص اسلوب الجباية، فقد سبقت الإشارة الى أن أهل الصدقة والسعاة كانوا يخرجون ليجبوا الأموال المستحقة في العهد الرسمي، إلا أن الفاطميين يبدو أنهم اتبعوا في الجباية «نظام القبالة» أو «الانكزام» وتفيد اشارة للجوزري أن الزيادة تقع على تقبيل النواصي، ومن رست عليه المزايدة ارسل عاملا الى تلك الناحية، وظل متقبلا أربع سنوات، بسبب اختلاف السنوات عن بعضها من حيث القحط والحصب، وهناك يتولى زراعتها واصلاح جسورها، وسائر وجوه اصنامها بنفسه واهله ومن يتندبه لذلك ويحمل ما عليه من المخرج في ابائه على القساط، ويخصم له من مبالغ قبائله وضمائنه لتلك الاراضي ما ينفقه على عمارة جسورها وغير ذلك، وفق حسابات محددة في ديوان المخرج.

ويبدو ان جعفر بن علي قد وجد نفسه عرضة للخسارة، فأشار الجوزري الى كتاب ورد منه — من جعفر — «يصف دخل البلد وأنه ينصرف وتلقه ويسير بالإضافة الى ما اعطى فيه من الزيادة» فجاء رد المزع على كتابه «لقد يدل لنا فيه جماعة من الاولياء والعبيد سبعين ألف دينار في السنة وتقل واكثر

(1) ابن الصغور: تاريخ الأمازيغ، ص: 329.

(2) كان ابراهيم التواتي عاملا للفاطميين على مخرج الساحل تهرب بذلك الى مصر، وكتب للتصور الى جوفد بخصوص حبيب ابن الطوي الأشرى ورجاء بن أبي حبة أن «عليهم ثا سرقه من أموالنا والخطوة» كما أن الخليفة المهدي عزل تيسما الفتي عن عمالة القيروان وسجنه عند جوفد ووثق على أمواله.

(3) من انظر: ابن خلدون: المعبر، ج. 4، ص: 93 ورد عنه عن صورة حميد ابن يضلته، ابن خلدون: البيان، ج. 1 ص: 204.

فرفضنا اقوالهم ولم نغير نعمتنا عنده ظنا منا به بأنه يعني بدون ذلك ثم يضيف
المعر أنه وقد علم الآن أن مقدار دخل البلد — المسيلة — على ما ذكره جعفر
في كتابه ثم سألتنا عنه وحاسبناه عليه فلا جعل الله لنا رزقا غيره⁽¹⁾.

ويوحى هذا النص بأن المستقبل لم يكن يرهق كاهل الناس بجميع قصص
ما يمكن جمعه لتحقيق قصص ما يمكن ربحه، والالما احتاج جعفر إلى رفع كتاب
إلى المعز الفاطمي يسأله التخفيف. ويظهر أن المستقبل عند الفاطميين هو أشبه
بالمقاول أو الضامن، الذي يحصل على ربحه من فرق الجباية والضمان فإذا لم
يحسن حسابهما معا تعرض للخسارة مثلما كاد يحدث لجعفر، وأن ابن حوقل
نفسه يوحى بهذا المعنى، فأشار إلى أن أرباح أصحاب الأعمال هي المال الذي
يسأثرون به والذي يزيد على القوانين في أيديهم⁽²⁾.

وقد استجاب المعز لطلب جعفر فجاء في رده «تركت ذلك لك فإني
دين يصح لي إذا اتعت ورضيت بهذه الحالة» بقصد خسارة جعفر، وهذا
يدل على أن الجباية والقبالة عمدة الوجوه لا يملك العامل المستقبل حرية تجاوزها
حتى ولو أدى الأمر إلى تعرضه للخسارة ويتجمل هذا فيما ذكره ابن حوقل،
فبعدما أشار نقلا عن أبي الحسن بن أبي علي صاحب بيت مال أهل المغرب
إلى أن دخل المغرب من جميع وجوه أمواله كان سبعمائة ألف إلى ثمانمائة ألف
دينار، يضيف قوله «ولو بسطت يده فيه لبلغ ضخمه»⁽³⁾.

ويظهر أن الخليفة الفاطمي كان يتابع ويراقب العامل المستقبل، ويتدخل
في أموره، مما كان يثير غضبه (العامل) فقد كتب جوفر إلى النصور الفاطمي،
أن العمال بالتواخي لا يريدون من ينظر فيما تقلبوا أموره من الأعمال بالتواخي
ويجعلون ما أمروا به من ذلك سببا لتأخير المال فتوحى هذه العبارة فيما توحى،
أن مبلغ الضمان لم يكن يدفع مقدما على عكس نظام الالتزام المعروف في الدول
الأخرى.

(1) نفس المصدر: ص: 129 — 130.

(2) ابن حوقل: صورة، ص: 91.

(3) نفس الكتاب.

جاء بعدهم، ولكن يمكن حصر هذه النفقات في رواتب الموظفين ونفقات الجيش والأشغال العامة.

فقد كان للدولة موظفون يقومون بإدارة شؤونها، فهناك قضاة وأعوانهم، ويبدو أنه كان للرستميين ديوان خاص بالقضاء، فإن محكم الخواري — قاضي تاعرت — نزل في الدار المعروفة بدار القضاء فأشترخوا له خادما أصغر وأجروا عليه من بيت المال قوته⁽¹⁾، وكان له أعوان، وهناك أصحاب الدواوين المختلفة⁽²⁾، وأعوانهم وما يتعلق بدواوينهم، وهؤلاء جميعا يتقاضون رواتب على أعمالهم، ولم يشر المؤرخون إلى مبالغ هذه الرواتب ولا إلى عدد الموظفين، لكن ابن عشاري أشار إلى أن يتولى الصلاة في جامع رقادة وهو محمد بن حفص الفهم «كان يرتزق في كل شهر عشرة مثاقيل»⁽³⁾.

وكانت الظروف أحيانا تفرض على الرستميين حشد المقاتلين، فقد عد الإمام عبد الوهاب في عسكره ألف فرس ابلق، وكان الإمام أبو حاتم قد أخرج له أبوه في جيش، هو من الحشدة والسطوعة وهؤلاء كانوا يكتفون «ببيت المال» أموالا، فحين دخل الإمام أبو حاتم حربا ضد المولم «أعطى الأموال وحمل على الخيل».

ولكن الأمر يختلف بالنسبة للقاطمين والزيميين، فقد كان الجيش الفاطمي محاربا يخوض حروبا في البر والبحر، وكان المغرب الأوسط ميدان هذه الحروب في اغلب الأحيان، بل وكانت تاعرت قاعدة الجيوش الفاطمية التي تنطلق منها إلى الجناح الغربي من البلاد، وهكذا كان على عامل تاعرت وغيره من العمال أن يسدوا نفقات هذه الجيوش، فيدفعون رواتبهم ويؤمنون لهم المؤن والعتاد الحربي، وهذا إلى جانب نفقات المتطوعين ومن يتم حشدتهم من القبائل، وفوق هذا كان عليهم أن يحتملوا الأموال التي تنفق في كفالة أسر الجنود الذين قتلوا في المعارك، فإن القاضي التعمان يذكر «أن أصيب أحد من فرسانك — الخليفة —

(1) ابن الصفر: تاريخ الأكمه. ص: 335.

(2) من بين هذه الدواوين: ديوان النظام، ديوان الكشوف، ديوان المطابع، ديوان القضاء، ديوان البريد وغيرها.

(3) ابن عشاري: البيان. ج. 1. ص: 189.

وأهل النكابة المعروفة في أعيانك فاختلعه في لعله باحسن ما يتخلف به الوصي الموثوق به في اللطف بهم وحسن الولاية لهم حتى لا يرى عليهم أثر فقدته⁽¹⁾.

وربما كان يتخفف من عبء نفقات الجيش الضخم التي كان يخرزها في انتصاراتهم، وربما لجأ الفاطميون إلى القطاع بعض أفراد أرضا زراعية يقومون باستثمارها كرواتب لهم، فإن عبيد الله المهدي قد نصب «ديوانا للضياع»، لكنهم كانوا يدفعون كذلك رواتب نقدية في وقت معين — فإنه المهدي — نصب كذلك «ديوانا للعتاء» وجعل عليه عبدون بن حباسة.

ويمكن أن تلحق هؤلاء جميعا نفقات عميون الخليفة وجواسيسه، فكان أبو عبد الله الشيعي يرسل إلى إفريقية قوما يأتونه بالأخبار لا يقطع ذلك عنه قليل «كان لا يمر يوم إلا وعنده منها خبر»⁽²⁾، ويبدو أن هؤلاء كانوا تحت إشراف صاحب الحرس.

أما الأشغال العامة، مثل إصلاح الطرق والجسور ومد القنوات وإصلاحها وبناء بعض المرافق مثل المساجد والحمامات، بل وبناء المدن أيضا، يبدو أن نفقاتها كانت تافهة، فلم يكن أمام الدولة ما تقوم به من مشاريع عامة تتغل كاهل «بيت المال» خاصة وأن هذه الأشغال كان يقوم بها السكان في مناطقهم في أغلب الأحيان.

ويمكن إضافة المبات والصلوات إلى ما سبق، إذ عرف عن الفاطميين أنهم كانوا يدفعون الأموال هنا وهناك لكسب الناس إلى جانبهم ويستغلون في هذا المناسبات المختلفة، حتى أن المزمز الفاطمي قال مخاطبا أبا نوح الأباضي «أين صاحبك يخل ؟ قلت: (أبو نوح) لا أدري فقال: لو كان صاحبك في خانة لجأيت به دراهمه»⁽³⁾. وكان المهدي قد قسم الأموال في رجال كناسة وفي حرب إلى

(1) القاضي السعيد: كتاب دعاء الإسلام ج. 1، ص: 239. وكان عبيد الجيش الذي رافق المزمز إلى مصر مائة ألف كاتمي وأربعين ألف بربري وسبعين ألف زنجي، انظر عطية: نظم الحكم بمصر ص: 143 ويبدو أنه يقصد بالبربر هنا غير المسلمين من البربر.

(2) نفسه: افتتاح الدعوة ص: 140 نفسه كتاب الدعاء ج. 1، ص: 361. وذكر نفسه بخصوص سمو الشيعي إلى عبد الله إلى تافرت «اتصل به عينا سوء حاله هذا لأشك بواسطة جواسيسه: انظر نفسه: افتتاح ص: 236 — 237.

(3) الفرغيني: طبقات ج. 1، ص: 133.

وإذا كان الجوزي قد افصح عن اتجاه الفاطميين هذا النظام فإن ابن حوقل يذكر «جميع المغرب في إمام آل عبيد الله يعمل بالأمانة من غير ضمان حتى تقبلت برقة وليس بجميع المغرب ضمان غيره⁽¹⁾»، وإن استعمل ابن حوقل كلمة «الأمانة» يقصد بها ما ذكرناه سابقا، وينبغي بها نظام الائتراء المعروف قديما عن الفاطميين.

وعلى كل، كانت هناك مرحلة أخرى تتبع نظام القبالة وهي عملية مسح الأرض ثم توظيف التسيط — الخراج — والذي يعني في مجمله توزيع الضريبة على كل أرض وإبلاغ المالك أو الساكن بالمبلغ المطلوب منه أو بالنسبة المطلوبة فإن أبا ميسر عمران — السالف الذكر — حين ولي الخراج «تولى توظيف التسيط على ضياع إفريقية بعد أن وزع جميعها⁽²⁾».

ولم يكن نظام الضمان أو القبالة يسري على الأراضي الزراعية فحسب، بل كان يقع تضمين الجماعات والقياسر والساكن والفنادق وغير ذلك من المستغلات.

ومن المرجح أن الفاطميين لم يضيفوا الخناق على دافعي الضرائب خلافا لما يذكره البعض الذين ربما أعطوا هذا الحكم لحلاف مذهبي، أو من خلال الأموال التي حملها الفخر الفاطمي عند رحيله، أو من خلال وصيته ولكن بعدم رفع الجباية عن البادية، مع أن شاهد عيان وهو أبو الحسن بن أبي علي، السالف الذكر — قد حدد دخل بلاد المغرب، وهذا المبلغ لا يدل على تعسف وظلم، لكن الفاطميين كانوا يقولون ما عجز بعض الناس عن دفعه من ضرائبهم في السنوات القليلة، وهذه المبالغ هي التي عرفت باسم «البقايا» أو «البواقي» وربما كانوا في هذا المنهج يحنون الناس على عدم التضاعف والتكاسل في أعمالهم الفلاحية، فأظهروا نوعا من الضغط الجبائي، فذكر ابن عساري أنه في سنة 305 هـ / 917 م، «أخذ أهل الضياع بأعمال إفريقية وتاهرت — كورة من إفريقية — بمغرم سمي التضييع وزعموا أنه من بقايا التسيط⁽³⁾»، لكن الفاطميين

(1) نفس المكان.

(2) ابن عساري: البيان، ج. 1، ص: 172.

(3) ابن عساري: البيان، ج. 1، ص: 181.

أو الزيريين كانوا يتنازلون عن هذه البقايا في مناسبة ما، فذكر ابن عذاري أن المنصور الزيري ترك البقايا للزيرية⁽¹⁾، وقد أكد المقرئ على أن الفاطميين كانوا يتشدّدون في طلب البقايا حيناً والتسامح فيها حيناً آخر.

ويبدو أن كثيراً من العمل البائدة كانوا يمتنعون عن دفع ما عليهم من ضرائب ربما لظلمة الطابع القبل، فلم يكونوا يدفعون مثل هذه الضرائب، ولا ندري ما موقف الرستميّين من هؤلاء، لكن موقف الزيريين — وربما هو استمرار لموقف الفاطميين — كان يشتمل في استعمال العنف، وإجبارهم، فقد كان عامل إفريقية يوسف بن أبي حميد يخرج في كل سنة فيدور على كور إفريقية ويحبي الأموال ويأخذ الهدايا من كل بلد ويرجع⁽²⁾، ويشير ابن عذاري نقلاً عن أبي اسحق الرقيني القيرواني — أن خروجه كان على رأس جيش، وقد ظهر في سنة 385 هـ / 995م عملاً على متجة.

ولم يذكر المؤرخون أجناس القائمين على جباية الأموال في العهد الرستمي والأمراء العلويين، وإن كان الأرجح أنهم اعتمدوا على البربر وخاصة أنهم عصب الدولة، وإن أهل مكة أدري بشعائبا كما يقال، إلا أن الفاطميين يختلفون عنهم، فقد استعملوا عرباً فولى عبد الله المهدي الخراج بإفريقية أبا مصر عمران بن أحمد بن عبد الله بن أبي حمز القاضي — من قبيلة كتانة العربية — واستعملوا بربراً، فكان عبد الله بن إدريس المطمطي كاتباً للخراج، كما استعملوا الأجانب فقد صرف القائم الفاطمي النظر في بيت المال وخزائن البر والكساء إل جوزر.

نظام النفقات:

يستفاد من كتاب جعفر بن علي — السالف الذكر — أن المنز الفاطمي أن العامل كان يتولى جباية الأموال في عملته، لكن المؤرخين لا يقدمون توضيحاً وتفصيلاً حول أوجه الاتفاق، لا فيما يتعلق بالعهد الرستمي ولا في عهد من

(1) نفس المصدر. ج 1، ص 246.

(2) نفس المصدر. ج 1، ص 245.

يزيد مخلف بن كيداد، جاءت للمنصور الفاطمي القبايل من كل جهة «استألفهم بالطعام والكسي ووسع على كل من جاء بعده» وكانت زيري بن مناد وماكسن بن سعد هوجمت إليهما أموالاً جمة وثياباً جمة ومن الذهب والعين واللحون ومن الشحف والخرف ما استحال به النفوس⁽¹⁾، وكانوا يدفعون صلوات بمناسبة رمضان حتى قيل إن صاحب بيت المال دفع إليه بتحصيل ما أخرجه من الصلوات في شهر رمضان مبلغ ذلك مائة ألف دينار⁽²⁾.

ودفعوا بمناسبة الأعياد، فإن المنصور الفاطمي قد أنهى في عيد الفطر من أهل القيروان ألف شيخ وألف حدث فلما وصلوا بحوزهم في التعيد معه أو الانصراف، فعبد البعض وانصرف البعض. ودفعوا للشعراء، فقد انشد الشاعر سعلون الأورجيني الخليفة المهدي فأمر له «بصلة جزيلة وبأن يجري عليه لكل عام» إلى غير ذلك، ونظرا لأن العمال في مناطقهم هم يمثلون للخلافة فمن المرجح أنهم ساروا على نفس الدرب، ونفس الغرض، وعلى كل فإن أوجه الاتفاق تظل غامضة، فلم تقدم المصادر ما يساعد على إزالة هذا الغموض، وكان الفرق بين الجبايات والضرائب تلك الأموال الضخمة التي حملها الفاطميون معهم إلى مصر، كما سبق ذكرها.

(1) ابن حبان: أخبار ملوك بني عبيد، ص: 27.

(2) القاضي العناني: اقتراح الدعوى، ص: 257.

الفصل التاسع

الازمات والعواض الاقتصادية والاجتماعية

مستوى المعيشة:

كانت الازمات التي مرت بها البلاد محدودة التأثير، فالكولارث الطبيعية تخص سنوات معينة قليلة اذا ما قورنت بقرنين من الزمان، والحروب والقن الداخلية تتعلق بفترات ومناطق وقبائل محدودة، ويرى الملاحظ ان القرن الثالث الهجري التاسع الميلادي يكاد يخلو منها اذا استثنينا بعض القن المحلية التي شهدتها تاهرت كما سبق، ويرى ان الحروب التي شهدتها القرن الرابع الهجري تكاد تنحصر في منطقة تاهرت وبعض مناطق غرب البلاد كبنى يفرن ومغراوة الاقليل، وهي قليلة العدد بالنسبة للفترة الزمنية الطويلة، وذات طابع محلي في اغلب الاحيان، ولا توجد واحدة منها اعتدت عليها فحوليا عم البلاد، وبهذا فاذا كان لها تأثير على الحياة الاقتصادية في البلاد، فهو تأثير محدود، لم يؤثر على الجمل العام لاحوال سكان البلاد المغرب الاوسط.

ففي القرن الثالث الهجري، وبناء على ما ذكره البغدادي، كانت مدن صنهاجة شرق البلاد واصحاب عمارة وزرع وضرع⁽¹⁾ وكان متبعة في الشمال بلد زرع وعمارة وكانت مدينة المضراء التي اكتسبت اسمها من اخضرار منطقتها بسبب بنائها وهي وما حولها ذات مزارع وكانت تاهرت المدينة العظمى الجليلة المقدار العظيمة الامر في المنطقة، وكانت للمسان في غرب البلاد لاقئل سكانية عن تاهرت، مدينة عظمى مشهورة بها خلق عظيم وقصور ومنازل مشيدة، اى ان بلاد المغرب الاوسط عاشت في رخاء بصفة عامة في هذا القرن.

وان ملاحظة ما ذكره ابن حوقل والمقدسي بشأن حالة البلاد الاقتصادية في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي يرى الرخاء يكاد يكون سائدا جميع مناطق البلاد.

(1) البغدادي: ص: 120.

ونظرا لأن مجتمع المغرب الأوسط زراعي، فقد طبع رجلاؤه بطابع فلاحي، وبذلك فهو رخاء محدود ونسي، ومن بين العوامل التي أثرت في ظهور الرخاء جودة المنطقة وملائمتها للزراعة من جهة، واشتغال الجزء الأعظم من السكان بها، ثم اكتظاظ البلاد بالسكان بسبب توقف الحروب في المنطقة ابتداء من منتصف القرن الثاني الهجري، ويضيف إرشيدالد إلى ما تقدم، أن بلاد المغرب قد أثرت من الطريق التجارية البرية وغمرها ذهب السودان غاما مثلما أثرت بحرا من الأعمال التجارية ومن قيامها بدور الوسيط في تجارة البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁾.

وعلى العموم، لقد كانت بلاد المغرب الأوسط على حد قول ابن أبي زرع في رخاء مفرط سنة 307 هـ / 919 م، ويضيف ابن حوقل بخصوص أسعارهم بأنها على ثنائٍ مديهم وديارهم فعل غاية الرخاء في الأطعمة والأغذية والأشربة واللحسان والأدهان⁽²⁾، وهذا القول يجعل من وصفه تاهرت وكتامة بالفقر عبر عن موقفه السياسي من بني ملوكين بن زيري أكثر مما يعبر عن واقع المستوى المعيشي، ويستشف موقف ابن حوقل من ملكين من عبارته عنه «استباح الجميع»، وإن كان هذا لا يعني تعرضهما — تاهرت وكتامة — لقنرات من الفقر، وعمل كل، فهما كان امر الرخاء فقد صاحبه انقسام السكان إلى: فقراء والغنياء بدرجات متفاوتة.

الفقر:

يتدرج في إطار الفقر طبقة العامة، ومنها العبيد الذين لا يملكون حتى حرية أنفسهم، ويبدو أن بعض أسيادهم كانوا يحتلون عليهم مؤونتهم، فقد عاتب أبو نوح سعيد بن زلفين أهل ورجلان بورقلة دس عودته إليها بأن الواحد منهم يطلق عبيده فلا يعوهم ولا يؤمنهم ولا يكفهم طلب معاشهم فينطلقون في أموال الناس على غير رضى أصحاب الأموال⁽³⁾، وإن لم يكن هذا الحكم مطلقا.

(1) إرشيدالد: القوي البحرية والتجارة في البحر الأبيض المتوسط، ترجمة: أحمد محمد عيسى مطبعة مصر القاهره، ص: 233.

(2) ابن حوقل: المصدر السابق، ص: 95.

(3) القدرجيني: طبقات ج. 1، ص: 154.

وتشمل الاجراء وهم العاملون لغرض مقابل اجرة أو حصة معينة، قد اتر على مستواهم المعيشي، وطرة اليد العاملة، ويمكن ان يضاف الى هؤلاء النازحون من الريف الى المدينة، الذين لا يعملون عملا فيها، ليعتصمون للصوصية أو يكونون عائلة على المجتمع، وإذا أستثنينا كبار الملاك من سكان الأرياف، فإن هؤلاء وهم اجراء أو صغار الملاك، كانوا في وضع لا يحسدون عليه، فذكر ابن خلدون في «المقدمة» ان فوائد العقار والضياح غير كافية لملكها في حاجات معاشها الا هي لا تفي بفوائد الترف وأسيابه وإنما هي في الغالب لسد الخلة وضرورة المعاش⁽¹⁾.

ولا يختلف سكان الصحراء الصنهاجيون عن سابقيهم، فهم لا يعرفون الطعام ولا رأوا الحنطة ولا الشعير ولا شيفا من الحبوب والغالب عليهم الشقاء والاتشاح بالكساء ولحام حياتهم باللبن واللحم⁽²⁾.

ولا يمتيز الصناع احسن حالا من غيرهم، فهم في صراع مع الفقر ليس اكبر، فقد خاطب شيخ من سكان تاهرت ابن خلدون التاجر في الأندلس أثناء اقامته عند عياط في المدينة قائلا له: «يماستحوس تحارب الفقر بالامرة» وقد ذكر ادريس H.R. Idria بخصوص مستوى معيشة الحياط وهو يمثل قمة الصناع انه كان يتفق درهمين في الثمن وثلاثين يوما أي خروية في كل يوم للاكل، فكانت الخروية تمككه من اكل الخبز المسقي بشورية البقول⁽³⁾.

وقد وجد الفقراء في تاهرت منذ عهد الامام عبد الرحمن، فهو ما ان تم تنصيب اماما حتى «جلس للارملة والضعيف» وكان اذا اجتمع اليه مال الصدقة «أمر بإحصاء الفقراء والمساكين»⁽⁴⁾ ليوزع عليهم، كما انه من الطبيعي أن تكون هناك فئات لم تستطع ان تسلم كبار التجار وأصحاب القصور وهي التي تبلورت فيما بعد فظهرت في عهد الامام أبي حاتم بمنحة باسم «العوام»، أو العامة فلا عجب ان يظهر رجل من عجم أهل المدينة «سيء الحال».

(1) ابن خلدون: المقدمة، ص: 367.

(2) ابن خلدون: صورة، ص: 84 مؤلف مجهول: كتاب الاستيعار، ص: 179.

(3) بوروية رشيد: القبلة المملوكة، ص: 347.

(4) ابن الصلوا: سيرة الأئمة، ص: 327.

ووجد الفقراء في غير تاهرت من مناطق بلاد المغرب الإسلامي، وهم من وضعهم القاضي النعمان في الطبقة السفلى من التدرج الطبقي، ووصفهم بأنهم أهل الحاجة والمسكنة وتشمل العجزة من شيوخ ومرضى وذوي عاهات، ويمكن أن تلمس الفقراء في نواحي تلمسان كإشارة علوية في حادثة اجتماعية، ذلك أنه في سنة 237 هـ / 851 م، قام رجل مؤذن بناحية تلمسان يدعى النبوة وتناول القرآن على غير وجهه وتأويله، فاتبعه خلق كثير من الفوغايداء، ومهما كانت الدوافع وراء هذا الشيء، فإن الخلق الكثير الذي اتبعه، ووصفهم بأنهم من الغرغاء يدل على أن دعوته تحمل أهدافاً مادية اجتماعية. فرأى هؤلاء فيه مهادين المتظر بل ورسولهم المنقذ، فاعتقدوا أن انتقادهم له سيحقق لهم تلك الأهداف مثلما رفع انتقاد العرب لرسولهم محمد ﷺ من مكائهم، وإذا كان هؤلاء ظهوروا وراء مدح النبوة فهناك فقراء في باقي الإمارات العلوية لم تجد الوسيلة التي تعبر بها عن قهرها وقلملمها الاجتماعي.

كان هؤلاء الفقراء يلبسون الخشن من الثياب ويمكن أن نضيفها مرفعة، لم هم لا يحملون ما يقون به أنفسهم من عادات الطبيعة، وكانوا يأكلون البسيط من الطعام كخبز وعليه شيء من الملح أو شوربة البقول ونحو ذلك، وهؤلاء يتسككون بفضلات طعامهم فلا يطرحون منها شيئاً، فهاككون ما بات منها، وكان الشاعر عاههم وعبر عن حالهم في قوله:

سليخة وحصى	لبست مثل كثر
وفيه شكرا لرب	خبز وماء غير
وفوق جسي ثوب	من الهواء ستير(2)

ألا إن ما عفف الوطأ على هؤلاء الفقراء، كثرة الصدقات التي يملأها المسلمون لرضى الله، سواء الأمراء منهم أو غيرهم، فكان هؤلاء ينتهزون المناسبات العديدة للقيام بنفع مثل هذه الصدقات إلى مستحقها، ويمكن أن يكون فضل الإمام عبد الرحمن بن رستم مثلاً لما كان يقوم به الصالحون، فكان يشتري الأكسية والجلبات الصوفية والقرء والزيت والطعام فيوزعها على أهل الفاقة(3).

(1) ابن أبي زرع: روض القرطاس ص: 59.

(2) ابن الأثير: المعتمد ج 2، ص: 687.

(3) ابن الصبغ: سيرة الأئمة ص: 327.

وكان الامام ابو بكر سمحا جوادا ومثله في الجود محمد بن عرفة فكان كما وصفه ابن الصغير «جوادا سمحا» ومن بدييات الامر ان يقوم الامراء العلويون بتوزيع مثل تلك الصدقات وهم المنسوبون الى الرسول ﷺ وعلى بن ابي طالب ورافض علم الدين في املهم.

ولا يقل الفاطميون عن سابقتهم في تسارعهم لتقديم الصدقات فان التصور الفاطمي قد امر باخراج «الصدقة على الفقراء»⁽¹⁾، بمناسبة انتصاره على الثائر ابي يزيد، وهي واحدة من عادة جملة عند امراء ذلك العصر.

هذا الى جانب الصدقات التي نص عليها الشرع، ككفارة اليمين والتي يمكن ان تكون باطعام عشرة مساكين كبارا ما يشعهم أو كسوة كل منهم بتوبين⁽²⁾، أو كفارة من لم يحرم، وهي (فدية من صيام أو صدقة) أو نسك — شاة — وقيمة هذه الصدقة ثلاثة اصواع توزع على ستة مساكين بالتساوي، وكذلك صدقة الفطر التي كان يحرص الامراء عليها، فهذا التصور الفاطمي يدعو الناس الى التقرب الى الله «ببدء فطرتهم التي هي زكاة صومكم وسنة نبيكم» وقيمتها صاع من بر أو من زبيب أو من شعير من طعامكم⁽³⁾.

ولا تغفل من اهمية صفات العلماء الزهاد ومساعدتهم وهباتهم الخيرية للفقراء، ثم ان اجتماع ذوي العvisية الواحدة في حي واحد، امر يدعو الى التخفيف عن الفقير، اذ تسهل مساعدته من قبل ابناء عvisيته ولو عن سبيل المساعدة البسيطة اليومية التي يلقاها الفقراء من جيرانهم الأحسن حالا، هذا بالإضافة ما تتركه سنوات الخصب من اثر على حياة الفقير، فان وفرة الانتاج تؤدي الى زيادة في صدقاتهم وإكرامهم، وإلى رخص الأسعار.

(1) الجوزي: سيرة جواد، ص: 51.

(2) القاضي العطار: الاكسار، ص: 94.

(3) الجوزي: الصير السابق، ص: 56.

يندرج في إطار هؤلاء فئة قليلة العدد إذا ما قورنت بعدد الفقراء وهي تشمل، الفئة الحاكمة، حققت هذه الفئة بحكم موقعها في قمة الهرم الاجتماعي وبحكم كونها صاحبة الامتيازات ثروات طائلة، فهي تاهرت ابتداءً في عهد الإمام اقلج الذي كان تاجراً، ظهر ثراؤه في أنه «أهني القصور واتخذ باباً من حديد وبني الجيطان وأطعم فيها أيام الجفاف»⁽¹⁾ ومثله كان الإمام أبو بكر الذي ظهر ثراؤه في جوده وميله إلى الشهوات واستلاكه الجنات والعبيد، وإذا كان الإمام أبو القبطان لم يختلف أكثر من سبعة عشر ديناراً تركه، إلا أن ذلك لم يكن عن فقر بل عن زهد تابع من سمو خلقي تشبها بالخلفاء الراشدين.

ولا يختلف الأمر العلويون عن الرستميين في ثرائهم فهم امرء أولو جاء بخرابهم من الرسول ^(ص) وعلى بن أبي طالب تقع أماراتهم في شمال البلاد، اعني في مناطق زراعية، وعلى طريق تجاري هام، يبدو أنهم اشتغلوا بالتجارة حتى ظهرت مدن كانت أسواقاً خاصة لهم، مثل مدينة سوق حمزة، ومدينة سوق إبراهيم، وما قيام المتنبي السابق الذكر في نواحي تلمسان إلا حسداً لآمرائها ومحاكاة لهم.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الفئة الحاكمة شيوخ القبائل وأمرائها مثل: علي البهراني الذي استطاع بآرائه أن يمدد السوق فتظهر مدينة الفكان، ويمكن أن يكون مثله امرء مغراوي ومثلهم مناد بن منقوش كبير تلكاتة الذي قيل عنه أنه «ملك جانباً من إفريقية والمغرب الأوسط مقبها لدعوة بني العباس وربعا إلى أمر الأغالية» ووصفه ابن الأثير بأنه «كثير المال والولد»⁽²⁾.

ويتصل بهذه الفئة موقعو الدولة، فهم بحكم قربهم من السلطان قاترون على كسب امتيازات لصالحهم، «بل أن هذا القرب يحيطهم بهالة من الجاه أمام العامة، وهم يستولون ضمن الطبقة العليا في المجتمع حسب تصنيف القاضي النعمان، وهذا الجاه يعود عليهم بالكسب المادي»⁽³⁾.

(1) ابن الصغور: سورة الأكمة، ص: 336. كما جاءت في الأصل ولكنها فاهم الجفاف.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج. 7، ص: 47.

(3) ابن خلدون: المقدمة، ص: 390.

فظهر الشراة على سبيل المثال بشوب الرفاعية، وعاملهم بهذا يحكم الحوارى السابق ذكره بقوله: «لهم مرفهون أبناء نعم» ثم ان مواردهم — الموظفون — المالية ثابتة لا تتأثر بالأحوال الطبيعية، ماداموا يتقاضون رواتبهم.

ومن المرجح ان رجال الدين كانوا اتراباء في اغلب الاحيان، اذهم في نظر العامة يمثلون التقوى والعدل والأمانة، ينزهونهم عن الفسق والتدليس فتعود عليهم هذه النظرة بالكسب، ولنا مثال في القرون على هذه الفكرة في شخص ابن طائب، الذي ولي القضاء معه «ثمانون ألف دينار»⁽¹⁾.

ويعتبر كبار التجار من اتراب الناس خاصة اذا كانوا ممن يمارسون تجارة خارجية، ويحصل تأثير التجارة في وصف المنصور الفاطمي لمستوى معيشة افراد عائلته أثناء ممارسته التجارة فقال بأنهم «ماكانوا يرضون مني بما يكفي ويزيد حتى يأخذوا مني اسراقا وجزافا»⁽²⁾.

وأشار ابن الصغير الى بعض اغنياء التجار، فكان منهم ابن وردة السابق الذكر الذي كان يمتلك سوقا خاصة به في تاهرت، وابو محمد الصوري وابن الواسطي، وغيرهما من وجوه التجار، وهم ذور اموال حتى ان هؤلاء تبرعوا للعرب والجنود ببناء حصن في حربهم مع الرستميين وحلفائهم العمم ونفوسة، كما أشار ابن الصغير الى التراء دون ان يذكر سبله، ويبدو ان قبضا من التراء قدعم تاهرت في عهد الامام أفلح حتى ان القبائل المنتشرة حول مدينة تاهرت «اكسبت الاموال واتخذت العيد والحيل».

ولا سبيل الى مثل هذا التراء الا ان يكونوا مارسوا التجارة الكبيرة وأنهم من أصحاب الملكيات العقارية الواسعة كآبن زلفين وابن جري السابق ذكرهما.

ومن مظاهر التراء في بلاد المغرب الأوسط انتشار القصور في كل مدينة من مدنه كما سلف والتفنن في المأكول والملبس فحفيل موالدهم بالطعام الفاخر

(1) القاضي عياض: تراجم، ص: 215.

(2) الجوهري: سيرة جوهري، ص: 62.

من خراف مشوية وحلويات متنوعة، ويلبسون القاعصر من الثياب من الديباغ اللوخي، والحلي والمجوهر، وإن كانت المصادر لا تقدم صورة واضحة عن هذا الثفنن والقصر الشماعي على الإشارة إلى أن الامام أفلح كان يعاب عليه ما فيه من تحفص العيش، دون وصف، كما تفرش منازلهم بسجاجيد ثينة وتحفل بلاواني للتنوعة ولتجهز عيولهم بالأسرجة المعلقة المذهبة.

الهجرة:

شهدت بلاد المغرب الأوسط هجرتين، هجرة داخلية وأخرى خارجية، الهجرة الداخلية: وهي مرتبطة إلى حد كبير بالمرحلة الاجتماعية التي تعيشها بعض القبائل والقائمة على الظعن والترحال ويتوقف هذا الأمر على كمية الموارد المعيشية والتوفرة في حياتها، وعلى مدى الأمن الاجتماعي والطبيعي السائد، فإذا ما أحست قبيلة بتضروب الماء واضمحلال الكلأ، أو إذا ما دامها غزو قبي أو كارثة طبيعية كالقحط، وجدت نفسها مضطرة إلى الرحيل والهجرة إلى مناطق أخرى، فإن قبائل مزانة وغيرهم كانوا يتجهون من لوطاتهم التي هم بها من المغرب وغيرها في أشهر الربيع إلى مدينة تلمعت وأحوالها لما حولها من الكلأ⁽¹⁾ ولجود، وكانت مزانة وضريمة في فصل الخريف « يظعنون في زمن الشتاء إلى الرمال حيث لا مطر ولا ثلج خوفا على نتاج البهائم⁽²⁾، ويمكن أن يميز أربعة المراحل من الترحال.

الأرتحال العادي: وهو أن تنقل القبيلة من مكان إلى آخر طلبا للكلأ والماء.
— الأرتحال الطارئ: وهو هروب حتمي من ظروف طارئة.
— الأرتحال الموسمي: وهو أرتحال الشتاء فرارا من قسوة الطبيعة إلى مناطق أكثر ملائمة، للاستقرار ثم العودة إلى تلك المناطق صيفا مثلما كانت عليه مزانة وضريمة.

— الأرتحال الموسمي: حيث تكون القبيلة على علم مسبق بالمنطقة التي سترحل إليها شتاء أو صيفا، أو في أي وقت سواء كان الاتجاه شرقا غربا، أم شمالا جنوبا، فإن مزانة وسدراتة ظلتا تنتجعان إلى نواحي تلمعت طلبا للعهد الرسمي، وربما قبل وبعد ذلك.

(1) ابن الصغور: سورة، جاءت كلمة الكلأ على صورة القلا وربما كانت من الخطأ بسبب تأكل الكلأ.
(2) زعيم حطاب: لطور بني الأسرة الشربة. ص: 27.

وهناك هجرة داخلية تتمثل في الانتقال من الريف الى المدينة، فان هذه الهجرة تجذب اليها بعض الفقراء ليكونوا عائلة عليها أو عمالاً فيها، وتجذب الاثرياء من الريفين تستويهم حياة الترف والرفاهية وتوفر الكماليات فيها⁽¹⁾. وبمثل هؤلاء نسبة كبيرة من سكان المدن التي نشأت صغيرة ثم نمت وتطورت في القرنين الثالث والرابع للهجرة.

وبما ساعد على الانتقال ان باب المدينة كان مفتوحاً نهلاً للجميع دون خضوع الداخلين للمراقبة، فقد دخل عمرو بن حفصون على سبيل المثال ومكث اربعين يوماً دون ان يشعر به الرستميون، وقد يرجع انتقال الناس الى المدينة للقضاء حوائجهم، وتصريف سلعهم، أو للاستيطان فيها، خاصة اذا كانت المدينة ذات موقع هام، كأن تكون سوقاً للمنطقة، وذات صيغة تجارية فيذكر الادريسي ان سوق المدينة الخضراء «يجتمع اليها اهل تلك الناحية»⁽²⁾، وحين بني البحرين مدينة تنس، انتقل اليهم من جازهم من اهل الاندلس كما سلف، بل ان سكان سوق ابراهيم قد انتقلوا الى تنس وكانوا اربعمائة بيت مثلما تقدم، وكانت اليها هجرات فردية فكان يسكنها سعيد بن واشكل التهرتي⁽³⁾، وكان ابو سهل الفارسي مترجم الامام اقلح فالامام ابي حاتم يوسف مقيماً في مرسى الخرز أو مرسى الدجاج⁽⁴⁾ مما يوحي ان هجرته الى هناك من تاهرت ذات طابع تجاري.

وكانت مدينة افكان قد ارتحل اليها اهل المعسكر من تاهرت وبطل وشاطيء بني واطيل ووهران وقصر القلوس، وما قيل عنها يمكن ان ينطبق على بعض المدن الأخرى.

كما قد يكون للهجرة داخلة آخر تتمثل في طلب العلم فكانت تاهرت عاصمة للمذهب الإباضي على وجه الخصوص، فطبيعي ان ينتقل اليها من هنا ومن هناك طلاب علم إباضيون، كالشيخ ابي يوسف يعقوب بن يوسف

(1) الادريسي: نزعة الشقاق، ص: 84.

(2) الادريسي: نزعة الشقاق، ص: 84.

(3) البكري: المغرب، ص: 62.

(4) الشامي: السمر، ص: 289.

من سهلول السندرياني المعروف بالطربي الذي «كانت قراءته على الأئمة بتأخرت»⁽¹⁾، وكان طلاب المذاهب الأخرى ينتقلون إلى علماء مفاهيم في نواحي البلاد.

وقد تكون العصبية وراء بعض الهجرات الداخلية من ذلك أنه حين استصرخ زيري بن عطية سنة 387هـ / 998م قبائل زناتة أنه الوفود من بلاد الزاب وبلاد تلمسان وسلوبة كما مر آنفاً.

ولا يغفل الأمر من هجرة البعض إلى المدينة هروباً من واقع ملوّه الخوف والقلق، كأن يكون طريقاً من طرف قبيلته فيلجأ إلى المدينة حيث تنقطع روابطه بقبيلته وعائلته ويصبح انتهاؤه للمدينة ويعتمد في أمته على السلطة الحاكمة، بل إن هذا الأمر قد يدفع بمجموعات أو عشائر لأن ترحل إلى المدينة، من ذلك أنه حين بنى زيري أشير «فصدها أهل تلك الواحي طلباً للامن والسلامة»⁽²⁾.

وإذا كانت هذه بعض الدوافع الكامنة وراء الهجرة الداخلية فهناك هجرة قسرية تتم بظهور قوة خارجية تقوم بهجير بعض الناس من مواطنهم من ذلك هجرة بني مسالة هاربة من تأخرت إلى قلعة هولة في عهد الإمام عبد الوهاب، والطاردة زناتة على قبيلة سندراتة بأمر من المنصور الفاطمي كان من نتائجها أنهم سيوا حرّهم⁽³⁾ كذلك أقدم على الإفرتي على مهاجمة وهران سنة 343هـ / 998م كما مر ثم نقل أهلها إلى مدينته المعروفة «الكان»، ويؤكد هذا أن يكون نفس ما حدثت في مدينة هاز بميت اجلي أهلها زيري بن مناد الصنهاجي إلى بورة⁽⁴⁾ وهم من بني برناتين.

ويمكن أن نلاحظ نشاط الهجرة الداخلية نحو المدينة في هذه الفترة من خلال نشوء مدن جديدة كما سلف.

(1) قس الصفور: ص: 228، الدرجيني: طبقات ج، 1. ص: 339.

(2) المسوي: مجمع البلدان، ج. 1، ص: 264.

(3) البكري: المغرب. ص: 74، بورة هي سوا حمرة والبورة حاليا.

عرفت بلاد المغرب الأوسط هجرة إلى المحيط الخارجي، كالاندلس والمغرب الأقصى وبلاد السودان وغرب إفريقيا والشرق الإسلامي، ويغيد ابن خلدون «أن جموع البربر التي دخلت إلى الأندلس مع الفتح وبعده بقليل كانت من قبائل مطرفة ومدبونة وهولارة»، ويبدو أن عبارة «بعده بقليل» تخص عهد أموي الأندلس، فيذكر ابن سعيد نقلاً عن الحنجاري أن عبد الرحمن الداخل قام «باصطفاع البربر فكان أن ظهرت هجرة جماعية، حتى ظهرت فرى في الأندلس تحمل أسماء لقبائل من المغرب الأوسط مثل مكثاسة وهولارة ونفزة وأنصاف إليها الأسطخرى مدبونة»، هذا بالإضافة إلى منيلة وولحاسة وبغرن وغيرها.

وإذا كانت هذه الهجرة اختيارية بمحض إرادتهم، فقد كانت هناك هجرة جماعية أخرى مفروضة عليهم كأن يكونوا — المهاجرون — منزهين فارين أمام عدوهم لو خائفين من بطشه، ويظهر هذا النوع من الهجرة في القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي على الخصوص، من ذلك أن بني برزال بعدما نجحوا في قتل زيري بن مناد الصنهاجي «نبت بهم دارهم بالعلوة رهبة لأبنه بلقين بن زيري طالب ثأره»، فوجد استدعاء الحاكم الأموي لهم آذاناً صاغية واستجابة عند بني برزال «فأخازوا إلى الأندلس».

وهاجرت بعض القبائل بسبب وقوع انقسام وانشقاق في القبيلة الواحدة، مثلاً وقع لبني بغرن ثر وفاة زعيمها يدو بن يعلى اليفرنى، فأجمع بعضهم على تعيين ابنه محمد بن يدو، فما كان من ابن عمه إلا أن ثار عليه حسداً وقتله، فأحفظ بالأمازة لنفسه، في حين فر البعض إلى الأندلس.

(1) ابن خلدون: المعادج، ج. 6، ص: 286. وانظر: ص: 220، 256.
(2) انظر: ابن سعيد المغرب، ص: 60. لنفسه: الحسن القاضي، ص: 247. الأسطخرى: السالك والملك، ص: 44.
(3) ابن حبان: القبلى، طبع بيروت ص: 192. وانظر: عن هجرة بني برزال إلى الأندلس مؤلف مجهول: مناقر البربر، ص: 44. نقلاً عن أبي مروان عبد الملك بن موسى الوراق.

وكان وراء الهجرة كذلك دافع مادي، فإن الذين التحقوا بآبن أبي عامر، كان الرجل منهم حسب قول آبن عذاري «لباس الخلق على الأعرج فيدل له لباس الخمر الطلزي وغيره ويركب الجواد العتيق ويسكن قصرا لم يتصور له في منام له»⁽¹⁾.

وكان حب الجهاد دافعا للهجرة، فإن أولئك القادمين على آبن أبي عامر، كانوا من مقطوعة المدوة المهاجرين للحسبة فيهم جماعة كثيرة من أمراءهم وزعمائهم وعصابة كثيرة من فقهائهم يغنون مشاهد هذه القروة، وحين ثار على باديس بن المنصور اصمام آيه، ثم نجح في قمع ثورتهم، كتب زاوي منهم إلى المنصور بن أبي عامر يستأذنه في العبور بقومه إلى الأندلس للجهاد في سبيل الله فاذن فعبورا إليه سنة 391 هـ / 1000 م.

ألا أن الأعداد المأظلة التي هاجرت إلى الأندلس كانت بدافع الفرار أمام جيوش إفريقية في القرن الرابع الهجري، وعلى سبيل المثال، فإن بني يفرن هلق الكثير منهم بالأندلس⁽²⁾ في أعقاب انتصار جوهر الصقلي على يعلو الإفري، وهو ما قامت به ازداجة اثر الوفيعة التي لحقتها بها يعلو بن أبي محمد الإفري السابق الذكر سنة 334 هـ / 343 م.

ويرى الدمشقي أنه إذا اجتمع الجور والفقر والضعف فيجب أن يادر الإنسان بالانتقال عن مملكته فهو أحمد وأحزم في البدأ والعاقبة⁽³⁾.

ولست أرى أن استقبال الأندلس للزنانين الفارين كان بسبب ولاء زنانة للامويين فحسب، لأنها — الأندلس — استقبلت زاوي السابق الذكر وهو صنهاجي، أن الأمر يتعلق بشعور المهاجرين إليها بالأمان وقد أصبحوا في منأى من ضربات

(1) آبن عذاري: البيان ج. 2، ص: 279.

(2) آبن عديونة الفير. ج. 4. هـ. وعن القادمين على آبن أبي عامر انظر: آبن عذاري البيان ج. 2، حسان: الصراع بين الفاطميين والأمويين رسالة جامعة اشرف للبال موسى، الجزائر 1978 — 1979 ص: 138.

(3) الدمشقي: الأثر إلى حسان السيرة لعقبن البشري الشوروي طبعة دار الاسكفريه. 1397 هـ / 1977 م ص: 73.

القوة التي قهرهم، كالتعاطفين، في نفس الوقت، كان باب الرزق مفتوحا لهم في الأندلس، فكان الأمير الأموي كعبد الملك الظفر يتادي في المهاجرين على من وارد الأثبات في الديوان بديارين في الشهر على أن يستوطن في هذا الحصن فعل، وله مع ذلك التزل والمحرث فرغب في ذلك خلق عظيم واستقروا به⁽¹⁾.

وكانت الأندلس نفسها مهية وعلى استعداد لاستقبالهم، فهي دار الجهاد من جهة، فكان الأمويون بحاجة إلى الرجال، وقد وجدوا في بلاد المغرب مصدرا لهم، كما أنها كانوا ما شهدت فتنا داخلية، كان يصعب القضاء عليها أحيانا، ومن جهة أخرى، فقد كان يخاف بعض الأمويين من الاعتداد على جنس واحد، من ذلك ما ذكره الأمير عبد الله بن زبري في مذكراته من توقع المنصور بن أبي عامر من إيجاده الاتفاق على بعض ما يخل بدولته إذا كانوا صنفا واحدا وتألمهم على معصيته فارتأى أن الحكمة في أن تكون واجتاده قبائل مختلفة وأشتاتا مطرقة أن هم أحد الطوائف يخرج على الطاعة عليها بسائر الفئات الأخرى مع احتياجه إلى ترقية عسكره والزيادة فيه بمن يستطيع⁽²⁾.

ويبدو أن عملية الهجرة إلى الأندلس، كانت بين مد وجزر، تعتمد على وقوع حروب طاحنة في بلاد المغرب تفرض على بعض القبائل الهجرة زواقات ووجدانا، لتخف حركتها في ظل سيادة الهدوء بعد ذلك وتعتمد على سياسة الخليفة الأموي نفسه، فمنهم من كان يحث المهاجرين على العبور إلى الأندلس ويطلب الزيد، كهشام المؤيد، في حين كان البعض يزهد في استقبالهم ولا يشجعهم على العبور كالناصر، وذكر ابن حيان بخصوص موقفه من هجرة المغاربة إلى الأندلس أنه كان معظما على من جئح من إمرائها منطلوبا على الخلف من يولدهم معظما قلاهم والأزورار عنهم مقتصر على من أظهر ميكانته منه وموالاته على بعد واحتراس من كيادهم، مطبعا لهم بالأهداء والرغد غير مستدع لهم إلى العبور عليهم، ولا مستكبرا منهم بالامداد لهم⁽³⁾.

(1) ابن خلدون: الصمد السابق ج. 2 ص: 278. عبد الملك الظفر: ولي الخليفة للحليفة هشام ابن الحكم سنة 392، / عه الظفر: بنية للحفس ص: 106.

(2) عبد الله بن زبري: مذكرات الأمير عبد الله بن زبري.

(3) ابن حيان: الحفس ص: 189.

وكانت هناك هجرة فردية إلى الأندلس للعلم، أو للتجارة أو نحو ذلك، ويبدو أن المهاجرين من تاهرت كان عددهم وافرا حتى اطلق على احد ابواب المدينة «باب الأندلس» وكان من بين هؤلاء المهاجرين دحيون وعبد الغني وبرام أبناء الامام عبد الوهاب، فذكر ابن سعيد أنه «قدم بنو عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم صاحب تيرت» على الأمير عبد الرحمن بن الحكم، كما كشفت المصادر عن وجود عدد من الشخصيات الرسمية كانت مقيمة في الأندلس، منهم سعيد بن محمد بن عبد الرحمن ابن رستم، وابناه محمد والقاسم، وعبد الرحمن بن رستم الذي يرى ليفي برونفيلد *Levi-provençal* أنه الأخ أو الابن الأكبر لمحمد بن سعيد⁽¹⁾.

وكان من التاهرتين المهاجرين قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي، دخل الأندلس مقيما سنة 317هـ / 929م وابنه ابو الفضل احمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي البزاز، ولد هذا في سنة 309هـ / 921م، ورحل رفقة والده إلى قرطبة فأقام فيها إلى أن وافقه للثبة سنة 395هـ / 1004م — 1005م⁽²⁾، وإن اصطحاب القاسم ابنه احمد وعمره 8 سنوات ثم إقامة هذا في قرطبة حتى وافقه للثبة، دليل على أن هجرتهم كانت فرارا مما آلت اليه تاهرت في العهد القاطمي.

وكان منهم زكريا بن بكر بن احمد القسائي التاهرتي ويلقب بابن الأشج «من أهل تاهرت يكنى أبا يحيى دخل الأندلس مع أبيه وأخيه سنة 326هـ / 937م»⁽³⁾ ويذكر صاحب كتاب «بغية المقتبس» من جهته أن زكريا بن بكر بن الأشج التاهرتي توفي بقرطبة سنة 524هـ وواضح اتفاقهما بشأن هجرته وإن اختلفا بشأن تخرج هذه الهجرة، وربما عاد هذا الاختلاف إلى خطأ مطبعي.

-
- (1) من هجرة هؤلاء الرسميين انظر: ابن سعيد: المغرب، ج. 1، ص: 448 أن الأبا: الخلة، ج. 2، ص: 372.
(2) ابن بشكوك: الصلة، ج. 1، ص: 86. القضي: بغية المقتبس، ص: 188. 436. الحميدى: جلوة القفس، ص: 132.
(3) الباروني: سلطنة الأحرار الرضاوية، ج. 2، ص: 73. القضي: المصدر السابق، ص: 279.

وأشار ابن رشيقي في كتابه «المؤدج الزمان» في ذكره الشاعر أبي حبيب عبد الرحمن بن أحمد أن هذا «ولد بالخصبة وتآدب بالأندلس دخلها صغيراً مع أبيه الذي كان قد ترك التجارة لشيء، اطلع عليه من شريك له «وخرج فقيراً إلى الأندلس غازياً فذكر هناك ولم يخف حاله وسكن الثغر مرابطاً حتى قبض قبل الأربعين»⁽¹⁾.

ومنهم عبد الله بن حمود بن هلوب بن داود بن سليمان، وهو وإن كان طنجياً إلا أن «وصله من تاهرت»⁽²⁾ من علماء القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي إذ أنه أخذ بقرطبة عن أبي محمد الأصيلي التتوي سنة 399هـ / 1008.

ومنهم أبو حفص عمر بن مالك المعروف بالتاهرتي، كان حياً في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، وربما كان دخوله أو دخوله إليه الأندلس في القرن الرابع الهجري، ومنهم أحمد بن فتح اعتبره ابن القرضي سليلاً، بينما اعتبره البكري وسليمان الباروني تاهرتياً، قدم الأندلس سنة 325هـ / 936م، غاراً من عساكر الشيعة، هذا بالإضافة إلى الحسن بن علي بن طريف التاهرتي الذي تخرج على أئمة الأندلس في القرن الرابع الهجري⁽³⁾.

ولم يقتصر أمر الهجرة إلى الأندلس على أهل تاهرت، بل هاجر إليها من مختلف أنحاء البلاد، فكان منهم⁽⁴⁾ أحمد بن أبي عون من أهل وهران وقاضياً، قدم قرطبة على عبد الرحمن الناصر في وجوه أهل بلده سنة 341هـ / 952م، وعبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرو بن الوهراني، وهو وإن قدم الأندلس سنة 429هـ / 1037م إلا أنه ربما هاجر إليها قبل ذلك، أنه يمثل حلقة من سلسلة من المهاجرين الوهرانيين إلى الأندلس.

(1) ابن رشيقي: المؤدج الزمان. ص: 141.

(2) ابن بشكوال: المصدر السابق ج. 1. ص: 299.

(3) البكري: المغرب. ص: 177. ابن القاضي: تاريخ العلماء ج. 1. ص: 75. الباروني: سليمان: الأعلام ج. 2. ص: 77.

(4) حليم: نظر. ابن الأبار: التكملة ج. 1. ص: 127. ابن بشكوال: فصلة. ص: 75. 298.

وهاجر من تنس إلى الأندلس⁽¹⁾ إبراهيم بن عبد الرحمن التنسي، دخل الأندلس ثم أصبح مفتيا لجامع الزهراء وتوفي سنة 387هـ / 997م، وهاجر من المسيلة أحمد بن خلف السلي، دخل الأندلس فاستوطنها وتوفي بقرطبة سنة 393هـ / 1003م وأبو حسين بن سلمون الليل، دخلها — قرطبة — أيضا وتوفي فيها سنة 431هـ / 1039م.

إلى جانب هؤلاء ظهرت في الأندلس جماعة من العلماء يتعمون لبعض قبائل المغرب الأوسط⁽²⁾، دون أن يتضح ما إذا كانوا مهاجرين أم مستوطنين مثل خلف بن يوسف بن نصر المغيرة التوفي سنة 396هـ / 1005م وعبد الله بن سلام الصنهاجي التوفي سنة 402هـ / 1011م وابن أبي العظام عبد الله بن علوف بن موسى الزواحي.

ثم ظهرت جماعة أخرى من المهاجرين منتمية إلى قبائلها دون أن تعرف المدن التي ينتمون إليها، مثل مرواس بن حمود الصنهاجي الذي هاجر إلى الأندلس فسكن طليطلة وتوفي فيها سنة 391هـ / 1000م، وأحمد بن عبد الله بن موسى الكتامي، وأكفى ابن بشكوال بالإشارة إلى أنهم من الغرياء القادمين إلى الأندلس.

وكانت هناك هجرة عكسية من الأندلس إلى المغرب الأوسط، عرفتها تاهرت منذ تأسيسها فظهر مسعود وعمران بن مروان الأندلسيان ضمن مرشحي الإمامة بعد وفاة الإمام عبد الرحمن بن دسم، وأشار ابن القوطية إلى وجود غياط بتاهرت «كان أصله من ربة»، وأستقبلت تاهرت كذلك عبد الله بن عبد الرحمن بن معاوية المعروف بالهنسي، في اعتناق نزاعه مع أخيه أمير قرطبة، فكان نزوله أرض تاهرت في عهد الإمام عبد الوهاب⁽³⁾.

(1) عن إبراهيم بنظر: الطي: بنية القيس ص: 204 — 205 وجعل ياقوت الحموي سنة 307هـ نزاعا لوفاته لكن الزهراء لم تكن قد بنيت بعد بنظر الحموي: معجم ج. 2. ص: 416.
(2) ابن بشكوال: المصدر السابق. ص: 161. 230. 274.
(3) عن مسعود وعمران بنظر: التوحشي: طبقات ج. 1. ص: 46. الشماخي: السور ص: 145. وعن عبد الله بنظر: L. PROVINCIAL HISTOIRE — T. 1 P. 106. وعن ابن خلدون: ابن القوطية: تاريخ إنتاج الأندلس ص: 109.

بالإضافة إلى عمرو بن حطيم، الشاعر على أمير قرطبة محمد بن عبد الرحمن سنة 267 هـ / 880 م فذكر ابن القوطية أنه «جاوز البحر إلى تيفرت»⁽¹⁾ وهكذا كانت تاهرت على وجه الخصوص ملجأً للفارين من الأندلس.

بل إن بعض المتفنين كانوا يفضلون النزول ببلاد المغرب الأوسط، فحين أمر بنو ذكوان بالخروج عن الأندلس حملوا إلى الثرية ومن هناك خرجوا إلى وهران، كما يمكن أن يكون بعض أصحاب وقعة الربض قد نزلوا ببلاد المغرب الأوسط مثلما نزلوا مدينة فاس وسجلماسة، فإن ابن الأثير يشير إلى أن بعضهم لجأ إلى «سواحل بلاد البربر».

وحسب الأفراد الذين كانوا غير مرغوب فيهم في الأندلس لموقف، مذهبي أو همة تجسّيد، ونحو ذلك، كانوا يرحلون إلى المغرب الأوسط، فإن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أبي بردة الشافعي البغدادي، «كان ينسب إلى الأندلس» ووقع ذلك إلى السلطان فأمر بإخراجه من البلد وذلك سنة 373 هـ / 988 م فعاد بتيفرت عند بنت لعمرو، وغيره كثيرون سبقه منهم: الشاعر أبو القاسم محمد بن هانيء الأندلسي الذي «خرج على غير الخجاء» من الأندلس فنزل على امرأة السيلة من بني حمون، بل إن حمون هذا نفسه غادر البيرة إلى بجاية فنزل بها بقرية تعرف بقسطلانة فأستقر بها ونسله⁽²⁾.

ولعبت التجارة دوراً بارزاً في هجرة الأندلسيين إلى المغرب الأوسط فمنذ عهد الأمام الرسمي الأول «استعملت السبل إلى بلد السودان وإلى جميع البلدان من مشرق ومغرب» وتشتمل كلمة «مغرب» على الأندلس أيضاً وإن استعمال السبل يعني الحركة في الاتجاهين ذهاباً وإياباً كما أشرنا سابقاً عند ذكر بناء مدينة تنس، إن الأندلسيين كانوا يقصدونها بتاجرهم ويضطرون أن يشتروا فيها وكذلك في وهران.

(1) ابن القوطية: قصص المصلين: ص: 87.

(2) ابن القزويني: تاريخ العلماء والرواة: ج. 2، ص: 116.

(3) ابن حبلان: المكتسب: ص: 33 - 34. طبعة بيروت.

ويبدو أن بعض الأندلسيين هاجر إلى بلاد المغرب طلباً للعلم فذكر الخشنى أن أبا العباس أحمد بن عيسى بن محمد المقرئ حدث أحمد بن فرج بن منبث - من أهل الأندلس - في مدينة لنس، وأشار ابن القرظي من جهة أن سعيداً بن حسان بن علاء القرطبي سمع بنس من أبي عمر وعثمان بن محمد بن السمرقندي وأبي حفص بن الخلداء.

وبهذا نكون قد وفتت حجرة عكسية بين بلاد المغرب الأوسط وبلاد الأندلس، وكانت فردية مرغوبة في القرن الثالث الهجري، ثم أصبحت جماعية مفروضة بوجه عام في القرن الرابع الهجري، ولم تكن للعلاقات القائمة بين الأندلس وبين تلمرت والأمارات العلوية والفاطمين دخل وتأثير في هذه الحجرة.

وكانت هناك حجرة بين المغرب الأوسط والمغرب الأقصى، وهي حجرة طبيعية يحكم التجاور وعدم وجود حواجز طبيعية، ويحكم وحدة بلاد المغرب الإسلامي البشرية، إذ أن كل قبيلة تشعر أن بلاد المغرب بأسرها موطنها لها، فكان أن ظهرت فروع لقبيلة واحدة في مناطق متصدة، فإذا كانت قبائل زوالة ولماية ولوالة ونقرة ومكناسة من قبائل تلمرت، فقد ظهرت فروعها منباجة للأمام بإندريس الأول⁽¹⁾، مما يدل على ذلك الانقسام وحرية التنقل ويمكن أن يصدق هذا القول على القبائل الطاعنة التي لم تعرف الاستقرار بعد، وخاصة في غرب بلاد المغرب الأوسط.

وإن حياة الحدود والأمن التي سادت في القرن الثالث الهجري، قد حالت دون وقوع هجرات جماعية باتجاه المغرب الأقصى، لكنها تسعت وتطورت في القرن الذي يليه، وكأنها كانت عملية تفريغ، بسبب الحملات العسكرية الفاطمية القارصة، التي كانت ترسل لاختراق فتن داخلية أو مقاومة النفوذ الفاطمي⁽²⁾.

(1) الكشاني: الأعمار العظيمة للأندلس: ص 55. مساميل العربي: دولة الأندلس ص: 64.
(2) عن الصراع الفاطمي الأموي: انظر حساني: حصار: الصراع بين الفاطميين والأمويين. المصدي أحمد حصار: سياسة الفاطميين نحو المغرب والأندلس. صحيفة لشهد المصري للدراسات الإسلامية ج. 5. مدريد 1937. ليلال عبد العزيز: علاقة الدولة الأموية بدول المغرب الإسلامية. الجزائر.

في بلاد المغرب، فكان من نتائجها ان فرض على القبائل المناوئة للحكم الفاطمي أو الزيوي ان تهاجر باتجاه الغرب، وبالفعل فحين اقتصر جوهر على محل الزيوني كما سبق وحرب مدينة افكان «ففرق شمل بني يفرن وتقلص نفوذهم وبدأت جموع زناتة المغرب الأوسط ترحل تدريجيا الى المغرب الأقصى»⁽¹⁾ فراروا من غضب الفاطميين وانضمامهم ولما تغلب بلكين بن زيوي الصنهاجي على بلاد المغرب الأوسط سنة 369هـ / 979م «لحق مغراوة فيمن بقي من بني عزر بالمغرب الأقصى»⁽²⁾ بل ان السلاوي يفيد انه حين اجفلت ملوك زناتة من بني عزر المغراويون وبني محمد بن صالح الزيوين امام بلكين بن زيوي «تجاوزوا جميعا الى سبتة»⁽³⁾.

ويمكن ان يطبق هذا القول على الحروب المتعددة التي شهدتها بلاد المغرب الأوسط بين الفريقية من جهة وبين المغرب الأقصى والاندلس من جهة ثانية في إطار الصراع على السيادة على بلاد المغرب، التي لم تتوقف طيلة القرن الرابع الهجري.

هذا بالإضافة الى السبايا والأسرى التي كانت ضمن غنائم الجيش المنتصر، من ذلك ما ذكره ابن خلدون بخصوص المعركة التي دارت بين زيوي بن عطية ويبدو بن يعلى الزيوني كما سلف والتي انتهت بانتصار زيوي على يبدو فكان ان «سبي حرمه»⁽⁴⁾ وغيرهم سنة 383هـ / 993م.

وان الامثلة القليلة التي ذكرها المؤرخون قد تفيد في ان تكون دليلا على ان المغرب الأقصى كان يشكل عقبا لبلاد المغرب الأوسط امام القوة الفاطمية فالزيوية، فكانت الهجرة إليه في تناول جميع فئات الفارين من البلاد فقيرها وغنيها، وضعفها وقويها، على العكس من الهجرة الى الاندلس.

(1) حسن محمود قيام دولة الزيوليين من: 79.

(2) الفيلسوفي: صبح الأعشى. ج. 3، ص: 183.

(3) السلاوي: الاستنفا. ج. 1، ص: 190.

(4) ابن خلدون: البرج. ج. 3، ص: 43.

التي لم يكن يقوى عليها إلا كل من له روح المغامرة لركوب البحر، وربما كانت ترى بعض الفئات المهاجرة في بلاد المغرب الأقصى الخطوة الأولى نحو توفير الأمن.

وعلى كل فقد هاجر الشاعر بكر بن حماد التاهرتي⁽¹⁾ إلى البصرة - بصرة - المغرب - فنزل على أميرها أحمد بن القاسم فمدحه تنكيساً بشعره، وظله فعل أحمد بن فصح⁽²⁾ كما سلف ويبدو أن هذا لم يتمكن من الاستقرار في البصرة فانتقل منها إلى مدينة مليلة، فكان قاضياً فيها، فطالت أيامه حتى نسب إليها وعرف بأحمد بن فصح المليلي، لكنه وفي خضم الحروب التي شهدتها بلاد المغرب الأقصى «عشي من عساكر الشيعة فأجاره الناصر» سنة 325هـ / 936م وظل في قرطبة إلى أن توفي سنة 332هـ / 943م.

ومن الرحلين من تاهرت إلى المغرب الأقصى عبد الله بن حمود بن هلوب بن داود بن سليمان، وهو طنجي لقبه أصله من تهرت عاش في القرن الرابع الهجري، ومنهم محمد بن عيسى بن حسين بن أبي السعد بن سيد الدار بن يوسف التميمي من مواليد مدينة فاس سنة 428هـ / 1036م، وكان جده حسين قد خرج إليها من تاهرت⁽³⁾ وقد أصبح محمد هذا قاضياً، فخلعه اعز الفقه إياها عن جده، وربما كان جده إذن قاضياً، فيكون من المحتمل أن هجرته وهجرة سابقه بسبب تعرض الفقهاء المخالفين للشيعة لهبة كذلك الهبة التي تعرض لها علماء القيروان.

ومن العلماء الفارين من غير تاهرت عبد الله بن حمود⁽⁴⁾ أصله من المسيلة وكان قاضياً في مدينة سجة ثم رحل إلى الأندلس، ثم توفي سنة 473هـ / وربما كان المهاجر من المسيلة والده أو جده، والذي ربما كان بدوره قاضياً.

(1) ابن خلوي: البلاد ج. 1، ص: 236.

(2) البكري: المغرب، ص: 110، 117. ابن خلوي: العصر السابق ج. 1، ص: 203. الحسوي: مصمم البلدان ج. 2، ص: 208. البروني: الأضرحة ج. 2، ص: 77 ابن القرضي: تاريخ العلماء والأئمة ج. 1، ص: 75.

(3) القاضي عياض: ترتيب القضاة ج. 3، ص: 384 ابن الأثير: التكملة ج. 2، ص: 914.

(4) ابن بشكوال: الصلة ج. 1، ص: 298.

هؤلاء بعض العلماء الذين نالوا شهرة علمية لفتت نظر أصحاب التراجم،
ناهيك عن أولئك الراحلين من العلماء وغيرهم الذين لم يلتفت اليهم المؤرخون
أو أصحاب التراجم لأمر ما. وناهيك عن القبائل الطاعنة من سكان بلاد المغرب
الأوسط المجاورة لبلاد المغرب الأقصى.

أما عن الهجرة باتجاه سجلماسة، فيبدو أنها كانت ضعيفة، لأزيد عن
قوافل تاهرت التجارية الصادرة إلى سجلماسة أو مروراً بها باتجاه بلاد السودان،
ولم تشر المصادر إلى الهجرة العادية إليها، فإما استقيا الغاية التجارية فليس هناك
ما يدعو سكان المغرب الأوسط للرحيل إليها، اللهم إلا إذا تعلق الأمر ببعض
القبائل المجاورة لها.

ولقد أشار ابن الصغور إلى وجود الأمازيغ في سجلماسة، كما أشار إلى
وجود الصفرية في تاهرت، لكن ليس هناك ما يدل على أن هؤلاء أو أولئك
كانوا من المهاجرين.

ويظهر أن هناك بعض الأفراد، هاجروا إلى سجلماسة تحت تأثير دوافع
اجتماعية، فذكر ابن خلدون أن اليسع «أصبح لعبد الرحمن بن رستم صاحب
تاهرت في ابنه ملرار في ابنته لروى» كما سبق.

وبكاد الوضع لا يختلف بالنسبة للسودان الغربي عن سابقه، فليس هناك
داع عسكري أو لغائي أو اجتماعي يحث على سكان بلاد المغرب الأوسط الهجرة
إلى بلاد السودان، بل إن أهمية هذه البلاد تنحصر في تجارتها مما يدعو إلى القول
إن للمهاجرين إليها كانوا في مهمات تجارية وحتى إن قامت بعض الهجرات
لأغراض سياسية فهي في خدمة تلك المهمات.

من ذلك عبارة ابن الصغور الخاصة باستعمال «السبل» إلى بلاد السودان
بالتجارة وضروب الأمتعة وبالفعل فإن الأمازيغ أفلحوا في السفر إلى
جوجو⁽¹⁾، وهو وإن لم يكتب له أن يسافر إلا أن القافلة التي كان سواقتها

(1) وردت على صور كوكو KAKOU فقط: الأمازيغي: ص: 11. وهي مدينة السودان الغربي
يربطها طريق بتاهرت ثم عبر وراقلة ثم تامسكت.

قد سافرت، كما وفد من سكان تاهرت محمد بن عرفة على ملك السودان سفيرا من قبل الامام افلح ولا يوجد في المصادر ما يدل على انها كانت السفارة الاولى أو الاخيرة أو ما يدل على انها كانت ردا لسفارة سودانية، أو فائحة عهد جديد لتبادل السفارات.

ومن الصعب ان نعتبر هؤلاء التجار مهاجرين، وان كان لا يتخلو الامر من وجودهم، إذ في ظل تلك العلاقة الطبيعية ربما لقامت مجموعات في بلاد السودان، ولم يكن امر الإقامة هناك جديدا مستجنا، فان أبا يزيد هلال بن كيداد نفسه كان «مولد ببلد السودان»⁽¹⁾ وذكر لويكي LEWICKI بدوره رجلا من بني ويسون يقال له هلالا من رجال القرن الرابع الهجري كان يقيم في تادمكة ويبحث منها الاموال إلى بلده في القصور، وهما وان لم يكونا من سكان المغرب الأوسط الا انهما يقرمان دليلا على امكانية إقامة بعض افراد تجار المغرب الأوسط في بلاد السودان.

ولاندري، فقل ظروف البلاد في القرن الرابع الهجري قد فرضت على بعض القبائل ان تشد رحالها إلى بلاد السودان عربا، وطلبا للامن، فقد ظهرت في لودغست قبائل من برقجانة وغوسة ولواتة وزلانة ونغزولوة⁽²⁾ على عهد البكري.

ولم تكن بلاد المغرب الأوسط منعزلة عن افريقية أو العكس، فقد عرفت تاهرت القرويين قبل حلول القرن الثالث الهجري كما سبق وربما يرجع القرويون في مدينة بني جليد اسن الذين أشار البكري إلى وجودهم إلى هذه الفترة بسبب حياة الفوضى التي سادت افريقية في عهد الولاة.

لما في العهد الأغلبي، وقد عم الأمن والهدوء فلم يكن هناك ما يدفع إلى قيام هجرات جماعية من افريقية بل وحتى في عهد الفاطميين ومن بعدهم، لم تكن هناك ضرورة لمثل هذه الهجرات، وقد وقعت بلاد المغرب الأوسط نفسها تحت نفوذهم إذا استثنينا بعض الخانات التي كانوا يسيطرون

(1) ابن أبي عمير: المؤنس في اخبار قرينة وتونس. ص: 57 للقروي: اصطاح الخلفاء ص: 109.

(2) البكري: المغرب ص: 138.

لحفظ الأمن في البلاد، وإن كانت في الغالب كتابية أو صنهاجية بدورها إلى بلاد المغرب الأوسط.

فمن الأرجح والحالة هذه أن الهجرة انحصرت على المجرات الشخصية الفردية التي كانت بهدف تجاري أو ثقافي أو نحو ذلك فقد رحل من القيروان إلى تاهرت أبو عبد الله فضل وسعيد الخليلي وأبو النديم الحواري، وأبو الفتح وغيرهم⁽¹⁾ وهم من علماء الأياضية في القيروان.

ولم يتوقف الأمر على هجرة الأياضية، بل هاجر إلى تاهرت غيرهم مثل أبي بكر بن الليادي⁽²⁾، وكان قد دخل على الشاعر بكر بن حماد التاهرتي في أواخر أيامه في تاهرت، ويذكر أبو العرب أن أبا بكر هذا من سكان القيروان. كذلك فإن الذي صلى على جنازة الشاعر بكر بن حماد هو الفقيه موسى بن البادسي⁽³⁾ وتدل نسبه إلى أنه من سكان بادس في إفريقية.

هذا بالإضافة إلى المهاجرين من جبل نقوسة مثل محمد بن باتس ومهدي النفوسي وأبو الحسن الأبدلاني وأيوب بن العباس الذين وفدوا لنجدة للإمام عبد الوهاب في حربه مع الواصلية، ثم أرسل أبو يونس وسبع بن سعيد عامل الإمام أفلق على قططرة «ابنه سعدا إلى تهرت ليتعلم العلم ومعه ثقات من نصر فعلموا عند الإمام» وأشار الشماخي إلى خروج جماعة من جبل نقوسة إلى تهرت ونزلهم على الإمام عبد الوهاب دون أن يذكر اسمائهم وأضاف أن «مهديا النفوسي وابن عاتل فرحا غاصسا عند الإمام بتهرت» ومشيرا بذلك إلى وجودها في عاصمة الدولة الرستمية، ويبدو أن أبا مرداس مهاجرا السدراتي كان كثير الزيارة لتهرت، وكان منهم أبو يوسف يعقوب بن سيلونس الطبري السدراتي الذي «كانت قرابته على الأئمة في تاهرت»⁽⁴⁾.

(1) الشماخي: السو. ص: 261.

(2) الفياض: معالم الأمان ج. 2، ص: 282. أبو العرب: طبقات ص: 117.

(3) النفوسي: مجمع ج. 1، ص: 459 ملحق باتس مؤلف جهوريا كتاب الاستبصار ص: 175. أبو

العرب: المصدر السابق ص: 246. وذكره ابن عذاري للقرني «نظر اليك ج. 1، ص: 211.

ألا أن الأرجح ما جاء عند أبي العرب أنه مهاجر لبادسي.

(4) الشماخي: السو. ص: 288.

ورحل ليه حاله، فان عدد المهاجرين من جبل نفوسة الى تاهرت الرسمية كان عاليا ما دام الجبل يدخل ضمن اطار الدولة الرسمية، اما بعد ذلك في 4هـ فلم يعد هناك ما يدعوهم الى مواصلة الهجرة، اذ كانت تاهرت قد فقدت مكانتها كمعاصمة الايباضية، فلا تشير المصادر الى هجرة ايباضية من افريقية أو الجبل الى المغرب الأوسط، ويبدو ان الهجرة انحصرت على دعاة التشرق في بلاد المغرب الأوسط، من ذلك عتيب بن سليمان الكناسي الداعي للتشرق في جبل ونشريس، وقبل ان عبيد الله المهدي وجهه وغره الى الاطراف وامرهم باظهار التشرق⁽¹⁾.

وكانت هناك هجرة فردية من المغرب الأوسط باتجاه افريقية، قام بها العلماء أو التجار، فكان منهم الشاعر بكر بن حماد التاهرتي السابق الذكر الذي اتخذ من القيروان موطناً له، فهو حين رحل الى المشرق سنة 217هـ / 832م مر بالقيروان فأخذ العلم عن سحنون وعون بن يوسف، وفي طريق عودته أقام في القيروان فظهر فيها مجالسا لسحنون ومادحا الأمير الأغلي ابراهيم الثاني سنة 261هـ / 874م، 289هـ / 902م متكسبا بشعره، فوصله منه مال كثير، وفي حين يذكر الدباغ ان بكرا بن حماد «رحل الى القيروان فأقام بها الى ان سافر الى تاهرت سنة 295هـ» فان البكري يذكر ان الشاعر المذكور «سكن تاهرت وميا تونق» وهذا كله يفيد على الأقل في ان الشاعر كان منتقلا بين العاصمتين.

وكان من المهاجرين ابو القاسم الزهراني السابق الذكر كان من علماء القرن الرابع الهجري اذ جمع من تبعه بن محمد الحميري بن أبي العرب صاحب طبقات علماء افريقية وتونس القولي سنة 359هـ / 969م بالقيروان، وعمران بن سليمان بن محمد بن عمران الحميري السليقي فقد «نشأ بالسيلة وتأصب بالتصورية» وابو علي الحسن بن محمد بن أحمد بن الربيع الحميري القيرواني الذي

(1) ابن عساف: البيان، ج. 1، ص: 185 حوادث سنة 309.

(2) ابن الأثير: الحقايق السنية، ج. 2، ص: 282، ج. 2، ص: 174 وعن صفه بسحنون وعون انظر: أبو العرب: طبقات ص: 164. الدباغ: معالم الأمان، ج. 2، ص: 281 وشرحه صديقي: التاهرتي بكر بن حماد مجلة العربي، ج. 53، أبريل 1963 ص: 78.

بذكر ابن رشيقي بشأنه في كتابه «الأمموزج» «أن أصله من تاهرت»⁽¹⁾ وعبد الواحد بن قنوج الزواق الكاشي وأبو محمد عبد الله بن يوسف بن طلحة بن عمرو الوهراني، الذي له رواية واسعة عن شيخ أفرقية كأي محمد بن أبي زيد ونظرائه وله علم بالحساب والطب.

وفيما يتعلق بالمجرة الجماعية، فيبدو أن القرن الثالث الهجري لم يشهد مثل هذه المجرة، إذا استثنينا هجرة بعض الكارزة إلى جبل نفوسة في عهد الإمام عبد الوهاب، إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للعهد القاطمي ثم الزيري فإن سقوط مدينة تاهرت في يد أبي عبد الله الشيعي سنة 296هـ / 909م يعتبر بداية فعلية لهذه المجرات الجماعية، وقد فر عنها بعض سكانها خاصة الأمازيغ منهم، ومن تساعده أحواله المادية على المجرة، ولذا كان بعض هؤلاء المهاجرين قد نزلوا واحات الصحراء في وادي ريغ وبني ورجلان فإن البعض الآخر يكون قد توجه إلى جبل نفوسة.

كما ظهرت جماعات تاهرتية في القيروان بعد ذلك، فكان بعضهم منافسين وشركاء لعائلة ابن أوكلي⁽²⁾، وأشار غوثين Goitein من جهته إلى ظهور التاهرتين في القيروان في القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي اصطفاً لعائلة سعد التستري، والأرجح أن هؤلاء يرجعون في أصولهم إلى أولئك المهاجرين ولا ندرى، ظلع بعض هؤلاء المهاجرين قد احتل مناصباً حكومية، فلذكر القاضي عياض: أن أبا بكر بن البلاد المتولي سنة 333هـ / 944م بالقيروان كان قد امتحن على يد تاهرتي طالبه بوديعة، وحين أنكر أبو بكر دعا التاهرتي اعوانه فأخلوه ويطعموه على وجهه وجلس على أكتافه وضربوه⁽³⁾، ثم هل كان اعوانه تاهرتين ؟.

-
- (1) انظر: ابن رشيقي: الترمذ في شعراء القيروان ص: 111، 326، 311. ثم انظر: المقرئ: طبخ الطب، ج. 3، ص: 136. وعن أبي القاسم الوهراني انظر: القاضي عياض: ترتيب للملوك، ج. 3، ص: 312.
- (2) عابرت هذه العائلة من بلاد فارس إلى إفريقية منتصف القرن العاشر الميلادي ثم عابرت مع الطاسطين إلى مصر.
- (3) القاضي عياض: ترتيب للملوك، ج. 3، ص: 310.

أما وقد قامت الدولة الفاطمية على أكثاف الكتامين، وكانت الدولة الزيرية بعدها صنهاجية، فقد هاجرت أعداد هائلة من القبائل كتامة وصنهاجة بصفتهم جنودا ومستولين في الدولة حتى بلغ ما حشداه المعز الفاطمي عند رحيله إلى مصر من جند كتامة وعبيد زويلة وطليقة الفتيان نحو مائة ألف⁽¹⁾.

وقد اتسعت حركة الهجرة الجماعية بسبب الحروب العديدة التي شهدتها البلاد في العهد الفاطمي ثم الزيري، كما سبق فكان هؤلاء، وفي أعقاب كل حملة يحرزون فيها انتصارا يقومون بعمليات مبي واسعة، وإن لم يشر المؤرخون إلى عدد السبايا والأسرى.

فحين أخرج أبو عبد الله الشيعي إلى أرض المغرب سنة 297 هـ / 910م قتل «وسى»⁽²⁾ وفي العام التالي حارب مدينة وزانة «وسى الزيرية» وفي عام 299 هـ / 912م أخرج عبيد الله المهدي العساكر إلى تهرت «فقتلوا الرجال وسوا النساء والزيرية» وفي سنة 312 هـ / 924م حارب مصالة بن حيوس قرب تاهرت فقتل «وسى» ولما مر أبو القاسم الفاطمي بمواطن بني كملان، في مكان مدينة المسيلة نقلهم إلى فتح القيروان لأنه كان يتوقع منهم فتنة، ثم بنى بعد ذلك المدينة المسيلة، وحين وصل حصن برقيانة سنة 316 هـ / 928م قتله أهله، حتى قتلوا وأسر منهم من استأسر وهكذا كان شأنهم.

ويلاحظ اهتمام الفاطميين ببنى النساء والزيرية ويمكن أن يكون لهذا علاقة بأعدادهم الجيوش التي سيسند إليها أمر فتح مصر إذ سيحكمهم هؤلاء الأسرى من تجهيز ما يمكن أن يشبه بالجيش الانكشاري.

وعلاصة القول، فإن بلاد المغرب الأوسط قد شهدت هجرة، منها واليهاء، قام بها أفراد لدواع مختلفة أغلب الأحيان كأن تكون عملية أو تجارية، وقامت بها جماعات بشكل اضطراري في الغالب كأن يكون فرارا أو وقوعا في الأسر، وإذا كان النوع الأول قد سيطر على ظاهرة الهجرة في القرن الثالث

(1) أبو الفحسن: التيجان الزيرية ج. 4، ص: 73. لبالي موسى: دور كتامة ص: 474.

(2) عن بعض عمليات الأسر انظر: ابن بطوطة: البيان ج. 1، ص: 160، 166، 189، 192.

المجري، فإن النوع الثاني قد برز في القرن الرابع المجري، وكان هؤلاء خاصة من المهاجرين من بلاد المغرب الأوسط.

الآرامات:

تعرضت بلاد المغرب الأوسط إلى محن وشدائد خلال القرنين الثالث والرابع المجريين، بعضها من جراء الفتن والحروب والبعض الآخر من جراء الكوارث الطبيعية كالقحط والأوبئة، وقد جمعها ابن حوقل في إشارته إلى أهل تاهرت وقررهم بسبب «تواتر الفتن عليهم ودوام القحط وكثرة القتل والموت».

الفتن والحروب:

فإن الحروب التي غاضها الإمام عبد الوهاب ضد ابن فندل السالف الذكر، قتل فيها من جماعة هذا الأخير «أثنا عشرة ألف قتيل» وكان من نتائج حروب نفس الإمام مع قبيلة حواراة أن «سال الوادي ذلك اليوم دما وقتل في ذلك اليوم خلق كثير»، ولم يتوقف الفتن في عهد الإمام أي بكر «فلم تزل حروب كذلك وعلى ذلك سبع سنين حتى خلت وذهبت الأسوال» ناهيك عن الحروب التي دارت رحاها بين الإمام أي حاتم وعمه يعقوب بن لفلح، مما أدى إلى أن «قطعت السبل وفرغ من أهدى الناس الحرث والنسل».

ومع ابتداء أمر أي عبد الله الشامي ابتدأت الحروب في بلاد كتامة بين مؤيدين ومعارضين له، ثم في نواحي الزاب في حروبه ضد الأغالباء وعند دخوله مدينة تلمعت سنة 296هـ / 909م، قتل فيها جماعة من الرستميين وغيرهم، وفي سنة 298هـ / 911م، تحول عبيد الله المهدي في بلاد البربر، «فحارب مدينة وزنانة وقتل الرجال وأخذ الأموال وسبى الذرية وأحرق بعض المدن بالبار»⁽¹⁾، وفي سنة 299هـ / 912م أخرج عبيد الله للهدي إلى المغرب

(1) عن هذه الحروب انظر القاضي العماد: الفتح الممدود مواضع متفرقة ابن عشاري: البيان ج. 1. ص: 131 وما يليها في مواضع متفرقة.
(2) ابن عشاري: البيان ج. 1. ص: 162.

جماعة من قواده لمحاربة زناتة في عساكر عظيمة، فكانت وقعة «قتل فيها من زناتة عدد لا يحصى» لم تدخلت عساكره تاهرت «فقتلوا الرجال وسبوا النساء والذرية وانتهوا الاموال وحرقوا المدينة بالنار وبلغ عدد القتل بها ثمانية الآف رجل»⁽¹⁾.

وفي سنة 312هـ / 924م خرج مصالة بن حبوس من تيهرت إلى زناتة فأدّاهم بلدهم وقتل وسبي وأخرج خيلا إلى بعض نواحي ابن عزّر المغراوي فدارت بين الفريقين حرب عظيمة، وفي سنة 314هـ / 926م دارت وقائع كثيرة بين عبد الله وإلى تاهرت من قبل أخيه محمد بن عزّر ومعه قبيلة طاية وما جاورها من القبائل وبين جيوش عبيد الله الهدي وفي سنة 315هـ / 927م فتح أبو القاسم الفاطمي بلد مزانة ومطماطة وهوارة وسائر الأماضية والصفرية ونواحي تاهرت قاعدة المغرب الأوسط إلى ما وراءها⁽²⁾.

وفي سنة 316هـ / 928م حاصر أبو القاسم الفاطمي حصن برفجانة — تاهرت القديمة — وتلقب السور على أهله حتى سقط «وهلك ممن كان تحته وفوقه عدد كثير فلما نظروا إلى الغلبة احرقوا الأمتعة وحرقوا الدواب والمواشي وقتلوا الشبيبة حتى قتلوا وأسروا منهم من استأسر وانتهب ما في الحصن»⁽³⁾ وفي سنة 336هـ / 947م توجه الفاطمي برفقه زيري بن مناد وجموع صنهاجة إلى تاهرت، فحاربوا قبيلة لواتة فهرب اللواتيون إلى الجبال وفي سنة 347هـ / 958م خرج جوهر الصقل إلى المغرب فقبض على يعلى بن محمد البغدادي صاحب إفكيك فأنشأه سيوف كتامة وأمر ابنه بدو.

ولم يكن سكان المغرب الأوسط أعداءً بالآ في العهد الزيري، ففي سنة 379هـ / 989م زحف المنصور الزيري إلى تيهرت فدخل عساكره المدينة «فهبوا وقتلوا»⁽⁴⁾ وهناك حروب عاصفها عامل إفريقية يوسف بن أبي محمد حين خرج

(1) عيسى الصفر: ج. 1، ص: 166.

(2) ابن علقون: المبرج، ج. 4، ص: 82.

(3) ابن علقون: المصدر السابق، ج. 1، ص: 193.

بمجي الأموال وبأخذ الهدايا فكان أهل الحاضرة معه في أمن وعافية وأهل البادية في عذاب وغرامة⁽¹⁾ وفي سنة 383 هـ / 993 م تعرض بنو يفرن بقيادة بنو بن علي لهجوم مغرولوي بقيادة زيري بن عطية انتهى بانتصار هذا الأخير فسي حرمه، واستسلم لهم من قومه زهاء ثلاثة آلاف فارس⁽²⁾، هذا، إلى جانب حروب حماد بن بلكون ضد زيري بن عطية ثم ضد ابنه المعز بن زيري من بعده.

وعلى أية حال، فإن هذه الفتن والحروب وغيرها قد عادت بعواقب وخيمة على البلاد من نواحي اقتصادية واجتماعية وغيرها، بغض النظر عن دوافعها، والتي هي في مجملها تمثل صراع البدو والحضر، وصراع البدو ضد الخاضوع للسلطة المتمثلة في دفع الضرائب، فإذا استعاض النظر في هذه الفتن نجد أنها موجهة في أغلبها ضد قبائل زناتة، مثل قبائل تاهرت ونواحيها وظواعن مغرولة وغيرها، والأرجح أن رفضهم الخاضوع هذا يعني رفضهم دفع ما يفرض عليهم من جبايات وضرائب، إذ علينا أن نتذكر أن كلمة كانت ترفض دفعها كما تقدم، وربما أن تحالف صنهاجة مع الفاطميين قد اعفاهما من دفعها أو على الأقل خفف عنها، لهذا كان على زناتة أن تتحمل القسط الأعظم منها، ونظرا لأنها قبائل بدوية في الغالب، فقد كانت تأني دفع الضرائب لأنها ترى فيها الذل والخنوع وهذا ما تأنفه.

وإذا كانت عملية الجباية في المدن سهلة، بحكم سهولة تعديدها على التجار أو الصناع، فإنها عكس ذلك في الأرياف، من جهة ثانية، فإذا كانت التجارة والصناعة في حقيقتهمما لا تعتمدان انتاجا فإن الزراعة هي الباب الوحيد للانتاج الحقيقي، ومن هنا وقع تركيز الفاطميين على الأرياف وأهل البادية.

القيط:

يذكر ابن أبي زرع أنه كانت بلاد المدونة — المغرب والاندلس — فقوت كثيرة عطية قطعت المياه، ولم يزل القحط يتوالى من سنة 253 هـ / 867 م

(1) انظر المصدر: ج. 1. ص: 243.

(2) ابن خلدون: المعر. ج. 4. ص: 42.

— 265 هـ / 878 م يل أن ابن عذاري يذكر أن القحط كان أيضا في سنة 266 هـ / 879 م⁽¹⁾، ثم حلت مجاعة أخرى سنة 285 هـ / 898 م حتى أكل الناس بعضهم بعضا، وفي سنة 303 هـ / 916 م كانت في البلاد «مجاعة عظيمة شبت بمجاعة عام سين وماتين، بلغت فيها الحاجة مبلغا لأهمل لهم مثله»، وتكررت مثل هذه المجاعة الناجمة عن القحط سنة 307 هـ / 919 م، ثم لحقت بالبلاد شدة عظيمة سنة 395 هـ / 1004 م كانت من الفظاعة حتى «انكشف فيها السور وعلك الفقير وعدمت الأقوات وجلا لعل البادية عن أوطانهم وحلت أكثر المنازل» وكان الناس يوقدون أبواب بيوتهم وعشب سفوفهم، يل أن ابن عذاري ينقل عن أبي اسحق الرقي أن لعل البادية أكلوا بعضهم بعضا⁽²⁾.

الأوبئة:

ويذكر ابن أبي زرع أنه قد رافق سنوات القحط من 253 هـ / 265 هـ وباء عظيم فمات فيها خلق كثير⁽³⁾، «كما انقلب سنة 285 هـ / 898 م وباء فومرض وموت كثير هلك فيها من الناس ما لا يحصى فكان يدفن في القبر الواحد أعداد من الموتى أكثرهم حتى أنهم كانوا يدفنون دون غسل ولا صلاة» وفي سنة 303 هـ / 916 م وقع الموت في الناس حتى عجزوا عن دفع موتاهم، فأشار ابن عذاري إلى وقوع وباء كثير في هذا العام مات بسببه عدد كبير من الناس، ومثل هذا تكرر في سنة 307 هـ / 919 م، فكان فيها طاعون شديد، ولا شك أنه ذهب ضحيته عدد كبير من الموتى، ثم شهدت البلاد في سنة 317 هـ / 929 م على الأقل الأجزاء الشرقية منها «وباء عظيما» وانتشر الوباء مرة أخرى 344 هـ / 955 م وكان دون ريب لا يقل وطأة عما تقدم من الأوبئة، وكانت مثل هذه متشرة بمدينة تنس حتى اشترت عند الرحلة والمؤرخين بأنها «وبئة» ولم يتعرض ابن عذاري إلى كوارث حتى سنة 395 هـ / 1005 م، حيث يشير إلى إصابة إفريقية بشدة عظيمة صاحبها وباء طاعون هلك فيه أكثر الناس،

(1) ابن عذاري: البلاد، ج. 1، ص: 117. السلاوي: الاستقصاء، ج. 1، ص: 164. ابن أبي زرع: دوح القرطاس، ص: 63.

(2) ابن عذاري: المصدر السابق، ج. 1، ص: 257.

(3) ابن أبي زرع: المصدر السابق، ص: 60. السلاوي: المصدر السابق، ج. 1، ص: 164.

فلا ترى أحدا إلا في علاج أو عيادة مريض أو تجهيز ميت أو تشييع جنازة، وكانت المائة من هذه الجنازير تدفن في الخلود واحد ولم يخطئ الموت أحدا من طبقات الناس فمات من جراء الشدة والوباء «من طبقات الناس اعمل العلم والتجارة والنساء والصبيان مالا يحصى عددهم إلا عائلتهم تعالى»⁽¹⁾.

الحمراتق:

وقعت في بلاد المغرب الأوسط حمراتق كانت عساكرها فادحة، وعاصمة في القرن الرابع الهجري لما شهدته من حروب، من ذلك أن عبيد الله المهدي تجول في بلاد البربر سنة 298هـ / 911م فحارب صديفة وزناة وأحرق بعض المدن بالنار وحين دخلت جنوده تاهرت سنة 299هـ / 912م «حرقوا المدينة بالنار»⁽²⁾ كما أن المنصور الفاطمي توجه إلى تاهرت بعدما انتصر على أبي يزيد محمد بن كيداد «وأحرقها بالنار وأحرق منبر جامعها»⁽³⁾، وكان قبل ذلك قد أحرق الخصاصا أبي يزيد المذكور أعلاه، ويذكر ابن عشاري «أحرق ابن أبي العافية بسيف جرولة» ابن أبي العيش.

الفيضانات:

لذا كانت السماء تهطل في بعض السنين بمائها فيكون القحط، فاتها كانت تجود في سنين أخرى، تهطل الأمطار الغزيرة التي تسبب الفيضانات وما ينجر عنها من تدمير للجسور والقناطر وإغراق بعض المساكن وهديمها، وإتلاف المزروعات وتكون عواقبها ألوم على سكان المنازل البسيطة كأصحاب الخيام وما أكثرهم وأصحاب المنازل الطينية، ومن هذه الأمطار تلك التي هطلت على أبي القاسم الفاطمي وفرضت عليه الإقامة شهرا متواليا في سوق إبراهيم سنة 315هـ / 997م، هذا إلى جانب العواصف العاتية.

(1) ابن عشاري: البيان ج. 1، ص: 256، 257.

(2) نفس المصدر: ج. 1، ص: 201.

(3) ابن حداد: أخبار ملوك بني عبيد ص: 43.

الزلازل:

كانت الزلازل تحدث من حين إلى آخر، ففي سنة 267 هـ / 880م تعرضت البلاد إلى زلزلة عظيمة ما صعب الناس مثلها ولا قبلها، تهدمت منها القصور وانحطت منها الصخور والجبال فهرب الناس إلى البرية من شدة اضطراب الأرض وتساقط السقوف والحيطان والدور دون أن تحلف مرق.

العلاء:

كانت هذه الأزمات والجوائح تترك أثرا على الإنتاج الفلاحي، عصب الحياة الاقتصادية، فيعم العلاء وترتفع الأسعار فقد رافق القحط الذي وقع سنة 253 هـ / 265 هـ «غلاء السم والعدام الآتوات» وبسبب القحط سنة 303 هـ ارتفعت الأسعار حتى وصل مد القمح ثلاثة دنانير⁽¹⁾، وعقب القحط سنة 317 هـ / 929م، حدث «غلاء السم» فبلغ قحير القمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب، وعلى أثر القحط سنة 395 هـ / 1004م ارتفعت الأسعار أيضا حتى كانت الزمانة بدرهمين للبرص في ذلك الوقت والفروج بثلاثين درهما⁽²⁾ وكانت الحرب تؤثر في الأسعار أيضا من ذلك أنها ارتفعت أثناء حصار المنصور الفاطمي لآبي يزيد محمد بن كيناد حيث «بلغت — الجرة ربما الحبرة — ثلاثة دراهم وشربة ماء كذلك»⁽³⁾.

الاضطرابات المذهبية وأثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية فيها:

كان سكان بلاد المغرب الأوسط، نسيج غير متجانس، فهناك الأغنياء ويقابلهم الفقراء، وهناك طبقة عليا يقابلها طبقة سفلى، وهناك حضر ويقابلهم بدو، فنشأ عن هذا التضاد توتر وتغسل اجتماعي اقتصادي، فالتبعية العليا تحاول

(1) ابن أبي زرع: دواش القرطبي، ص: 61، السلاوي: الاستقصاء ج. 1، ص: 174، ابن حنوري: البيان ج. 1، ص: 173.

(2) ابن حنوري: القصص السابق ج. 1، ص: 257.

(3) ابن حنوري: أخبار ملوك بني حماد، ص: 39. إن كلمة الجرة غير مناسبة مع النص كيف يكون فن الجرة ماء سألوا فن شربة فالأرجح أنها الحبرة.

تحافظ على موقعها على حساب الطبقة السفلى، وهذه الطبقة الأخيرة تحاول ان ترفع من مكانتها الاجتماعية، والافغياء يحاولون بدورهم ان يحافظوا على ثرائهم على حساب الفقراء وهؤلاء يحاولون رفع مستواهم، وهذا بقدر ما يستطيعون ابتزاعه من الاغنياء، ثم هناك من يعيش في رفاهية وتفنن في معيشته وهم الخضر وآخرون يعيشون على الكفاف ينظرون اليهم شزرا وهم البدو ومن هذا وذاك كان لابد ان ينشأ عن ذلك التضرر والمحمل، الذي كان يتخذ اشكالا متعددة، ويعطى بصيغ مختلفة، كاعلان الثورة وشن الحروب والقيام بغزوات السلب والنهب وهذا طابع عنف، أو يكون الانتهاء الى المعارضة المذهبية فتأخذ طابعا دينيا.

وكانت الحركات الاجتماعية في القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي، موجة أساسا ضد الخلافة ومثلها في بلاد المغرب الاسلامي والتخذت طابع الانفصال والاستقلال، فاعتناق منطقة تاهرت المذهب الإباضي واحتضانها عبد الرحمن بن رستم واقامتها الدولة الرستمية، تدخل في هذا الاطار، ومثلها كان قيام الامارات العلوية، في المغرب الأوسط ودولة بني مدرار في سجلماسة ودولة الادراسة في المغرب الأقصى.

فيخصوص اهل منطقة تاهرت، تظهر السمات الاقتصادية والاجتماعية وراء حركاتهم في حاجتهم الى امام وحسب قولهم «نرجع اليه في احكامنا وننصف مظلومنا من ظالمنا ونقيم لنا صلواتنا ونؤدي اليه زكاتنا ونقسم فينا»⁽¹⁾ وتماكده نظريتهم الاجتماعية والاقتصادية في تعطشهم الى العدل، واشترطه على من يولونه امورهم، حتى قال احداهم بشأن اختيار عبد الرحمن بن رستم، «فان عدل فلذاك الذي اردتم وان سار فيكم بغير عدل عوفوهم»⁽²⁾.

وبالفعل، فقد سار عليهم الامام عبد الرحمن سيرة حسنة، فجلس في مسجده «للأرملة والضعيف ولا يخاف في الله لومة لائم» ثم أخذ يبيى الأموال من مواردها الشرعية فيضعها حسبما يقتضيه الشرع، واعتمد مبدأ الشورى

(1) ابن الصغر: تاريخ الأئمة ص: 321.

(2) نفس المكان. وعن عبد الرحمن بن رستم انظر: ابن زكريا: سيرة الأئمة واصحابهم ص: 33، 36. (3) نفس المكان. السور: ورقة 144، 145. الترمذي: طبقات ج: 1، ص: 44، 46. الرزكي: الاعلام ص: 225، 246. ج: 6، ص: 225. محمد تايوب: دولة الرستميين صحيفة معهد الدراسات الإسلامية مدريد. 1957. ابن خلدون: البيان ج: 1، ص: 197. البكري: المغرب ص: 66، 68.

فكان يستشر وجوه الناس في كل مسألة تعرض أمامه، واعتمد على رجال أكتفاء ساعدوه على انتاج سياسة العدل، فكان قضائه مختارين وأصحاب شرطه والطاقون به قائمون بما يجب وأهل الصدقة على صدقاتهم لا يظلمون ولا يظلمون⁽¹⁾.

وبفضل هذه السياسة، قوى الضعيف وانتعش الفقير، وخافهم «جميع من اتصل به غيرهم وأمنوا بمن كان يرجوهم من عدوهم» وهكذا نال الامام عبد الرحمن رضي الجميع، فكانت الكلمة واحدة والدعوة مجمعة ولا عارج يخرج عليه ولا طاعن يظن عليه⁽²⁾، ألا أن من جاء بعده قد حاد عن طريقه، فبدأت تظهر حركات اجتماعية.

انتفاضة النكارية⁽³⁾: تنسب هذه الحركة الى الجماعة التي انكرت امامة عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، بزعمه يزيد بن قنديل من قبيلة يفرن، من اعظم بطون زناتة وكان اتبازها للمذهب الاباضي عنوان تدمرها الاجتماعي والاقتصادي، ولئن اتاحت فترة حكم الامام عبد الرحمن لهذه القبيلة ان تحصل على بعض المكاسب التي تخفف من حدة ذلك التدمر الا انها كانت فترة قصيرة من جهة، اخذت متعرجا في عهد الامام عبد الوهاب.

ذلك ان هذا الامام اظهر خروجاً عن مبادئ المذهب الاباضي، فنزع ثوب المثالية وأظهر تكاليفه على السلطة دون اعتبار للوسيلة، فجعل الحكم وراثياً⁽⁴⁾، ولتحقيق مآربه اعتمد على جماعة مثل نفوسة والعجم دون اخرى مثل يفرن ومثابة وغيرها حتى أن ابن قنديل وجماعته اتهموه قاتلين: «انه يخلي بعض الناس علينا وولاهم الامور دوننا ونحن لول بالامور نحن ولأهله»⁽⁵⁾.

(1) ابن الصغور: المصدر السابق، ص: 327.

(2) نفس المكان.

(3) انظر على هذه الجماعة لهذا التجرد الشعبية، للمبدع الكاث، انظر: أبو زكريا، سورة ص: 40. ومن التسميات الاباضية انظر: T. Leriche: Les Subdivisions de l'Ifriqiya. S.I. 2. 1950.

(4) عن الامام عبد الوهاب انظر: أبو زكريا نفس المصدر: ص: 34 ابن الصغور: سورة الاحقاف: ص: 327. 333. جودت عبد الكريم يوسف: العلاقات الخارجية للدولة الرعوية ص: 45 - 46.

(5) أبو زكريا: المكان السابق. محمود اسماعيل: الخوارج في المغرب الاسلامي ص: 117. المرجعية: طبقات ج. 1. ص: 31.

هذه الملاحظة تعني بالنسبة لقبيلة يفرن حرمانها من المناصب الادارية والامتيازات التي يستمتع بها جماعات اخرى، كان يرأس عبد الوهاب ان يكون هؤلاء ممن ليست لهم رغبة في الولاية.

كان سلوك الامام عبد الوهاب هذا، غنيا لآمال اليفرنين إذ كان يعني ابعاد كل من كان يمل مناصبا هاما منهم، وهم الذين باتوا يرجون فيه ان يؤثرهم في الامور بحكم علاقة النسب، هذه العلاقة التي جعلتهم يوافقون على مبايعته، ويؤكد ابو زكريا على النقطة التي كانوا يركزون اهتمامهم عليها، فذكر انهم «طمعوا فيه ان يؤثرهم على غيرهم»⁽¹⁾ وما الاثار في نظرهم الا تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.

واذا كان ما سبق ذكره يصدق على يفرن المدينة فان يفرن البادية، عارضت الامام عبد الوهاب باعتبارها تمثل البدو بينما هو يمثل مجتمع المدينة، وعند ابن خلدون، فان جميع حوادث المجتمع هي ثمرة تضاد البدو والحضر، وهي ناتجة عن القوة الاقتصادية والاجتماعية التي تفصل بينهما.

فكان ان تحالف اليفرنيون، فأخذوا يسهرون ويترحون بين منازلهم في المدينة ومنازلهم في البادية، ثم انضمت قبائل اخرى معارضة للامام مثل قبيلة مزانة وقبيلة سدراتة وكانت هاتان القبيلتان كيفرن تنقسمان الى بدويين وحضرين، فكان البدويون منهم يتجمعون من لوطاتهم التي هم بها من المغرب وغيرها في اشهر الربيع الى مدينة تاهرت واحوازها وكانوا اذا اتجمعوا دخل وجوههم ورؤ ساؤهم المدينة فيكرمون ثم يترجون الى شياهم ويعودهم فيلبدون بها الى طعنهم»⁽²⁾، فهم في اختلافهم مع الامام كاختلاف بني يفرن معه.

اما الحضريون من هذه القبائل، فرمما كان شأنهم شأن حضر يفرن، حيث عيب الامام آملهم، الا ان دوافع اختلافهم معه الاجتماعية والاقتصادية تنضج في شكواهم التالية لاختلافهم البدويين، فذكر ابن الصغير انه «لما خلا كل قبيلة

(1) ابو زكريا: نفس المكان.

(2) ابن الصغير: المصدر السابق. ص: 328.

من سكان المدينة بمن اتجمع اليهم من رؤسائهم فقالوا لهم: ان الأمور قد تغيرت والاحوال قد تبدلت فاضينا جعفر وصاحب بيت مالنا عاتن وصاحب شرطنا طاسق وامامنا لا ينجو من ذلك شيئا^(١) وكانت شكواهم هذه من القاضي وصاحب بيت المال وصاحب الشرطة، الذين لهم علاقة بوضعهم الاجتماعي مسألة جوهرية، حتى حلفوا ألا يدخلوا المدينة أو يعزل ما سألوه عزله ويحاكموا عبد الوهاب ومن معه^(٢).

وهكذا لما قيل عن الأسباب والدوافع التي أوجدت الشقاق بين يزيد بن فندس والامام عبد الوهاب سياسية أو مذهبية، فلا يمكن اغفال الدوافع الاقتصادية والاجتماعية، وقد حاول الشكار معالجة الموضوع بالاسلوب السلسي فامتنعوا عن مباحته في نهاية الأمر، ثم بدلوا يطعنون في اهلية عبد الوهاب وكفائته بالامامة، فثاروا موضوع اشراك جماعة معلومة مع الامام في اتخاذ القرارات، وعدم جواز قولة الامام وفي جماعة المسلمين من هو اعلم منه ثم وافقوا الامام على تحكيم الربيع بن حبيب^(٣)، بل اتهم عاديوا ويايعوا عبد الوهاب وأقروا له بالامامة، ربما أملين ان يتالوا مكافأة على موقفهم الجندى، ويظهر هذا في قولهم: ونحن أولى بالامور ممن ولأه على الناس انه انما كانت ولايته على ايدية^(٤).

فشلت السياسة في التوفيق بين الطرفين، وقد لعب اصحاب الامتيازات دورا في عرقلة الحل، ومنهم وجوه رجال الامام وقواده واعل بطانته، وكما يقال تقوم الحرب عندما تفشل السياسة ولهذا كان على السيف ان يقول كلمته^(٥)، لكنها لم تكن الفاصلة، إذ وان انتصر الامام وقتل ابن فندس، فانه لم يقض على اسباب الانتفاضة بل ازداد الأمر تدهورا لان الحزازات والضعائن بقيت في قلوب عشائر من قتل.

(١) نفس المصدر: ص: 328 - 339. وأضاف اليهم حلفوا منهم الدخول على الامام ليطلوا عزل المذكورين اعلاه.

(٢) ابن الصبغ: تاريخ الاكسة ص: 330. محمد بن عسوة: مور زادة ص: 120.

(٣) عنه انظر: الشيباني: السو ص: 102 - 103. القزويني: طبقات ج. 2. ص: 242، 243، 271، 278.

(٤) ابو زكريا: كتاب سو الاكسة ص: 36.

(٥) عن سو للمركبة انظر: نفس المصدر. ص: 63.

ويعود الذكر ثانية إلى الظهور منتفضين بقيادة أبي يزيد محمد بن كيداد، وكانت ابتفاحتهم هذه نتيجة حتمية للتدمير الاجتماعي والاقتصادي الذي خلقته السياسة المالية الفاطمية في بلاد المغرب، فقد رأى الناس أن الفاطميين اتقلوا كأهلهم بالضررب الفادحة التي كانوا بحاجة ماسة إليها.

فكان أمام الفاطميين مسورة طويلة وشاقة لتحقيق هدفهم الأساسي المتمثل في الخلافة الإسلامية، وإن الأموال اللازمة لتغطية هذه الحملات، كان على الفاطميين جمعها من غير الكشامين، لأن هؤلاء كانوا يرفضون دفع مثل هذه المقارم والضرائب، ويتضح هذا في قول المر الفاطمي لهم: «يا إخواننا قد رأينا أن نفذ رجالاً من قبلنا إلى بلدان كشامة يقيمون بينهم وبأهلون صدقاتهم ومراعيهم ويحفظونها علينا في بلادهم، فإذا احتجنا إليها أخذنا خلفها فأستعنا بها على ما نحن في سبيلنا» وهذه العبارة تدل عن عدم وجود حياة للفاطميين في بلاد كشامة كما سبق.

ولا ندري فعمل صنهاجة قد حدث حلوها بإعلان زيري بن مناد تأييده للفاطميين، وهكذا يمكن القول أن الأموال اللازمة لتحقيق الاستراتيجية الفاطمية⁽¹⁾ قد فرضت على قبائل البر بصفة خاصة، متلماً سبق ذكره فولدت التدمير عند الناس، وكانت انتفاضة أبي يزيد هي التصور العملي عن هذا التدمير، ولتحد جذوره إلى أوائل إيام الدولة الفاطمية حيث انطلقت أيادي كشامة بالنهب والسلب ولم يراع الفاطميون تدهور الحالة الاقتصادية أحياناً فجمعوا العشور

(1) وكان ردهم هؤلاء ألقنا هذا كيف لؤدي كشامة الجربة ويحور عليها في قديون ضرورية، انظر القروي: السط الحفاء ج. 1 ص: 98 نقلاً عن: لغو الدين الله وحيل جديد من كشامة بجدة. الأصلا ع. 39، 30. ص: 39، 40.

(2) توضح هذه الاستراتيجية فيما قال الشاعر سمنون الوريحي في مدح الخليفة عبد الله المهدي: (من البحر الكامل).

هذا الأمر الفاطمي ومن به
أست عسارياً مسن الخنوز
والشوق ليس لشانه وعرفه
من مهوب من جيشه الصور
انظر: القاضي الصان: السط الدعوة ص: 293. كذلك، عرس لغو على استقاء ما حظه من ملك المغرب بالرفقة وما إليها إلى حواز التلسان إلى صقلية ليكون له ردها ولكنه بالشوق عدلاً، انظر: ابن الخطيب: المغرب ص: 61. انصف إلى الخلف البعيد حفاً قريباً يمتل في احتضار قبائل بلاد المغرب وتسو الحملات إلى الشرق.

على اساس نصف مجموع اعلی عشور والقله، ثم فرضوا ضريبة «التضييع» سنة 305هـ / 917م، وزاد الخالة سوما الجور الشامل من الشيعة والتعليل على اموال الناس في كل جهة⁽¹⁾، اي فرض ضرائب جديدة تحت اسماء وذرائع جديدة.

فكان من اليواكير السيفة لهذه السياسة قيام جبل لوراس نقطة انطلاق حركة ابي يزيد بقتل ابي معلوم فحلون الكناسي من قواد عبيد قلعه المهدي «وكان قد اخرجهم الى هذا الجبل فكلف اهلهم فوق وسعهم⁽²⁾»، ومن المرجح انهم سألوه التخفيف قبل ان يقدموا على قلعه.

وبخصوص سنة 313هـ / 925م ذكر ابن عشاري ان المهدي ابتداءً ببناء مدينة المسيلة في وسط ارض بني برزال وبني كهلان — كملان — على قرب من هوارقة⁽³⁾، واذا كان البكري قد ذكر ان عبيد الرحمن بن رسم قد اتفق مع اصحاب الارض التي اقام عليها مدينة تاهرت على دفع ثمن لرضهم من عراق الاسواق، فان ابن عشاري لم يشر الى مثل هذا الاتفاق بين المهدي واصحاب الارض، والارجح انه اغتصبا اختصاصا، ذلك ان ابن عشاري يذكر مرور في القاسم القاطمي «فكان بلد المسيلة وبها بنو كملان من هوارقة وكان يتوغل منهم الفتنة فقلهم الى فح القفرون ولما قلهم امر ببناء المسيلة في بلدتهم⁽⁴⁾»، ويوضح من هذه العبارة ان بني كملان كانوا يضررون التضرر قبل تهجيرهم، وان تهجيرهم هذا سابق لبناء المدينة.

ويظهر ان امر ابي القاسم فميل بني برزال الى جانب بني كملان فان ابن عشاري يشير الى بناء مدينة المسيلة في وسط ارض بني برزال وبني كهلان (كملان).

(1) ابن عشاري: البيان ج. 1، ص: 181. وحول مصادر ثورة ابي يزيد انظر: اعيان عباسي: مصادر ثورة ابي يزيد، مجلة الاسفلة ج. 60، ص: 65 — 82.

(2) ليس المصنف: ج. 1، ص: 187، حوادث سنة 301هـ.

(3) ابن عشاري: البيان ج. 1، ص: 190.

(4) ابن عشاري: البيان ج. 4، ص: 82.

وفي سنة 316هـ / 928م والسنة التي تلتها كان هناك غلاء في الأسعار، دليل على قلة الإنتاج وبالتالي على ضعف الحالة الاقتصادية حتى بلغ قفيز قمع بالكيل القرطبي مثقال ذهب⁽¹⁾، وقد ربط ابن عذاري بين هذه الحالتين بدءا من امر إلى يزيد.

ومن مظاهر ظلم السياسة الفاطمية المالية تقسيم الصدقات، فإذا كانت الآية القرآنية واضحة في هذا الموضوع فإن القاضي النعمان يذكر أن الصدقات «لا يعطاها غير أهل الولاية» وهذا يعني حرمان مستحقيها ما لم يحتق للذهب الشيعي، كذلك فقد اعتبر الفاطميون أموال القبائل المهزومة لهم وهي بترية بمثابة أموال المشركين، اضي غنائم تخمس فذكر القاضي النعمان «ما جلب به أهل البني من مال وسلاح وكراع ومتاع وحيوان وأمة وقليل وكثير فله في خمس ويقسم كما تقسم غنائم المشركين» مثلما تقدم.

ولو توقف الأمر عند هذا الحد، ربما خفف الوطأ، لكن الفاطميين يعطون كلمة «الغنيمة» مفهوما خاصا بهم كما سلف، وهذا يعني مقاسمة الفرد على ما كسبه في يومه بقرى جيبة، إضافة إلى الأموال المفروضة عليه شرعية وغير شرعية، من مصادرة أموال، ومكوس، وجوال، واتباعهم أسلوب الثقيل أو الاكترام إلى غير ذلك مما سبق ذكره.

وربما كانت هذه السياسة وراء ميل بعض القبائل إلى الفتنة كما سبق ووراء استعدادها للخروج على السلطان بانتظار الشخصية الكفيلة بهذه المسؤولية، ووراء اعتقاد أبي يزيد الخروج على السلطان واحتضانه على الناس في كثير من أفعالهم وعلى جهة الأموال، إذ أن موضوع الاحتساب وجباة الأموال بما له علاقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، فيكون هؤلاء قد اشتغلوا في عملية جمع الأموال من مصادرها الشرعية وغير الشرعية، دون مراعاة لأحوال الناس المالية، ويكون بعض الناس كالتجار مثلا قد حاولوا استغلال هذه الأزمة الاقتصادية بالاحتكار والتلاعب بالأسعار والغش، كل ذلك على مرأى وسماع السلطان الفاطمي.

(1) ابن عذاري: المصدر السابق ج. 1. ص: 194.

(2) ابن عذاري: المصدر السابق. 1 ص: 193 المحاضرة: العلاقات السياسية والاقتصادية بين قرطبة والقرب الأوسط، جريدة الشعب 1979/2/10 الجزائر.

وكان أبو يزيد هو الشخصية المشفرة فهو زنائي من بني يفرن، وكان على حال الخصاصة والفقر فكان أهل القيطون يصلونه بغسل أموالهم⁽¹⁾ وأكد ابن حماد فقره فذكر أنه كان في أول أمره يلبس عشرين الصوف، وقد لاق ما لاقاه من ظلم العمال، فحين اعتقل وألوا توڑوا أبا يزيد، ثم طالبه سرعان زناثة وأبو عمار الأعمى بإطلاق سراحه فاعمل عليهم في الخراج⁽²⁾.

وبما يدل على غلبة الطابع الاقتصادي الاجتماعي على حركة أبي يزيد، أن أتباعه كانوا من الفقراء ويظهر هذا في معرض ذكر ابن حماد مطاردة المنصور الفاطمي لأبي يزيد وجماعته، فقد أحرق المنصور «أخصاصا كثيرة لأصحاب أبي يزيد»⁽³⁾.

وتجلى النزعة الاقتصادية عند هؤلاء الأتباع في تشبههم بالكنتامين في عمليات السلب والنهب فهم حين دخلوا بأغاية استباحوا قصورها، وحين دخلوا الأريس نهبوها وأحرقوها، وهو ما فعلوه حين دخلوا بأجرة فتذكر المصادر أنهم نهبوها وأحرقوها، وحين دخلوا القيروان انحطوا «بقتلون وينهبون» وحتى بعدما أعطى أبو يزيد الأمان «بقي طائفة من البربر أتباع أبي يزيد ينهبون حتى لم يبق في إفريقية موضع معصوم ولا سقف مرفوع»⁽⁴⁾، ويضيف ابن حماد أنهم «كانوا يشقون بطونهم الفارين من المهدي أحيانا قضا عن المال وتوهم أنهم ينلوه» ويشقون بطون الحوامل⁽⁵⁾، كما كان أبو يزيد يبحث السرايا إلى كل ناحية فيقتسمون ويهودون، ولم تكهم مزانة على سبيل المثال هدفها من الخروج مع أبي يزيد، فخطبه أحداهم «لما خرجنا معك نحن نشاركك في أكل هذه المنة يريد بالمنة الأموال التي كانوا ينهبونها»⁽⁶⁾.

(1) ابن خلدون: المعراج، 4 ص: 27.

(2) ابن حماد: أخبار ملوك بني عبيد ص: 31 - 32.

(3) نفس المصدر: ص: 26 ابن الأثير: الكامل ج. 8 ص: 428، 429، 426. فكري: العرب. ص: 57. القزويني: الصراط ج. 1 ص: 56.

(4) القزويني: طبقات ج. 1 ص: 100.

كذلك فإن هؤلاء الاتباع، قد تفرقوا بعد حصار قسطنطين سنة 333هـ / 945م في الغارات والنهب، وأضاف ابن الأثير بخصوص بعضهم أنهم كانوا يأتون إليه - إلى أبي يزيد - يهبون ويقتلون ويرجعون إلى منازلهم فلما لم يبق ما يهب تفرقوا عن أبيهم⁽¹⁾.

وبذلك قد تكون هذه الحركة بطبيعتها سياسية مدعية وقتل عنصرية البر ضد الفاطميين وبربر كتابة وصناعة، ألا أنه يمكن القول إن الدافع الاقتصادي الاجتماعي كان هو المحرك الفعلي لهذه الجموع، وهل يدل على ذلك من أن إصلاح أحوالهم كان يتوقف على إسقاط الخراج، فذكر صاحب كتاب «معالم الأيمان» أن المصور الفاطمي «اسقط الخراج عن الرعية حتى صبحت أحوالهم⁽²⁾»، وهذا الدافع هو الذي ألف بين قبائل متنوعة ومذاهب مختلفة، فجمعهم على صعيد الثورة، لتحقيق مصلحة مشتركة أهمها رد الظلم الواقع عليهم، فذكر إسماعيل عباس نقلا عن كتاب «ثبتت دلائل النبوة» أن أبا يزيد «قد اتبعه الناس لأنه أزال الظلم والمكوس عنهم⁽³⁾».

وبصفة عامة فقد «كان البربر يأتون إلى أبي يزيد من كل ناحية يهبون ويقتلون ويرجعون إلى منازلهم⁽⁴⁾» وأضاف ابن الأثير أنه اجتمع إلى أبي يزيد خلق عظيم من إفريقية والبربر ونفوسة والزاب والقياسي المغربي⁽⁵⁾ وبجمل للقبائل موسى الاتباع بقوله «بخصوص الحركة هذه أنها كانت ميدانا مفضلا لرجال المذاهب المتصارعة ولرجال الحكم والسياسة ولقروع البرانس ولسائر الطموحين فكل فريق من هؤلاء وجد ضالته» حتى إن علماء السنة المالكين

(1) ابن الأثير: المصدر السابق، ج. 8، ص: 429. القزويني: المصدر السابق، ج. 1، ص: 79.

(2) الدماغي: معالم الأيمان، ج. 1، ص: 26.

(3) إسماعيل عباس: مصادر أبي يزيد، ص: 71 ثم انظر طهري: ماثورون: ثورة أبي يزيد الخارجي جريدة الشعب الأحد والاثنين 11/8 / غفرى 1979. وعن ثورة أبي يزيد انظر: عبد القوي القوي: تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، تحقيق: محمد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي، 1985، ص: 244. وما يليها.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج. 8، ص: 429.

(5) نفس المصدر: ج. 8، ص: 428.

المالكين المتعصبين انضموا إلى أبي يزيد^(١) وهم يعلمون أنه نكاري لأنهم قالوا «هكذا وإن كان من الشرافة فليس ينكر الربوبية ولا يكذب الرسل ولا يلعن الأنبياء ومعهم حفظ الأموال» ومن قولهم هذا يلاحظ أنهم لم يهملوا الجانب المادي.

ولم تكن هذه القبائل على مذهب واحد، فكان منها النكارية مثل بني برزاق ومزاةة، ومنها الوهبة مثل هوارقة، مع ما بينها من تناقض واختلاف، حتى أن أحد عزابة النكار يذكر أبا يزيد بالثائر لأن فئتين السالف الذكر فأنذره أبو يزيد إلى ما بعد انتهاء القتال.

كما أن مذهب أبي يزيد نفسه لم يكن واضحاً كل الوضوح، فهناك من اعتبره نكاريًا مثل ابن حماد وابن الأثير وغيرهما، بينما اعتبره القاضي عياض صفيًا، فيذكر بخصوصه أنه «كان يظن رأي الصفرية» واعتبره جوفراً أنه وجهته الزلقة فذكر: «انهم الفسقة الأزارقة» يقصد أبا يزيد واتباعه اسم للصور القاطمي وهذا ما يضعف دور الدافع الملحي في هذه الحركة، إلا بقدر ما يقدم الدافع الاقتصادي والاجتماعي، ويرى لقبال مرمي أن تؤخذ هذه الاعتبارات على معناها وهو التشدد والنصب وسي المسلمين وقتل أطفالهم واستحلال حرماتهم واسترقاق حرائرهم شأن الأزارقة، هذه الفرق التي اندثرت آثارها قبل حركة أبي يزيد.

ولم يكتب لهذه الحركة النجاح إذ تمكن الفاطميون من إخمادها بعدما تركت آثاراً اقتصادية واجتماعية على الطرفين المتصارمين.

انتفاضة الواصلية:

لم يذكر ابن الصغر حروب الواصلية بتأخرت، في حين أشار إليها المؤرخون الألبانيون^(٢)، وهؤلاء وإن تغلبوا بانتصارات الأمام عبد الوهاب إلا أنهم اغفلوا ذكر الأسباب الحقيقية للكاسنة وراء حروبيهم، فيذكر أبو زكريا

(١) حول هذا المصطلح انظر: لقبال مرمي: «اختلاف بين أهل السنة والجماعة في ق. ٤ ص ١٥٠ — ١٥١»
الأسئلة ٦٥، ٦٦، ص: ٣٥، ٦٤.

أن هؤلاء الواسلية «حين احسوا بعض الفرفة في الاباضية وأرادوا أن يتجاوزوا بعض الفرصة... فكافقت كلمة الواسلية واجتمعوا من كل قلب وجازوا من كل لوب فأعترضوا عن تاهرت وأظهروا مخالفة الامام»⁽¹⁾ ولجذب ابو زكريا ذكر دوافع موقفهم هذا من الاباضية.

ثم يشير الى وقوع مناظرات بين الواسلية والاباضية، وهي ما يمكن اعتبارها محادثات سياسية دون ان يشير الى فحواها، ربما لأن في ذكرها احرجا للامام، فذكر بخصوص معتزلي أنه «جرت بينه وبين الامام مناظرات كثيرة وكان شديد المعارضة حديد المعارضة» ويبدو أنه كان يلهم الامام حتى قال هذا الى مهدي النفوسي⁽²⁾، «أنه جرى بيني وبين هذا للمعتزلي للتحلل للمناظرة وجوه أريد أن أعرضها عليك».

وغل مؤرخو الاباضية ينتجون ذكر طبيعة هذه المناظرات، فذكر الدرجيني ان معتزليا واباضيا 'دخلا في مناظرات لم يلقها احد غير الامام، ثم دخلا في وجوه لم يلقها أحد ولا الامام»⁽³⁾، ومن المرجح انها ليست في امور شرعية والا فكيف ليلقها الامام عبد الوهاب وهو امام المذهب، وهو الذي لم يستفد من وفر اربعين جملا كتبها وصلته من المشرق الاسلامي الا مسأكين.

ولا ينبغي على الاذهان ان المعتزلة لا تحيز القتال الا اذا اتضح البهي⁽⁴⁾، فحرهم الامام اذن كانت بعد ما تبين لهم بغي، الذي كان جوهر المناظرات على الأرجح وكان لسان حالهم يقول للامام، «ادعنا بعد ذلك تسخ نفوسنا بعونك، ببابك الف مظلمة أردد منها شيئا نعلم انك صادق»⁽⁵⁾.

(1) نفس المكان: وحول الواسلية أو المعتزلة انظر: ابو القاسم القمي: فضل الاعتراف وطبقات المعتزلة العام التونسية للسنن 1393هـ / 1974م، مويدي يحيى: تاريخ الفلسفة الاسلامية مكتبة النهضة المصرية 1966.

(2) اباضي من جبل نفوسة، وفد على الامام عبد الوهاب البغدادي مع الواسلية، عند النظر: نفس المكان الششامي: القسوم: 170 - 172، الدرجيني طبقات ج. 2، ص: 313 - 314.

(3) الدرجيني: القصور السابق ج. 1، ص: 61، 62. ابو زكريا: القصور السابق ص: 71.

(4) احد اثنين: غير الاسلام، ص: 291.

(5) هذا ما قاله صبيو بن عبيد من علماء الواسلية لأنني حفظ القصور النظر نفس المرجع ص: 303.

ويتمثل بني الامام في استيلائه على الامة وجعلها وراثية وخروجه بذلك عن مبدأ الباطني يتفق ومذهب الواسلية ذلك ان هؤلاء يرون بانها حق لكل مسلم ويعترضون على حصرها في قریش⁽¹⁾ وهم في تأخرت يعترضون على حصرها في البيت الرسمي.

كما يرون — المتحرلة — الخروج على السلطان الجائر، ويتمثل فيه — الامام — كذلك في محاباته نفوسه والعجم كما سبق دونهم، وهكذا فان سر مخالفتهم الامام، يتعلق بمحرماتهم من المناصب والامتيازات، وان البسوا الموضوع لياسا مذهبيا، الا انه يعالج موضوعا سياسيا له علاقة بمطامعهم.

ويظهر ان المتحرلة اخرجوا في موضوع الامة، خاصة وانهم يتفقون والاباضية كما سلف وهذا سر مخالفهم مع التكرار⁽²⁾، وسر افعال مؤرخي الاباضية الانصاح عن جوهر المناظرات، وتحاشيهم ذكرها والا لما كانوا يترددون لو كانت في صالح الامام.

ومن المستبعد ان يكون موضوع المناظرات خارجا عن هذا الاطار لان الواسلية اعراب بنو زنايون ليسوا في مستوى استيعاب مبادئ المتحرلة وفلسفتهم العميقة، والارجح انهم اعتنقوا المبادئ التي تحس حياتهم اليومية مباشرة، مما يسهل فهمه، ومنها مبادئ الامة والعدل ونحوها.

من جهة ثانية فان مجمع الواسلية في عهد الرستميين كان قريبا من تأخرت، وكان عددهم نحو ثلاثين الفا في بيوت كيبوت الأعراب يحملونها⁽³⁾ وهم في هذا يمثلون البداوة، في حين يمثل الامام واتباعه مجتمع المدينة كما سلف فكانت مخالفتهم الامام تدل على في اطار الصراع القائم في كل عهد بين البدو والحضر.

(1) عن اراء المتحرلة انظر: غير الدين فرازي: اختلافات فرق المسلمين والمشركون ص: 38، 39، 63.

(2) ابن تومث: دولة الرستميين: ص: 114. الحبيب الجنتلي: تأخرت ص: 44.

(3) فيكري: المغرب، ص: 67 الحسوي: معجم البلدان مادة «تأخرت» ج. 2، ص: 815.

وربما ان الامام اراد ان يسطر سيطرته على الواسلية، ماداموا يقيمون في اطار الدولة الرسمية ويتجلى بسط السيطرة في استقبال جباة الامام، فرمما ان الامام حاول ان يرسل جباة اليهم، فرفضوا دفع المغارم، ذلك لانهم بدو غير مستقرين، وهؤلاء في العادة يرفضون دفع المغارم⁽¹⁾، طواعية، عكس المستقرين الذين هم على استعداد لدفع مثل هذه المغارم، فيكون من المحتمل ان وقع الخلاف بين الطرفين — الامام والواسلية — حول هذا الموضوع.

وبما تقدم، فسواء كان احتجاجهم على موقف عبد الوهاب من الامامة أو بصفتهم بدوا زنايين، فإن حركتهم تحمل طابعا اجتماعيا اقتصاديا بنض النظر عن الصورة التي ظهرت عليها أو الطابع الذي اتخذته قد عبرت عن تضرعهم الاقتصادي والاجتماعي بأشكال مختلفة.

ويبدو أن تلك المظاهرات لم تشر، فأحتكم الطرفان الى السيف، فما كان من الامام إلا ان خرج اليهم بمساكر كثيرة قاتلهم مرة بعد مرة حتى اعياء الأمر وأظهر عجزه، فاستنجد بنفوسة الجبل، فذكر ابو زكريا ان الامام حين رأى ان حريمه جد لرمي الى جبل نفوسة يستمدهم ان يعثوا اليه جيشا نجية⁽²⁾.

وقد نجح الامام في نهاية المطاف في احراز انتصار على الواسلية، فان ابا زكريا يذكر انه لما امن اهل المسكر — الأماضية — في قتل الواسلية واخضع وضمت الحرب أوزارها ولم يكده بقلت من المعزلة الا اليسوء ثم انتقاد هؤلاء الى الرستمين، فظهر ميمون بن عبد الوهاب بعد ذلك على رأس الأماضية وامامهم وامام الصفرية والواسلية⁽³⁾ وهم وان لم تقم لهم قائمة بعد ذلك، الا انهم ربما اتساحوا في انتفاضة أخرى هي انتفاضة العامة.

(1) عن رفض زناية دفع المغارم: انظر. ابن حلقون: للتقدم: ص: 142 وذكر ابو زكريا ان الواسلية قوم من البربر اكثرهم من قاتل زناية، المصدر السابق ص: 67. ويظهر من هذا انهم متعلقون مع غير زنايين ربما صياحة.

(2) ابو زكريا: ويظهر ان المعزلة يرون الخروج على السلطان الجاهل.

(3) ابن كززي: للفرج ص: 67، ابن حلقون: للفرج ج. 6، ص: 248.

يشير بعض المؤرخين إلى حروب خاضها الإمام عبد الوهاب ضد هوارنة ويردونها إلى خطية مقدم هوارنة ابنه أحد رؤساء البربر، ويستشف بما ذكره ابن الصغير أن الخلاف قائم قبل قيام الخطية، بل إن هذه الخطية نفسها كانت لواجبة تخالف ضد الإمام فأشار ابن الصغير إلى قول رجل للإمام عبد الوهاب: «إنه إذا تم زواج الفوارى من تلك البنت وقعت المصاهرة وإذا وقعت المصاهرة صارت نسبة وإذا انتظمت — هكذا في الأصل — قبيلة إلى قبيلة نأواك من في البلد»⁽¹⁾، فيقتزح على الأمام للمحيلة دون وقوع هذه المصاهرة، وبالتالي هذا التحالف إن «اعتطب إلى هذا الرجل ابنه أما على نفسك أو على ابنك أو على من سوف يؤثرك عليه»⁽²⁾.

ويمتدح أن يكون هذا السبب المباشر لهذه الحرب، بل إنه كان السبب الذي أشعل الفتيل، أو العود الذي قصم ظهر البعير — كما يقال — إذ ما كان هذا الموضوع ليأخذ هذا التهج وهذه الحدة، لولا ما كان يحصل في النفوس من ضغائن واحتقاد، ولا تقصر الأمر على هوارنة، ألا إن ابن الصغير يذكر أنه «نالت اليهم الفوارين من غما نخوهم وهوى هواهم»⁽³⁾.

ولا يستبعد أن يكون نزاع هوارنة مع الإمام عبد الوهاب لا يختلف عن نزاع يفرن معه، ذلك أن هوارنة تنتمي إلى المذهب الإباضي، وقد لعبت دورا بارزا في مسيرته، حتى عدّها الجنحائي دعامة أساسية في قيام الدولة الرستمية، وهذا يعني إحساسها بهضم حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فانتمت إلى هذا المذهب رغبة في استعادة تلك الحقوق إلا أن استنثار الأمام واتباعه من نفوسة والمعجم غالبا كما سبق، خيب آمال هوارنة وحال دون تحقيق رغبتها شأن يفرن. فإذا كان الاستنثار هو سبب نزاع هوارنة للمدينة مع الإمام، فقد كانت هناك بعض قبائل هوارنة تسكن في بولادي تهرت قبلي المدينة فكان نزاعها مع

(1) ابن الصغير: تاريخ الأمازيغ، ص: 331.

(2) نفس المكان.

(3) نفس المكان. ربما كانوا من العروسة الأخرى مثل شكارية والواصلية.

الامام يدخل في اطار النزاع بين البدو والحضر، فتحالفوا وتعضوا لهواة المدينة — بني مسالة أو الأوس — وهكذا ارتحل هؤلاء نحو المغرب حتى نزل رئيسهم بواحي هوارا وبينه وبين المدينة نحو عشرة أميال أو أكثر فعمروا النهر من اعلاه الى موضع ايثاك قبائل جمعهم اسم هوارا⁽¹⁾.

ولا نغفل ان الله جعل للفقراء حقوقا في اموال الاغنياء فانذالم يؤدوها طواعية فقد حل للفقراء انتزاع حقوقهم بالطريقة التي يرونها، ويظهر ان هذا الامر هو سر الغارة التي قامت بها هوارا على رجل من ابناء المدينة تلبو عليه مظاهر الثراء وربما كان من اتباع الامام، — فاستولوا — المواربون على خاتمه دليلا على نظرهم للمادية وتأكيدها لهذه النظرة فقد قال فيهم قوم المدينة انهم «استحلوا الاموال»⁽²⁾.

فخاض الامام عبد الوهاب معهم حربا ضروسا حتى قتل في ذلك اليوم خلق كثير وامم من الامم وكان القتل في هوارا افضح واشنع⁽³⁾، ويظهر من هذه العبارة «امم من الامم» تحالف هوارا مع قبائل غيرها مهضومة حقوقها، وان انتصار الامام في هذه الحرب لا يهيئ الازمة لانه لم يعالج اسبابها من جذورها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد بدأت سياسة الرسميين الاقتصادية تؤتي اكلها، فظهرت الثروة وحياة الرفاهية في مدينة تاعرت بدل عليها ما ذكره ابن الصغير بخصوص الامام اقلح، فقد ابلى القصور واتخذ بابا من حديد وبنى الجفان وأطعم فيها وعمرت معه الدنيا وكثرت الاموال والمستغلات⁽⁴⁾ كما سلف.

ويبدو ان هذا الوضع غير الامام ومن دار في فلكه من أصحاب السلطة والامتيازات، فيذكر ابن الصغير ان الناس تناحسوا في البيان فبنوا القصور والضياع خارج المدينة، كما يشير الى وفرة الاموال في ايدي القبائل دون ان يذكرها، علما انه لا يلهم من هذا الشمولية والتعميم، فهو ربما اطلق

(1) ابن الصغير: القصور السليل من: 110 محمد بن عيسى: نور زكاة من: 120.

(2) نفس للصغير: من: 112.

(3) نظر عنها: ابو ذكريا: كتاب سيرة الامم: من: 67.

(4) ابن الصغير: تاريخ الامم: من: 116.

الكل على الجزء اعني رؤساء هذه القبائل وكبار ملاكها، اذ هو يذكر في مكان آخر ان القبائل لما اكتسبت الاموال وانجذبت العيد والخيول قد نالوا من الكبر ما نال اهل المدينة، فالتحقوا العيد والخيول لايقوى عليه عامة الافراد.

ويواصل ابن الصغير اشارته الى ثراء انصار الرسميين فيذكر ان العجم قد انتهت القصور ثم يذكر ان نفوسة قد انتهت العدوة، وكانت تمتنع بمكانة اجتماعية، ويبدو ان نفوذهم كان واسعا وكلمتهم فاصلة بشأن تعيين الامام⁽¹⁾.

على ان ما تقدم لايعني بالضرورة فقر المعارضة، بل نال هؤلاء الثراء وعاشوا حياة الرفاهية، فذكر ابن الصغير ثراء الجند القادمين من افرقية حتى بنوا المدينة العامرة، وثرأ بعض القبائل وثرأ بعض العرب، وبالجملة فقد «كثرت الاموال حتى أظفت اهل الخواجر والبوادي»⁽²⁾.

هذا الثراء الفاحش يقابله في الجهة الأخرى، فقر مدقع في أوساط العامة، واذا كان ابن الصغير لم يشر اليه فقد دل عليه من خلال قيام نفوسة بالنكر المنكر في الأسواق، والاحتساب على الفساد كما سلف وظهر الفقراء في ولاية أبي حاتم سراقا وقطاع الطرق، كما ظهروا حول محمد بن عرفة المذكور سابقا، ينلقطون صدقاته وهباته، فقد كان جوادا سخيا، وربما كانت هذه الصفة وراء ما أشار اليه ابن الصغير بخصوصه، من انه كان اذا ركب من داره يريد ابا بكر الامام مشى بين يديه ومن خلفه ومن يمينه ومن يساره ام من الامم مما كان يثر حفيظة الرسميين وغيرهم، وربما هؤلاء هم الذين عناهم ابن الصغير حين أورد دخول جثة ابن عرفة المدينة فأبتدر اليه العامة يطالبون بتأريهم، وكانت هذه العبارة تدل على وجود هذه الطبقة في عهد الامام ابي بكر، بينما كان أول ظهور مؤثر لها في أواخر عهد الامام ابي الهيثمان

(1) نفس المصدر: ص: 337.

(2) هذا ما دعا عبد العزيز بن الأوز أن يتأدي بأمل صوته بهذا استيعابه: «ثالثه سالككم معاش نفوسه اذا مات واحد جعل مكانه آخر ولم يهترو الأمر القسطنطين وترفعه اليهم فيخطرون من هو القوي ورضي النظر: نفس المصدر: ص: 340.

(3) نفس المصدر: ص: 336.

اذ ذكر ابن الصغير انه لما مات ابو اليقظان قامت العوام فواعل الحرف ومن لف لفهم فقدموا ابنه ابا حاتم بلا مشورة احد من الناس لامن القبائل ولا من غيرهم(1)، ويضيف انه «اجتمعت العوام والفرسان — ربما الفتيان — دون القبائل فنادوا لاطاعة لاحد الا لابي حاتم ثم ارسلوا ال القبائل فابعده» ولكنه يكشف سر هذا الموقف من ابي حاتم وهو رسمي.

يظهر ان تحالف العامة مع ابي حاتم لانه كان قريبا منهم فذكر ابن الصغير بخصوصه انه كان يجمع الفتيان ال نفسه فيطعم ويكسونه، ثم انه على ما يبدو لم يكن على وفاق مع الرسميين ويظهر هذا في تذمره «نازعني الي كلنا وحل على اخي بكذاء من جهة ثانية فقد كان المرشح للامامة لتناه يقظان باعتباره الابن الاكبر وحتى لوخرجت الامامة عنه فهناك عدد من الاخوة منافسون لابي حاتم، فكانت الامامة بعيدة المال، فوجد طريقه اليها بتحالفه مع العامة.

وقد رحب العامة بهذا التحالف من جهتهم، مادام ابو حاتم رسميا واباضيا موافقا لهم، بما يسكت القبائل والاباضية، ويظهر هذا في قول وجوه اهل المدينة، ان الاباضية قد كتبت عليا وهم لا يكفون من حربنا ما لم يكن عندنا رأيي — رئيس — من الرسميين يتحل مذهب الاباضية» وربما لعوامل اخرى، كان يكون الرسمي الوحيد بينهم لانهماز لاحد مثلما كان الشأن بالنسبة للامام عبد الرحمن.

ان حمل العامة ابا حاتم وفرضه اماما، يعني اعلانهم مرحلة الكفاح المسلح من اجل احقاق حقوقهم، بعدما اصبحوا شريحة واسعة لا يستهان بها، رأت في نفسها القدرة على التغيير، وبما بلغت النظر اليها قامت بصفتها «العامة أو العوام» دون اني اعتبار اخر مذهبي أو قبل أو عرقي ويتجل الامر اكثر في اعلانها عن اهداف حركتها «انما لنا طمارة هؤلاء القوم لنامر بالمعروف وننهي عن المنكر(2)، وهذه العبارة تدل على غايتهم الاجتماعية والاقتصادية.

(1) ابن الصغير: نفس المصدر. ص: 356 — 357.

(2) نفس المصدر: ص: 358.

(3) ابن الصغير: تاريخ الامة. ص: 359. ويبدو ان لفظة لم تحس الامر بالمعروف والتي عن المنكر يتخلل ان ابا حاتم من الطبقة الخامسة جاء دار الامام ففتح فحصل بضرب فيها بالحجارة ويقول: بلة — لعنة — الله اليوم على من سكن هذه البلد — نعرث — لنفسه اعلمها في الامر بالمعروف والتي عن المنكر نظر التدريجي: طبقات ج. 2. ص: 493.

ولكن كان على العامة ألا تتخضع بلقي حاتم، فهو ثري وريب أسرة حاكمة ثرية اقصد انه لا ينتمي الى طبقتهم وان تحالف معهم، ولهذا ما ان نال الامامة حتى قلب ظهر الجبن كما يقال ونكر لهم، فأعجاز الى أسرته وحلفائها ضد العامة التي رفعته.

استثمرت العامة موقفه هذا، فقامت عليه، وكانت من القوة بحيث جعلته يدرك ان تاهرت ليست بدار قرار، فخرج قومه منزهين الى حصنهم ثاليت في طرف لواءة البادية وخرج معهم العجم الى حصنهم وخرجت نفوسة كذلك، ثم تبعها ابو حاتم مع وجوه اهل البلد، في حين قامت العامة ومشايخ البلد في المدينة في جمع عظيم (1).

ويدون الظروف لم تكن تسمح للعامة بتحقيق انتصار، وحسم الموقف، ذلك انهم محاصرون وان الرستميين ومن معهم مؤازرون بمن انضم اليهم من القبائل مثل لواءة، وان القراء الرستميين بدأ يلعب دوره، فان ابا حاتم «اعطى الأموال وحمل على الخيل فأجتمعت قبائل الصحراء اليه»، لهذا بدأت القدرة تلور على اهل المدينة من العامة ومن معها، فأرأى هؤلاء التحالف ثانية مع شخصية رستمية، كانت هذه المرة تمثل في يعقوب بن اقلح، وقد عللوا ذلك بأنه — يعقوب — مصارم لابن اخيه ابي حاتم منذ زمان وان ابا حاتم منذ ولي اترحل يعقوب وتزل بزواجة فلم يدخل للرستمية جمعا ولا امان ابن تميم (2).

وهكذا تجمدت الحرب بين العامة وحلفائها تحت قيادة يعقوب بن اقلح من جهة وبين ابي حاتم وحلفائه من الرستميين وغيرهم من جهة ثانية، دون ان يحقق طرف الانتصار الحاسم على الطرف الآخر، فلم تتوقف الحرب الا عندما اعاد التاريخ نفسه فوقع التحكيم «فمقدوا ان يرفعوا ايدي ابي حاتم ويد يعقوب عن النظر اربعة أشهر ويمشي الناس الى الناس ويدخل بعضهم على بعض وتأمين الساحات فم العقد على ذلك» (3)، وبمعنى آخر تم عقد الصلح بين الطرفين، وحلقت العامة بعض المكاسب.

(1) عن خروج الرستميين وحلفائهم من تاهرت انظر: نفس المصدر ص: 358. 359.

(2) نفس المصدر ص: 359.

(3) نفس المصدر ص: 360.

(4) ابن الصلح: تاريخ الأئمة ص: 361.

وعلى كل حال، انتهى الأمر بتولية أبي حاتم الإمامة ثانية ودخوله تاهرت، ويبدو أنه حاول في إقامته الثانية انتاج سياسة توفيقية، فعين دخل المدينة جمع مشايخ البلد إياضيتها وغير إياضيتها للتشاور فعينوا على القضاء محمد بن عبد الله بن أبي الشيخ، بينما لم يقع الإجماع على صاحب الشرطة مما اضطره إلى تعيين رجلين هما زكار وإبراهيم بن مبيكين.

وانتهت الدولة الرسمية ولم تحقق العامة أهدافها، لكنها أعلنت عن وجودها وغبرت عن مطامعها، وإذا عمل المؤرخون ذكرها بعد ذلك كلفة متصورة فهذا لا يعني أنها انحطت أو تلاشت بل الأرجح أنها لجأت في كفافها إلى صور مختلفة، وربما كان منها استقبالها وترحيبها بالعبدين فلذلك أبو زكريا أن إيا عبد الله الشيعي حين وصل تاهرت وأخرج إليه وجوه أهلها من الخافقين والشيعية والواصلية ومن بها من الصفوية وتلقوه وشكوا إليه الأمارة ووعده العون من أنفسهم على جميع المستعنين ولزمهم باستعمال شافيتهم وتوهمين شوكتهم⁽¹⁾ معلقين أمالهم بهذا على الفاطميين

ثم قامت انتفاضة أخرى في الجناح الشرقي من بلاد المغرب الأوسط وبالتحديد في بلاد كتامة الذين كانوا يخضعون لرجال منهم، هم شيوخ قبائلهم، وهم يجمعون ما وجب عليهم من أموال من تلقاء أنفسهم فيوزعونها على مستحقيا وهم كثيرون من القبائل، فأضاف وفد الحجاج السالف الذكر إلى الشيعي أبي عبد الله ونحن نحارب بعضنا بعضا ثم اصطالح بعد القتل ويصالح القوم منا قوما ويحاربون آخرين كلها دأبا⁽²⁾، ويجمع هذه الحروب عادة عمليات سلب ونهب، وتقع القبائل الضعيفة تحت وطأة القبائل القوية.

ولم تفعل الحضارة فيهم فعلاها، فظلوا قوما أشداء يرهب جانبهم، ويبدو أنه لم يحاول أحد قط الزحف إليهم، فعين سألهم الشيعي: فإن دهمكم غيركم اتجتمعون ؟ قالوا: ما رام ذلك منا أحد قط، وهم قوم محاربون، فعين سألهم

(1) أبو زكريا: سورة الأكمة ص: 112 الشرجيني: طيفات ج. 1. ص: 94.

(2) القاضي المساند: افتتاح الدعوى ص: 65 — 66.

«الشيعي» عن الحقل والسلاح، قالوا: ذلك أكثر كسبنا بونه نقصه، فاجتبا إليه لما بيننا من حروب، وقد أثرت فيهم طبيعة بلادهم الجبلية.

كما أن انحراف الطرق الرئيسية — طريق الجادة — التي تخترق بلاد المغرب الإسلامي، قد جعلهم قوما منعزلين عن العلاقات العامة والتأثر الحضاري، فظلت نفوسهم عازلة لتأثير البيئة الجبلية، محافظين على الطبيعة البدوية وربما كان هذا وراء وصف إبراهيم بن أحمد بن الأغلب لهم بأنهم «أوباش»، ووصف زيادة الله الثالث لهم «برابر أنفام وجهال طعام» ثم وصف لغز الفاطمي لهم كمنظرة بأنهم «الصبح الرماح»⁽¹⁾.

وإذا كان هذا هو وضعهم الاجتماعي، فإن وضعهم الاقتصادي لا يحدسون عليه فأراضيهم جبلية كما سلف، ولم يشر الرحالة إلى مشاركتهم في التجارة الدولية، بل ولا حتى في إطار المغرب الإسلامي بدليل عدم إشارتهم إلى عمرك أو طرق تجارية تخترق بلادهم، فكانت الفلاحة عماد ثروتهم وحياتهم، وهذه مهما عظمت، لا توفر الأموال الطائلة ولا يذل وضعهم العمراني على وضع اقتصادي حسن، فلم يشر الرحالة إلى وجود مدينة غير ما ذكرنا في أعالي بلادهم، فكانت سطيف مثلا في عهد الأصبغري مدينة كبيرة لها كورة تشتمل على قرى وعسارة متصلة⁽²⁾، وهذه القرى لا تزيد عن أكواخ وأحصان.

في نفس الوقت كان كتابيون آخرون يسكنون المدن التي سلف ذكرها على مقربة منهم، وهؤلاء ولا شك أحسن حالا من كتامة الجبال، فكانت قسنطينة تداري ميلة وتقاوس في حالها ولها مياه كثيرة واجنة عظيمة وبها جميع الفواكه كاللوز والجزز — الكرز — أو حب اللوك والكروم وزرعهم كثير⁽³⁾، وكانت مدينة سطيف كثيرة الخير تقارب ميلة والميلة، وكانت ميلة في عهد البعقوني «مدينة عظيمة جبلية عامرة وهذا البلد كله عامر كثير الأشجار والثمار».

(1) الجوزي: الاستاذ جوفري، ص: 107. القاضي التستري: المصدر السابق ص: 79 — 171.

(2) الأصبغري: المسالك والممالك ص: 39.

(3) ابن حوقل: صورة الأرض ص: 91. وعن هذه المدن انظر ابن حوقل: المصدر السابق ص: 91.

93. البهزلي: وصف ص: 11. البكري: المغرب ص: 43، 44.

وكان على هذه المدن امراء لديهم العدد والقوة في ايديهم الاموال الكثيرة⁽¹⁾، ساعدتهم حصوة اراضيها ووقوعها على الطريق — الرئيسي طريق التجارة السابق الذكر — على احراز هذا الثراء، وبهذا يمكن ان نتخيل القصور في هذه المدن الى جانب البناء الحضري، وتتخلل الرقاعية والتبع التي يمشونها على الاقل بالنسبة لقبائل كتامة الضاربة في الجبال المجاورة.

ولا تغفل الاشارة الى وضعهم الحضري، باعتبارهم سكان مدن، ولزعمهم على طريق المارة، مما يسمح لهم ان يتفاعلوا مع غيرهم من المجتمعات، وهذه الحياة تؤثر في اسلوب حياتهم وفي نفسياتهم، فيميلون الى الراحة والدعة، ويتخلقون بالطراقة واللين، وتضعف فيهم روح الحمية والمداخلة.

ويرتبط بهذه المدن، طوائف من القبائل من قارب المدن وعاشر اعلاها واستلهم امراؤها⁽²⁾، فهؤلاء يحكم هذا الارتباط وهذه الصلة، الفضل حالا من سواهم من القبائل، لما يكسبونه من اسواق المدينة ويتأثرهم بالحياة الحضارية فيها. هذه نظرة ضيقة محدودة في بلاد كتامة، لكن اذا وقفنا على قسم جبالها، واجلنا ابصارنا في الافق تظهر دول غرقت في حياة الترف والتبع فكثرت في ايدي الناس الاموال، والفوا حياة القصور والتفنن في الكمالي.

فهناك القيروان التي يصفها الاصطخري بانها «اجل مدينة بارض المغرب خلا لمرطبة»⁽³⁾، وكان على رأسها زيادة الله الثالث الذي كان مدعيا على الخلافة والجماعة والفساد، وفشى عنه شرب الخمر فأظهر الغناء والمعازف وجمع اليه اهل اللهو والخشدين والضحكين، في قصور رقادة. وفي الجهة الاخرى كانت تاعمرت بمرائها وانتماس اعلاها في حياة الترف والقصور، وهي التي وصفها البكري بانها المدينة العظمى جليلة القدر عظمة الامر⁽⁴⁾، وهناك الامرات العلوية التي حقق لها العلويون ازدهارا، حتى وصف البكري مدينة تلمسان بانها «المدينة العظمى المشهورة بالمغرب»⁽⁵⁾.

(1) القاضي الصمد: القصر السابق: من: 94، 64، 65.

(2) القاضي الصمد: يحتاج: من: 122.

(3) الاصطخري: السالك: من: 29. البكري: صفة: من: 8.

(4) البكري: صفة: من: 13.

(5) نفس المصدر: من: 14.

كان هناك إذن اختلال توازن اقتصادي حضاري في بلاد المغرب، تمثل كتابة الكلمة المتخلقة الثغرة، ولم تخضع لنظام دولة كنفوها، بقودها الى حياة الهدن والازدهار، ولم يلج في انقهم احتال قيام نظام من انظمة الحكم القائمة، بمحو الظلم ونشر العدل والسلواة، مع انها تحمل مذاهب وعقائد تدعو الى ذلك، لذلك كانت مهابة لأن تنهض الى هؤلاء المشرقين في المدن المجاورة أولاً ثم الى المدن الأبعد ثانياً، فتشاطرهم ترفهم وترفع من مستواها الاقتصادي، لكن الشعور بالحرمان والنظر بعين الحسد والغيرة لا يكفي، إذ لابد من عصية تجمعهم ومن شخصية تقودهم الى تحقيق النصر.

لكن الكتابيين كانوا جيلين، فهم اهل اتفة وكبرياء، وهم وان كان يجمعهم اسم كتابة إلا انهم يفترون قبائل وانفخافاً ويطونا وبيوتات، مما يجعل امر المنافسة على الرئاسة بينهم قائماً، شأن قبائل تاهرت في بداية عهدها بالرستميين، ويجعل امر الانقياد لبعضهم البعض مسألة صعبة، وكانوا يفتفرون الى الشخصية التي تقود دفة الثورة.

في هذه الظروف، حل بين ظهرانيهم ابو عبد الله الشيعي سنة 280هـ / 893 م⁽¹⁾، يحمل دعوة تقوم على الدين وما يوجبه الحق، فبدأ يعمق فيهم الايمان فيحضرهم على المحبة والتعاون والطعام والصلوات الارحام، ويحضرهم على العدل والسلواة والأمانة ونحو ذلك، وكان يلزم نفسه بما يلزمهم ويشرف بنفسه على معاقبة المشرقين، وقد كان نفسه محتسباً بأمر بالمعروف ونهي عن المنكر ومبدأ تركيزه على الدين امر ضروري، فان كتابة ليست عصبية، إذ جمعتهما الصلحة على صعيد واحد، لكنها يمكن ان تكون كذلك بدعوة ذات طابع ديني دعمها بإشاعة مسألة انتساب المهدي الى فاطمة بنت الرسول (ص).

كما ان الدين يمكن ان يكون مظهراً من مظاهر الصراع السياسي اي يتخذ ستاراً يخفي وراءه اهدافاً سياسية بصورة مذهبية، خاصة وان المجتمعات المتخلقة

(1) القاضي النعمان للصدر السابق: ص: 71. جعل ابن خلدون وصوله سنة 288هـ انظر: العراج 4، ص: 32.

لا تمنحها كثيرا المبادئ بقدر المكاسب المحسوسة فمادما يعني كتابة في مجالها، إن تولى الأمانة زيد أو عمرو كما يقال، كما أن الصراع السياسي ليس مقصودا لذاته بل لأنه الوسيلة إلى الصعود إلى السلطة والمنصب، لما تنبزه من مكاسب ومقام مادية(1).

كذلك اعطى الشيعة فيهم أفكارا ومبادئ تتفق ومستواهم الاجتماعي ومطامعهم الاقتصادية، فركز على فكرة المهدي المنتظر، الذي سيظهر يوما فيملا الأرض عدلا وعزوا، وعلى المهدي الغريب، فقد وعدهم باللقمة الطرية التي في أفواه أولئك الشرقيين، وذكر ابن عذاري أن الشيعة كان قد وعد قبل ذلك قواد كتابة ورجالها بأن يؤكلهم القمرون ويسلط أيديهم فيها ويقطعهم جميع أسوار أهلها(2).

فأقبل عليه الكتاميون من بني سكتان وغشمان ومسالته واجانة وغيرهم، فأزادوا إقبالا حين رأوا اتباعه مقبلين على الصلاة والصيام وأعمال الخير وتجنب المعاصي وتورعهم عما كانوا يعرفون عليه من الفساد، فسار الناس إليه، ولم يكن انتسابه إلى المشرق الإسلامي ليوقف هذا الإقبال، فهم يرون على جميع رؤوس دول المغرب الإسلامي أمراء من أصل مشرق(3)، ساسوها إلى الأمن والرخاء.

وقد اتسع انتشار حركته في أوساط الكتامين، فعنهم من رأى أنه يدعو إلى الدين الحق فيجمع يطلب ثواب الله ومنهم من أراد الدين والدين، وآخر يبغي الفخر والشرف والرئاسة، وغيرهم أراد الكسب والفائدة، ومنهم حسدا ومنافسة أو خوفا وثقة أو مدراة(4)، وواضح أن وراء كل أهدافهم هذه منفعة اقتصادية واجتماعية.

(1) إسنان الصبي: الصفحة 265 — 266.

(2) ابن عذاري: البيان ج. 1 ص: 150.

(3) كان الأتباع في القمرون والقمريون في المغرب والقمريون في المغرب الأوسط، والأندلس في المغرب الأقصى، والقمريون في الأندلس.

(4) القاضي العبدان: الفتاح ص: 122.

ولا ادل على ذلك مما ذكره ابن عفار، فحين انتصر الشيعة على ابراهيم الحارثي قائد زيادة الله سنة 292هـ / 904م «اشتغلت عنهم كتابة بالغميمة والاموال والسلاح والسروج واللحم وضروب الامتعة»⁽¹⁾ ودليل آخر يتمثل في قيامهم بالنهب والسلب إثر كل انتصار فني وفتة القروان سنة 299هـ / 912م كانوا — كتابة — يسألون عبيد الله ان يطلق ايديهم على نهب القروان، وكان يوسفهم في ذلك ويعلق اطماعهم به وهم يحاولون على اهل القروان وأرادوا نهب الخواص، فصاح أهل الأسوار: (نفوذ) هذا بالاضافة الى انتهابهم القروان وتاهرت وسجلماسة وغيرها من المدن التي دخلوها والجيوش التي هزموها.

بل ان الكتامين حر في انفسهم الأمان الذي قدمه الشيعة لأهل القروان، فذكر ابن عفار انهم لما «صحبوا بأمته للقوم ساءهم ذلك وكلموه فيه» وكان ابا القارح كان ينطق بلسانهم حين يحرم الشيعة بالمقام معه أو الانصراف فأجاباه: «وكيف أختار السر الى قوم قد ادبرت عنهم الدنيا وأدعك وهي مقبلة عليك»⁽²⁾.

ويمكن ان أوائل المنتسبين الى حركة الشيعة كانوا من الطبقة الدنيا في المجتمع، بما دعا الأمير ابراهيم بن احمد الأغربي السابق الذكر أن يصنفهم بالأوباش ودعا زيادة الله الثالث الى جمعهم بمنزلة «الحمر النافرة والأنعام السائمة» ويذكر لقيال موسى قول أبي زكري في عروبة بن يوسف بأنه «ابن راعي البقر»⁽³⁾.

على ان ما تقدم لا يعني ان كافة كتابة بمختلف طبقاتها قد انضوت تحت لوائه، اذ بعدما يشير القاضي النعمان الى بسط الشيعة نفوذه على عامة كتابة وإلى ظهور دعوته في كل ناحية، يشير الى ان هناك من أسر على معارضته، من رأى في الشيعة خطراً على مكانته الاقتصادية والاجتماعية وهم رؤساء القبائل

(1) ابن عفار: البيان ج. 1. ص: 138. القاضي النعمان المصدر السابق ص: 159.

(2) ابن عفار: البيان ج. 1. ص: 166.

(3) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة ص: 153.

(4) لقيال موسى: مور كتابة ص: 437.

وولاء البلدان^(١)، ومن انضم إليهم، وقد أوضح النعمان سبب معارضتهم حيث اشاع إلى أنهم يخافون أن تقوم حجته الشيعي فيستحكم أمره، وتزول رقابهم من أيديهم بسببه^(٢)، هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى مثل الخلل من كل دعوة جديدة خاصة وإن الشيعي لم ينصح عن سر دعوته، وإلى أنهم الانقياد إلى من كان أقل منهم مرتبة اجتماعية ثم علا شأنه لسبقه إلى الحركة وغير ذلك، وهذه المعارضة تلقاها كل حركة ثورية ناشئة.

ولا يعني هنا الانتصارات العسكرية التي حققتها الحركة بقدر ما يعني المكاسب التي حققتها الكتاميون، فقد تحققت آمالهم وأصبح عندهم ما كان الشيعي يعد لهم من النصر^(٣)، وهكذا انقطع القساد والخيالة وفشى الورع والدين والإيمان وانتشر العدل والأمن، وتمتعت أحوالهم الاقتصادية بفضل الغنم والمطايا فلبسوا أثواب الحرير وقلدوا السيوف الفولاذة وركبوا بسروج الفضة واللحم المذمومة وكثر عندهم السلاح، فشرفت أنفسهم^(٤) كما بدلوا بالترين والتجميل فلبسوا غير ثياب وحلوا سروجهم ولجسهم وأظهروا زيا حسنا فخرجوا من الحالة التي كانوا عليها، واتسعت أحوالهم وكثرت نعمهم لما أصابوا من الأعمال وملكوا من البلدان وأجريت عليهم الصلوات والعطايا^(٥).

كما أن كثامة دخلت التاريخ من بابه الواسع، وأحدثت تساهم في الحوادث التاريخية الجلية الشأن وبعد ما كانت مجرد قبائل هائمة في جبالها، أصبحت الآن تتحكم في تاريخ مناطق شاسعة وامتدت شرقا وغربا^(٦).

(١) القاضي النعمان: ص: ٩٣. ١٢٢. كان هؤلاء الزلاء هم موسى بن عياش صاحب ميلة وعلي بن حسن بن صاحب سطيف وهي من قبيل صاحب بلزمة وهؤلاء أمراء هذه القبائل «نفس المصنف» ص: ٩٤، فيما يذكر البطون أن في ميلة وحالا من بني سليم هو موسى بن عباس من قبل ابن الأغب، وفي سطيف قوم من بني أسد بن خزاعة والى بلزمة من بني سليم ومواليهم انظر: صفح: ص: ١١. وهؤلاء ليسوا كتاميين، وهكذا فإن المعارضة انحصرت في هؤلاء القبائل ومواليهم: فتح بن يحيى للمصنف ومعهدي بن أبي كشوة القاضي وفتح بن جوفان الأجلال وأبو فهم فضل بن نوح رئيس لطاية وزيادة للقرصين.

(٢) نفس المصنف: ص: ٩٦. ٩٧.

(٣) ابن عسار: البيان ج: ١. ص: ١٣٨.

(٤) نفس المكان.

(٥) القاضي النعمان: المصدر السابق ص: ٢٣٤.

(٦) انظر مزيد من التفاصيل: ليل موسى: دور كثامة مواضع متفرقة.

وبدأ الكتاميون مع هذه الحركة يحطون أعلى المناصب وهي هدف الجماعات التي تشد أزر كل حامل دعوة، يطلب ملكا في أرض غير موطنه، فهم يأملون منه اصطفايهم مراتب الملك وعطاه من وزارة أو قيادة أو ولاية ثغر، ولا يطمعون في مشاركته في شيء من سلطاته تسلما لمصبتها، فكان من قلدتهم أبو يوسف مكنون بن ضبارة الأحمالي ولاء أبو عبد الله الشيعي علي ميلة، ثم علي تيفاش، وأبو عبد الله يحيى بن سليمان ولاء الشيعي علي طينة، وأبو زكريا خليفة الشيعي علي رقادة عند غروجه إلى سجلماسة ومنهم صولات القاسم السكتاني وعروبة بن يوسف اللوسى وأبو حميد حواس بن صولات اللهبسي، وأبو مالك بن بفسراسن بن أبي شحنة اللهبسي وغيرهم.

وهكذا فبينما خيل في الحركة العبيدية في بلاد المغرب، وفي طبعها وأهدافها مذهبية كانت أو سياسية، فإنها تحمل في ثناياها طابعا اقتصاديا اجتماعيا، فهي ثورة قامت بها جهة — كتامة — متخلفة اجتماعيا واقتصاديا ضد جهات تحيط بها متحضرة مترفة، ولم تكن هذه الحركة الأخيرة في بلاد المغرب، فقد قامت حركات أخرى مماثلة منها حركة أبي يزيد بن محمد بن كيداد السالف الذكر.

(1) ابن خلدون: المقدمة 156.

الخاتمة

يتضح مما تقدم، أن هناك عدة عوامل جعلت بلاد المغرب الأوسط تشتهر بالزراعة، مثل الموقع والوفرة والتطور الاجتماعي وتوفر الأمن وغيرها، وقد لفتت نظر الرحالة رغم ميلهم إلى الانحياز بمزارعها وبساتينها، فأشاروا واشادوا بها، حتى كانت تصدر من انتاجها إلى البلاد المجاورة، وكانت تشتهر بزراعة نباتات حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي إطار اهتمامهم بالزراعة فقد عملوا على زراعة بعض النباتات المدارية فنجح بعضها مثل القطن دون البعض الآخر، وكانت المزارع تنتشر حول القرى والمدن، بل وفي مناطق التجمعات القبلية، فإن الأغلب من قبائل الشمال كانت بدوية لكنها متحضرة.

الا أن الزراعة في القرن الثالث الهجري كانت غالبا لسد الحاجة المحلية، مع دخولها الميدان التجاري بشكل محدود، ذلك أن الأمراء في بلاد المغرب الأوسط من رستميين وعلويين وغيرهم، لم تكن لديهم أهداف بعيدة، تستلزم حشد الأموال والطاقات، بل قنع كل منهم بما عنده، ومن هنا، كان الانتاج الفلاحي غالبا محدودا بحاجة الاستهلاك.

لكن الوضع يختلف في القرن الرابع الهجري، فقد كان الفاطميون يحدون في تحقيق أهدافهم البعيدة، بل اهتم كانوا بتبوير وجودهم في هذه البلاد مرحلة انتقالية، وإن عليهم استغلال سكانها وطاقاتها المادية والبشرية، وكانوا يدركون أن طموحهم يتطلب جمع مبالغ مالية ضخمة، وليس هناك من سبل امامهم سوى الانتاج الزراعي، ومن هنا، فقد اعطوا هذا المجال اهتماما خاصا، فأتبعا سياسة زراعية تفرض على الفلاحين بذل مزيد من الجهد أكثر مما اعتادوا عليه، ومثلهم فعل الزيريون، فقد أشرنا إلى أن زيري قد وفر الأمن للقبائل وزرع الناس.

وعلى أية حال، عرفت بلاد المغرب الأوسط الانظمة الزراعية التي كانت متبعة في مختلف أنحاء الدولة الإسلامية، واستعملوا نفس الأدوات، وهي عادة بدوية، وفي إطار اهتمامهم بالزراعة فقد عملوا على استغلال جميع موارد المياه، فأستعملوا وسائل مختلفة وانظمة متعددة للري والزراعة المروية.

وقد قامت علاقة جديلية بين الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي، وكانت الظروف مواتية لنجاح واتساع تربيتها، منها الازدهار الزراعي وطبيعة البلاد مراعيها، وطبيعة المجتمع، وهو في الأعم قبي، والقبائل تهتم بتربية المواشي بل هي تعبرها أموالا عوض النقود.

وقد ترك هذا الازدهار آثارا إيجابية على الصناعة بالمغرب الأوسط، إذ إن الصناعة في ذلك الوقت هي عملية تحويلية للمنتوجات الزراعية والحيوانية، من هنا نشأت صناعات عديدة، منها ما يقوم على تجهيف التوابل أو معالجة الحبوب أو تصنيع الأعشاب، أو استغلال النباتات الصناعية في الحصول على النسيج إلى غير ذلك من المصنوعات.

ومن جهة ثانية، فإن الازدهار الفلاحي أوجد طبقة ثرية، بنت القصور، وراحت تطلب الأثاث والتحف المناسبة لحياة القصور، وهذا بدوره انعكس على ازدهار الصناعة وميل الصناع إلى التفنن في صناعاتهم.

ويبدو أن الصناع قد نما بينهم شعور بربطهم وبوحدهم حتى أصبحوا يمثلون جماعة بارزة في المجتمع، فأشار إليهم ابن الصغير بـ «معلم الحرف»، وإن هذه الظاهرة تعبر بذرة للتنظيم النقابي وإن لم يظهر في ذلك الوقت إلى الوجود بشكل واضح، لقد كانوا يمارسون العمل النقابي دون أن يحملوا الاسم.

وتطورت الصناعة في بلاد المغرب الأوسط، حتى أن الصناع فقد انتباهه القليل، وحمل الانتباه إلى الصنعة، فيقال له: الصغار، أو الصوفي، أو البراز إلى غير ذلك.

وإن هذا الازدهار الصناعي، قد تولد عنه ازدهار ونشاط تجاري سواء في الميدان الداخلي أو الخارجي، والواقع أن هناك علاقة جدلية بين الصناعة والتجارة، فإن ازدهار التجارة أي تصريف السلع يعني طلب سلعة جديدة وهكذا، كان على الصناع أن يستمر في صناعته ما دامت نافعة.

وعلى كل، فقد تبين لنا في الفصل الثالث والرابع أن بلاد المغرب الأوسط قد ازدهرت تجارتها الداخلية والخارجية بسبب وجود عدة عوامل، وقد عملت الدولة نفسها على هذا الازدهار، من خلال توفير الأمن، ووجود الخصب

وغير ذلك مما ذكرناه، وبما يبرز هذا الأزدهار أن رجلا واحدا مثل ابن وردة كان يمتلك سوقا خاصة به.

ويمكن أن نتخيل السوق في ذلك الوقت، وقد عجت بالناس، ويجول بها الدلالون والسامرة وهم ينادون على السلع، وهنا وهناك محاسب يراقب أسعار بعض السلع، ويمنع الاحتكار ويراقب الموازين والمكاييل ونحوها، وتتخيل السوق وقد امتدت الخوانيت على جانبي شارع مسقوف أو ساحة، وتتخيل الأسواق منها داخل المدينة قريبة من المسجد ودار الأمارة، ومنها خارج المدينة، خاصة تلك التي تتعلق منها روائح كربة واصوات مزعجة.

وقد ازدهرت التجارة الداخلية في القرن الثالث الهجري مطلقا ازدهرت في القرن الرابع الهجري، إذ يجب أن لا ننسى في الانكسارات السلبية للسياسة الفاطمية أو الزيرية، فإن احتراق سوق في حرب ماء لا يعني انهيار الحركة التجارية قرنا من الزمن، وإن السليات التي ذكرها المؤرخون السنيون حول السياسة الفاطمية لا يعني بالضرورة أنها تعبر عن الواقع، لأن الفاطميين قد اعتمدوا بحياة المدينة الصناعية والتجارية من أجل ازدياد دخلهم الجبايئ من الخوانيت والراصد المنتشرة ويجعل هذا الاهتمام في وصية المعز ليكنين بن زيري حين عزم على الرحيل إلى مصر أن يستوصي بالحضر عيوا، وكان الاهتمام الزيري في الحياة الاقتصادية عامة هو الذي مكن المنصور بن بلكين أن يرسل هدية إلى العزيز بالله بالقاهرة «قبل أن قيمة ما كان فيها من الأمعة والدواب والطرف ألف ألف دينار عينا» سنة 374هـ.

وقد أدى ازدهار التجارة الداخلية إلى اتساع نطاق الحركة التجارية، فشملت مختلف الجهات، وسارت القوافل إلى الأندلس وبلاد السودان والشرق والمراكب إلى بلاد الروم، اعني أن التجارة الخارجية بدورها شهدت تطورا ونشاطا، ويمكن اعتبار بداية العهد الرستمي هو بداية بحث التجارة الخارجية فإن ابن الصغير يذكر «استعملت السبل إلى ... لكنها ازدادت حيوية في القرن الثالث الهجري، ويبدو أن بعض المؤرخين قد حاولوا انتفاخ دور بلاد المغرب الأوسط في ميدان التجارة الخارجية، ومركزين على اعتبارها مجرد جسر يربط إفريقيا ببلاد المغرب الأقصى والأندلس، لكن هذا الأمر يتضائل حتى تذكرنا

ان تاهرت كانت من كبريات مدن بلاد المغرب الاسلامي، حتى ان المقدسي شبهها بدمشق، ولا أرى انها كانت تقل شأوا عن مدينة فاس خلال القرن الثالث الهجري، التاسع الميلادي، كما وجدت مدن كبيرة تعتبر مراكز تجارية هامة في بلاد المغرب الأوسط مثل تلمسان.

الا أن المرجح هو اتساع دائرة التجارة وازدياد حيويتها في القرن الرابع الهجري، فقد اهتم بها الفاطميون والزيديون، ولم تخل الحروب التي شهدتها المنطقة دون سير القوافل التجارية، ويرى بعض المؤرخين ان هذه الحروب كانت من أجل السيطرة على الطرق التجارية، خاصة المؤدية الى بلاد السودان، لكن سيطرة الفاطميين عليها لم يكن يمنع سير القوافل القادمة من مختلف الجهات الى بلاد السودان، فحتى قوافل المشرق كانت تعبر بلاد المغرب الى بلاد السودان، ولا أرى ان الضرائب الجنية في المراكز التجارية التي هي معابر الى بلاد السودان مثل سجلماسة وورقلة، كانت سببا كافيا من أجل قيام تلك الحروب، التي أرجح انها كانت لأسباب جيائية من أجل توطيد حكم الفاطميين في بلاد المغرب الاسلامي، وتركيز نفوذهم فيه، كقاعدة خلفية أساسية لهم عند رحيلهم الى مصر، والى ابقائه خط رجعة إذا فشلوا في المشرق، وكان اعيان الفاطميين بالتجارة الخارجية عمدة لمصالحهم وأهدافهم البعيدة.

وقد ساعد على ازدياد نشاط التجارة، وجود نظم متطورة في التعامل التجاري، مثل الصياغة ونظام البنوك والسفينة والشركات، والقراض والكراء والوكالة وهي نظم تسهل التعامل التجاري، بالإضافة الى بناء الفنادق والمحلات والقيصاريات «القيصر».

وهكذا سارت القوافل التجارية في جميع الجهات كما ذكرت، وكان موقع بلاد المغرب الأوسط عاملا هاما في اشتراكها في التجارة الدولية، كما أن تجارها استفادوا من السياسة التجارية الفاطمية، فقد شارك تجارها الى بلاد السودان مثلا في جلب العبيد الى الجيش الفاطمي، وجلب الذهب الى خزائهم.

ويحيى بنا القول في الميدان الاقتصادي ان بلاد المغرب الأوسط قد شهدت رخاءا اقتصاديا ترك تأثيرا في الحياة الاجتماعية فأحدث بلورة في الطبقات

الاجتماعية وفي نوعية الحياة الاجتماعية أيضا وبالتالي أحداث انقلابا في الحركة العمرانية، بل وفي المفاهيم المسالمة.

على اننا نذكر ان السكان كانوا يصطبغون بصبغة اسلامية بصبغة عامة، وان المذهب السني كان له الانتشار الأوسع، وكأنه الغالب على البلاد فان الامارات العلوية ابتداء من سوق حمرة الى حدود المغرب الأوسط الغربية كانت سنية وكانت مناطق زناتة وصنهاجة سنية إذا استتبنا بعض الجيوب الخارجية. ولا نرجح ان كتامة قد اعتقدت المذهب الشيعي بأكملها.

وكان هؤلاء السكان يختلفون في انماط معيشتهم، فقد كانوا بدوا وحضرا ويبدو أن القبائل كانت تتركز غالبا حول التجمعات الحضرية مثلما كان الشأن بالنسبة لتاهرت، فقد كانت تحيط بها مجموعة من القبائل الزناتية، وربما كانت هذه الصورة تمثل العلاقة بين البدو والحضر، ولا نستطيع ان نلتصق بكلمة «البدو» بقبيلة محددة من قبائل المغرب الأوسط الثلاث المشهورة، واعني بها زناتة وصنهاجة وكتامة. فكل منها يظهر البدو والحضر فيها، إلا أن هناك تفاوتات بينها في درجة البدوية والتحضر، فالعروف أن أكثر قبائل زناتة بدوية، وعلى العكس منها فإن أكثر قبائل صنهاجة متحضرة.

وان وجود المدن والقرى القديمة في بلاد المغرب الأوسط ومنها مدن جليلة عظيمة باعتراف اليقويى للدليل على تحضر قطاع كبير من السكان، وحتى المدن التي فقدت شهرتها وبدت قليلة الأهمية تعني أن مجتمعا متحضرا، وكانت هذه المدن تنتشر من شرق البلاد الى غربها، وان مدينة مثل تاهرت القديمة التي ضطت عليها تاهرت الحديثة، قد لفتت نظر ابن حوقل فأشاد بعظمتها.

ويجب ان نلاحظ ان المجتمع البدوي يمتاز بانغلاقه ومحافظة على القديم، ولهذا تظهر بين أفراده الصفات البدوية سيمها وحسنها، فيسودها النظام القبلي المعروف، وقد حاول بعض المؤرخين ان يرجعوا حروب المنطقة الى صراع ناجم عن عداء بين القبائل الثلاثة المشهورة، خاصة بين زناتة وصنهاجة، ولا أرجح مثل هذا القول، ما دامت هذه القبائل متداخلة أحيانا ولا تقع بينها حروب،

والأرجح أنها تعود الى سيطرة النزعة القبلية التي تجعل طرفاً يأخذ الحضرة للطرف صاحب السيادة، ففي ظل سيادة صنهاجة على سبيل المثال وما ينجم عنه من قضايا جبهائية ونحوها، تأتي زناينة الحضرة والرضوخ، وهكذا.

وعلى أية حال، فإذا كان المجتمع القبلي يكاد يكون متجانس التركيب، فلا تكاد الفوارق الاجتماعية تظهر بوضوح واتساع، فإن المجتمع الحضري على العكس منه، فالفوارق الاجتماعية واضحة للعيان واليعد الاجتماعي واسع، فمن قمة الهرم وقاعدته، مسافة واسعة تفصل القمة اصحاب الامتيازات واصحاب الثراء والفصول، وفي القاعدة الفقراء والمهمومون، ويمكن ان نرجع الى هذا التفاوت الطبقي الصراعات الداخلية في بلاد المغرب الأوسط.

وهناك عادات وتقاليد لدى سكان بلاد المغرب الأوسط، بعضها صلت بحسنة مثل الشرف والكرم والفرسية وحسن الجوار والامانة والصدق الى غير ذلك، وبعضها الآخر صفات سيئة مثل العصبية والتأثر والغرور والغضب ونحوها الا ان هذه الصفات تكون على درجة اخف في المجتمع الحضري، فقد احدث الحضرة فيها تحللاً، فضعف تعصب الفرد بل مجرد التمايز لقيته كما اسلفت، وقد يلجأ الى المداورة والغش في معاملته، ويظهر هذا في افعال بعض التجار والصناع.

وقد كان للبربر على وجه الخصوص لباس معروف وزى خاص يعرفون به، الا ان الحضارة قد اثرت فيه، فظهرت ملابس وازياء مختلفة وعرفوا احدث ما وصلت اليه الحضارة العباسية من ملابس، كانت تعود قوافلهم محملة بها.

ويظهر انهم عرفوا المأكولات الشائعة في ذلك الوقت، سواء في المجتمع البدوي أو الحضري، ماداموا يعتمدون على نفس الخضار والحبوب والفاكهة في طعامهم، بل وكذلك يعرفون نفس الاشربة والتي هي العصير والنيذ والقهوة، والخمر لدى بعض الناس، الا ان التفاوت الطبقي يبرز في المأكولات فطعام الغني يختلف عن طعام الفقير في كل مصر وعصر، وشرابه يختلف بل ان الاوعية نفسها توضح الفوارق الطبقة.

وعلى كل، فإذا كان الفراغ من نوعين المشاكل الاجتماعية واعطرها، حتى انه الدافع الخلفي وراء معظم المشاجرات والفتن، فقد عرفوا بعض انواع وسائل

الترفيه والتسلية، للترويح على انفسهم والقضاء على اوقات فراغهم مثل الغروب
والتقصص الشعبية، والالعب الرياضية والمتزهات والمسارح والمهرجانات
وغيرها.

من جهة اخرى، فقد كان السكان يختلفون في مساكنهم، فالتقابل تسكن
في حيام من الور أو الشعر وبعضها اتخذ الاخصاص مساكن له، الا ان الرعاة
الاقتصادي الذي عم البلاد في القرنين الثالث والرابع للهجرة قد نقل كثيرا من
السكان الى حياة المدن، وكان من نتيجة كما ذكرت ظهور مدن عديدة الى
حيز الوجود في بلاد المغرب الأوسط، وهذه الظاهرة، بقدر ما كانت نتيجة،
فهي ايضا تعبر عاملا مهما في الازدهار الاقتصادي، إذ كان على الفلاحة
والقلاحين ان يسدوا حاجات سكان هذه المدن من المواد الغذائية، وبصورة اخرى
زيادة الانتاج، وكذلك فان ظهور مدينة جديدة يعني وجود قوة صناع جديدة
وقوة تجار جديدة ايضا، ويعني ايضا اتساع القطاع الحضري على حساب القطاع
البدوي، وما يتبع ذلك ويترجم عنه من تغيرات اجتماعية، وقد ذكرنا خمس عشرة
مدينة تم انشاؤها، وهذا يعني ان قطاعا كبيرا من السكان قد تحضر.

وبطبيعة الحال، فان هذه المدن قد شهدت منشآت عمرانية كذلك التي
تشهدها كل مدينة في ذلك العصر، من حصون وقلاع، ومن قصور ومساكن
خاصة، ومن اسوار تحيط بها، وقد كان بناء المدينة يكلف خزينة الدولة اموالا
باعتزة، لكنها كانت هذه النفقات من الموارد المختلفة التي تدر عليها الاموال.

وقد اشرنا الى ان القرن الثالث الهجري امتاز ببساطة الضرائب المحلية،
فأقتصرت على للوارد المتعارف عليها انها شرعية باتفاق جميع المذاهب، اعتادا
على ما جاء في كتاب الله مثل الزكاة والجزية والحراج والمشور، ويبدو انه بسبب
الرعاة في ذلك الوقت، كانت اموال هذه الموارد كافية لسد نفقات الدولة، والتي
كانت متواضعة نظرا لعدم وجود طموح واطماع بعيدة، لا للرسميين ولا
للأمراء العلويين، وقد اعتاد الناس على دفع هذه الموارد.

الا ان القاطنين عرفوا كيف يوجدون ويفرضون ضرائب متنوعة عديدة
باسماء مختلفة، وان كانوا يحطونها صبغة مذهبية، ساعدت على جمع الاموال الطائلة
التي مكنتهم من بناء دولتهم في بلاد المغرب وتحقيق طموحهم واعمالهم

في مصر بعد ذلك، وقد مال بعض المؤرخين الى الاستناد على ما ورد في كتب المؤرخين السنين والتي تعبر عن موقف أصحابها من التشيع، ويظهر فيها التحيز على السياسة المالية الفاطمية، الا ان المؤرخ اذا انحرف من احكام مسبقه، وانضج تلك العبارات الواردة في مصادرهم للتحليل والنطق مستبين منها ان سياسة الفاطميين قامت على قاعدة الاهتمام بالحياة الاقتصادية عامة، ولن يتأتى لهم هذا الا بتابع سياسة الحرم والضبط وهذه السياسة تمكنوا من جمع الاموال اللازمة وبها ايضا ظهرت المدن السالفة الذكر، اي الرعاء الاقتصادي.

الا ان انتقال الناس من وضعية في عهد الرستميين ومعاصريهم، قائمة على البساطة والقناعة في الانتاج، الى وضعية فيها ارغام على العمل، ولها بضرائب جديدة لم يعهدها الناس من قبل، اظهرت الفاطميين بمظهر القائلين مع ان مآقموها به هو حسن استغلال للطاقت البشرية والمادية في البلاد، عاد بالنفع على الطرفين.

وقد تعرضت بلاد المغرب الأوسط خلال القرن 3 - 4 هـ الى مجموعة من الازمات والمولوش تتمثل في القن والحروب، وفي انتشار القحط في بعض السنين، والى حرائق وفيضانات وزلازل من حين الى آخر كان من نتائجها ان شهدت البلاد هجرة داخلية من منطقة الى اخرى وهجرة خارجية باتجاه البلاد المجاورة، فان قبائل زناتة قد فرت باتجاه المغرب الاقصى في الاغلب، حتى كانت مواطنها ان تكون خالية منها على حد قول ابن خلدون.

وعلى اية حال، فقد رافق هذه الحياة الاقتصادية وجود فوارق اقتصادية بين الناس ورافق الحياة الاجتماعية فوارق اجتماعية، وهكذا ظهر في المجتمع طبقتان متبايزتان اقتصاديا واجتماعيا فكان الصراع ينشب من حين لآخر بين هاتين الطبقتين، وقد كانت دوافع هذا الصراع كاتمة وراء الاختلافات المذهبية، بمعنى انها دوافع اقتصادية اجتماعية، تتخذ المذهب ستارا لها، وهكذا قامت انتفاضات اتخذت بعضها النكارية ستارا مثل انتفاضة يزيد بن غنيم والي يزيد تخذل بن كيداد، واتخذت بعضها منهج الواسلية ستارا في حين قامت العامة بانتفاضات مماثلة ظهرت في لواخر ايام الدولة الرستمية، كما ان اتخذ كتامة بالتشيع وساندتها له يدخل في اطار انتفاضات العامة.

بیت المصادر والمراجع

- 1 - ابن الأبار
أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القاضي: ت 658 هـ / 1260 م.
الحلة السواء.
تحقيق وتعليق حسين مؤنس ط 1 القاهرة. 1963.
التكملة لكتاب الصلاة. صححه ونشره عزت العطار الحسيني
1375 هـ / 1956 م. مكتبة الخانجي. القاهرة مكتبة المنى بغداد.
- 2 - إبراهيم بحاز:
الدولة الرسمية. مطبعة لانوميك. الجزائر. ط. 1 1985.
- 3 - ابن الأثير
عزالدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم الجوزي: ت 630 هـ /
1232 م.
الكامل في التاريخ. دار الكتاب العربي ط 2. 1387 هـ / 2967 م.
بيروت.
- 4 - احسان النص:
العصبة القبلية: مطبعة دار البقعة العربية.
- 5 - أحمد أمين:
ضحى الإسلام. ط 7. مكتبة النهضة المصرية. 1343 هـ / 1935 م.
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. 1964 م.
الصعلكة والفتوة. دار المعارف سلسلة الأرقام 111. القاهرة.
فجر الإسلام. ط 10. دار الكتاب العربي. 1969.
- 6 - ابن الأثير:
معالم القرية في أحكام الحسبة. تحقيق ونشر روبن ليفي. كمبودج
1938 م.
- 7 - اخوان الصفاء:
رسائل اخوان الصفاء. دار بيروت للطباعة والنشر دار صادر للطباعة
ج. 1. بيروت. 1376 هـ / 1957 م.

8 — إدريس عماد الدين:

تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار. تحقيق: محمد البعلاوي. دار الغرب الاسلامي بيروت ط1 سنة 1985م.

9 — الأدرسي:

أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله ت 560هـ / 1166م. حقة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس. ماعودة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق مطبعة بريل ليدن 1968م.

10 — آدم مص:

الخضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري. ترجمة محمد عبد الحادي أبو ريقة. طبع لجنة التأليف والترجمة ط3 القاهرة 1377هـ.

11 — أوشبالد:

القوى البحرية والتجارية في البحر الأبيض المتوسط. تعريب أحمد محمد عيسى مطبعة مصر القاهرة بدون تاريخ.

12 — اسماعيل العربي:

دولة بني حاد، ملوك القلعة وبجاية. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر. 1980.

دولة الإدارة: ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 1983.

13 — الاصطخري:

أبو اسحق إبراهيم بن محمد الفارسي ت بعد 340هـ / 951م. المسالك والممالك. تحقيق محمد جابر عبد العال الحسيني دار القلم القاهرة 1381هـ / 1961م.

14 — ابن أبي أصيبعة:

أبو العباس أحمد بن القاسم السعدي ت 688هـ / 1270م. عيون الأنباء في طبقات الأطباء. تحقيق نزار رضا منشورات دار مكتبة الحياة. 1965م.

15 — اعطيل بن يوسف:

الرد على العقبي: المطبعة المديرية المحجزة. تونس. 1321هـ.

- شامل الأصل والفرع: طبعة وصححه ابراهيم الحقيش الجزائرى المطبعة
السلفية القاهرة 1348هـ / 1929م.
- شرح عقيدة التوحيد. طبعة حجرية الجزائر 1326هـ
- تفقيه العامر. بترتيب لفظ موسى بن عامر (د.م) (د.د) 1901م.
- 16 — الباروني ابو الربيع سليمان
بن الشيخ عبد الله النفوسى: ت 1350هـ / 1940م
الأزهار الرباعية في ائمة وملوك الاباضية ج. 2. مطبعة الأزهار
البارونية.
- مختصر تاريخ الاباضية: مطبعة الأرادة. نشر مكتبة الاستقامة. تونس
1357هـ / 1938م.
- 17 — باشا محمد مختار:
التوفيقات الالهامية. ط1 المطبعة الاميرية بولاق مصر 1311هـ /
1893م.
- 18 — البرادي ابو القاسم بن ابراهيم:
ق. 8هـ / 14م.
الجواهر المطاف: مطبعة محمد يوسف الباروني. القاهرة 1302هـ.
- 19 — البراوي راشد:
حالة مصر الاقتصادية في عصر الفاطميين. القاهرة. 1948م.
- 20 — ابن بشكوال ابو القاسم
خلف بن عبد الملك بن مسعود القرطبي: ت 578هـ / 1183م.
كتاب الصلة: الدار المصرية للتأليف والنشر 1966م.
- 21 — ابن بصال
عبد الله محمد بن ابراهيم الطلطليل: ق 5هـ / 11م.
كتاب الفلاحة: معهد مولاي الحسن تطلوان 1955م.
- 22 — ابن بطوطة
ابو عبد الله محمد بن ابراهيم التلواني: ت 779هـ / 1377م.
تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار.
المعروفة برحلة ابن بطوطة. دار صادر للطباعة والنشر دار
بيروت للطباعة والنشر بيروت 1379هـ / 1960م.

23 - البكري:

أبو عبيد عبد الله بن العزيز: ت 487 هـ / 1094 م.
المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب. مطبعة الحكومة. الجزائر
1957 م نشر مكتبة الشبي. بغداد.

24 - البلاغري:

أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي. ت 279 هـ / 892 م.
فتوح البلدان: تحقيق رضوان ط 1. المطبعة المصرية. الأزهر
1932 م.

البخسي:

أبو القاسم وآخرون.
فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: تحقيق قواد سيد. الدار التونسية
للنشر: 1393 هـ / 1974 م.

26 - بنيامين التطيلي:

(ت 6 هـ):

رحلة بنيامين التطيلي: ترجمها عن الأصل العبري عزرا حناد
المطبعة الشرقية. بغداد 1943 م.

27 - بورويبة رشيد:

الدولة الحمادية لأربانتها وحضارتها: ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر. 1977 م.

28 - بورويبة رشيد وآخرون:

الجزائر في التاريخ. المعهد الاسلامي. المؤسسة الوطنية للكتاب.
الجزائر. 1984.

29 - البيروني أبو الريحان:

عبد بن أحمد: ت بين 420 هـ / 430 هـ.
كتاب الجماهر في معرفة الجواهر. ط 1. مطبعة جمعية دائرة
المعارف. العتاتية حيدر آباد. 1355 هـ.

30 - ابن البطار:

الجامع لمرددات الأدوية والأغذية. القاهرة. المطبعة العامرة 1261 هـ.

- 31 - ابن تغري بردي
جمال الدين أبو الطاهر:
التجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: القاهرة.
32 - التسي أبو عبد الله:
ت 899 هـ / 1494 م
نظم الدرر والعقبات. نص نشره: حاجيات عبد الحميد. مجلة
الشارح. الفصل الأول. سنة 1981م الجزائر.
33 - تميم بن المعز لدين الله الفاطمي:
ديوان تميم بن المعز لدين الله الفاطمي: تحقيق محمد حسن
الأعظمي دار الثقافة بيروت. 1971م.
34 - توماس ارنولد:
الدعوة الإسلامية: تعريب حسن البراهيم حسن وأحمدون القاهرة
مكتبة النهضة. 1970م.
35 - التميمي عبد العزيز:
البلبل وشفاء العليل. الجزائر. 1967م ط. 2. اشراف بكلي.
36 - الجاحظ أبو عثمان
عمرو بن بحر الكندي الليثي: ت 255 هـ / 868م. .
التصوير بالتجارة. تحقيق حسن حسني عبد الوهاب. بيروت. دار
الكتاب الجديد. 1966م.
37 - الجعيري: فرحات:
نظام العزابة عند الاباضية الوهبة في جربة. المطبعة المصرية
تونس. 1975.
38 - جودت عبد الكريم يوسف:
العلاقات الخارجية للدولة الرسمية. المؤسسة الوطنية للكتاب
الجزائر. 1984م.

39 - الجودري:

أبو علي منصور العززي: أولعرق 4هـ / 10م
سورة الاستاذ جودري تحقيق محمد كامل حسن ومحمد عبد الحادي
شمرة. مطبعة الأعتاد. مصر. 1954م.

40 - الجيطالسي

إسماعيل بن موسى: د 750هـ.
شرح قواعد الاسلام: ج. 2. تحقيق بكلي عبد الرحمن بن عمر
الجزائر. المطبعة العربية. 1976م.

41 - الحبيب الجنبالي:

المغرب الاسلامي. الحياة الاقتصادية والاجتماعية (ق. 3 - 4هـ
/ 9 - 10) الدار التونسية للنشر الشركة الوطنية للنشر
والتوزيع. الجزائر. 1398هـ / 1978م.

42 - حركات إبراهيم:

المغرب عبر التاريخ. ط 1. مطبعة دار السلمي. الدار البيضاء.
1965م.

43 - ابن حمزم

أبو محمد علي بن سعيد الانطلسي: د 465هـ / 1064م
جبهة انساب العرب نشر وتحقيق وتعليق ليفي بروفنصال. دار
المعارف. مصر القاهرة. 1368هـ / 1948م.

44 - حساني مختار:

الصراع بين الفاطميين والأمويين على السيادة في المغرب
الاسلامي. رسالة جامعية. اشراف الدكتور لقيال موسى. جامعة
الجزائر 1978م - 1979م.

45 - حسن إبراهيم حسن:

النظم الاسلامية: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة.
1939م.

46 — حسن أحمد محمود:
الإسلام والطفالة العربية في القريّة. دار النهضة العربية. القاهرة
1963م

47 — حسن بن رشيق القيرواني:
أنموذج الزمان في شعراء القيروان. تونس 1406هـ / 1986م.

48 — حسن حسني عبد الوهاب:
ورقات عن الحضارة العربية بأفريقية. مكتبة المنار. تونس
1965.

49 — ابن حنّاد
أبو عبد الله محمد بن علي الصنهاجي: في 6هـ / 12م.
أخبار ملوك بني عبيد وسبوتهم. تحقيق وتعليق جلّول أحمد
البدوي. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1984.

50 — ابن حنّيس
(ت 527هـ):
ديوان ابن حنّيس. تحقيق أحسان عباس. بيروت. دار صادر
1960م.

51 — الحموي ياقوت
بن عبد الله شهاب الدين الرومي: (ت 627هـ / 1229م).
معجم البلدان. بيروت. 1967م.

52 — الحميدي أبو عبد الله
محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزري: (ت 488هـ /
1095م).

جزوة الفتى في ذكر ولاية الأندلس. مطابع سجل العرب
القاهرة. الدار المصرية للتأليف والترجمة. 1966.

53 — ابن حوقل
أبو القاسم النصيبي: ت بعد 367هـ / 977م.
كتاب صورة الأرض. منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت.
بدون تاريخ.

54 — ابن حيان

أبو مروان حيان بن خلف بن حسين الأندلسي: ت 469هـ / 1076م.

القصص من انباء اهل الاندلس. تحقيق محمود علي مكّي. نشر لجنة احياء التراث الاسلامي. القاهرة. 1390هـ / 1971م.

55 — ابن خردادبة

أبو القاسم عبد الله بن عبد الله: ت حوالي 272هـ / 885م. المسالك والممالك. مكتبة المتنبي. بغداد. 1889م.

56 — الخشبي

أبو عبد الله محمد بن حارث القروي: ت 361هـ / 971م. قصة قرطبة وعلماء افريقية. نشر جولييان ريو. مدريد 1914م.

57 — ابن الخطيب

إسحاق الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله السلماني: ت 776هـ / 1374م. أعمال الأعلام فيمن يبيع قبل الاحتلال من ملوك الاسلام. القسم الثالث. تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط. تحقيق أحمد مختار العبادي ومحمد ابراهيم الكتاني. نشر دار الكتاب النادر البيضاء. 1964م.

58 — ابن خلدون

عبد الرحمن بن محمد: ت 808هـ / 1406م. المقدمة: القاهرة للكتبة التجارية بدون تاريخ. كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الاكبر. دار الكتاب اللبناني للطباعة بيروت. 1959م.

59 — ابن خلدون

أبو زكريا يحيى بن أبي بكر: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد — مطبعة بر فوغاتا الشرقية الجزائر 1321هـ / 1903م.

- 60 - عولة شاكر الدجيل:
بيت المال. نشأته وتطوره من القرن الاول الى القرن الرابع
المجري نشر جامعة بغداد.
- 61 - ابن الخير الاندلسي:
الفلاحة الاندلسية. المطبعة الجديدة. فاس 1938م.
- 62 - دانييل دجيت:
الجزية والحراج. ترجمة فوزي فهم جاب الله. بيروت
1960م.
- معالم الايمان في معرفة اهل القروان. تحقيق ابراهيم شيوخ
مكتبة الخانجي مصر 1968م.
- 63 - الدباغ:
أبو يزيد عبد الرحمن بن محمد الأنصاري الأسدي:
669هـ/1297م.
- 64 - ديوز علي:
تاريخ المغرب الكبير. ط. 1. القاهرة مطبعة عيسى الحاج
1964م.
- هضة الجزائر دمشق. 1965م ج. 1.
- 65 - الدرجميني
أبو العباس أحمد بن سعيد: د حوالي 670هـ / 1272م.
طبقات المشايخ بالمغرب. تحقيق ابراهيم طلال مطبعة البحث
تستطبة 1394هـ / 1974م.
- 66 - ابن أبي دينار
أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم الرعيني القرواني: ألف كتابه
1110هـ / 1698م.
- المؤنس في أخبار افريقية وتونس. تحقيق وتعليق محمد شيام.
مطبعة 20 مارس نشر المكتبة العتيقة. تونس 1967م.

67 - الرازي فخر الدين:
اعتقادات فرق المسلمين والمشركين. مراجعة علي سامي النشار
نشر مكتبة النهضة المصرية القاهرة. 1336هـ/1938م.

68 - رزق الله انطاكي:
الصفحة. جامعة دمشق. 1385هـ / 1965م.

69 - ابن رزين النحوي:
فضالة الخوان في طبائع الطعام والأكلان. تحقيق: محمد بن
شقرون. دار الغرب الاسلامي ط. 2. 1984م. بيروت.

70 - ابن رستم
أبو علي أحمد بن عمر: ت بعد 290هـ / 903م.
الاعلاق القليسة: مطبعة برتل لندن 1891م نشر مكتبة المتنى
بغداد.

71 - الرقيق القيرواني
أبو اسحق ابراهيم بن القاسم: ت بعد 417هـ / 1026م.
تاريخ الفريجية والمغرب. تحقيق: المنجي الكمي. نشر رقيق
السقطي. تونس. 1963م.

72 - الزبيدي أبو بكر
محمد بن الحسن: ت 379هـ / 989م.
طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد ابو القصل ابراهيم. ط.
1. 1373هـ / 1954م.

73 - ابن أبي ذرع
أبو ذرع أبو الحسن علي بن عبد الله القاسي: ت ق. 8هـ /
14م.

الانيس المطروب بروض القرطاس في اعيان ملوك المغرب وتاريخ
مدينة فاس. تصحيح وطبع كارل يوحنا يورنبرغ. طبع في مدينة
أو بسالة. دار الطباعة المدرسية. 1963م.

74 - الزواكشي
تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية. تونس. 1966م.

- 75 — الزركلي غير الدين:
الإعلام: ط. 3. بيروت. 1969م.
- 76 — أبو زكريا
يحيى بن أبي بكر نورجلاي: ت 471 هـ / 1073م
كتاب سير الأئمة وأخبارهم. تحقيق وتعليق اسماعيل العربي.
المكتبة الوطنية. الجزائر. 1399 هـ / 1979م.
- 77 — زيدان محمد الباقي:
العمل والعمال والمهن في الإسلام. القاهرة 1398 هـ / 1978م.
نشر مكتبة وهبة. مطبعة السعادة.
- 78 — السمرائي حسام قوام:
المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية. مكتبة دار الفتح. دمشق.
1391 هـ / 1971م.
- 79 — سحنون بن سعيد:
الدولة الكورية: القاهرة مؤسسة الحلبي وشركته للنشر والتوزيع.
- 80 — صفوان حسن شحانة:
دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي. معهد البحوث
والدراسات العربية المطبعة العالية القاهرة. 1971م.
- 81 — سعيد الأفغاني:
أسواق العرب في الجاهلية والإسلام. دار الفكر بيروت.
1394 هـ / 1974م.
- 82 — ابن سعيد
المغربي عبد الملك: ت 672 هـ / 1274م
المغرب في حلي المغرب. تحقيق ونشر شوقي ضيف. دار المعارف
القاهرة. 1953م.
- 83 — السطفي
أبو عبد الله الأندلسي.
رسالة أندلسية في الحمية. نشر لبني بروفنسال ونولان المجلة الأسبوعية
1934م. عدد 224. ص: 133 — 252.
- 84 — السلاوي
أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: ت 1315 هـ / 1397م.

الاستقصا لاجبار دول المغرب الأقصى. 1305 هـ .

85 — سليمان التاجر:

ت 237 هـ / 851 م.

اجبار الصين والمهند: تحقيق وتعليق. جون سوفاجي باريس
1948 م.

86 — سيحريد هونكة:

فضل العرب على أوروبا. ترجمة وتحقيق وتعليق. فؤاد حسنين على
دار النهضة العربية مطبعة الرسالة 1384 هـ / 1964 م.

87 — سيد سابق:

فقه السنة. ط. 2. دار الفكر مصر 1977 م.

88 — السيدة اسماعيل كاشف:

مصر في عصر الخلافة. مكتبة النهضة المصرية. سلسلة الالف
كتاب القاهرة رقم 241.

89 — ابن سيدة:

ت 458 هـ.

الخصص. المكتبة التجارية لطباعة والتوزيع والنشر بيروت. بدون
تاريخ.

90 — ابن الشباط

أحمد بن علي التوزري.

صلة السمت وحمية المرط. قطعة في وصف الاندلس وصقلية. نشر
أحمد مختار العبادي صحيفة معهد الدراسات الاسلامية مدريد
1967 م.

91 — الشماخي:

ليو العباس أحمد بن سعيد: ت 928 هـ / 1521 م.

كتاب السير طبع في القاهرة. 1301 هـ.

مقدمة التوحيد وشروحها وصححها وعلق عليها ابراهيم انطيش
القاهرة. 1353 هـ.

- 92 — شنتي محمد البشير:
الثورات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال
الروماني. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر. 1984م.
- 93 — الشوازي:
نهاية الرتبة في طلب الحسبة. تحقيق ونشر الباز العربي. القاهرة
1946م.
- 94 — الشيخل
صباح ابراهيم سعيد.
الاصناف في العصر العباسي. نشأتها وتطورها. بحث في
التنظيمات الحرفية في المجتمع العربي الاسلامي. بغداد. وزارة
الاعلام. 1976م.
- 95 — الشورجي البشري:
التسوير في الاسلام. دار المعارف بمصر. 1393هـ / 1973م.
- 96 — صابر محمد ذياب:
سياسة الدولة الاسلامية في حوض البحر الابيض المتوسط من
أوائل القرن الثاني الهجري حتى نهاية العصر الفاطمي نشر عالم
الكتب. ط 1. القاهرة 1973م.
- 97 — صالح بن قرية:
المسكوكات المغربية من الفتح الاسلامي الى سقوط دولة بني
حماد. بحث لئيل درجة دكتوراه الدور الثالث اشراف الدكتور
رشيد بورويبة جامعة الجزائر 1982 / 1983م.
- 98 — ابن الصغير.
كان حيا أو اخرى 3هـ / 9م.
تاريخ الائمة الرستمين. نشر مونتسكي اعمال المؤتمر الرابع
عشر للمستشرقين المنعقد في الجزائر 1905م باريس 1908م
نشرة اخرى: دفاتر تونسية عدد 91 — 92. سبتمبر 1975.
ص: 315 — 368.

99 — الضي

احمد بن يحيى بن احمد بن عميرة: ت 599 هـ / 1203 م.
بقية المقتبس في تاريخ رجال اهل الاندلس. طبع بمدينة جبريط
(مدريد). بمطبعة روعس 1884 م.

100 — حياء الدين الريس:

الحراج والنظم المالية: ط. 2. مكتبة الانجلو المصرية 1961.

101 — ابن ابي الضياف احمد:

انحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان تحقيق
ونشر لجنة من كتابة الدولة للشئون الثقافية والاعبار. تونس
1963 م.

102 — الطوي

ابو جعفر محمد بن جرير: ت 310 هـ / 922 م
تاريخ الامم والملوك. مطبعة الاستقامة. القاهرة 1358 هـ /
1939 م.

103 — الطرسوسي

مرضى بن علي.
تبصرة الآداب في كيفية النجاة في الحروب. نشر كلود كاهن
في 1948 — 1947. BEO.XII

104 — ابن عبد الحكم

ابو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله: ت 257 هـ / 871 م.
فتوح مصر والمغرب. تحقيق عبد المصم عامر. نشر لجنة البيان
العربي. القاهرة.

105 — ابن عبد الوؤوف

ثلاث رسائل اندلسية في الحسبة. تحقيق ليلي بروغال. القاهرة
1955 م.

106 — العبدري

ابو عبد الله محمد بن محمد بن علي: ت 688 هـ / 1289 م.

رحلة العبدوي المسماة بالرحلة المغربية. تقديم وتحقيق وتعليق
محمد الفاسي الرباط. 1968م.

107 — عبد العزيز الدوري:

تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري بغداد
1948م.

108 — عبد العزيز سالم:

تاريخ المغرب العربي الكبير. الدار القومية للطباعة والنشر
1966م القاهرة.

تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس. دار المعارف ط. 1. لبنان.

109 — عبد العزيز المجدوب:

الصراع المذهبي في الفريجة إلى قيام الدولة الزيرية. الدار
التونسية للنشر. تونس. 1975.

110 — عبد العزيز نبوي:

محاضرات في الشعر المغربي القديم. ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر. 1983.

111 — عبد الكريم الخطيب:

السياسة المالية في الإسلام. دار الفكر العربي بدون تاريخ.

112 — عبد الله علي غلام.

الدولة الموحدية. دار المعارف. مصر.

113 — عبد المعصم ماجد.

تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى. القاهرة نشر
مكتبة الانجلو المصرية. 1963.

114 — ابن عبدون:

رسالة في القضاء والحسبة. المجلة الاسبوية. جوان 1934م نشر
لبنان برواقصال.

115 — العبدوي ابراهيم احمد.

بلاد الجزائر، تكوينها الاسلامي والعربي. ط. 1. المطبعة الفنية
الحديثة 1970م.

116 — ابن عذاري

أبو عبد الله محمد المراكشي: (ق 7 هـ / 13 م)،
اليان المغرب في أخبار المغرب. مطبعة الماهل بيروت 1947 م
1950 م.

117 — أبو العرب

محمد بن أحمد بن نجم القيرواني: ت 333 هـ / 944 م
طبقات علماء إفريقية وتونس. تحقيق علي الشافعي. ونعيم حسن
الباقي الدار التونسية للنشر. 1968 م.

118 — عطية مصطفى مشرفة.

نظم الحكم بمصر في عصر الفاطميين ط. 2، دار الفكر العربي
بيروت تاريخ.

119 — علي إبراهيم حسن:

تاريخ جوهر الصقلي قائد المعز لدين الله الفاطمي مكتبة النهضة
المصرية، ط. 2، القاهرة، 1963 م.

120 — علي بن يوسف الحكيم أبو الحسن:

الدوحة المشبكة في ضوابط دار السكة. حسين مؤنس مطبعة
معهد الدراسات الإسلامية، مدريد. 1379 هـ / 1960 م.

121 — ابن العوام أبو زكريا.

(ق. 6 هـ / 12 م)،

كتاب الفلاحة الأندلسية. الترجمة الفرنسية

122 — عماد الدين أدريس:

تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب. القسم الخاص من كتاب عيون
الأخبار تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي بيروت ط.
1. 1985 م.

123 — عماد الدين الأصفهاني:

جريدة القصر وجريدة العصر. قسم شعراء إفريقية. تونس
1966.

124 — عوض محمد خليفات:

النظم الاجتماعية والدينية عند الاباضية في شمال المغربية في
مرحلة الكيان. طباعة شركة المطابع النموذجية عمان. 1982م

125 — ابن غالب محمد

بن أيوب الأندلسي: (ق. 6هـ / 12م).
فرحة الأتقي. قطعة نشر لطفي عبد البقيع مجلة معهد
المخطوطات العربية. ج. 1. ج. 2. 1375هـ / 1955م.

126 — الفرائضي أبو حامد

محمد بن أبي الربيع الأندلسي: ت. 565هـ / 1969م
تحفة الألباب. نشر فرائد. المجلة الآسيوية. 1925. باريس.

127 — فحفي محمد معوض أبو عيسى.

الفكاهة في الأدب العربي الى نهاية القرن الثالث الهجري
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1970.

أبو الفداء

عبد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر: ت. 732هـ / 1331م
تقوم البلدان. اعني تصحيحه وطبعه. رينود وودسلان
بتصحيحه. باريس. دار الطباعة السلطانية 1940م.
المختصر في أخبار البشر. بيروت. دار الكتاب اللبناني. بدون
تاريخ.

129 — ابن الفرضي

أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأسدي: ت. 1403هـ /
1013م.

تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس. تحقيق عزت العطار
الحسيني. 1373هـ / 1954م. نشر مكتبة المتنبي. بغداد.

130 — فروخ عمر:

العرب والإسلام في الخوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط.
ط. 1. منشورات المكتب التجاري. بيروت. 1378هـ /
1959م.

131 - أبو الفضل الدمشقي:

(ق 6هـ / 12م) .

الإشارة إلى محاسن التجارة. تحقيق: البشري الشوربجي. ط. 1.
مطبعة الغد. الاسكندرية. نشر. مكتبة الكليات الأزهرية
1397هـ / 1977م.

132 - ابن فضل الله العمرى:

وصف إفريقيا والاندلس. نشر حسن حسني عبد الوهاب.
تونس بدون تاريخ.

133 - ابن القيم

نور بكر أحمد بن محمد المصطفي: ت بعد 290هـ / 902م.
مختصر كتاب البلدان. مطبعة بريل. ليدن. 1302هـ /
1885م.

134 - الفوال مصطفى صلاح:

علم الاجتماع البدوي. دار النهضة العربية. القاهرة ط. 1.
1974م.

135 - فيلاي عبد العزيز:

علاقة الدولة الأموية بدول المغرب الاسلامي. رسالة ماجستير.
جامعة عين شمس القاهرة.

136 - القاضي عياض

موسى بن عمرو اليحصبي السبيعي: ت 544هـ / 1149م.
ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة اهل الامم مذهب مالك.
تحقيق احمد بكير محمود. دار مكتبة الحياة. بيروت 1387هـ
1967م.

تراجم اهل افريقية. نشر. محمد طالي. الجامعة التونسية. تونس
1968م.

137 - القاضي العثمان

ابو حنيفة من ابي عبد الله بن حيون. ت 363هـ / 973م.
رسالة افتتاح الدعوة. تحقيق وداد القاضي. مطبعة دار الكتب.

- ط. 1. بيروت 1970م. نشر دار الثقافة بيروت.
 كتاب الممة في اديب اباغ الائمة. نشر وتحقيق محمد كامل
 حسين. دار الفكر العربي. سلسلة المخطوطات الفاطمية. (3).
 كتاب الاقتصاد. تحقيق محمد وحيد ميرزا. المعهد الفرنسي
 للدراسات العربية بدمشق. دمشق. 1379هـ / 1957م.
 دعائم الاسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والاحكام. تحقيق
 آصف بن علي أصغر طيفي. ط. 3. دار المعارف القاهرة
 1389هـ / 1969م.
- 138 — قدامة بن جعفر
 ابو الفرج: ت بعد 320هـ / 932م.
 كتاب الحراج وصيغة الكتابة. بريل. 1889م نشر مكتبة الشئى.
- 139 — القزويني
 زكريا بن محمد بن محمود: ت 682هـ / 1283م.
 آثار البلاد وأخبار العباد. دار صادر بيروت.
- 140 — ابن القطان:
 نظم الجمان. تحقيق. محمود علي مكى تطوان المطبعة المهدية. بدون
 تاريخ.
- 141 — الفلقشدي
 أحمد بن علي بن أحمد الفزاري: ت 821هـ / 1418م.
 صبح الاعشى في كتابة الانشاء. المؤسسة المصرية العامة للتأليف
 والترجمة والطباعة والنشر. القاهرة بدون تاريخ.
- 142 — قون عبد الله:
 النبوغ المغربي. تطوان المطبعة المهدية. بدون تاريخ.
- 143 — ابن القوطية
 ابو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز الاندلسي: ت 367هـ
 927م.
 تاريخ الصحاح الاندلس. تحقيق عبد الله أنيس الطباع دار النشر
 للجامعيين. 1377هـ / 1958م.

144 - الكاكي

أسامة بن مرشد: د 584هـ / ط. 1. بيروت 1385هـ / 1963م.

كتاب المنازل والديار. المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ط. 1. بيروت 1385هـ/1963م

145 - لقبال موسى:

الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي. نشأتها وتطورها. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. ط. 1. 1971م.

دور كتابة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها الى منتصف القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1979م.

146 - الماقي

أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن الباهي:
تاريخ قصاة الاندلس. كتاب الرقة العليا فيمن يستحق القضا والمفتيا. المكتب التجاري. للطباعة والنشر والتوزيع بيروت بدون تاريخ.

147 - المالكبي

أبو بكر عبد الله: د 453هـ / 1061م
رياض النفوس في طبقات علماء افرقية وزهادهم تحقيق ونشر حسين مؤنس تونس 1951م.

148 - الماوردي

أبو الحسن بن محمد بن حبيب البصري البغدادي.
كتاب الاحكام السلطانية القاهرة 1376هـ / 1962م ط. 2.

149 - المراد

(أبو العباس محمد بن يزيد).
الكامل في اللغة والادب باب الخواارج. ط. 2. منشورات دار الحكمة دمشق. 1972م

- 150 — الجيلدي أحمد سعيد:
كتاب التيسر في احكام السعور. تقديم وتحقيق موسى لقبال
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 151 — محمد بلقراذ:
المكاشفة والضحك في الادب العربي. رسالة دكتوراه الدرجة
الثالثة اشراف احسان النص جامعة الجزائر 1973.
- 152 — محمد بن رمضان شاوش:
الدر الوقاد من شعر بكر بن حماد. المطبعة العلوية مستغام
1385 هـ / 1966 م.
- 153 — محمد بن عميرة:
دور زناتة في الحركات المذهبية بالمغرب الاسلامي. رسالة
جامعية اشراف الدكتور لقبال موسى جامعة الجزائر. 1977 م /
1978 م.
- 154 — محمد الحجوي:
النظام في الاسلام. محاضرة ضمن كتاب (خطب ومحاضرات)
— المطبعة الأهلية الرباط. 1326 هـ.
- 155 — محمد سلطان ابو علي:
محاضرات في اقتصاديات القود والنوك. دار الجامعات المصرية
1972 م.
- 156 — محمد الطاهر بن عاشور:
أصول النظام الاجتماعي في الاسلامي. تونس. المطبعة الرسمية
1964 م.
- 157 — محمد الشريف الرحوني:
نظام الشرطة في الاسلام. الدار العربية للكتاب 1983 م.
- 158 — محمد عبد القادر:
نخبة الزائر في تاريخ الجزائر والامير عبد القادر. ط. 2. شرح
وتعليق محمود حقي. بيروت دار البقعة 1964 م.

- 159 — محمد محمد عبد الجواد:
ملكية الأراضي في الإسلام. الطبعة العالمية. 1971م.
- 160 — محمود المظفر:
أحياء الموات، الطبعة العالمية. القاهرة. 1392هـ / 1972م.
- 161 — محمود اسماعيل:
الخوارج في المغرب: الدار البيضاء. 1976م.
- 162 — المراكشي
عبي الدين أبو محمد عبد الواحد: (ق 7هـ).
المنجب في تلخيص أخبار المغرب. مطبعة القاهرة. 1949م.
- 163 — مرمول محمد الصالح.
السياسة الداخلية للخلافة الفاطمية في بلاد المغرب الإسلامي
ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1983.
- 164 — المراني
(أبو يعقوب يوسف خلفون): (ق 6هـ / 12م.
أجوبة ابن خلفون. تحقيق وتعليق. عمر وخليفة النامي. دار
الفتح بيروت ط. 1. 1394هـ / 1974.
- 165 — المسعودي
(أبو الحسن علي بن الحسن بن علي): ت 346هـ / 957م.
مروج الذهب ومعادن الجوهر. دار الأندلس بيروت ط. 1.
1385هـ / 1965م.
- 166 — المقدسي
(أبو عبد الله محمد بن أحمد): ت 378هـ / 988م.
أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. ط. 2. مطبعة بريل ليدن.
1906م.
- 167 — المقرئ
(شهاب الدين أبو العباس التلمساني): ت 1041هـ / 1681م.
فتح الطبيب من حصن الأندلس الرطب.. تحقيق عبي الدين عبد
الحميد، نشر دار الكتاب العربي بيروت 1337هـ / 1949م.

168 - المقرئ

(نفي الدين أبو العباس باحد بن علي): ت 845 هـ / 1442 م.

المخطوط المقرئ. مطبعة الساحل الجنوبي. بيروت.

اتعاط الخلفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفاء. تحقيق ونشر جمال

الدين الشيال دار الفكر العربي. القاهرة 1367 هـ / 1948 م.

169 - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

تجارة القوافل ودورها الحضاري حتى نهاية القرن التاسع عشر

بنداد. 1404 هـ / 1984 م.

170 - المهدي أبو عبد الله:

تاريخ المدن الثلاث. الجزائر. المدينة. مليانة. ط. 2. الجزائر

1392 هـ / 1972 م.

171 - مومس لومبار:

الاسلام في مجده الاول. ترجمة وتعليق اسماعيل العربي. الشركة

الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979 م.

172 - مؤلف مجهول:

(ق 6 هـ / 12 م).

كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار. نشر وتعليق. سعد

زغللول عبد الحميد. كلية الآداب. مطبعة جامعة الاسكندرية.

1938.

173 - مؤلف مجهول:

كتاب الطيخ في المغرب والاندلس في عصر الموحدين. صحيفة

معهد الدراسات الاسلامية ج. 9 - 10. نشر امروزيوا وبني

ميراندا 19 61 - 1962 م.

174 - مؤلف مجهول:

(ق 8 هـ / 14 م).

مطاهر الزهر. تحقيق ليفي بروفسال. الرباط 1934 م.

175 - مؤلف حسين:

فتح العرب للمغرب. القاهرة مكتبة الآداب 1947 م.

- 176 — المثل مبارك:
تاريخ الجزائر في القديم والحديث. مطبعة بدران وشركائه
بيروت. 1963م نشر مكتبة النهضة الجزائرية.
- 177 — الناصر الأطروحي:
كتاب الحبة. نشر ساراجنت. 11953 - 1952 - R.S.O. 28
- 178 — ناصر خسرو:
(ق 5هـ / 11م).
رحلة ناصر خسرو الى لبنان وفلسطين ومصر والجزيرة العربية
في القرن الخامس الهجري. (437هـ / 444) ترجمة يحيى
الحشاش. دار الكتاب الجديد. بيروت 1970م.
- 179 — ابو النصر عاذل:
تاريخ الزراعة القديمة. ط 1. 1960م.
- 180 — القشبندي ناصر السيد محمود:
الدينار الاسلامي في المتحف العراقي. الجزء الأول.
الدينار الاموي والعباسي. مطبعة الرابطة بغداد. 1372هـ /
1953م.
- 181 — نقولا زيادة:
الحبة والخشب في الاسلام. بيروت 1963م.
- 182 — هوبكنز ج. ف. ب:
النظم الاسلامية في المغرب في القرون الوسطى. ترجمة أمين
توفيق الطيبي الدار العربية للكتاب ليبيا. تونس. 1980م.
- 183 — هوبدي يحيى:
تاريخ الفلسفة الاسلامية في القارة الافريقية. مكتبة النهضة
المصرية. 1966م.
- 184 — واضح الصمد:
الصناعات والحرف عند العرب في العصر الجاهلي. ط 1.
بيروت 1402هـ / 1981م المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر
والتوزيع.

185 — الورجلاني:

(أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم السدراي) ت 570 هـ / 117 م.
الدليل والبرهان. طبعة حجرية. المطبعة البارونية القاهرة
1306 هـ .

186 — الوسياتي

أبو الربيع سليمان عبد السلام: (ق 6 هـ / 12 م).
سير مشايخ المغرب. تحقيق وتعليق. إسماعيل العربي ديوان
المطبوعات الجامعية 1985 م الجزائر.

187 — ول ديورانت:

قصة الحضارة. ترجمة السيد بدوان. الإدارة الثقافية ول العربية.
ط. 3. 1973 م.

188 — الوضريسي

أحمد يحيى: (ت 914 هـ).
المعار العرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء القروية
والأندلس والمغرب اشراف الدكتور محمد حجي. دار الغرب.
الاسلامي بيروت 1401 هـ / 1981 م.

189 — يحيى بن آدم القرشي:

كتاب الخراج. تحقيق أبو الأشبال محمد لاهور 1395 هـ.

190 — يحيى بن عمر

(ق 3 هـ / 9 م).
أحكام السوق. صحيفة معهد الدراسات الإسلامية مقريد
1956 م نشر محمود مكي.

191 — يحيى معمر:

الإباضية بين الفرق الإسلامية. القاهرة 1976 م.
الإباضية في موكب التاريخ. القاهرة 1966 م.

192 — اليقوني

(أحمد بن أبي يعقوب بن واضح) ت 284 هـ / 897 م.

- البلدان: نشر م. ج. جوية، ط. 2، بريل، لندن، 1892م.
- وصف الطريقة الشيعية، مأخوذ من كتاب البلدان اعتناء ونشر.
- هنري بريس، الجزائر 1380هـ.
- 193 — البعلاني محمد:
- الادب بالقرينة في العهد الفاطمي، دار الغرب الاسلامي، بيروت ط. 1، 1986م.
- 194 — أبو القبطان
- ابراهيم بن الحاج عيسى الميزاني، ت. 1393هـ / 1973م.
- ديوان أبي القبطان، ط. 1، المطبعة العربية، الجزائر 1350م.
- 195 — الحجابي محمد بن محمد:
- سيرة الحاجب جعفر، تحقيق ونشر الهانوف، مجلة كلية الاداب القاهرة ج. 4، ج. 1، مارس 1936.
- 196 — أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم:
- كتاب الخراج، القاهرة 1302هـ.

الأبحاث

- 1 — ابن تاروت محمد:
- دولة الرستميين، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مفرج
- 1957م.
- 2 — احسان عباس:
- المجتمع الفارسي في عهد الرستميين، الاصل، حمادى الأول
- 1393هـ / ماي 1973م.
- مصادر ثورة أبي يزيد محمد بن كيداد، الاصل، عرم 1397هـ /
- جانفي 1977م.
- 3 — أحمد عبد المحم البهي:
- العرب والزراعة، مجلة العربي، الكويت يونيو 1970م.
- 4 — اطفيش ابو اسحق:
- مادة العزابة دائرة المعارف الاسلامية الجزء الثالث.

- 5 — باشا ولدت السومسي نجاة:
التجارة في المغرب الإسلامي. تونس 1976م.
- 6 — ج — المير:
مادة (أودغشت) دائرة المعارف الإسلامية الجزء الثالث.
- 7 — بلحميسي مولاي:
مدينة المديّة عبر العصور ضمن كتاب تاريخ المدن الثلاث. الجزائر
1392هـ / 1972م.
- 8 — بوروية رشيد:
الفن الرسمي بآهوت وسدراته. الاصل: م. 41. عرم
1397هـ / جاتفي 1977م. الجزائر.
أشير عاصمة بني زوي. مجلة الاصل: ع 12.
- 9 — بيكر:
دلال. دائرة المعارف الإسلامية. ج. 9. ص: 257.
- 10 — الحبيب الجناحي:
آهوت عاصمة الدولة الرستمية. المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية.
عدد. 40. 43. تونس 1975.
السياسة المالية للدولة الفاطمية. مجلة الاصل: نوفمبر 1977م.
العلاقات السياسية والاقتصادية بين إفريقيا والمغرب الأوسط.
جريدة الشعب الجزائر 10 — 2 — 1979م.
- 11 — حليمي عبد القادر:
آثر الحضاريس في تخطيط مدينة الجزائر ضمن كتاب تاريخ المدن
الثلاث. الجزائر. 1392هـ / 1972م.
- 12 — حبيب الزيات:
الضيافة في الإسلام. مجلة الشرق. تشرين الأول كانون الأول
1937هـ بيروت ص: 491 — 496.
- 13 — شالحي:
الحبة بالرقية والاعتدلس. دفاثر تونس. C.T. عدد 69 — 70م.
ص: 87 — 105.

- 14 — العبادي أحمد مختار:
سياسة الفاطميين نحو المغرب والاندلس. صحيفة المعهد المصري
مدريد 1957م
- 15 — عبد العزيز الدوري:
نشوء الأصناف والخرف في الإسلام. مجلة كلية الآداب بغداد
1939م.
نشأة الاقطاع في المجتمعات الإسلامية. مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد
20. 1970م.
- 16 — فخار ابراهيم:
بنو بوزال المسيلة في البرازيل. مجلة التاريخ الجزائر. 1981.
بنو بوزال. مجلة الثقافة. عدد 20. ماي 1974.
الجماعات الاباضية في شمال افريقية. مجلة الثقافة عدد 3. سبتمبر
1971م.
- 17 — فيلفرد مالتونغ:
ثورة أبي يزيد الخارجي. جريدة الشعب الجزائر 18 — 19 — 2
— 1979م.
- 18 — لقبال موسى:
طبقة بين ماضى حافل وحرق وحاضر متواضع غريب. المجاهد الثقافي.
ماي 1968.
من قضايا التاريخ الرستمي. الاصلية عدد 41. محرم 1397هـ /
جانفي 1977م.
زنانة والاشراف الحسينيون في مجال تلمسان والمغرب الأوسط
مجلة الاصلية ع. 26.
الحز لدين الله وجبل جديد من كثامة من خلال وثيقة فاطمية
معاصرة. مجلة الاصلية عدد 29 — 30. محرم صفر 1396هـ
جانفي — فيفري 1976م.
وحدة الخلافة الإسلامية. مجلة تاريخ وحضارة المغرب عدد 12
ديسمبر 1974م.

الحلف بين أهل السنة والجماعة في القرن الرابع الهجري العاشر
الميلادي. الأمانة عدد 60 — 61.

- 19 — لونغ وورث دامت:
مادة دهقان دائرة المعارف الإسلامية ج. 9.
- 20 — ج. عازمية:
تاهرت: دائرة المعارف الإسلامية ج. 10، ص: 92 — 95.
- 21 — محمد شوقي الفنجري:
الإسلام ومشكلة الظفر. مجلة العربي الكويت عدد 69.
- 22 — محمد العلاوي:
بلاط بني حمدون بالمسيلة من خلال شعر ابن هانيء الأندلسي.
مجلة الأمانة عدد 24 ربيع الأول ربيع الثاني 1395 هـ / مارس
— أبريل 1975.
- 23 — محمود مكي:
التاهرتي بكر بن حماد. مجلة العربي عدد 53، أبريل 1963 م
الكويت.
- 24 — المهدي أبو عدي:
نحات من دور الدولة الرسمية في ميادين الحضارة والفكر
لبعض القدماء والمتأخرين. الأمانة ع. 41. محرم 1397 هـ /
جانفي 1977.
- الحياة الفكرية في بجاية. مجلة الأمانة ع. 19. خاص بجاية
صفر ربيع الأول 1394 هـ / مارس أبريل 1974 م.
- 25 — مؤنس حسين:
فران ودورها في انتشار الإسلام في إفريقيا مجلة كلية الأدب
ليبيا. 1969 م.
- 26 — هشام البساط:
النقد العربي في التراث. المعارف العربية ج. 3. ع. 30.
جزيرة (يونيو) 1980 م ص: 23 — 46.
- 27 — دائرة المعارف الإسلامية:
مادة شطرنج ج. 13.

مادة مسكوة.

مادة سكة ج. 12.

مادة السوق ج. 12.

مادة ذواع، دائق، دينار، درهم ج. 9.

قائمة المراجع باللغات الالاجية

- Iben - ALAWAM: Le livre de l'agriculture, traduit de l'arabe par J.J. Clément Maillet Paris 1964 In - 8° 2Vol.
- BASSAC: 'Sidjilmasa' B.S.G.A.A.N. 1930.
 - L. De Beylie: La Ktaa des beni hammad. Un capitale berbère de L'Afrique du nord au XI^e Siècle Paris 1959.
 - Brunschwig:
 - Mesure Tunisiennes A.I.E.O. 1937.
 - Mesure de capacité R.A. 1935.
 - R. Bourouiba: Tahert à L'époque Rostemide Algérie Actualité N° 495 1975.
 - G.W. Bovill.
 - Caravans Of the old sahara. London 1935.
 - Cheikh bekri: Le Kharidjisme berbère. extrait des annales de L'institut d'études orientales T. XV. 1997 Alger.
 - G.S Colin: Monnaies de la période Idrisite trouvés à volubilis.
 - Hespérés 1936 T. XXII Fasc 1.
 - E. Demougot:
 - Le chameau et L'Afrique du nord Normaine A.E.S.C. Mars avril 1930.
 - Denise Robert, serge Robert et Jean Devisse:
 - Tegdaoust I. Recherches sur Aoudeghost T.I. Paris 1970.
 - R. Dory:
 - Supplément au dictionnaires arabes T. 1. 11. 2^{me} éd. leide Paris 1927
 - Farrigia Canada:
 - Monnaie Fatimides R.T. 1936 3^{me} et 4^{me} trim.
 - E.F. Gautier:
 - L'or du Soudan dans L'Histoire A.H.E.S. 1935.
- M. Gil:
- The RHadhanite merchants and the land of Radhan J.E.S. H.O. VOL XVII 13.
- S.D. Goitein:
- The main Industries Of the Méditerrananean Area as reflected in the records Of the cairo Geniza J.E.S.H.O. 1961 V. IX August.
- GOLVIN:
- Le Maghreb central à L'époque de Zirides Paris 1957.
- Hassan Ibrahim Hassan:
- The relations between the fatimide and the umayyads in Spain 4^{me}mece Bulletin Of arts caire university VOL X. part II Décembre 1948.
- Imamudin:

- Some aspects Of the socio - économic and cultural History of Muslim Spain 711 - 1492 AD. Leiden Brill 1965.
- Bayt almal and Bank in the Medieval world I.C. 1961.
- H.R. Idris:
 - La berberie orientale sous les Zirides. Adrien Maisonneuve Paris 1962.
 - Les courtiers en vêtements en Afriqiya au IX. Xs J.E.S. H.O 2. 1962 PP. 160. 194.
 - Commerce maritime et kirad en berberie Orientale J.E.S.H.C. 3 - 1961 PP. 225.
- Lavoix:
 - Catalogue des monnaies musulmanes de la B. Nationale de Paris 1831.
- N. Levtaïon:
 - Ibn Hawqal, the cheque and awdaghost J.A.H. 1968.
- Levi - provencal:
 - Histoire d'espagne musulmane Ed. G.p: Maisonneuvre Paris 1930.
- T. Lewicki:
 - Arabic external sources for the history of Africa the south of sahara : krako 1960.
 - Notice sur le chronique Ibadite d'ad. Dargini R.C. 1936 T.X. 1.
 - Mélanges berbers Ibadites R.E.I. 1936.
 - Un chronique Ibadite, As. Siyar d'Abul Abbas As Samahi R.E.I. 1934.
 - Etude Ibadites Nord Africaines 1. Wars Zawa 1933.
 - La Répétition géographique des groupements Ibadites dans L'Afrique du nord au Moyen Age R.O. t. 21. 1957.
 - Les Subdivision de L'Ibadiyya S.I. 9. 1958.
- L'Afrique du nord du VIII au VIème Siècle F.O. vol III 1961. 62. P.1. 134.
- Les premiers commerçants arabes en chine R.O. vol XI 1935 P. 173. 186.
- Un documents ibadites inédit sur l'émigration des nafusa du Gabal F.O T.1.2 1959.
- Les Ibadites in tunisie au Moyen Age, conférence publicats a cure Accademia di Scienze lettere Rome 1959.
- Quelques extraits relatifs aux voyages des commerçants et des missionnaires Ibadites Nord Africaines au pays du sudan F.O. 1960. 61.
- L'état nord africain de tabert et ses relations avec le soudan occidental è la fin du VIIIème et au IXème siècle C.E.A. N°8 1962.
- The Ibadites in Arabia and africa J.W.H. Unesco 1971 XIII. 1.
- Traits d'histoire du commerce transsaharien marchands et missionnaires Ibadites en soudan occidental et au cours des VIIIème - XIIème Siècles Etnographia polska vol VIII 1964.
- M. Lombard:
 - L'or Musulman du VII - XIème S. A.E.S.C. Avril - Juin 1942 N°2.
- R. Lopez and I.W. Raymond:
 - Medieval trade in the Méditerrananean World New - york 1955 printed in G. Britain Glasgow:

- Les poteries et faïences de la kasaa des beni - hammad, Constantine 1978.
- Notes sur un poids de verre du VIIIème S. A.I.E.O. 1937.
- La Berberie au IXè Siècle d'après Alyagub R.A. N° 386 - 387 1^{er}R et 2ème trim. 1941.
- G. Marçais et Dessus - Lamare:
 - Tibert Tagdemt R.A. 1946.
- Margeurite von Brochem, Sedrata Ici Alger N° 18 NOV. 1953.
- Mas - Latrie:
 - Traité de paix et de commerce concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionale au moyen Age plon Paris 1968.
- R. Mauny:
 - Notes sur Aoudaghost B.I.F.A.N. 1942 T. N° 1. 2.
 - Notes d'archéologie au sujet de GOP B.I.F.A.N. 1951.
- Muhamed Abdul - Jabbar:
 - Agriculture and Irrigation labourers I.C. N°1 VOL. XI. VII. 1970.
- T. Muhammed: Les courtiers en vêtements en Ifriqiya au IX - Xè Siècle- J.E.S.H.O. 2. 1962. PP 160, 194.
- A. Negre:
 - Le fin de l'état rostamide R.H.C.M. Juillet 1967 N° 6, 7.
- M. Poznanski:
- Ghana and the origins of west Africa trade A.Q. 1971. VOL XI N°2.

فهرس المحتوى

المقدمة: 3 — 4

التهيد: 5 — 8

الفصل الاول: 9 — 76

الزراعة.

الزراعة في الاسلام.

— نظام الارض: ارض العنوة، ارضي الصلح، ارضي اسلم عليها اهلها
طوعا

— انواع الاراضي:

- | | |
|-----------------------|-------------------|
| 1 — الاراضي السلطانية | 2 — ارضي الحراج |
| 3 — ارضي العشر | 4 — ارضي الاقطاع |
| 5 — ارضي الملك | 6 — ارضي الوقف |
| 7 — ارض الموات. | 8 — الارض المشاعة |

— النظام الزراعي — ازدهار الزراعة

— سياسة الدولة الزراعية — الحاصلات الزراعية المحاصيل الدخيلة

— النباتات الصناعية — الري — وسائل الري

— تربية الحيوان — نظام الري — نظام المقاييس

الفصل الثاني: 125 — 192

الصناعة

— تصنيف المهن والصنائع — تقسيم العمل — اجناس الحرفيين

— ازدهار الصناعة
— الصناعات والمهن الرئيسية:

— العراقيل — التنظيم المهني

— صناعة النسيج: أ — الصوف ب
— الكتان ج — الحرير. الصباغة.
الحياكة والخياطة.
— الصناعة المعدنية: أ — الصناعات
الحديدية. ب — الصناعات الذهبية. ج
— الصناعات الفضية. د — الصناعات
النحاسية. هـ — الصناعات الرصاصية.
— الصبارة.
— الصناعات والمهن الغذائية. الأروحية.
— الخباز — الترابيل.
الطباخ — تخفيف الفواكه.
— العطور — عصر الزيتون — صناعة
الحمر — صناعة الحصر — الصناعة
الطبية — تصنيع المنتجات الحيوانية —
الجزاز — الدباغ — الصناعات الخشبية
— الصناعات الفخارية — البناء —
الحديد — النخاسة — الحمامي.

الفصل الثالث..... 77 — 124

التجارة الداخلية:

التجارة — التجارة في الإسلام — شروط
البيع — نحو التجارة — عراقيل أمام
التجارة الداخلية — الربح — الأسواق —
التجارة — السلع — الاحتكار — التسمير
— الأسعار — السمسار — الدلال —
المشرف على السوق — نظام النقود —
نظام الأوزان — نظام الكايل — نظام
الحصة

246 — 193 الفصل الرابع

التجارة الخارجية:

— العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة الخارجية.

— عراقيل امام التجارة الخارجية — طرق المواصلات — نظام سمر القوافل — وسائل المواصلات — الصادرات والواردات — النظم النقدية في التجارة الدولية — الصيرفة — البنوك — السفنجة — الشركات — القراض — الكراء — الوكالة — مؤسسات في خدمة التجارة: الفنادق

292 — 247 الفصل الخامس

المجتمع حسب اقسام المعيشة:

— اهل اليدوية — اهل الحواجر — خصائص المجتمع القبلي — الطبقة في المجتمع البدوي — خصائص المجتمع الحضري — تقسيم المجتمع الحضري: طبقة العامة — الفلاحون — مربو الماشية — المزارعون — اصحاب الممتلكات الصغيرة — اهل الحرف — صغار التجار — الفتيان — العيارون والشطار والزناطرة والاحداث — العزابة — المرتبطون — العبيد — طبقة الخاصة وفئة الرؤساء — فئة المشايخ — فئة المقدمون — الحجاب — البطانة — الحاشية — الخدم — الحرم — الشرطة — القضاء — صاحب بيت المال — اصحاب الدواوين الأخرى

— فقة الشراة — الجنود — رجال اهل
 العلم — فقة كبار التجار — كبار الملاك
 الموالى.

الفصل السادس 293 — 338

العادات والتقاليد:
 العصبية — الثأر — الغزو — الاستجارة
 — التحالف — النظام الحرنى — القروسية
 — الشرف — الكرم — الغضب —
 حسن الجوار — الأمانة — القيافة —
 النظافة — تقبيل اليد — الطالع والتنجيم
 — خط الرمل — حمام الكنف — الفرعة
 — الخرافات — الولاية والبرائة — الزواج
 — مكانة المرأة — الولائم — تشجيع العلم
 الفكاكة — استعمال الكحل والحناء —
 المأكولات والمشروبات — الملابس
 الملاهى

الفصل السابع 339 — 388

التطور العمراني:
 سكان البادية — أ — مكنتى الخيام — ب
 المساكن القارة — المدن — بناء تاهرت
 — مدينة العباسية — سوق حمزة —
 جراوة لبي العيش — تنس — سوق ابراهيم
 — وهران — المسيلة — أشير — ألكان
 — جزائر بني مزغنة — مليانة — المدية
 — قلعة بني حماد
 الأسوار — الحصون والقلاع — القصور
 — المساكن الخاصة.

بعض التشكلات العمرانية:

424 — 389 الفصل الثامن

الموارد المالية: الموارد: الزكاة — الجزية — الخراج

— العثور — الغنمة — المكوس —

المستغلات — المصادر — أموال

الامتحان — أموال التطوع — أموال

الحجرة والفطرة — الاحباس —

المعارم — موارد أخرى

نظام الجباية

نظام النفقات.

482 — 425 الفصل التاسع

الازمات والعوارض

الاقتصادية والاجتماعية

مستوى المعيشة — الفقراء — الاغنياء —

الحجرة — الازمات — الفتن والحروب —

القحط — الأوبئة — الحرائق —

الفيضانات — الزلازل — الغلاء —

الانتفاضات المذهبية وأثر العوامل

الاقتصادية والاجتماعية فيها:

انتفاضة النكارية — انتفاضة الواسلية —

انتفاضة العامة.

490 — 483 الحاشية

523 — 491 ثبت المصادر والمراجع

529 — 524 فهرس المحتوى

أبهر عبد علي مطبع

مطبعون المطبوعات الجامعية

الطبعة الأولى - ١٩٨٠

الطبعة

السعر: 145,00 دج

٥٠ حيوان المخلوقات الجامعية

رقم الملف: 4,07,5102